نزاعات الحدود في المنطقة العربية

٧

بسم الله الرحمن الرحيم

نزاعات الحدود العربية

(المجلد السابع)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٩ب المعادى – ت : ٣٨٠٢٠٣٣

المجلد : ٧ -نزاعات الحدود فى الخليج العربى

المجلد : ٧ -نزاعات الحدود فى الخليج العربى

المجلد : ٧ -نزاعات الحدود فى الخليج العربى

المجلد : ٧ -نزاعات الحدود فى الخليج العربى

المجلد : ٧ -نزاعات الحدود فى الخليج العربى

المجلد : ٧ -نزاعات الحدود فى الخليج العربى

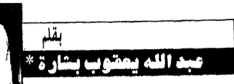
نهاية الفـــهـــرس



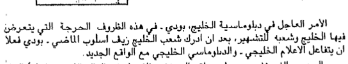
المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ مارس ١٩٩٢

تحديات في صدر الخليج



بقلم
عبد الله يعقوب بشارة *



الامر العاجل في دبلوماسية الخليج، بودي - في هذه الظروف الحرجة التي يتعرض فيها الخليج وشعبه للتشهير، بعد ان ادرك شعب الخليج زيف اسلوب الماضي - بودي فعلا ان يتفاعل الاعلام الخليجي - والدبلوماسي الخليجي مع الواقع الجديد.

والجديد - الذي نشعر به - ان مواقع السخف والابتزاز في العالم العربي وانظمة العار محاصرة من شعوبها ومن اقاليمها ومن المجتمع الدولي وعلينا الانسجام مع الجديد - المثير الذي يؤكد بان انظمة الارهاب، ومنظمات التخريب، واحزاب السراديب، وتجمعات الظلام، كلها تلاشت، لا مكان لها ومعها تلاشت مهرجانات التهريج، ومسيرات الحماس، وماتت معها الخطب الوعظية، واثارة الشارع اليائس

كل ذلك لصالح الخليج، الذي كان هدفا مميزا للارهاب، والتخويف، والتآمر، ومسرحاً لتسلل خلايا التآمر المظلم.

وبعد مذبحة الكويت، وبعد ان صارت الكويت، قضية يستخرج منها كُل مفلس بعض المكاسب، وكل بائس بعض الامل، وكل مهرج بعض البطولة، وكل زعيم بعض الانتصار، وكل واعظ بعض الحكمة، حددت لنا الحياة واقعاً جديداً.

ما هو الواقع - الذي علينا ان نستذكره - في كل تجمعاتنا:

- تحدي المواطن الخليجي في حياته ومعيشته وفي ارادته وخصائصه.
- تحدي المواطن الخليجي في امنه واستقراره في بلده.
- تحدي المواطن الخليجي في تقرير مصيره وفي هويته وانتمائه.
- تحدي المواطن الخليجي في ثروته واسلوبه في التعامل مع حقه في سيادته على ثرواته
- تحدي المواطن الخليجي في عروبته وهويته وتراثه وجذوره.
- تحدي المواطن الخليجي في انظمته ومؤسساته وشرعيته
- تحدي المواطن الخليجي في دينه وعقيدته وتمسكه بتعاليم هذه العقيدة.
- تحدي المواطن الخليجي في اخلاقياته وسلوكه الانساني وادميته.
- تحدي المواطن الخليجي في نزاهته ونظافته وسلامته.
- تحدي المواطن الخليجي في عقله وفكره ورايه.

هذا السجل يصدر من رصد لاقلام واعمال ومزاج وتصرفات دول ومؤسسات وافراد في عواصم التآمر والتاييد.

وبعد سنة من التحرير، تتصاعد حدة الاستخفاف والتجريح، بعد ان يئست هذه الدوائر من التحايل عبر منظومة (عفا الله عما سلف).

ودون الدخول في تفاصيل، فان المطلوب في هذه المرحلة، من اعلام الخليج ودبلوماسيته، يجب الاصرار على الوضوح، والسير مع الاسلوب الحضاري - الانساني والتعامل مع الحقائق الثابتة - بوضوح - رافضا المنظور القديم للدعاية وللاعلام وللدبلوماسية - مركزا على المصالح الوطنية الخليجية، متعاملاً مع القضايا، وفق متطلبات الشرعية الدولية، التي هبت لتحرير الكويت، والتي احترمتها جميع دول العالم، وجميع الدول الاسلامية، وخذلها بعض العرب.

بين الامس واليوم مسافة صغيرة في عمر الزمن، كبيرة وواسعة في عمر الحقائق.

علينا التطور مع «المستجدات» ومعناها الوقائع البارزة والثوابت التي تسعى المجموعة الدولية لتاكيدها كأسس التعامل الحضاري بين شعوب العالم، يقينا بأن هذه الاسس هي الاقرب لكرامة الانسان، والاقوى لحماية الانسان، والامضى في ترجمة واقع الانسان، الذي شرب حليب الحرية من صدر امه.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٧ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والمستجدات التي يثيرها العالم، هي المقولة الراهنة للتخاطب الدبلوماسي والاعلامي، فاولها حقوق الانسان، وهي منظومة تتطابق مع تراثنا كمسلمين وكخليجيين، فنحن - في المنطقة - نعيش نظم التسامح والحوار، لا مخابرات ولا حرس جمهوري حديدي، ولا شبكة سرية من الارهاب. علينا - دون خجل - ادانة الارهاب ومحاصرته ورفضه في اي مكان ولاي سبب.

وعلينا عدم التردد في ادانة محترفي الارهاب، الذي اكتوى كثيرون بمصائبه، اعلاميا ودبلوماسيا.

وعلينا معارضة جر الغطاء الخليجي للانظمة الخارجة عن القانون، التي تحاول الاحتماء بالوجاهة السياسية لدول المجلس هربا من غضب العالم ورفض المجتمع الدولي لوجودها لانها «الانظمة الشاذة».

وفي المرحلة الجديد من الاعلام - والعمل الدبلوماسي - علينا الخروج من الصمت على جرائم الابادة - من قبل الانظمة الشاذة والدولة التسلطية التي تحاول ان تشعل بالشان الداخلي لتنفرد بربع سكانها - في حملة الابادة GENOCIDE كما يحدث اليوم في شمال العراق.

وغير حقوق الانسان، يتكلمون كثيرا عن الديمقراطية في عالم الغرب، وعالم التحولات، ولا يخيفنا الحديث عنها، فالبناء الاجتماعي والسياسي في المنطقة قائم على التوافق والحوار والاتصال، ولم يهضم بعد تاطير الحوار وتقنين التجمع، بل ما زال قبلي العادات في التعبير وفي الاحتجاج وفي الرفض، ويتم ذلك دون مداهمات بوليسية، والتاطير السياسي الغربي حصيلة تجارب انسانية لها ثلاثة قرون، ومن غير المالوف ان يتوقع العالم قابلية النهج الاوروبي لجميع مناطق العالم.

وخلال لقائي مع البرلمان الاوروبي يوم ٢١ يناير ١٩٩٢، في مدينة بروكسل، اثار الاعضاء دور المراة وحقوقها - وعملها - وشرحت للجماعة الاوروبية حقائق الوضع - بلا تردد - بان لكل مجتمع خصائصه ووسائله في حفظ هذه الخصائص، وان التطور الرهيب الذي عايشته المنطقة اختزل خمسين سنة في كبسولة سنوات قليلة.

والعبرة في الحرص على مواكبة التطور - كل وفق ظروفه، وبيئته، وبنيته الاجتماعية - وفي مجلس التعاون لنا سجل ناصع مع التطور.

والخلاصة ان الدبلوماسية والاعلام عضوان اساسيان في منظومة الامن الوطني، كلاهما يخدم هذه المنظومة، فلا دبلوماسية دون امن صلب، ولا اعلام دون استقرار واطمئنان.

والسياسة الخارجية هي قناة الدفاع عن المصالح الوطنية في تنظيم العلاقات الاقليمية والدولية، والإعلام هو مركبة تنقل نوع الانسان وانجازاته وطموحاته الى العالم. والاعلام تخديم الحقائق - وتقديمها الى المواطن - اعلام بما يدور، على هذا الكوكب.

في هذا المنعطف الخطير، نحتاج الى دبلوماسية اعلامية، تقتحم، بلا خجل، من اجل القضاء على رواسب اعلام البهتان، ونحتاج الى اعلام دبلوماسي، مقتنع بالحقائق، ووقور بالتقديم، وواثق بالتمكن.

---

* الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢/٤/١٩٩٢

الخليج العربى فوق بركان موقوت :

المشاكل الحدودية.. تهدد المنطقة بحروب مدمرة

دور غائب للجامعة العربية.. وفرص عودة القوات الأجنبية قائمة

اذا كانت حرب تحرير الكويت ، التى انتهت قبل عام ، تعود فى اساسها إلى مشكلة ضم الحدود بين العراق.. والكويت .. خاصة وأن المنطقة الحدودية بين البلدين تعد منطقة غنية بالمعادن وتحديدا البترول .. فانه من الملاحظ أن مشكلة رسم الحدود بين دول الخليج العربى قد عادت إلى الظهور بشكل مؤثر هذه الايام .. مما يعرض المنطقة غير المستقرة لخطر اندلاع مواجهات وصراعات دموية .. تسهم فى المقام الاول فى تفتيت المنطقة وفتح الباب واسعا .. أمام التدخلات الاجنبية .. تحت مسميات مختلفة

فخلال الايام القليلة السابقة .. قامت ثلاث نزاعات حدودية .. الاولى بين البحرين وقطر .. والثانية بين الامارات العربية المتحدة وايران .. والثالثة بين اليمن والسعودية .. وقد دفعت تلك الخلافات الحدودية إلى احتمال حدوث مواجهات فى القريب العاجل إذا لم يتم حسم تلك الخلافات بشكل نهائى ..

كابوس .. مرير

تقول مصادر اعلامية خليجية إن مشكلة رسم الحدود بين دول منطقة الخلج العربي اشبه بكابوس مرير يخيم على المنطقة وستكون عواقبه وخيمة إذا لم تجتمع لجان متخصصة مختلفة تمثل الدول صاحبة الشأن لحل هذا الموضوع قبل استفحال الامر .

يضيف دبلوماسيون أجانب بمنطقة الخليج أن الولايات المتحدة الامريكية تراقب الوقف عن كبت .. وأن الادارة الامريكية لن تسمح بأى تغيير يطرأ على الموقف الحالى أو تترك انحلبة دون تدخل أو املاء شروط معينة .. ولن تدع دولة تتلاعب بمصير دولة أخرى .

ولم تكن الحدود بين دول الخليج العربى قد رسمت بدقة منذ فترة طويلة .. فقبل عشرين عاما .. كانت الحدود الفاصلة بين كل دولة عبارة عن كثبان رملية متحركة ومياه ضحلة أسنة من مياه الخليج الهادئة ..

نزاعات .. حدودية

غير أن النزاعات الحدودية على حد تعبير محلل سياسى غربى سوف تساهم بفاعلية لدى الغرب فى ضرورة وجود قوات عسكرية ضخمة غربية للمساهمة فى حفظ السلام وتأمين مصادر الثروة النفطية سواء البترول أم الغاز الطبيعى التى تؤثر فى اقتصاديات العالم فى حالة تعرضها للمخاطر أو الاضطراب .

المعروف أن الولايات المتحدة

أحمد عبداللاه

الامريكية وبريطانية وقعتا معاهدة دفاع مع الكويت .. كما أن فرنسا ودولتين غربيتين قطعا بحرية فى مياه الخليج للردو التصدى لأى هجوم محتمل من قبل العراق على الكويت .. كما أن لواشنطن تسهيلات عسكرية فى كل من البحرين وعمان .. والسعودية وذلك بعد سحب القوات الامريكية التى قامت بعملية عاصفة الصحراء لتحرير الكويت والتى كان يقدر عددها بحوالى لصف مليون جندى .. نعود إلى إيران ، التى



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٢

تجسدت صورتها كثيرا فى الاذهان الدول العربية عقب رفضها مساندة العراق اثناء احتلاله للكويت ، فقد لكر بشدة ما تردد بشأن قيامها بطرد المئات من سكان الامارات العربية المقيمين فى جزيرة أبو موسى التى يتم ادراتها بشكل مشترك بين امارة الشارقة وايران ..

غير أن المراقبين السياسين يقولون أن إيران ربما تكون قد طردت العاملين الاجانب الذين تم استقدامهم من قبل مواطنى الامارات العاملين بالجزيرة .. فان هذا يعد فى حد ذاته سيطرة ايرانية مقنعة على الجزيرة ..

وقد اكد على اكبر ولاياتى وزير خارجية ايران هذا الامر عندما قال أن المواطنين الايرانيين والامارتيين هما المسموح لهما البقاء فى الجزيرة .. طبقا لاتفاقية عام ١٩٧١ التى تقر حق ايران فى الجزيرة ومناصفتها البترول مع امارة الشارقة .

مياه .. أقليمية

اما قطر فقد اعلنت من جانب واحد سيادتها على المياه الاقليمية الخاصة لسيادة البحرين .. فيما يرى أنه محاولة للضغط على محكمة العدل الدولية التى ستعقد فى يونيو لاصدار قرار حول اختلافات بين القطرين العربيين ..

أما اليمن فقد ذكر مسئولون يمنيون بصنعاء أن السعودية قد أرسلت الى شركتين اجنبيتن عاملين فى قطاع انتاج البترول تحذرهما من استمرار عمليات البحث والتنقيب فى اقليم يسيطر عليه اليمن وتنادى السعودية بأحقيتها له ..

وتردد مصادر دبلوماسية بأن عملية اعتقال السفير السعودى فى صنعاء تزيد من العلاقات المتوترة بين البلدين بشكل اكثر ..

وهكذا بدأت الخلافات تدب بين اقطار الوطن العربى .. لتصبح فرصة وجود وحدة عربية أو أمة بلا مشاكل .. فى الوقت الذى لاتسمح فيه عن أى تحرك للجامعة العربية .

٤



المصدر : الرياض

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٢

كلمة الرياض

الخليج من منظور عربي .. وعالمي

في معمعة التكتلات الاقتصادية، او ما يسمى بالحرب القادمة بين قوى العالم الجديد، يبرز الخليج كمركز ثقل اقتصادي وسياسي، لان مخزون النفط الذي يعد سلعة استراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها بالمنظور القريب، تجعل هذه السلعة تحكم نطاق حركة العجلة الصناعية، وبالتالي فالأهمية الكبرى لدول الخليج تكمن بقدرتها على خلق نظام سريع التحرك والتطور في التعامل مع تلك القوى، وبعقلية من يستشرف المصالح المشتركة التي تربطه بهذا العالم، والكيفية التي يستفيد منها في تنمية هذا الكيان، وتجاوزه ظروف المخاطر الأمنية، او الزعازع السياسية..

ومع ان مجلس التعاون الخليجي، يطرح بأولوياته تجسيداً لمعنى الخطط المستقبلية في معالجة الأوضاع الداخلية، والاتفاقات الخليجية بين دوله، إلا أن الأهم هو ادراك كيف سيتحدد مستقبل الخليج الاقتصادي وسط عالم يتكتل، ويضع خطط القرن القادم على أسس جديدة، ومعاملات ربما لأول مرة تدخل التاريخ السياسي والاقتصادي.

في اجتماع لجنة التعاون المالي، والاقتصادي، طرحت بدائل وخيارات كثيرة، على نطاق التنمية العربية، ومجالات الاسهام فيها بواسطة صناديق الاقراض والمعونات الخليجية، الى جانب الكيفية التي يمكن التغلب بها على الاتفاقات التي لم تنته بين دول المجلس كالتعرفة الجمركية، والتي لاتزال تسير في نطاق المشاورات والدراسات وغيرها..

واذا كانت النقاط المطروحة على الاختصاصيين الماليين والاقتصاديين في المجلس قد استوعبت الظروف المحلية، والعربية، والدولية، فان هناك جزماً بأن العمل في ظل تعامل مرن وسريع، هو الذي يجب ان يتناسب وظروف الزمان العالمي القادم، لانه ـ كما نفهم ـ ستبقى مجالات السباق، اقتصادية، ولا محل فيها لأصحاب القامات القصيرة مع العمالقة، ويكفينا ان كثيرا من الاقتصاديين الخليجيين اشاروا بشكل واضح على ضرورة التنسيق بين القطاعات المالية الخليجية، وكيف يمكنها ان تجد خانتها في مواقع القوة في اوروبا الموحدة، وامريكا، واليابان التي تسعى ان تكون القطب الاكبر في أسيا..



المصدر : الرياض

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٢

فالتنمية العربية، لا يوجد من يشك بضروراتها وجدواها، ولكن ضمن أساليب أكثر تقدما، وديناميكية، لأن أحلام عودة الرأسمال العربي الى ارضه لا تقوم على الأحلام، والتصورات الطوباوية، بل هناك من يقول إنه اذا كانت الاموال المهاجرة من بعض الدول العربية عجزت ان توفر لها السلطات هناك مجالا للعمل بحرية، وبدون قيود، فان الأموال الأخرى سواء كانت خليجية أو غربية او دولية، لا يمكنها ان تقبل بشروط لم توفر لغيرها من اصحاب الأرض والهوية.

ونفس المعاناة التي تعيشها التنمية الغربية، وإن بنسب أقل، لاتزال تخيم على دول مجلس التعاون، لأن القضايا المطروحة، رغم ضروراتها، وحساسية ايقاعها على المستقبل الخليجي لاتزال هناك موروثات للشكوك، وضعف الاتجاه لخطوات صحيحة، مع ان هناك نسبة من النجاح في طرح بعض الافكار بجراة تتناسب ووضع الخليج، وما خلفته الحرب الأخيرة، وانعكاساتها السلبية أو الايجابية على دول المجلس جميعا..

برؤية أخرى نعرف ان العالم الآن لايسيطر على نوازع الجغرافيا، او الحجم السكاني، بقدر ما يحاول ان يختصر المنهج الجديد بالسعي الى عالمية الاقتصاد، والسعي وراء الربح والمصالح المشتركة، وهي اهم صيغ النظام العالمي، وأفاق مستقبله..

٦٠٠٤٤٤٤



المصدر : الشروق

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أي مستقبل للمشاركة الديموقراطية في الخليج؟

تحت الجليد ثمة توترات حادة. لكنها توترات تندفع نحو الحداثة وتدير ظهرها - بلا عودة - للخيارات القديمة في منطقة الخليج.

■ في العام ١٩٨٧، اي قبل بدء تهاوي الانظمة الشمولية في اوروبا الشرقية، قامت جمعية دراسية بعملية مسح استبياني لحساب «اليونسكو»، حول ابرز المشاكل التي تواجه البشرية في اوائل القرن الحادي والعشرين.

الاستبيان استطلع آراء نحو الفين من المثقفين ورجال السياسة وغيرهم في العالم الثالث. وجاءت النتائج مذهلة: فقد تفرّد المثقفون والسياسيون العرب في الاجماع، على ان القضية الرقم واحد في نظارهم هي الديموقراطية.

وفي العام ١٩٩١، نشرت مجلة «ميدل ايست جورنال»، المتخصصة بشؤون الشرق الاوسط، دراسة موسعة بعد حرب الخليج الثانية، خرجت منها بخلاصة اساسية واحدة: «الليبرالية والديموقراطية اصبحت من اهم القضايا الآن في الشرق الاوسط».

ماذا جرى؟

كيف اصبحت الديموقراطية القيمة الاجتماعية الاولى في المنطقة العربية؟ ولماذا تطرح مسالة الديموقراطية الآن بمثل هذا الالحاح؟

انها محصلة سليمة، يقول د. اسماعيل صبري عبدالله، المنسق العام لمشروع المستقبليات العربية البديلة التابع للامم المتحدة، فهي «ناجمة عن واقع مرير وعن معايشة لاساليب غير ديموقراطية تتمثل في استسهال خطف الديموقراطية لخدمة خط سياسي معين، او نظام معين».

ويضيف: «اريد ان اؤكد بان المطالبة الديموقراطية عندنا بدات قبل الصواعق التي انطلقت من شرق اوروبا. فنحن لم ننتظر الاشارة من تلك المنطقة كي نهتم بقضية الديموقراطية. وهنا لابد من التشديد على انه لا يوجد الآن على ارض السياسة العربية من يستطيع ان يجاهر بعدائه للديموقراطية. كل ما هناك ان الديموقراطيه تتعرض الى عملية مسخ وتشويه ويحاول البعض استخدامها بقيود معينة».

لكن د. تركي الحمد، استاذ العلوم الادارية في جامعة الملك سعود، له راي آخر. فهو يحذر من «نزعة الوصفات السحرية» في الذهن والعقل العربيين.

يقول (انظر النص): «من خلال تتبع مناقشات الكثير من المثقفين عامة، ومثقفي الخليج وشبه الجزيرة خاصة، لاحظت تكرر ظاهرة النظرة الاحادية الى الديموقراطية على انها عصا سحرية او خاتم سليمان، القادرة على احداث تبديل جذري لحال الامة، كما كان الحال سابقا مع العلم والمستبد العادل والقومية والاشتراكية و«الحل الاسلامي» وغير ذلك».

ويتابع» وماخذي على ذلك ان الديموقراطية وحدها لا تكفي، كما ان الوحدة العربية وحدها لا تكفي. اذ ان الديموقراطية ليست الا مظهرا من مظاهر الحل وجزءا من اجزاء الحل وليست الحل كله».

المخاض التاريخي

هذا الجدل حول المسالة الديموقراطية، يبدو على اشده الآن في الخليج. فالمنطقة تمر فعلا بمرحلة مخاض تاريخية، مرحلة تتسم باجماع، او شبه اجماع، على ضرورة دخول العصر عبر بوابة المشاركة الديموقراطية.

وسواء كانت هذه هي «الوصفة السحرية»، التي يتحدث عنها د. الحمد، أم لا، الا ان هذا لا ينفي الحقيقة بان ثمة تقاطعا الآن بين فئات واسعة من المجتمع الخليجي، على ان الحل يبدا



بالمشاركة الديموقراطية وينتهي به.

وهذا واقع عكسه بدقة الاعلان عن تاسيس «الملتقى الوطني الخليجي» في الكويت في ١١ مايو/ ايار الحالي، بحضور ٩٠ شخصية اكاديمية وسياسية واقتصادية من دول مجلس التعاون الخليجي كافة.

ففي ديباجة البيان التاسيسي، جاء التاكيد على «القيم الديموقراطية والمشاركة السياسية والنهوض بمؤسسات المجتمع المدني الخليجي، وسيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية والحريات المدنية والسياسية، وخلق مناخ يكفل التسامح والحوار وتعدد الآراء».

لا بل ذهب الملتقى أبعد من ذلك، حين ربط فكرة الوحدة الخليجية او الفدرالية الخليجية، «بوضع دساتير وانظمة اساسية للحكم، تحدد الحقوق الاساسية للمواطن وتضمن حرياته المدنية وحقه في المشاركة».

هذا التحرك النخبوي (الشعبي)، تقاطع هو الآخر نحو توجه معظم دول مجلس التعاون الى اقرار صيغ مشاركة تتحدد في مبدا الشورى. وهو ما يطلق عليه الغربيون الآن اسم «الشوراقراطيا» (Shuracracy)، وفق تعبير الباحث الاميركي العربي الاصل اميل نخلة.

يقول نخلة: «ان الشوراقراطيا ستحمل تغييرات في المنطقة، وهي تواجه تحديات سياسية واقتصادية وتعليمية وعسكرية وتكنولوجية واستراتيجية وحتى عنصرية».

ويضيف: «ان الشرعية الحقيقية للقبلية السياسية في الهزيع الاخير من القرن العشرين، لا يمكن ضمانها الا بمواجهة التحديات التي تواجه دول الخليج. والمشاركة السياسية في اتخاذ القرار هي أهم هذه التحديات».

هنا، وعند هذه النقطة، تتباين الآراء.

فثمة مثقفون خليجيون يرون ان اعلان الانظمة الثلاثة في المملكة العربية السعودية وتطوير مجلس الشورى في عمان والانتخابات المقبلة في كل من الكويت واليمن، وما سبق ذلك من انفتاح في دولة الامارات والبحرين وقطر، هي خطوات على الطريق السليم.

ويسند هؤلاء قناعتهم الى الحقيقة بان الديموقراطية، هي عملية تاريخية بالكامل، ويستعيرون هنا تجربة الديموقراطية الاوروبية.

والخلاصة؟

يجب تشجيع خطوات «الشوراقراطيا» الراهنة في منطقة الخليج والبناء عليها، بهدف تطويرها تدريجيا نحو مشاركة ديموقراطية اوسع تاخذ بعين الاعتبار الخصائص والظروف المتميزة لتركيبة المنطقة اجتماعيا وايديولوجيا.

لكن، وفي المقابل، ثمة مثقفون خليجيون آخرون يعتبرون ان الوعي السياسي والطفرة الثقافية والتغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية في الخليج، تجاوزت، وستتجاوز اكثر، المشاركة الشعبية الجنينية التي تطرحها انظمة دول مجلس التعاون الآن.

وهم يضيفون الى ذلك عاملا آخر افرزته حرب الخليج الثانية: مسالة الشرعية.

يقول د. باقر سلمان النجار، استاذ علم الاجتماع المشارك في جامعة البحرين، ان «الدولة كسلطة سياسية، برغم امتلاكها للقوة، وذلك بامتلاك عناصرها الاقتصادية والسياسية، الا انها مع ذلك في غاية الحاجة الى الثقافي وذلك كجزء من محاولة تجاوز معضلة الشرعية، او انها رات فيها، اي الثقافة ورموزها البشرية، عنصرا من عناصر الشرعية، او ربما الشرعية ذاتها».

ويضيف الى ذلك د. محمد جواد رضا، استاذ التربية المقارنة في جامعة الكويت، «ان مفهوم الدولة يرتبط بمفهوم السيادة، من جهة، كما يرتبط بمفهوم الشرعية (Legitimacy) من جهة اخرى، على اعتبار ان السيادة تعني القدرة على فرض حماية الدولة على ارضها، والقدرة على وضع القرارات الاساسية الملزمة لجميع افراد المجتمع وتنفيذها».

ويسوق د. رضا ثلاثة متغيرات مستقلة طرات على مجتمع الخليج، هي قيام المدن او التمدين، والتصنيع والتربية، ليخرج بالخلاصة الآتية حول ما يسميه «وعد الدولة»:

«في المخاض الطويل من عملية التحول من العشيرة الى الدولة، يتجسد مازق الدولة في الخليج العربي بقضايا جوهرية ثلاث تطرح على الصعيد الدولي والمحلي، ويتوقف الخروج منه الى حد كبير على نوعية الاجابة التي ستعطى عن هذه الاسئلة الثلاثة:

١ ـ ماذا سيكون تاثير انتقال الشعلة من الجيل الاكبر سنا من شيوخ القبائل الى الجيل الاصغر المثقف ثقافة غربية، من تكنوقراط اليوم والغد؟



المصدر : الشروق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ مايو ١٩٩٢

٢ ـ كيف سيحسم التوتر الذي لا مفر منه بين الرغبة في الحفاظ على التقاليد المتجذرة في المجتمع وبين السير قدما نحو النماء الاقتصادي والتحولات السياسية؟

٣ ـ ما الاعتبارات العملية التي يضعها حكام الخليج امامهم لمواجهة حاجات التكيف للمؤثرات الآتية من الخارج او النابعة من الداخل؟»

«أزمة الديموقراطية»

اسئلة معقدة حقا.

وما يفاقم تعقيدها ايضا، وجود ما يطلق عليه بعض المثقفين الخليجيين تعبير «ازمة الديموقراطية»، ليس فقط على مستوى السلطة والحكم، بل بين المثقفين انفسهم.

وتتجلى هذه «الأزمة» اولا في تباين، بل وتضارب الآراء حول مسألة الديموقراطية. والاتجاهات التي تحدث عنها د. اسماعيل صبري عبدالله في المنطقة العربية تنطبق ايضا على شطرها الخليجي.

□ فثمة اتجاه مغال في تقديس الديموقراطية، وبأنها قادرة على تسوية كل المشاكل دفعة واحدة.

□ وهناك توجه آخر يتحدث عن «حدود الديموقراطية»، او «مراحل الديموقراطية»، بسبب وجود عوامل معيقة مثل: نسبة الأمية، المناطق المتخلفة، الارتباطات القبلية والطائفية.. الخ. وهو يركز على اولوية الدولة القوية والتنمية.

□ وهناك اتجاه يطالب بنسخ الديموقراطية الغربية كما هي، معتبرا ان لا وطن للمبادىء الديموقراطية.

بيد ان المجال الثاني والاهم لتجليات «الازمة الديموقراطية»، لا يتعلق بالمثقفين وحدهم بل بالمجتمع ايضا، كما يرى د. باقر سلمان النجار: «فحداثة النظام التعليمي وتصور مخرجاته وانعدام التقاليد التاريخانية ذات التجارب السياسية والثقافية، اضافة الى ضعف او الانعدام العام او النسبي لمؤسسات المجتمع ذات الأسس الحديثة، والعودة الجديدة الى المفاهيم التقليدية (القبلية) لمفهوم المواطنة او الانتماء، جعل من صورة المثقف الخليجي اقرب الى نموذج المثقف التقني المنكفىء على ذاته والبعيد عن محيطه الاجتماعي، حيث اصبح المثقفون نتيجة لهذه التحولات اشبه بجزر اجتماعية متفرقة».

وثمة مفكرون خليجيون آخرون يرون المعضلة في مسار التنمية نفسها. فالمفهوم المعكوس للتنمية في دول الخليج الغى المراحل الانتقالية ووصل فورا الى مرحلة الاستهلاك المباشر. «وهذه التحولات السريعة اوقعت الكثير من الفساد في فهم الناس للواقع وزيفت وعيهم وعطّل تطور المهن اليدوية التي هي في اساس اي تنمية حقيقية، كما ضرب مفهوم حرية المرأة ودورها المهم في مجتمعات الخليج».

أي مستقبل؟

حسنا. ولكن بعد قول كل شيء عن أزمتي المثقفين والمجتمع، تبقى حقيقة لا يمكن القفز فوقها، لا على مستوى مثقفي الخليج، ولا على مستوى دول مجلس التعاون. وهذه الحقيقة عبّر عنها الباحث الكبير غونار ميردال بقوله (في كتابه الدراما الآسيوية): «ان بعض الدول ربما لن تنجح ابدا في ان تصبح دولا حديثة. ولكنها ـ باية حال ـ لن تستطيع الرجوع ابدا الى اوضاعها الاجتماعية او السياسية التقليدية. ان الدولة التي تتقدم نحو الحداثة، مهما كان تقدمها متواضعا، هي دولة ادارت ظهرها ـ بلا عودة ـ الى الخيارات الاوليغاركية القديمة».

وهذه الحقيقة بالتحديد، هي ما يعطي المثقفين الخليجيين الآن كبار الآمال بتحقيق نقلة نوعية في طبيعة المشاركة الديموقراطية.

وبرغم ان الاصوات المطالبة بـ «طفرة مفاجئة»، تبدو قوية، إلا انها لا تعكس على ما يبدو توجهات عامة.

فالحديث عن الخصوصيات الخليجية وتميزات التجربة الخليجية حاضر دوما. وهذا نسق موجود في كل منطقة الخليج، ويجد تعبيراته في ذلك البحث الدائب عن حل وسط ما بين الفردية (اي حقوق الانسان والمواطن والحريات الفردية بمعناها الغربي)، وبين مفهوم الجماعة الذي يستند الى تعاليم الاسلام وتجارب الحضارة الاسلامية.

وهنا تكتسب مفاهيم التدرج اهميتها، برغم التوترات الحادة التي تغلي الآن تحت الجليد، بين القوى الحديثة المتمثلة ببروز طبقة وسطى قوية ومثقفة وبين القوى التقليدية، وبرغم تارجح الدولة الخليجية بين استكمال اندفاعتها نحو الحداثة وبين محاولتها اعادة الاعتبار للقبلية والقيم التقليدية.

هل يعني ذلك ان مستقبل المشاركة الديموقراطية مثقل بالوعود الزاهية؟

يجيب مثقف خليجي بارز: «نعم بشرطين: الاول، نجاح النخبة الخليجية في بلورة مفاهيم جماعية واضحة لما تعنيه حين تتحدث عن الديموقراطية، بخاصة في علاقتها مع المجتمع، والثاني ان يتم التقدم نحو المشاركة الديموقراطية على ايقاع متناسق في كل منطقة الخليج. اذ اثبتت تجارب العقود الخمسة الاخيرة ان الديموقراطية تكون عرضة للانتكاس اذا ما افتقدت الى نخبة خليجية موحدة وضاغطة، قادرة على حماية الانجازات التي قد تتحقق في جزء او بعض اجزاء الكل الخليجي».

■■



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٢

المستقبليون ومنطقة الخليج العربي خلال مرحلة التسعينات

بقلم: يوسف نور عوض •

تتميز الدراسات الاستراتيجية باهمية خاصة بسبب تاثيرها على النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية ويحظى الكتاب الاستراتيجيون باحترام خاص لانهم يلجأون الى النواحي العقلانية والعلمية في بناء تصوراتهم المستقبلية. ويتمتع الكتاب الغربيون باهمية خاصة في هذا المجال بسبب خبراتهم الواسعة ودقة ملاحظاتهم التي اثبتت فاعليتها في تجاربهم السابقة، ما جعل كثيرا من القراء ينظرون الى الكتب والتقارير المؤلفة في المجال الاستراتيجي على انها تمثل السياسات الفعلية للدول الكبرى، مع انها لا تعدو ان تكون انجازات ورؤى فردية اكتسبت اهميتها من قوة اسسها العلمية والواقعية.

وعلى الرغم من ذلك، فان هنالك كثيراً من الانجازات الاستراتيجية اخطأت نتائجها بسبب ظروف خارجية لم يكن احد قادراً على التكهن بها ويأتي من بين هذه الانجازات كتاب «فيليب روبنز» (مستقبل الخليج العربي - السياسة والنفط خلال مرحلة التسعينات)، وهو كتاب ممتاز اخطأ نتائجه بسبب ازمة الكويت، ولو لم تنشأ تلك الازمة لنظر اليه القراء على انه احدى العلامات البارزة في تصور منطقة الخليج العربي خلال مرحلة التسعينات.

ذكر «روبنز» ان ايران ستظل تلعب دوراً بارزاً في سياسات منطقة الخليج العربي خلال التسعينات على الرغم من الضعف الذي اصابها نتيجة حرب الخليج، ويعلل ذلك بانها تمثل سوقاً اقتصادية كبيرة الى جانب كونها اخذت تميل الى «البراغماتية» ولا تواجه معارضة سياسية منظمة ذات اثر. ويرى «روبنز» ان ايران ستحظى بمزيد من الاستقرار بعد ان اقتنعت قيادتها ان الحرب ليست الطريق المثلى لحل المشكلات، وبالتالي اتجهت الى تحسين سياستها الخارجية وانهاء عزلتها الدولية والعمل على تحسين نظامها الاقتصادي ولا يعني ذلك كله ان ايران ستتجاهل بناءها العسكري، كونها ستركز على هذا الجانب وستمنحه اولوية في سياستها الاقتصادية. واخطأ «روبنز» حين قلل من اهمية المعارضة العراقية الداخلية خلال مرحلة التسعينات، وذهب الى ان حزب البعث العراقي، سيظل ممسكاً بالسلطة سواء كان صدام حاكماً ام لا.. واتجه في الوقت نفسه الى القول ان الحكم سينتهج سياسة ليبرالية وسيجري عملية ترميم واصلاح لقواعده السياسية دون ان يتخلى عن سيطرته المركزية الشاملة واخطأ مرة اخرى حين قال: لن يفكر العراق في اثارة حرب جديدة لأن هنالك رغبة جامحة للسلام عند قيادته السياسية، وعلى الرغم من ذلك ستكون القيادة مشغولة بالخطر الذي ربما اتاها من الشرق ويعني بذلك ايران. وذهب الى القول ان سياسة العراق تجاه دول الخليج ستكون سياسة صداقة ولن تحاول الحكومة العراقية التقليل من هيبة الحكومات في هذه المنطقة.

وذهب «روبنز» الى القول ان انحسار حرب الخليج ستدعم الاستقرار في المنطقة وخاصة في دول مجلس التعاون التي ستتجه الى مزيد من الوحدة بعد ان انحسر عنها الخطر الخارجي. ولم يقلل «روبنز» من اهمية تغير الاحوال الاقتصادية بسبب الزيادة المضطردة في السكان وثبات المصادر المالية، ولكنه يرى ان توازن القوى بين العراق وايران سيساعد على ازدهار المنطقة.

وذهب «روبنز» الى ان فترة التسعينات ستشهد اهتماماً كبيراً من جانب القوى العظمى بمنطقة الخليج العربي، ولكن هذا الاهتمام لن يتحول الى مواجهة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية، بل سيؤدي الى مزيد من الانسجام في سياستهما حيال المنطقة. وبينما سيحافظ الاتحاد السوفياتي على علاقاته التقليدية مع بغداد فان الولايات المتحدة ستحاول تثقيف النظام الايراني من اجل استعادة العلاقات التقليدية مع ايران. وذهب «روبنز» الى ان الاتحاد السوفياتي سوف يسعى جاهداً الى ترميم علاقاته مع دول الخليج العربي، وسيكون من اهم اهدافه استعادة علاقاته المتوقفة مع المملكة العربية السعودية ذات الثقل في منطقة الخليج العربي.

وذهب «روبنز» الى القول، على الرغم من ضمان احتياطيات النفط في منطقة الخليج العربي خلال مرحلة التسعينات، فان احتمال ان يسيطر بعض المصدرين الاقليميين على سوق النفط من الاسباب التي تثير الاهتمام. ويقول على وجه التحديد ان ايران والعراق ستحاولان زيادة صادراتهما النفطية من اجل تعويض خسائر الحرب ومواجهة النفقات الباهظة في مرحلة البناء.

وذهب «روبنز» الى انه بدون زيادة مضطردة في الطلب على النفط، او قيام حرب في منطقة الخليج، فان اسعار النفط ستشهد ميلاً الى الانخفاض، ولكنه استدرك ان الدلائل تشير الى ان قيام الحرب قد لا يؤدي الى زيادة في الاسعار بسبب تنوع مصادر امداد النفط وقدرة الدول الكبرى على استخدام بدائل تساعد على نقله عبر طرق مائية جديدة، وحاجة الدول الى استخدام سياسات عقلانية من اجل تأمين مصادر دخلها بصرف النظر عن انتماءاتها الايديولوجية.

وذهب «روبنز» الى ان منطقة الخليج العربي ستظل مركز اهتمام الدول الكبرى خلال مرحلة التسعينات بسبب وجود احتياطيات النفط فيها وعدم ظهور قوة كبرى في المنطقة تعيد النظر في الحسابات القائمة كما ذهب الى ان من أهم القضايا التي ستكون مركزاً للاهتمام



في منطقة الخليج خلال مرحلة التسعينات الكيفية التي ستدار بها اموال النفط، لأن هذه الكيفية ستؤثر بدرجة كبيرة على رفاه السكان في المنطقة كما ستساعد على مواجهة المشكلات الناجمة عن تزايد السكان وغيرها من الامور غير المنظورة.

واذا نظرنا الى مجمل ما ذهب اليه «روبنز» وجدنا انه بني على خطا ان الهياكل البنيوية التي يقوم عليها عالم اليوم ستظل كما هي، بمعنى ان الاتحاد السوفياتي سيظل متماسكاً، كما ان العلاقات في منطقة الخليج ستحكمها التطورات التي اعقبت الحرب بين العراق وايران. وذلك اتجاه حذر منه المستقبليون لاننا نعيش في عالم متغير ملي، بالمفاجآت يصعب التكهن بما يسفر عنه. ولا يقلل ذلك من اهمية الاسلوب الذي اتبعه «روبنز» في الوصول الى نتائجه، لأنه لو ظلت الامور على ما كانت عليه ربما صدقت جميع نبوءات «روبنز» وبالتالي كان السيناريو الذي وضعه ذا اهمية خاصة، الا ان الأمور تغيرت، وفي ضوء تغيرها يمكن ان نلاحظ ما يلي:

اولاً: اخطأ «روبنز» في قوله أن الدولتين المتحاربتين في الخليج تعلمتا شيئاً جديداً من درس الحرب وان العراق سوف يتجه الى الاستقرار والسلام، وتدعيم علاقاته مع دول الخليج العربية، وذلك لأن المشكلة الاساسية التي واجهت العراق بعد الحرب كيفية التعامل مع الآلة العسكرية الكبرى، التي صنعها خلال سني الحرب. لم يكن العراق بقادر على تسريح الجنود او ايجاد وظائف لهم، وذلك بسبب ضعف قدراته الاقتصادية، ووجد ان الافضل له ان يتجه الى غزو الكويت، وبدء حرب جديدة ربما عادت عليه بالنفع، وعلى رغم السياسة البراغماتية التي بدأت ايران تتبعها في محاولة لإعادة ترميم علاقاتها الدولية، فان انهيار العراق بسبب ازمة الخليج جدد طموحاتها في التعامل من جديد مع العراق لانهاء نظامه واكتساب دورها الخاص في هذه المنطقة.

ثانياً: جاء سقوط الاتحاد السوفياتي مفاجأة للجميع، وتغيرت على اثره الاستراتيجيات الدولية، واخذ الناس يتحدثون عن النظام الدولي الجديد، لكن هذه الحالة لم تقض على التوتر بصورة كاملة بسبب المنافسة بين اوروبا واليابان من جهة والولايات المتحدة من جهة اخرى وجددت الصراعات العنصرية في الولايات المتحدة المخاوف من ان يحدث في الولايات المتحدة ما حدث في الاتحاد السوفياتي، ولو تم ذلك لوجدنا انفسنا في عالم جديد حقاً يتطلب حسابات جديدة.

ثالثاً: كان التصور السائد ان دول الخليج العربي دول صغيرة تشعر بالتهديد من جيرانها الاقوياء، ولكن حرب الخليج الثانية جددت الثقة عند شعوب المنطقة، انها باستخدامها للسياسات الحكيمة يمكنها ان تواجه قوى تفوقها عدداً وعداداً، واختصرت حرب الخليج كثيراً من الجدليات التي كانت قائمة اذ اقتنعت دول الخليج ان وحدتها قدر لا مفر منه. وبدأت فئة المثقفين الخليجيين تهيىء نفسها لدور جديد في المنطقة يتماشى مع التطورات التي احدثتها حرب الخليج. ويلاحظ ان النقاش الدائر في الوقت الحاضر حول اعلان دمشق يؤكد ان دول الخليج اصبحت قادرة على ان ترسم سياسات واقعية مبنية على حقائق العالم وليس على اي شيء آخر.

رابعاً: بدأ الفكر العربي في مجمله يتجه وجهة جديدة اساسها الواقعية، ويعيد النظر في فرضياته البنيوية، واذا كانت المرحلة الحالية ستشهد مزيداً من الخلخلة في المسلمات السابقة فانها بدون شك ستفضي الى واقع عربي افضل مبني على الرؤية الواقعية.

• اكاديمي سوداني بجامعة سالفورد ـ بريطانيا



المصدر : 
العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٢

الخليج وأوروبا

مسلسل الأزمات.. صناعة أوروبية رديئة!

يبدو ان افاق العلاقات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول المجموعة الاوروبية لا تخرج من نفق مظلم إلا وتدخل في نفق اخر! والرأى السائد هنا في منطقة الخليج هو ان دول المجموعة الاوروبية تبحث باستمرار عن ذرائع جديدة لفرض المزيد من القيود في وجه الصادرات المتجهة إلى الاسواق الاوروبية ليس من منطقة الخليج فحسب، بل من كل انحاء العالم!

وفيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي فإن صادراتها إلى الاسواق الاوروبية لم تكن تتعدى في السابق النفط الخام، ولهذا لم تكن هذه الصادرات تواجه نفس الصعوبات التي تواجهها بعض الصادرات الاخرى سواء تلك القادمة من الدول الصناعية او من دول العالم الثالث. وحتى مع تزايد معدلات الضرائب المفروضة على النفط في دول المجموعة الاوروبية فإن هذه الضرائب لم تترك نفس الاثار التي تركتها الضرائب والقيود المفروضة على بعض السلع الاخرى لان النفط كان دائما يتمتع بخصوصيه تميزه عن هذه السلع وتنطلق اساسا من درجة «مرونة الطلب» على النفط..

لكن هذه العلاقة التاريخية سرعان ما بدأت تتعرض للتغير بمجرد أن اصبحت دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الصفوف على صعيد صناعة البتروكيماويات العالمية.. فدول المجلس التي تعوم على بحيرة عظمى من النفط تملك، بلاشك «ميزة نسبية» في صناعة البتروكيماويات، خصوصا انها عرفت منذ البداية كيف تتعامل مع الجانب التكنولوجي من هذه الصناعة عندما اختارت خوض التجربة مع شريك اجنبي يملك التكنولوجيا اللازمة لكي تمتزج مع المواد الخام المتوافرة بسخاء في دول المجلس..

هنا بدأت طبيعة العلاقات التجارية بين دول المجلس ودول المجموعة الاوروبية تتغير، فدول المجلس لم تعد مجرد دول تصدر النفط الخام فحسب كما كانت في السابق، ومن ثم فقد تحركت القوى التي ظنت ان مصالحها اصبحت مهددة من غزو محتمل من قبل البتروكيماويات الخليجية، وكانت هذه القوى بارعة عندما قررت أن تتفاوض مع الخليجيين وان تضع على مائدة المفاوضات حججا يستنتج منها ان جذور المشكلة تكمن اساسا في الدعم الذى تقدمه دول المجلس لمنتجاتها – بما في ذلك البتروكيماويات – وليس في الموقف الاوروبى من تدفق السلع عبر قنوات التجارة الدولية الحرة!

وبالطبع كانت الردود الخليجية على هذه الحجج متيسرة وهى ردود تستند على نفس المنطق الذى تتعامل به دول المجموعة الاوروبية مع سلعها داخل القارة ومع السلع الاخرى القادمة من خارجها. واستمرت اللقاءات الخليجية الاوروبية تنعقد بشكل دورى على امل الوصول إلى حلول ترضى طرفى المفاوضات.

ثم تحول الاهتمام، فجاة، إلى قضية اخرى عندما بدات اعمال الدورة الثالثة للمجلس المشترك لوزراء



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٢

د. عبد الواحد الحميد ★

خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ودول المجموعة الاوروبية التى انعقدت فى الكويت فى منتصف شهر مايو الحالي.. كانت القضية هذه المرة هي «ضريبة الكربون» التى بينتها المفوضية الاوروبية والتي يتم بموجب مشروعها المقترح فرض ضريبة تصل إلى ثلاثة دولارات على كل برميل نفط ابتداء من العام القادم ١٩٩٣م ثم ترتفع بمعدل دولار كل عام حتى تصل إلى عشرة دولارات مع بدايات عام ٢٠٠٠م وذلك بحجة حماية البيئة من التلوث.

وينظر فى منطقة الخليج إلى هذه الضريبة الجديدة على أنها تفتقر إلى المبررات المنطقية. ففى المقام الأول، لا يمكن اعتبار الضرائب اسلوبا مجديا للتعامل مع مشكلة من هذا النوع وبهذا الحجم فى عالم يتطلع إلى التخلص من كافة معوقات التجارة الدولية الحرة. بل إن النفط، بالتحديد، يتحمل فى الوقت الراهن اعباء كبيرة من حيث حجم الضرائب المفروضة عليه فى دول المجموعة الاوروبية.

وقد أوضح وزير البترول السعودى هشام ناظر فى كلمته فى الاجتماع الوزارى فى الكويت أن الضرائب المفروضة على منتجات النفط قد ارتفعت فى دول المجموعة الاوروبية من حوالى سبعة دولارات فى عام ١٩٧٣ لكل برميل منتجات نفطية إلى ما يزيد على ٥٦ دولارا للبرميل فى العام الماضى ١٩٩١م!

وتبدو المفارقة مذهلة عندما نتامل ارقام العائدات المالية التى تحصل عليها الدول المصدرة للنفط من بيع نفطها مع ارقام العائدات المالية التى تحصل عليها دول المجموعة الاوروبية بسبب فرضها للضرائب الباهظة على المنتجات النفطية! ففى عام ١٩٩١م وحده بلغت حصيلة الضرائب التى تفرضها دول المجموعة الاوروبية حوالى مائتين وعشرة مليارات دولار، فى حين لم تتجاوز العائدات المالية التى حصلت عليها الدول المصدرة للنفط اربعة وستين مليار دولار «على افتراض استهلاك ١٠,٣ مليون برميل يوميا».

والسؤال المنطقى الذى يفرض نفسه عندما نتامل تلك الارقام هو: هل تستطيع المنتجات النفطية أن تتحمل المزيد من الضرائب!؟ بل إن السؤال الأهم من ذلك هو: ما هى الاثار المحتملة لفرض المزيد من الضرائب على ضوء التجربة السابقة لدول المجموعة الاوروبية!؟

لقد أدت الزيادات المتلاحقة فى الضرائب المفروضة على المنتجات النفطية إلى انحسار الحصة النسبية للنفط فى إجمالى استهلاك «الوقود الاحفورى» وزيادة حصة الفحم، علما بأن التلوث الذى ينجم عن الفحم يفوق التلوث الناجم عن استخدام النفط كوقود. وطبقا لما أورده وزير البترول السعودى هشام ناظر فى كلمته فإن حصة البترول انخفضت من حوالى ستين بالمائة عام ١٩٧٣ إلى خمس بالمائة عام ١٩٩٠ فى حين زادت حصة الفحم من عشرين بالمائة إلى خمس وعشرين بالمائة..

إن مصادر التلوث متعددة.. وإذا كانت المنتجات النفطية هى إحدى هذه الملوثات فهى، قطعا، ليست الملوثات الوحيدة بل إن البدائل الاخرى مثل الفحم والطاقة النووية تنطوى على اخطار بيئية لا يمكن تجاهلها..

ويبدو ان المصالح الخاصة لكل دولة من دول المجموعة الاوروبية هى التى تحكم موقفها بغض النظر عن الهدف المعلن من فرض «ضريبة الكربون» وهو حماية البيئة من التلوث.. فعلى سبيل المثال نجد أن اسبانيا ودول جنوب القارة التى تختلف ظروفها الاقتصادية عن بلدان مثل المانيا وهولندا أبدت بعض التحفظات تجاه صيغة الضريبة علما بان فكرة الضريبة تنطلق من اسباب بيئية وليست اقتصادية! اما دولة كفرنسا تهتم بالطاقة النووية فقد ابدت تحفظها من دمج الطاقة النووية مع أنواع الطاقة الاخرى التى تشملها الضريبة! وفى كل الاحوال فإن حكومات دول المجموعة الاوروبية لم تلتزم بإنفاق العائدات المتوقعة من الضريبة الجديدة والتى تصل إلى سبعين مليارا سنويا على مكافحة التلوث وتحسين البيئة..

اما الدول المصدرة للنفط فسوف تتضرر كثيرا من فرض الضريبة الجديدة، خاصة ان الكثير من هذه الدول تعتمد إلى حد بعيد على تصدير النفط والمنتجات النفطية كمصدر رئيسى للدخل.. ومن المتوقع أيضا ان ينجم عن هذه الضريبة ركود فى الاقتصاد العالمى مصحوب بالتضخم «Stagflation»، مما يعنى ان اضرار هذه الضريبة لا تقتصر على الدول المصدرة للنفط.

وعندما يتعلق الامر بدول مجلس التعاون الخليجي -- والتى استهدفتها الاجراءات الاوروبية المتعلقة بالبتروكيماويات وبضريبة الكربون – فإن احدا لا يستطيع ان ينكر جهودها فى حماية البيئة ومكافحة التلوث. وقد انفقت المملكة العربية السعودية ودول المجلس بسخاء لتنظيف البيئة الخليجية قبل واثناء وبعد كارثة احتلال الكويت وما نجم عنها من تلويث للبيئة.

إن اسلوب الحوار الذى تتبعه دول المجلس مع دول المجموعة الاوروبية سواء فيما يتعلق بالبتروكيماويات او بمشروع ضريبة الكربون هو تاكيد للرغبة الخليجية فى التوصل إلى حلول منطقية تاخذ فى الاعتبار مصالح الطرفين ومع ذلك لابد أن تكون دول مجلس التعاون الخليجى على استعداد لاتخاذ اجراءات عملية لحماية مصالحها فيما لو اخفق اسلوب الحوار فى الوصول إلى النتائج المرجوه.. وبالتحديد، فإن الصادرات الاوروبية إلى الاسواق الخليجية يجب أن تتعرض لنفس الاجراءات التى تتعرض لها الصادرات الخليجية إلى الاسواق الاوروبية.. ومعروف أن الاسواق الخليجية تتمتع بقدرة شرائية يحسب لها المصدرون الاوروبيون الف حساب..

المطلوب، باختصار، هو أن يتوقف مسلسل «الازمات المفتعلة» فى العلاقات التجارية الاوروبية الخليجية، وهو مسلسل يتم تاليفه وتمثيله وانتاجه فى اوروبا.. وبالتالى فهو صناعة اوروبية رديئة يتعين على اوروبا ان تكف عن تصديرها إلينا.

سحب الأزمات الحدودية تتجمع فى سماء المنطقة

السعودى من الحدود قبل اسبوعين. وذكر تقرير لاحق لوكالة الانباء القطرية أن الشيخ حمد بن خليفة ال ثانى ولى عهد قطر تلقى رسالة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، إلا انها لم تذكر اية تفاصيل عن مضمون الرسالة التى قام السفير السعودى فى الدوحة بتسليمها وقالت الوكالة إن الشيخ حمد تـرأس اجتماعا لمجلس الوزراء.

مشكلة الجزر

وقد حذر عمر موسى وزير الخارجية المصرى من خطورة الوضع فى منطقة الخليج بعد احتلال إيران لجزيرة ابو موسى، واوضح انه مع انحسار الحظر العراقى ظنت إيران انها القوة الوحيدة فى المنطقة.

واكد عمرو موسى ان الصمت العربى الذى واجه احتلال إيران لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى لن يتكرر. كما حث الوزير المصرى مجلس الامن الدولى على بحث مشكلة ابو موسى حتى يمكن الوصول إلى حل من خلال الشرعية الدولية.

وقالت مصادر مطلعة فى الخليج إن الحادث الذى نفته السعودية لا يمثل مفاجأة سياسية كاملة، رغم انه أثار قدرا من الدهشة فى اوساط المراقبين، نظرا لتزامن الإعلان عن

التتمة «ص١٢»



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ اكتوبر ١٩٩٢

سحب الأزمات الحدودية تتجمع فى سماء الخليج

هذا الحادث الحدودى مع اقتراب نزاعات حدودية فى المنطقة من طريق الحل - مثلما حدث فى اتفاقية ترسيم الحدود بين اليمن وسلطنة عمان، وكذلك فى التطور الذى تحقق لمفاوضات لجنة الخبراء بين السعودية واليمن لتسوية أوضاع الحدود المشتركة.. وفى المقابل، يشير المراقبون إلى استمرار تصاعد نزاع الجزر الثلاث بين إيران ودولة الإمارات، الأمر الذى دعا الجانب الإماراتى إلى تدويل قضية الجزر، ومطالبة مجلس الأمن بموقف حازم إزاء الاحتلال الإيرانى للجزر، على غرار الاعتداءات الاخرى فى المنطقة

وفى الوقت الذى ابرزت فيه عدة قضايا ومشكلات حدودية فى المنطقة، يقترب بعضها من الحل. ففى إطار تسوية النزاعات الحدودية فى الخليج، أنهت اليمن وسلطنة عمان أمس الإجراءات الخاصة بإبرام اتفاقية لترسيم الحدود المشتركة، يجرى بمقتضاه تسوية كافة النزاعات الحدودية السابقة بين البلدين.. وفى خط موازٍ، يشير المراقبون إلى إحراز تقدم ملموس فى اعمال لجنة الخبراء المشتركة لتسوية المسائل الحدودية المطروحة بين المملكة العربية السعودية واليمن.

وعلى الجانب الاخر، لاحظ المراقبون استمرار تصاعد نزاع الجزر بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، التى اضطرت إزاء تصلب موقف

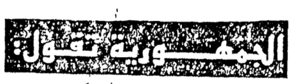
[illegible] الجزر، ومطالبة الامم المتحدة بموقف حازم إزاء الاحتلال الإيرانى لجزر ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.

واعرب وزير خارجية الإمارات راشد عبد الله النعيمى، فى كلمة أمام الجمعية العامة للامم المتحدة فى نيويورك الليلة قبل الماضية أن السيادة على الجزر الثلاث هى لبلاده، وأن احتلال إيران لها يتناقض مع القانون الدولى واعرب النعيمى عن أمل بلاده فى أن يعالج مجلس الأمن الدولى هذه المسألة ،بالطريقة ذاتها التى رد بها على الاعمال العدوانية الاخرى فى المنطقة،، وهو ما فسره المراقبون بإشارة واضحة إلى رد الفعل الدولى تجاه الغزو العراقى للكويت.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ أكتوبر ١٩٩٢



خلافات الحدود.. لها حدود

فجأة ، وبدون مقدمات معلنة ، ثار خلاف بين المملكة العربية السعودية وشقيقتها دولة قطر ، حول منطقة حدودية . وبادر الرئيس حسنى مبارك ـ كعهده ودأبه ـ الى الاتصال بزعيمى البلدين الشقيقين لاحتواء الموقف . وجاءت هذه المبادرة من حرص مصر قيادة وشعبا على ان تجنب الوطن العربى كله اثارة مشاكل جديدة ، لن تؤدى الا الى استنفاد الوقت والجهد والموارد ، فيكفى هذا الوطن ما يعانيه من جراح وآلام .

ومصر حريصة على ان تطبق المبادىء التى تعلنها ، ويتضح هذا بجلاء من مشكلة حلايب ، حيث تجتمع فى الشهر الحالى اللجنة المشتركة مع السودان بحثا عن حل سلمى وودى ، حرصت عليه مصر اعمق الحرص منذ اثيرت هذه المشكلة مؤخرا ، ايمانا منها بان خلافات الاشقاء لا يجب ان تحل بالسلاح ، واعتقادا منها بانه لا يوجد اى خلاف بين قطرين عربيين يستعصى على الحل الاخوى والتسوية الودية .

وفى يوم الخميس الماضى ، وقعت اليمن وسلطنة عمان اتفاقية لتسوية الحدود بينهما . واكد الطرفان عند التوقيع اتفاقهما على عدد من المبادىء المهمة ، منها :

- ان هذا الاتفاق لا يعنى اغلاق هذه الحدود ، بل يهدف الى ان يكون فاتحة للتعاون الاخوى المثمر ، وتنظيم حركة الشعبين فى صورة تمكنهما من تحقيق المنافع المشتركة .
- الامل فى ان تكون هذه الاتفاقية جسرا للتواصل والتاخى على اساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وحسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية .
- دعوة الاصدقاء والاشقاء الى معالجة كافة قضايا الحدود بالحوار الاخوى المخلص والصادق ، والذى لا يستهدف منه اى طرف الاضرار بالطرف الاخر .

ومن المعروف ان خريطة الخلافات الحدودية فى الوطن العربى خريطة طويلة عريضة ، لا يكفى فى حلها ان تقول انها من بقايا الاستعمار ، بل تحتاج الى روح عملية وبناءة ، تستطيع التوصل الى حلول خلاقة تحافظ على الود العربى وتحقق المصلحة العربية . ان هذه الحلول اكثر من ضرورية فى ظل الظروف الراهنة ، التى تشهد خلافا ذا طابع حدودى بين دولة شقيقة واحدى جاراتها . ولذلك فان اى خلاف حدودى بين دولتين عربيتين لن يستفيد منه الا اعداء العرب ومن يتربصون بهم الدوائر .

وما احوجنا اليوم الى دعم روح الاخوة العربية وتعميق التفاهم بين الاشقاء ، الذين كانوا الى عهد قريب يرددون فى صوت واحد هتاف : شعب عربى واحد .. وطن عربى واحد . ويكفى هذا الشعب ما يحمله اليوم من الام ، ويكفى هذا الوطن ما به من جراح .



المصدر : الأهـــــــــالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ اكتوبر ١٩٩٢

هل يمكن السيطرة على النزاعات الحدودية فى الخليج

النزاعات والخلافات على ترسيم الحدود هو العنوان الاول لاحداث منطقة الخليج العربى هذه الايام .. فقد شهدت الحدود السعودية .. القطرية اشتباكا مسلحا محدودا ولكنه بالغ الخطورة فى دلالاته كما تستمر المفاوضات السعودية اليمنية لتسوية المشاكل الحدودية بينهما . ولازالت قضية الخلاف بين قطر والبحرين على جزيرة (حوار) بدون حل وتستمر مشاكل الحدود بين الكويت والعراق حتى بعد حرب الخليج وما صاحبها من تغيرات جوهرية فى موازين القوى . وحدها دولة الامارات اشتبكت فى نزاع حدودى مع دولة غير عربية وهى ايران حول جزيرة ابو موسى بعد ان استولت ايران فى السبعينيات على جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى .

أحمد سيد حسن

لكن المشاكل الحدودية بين الاشقاء العرب تستحق التركيز عليها لان هناك مؤسسات اقليمية وعربيه تستطيع حل تلك الخلافات مثل مجلس تعاون الخليج وجامعة الدول العربية ومن المفترض ان تنجح تلك المنظمات فى مهمتها وان لا تدع الامور تنفلت الى الحد الذى وصلت اليه على الحدود السعودية القطرية ..

والمدهش فى تلك الازمة فى كم التناقض بين البيانات الرسمية للسعودية وقطر فقد اكدت قطر فى بيانين رسميين حدوث اعتداء من القوات السعودية على مركز حدودى قطرى وقتل ثلاثة جنود بينهم جندى من اصل مصرى لم عادت قطر واصدرت بيانا اكدت فيه قيام قوة سعودية بطرد قوة حرس الحدود القطرية من مواقعها واكدت السعودية من ناحيتها ان ما وقع حادث عارض تسبب فيه البدو وسوء فهم .

ومع تصاعد الازمة اعلنت قطر ايقاف التعامل باتفاقية الحدود مع السعودية المبرمه عام ١٩٦٥ وذلك بعد ان تكررت احداث الحدود ورفضت السعودية القرار القطرى واكدت ان اتفاقية الحدود ملزمة للطرفين ولا يمكن الاخلال باى مادة من موادها على الاطلاق ..

وفتح الحادث مجالا للتصعيد إذ اجتمع وزير خارجية قطر مع سفراء الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الامن وسلمهم رسائل تتعلق بالازمة وبموقف قطر ..

وبينما تحاول مصر والكويت بذل جهود الوساطة وتهدئه الازمة أعلنت ايران عن استعدادها للدفاع عن قطر وارسل الرئيس الايرانى هاشمى رافسنجانى برسالة لهذا المعنى الى امير قطر ..

اما قضية الحدود السعودية اليمنية فلا تزال المفاوضات والمباحثات بين مسئولى البلدين مستمرة من اجل التوصل الى حل يرضى البلدين فاليمن تطالب باستعادة مناطق نجران وجيزان وعسير . وخاصة أن اكتشافات بترولية كبيره وجدت هناك كما تطالب باعادة بحث الاتفاقيات الخاصة بالتنقيب عن البترول وحقوق استغلاله وتستند السعودية على اتفاق الطائف الذى تم توقيعه ١٩٣٧ وبمقتضاه دخلت تلك المناطق فى الحدود السعودية ويذكر انه تم مد العمل بهذه الاتفاقية سنة ١٩٧٤ .

وقدمت المملكة مقترحات تستهدف الحفاظ على معاهدة الطائف وقدمت ٤ اقتراحات خاصة



المصدر : الأهـــــالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٢

بتنظيم الانتقالات وتحديد المواقع الحدودية بشكل نهائي.

المشكلة الحدودية الوحيدة التي امكن حلها هي المشكلة اليمنية العمانية بعد مفاوضات استغرقت ١٠ سنوات حيث تم ابرام اتفاقية بين البلدين بتنظيم حقوق الرعي وتحديد منافذ العبور البرية على امتداد ٣٠٠ كم هي حدود البلدين ..

اما المشكلة الاكثر تعقيدا وهي مشكلة الحدود الكويتية العراقية فما تزال بدون حل على الرغم من اختلال موازين القوى في المنطقة بعد هزيمة العراق في حرب الخليج وتطلب الكويت مجلس الامن بفرض قرار لجنة ترسيم الحدود الدولية التي اقتطعت أجزاء جديدة من اراضي العراق وأعطتها للكويت ..

ولكن هذه القضية بمثابة لغم موقوت للعراق اليوم وان كان في اضعف مراحل قوته الا ان قضية الحدود لقيت اجماعا قوميا من الحكم والمعارضة بعدم تقديم اي تنازلات ولذلك رفض العراق الموافقة على قرار اللجنة بترسيم الحدود .

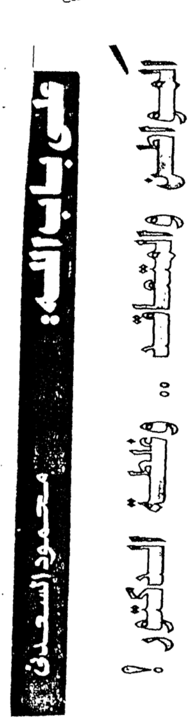
ويبقى التساؤل اين جامعة الدول العربية ومجلس تعاون الخليج مما يجرى ؟ وهل عجزت تلك المنظمات عن احتواء مثل تلك المشاكل والبحث عن حلول لها ترضي كل الاطراف بدلا من ان تتحول مشاكل الحدود الى نزاعات ملتهبة تهدد بانفجارات كبيرة .. ؟



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٩٢



على باب الله

محمود السعدني

المواطن والمثقف .. وعلاقة التكفير!



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : 9 اكتوبر 1992

الحادث الذى وقع على حدود السعودية وقطر ، يثبت اننا لانزال نعيش فى عصر فزارة وبنى سليم ، لان هذا الحادث لايليق ان يقع بين اخوة واشقاء تجمعهم الجامعة العربية ويضمهم مجلس التعاون الخليجى ، وكان يمكن مناقشة الامر فى هدوء وباعصاب باردة وعلى اساس ان ماهو موجود فى السعودية هو من املاك قطر ، وماهو موجود فى قطر هو من املاك السعودية ولكن الذى حدث ان مجلس الوزراء القطرى اجتمع فجاة واتخذ قرارا منفردا بالغاء اتفاقية الحدود التى ارتضاها الطرفان ووقعا عليها وجرى العمل بها منذ اعوام ، ثم حدث بعد ذلك تبادل اطلاق نار على الحدود ، وسقوط قتلى وجرحى هنا وهناك ، ولقى مواطن مصرى مصرعه ، اغلب الظن انه ذهب الى منطقة الخليج سعيا وراء الرزق باعتبارها واحة الامن والامان .. والعملة الصعبة ايضا . ولكن .. «اينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم فى بروج مشيدة» ، وايضا .. «وماتدرى نفس ماذا تكسب غدا ، وماتدرى نفس باى ارض تموت» صدق الله العظيم .

ومتى وقع الحادث ؟

فى الوقت الذى اشتعلت فيه المعركة بين دولة الامارات والجارة المفترية ايران حول الجزر العربية فى مضيق هرمز ، وهى جزر عربية منذ ادم وحتى جاءت المدمرات الايرانية فى عهد الشاة ، وفى عام 1971 بالذات ، واحتلت الجزر فى هدوء ودون كلمة احتجاج ثم ذهب الشاه وجاء اصحاب الفضيلة الآيات فقرروا ضم الجزر نهائيا ورسميا وفرضوا على العرب اصحاب الارض الحصول على تاشيرات من السفارة الايرانية ، اذا ارادوا الوصول الى بيوتهم فى الجزر الثلاث ، وتصدت دولة الامارات بقيادة الشيخ زايد للعدوان الايرانى ، ووقفت مصر الى جانبها ، وتصدت السعودية وكذلك فعل مجلس التعاون الخليجى وبقية العرب فى هذا الوقت بالذات تصدت حكومة قطر هى الاخرى ولكن فى الاتجاه المضاد !!

هل هذا وقته ؟

واتساءل ويتساءل العرب معى ماهى الجهة المستفيدة من وقوع مثل هذا الحادث ؟ هل يستفيد العرب من وقوع خلاف بين السعودية وقطر فى هذا الوقت بالذات ؟ وهل تجد مشكلة الجزر العربية طريقها الى الحل الذى يرضى العرب .. جميعا ؟ فى ظل هذا الشرخ الذى حدث فى التضامن العربى ، وبين دول مجلس التعاون على وجه الخصوص ! الا يكفينا الشرخ العميق الذى احدثه احتلال الاشاوس للكويت ؟ وهل المشاكل التى يواجهها العرب من خارج حدودهم انتهت ، ولاباس من خلق مشاكل من داخل الحدود لكى تصفو الحياة العربية وتروق ؟!

ان ماحدث على الحدود بين السعودية وقطر هو فى الواقع لوغاريتم يحتاج الى خبراء ، وقد يفشل الخبراء فى إلقاء الضوء على هذا الحادث الغريب والمريب ايضا .. وزمان .. فى ايام الجاهلية عندما كان امبراطور فارس يعيث فسادا فى الارض العربية يقتل رجال العرب ويسبى نساءهم فى تلك الفترة بالذات كانت الحرب تنشب فجاة بين ربيعة وبنى عامر وبين فزارة وبنى مخزوم .. ولم تقف فارس عند حدها الا بعد ظهور الاسلام الذى وحد كل القبائل وجمع كل السيوف تحت راية الاسلام وسارت جيوشهم المظفرة تفتح القادسية وتفتح المدائن !

على العموم ماحدث على الحدود السعودية ـ القطرية حادث محزن يفعم قلوب العرب بالحسرة ، وكل مانرجوه الان ان يتوقف الحادث عند هذا الحد ، واقول لهؤلاء الذين يتحالفون مع ايران ويأملون الخير من وراء التحالف معها ، اقول لهم ان ايران لاتريد الخير للعرب وهى ان تحالفت مع بعضهم فهدفها الاكيد والوحيد هو استخدامهم ضد العرب الاخرين .

ويتمنى العبد لله ان تنتهى كل الخلافات بين دول مجلس التعاون وان يقفوا جميعا فى وجه العدو الطامع .



وما اكثر الاعداء الطامعين وعلى راسهم ايران ، التي لاتنكر مطامعها ولاتخفيها ، وعلينا ان نتذكر ان العرب خرجوا يوما ما من شبه الجزيرة وقد تسلحوا بالايمان والاسلام وبعض السيوف اليمنية والخيول العربية فاكتسحوا اعظم امبراطوريتين فى ذلك الزمان ، وهى مسالة لايصدقها احد ، تماما كما لو حدث الان ان الصومال اكتسحت امريكا والصين فى الوقت نفسه ، بالطبع سيقول من يسمع هذا الخبر انها نكتة لطيفة وربما كذبة ابريل ، ولكن المعجزة ان هذا حدث بالفعل فى الزمن القديم ، واكلت جيوش العرب المسلمين جحافل رستم العظيم وفيالق قيصر روما الاعظم !

ويبقى بعد ذلك عتاب للعبد لله على

حكومة قطر الشقيقة لانها شيعت جثمان العسكرى القطرى القتيل فى جنازة رسمية ولم تشيع جثمان المواطن المصرى ، مع انه سقط قتيلا فى نفس المكان وفى نفس الحادث ، وقيل فى الدوحة ان السبب هو ان المواطن المصرى متعاقد وليس مواطنا وهو سبب مضحك للغاية .. وان كان ضحكا كالبكاء !



المصدر : مصر الفتاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

أول الغيث

ينفجر ..!!!



المصدر : مصر الفتاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ اكتوبر ١٩٩٢

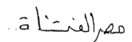
هل تسعى قطر لطلب الحماية الايرانية..؟! أم يتآمر وليم قازان على ولى العهد!

لم يكن من الصعب على المراقب الحصيف، ان يتوقع تصعيد قطر للخلاف مع السعودية ومن قبلها البحرين وذلك منذ التشكيل الوزارى الذى تم فى الدوحة، والذى جاء بحكومة وصفتها الدوائر السياسية على الفور بانها حكومة حرب.. وخاصة بعد ان جمع الشيخ محمد بن حمد بين وزارات المالية والاقتصاد والتجارة.. الخ والشيخ محمد معروف بانه من صقور الخليج، واشتهر بهذه الصفة منذ كان يعمل فى بيروت مع الشيخ وليم ال قازان الذى يصفه اللبنانيون بالعقل المفكر او الجندى المجهول خلف فتوحات آل ثان

ولذلك عندما وقع حادث الحدود فى مركز الخفوس، وراح ضحيته كما هى العادة الجندى المصرى « عبدالنبى جابر عبدالمنعم المليجى » الذى قالت الاهرام انه كان يعمل جزارا وذهب الى قطر مع اخته التى تزوجت قطريا وتطوع المصرى فى الجيش القطرى او تعاقد بتعبير الاهرام (١٩٩٢/١٠/٢) وبالطبع كان اهم بند فى العقد هو المبدأ العام الذى يحكم جميع تعاملات العرب مع المصريين بل اغلب الظن انه منصوص عليه فى محكمة العدل الدولية وهو «فى فرحكم منسية وفى احزانكم مدعية»! وبعد ذبح الجزار المصرى تنفيذا للعقد المذكور الذى اصبح اشهر من عقد جان جاك روسو، غضبت قطر واعلنت ان اتفاقية الحدود مع السعودية الموقعة فى ٤ ديسمبر ١٩٦٥ بين احمد زكى يمانى والشيخ خليفة بن حمد (ورحم الله الملك فيصل كان يعرف اقدار الرجال) ليست اكثر من قصاصة ورق وانها اصبحت غير ذات موضوع ! وهرع المؤرخون يفتشون عن السوابق التاريخية فلم يجدوا الا حالتين الاولى عندما الغى هتلر المعاهدة مع بولندا ووصفها بنفس الالفاظ، والثانية هى الغاء النحاس باشا المعاهدة مع بريطانيا من طرف واحد وربنا يستر حيث ان الاثنين ماشافوش خير!

وجاء التصرف القطرى وسطا بين ايجابية هتلر وسلبية الوفد، فالجيش القطرى لم يخترق السعودية، حتى كتابته، اختراق السكين للزبد كما وصف هتلر



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ اكتوبر ١٩٩٢

اجتياحه لبولندا كذلك لم تكتف الدوحة بموقف النحاس بل اتبعت الغاء الاتفاقية بالخطوة التى افزعت العواصم العالمية وحركت اكثر من خط ساخن ومعتدل شتاء وأوشكت ان تفضى للحرب العالمية الرابعة، لانه لايوجد احد فيه حيل لشن الثالثة.. وذلك فى ليلة اربعة على خمسة تشرين اول عندما اقطع راديو الدوحة ارساله وقعد بوصله ثم اذاع القرار التاريخى بسحب قوات قطر العاملة فى قوة «بشت» الجزيرة (وينطقها الاجانب درع الجزيرة) الامر الى هدد بقلب موازين القوى تماما ليس فى منطقة الخليج فحسب بل فى الشرق الاوسط كله والبعض ذهب الى حد التخوف على وضع حلف الاطلنطى.. وانهار سعر النفط وارتفع سعر الباذنجان فى بورصة عجمان وشارع الهرم .

وصحيح ان قوات قطر المسحوبة لاتتجاوز مائتى الف جندى. (قالت الصحف انهم مائتان فقط وهو كلام فارغ لان الصحف تحصيهم بالمنطق الاستاتيكى بينما الجندى القطرى يقدر دائما بالف جندى.. وخاصة فى تقارير المعهد الاستراتيجى فى هاربيه ومؤسسة الدراسات العسكرية فى مونت كارلو كما ورد فى تقارير اللعب على المكشوف فى نشرة البلاى بوى.. وحديث الناقة التى اخذها معه الشيخ على الى سويسرا.. ومن يومها والجيش يجند جزارين تحسبا للطوارىء لتحليل الناقة وتحريم الحدود) .

وضاعف من الاهتمام العالمى بالتصعيد القطرى ماهو معروف عن قوة الجيش القطرى عموما واهتمام الدولة القطرية بالانفاق عليه ودعمه حتى احتلت المرتبة الاولى عالميا فى نسبة الميزانية العسكرية للدخل القومى فاسرائيل مثلا تنفق سبعة عشر بالمائة من دخلها على الدفاع والسعودية ثلاثة عشر ومصر خمسة وبريطانيا خمسة وامريكا ستة والاتحاد السوفييتى سابقا اثنى عشر اما قطر فسبعة واربعين بالمائة من دخلها القومى ينفق على الجيش وتعداده سبعة الاف عسكرى مما تعدون !

وقد ذكرت الصحيفة الامريكية جوديث ميللر فى النيويورك تايمز ان ميزانية قطر العسكرية هى ٦٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٨٩ وهذا يعنى ان كل جندى قطرى (جيش قطر ٧ آلاف) يتكلف خمسة وثمانين الفا وسبعمائة دولار او ثلاثمائة الف جنيه مصرى لكل عسكرى الف جنيه كل طلعة شمس والله لو بيلعب قمار ما يعرف يصرفهم !! وقد علقنا على ذلك فى كتابنا الجنازة حارة بقولنا « ان بعض دويلات الخليج وبعض الشخصيات جعلوا التسليح هو مصدر دخلهم الشخصى وطبقا للارقام التى اوردتها الصحيفة فيمكن القول وبنفس الحسبة ان الميزانية العسكرية للولايات المتحدة يجب ان تكون (٢١٤٢٥) وامامهم تسعة اصفار او ٢١ ترليون دولار الترليون هو مليون مليون, او واحد وامامه ١٢ صفرا وميزانية الجيش المصرى تصبح اربعة ترليون دولار او ١٤ مليون ضرب مليون جنيه مصرى او مائة وثلاثة وثلاثين الف ضعف الدين المصرى قول يارب !

وقلنا قبل عامين « هذا وضع لامصلحة فى استمراره.. ولابد ان يتدخل العرب لوضع حد لذلك.. خاصة وان كل الناس يعرفون ان ميزانية تسليح قطر تذهب لجيوب الشيوخ ولوليم فازان الذى سلح الموارنة فى لبنان لذبح المسلمين ورسم الصليب على موطن العفة فى اخت البراق » .

ولكنّ السعودية للاسف لم تتدخل ولا حاولت ان ترتب الامور فى الخليج بما يتفق وحقائق الوضع بعد حرب الخليج وتفتح شهية الجميع لنهب هذا المال السايب.. وها هى النتيجة فى عنفوان المواجهة حول جزيرة ابو موسى وحيث يفترض ان تتحمل السعودية العبء الاكبر وحيث تحتاج دويلات الخليج لكل مظاهر التضامن ولكل هيبة ونفوذ الاخ الاكبر، فى هذا الوقت بالذات نجد قطر تعامل المملكة وكأنها ام القوين، والغريب ان رد المملكة كان كله ملاينة وترضية ! وعرفنا ان هناك دعوة لاستئجار شركة لرسم الحدود كأن مايصل بين المملكة وقطر الشقيقة منذ القدم لايستطيع ان ينفذ ذلك ولا الامم المتحدة ولا المؤتمر الاسلامى ولا الجامعة العربية ولا مجلس التظاهر الخليجى ولا حتى عبدالله بشارة ذاته !!

وسجلت الصحف دهشة المراقبين من هذا التصعيد القطرى اذ لايعقل ان تتحدث الدوحة بهذه الطريقة الا اذا كانت تجلس على حجر احد الكبار، والا اذا كان هناك مخطط لم تتضح ابعاده بعد .

وتضاربت التحليلات فقال البعض ان هذه الدويلات تتمتع



المصدر : مصر الفتاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ اكتوبر ١٩٩٢

بحماسة سادسة تكتشف اتجاه الريح والنفوذ الزاحف فتندفع اليه وتستصق به كالطفيليات، بل وتحرضه على فرض وصايته عليها.. وان قطر تسعى لطلب الحماية الايرانية وتحاول خلق المبرر لذلك بدعوى الخطر العربى، خاصة وان نسبة كبيرة من سكان قطر اما من اصل ايرانى، او مازالوا يتكلمون الايرانية.. والموجة السائدة بين الشيوخ الان هى التخلص من دوشة العرب والعروبة.. وقالت مصادر اخرى ان هذا العنصر وارد ولكن ايضا فتش عن وليم قازان فهو بحكم علاقاته يعرف الوضع الصحى للشيخ خليفة عافاه الله وهو على يقين ان لامستقبل له مع الشيخ حمد الذى يرفض حتى مصافحته وقد ربط وليم خيوطه مع الشيخ عبدالعزيز وحاول اكثر من مرة اقناع الامير بنقل ولاية العهد لولا شعبية حمد وسيطرته على الجيش.. فهل دبر وليم هذه الفتنة ليحترق فيها الشيخ حمد باعتباره قائد الجيش ؟! من يعش رجبا يرى عجبا !

التطاول هو نفاق العصر !

لااظن ان احدا يمكنه ان يدعى اننا اكثر ديمقراطية او انفتاحا من المانيا، ومع ذلك فعندما اعتنق سفيرها بالمغرب ولفريد هوفمان الاسلام وسمى نفسه مراد وألف كتابا فى مارس الماضى سماه «الاسلام كبديل» وصف الاسلام فيه بانه اكثر الانظمة توفيرا لحقوق الانسان، وقبل ان يصدر الكتاب بل بمجرد تسرب خبره تعرض لهجمة شرسة تتهمه بنقض الولاء المفروض فى من يمثل الدولة. وطالب الحزب الاشتراكى الالمانى.. الاشتراكى بالذات، الحكومة باقالة السفير لانه لايمكن ان يمثل الدولة او المجتمع او الفلسفة الالمانية.. وقد صرحت

نائبة رئيس الحزب بان عقيدة السفير الاسلامية مخالفة لدستور المانيا.. ونددت الصحف بكتابه

« لانه يعارض عالمنا الغربى الذى يدفع له مرتبا عشرين الف مارك فى الشهر » فحتى فى الغرب بلاد المدنية والحضارة الخ بل وبالذات فى الغرب يؤمنون بان من اكل عيش السلطان يضرب بسيفه وان المبدأ الذى قامت عليه الدول والقوميات فى اوروبا وهو الناس على دين ملوكهم قد تطور عبر الف سنة الى السفراء على دين دولتهم.. وهو مبدأ سليم بمفهوم الدولة المعاصرة، وان كان تطبيقه فى حالة السفير هوفمان شابه الكثير من التعسف.. الا ان الاتفاق عام على ان السفير وان كانت له حرية الاعتقاد والعقيدة الا انه يجب ان يعبر عن سياسة البلد الذى يمثله والنظام الذى يعمل فى خدمته فهو سفير صاحب الجلالة او الرئيس، لاينطق ولايتصرف الا بمايعبر تمام التعبير عن رأى الدولة.. بصرف النظر عن معتقداته الشخصية فاذا استحال عليه ان يفعل ذلك كان عليه ان يستقيل، ويتحدث كما شاء.. ولقد شغلنا عن متابعة قضية السفير الالمانى فى المغرب فلم نعرف ماجرى له وهل صدر كتابه ام طواه واثر السلامة .

والذى شغلنا هو متابعة مسلكية سفير مصرى لايخفى معارضته لسياسة وفلسفة ودستور المجتمع والشعب والدولة التى يمثلها ليس فى الكتب فحسب ولا بالتصريحات وحدها بل فى مقالات بالصحف ذات الاتجاه المعارض للنظام والدين.. مثيرا خصومات تحسب على الدولة التى يمثلها ولاتتفق مع الطبيعة الخاصة لمنصبه بل حتى لمجرد انه موظف يقبض مرتبه منها ولو لم يصل لعشرين الف مارك الا انه يعادل دخل عشرة آلاف مصرى .

نشر سعادة السفير الموظف فى الدولة مقالا فى جريدة نصف معارضة تخوض حربا ضد دين الدولة والناس، وهو مقال تجاوز



بقلم جلال كشك

فيه حد الجليطة المسموح به، اذ انتقد حفلا تحت رعاية شخصية لها احترامها الشخصي والرسمي.. وبداية لامكان لاستعراض العضلات او الصراخ على طريقة حوش بردق : يستعدى على السلطة !

فمن ناحية اذا كان كل ماكتبته في حياته يتضمن واحدا على مائة مما كتبته انا في نقد جميع سلطات العالم العربي منذ الخمسينات الى اليوم بل ان استطاع ان يسمى لى سلطة مصرية او عربية ذات شأن لم انتقدها ولم تتخذ ضدى قرارا فله ماشاء، اما استعداء السلطات فلو انه يظن انها يمكن ان تتخذ ضده جزاء لاثر السلامة وماكتب، ونتحداه أن ينشر سطرا واحدا يكون قد كتبه في نقد فراش يعمل عند عبدالناصر او شمس بدران او شعراوى جمعة خلال سطوتهم ! نقد السلطة اليوم لاجدعنة ولامخاطرة بل والله اصبحنا نتحرج عن النقد لان مثله جعلوا مهاجمة السلطة هى نفاق العصر او استعراضا او لاغراض خبيثة غير مايقصده المواطنون من النقد ولو كان فعلا صاحب عقيدة ومبدأ وهذا رأيه في الدولة والسلطة لاستقال وحمل قلمه وخاض معركة الاصلاح او الثورة او ماشاء اى يقلع البدلة كما قال فريد شوقى لاخيه .

وليس اكثر نفاقا من وقاحة كاتب يعرف انه لن يعاقب فيستتر تصفيق المتفرجين بانحطاط الاسلوب، ولعلى اذكر هنا ان بوش لما نقد زوجة منافسه كلينتون رد هذا بقوله لماذا يهاجم زوجتى هل هو مرشح لمنصب السيدة الاولى ؟!

ومدير البيت الابيض لم ينقد زوجة ريجين الا بعد أن خرج من الخدمة، لم نسمع عن موظف يخرج عن حدود الادب والتقاليد المفترضة في دبلوماسى يخدم الدولة ويقبض مرتبه من خزينتها كل شهر، والحق انه لايحدث الا في مصر ان يكون سفيرا يمثل مصر كلها امام العالم وهو من مجموعة لها فكرها ومواقفها المعلنة المعادية للدين ودستور البلد.. هذا لايحدث الا عندنا حيث يتمتع بعض المثقفين بسعة ضمير تمكنهم من اكل عيش السلطان والتمنجه بسببه في نفس الوقت .

والغريب انه ذهب وانتظر ساعتين حتى بدأ الحفل ثم استمر حتى نهايته فلماذا ذهبت ان كنت استنكرت ام انت من عواجيز الفرح الذين يأكلون الطعام ويخوضون في حديث اللئام ! ويسخر من انحناء الموظفين.. هل عندما يجلس تشرشل على ركبتيه ويقبل يد الملكة وهو تشرشل الذى يكبرها بخمسين عاما وتاريخه اكبر منها بعشرة قرون هل يفعل ذلك لانه يطمع في شاليه او عربية مرسيدس ام احتراما للمنصب وتشريفا للدولة التى تمثلها السيدة الاولى .

والله ماتكتبون حرفا عن عقيدة ولا لمصلحة بل رياء ونفاقا ولخدمة اهداف نعلمها يقينا .

مصدر خليجي مسؤول: مصلحة دول المنطقة إيجاد حل خليجي سلمي للحادث السعودي - القطري

أزمة الجزر الثلاث قد تناقش في مجلس الأمن وخبراء يحذرون من مطامع ايران وتحركاتها في الخليج



تحقيق شارك فيه مراسلو «الوسط» في جدة وأبو ظبي والكويت ونيويورك

اكد مصدر خليجي مسؤول بارز لـ «الوسط» ان مصلحة دول الخليج العربي تقضي بمعالجة الحادث الذي وقع على الحدود السعودية - القطرية يوم ٣٠ ايلول (سبتمبر) الماضي واحتوائه ضمن اطار مجلس التعاون الخليجي، وضمن اطار المصالح المشتركة والروابط الاخوية والتاريخية القائمة بين المملكة العربية السعودية وقطر، وباسلوب الحوار الودي والحرص على التفاهم. واوضح المصدر ان مثل هذه المعالجة من شأنها «الحيلولة دون قيام اطراف خارجية غير عربية بمحاولة استغلال اي حادث من اي نوع كان خدمة لمصالحها الذاتية». واشار المصدر بشكل خاص الى ان دول المنطقة يجب ان تكون «حذرة ويقظة» تجاه ايران وتحركاتها وتصرفاتها، خصوصاً ان ازمة الجزر الثلاث (ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) سلطت الاضواء على وجود «طموحات» ايرانية في المنطقة.

الواقع ان السعودية حرصت من جانبها على معالجة حادث الحدود هذا وفقاً للاسس الآتية:

١ - اعتبار ان الحادث كان «عرضياً» وقامت به «عناصر غير مسؤولة في الجانبين». فقد اكد مصدر سعودي مسؤول في بيان له صدر يوم ١ تشرين الاول (اكتوبر) الجاري «ان الاحداث العرضية التي قد تقع بين الحين والآخر على ايدي عناصر غير مسؤولة في الجانبين وبعيدة عن اسحاق ... لدول ... الا ترقى الى ... التأثير في عمق العلاقات والصلات الوثيقة التي تتميز بها الدولتان كما تتميز وتعتز بها جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي منذ القدم». واوضح المصدر من جهة اخرى ان حادث الحدود لم يكن هجوماً قامت به قوة عسكرية سعودية على مركز قطري بل «ان حقيقة الحادث تتلخص في وقوع تراشق بالنيران بين البادية في موقع داخل الأراضي السعودية مما ادى الى مقتل قطريين وسعودي واحد بينما اصيب سعودي آخر». وقد باشرت السلطات السعودية المختصة اجراء التحقيق لمعرفة تفاصيل الحادث واتخاذ الاجراءات اللازمة في ضوء نتيجة التحقيق.

٢ - السعي الى معالجة هذا الحادث واحتوائه على اساس «المصالح المشتركة بين البلدين والشعبين الشقيقين وعمق الروابط الأخوية القوية بين البلدين منذ عشرات السنين». وانطلاقاً من الحرص «على حسن الجوار وامن الديار ومعالجة الامور بالطرق الودية» على حد ما جاء في بيان لمصدر سعودي مسؤول. وأوضح المصدر السعودي «لن نحيد ان شاء الله عن هذا النهج الاسلامي العربي الاصيل ما دمنا قادرين على اتباعه بالاسلوب الذي يصون الحقوق ويحافظ على استتباب الامن والاستقرار وتنعم شعوبنا بالرخاء مواصلة مسيرتها نحو النماء والتقدم والازدهار».

وضمن هذا الاطار اعلنت السعودية في بيان لها صدر يوم الأول من تشرين الأول (اكتوبر) الجاري «رفضها القاطع» قرار الحكومة القطرية وقف العمل باتفاق الحدود بين البلدين المبرم عام ١٩٦٥ ومما جاء في البيان السعودي «وانطلاقاً من الأسس والقواعد المرعية في الاتفاقات الدولية فان حكومة المملكة العربية السعودية تعلن رفضها القاطع للقرار القطري الصادر من طرف واحد بوقف العمل في الاتفاقية المذكورة وتعتبر المملكة اتفاقية الحدود المبرمة بين البلدين عام ١٩٦٥ ملزمة للطرفين ولا يمكن الاخلال بأية مادة من موادها على الاطلاق».

واكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز خلال اجتماع ...



مجلس الوزراء السعودي برئاسته مساء الاثنين ٥ تشرين الأول (اكتوبر) الجاري انه ما زال يوالي معالجة الحادث العرضي على الحدود السعودية القطرية «بكل ما اوتينا من حكمة وروية لان ما يصل بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر الشقيقة منذ القدم لهو ارسخ اساسا واقوى بناء من أن يتأثر بمثل هذه الامور العابرة». وقد اطلع مجلس الوزراء على نصوص اتفاق الحدود المبرم بين السعودية وقطر عام ١٩٦٥ وعلى وثائق مصادقة الدولتين عليها وعلى الخريطة الموقعة من الطرفين والمرفقة بالاتفاق والتي توضح بصورة دقيقة معالم الحدود المتفق عليها. واشار مجلس الوزراء الى اهمية ما ذكره الملك فهد «من وجوب سرعة انفاذ المادة الثالثة من الاتفاق التي تنص على اختيار مشترك من الدولتين لشركة عالمية متخصصة للقيام بعملية وضع المراسيم للحدود وفقاً للاتفاق والخريطة المرفقة به»

٣ - تجاوب السعودية مع جهود الكويت لاحتواء ذيول الحادث، وهي جهود قام بها الشيخ سعد العبدالله الصباح ولي عهد الكويت ورئيس مجلس الوزراء، بتكليف من امير الكويت الشيخ جابر الاحمد. فقد وصل الشيخ سعد بعد ظهر السبت ٣ تشرين الأول (اكتوبر) الجاري الى جدة حيث استقبله خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في حضور الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء والأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران. ورافق ولي العهد الكويتي وفد ضم السيد ضاري عبدالله العثمان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي والاستاذ عبداللطيف البحر وكيل ديوان ولي العهد الكويتي والسيد سليمان ماجد الشاهين وكيل وزارة الخارجية الكويتية، والسفير الكويتي لدى السعودية السيد عبدالرحمن البكر. وحضر استقبال الملك فهد للشيخ سعد السيد عبدالله بشارة الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والسيد ابراهيم العنقري المستشار الخاص للملك والسيد علي الشاعر وزير الاعلام السعودي.

وبعد جدة توجه الشيخ سعد الى الدوحة حيث استقبله الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني نائب امير قطر وولي العهد ووزير الدفاع وعقد الوفد الكويتي محادثات مع الشيخ حمد حضرها من الجانب القطري الشيخ عبدالله بن خليفة آل ثاني وزير الداخلية والشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية والشيخ حمد بن عبدالله آل ثاني وزير الدولة لشؤون الدفاع نائب القائد العام للقوات المسلحة والشيخ عبدالله بن خالد آل ثاني وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية والدكتور نجيب محمد النعيمي المستشار القانوني في مكتب نائب الأمير ولي العهد.

وقد تحدث الشيخ سعد اثر هاتين الزيارتين في لقاء بثه التلفزيون الكويتي فقال: «ان ظروف المنطقة في هذه الاشهر لن تسمح بتصعيد الخلافات، وواجبنا يحتم علينا كمسؤولين وكشعوب ان نتعاون في كل الميادين وان نتفرغ لحل اي خلاف. فالظروف التي تمر بها المنطقة تلزمنا كمسؤولين بالتآزر والمزيد من التعاون من اجل ان نقف جميعاً في وجه من يريد السوء لهذه المنطقة ومن يريد الشر».

واكد الشيخ سعد، ايضاً، في تصريح نقلته وكالة «كونا» الكويتية «ثقته بحرص السعوديين الصادق على الحفاظ على امن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها اضافة الى تدعيم تضامنها لمواجهة اي تحد».

ومن جهته عبر السيد سيف بن هاشل المسكري الامين العام المساعد لدول مجلس التعاون للشؤون السياسية عن ثقته «بتجاوز هذا الحادث العارض بحكمة قادة البلدين». ورفض ان يطلق عليه صفة «ازمة سعودية - قطرية»، مؤكداً «عمق الروابط الخليجية»، ووصف لقاء جدة بين الملك فهد والشيخ سعد بانه «بداية لاحتواء الموضوع خليجياً».

اضافة الى هذه الجهود الخليجية لوحظ ان الرئيس حسني مبارك اجرى اتصالات بشأن هذا الحادث مع الملك فهد والمسؤولين القطريين ومن جهتها اعربت الادارة الاميركية عن املها بتسوية هذا الحادث سلمياً وعن طريق الحوار.

أزمة الجزر في مجلس الأمن؟

في المقابل لاحظ المراقبون السياسيون ان ايران حاولت استغلال هذا الحادث لمصلحتها، لكنها باءت بالفشل، بسبب حرص مختلف الاطراف على معالجة اية قضية خليجية ضمن الاطار الخليجي والعربي.

والواقع ان ما يجعل المسؤولين الخليجيين «حذرين ويقظين للغاية» تجاه ايران، هو ان المسؤولين في طهران لم يتجاوبوا مع الجهود والدعوات المختلفة، العربية والدولية، لتسوية ازمة الجزر الثلاث سلمياً مع دولة الامارات

العربية المتحدة

وقد حرصت دولة الامارات، عن طريق وزير خارجيتها السيد راشد عبدالله النعيمي، على اطلاع المجتمع الدولي على تطورات ازمة الجزر، اذ القى الوزير كلمته امام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في الأول من تشرين الأول (اكتوبر) الجاري اكد فيها ان الجانب الايراني رفض مناقشة احتلاله العسكري لجزيرتي طنب او احالة القضية على محكمة العدل الدولية ما جعل بلاده تلجأ الى الأمم المتحدة طالبة «ايجاد تسوية سلمية مرتكزة على ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي»

واوضح النعيمي ان الامارات «كانت ولا تزال على استعداد لتسوية النزاع بالطرق السلمية المنصوص عليها في المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة، مع الاخذ في الاعتبار سيادة الامارات على الجزر الثلاث ( ) وفي هذا الصدد تطالب حكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية بان تقدم من جانبها على تسوية هذه المسالة بتلك الطرق التزاماً لأحكام القانون الدولي ونصوصه والمبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية» وقال النعيمي «ان الوثائق والحقائق التاريخبة والجغرافية تؤكد ان السيادة على الجزر الثلاث كانت منذ اقدم العصور ولا تزال لدولة الامارات العربية المتحدة، ولم يغير الاحتلال العسكري الايراني هذه الجزر من وضعها القانوني وثابت في القانون الدولي ان الاحتلال الناجم عن استخدام القوة لن يكسب الدولة المحتلة سيادة على الاقليم المحتل مهما طال الزمن» ووصف الاجراءات الايرانية الاخيرة في جزيرة ابو موسى بانها تمثل «انتهاكاً صارخاً لسيادة دولة الامارات ووحدة اراضيها، وتهديداً حسن الجوار، فضلاً عن خرقها للنصوص ولروح مذكرة التفاهم للعام ١٩٧١ التي تفتقر الى العدالة والتكافؤ اصلاً، والتي فرضت في ظروف التهديد باستعمال القوة والاكراه» واعتبر النعيمي ان الاجراءات الايرانية تستهدف «السيطرة على جزيرة ابو موسى وضمها اسوة بما فعلته حكومة ايران في العام ١٩٧١ باحتلالها العسكري جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى» التابعتين لدولة الامارات

وحذر من ان هذه الاجراءات «ستزيد التوتر، وتزعزع الاستقرار والامن في المنطقة مما يتنافى مع مفهوم التعايش السلمي وحسن الجوار، والعلاقات التقليدية القائمة بين البلدين»

وسألت «الوسط» الوزير النعيمي اذا كانت دولة الامارات ستطلب مناقشة قضية الجزر الثلاث والخلاف مع ايران في مجلس الامن الدولي فلم يستبعد هذا الاحتمال وقال انه واثق من حصول بلاده على دعم عربي ودولي واسع اذا احيلت القضية امام مجلس الامن

وشدد الوزير في تصريحه الى «الوسط» على ان دولة الامارات تريد قبل اي شيء آخر «حلاً سلمياً» للأزمة مع ايران واضاف «لقد فوجئنا تماماً بالتصرف الايراني» ولا نفهم لماذا اقدمت ايران على ذلك. لقد حافظنا على علاقات ودية مع طهران طوال الفترة الماضية، ونحن دولة مسالمة ولا نهدد احداً».

ضبط النشاط الايراني

ما راي الخبراء في الشؤون الايرانية بأزمة الجزر الثلاث هذه وموقف القيادة الايرانية منها؟

قال رئيس مركز الدراسات الايرانية – العربية في لندن السفير جعفر رائد لـ «الوسط» ان ايران حين اقدمت على احتلال جزيرة ابو موسى وخرق الاتفاق الموقع بينها وبين امارة الشارقة عام ١٩٧١ «لم تكن تتوقع ان يكون الرد الاماراتي والخليجي والعربي على هذا القدر من الوضوح والحزم». واضاف «حين كشفت دولة الامارات احتلال ايران للجزيرة، رد قائد القوات الجوية الايرانية باعلان استعداد طائراته لاسقاط اية طائرة اجنبية تخترق «الاجواء الايرانية فوق الجزيرة المذكورة». ولكن عندما هددت دولة الامارات بإحالة النزاع على التحكيم الدولي، بما في ذلك مجلس الامن

الدولي، وحين اعلن زعماء دول مجلس التعاون الخليجي، ووزراء خارجية الدول العربية، بمن فيهم وزير الخارجية السوري، ومعظم المسؤولين في الدول الغربية، تضامنهم مع الامارات، شعرت ايران – التي لا تزال تحاول كسر العزلة الدولية التي تعاني منها منذ حربها مع العراق – بانها قد تدخل في مازق دقيق اذا واصلت التحدث بلغة القوة ازاء قضية الجزيرة المحتلة. كذلك تعرف ايران ان الدول العربية، وهي تخوض مفاوضات شاقة لتحرير الأراضي العربية المحتلة لا يمكنها ان تتسامح مع عملية احتلال جديدة. هكذا بدا الموقف الايراني بالتراجع متدرجاً من التهديد بالقوة، الى الموافقة على اجراء المفاوضات»

وفي معرض تفسير اهداف هذه التحركات الايرانية في وقت تبدو طهران انها تحاول ترميم علاقاتها مع جيرانها العرب ومع دول العالم قال لـ «الوسط» فيليب ميتشيل المتخصص بشؤون المنطقة في معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن «ان وراء احتلال جزيرة ابو موسى تيار عسكري داخل ايران وهذا التيار يعمل، وبالطبع بالتعاون مع حكومة الرئيس الايراني رفسنجاني، على بناء قوة عسكرية تؤهل ايران للقيام بدور رئيسي في الخليج. ومن هنا تفهم مسارعة العسكريين الايرانيين، قبل السياسيين، لتاكيد استعدادهم للدفاع عن السيادة الايرانية في ابو موسى، التي لا تحتل، في رأيي، موقعاً استراتيجياً من الأهمية بحيث يدفع ايران الى احتلالها على حساب التضحية بالآمال باقامة علاقات مستقرة مع جيرانها العرب». ويرى ميتشيل ان امساك السياسيين الايرانيين بالقضية، وابعاد العسكريين والمتشددين عن المجال الديبلوماسي «قد يؤدي الى تهدئة التوتر مع ايران».

وتحدث جعفر رائد – الذي لعب دور الترجم

بين شاه ايران والشيخ خالد القاسمي حاكم الشارقة الذي زار طهران في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠ – عن وضوح اتفاق ايران مع الشارقة عام ١٩٧١ حول جزيرة ابو موسى فقال. «الشيخ القاسمي كان شديد الوضوح حول مسالة السيادة العربية على جزيرة ابو موسى. واذا كانت ايران تمكنت من توقيع الاتفاق مع الشارقة، فهي لم تنجح بتليين موقف حاكم راس الخيمة الشيخ صقر القاسمي، الذي اظهر تمسكا صلبا بالسيادة العربية على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى».

في المقابل يرى الخبير في شؤون الشرق الاوسط الالماني هافتر كويبيتز، الذي يعمل في مؤسسة دولية تهتم بقضايا الامن، ان المطامع الايرانية في عدد من جزر الخليج ليست جديدة، «لكن الجديد هو ان ايران تعتبر انها تشكل جزءاً من الخليج وبالتالي تريد ان يكون لها دور في المنطقة». واضاف. «قضية ابو موسى لن تكون صعبة على الحلول السياسية، لكن الصعوبات الحقيقية هي في سعي ايران الدائم الى فرض نفسها كدولة اقليمية عظمى في المنطقة. وخلال السنوات القليلة الماضية، وبالتحديد منذ وقف اطلاق النار مع العراق، وايران تسعى وراء السلاح اينما كان، ومن مختلف الأنواع وهي تنفق نحو مليارَي دولار سنوياً على شراء الاسلحة مع التركيز على الميدان البحري. من ذلك صفقتها مع روسيا لشراء غواصات» وقال. «اذا كانت الغواصات الروسية لا تصلح للعمل في مياه الخليج غير العميقة، فهذا لا يعني ان الصفقة الايرانية الروسية من دون جدوى بالنسبة الى ايران، بل يعني ان ايران تتطلع الى ابعد من الخليج، اي الى بحر عمان والمحيط الهندي. وصفقة الغواصات وقضية ابو موسى هما بداية ظهور النشاط الايراني الذي، اذا لم يتم ضبطه في اطار القوانين الدولية، قد يؤدي في المستقبل الى توتر عسكري كبير» ■



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مـات — التاريخ : ٢٥ ...

الخليـــج .. وخـلافات الحدود

من حقنا ان نقلق لما جرى مؤخرا فى الخليج بين السعودية وقطر . انه قلق له مبرراته ودواعيه . فمنطقة الخليج كانت - ولاتزال - مركزا مهما من مراكز الثقل وصنع القرار العربى . وليس عيبا ان يختلف الخليجيون ويبرزوا سلبياتهم، ولكن العيب ان يخرج الخلاف ويتسع الى خارج المظلة العربية فهنا يكون القلق والجزع .

واذا كانت العاصفة الخليجية قد هبت بعنف يوم الثانى من اغسطس ١٩٩٠ باحتلال العراق للكويت، فان هذه العاصفة سرعان ماهدات واستعادت دولة الكويت أرضها وشعبها، ثم خاض شعب الامارة الصغيرة معركة الديمقراطية واجتازها بنجاح .. ولكن يبدو ان هناك جهات لاتريد لدول الخليج أمنا ولااستقرارا .

فجاة .. وعلى غير انتظار . بل وبلا اى سابق أنذار، استيقظ العالم العربى الذى تلفه المشكلات على تفجر ازمة للحدود بين السعودية وقطر .

□ مصادر دولة قطر قالت انه فى تمام الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر الاربعاء ٣٠ سبتمبر قامت قوة عسكرية سعودية بالهجوم على مركز «الخفوس» القطرى، وقد نجم عن ذلك استشهاد عسكريين من القوات المسلحة القطرية احدهما عريف قطرى والاخر جندى يعمل بالقوات المسلحة القطرية من رعايا مصر، بالاضافة الى اسر ثالث من افراد القوات القطرية . كما وقعت خسائر الحقت اضرارا مادية جسيمة بالمركز القطرى . وبناء على هذا فقد قررت قطر وقف العمل باتفاقية الحدود المبرمة بين الدولتين عام ١٩٦٥ .

□ □ وفور صدور هذا البيان فى الدوحة اعلنت مصادر عسكرية سعودية ان حقيقة الحادث تتلخص فى وقوع تراشق بالنيران بين البدو فى موقع داخل الأراضى السعودية مما ادى الى مقتل قطريين وسعودى واحد، بينما اصيب سعودى اخر وذلك على اثر اطلاق النار من قبل القطريين .. وبادرت المملكة السعودية بابلاغ سفيرها فى الدوحة لنقل ماحدث الى السلطات القطرية بينما باشرت السلطات السعودية المختصة اجراء التحقيق فى حينه لمعرفة تفاصيل الحادث واتخاذ الاجراءات اللازمة .

ثم اعلنت السعودية رفضها للقرار الذى اتخذه مجلس الوزراء القطرى فى جلسته غير العادية والذى اوقف فيه التعامل باتفاقية الحدود بين البلدين واعتبرت المملكة أن اتفاقية الحدود ملزمة للطرفين ولايمكن الاخلال باية مادة من موادها على الاطلاق .

□ ولكن يبدو ان شقة الخلاف قد اتسعت ففى يوم الثالث من اكتوبر علق مصدر مسئول بوزارة الخارجية القطرية على البيان السعودى مؤكدا ان القوات السعودية مازالت موجودة فى مركز «الخفوس» القطرى بعد ان اخلته من جميع افراده . وطالبت قطر بضرورة اعادة الحال الى ماكان عليه قبل وقوع الاحداث المؤسفة وذلك بانسحاب القوات السعودية من المركز القطرى والسماح للقوات القطرية باعادة التمركز فيه حتى يتاح للاتصالات الثنائية المباشرة تحقيق هدفها المنشود . وفى تطور مفاجىء ابلغت حكومة قطر السيد عبدالله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجى انسحاب قطر من قوات «درع الجزيرة» التابعة لمجلس التعاون الخليجى فى الوقت الذى اتهم فيه الجنرال محسن رضايى قائد عام الحرس الثورى الايرانى الولايات المتحدة بالسعى الى اشعال النيران فى منطقة الخليج ودعا الى رفع حالة الاستعداد بين صفوف القوات المسلحة الايرانية!

إحســـان بكـــر

□ □ وعلى الجانب الاخر عادت السعودية واكدت على لسان خادم الحرمين الشريفين الملك فهد التزام المملكة بجميع مواد اتفاقية الحدود المبرمة بين المملكة وقطر عام ٦٥ لاسيما مايتعلق منها بالمادتين، الثالثة التى تنص على اختيار شركة متخصصة لاقامة العلامات والخطوط الحدودية بين البلدين، والخامسة التى تنص على تشكيل لجان خبراء فنيين للاشراف على وضع الامور موضع التنفيذ لتواصل اللجنة أعمالها التى سبق ان بدأتها .

وابدت السعودية اسفها الشديد لكل ماصدر عن دولة قطر من بيانات وتصريحات ماكان ينبغى ان يصل بها الى حد التصعيد الاعلامى الذى استغربه واستنكره الجميع فى الوقت الذى تنظر فيه المملكة الى ان ماحدث هو موقف عابر وقع بين افراد البادية وكان يجب إلايتجاوز حجمه الطبيعى .

ثم اضاف البيان السعودى معلومة جديدة لعلها تعلن لاول مرة وهى ان «الاخوة القطريين قد تجاوزوا خلال حرب الخليج حدود دولتهم ودخلوا فى الاراضى السعودية».

وهنا يثور سؤال: الخلاف الحدودى الاخير الى اين؟ وهل يمكن ان تتدخل الجامعة العربية بين الدولتين الشقيقتين لتطويق الخلاف؟.. مصادر عربية مطلعة تقول انه لم يصل الى الأمانة العامة للجامعة اى طلب سواء من قطر او من السعودية حول هذه القضية . وكل مايذكر بهذا الصدد هو ان وزير خارجية قطر قد اطلع الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة على تفاصيل الحادث فور وقوعه يوم ٣٠ سبتمبر ولم يتقدم باية طلبات .

ومن الواضح حتى الآن ان كلتا الدولتين لاتريد تدخلا من اية اطراف اخرى . ومصلحة دول الخليج تقتضى معالجة الازمة واحتواءها ضمن اطار مجلس التعاون وضمن اطار

المصالح المشتركة والروابط الاخوية والتاريخية القائمة بين البلدين وباسلوب الحوار الودى والحرص على التفاهم

ان مثل هذه المعالجة من شانها الحيلولة دون قيام اطراف خارجية ،غير عربية، بمحاولة استغلال اى حادث من أى نوع كان خدمة لمصالحها الذاتية وبعبارة أوضح فان دول المنطقة يجب ان تكون حذرة ويقظة تجاه ايران وتحركاتها وتصرفاتها خاصة وان ازمة الجزر الثلاث ابوموسى وطنب الكبرى والصغرى قد سلطت الأضواء على وجود مخططات ايرانية فى المنطقة .

وعلينا ان نسلم بان المطامع الايرانية فى عدد من جزر الخليج امر ليس بجديد لكن الجديد هو ان ايران تريد ان يكون لها الدور الرئيسى فى المنطقة بل وتفرض نفسها كدولة اقليمية عظمى فى المنطقة . ولم يكن مصادفة ابدا انه فور انتهاء الحرب العراقية الايرانية ان تسعى طهران وراء امتلاك السلاح اينما كان ومن مختلف الانواع . ولم يكن مصادفة كذلك ان تنفق حكومة طهران نحو مليارى دولار سنويا على شراء الاسلحة . واى سكوت على تصرفات ايران الأخيرة فى الخليج سيفتح شهيتها نحو مزيد من التوسع على حساب الآخرين ويدخل المنطقة فى صراعات اقليمية ليس لها نهاية .

من منطلق الحرص على امن وسلامة دول الخليج فان ازمة الحدود الاخيرة بين قطر والسعودية تفرض حصر الخلاف وتفرض ضرورة تطويقه فى اقرب فرصة حتى لاتكون منطقة الخليج عرضة لهبوب عواصف خارجية لايحتملها الموقف العربى فى الظروف الصعبة الراهنة □



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ...... ٢٩ اكتوبر ١٩٩٢ ..

حاكم الشارقة عاد الى قطر من السعودية

اجتماع خليجي قريباً لحل خلافات الحدود

□ المنامة من حسن اللقيس:

■ علمت «الحياة» من مصادر خليجية وديبلوماسية عربية امس ان وزراء خارجية دول مجلس التعاون سيعقدون اجتماعاً استثنائياً طارئاً في الكويت في الايام المقبلة للبحث في الخلاف الحدودي بين المملكة العربية السعودية وقطر، في ضوء الاتصالات الخليجية الواسعة التي جرت لتقريب وجهات النظر بين البلدين.

واضافت المصادر نفسها التي طلبت عدم ذكر اسمها ان اصرار زعماء دول الخليج على عقد القمة الخليجية في موعدها في كانون الاول (ديسمبر) المقبل وتأمين كل الظروف لانجاحها في هذا الوقت بالذات بسبب دقة الظروف الدولية والإقليمية، هو وراء هذا الاقتراح واي اقتراح مماثل يعزز وحدة دول مجلس التعاون ويقطع الطريق على اية جهة اقليمية او دولية تحاول استغلال الخلاف في وجهات النظر بين الاشقاء

واوضحت ان دول مجلس التعاون وافقت على الاشتراك في هذا الاجتماع وان البحث يدور الآن قبل اعلان موعده حول الصيغ المطروحة للخروج من الازمة ووضع تصور كامل للحلول الواجب اتباعها لحل كل الخلافات الحدودية بين اعضاء دول المجلس

واستبعدت فشل الجهود المبذولة لعقد القمة الخليجية في موعدها في حضور كل الدول الاعضاء، نظراً الى الانعكاسات السلبية التي ستنشأ في حال وصول هذه الجهود الى طريق مسدود

وتذكر ان الشيخ سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الاعلى لدولة الامارات العربية المتحدة حاكم امارة الشارقة قابل مساء اول من امس في جدة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز. وانتقل مجدداً امس الى الدوحة التي سبق ان زارها يوم الثلثاء

واجرى حاكم الشارقة امس مزيداً من المحادثات مع نائب الامير ولي العهد القطري الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. وحضر من الجانب القطري الشيخ عبدالله بن خليفة آل ثاني وزير الداخلية والشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية والشيخ حمد بن عبدالله آل ثاني وزير الدولة لشؤون الدفاع نائب القائد العام للقوات المسلحة والدكتور نجيب بن محمد النعيمي المستشار القانوني في مكتب نائب الامير

وحضر من دولة الامارات الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي نائب رئيس مكتب حاكم الشارقة والسيد عبدالرحمن الجروان المستشار في الديوان الاميري

وافادت وكالة الانباء القطرية ان المجتمعين تبادلوا الآراء في تطورات الاوضاع الخليجية.

واذيع في جدة ان الامير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية السعودي بعث برسالة خطية الى نظيره الايراني عبدالله نوري الذي تسلمها امس في طهران من الدكتور ابراهيم العواجي وكيل الداخلية السعودية.

وبحث نوري والعواجي في مجالات التعاون المشترك بين البلدين. واكد المسؤول السعودي «اهمية التعاون الدولي في مكافحة تجارة المخدرات».

التتمة في الصفحة (٤)



اجتماع خليجي قريباً للبحث

تتمة الصفحة الاولى

على صعيد اخر، افادت «وكالة الانباء القطرية» الرسمية امس ان ولي العهد القطري بعث برسالة شفوية الى «اخيه» الرئيس صدام حسين مؤكداً بذلك تحسن العلاقات الثنائية بعد سنتين على ازمة الخليج.

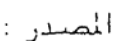
واضافت الوكالة ان الرسالة تتناول «العلاقات الاخوية القائمة بين البلدين»، ونقلها الى الرئيس العراقي يوم الثلثاء سفير قطر لدى بغداد محمد بن راشد الخليفة الذي عاد يوم الاثنين الى العاصمة العراقية بعد غياب استمر اكثر من ٢٦ شهرا

وفي طهران (أ ف ب) وصفت ايران وقطر امس الوضع في الخليج بانه «حساس» واعلنتا انهما متفقتان على ضرورة تسوية مشاكل المنطقة بالطرق السلمية من دون تدخل خارجي.

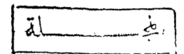
وصدر هذا الموقف الذي نقلته «وكالة الجمهورية الاسلامية للانباء» الايرانية الرسمية بعد اجتماع عقد في طهران بين وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي والنائب الاول لوزير الخارجية القطري السيد احمد المحمود الذي وصل امس الى العاصمة الايرانية

وذكرت الوكالة ان المحمود سلم ولايتي رسالة من وزير الخارجية القطري لم يفصح عن مضمونها. وان الجانبين بحثا في العلاقات الثنائية وقضايا اقليمية مهمة





المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ نوفمبر ١٩٩٢

نهاية مجالس التعاون



بقلم: عبد الرحمن الراشد

هل هي نهاية مجلس التعاون الخليجي لان لسعودية وقطر تراشقنا ببيانات علنية؟

وهل صارت نهاية مجلس التعاون المغاربي مؤكدة لانه لم ينجح في ان يجتمع في موعده ولان احدى دوله، وهي ليبيا، تمت مقاطعتها؟

وهل باتت النهاية مؤكدة بالنسبة لمجلس التعاون العربي لان اكبر دولتين فيه تحاربتا على أرض الكويت؟

وهل فعلا صارت المجالس الصغيرة غير ممكنة التنفيذ وتسير على خطى المشروع الفاشل الاكبر وهي الجامعة العربية؟

نعرف جميعا ان هذه المجالس كانت موضة الثمانينات العربية بعد فشل كل التجارب الوحدوية، وبعد عجز الجامعة العربية عن استيعاب تناقضات اعضائها بدات التجربة بصفة جدية بمجلس التعاون الخليجي، قبل ١٢ عاما، الذي استفاد من درس الحرب العراقية الايرانية، فصمم على خلق مظلة جماعية تحاول ان تحميه من شظايا الحرب الدائرة في مياهه وعلى مرمى قريب من صواريخها.

دول الخليج متشابهة في الانظمة السياسية وفي تطورها التاريخي الحديث، ومتجانسة في عاداتها ومتشابكة مصالحها بصفة تميزها كثيرا عن بقية المواقع الاخرى. من هنا صار مشروع المجلس ممكنا واقل صعوبة في التنفيذ. صار مجلس التعاون الخليجي تجمعا يعنى بامور سياسية كبيرة مثل العلاقة مع ايران وبقضايا صغيرة جدا مثل الشراء الجماعي للرز. اصبحت مفاتيح الكهرباء في تلك الدول متشابهة بسبب تطبيق هيئة المواصفات والمقاييس المشتركة، سمحت الانظمة للمهنيين بالتنقل والعمل.

الاف الانظمة المكتوبة التي تعمل اليوم بين ست دول صارت حقيقة واقعة وحدت اشياء كثيرة وقربت المسافات ونظمت كيفية التعامل. هذه كلها نتائج غير سياسية مباشرة معظمها نجاحات تكاملية اقتصادية سارت ببطء شديد طوال الاثني عشر عاما الماضية.

لهذا هل يعقل ان يتسبب مركز حدودي صغير في هدم بناء كبير. في ظني ارى ذلك مستحيلا، لان الاختلاف من التفاهة بمكان بحيث لا يمكن ان يصبح سببا. وثانيا انه لا توجد تراكمات كبيرة سابقة يمكن ان تتفاعل مع صغائر الخلافات وثالثا لا يوجد خيار اخر امام اصحاب هذا المجلس سوى الانعقاد والاستمرار او الانفضاض والعودة صغارا يسبحون في وسط بحر مظلم مليء بالعواصف الكبيرة

هذه اوروبا اضطرت ان تواجه البحر العاصف من حولها وتتعايش في عقد السوق الاوروبية المشتركة على الرغم من خلافاتها القائمة. وهذه بريطانيا عانت في الاسابيع الماضية واحدة من اسوا الكوارث الاقتصادية بسبب البنك المركزي الالماني، خسرت بسببه اكثر من ثلاثين مليار جنيه. ورغم ان الخلاف مع المانيا كلف بريطانيا في ليلة واحدة مثل تكاليف حرب عاصفة الصحراء، فإن لندن لم تنسحب ولم توقف نشاطاتها الاخرى في السوق، ولكنها حددت مواقع الخلاف وتعاملت معها.

هذا الحديث ينطبق كثيرا على المجلس المغاربي الذي يمتاز بتجانسه الجغرافي وظروفه الاقتصادية المتشابهة والاخطار المشتركة المحدقة به ولكن مشكلة المجلس المغاربي تكمن في ان اهتماماته السياسية تفوق كثيرا اهتماماته الاقتصادية مثلا وهذا واحد من مصائب التاثيرات السياسية، فالاولوية تعطى للجلسات السياسية، والخلاف السياسي يفشل مواعيد الاجتماعات ويعطلها كما نرى اليوم. فهذا التجمع لو قدرت له الحياة لصار معقلا اقتصاديا مؤثرا في البحر الابيض المتوسط ولعزز فرصة التفاوض مع الجيران الشماليين، ووجوده هو دعم للاستقرار السياسي في جزء كبير من العالم العربي يعيش اليوم ملامح اضطراب مقلقة.

وهناك المجلس الثالث وهو التجمع الرباعي الذي يضم مصر والعراق والاردن واليمن. ومشكلة مثل هذا التجمع هي عدم معقوليته الجغرافية التي تحتم عليه مستقبلا عدم النجاح. فالوحدة المصرية السورية فشلت بعد ثلاث سنوات، ولعب البعد الجغرافي دورا اساسيا في جعل العمل المشترك غير ممكن على كل الاصعدة. البعد الجغرافي هو الذي جعل انفصال باكستان الشرقية محتوما عن شقيقتها الغربية.

وبعد كل هذا فالمجلس الوحيد الذي سار بعيدا في برنامجه التكاملي، هو مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ولا اعتقد ان المجلس يمكن ان يضحي باثني عشر عاما من الخطوات الصغيرة المتسارعة الى الامام ويرضى بالعودة القهقرى. واظن ان المجلس في الظروف السياسية



والاجتماعية والاقتصادية القائمة قام ليبقى. ففي الكويت ثلاثة الاف رخصة عمل اعطيت لمواطني مجلس التعاون الاخرين لمزاولة الاعمال الاقتصادية. وفي السعودية الاف من المواطنين الخليجيين يملكون مساكن في مدن الدولة الكبيرة. وفي الامارات عشرات الشركات التي تعيش فعليا على صادراتها الى الاسواق الخليجية الاخرى. اذاً كيف يمكن اغلاق كل هذه المواقع التي اصبحت متشابكة؟

ولو افترضنا تعطل المجلس، ونحن لم نسمع احداً يدعو الى ذلك بعد، فإلى اين ستذهب هذه الدول وما هي خياراتها الاخرى. حتى دولة مثل المملكة العربية السعودية، وهي الاكبر والاكثر تاهيلا في ان تقف على قدميها بحكم حجمها، تظل ضعيفة بدون مجلس التعاون ■

شروط تعترض تسوية الخلاف بين الرياض والدوحة



قطر تقاطع القمة الخليجية الـ ١٣

□ مسقط – من جورج سمعان:

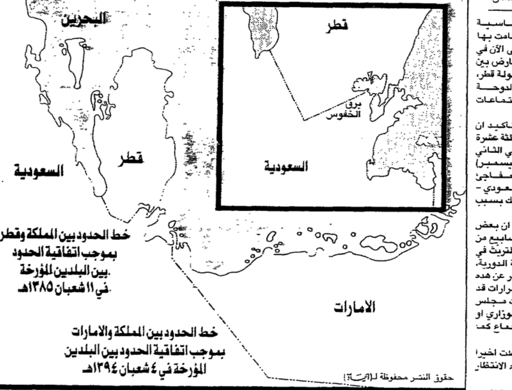
■ أكدت مصادر ديبلوماسية خليجية ان الوساطات التي قامت بها دول خليجية لم تنجح حتى الآن في تسوية الخلاف الحدودي العارض بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر، ولم تفلح ايضاً في اقناع الدوحة بالعودة الى المشاركة في اجتماعات مجلس التعاون الخليجي.

ورجحت في ما يشبه التأكيد ان تقاطع قطر القمة الخليجية الثالثة عشرة المقرر انعقادها في ابو ظبي في الثاني والعشرين من كانون الاول (ديسمبر) المقبل... الا اذا حصل تطور مفاجئ ووجدت تسوية للخلاف السعودي – القطري. لكنها استبعدت ذلك بسبب شروط معينة.

واوضحت هذه المصادر ان بعض الدول الخليجية طلب قبل اسابيع من الامانة العامة لمجلس التعاون التريث في عقد الاجتماعات الوزارية الدورية، تمهيداً للقمة، لئلا تغيب قطر عن هذه الاجتماعات وبالتالي عن اي قرارات قد تتخذها، مذكرة بأن قرارات مجلس التعاون، سواء على الصعيد الوزاري او على صعيد القمة، تتخذ بالاجماع كما ينص دستور المجلس.

واضافت ان هذه الدول فضلت اخيرا بعد تعثر الوساطات عدم الانتظار

التتمة في الصفحة ٤١





المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٢

قطر تقاطع القمة الخليجية الـ١٣

تتمة الصفحة الاولى

واستئناف نشاطات مجلس التعاون في غياب قطر. وتوقعت الا تشارك الدوحة في اجتماع وزراء الداخلية الخليجيين في الكويت السبت المقبل، وفي اجتماع وزراء المال في الرياض يوم الاحد، وفي اجتماع وزراء الخارجية في ابو ظبي الثلثاء المقبل. علماً ان هذه الاجتماعات يحضرها عادة الوزراء المعنيون في كل دولة من الدول الست، ولا يمكن هؤلاء ان ينتدبوا من يمثلهم فيها، اي انها تعقد على المستوى الوزاري تماماً مثل القمة التي يحضرها القادة الستة.

واوضحت اوساط مطلعة واكبت الوساطات، الكويتية والاماراتية والعمانية، ان سلطنة عمان حاولت في التحرك الاخير الذي قام به وزير الدولة للشؤون الخارجية السيد يوسف بن علوي بن عبدالله، اقناع دولة قطر بعدم ربط مشاركتها في نشاطات مجلس التعاون بحل اي خلاف ثنائي.

وقالت هذه الاوساط ان المسؤولين السعوديين طالبوا بتوقيع الدوحة، كخطوة اولى وقبل اي خطوة لاحقة، وثيقة تعترف فيها بسيادة السعودية على الموقع محل النزاع، مؤكدين ان هذه السيادة مثبتة في الاتفاقية التي وقعها البلدان غام ١٩٦٥. ولم توافق قطر على ذلك، والمشكلة لا تزال عالقة... ومعها مشاركة القطريين في نشاطات مجلس التعاون.

واشارت المصادر الديبلوماسية الخليجية الى ان الدول الخمس، السعودية وعمان والامارات والبحرين والكويت، قررت، في ضوء هذه المواقف، استئناف اجتماعات التعاون واتخاذ القرارات المناسبة، على امل ان تنضم قطر لاحقاً الى مسيرة المجلس. واعربت عن اعتقادها بان الدوحة ستعود عاجلاً ام اجلاً الى مجلس التعاون ونشاطاته، لان ثمة مصالح مشتركة كثيرة بين الدول الست بنيت في اكثر من عقد ولا يمكن تجاهلها، وهي التي ستفرض في النهاية حلولاً لكل الخلافات الثنائية.

وقالت ان السفير القطري لدى العراق... الذي عاد الى بغداد قبل مدة وبدا بممارسة نشاطه، باشر وداع المسؤولين العراقيين بعد انتهاء مهمته ومدة انتدابه على راس بعثة بلاده هناك. وتوقعت الا تعين الدوحة خلفاً له قريباً، على ان تظل سفارتها مفتوحة ويتولى قائم بالاعمال المهمات المطلوبة، على غرار حال السفارة العمانية في بغداد التي يشرف عليها قائم بالاعمال.

ولم تستبعد ان يساهم مثل هذا التطور في ترطيب الاجواء وتسهيل البحث عن تسوية للخلاف القطري - السعودي.

التجمعات العربية.. والحاجة إلى قاعدة ديمقراطية

بقلم : د . صلاح العقاد

عقدت خلال الاسبوع الماضى بالكويت ندوة سياسية ثقافية حول موضوع مجلس التعاون الخليجي وشارك فيها كاتب المقال ببحث عن الاطار الدولى والاقليمي للمجلس . وكما يحدث فى كثير من المؤتمرات العربية من هذا الطراز ينقسم المشاركون الى فريقين يتبع احدهما الاسلوب الخطابى الذى يخلط بين الامنيات وبين ما عليه واقع الحال ، وفريق يحكم العقل ويتبع المنهج النقدى ، ومن الصعب تحويل الفريق الاول عن عقليته ، وهكذا يدور حوار الصم فى مثل هذه الاحوال .

ويعتبر مجلس التعاون الخليجي احد تلك التجمعات التى شهدها العالم العربى فى الثمانينات وهى تسعى جميعا الى ايجاد روابط اقوى مما تكفله جامعة الدول العربية لاعضائها . ومن اسباب ضعف هذه التجمعات انها نشات لمواجهة حالة انية مؤقته ، ويتضح ذلك بشكل بارز فى مجلس التعاون الرباعى الذى ضم مصر والعراق والاردن واليمن . فهو يمثل مجموعة من الدول غير المتصلة جغرافيا والتى كانت تجمعها مواقف سياسية معينة من الحرب العراقية الايرانية ، وقد فقد هذا الاتحاد مغزاه لمجرد ان وقع العدوان العراقى على الكويت . وعلى نفس النسق تكون الاتحاد المغاربى لمواجهة الضغط الاقتصادى المترتب على قيام الاتحاد الاوربى فهو يمثل رد فعل ، وان كانت عوامل الاتصال الجغرافى والميراث التاريخى تتوفر لانجاح مثل هذا الاتحاد . بيد أن افتقاد القاعدة الديمقراطية فى التركيب السياسى لمعظم الدول المكونة للإتحاد ساعد فى تعميق الخلافات حول قضايا محلية ، فليبيا ايدت حركة تحرير الصحراء المغربية وهى حركة معادية لمملكة المغرب وحينما فرضت العقوبات على ليبيا التزم الاعضاء الاخرون فى الاتحاد بقرار مجلس الامن . يضاف الى ذلك عجز السلطة فى الجزائر عن اقرار الامن . ومن هنا لم يتح لتجربة الاتحاد المغاربى ان تحقق نتائج ملموسة .

وربما توفرت لمجلس التعاون الخليجي عناصر تكفل له فرص النجاح بافضل من التجمعين السابقين ، فبالاضافة الى عنصر الوحدة الجغرافية هناك مصادر الثروة التى ، وان تفاوتت ، الا انها تكفل مستويات معيشة مرتفعة لمعظم السكان . يضاف الى ذلك التشابه فى النظم الحاكمة والتركيب الاجتماعي . غير ان اسباب النجاح تلك لا تمنع من القول للحقيقة التاريخية بان مجلس التعاون الخليجى نشا هو الاخر كرد فعل على ظروف اقليمية معينة كما اثبت البحث المقدم من كاتب المقال . واستدل على ذلك بالملاحظات الاتية : ان انشاء مجلس التعاون سنة ١٩٨١ جاء تاليا لاندلاع الحرب العراقية الايرانية وماترتب على ذلك من ضغوط مارسها الطرفان المتحاربان على جيرانهما فى الخليج فكانت الجمهورية الاسلامية الايرانية تستخدم طرح النموذج لحكومة دينية تريد ان تنشره على الاقطار المجاورة باسم الثورة الاسلامية ، بينما تقدم صدام حسين الى دول الخليج العربية المجاورة باعتباره المدافع عنها من الاطماع الايرانية .

والحق ان التهديدات العراقية لدول الخليج لم تبدا مع وقوع الحرب مع ايران بل سبق ان استخدم صدام حسين اسلوب الوعيد للامارات الخليجية التى كانت مترددة فى الموقف الذى يجب اتخاذه ازاء معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ونجح صدام حسين فى اقناع الحكومات الخليجية باستثناء حكومة عمان بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر ، ومما يدل على ان هذا الاجراء لم يكن نابعا من اقتناع صادق هو ان هذه الفترة شهدت بالذات تزايدا على طلب العمالة المصرية فى السعودية وغيرها من دول الخليج ، وقد اثارت هذه القضية بالذات جدلا بين المشاركين فى الندوة دل على ان بعض المشاركين فى مثل هذه اللقاءات العربية تغلب عليهم النعرة الاقليمية البحتة .

على ان اهم القضايا التى طرحت بمناسبة العقبات التى مازالت تعترض تحقيق التعاون الوثيق بين الاعضاء الستة الذين يكونون مجلس التعاون الخليجي تتعلق بطبيعة الحكم ، وقد كانت مفاجاة سارة لكاتب المقال ان يتصدى لهذا الموضوع فى افتتاح الندوة وزير الاعلام الكويتي الشيخ سعود ناصر الصباح فقد ربط بين نجاح الحركات الاتحادية وبين ضرورة بناء تلك التجمعات على شكل من أشكال الديمقراطية وان شئت فقل المشاركة الشعبية لان شكل الديمقراطية فى راى غالبية الحضور لا ينبغى ان يستمد من صورة الديمقراطية الليبرالية السائدة فى الغرب . فالمجتمعات الخليجية لا تحتمل بعد مثل هذه الصورة من الديمقراطية . وقد خطت دول الخليج بدرجات متفاوتة خصوصا بعد ازمة الخليج نحو هذه المشاركة الشعبية وان كانت الكويت هى اقدم دولة خليجية حاولت ان تفسح المجال للمشاركة الشعبية بإنشاء مجلس نيابي لمدة قصيرة سنة ١٩٣٨ ، ثم باصدار دستور استوحى دستور ١٩٢٣ المصرى وذلك بعد الحصول على الاستقلال بسنة واحدة اى سنة ١٩٦٢ ، ومازالت قضية الديمقراطية تطرح فى الكويت فى حوار ساخن بين الذين يريدونها على جرعات طفيفة وبين الذين يريدون ان يقطعوا فيها شوطا بعيدا ، وفيما عدا الكويت شرعت الدول الاخرى فى اقامة مجالس شورى يعين اعضاؤها على ان يكونوا ممثلين بقدر الإمكان لقطاعات الشعب المختلفة . وقد تتضاءل اختصاصات هذه المجالس هنا وتزيد هناك حسب الظروف ، المهم ان صورة الدولة - الاسرة اختلفت بدرجات متفاوتة عما كانت عليه قبل ازمة الخليج .

رغم ذلك حاول بعض المتحدثين فى الندوة ان يقارنوا مجلس التعاون الخليجى بالاتحاد الاوروبى وكيف ان الاتحاد الاخير قطع شوطا ابعد رغم تباين الثقافات واللغات . وبدت لنا هذه المقارنة قفزة واسعة لا بسبب التفاوت الكبير فى طبيعة نظام الحكم بل ايضا بسبب غياب القاعدة الاقتصادية التى يمكن ان تشعر الاعضاء فى الخليج بوجود مصلحة مشتركة . فالاعضاء جميعا ينتجون نفس الشىء ويستوردون حاجياتهم الاستهلاكية من الخارج . ومن هنا تدنى حجم التجارة بين الاعضاء بحيث لا يكاد يزيد على ١٪ من مجموع التجارة الخارجية بينما يتعاظم حجم التجارة بين كل دولة عربية خليجية على حدة مع الدول الصناعية الكبرى . وليست المشكلة الاقتصادية هى العقبة الوحيدة فى سبيل تدعيم مجلس التعاون الخليجى فمازالت هناك عقبات اخرى مثل مشكلات الحدود والتى لم تسو فى معظم الحالات . وقد اسف المتحدثون بما فى ذلك وزير العدل البحرينى الدكتور حسين البحارنة لان هذه الخلافات تعرض على هيئات تحكيم دولية بينما يفترض اقامة جهاز خاص بمجلس التعاون الخليجى لفض المنازعات . الا ان هذا الجهاز ، شانه فى ذلك شان محكمة العدل العربية لم ير النور بعد . ويبدو ان مؤسسى مجلس التعاون الخليجى كانوا واعين بهذه الحقائق ولذلك ابتعدوا فى تسمية تجمعهم عن كلمتى الوحدة والاتحاد وفضلوا اختيار وصف التجمع بانه مجلس للتعاون .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٩٢



محمد جلال كشك

ولنا ملاحظة

ليست قضية قطر بل الخليج كله فى خطر!!

خابت آمال المتفائلين ولسنا منهم ، فقد قررت قطر الاستمرار فى مقاطعة اجتماعات مجلس الخليج لرابع مرة ، فقاطعت اجتماع وزراء الخارجية الذى ينعقد اليوم (الثلاثاء وقت كتابة هذا المقال) وكان البعض قد توقع أن تحضر استجابة للتصريح الملاطف الذى صدر عن الملك فهد حول الخلاف السعودي - القطرى . بل زاد الأمر قتامة أن أعلن تقديم الدوحة لشكوى ضد السعودية للأمم المتحدة . ونحن نعتقد أن قطر لن تحضر اجتماع القمة الخليجى المقرر فى الثانى والعشرين من ديسمبر القادم فى أبو ظبى ، الا بشرط يصعب قبوله ، ولا علاقة له بالخفوس !

وليسمح لنا أصحاب الجلالة والسمو بمخالفتهم الرأى فى النظر للأزمة القطرية خارج إطار مركز الخفوس ؛ لأنه إذا كان من واجب الحاكمين تهدئة الجو وتقديم الدبلوماسية ، فإن مهمة الصحفى هى تقديم الحقائق للناس كى يكونوا على بينة مما يجرى وما يمكن أن يجرى ويؤثر فى مستقبلهم .. ونحن نعتقد ويشاركنا غالبية المراقبين الرأى أن الأزمة أكبر من نزاع على الحدود ، وأن الخلاف على الرأى الذى أشار إليه بذكاء التصريح السعودى ليس على موقع مركز الحدود ، بل على موقع دول الخليج من الحوار التصادمى العربى/ الإيرانى .

قطر امتنعت عن حضور كل اجتماعات مجلس التعاون وعلى كافة المستويات ، ورفضت حتى الآن كل الوساطات رغم أن أمين المجلس عبد الله بشارة وصف هذه الاجتماعات بأنها فشلت حتى فى السيطرة على نزاعاتها وأن دورها انحصر فى مشاهدة الوجوه وتبادل القبلات !

وفى اجتماع وزراء الدفاع الذى تغيبت عنه قطر حرص الناطق باسم الاجتماع على تأكيد أن قطر غير ملزمة بقراراتهم !

وتساءل الناس ما هو الموقف الذى لا تريد قطر الالتزام به ؟ وما هى خلفياته ؟ وما هو مستقبل التعاون الخليجى ؟ ، أو بالأحرى صيغة العمل الخليجى التى سادت خلال الـ ١١ سنة الماضية ونسقت موقف الدول الست خلال حربين طاحنتين فى منطقة الخليج ؟ بل ما هو مستقبل الخليج كله ؟ هل أصبح على دول الخليج بل الدول العربية كلها أن تعترف بواقع جديد يتخطى أو حتى يلغى مرحلة مجلس التعاون ؟! .

هل آن الأوان لطىّ صفحة التعاون الخليجي والبحث عن صيغة جديدة ، إذا كان ذلك ممكنا وفى طاقة الدول الخليجية ، بل حتى العربية كلها ؟!

وهل كان إعلان دمشق هو الاستجابة الغريزية الصادقة لهذه التطورات والحل العربى الذى عجز العرب عن تنفيذه ؟!

دعونا نمثل الجانب الحذر .. أو حتى المتشائم ، دعونا نعرض الجانب الآخر من الصورة ، وادعوا معنا أن نكون نحن الذين على خطأ !

إن أية محاولة لفهم ما يجرى ، واستقراء ما يمكن أن تأتى به الأيام فى منطقة الخليج ، يجب أن تبدأ بالتعامل مع حقائق الوضع الجديدة المترتبة على انهيار العراق ، وتمدد النفوذ الايرانى ، وغضبة بريطانيا لما تعتقد أنه خيانة امريكية لأخوة السلاح خلال الحرب ضد العراق ..

أعترف أننى فى البداية ظننتها عاصفة صحراء بدون شوارتسكوف ، ومن ثم فهى تثور حتى يخيل للغريب أنها نهاية الدنيا .. ثم تهدأ فجأة وتصفو السماء كأنها لم تحدث أبدا ! ويقول أبناء الصحراء الخبيرون بهذه العواصف إن أخطر ما تجابه به مثل هذه العاصفة هو الوقوف فى وجهها أو محاولة الحوار معها ، بل يجب الاستمرار فى المشى لأن من يقف تردمه الرمال ! وقد حاولت أن أطبق هذا الأسلوب ، فأخذتها باستهانة وتغلب علىّ الأسلوب الساخر بينما طبول الحرب تدق ومانشتات الصحف التى لا تقرأ الا محليا تتحدث عن كل حبة رمل وقطرة دم ! ووجدت أن هناك اصرارا على التصعيد ، ومبادرات للتحلل من أى التزام بمجلس التعاون أو تنظيماته وقراراته .. وتعالوا نراجع الأحداث ..

سجل المراقبون خروج الدوحة على الاسلوب المتعارف عليه بين دول الخليج فى حل ماينشب بينها من ازمات ، اسلوب الوشوشة وبوس اللحى والتسابق للتنازل وتجنب أى تصريح .. بل يقول هؤلاء المراقبون أن الدوحة اتخذت اسلوب دول الهلال الخصيب أو المشرق العربى حيث تكون المعركة الاعلامية فى حد ذاتها اهم من موضوع الخلاف ! .

أو كما نقلت صحيفة القدس المعارضة للمملكة عن دبلوماسيين فى قطر قولهم : « أن قوة رد الفعل القطرى ازاء الاشتباك الصغير نسبيا على الحدود مع المملكة تبرز مدى عمق استياء قطر من جارتها » .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٢

ونحن وان اختلفنا في التفسير نقر التوصيف ، فقبل ان يعرف العالم ماذا جرى في مركز الخفوس كانت قطر تعلن انسحابها من قوات درع الجزيرة وكأنه تشكيل سعودي وليس تشكيلا خليجيا تتمتع فيه كل من الدول الست بمركز شديد التكافؤ وبحق الفيتو ..

وعرف العرب بوجود اتفاقية حدود بين المملكة وقطر موقعة في ٤ ديسمبر ١٩٦٥ من كل من سمو الشيخ خليفة بن حمد الذي كان وليا لعهد قطر وحاكمها الفعلي في هذا الوقت ، وأحمد زكي يماني الذي كان يشغل منصب وزير النفط في المملكة ، عرف الناس بوجود هذه الاتفاقية من قرار الغائها من الجانب القطري بقرار منفرد .. مع اتهام المملكة بأنها لاتريد احترام نصوص هذه الاتفاقية التي بموجب هذا التفسير لابد أن تكون مقبولة ومرضية للدوحة .. مما جعل المملكة تبدي دهشتها من هذا الاتهام ، ويقول بيانها .. انه لو كانت السعودية هي التي تريد التحلل من الاتفاقية لما رفضت قرار قطر بالغائها .. بل لرحبت بذلك .. « ان اعلان قطر الغاءها يفسر تلكؤها في متابعة تنفيذ ما توصلت اليه اللجنة الفنية » واتهمت الرياض الدوحة بأنها رفضت المساعي من اجل الترسيم النهائي للحدود رغم توجه كل من الأميرين سلطان وسلمان الى الدوحة من أجل هذا الهدف بعد انتهاء حرب الخليج التي تقول الرياض إن قطر خلالها قامت بنقل مخفر حدودها لداخل الاراضي السعودية مسافة ١٤ كيلومترا .

وان كان الكثير قد دهشوا من اتفاق البلدين على تكليف شركة بترسيم الحدود ، وقال العالمون إن ذلك القرار اتخذ في ظل الظروف السائدة عام ١٩٦٥ عندما وقعت الاتفاقية ، حيث كانت مشيخات الخليج كلها تحت الحكم البريطاني . وكان الوضع العربي العام في أسوأ أيامه أما الأن فلماذا لا تقوم الجامعة العربية بالمهمة أو مجلس التعاون الخليجي أو حتى الامم المتحدة ؟!

ولم تكن هناك فرصة لمتابعة هذا التساؤل ، فقد تتابعت الأحداث وقررت قطر استباق مؤتمر القمة الخليجي وقطع الطريق على أية محاولة للتسوية أو بوس اللحى باعلان ارسال سفير الى بغداد دون الرجوع لدول الخليج التي ارتبطت بموقف موحد ضد العراق ، وصل الى امتشاق السلاح . وقال المراقبون ان توجه السفير القطري رشيد الخليفة الى بغداد لم يكن يقصد به اكثر مما اراد معاوية بن ابي سفيان من ارسال حامل طوماره الخالي الوفاض الى المدينة .. اعني مجرد اعلان أنه منشق ! إذ أن السفير القطري فاجأ الجميع باعلان انتهاء مهمته وتوديع من استقبلوه قبل انقضاء اسبوع واحد على وصوله لبغداد ! أو كما يقول اللبنانيون : « ما لحقت تسلم حتى تودع ! » مما جعل البعض يقول إن مظاهرة ارساله لم تستهدف تطييب خاطر العراق ، واعادة المياه الى مجاريها ، ولا اعادة العلاقات مع صدام الذي مازالت صحافة قطر تمن على دول الخليج انها قاتلته ، ولا حتى ما نقلته جريدة العرب عن دير شبيجل الالمانية من أن تعيينه « هو تحد واضح ومباشر للمملكة » لأن الكويت احق بالغضب ، بل الهدف في رأى معظم المعلقين هواعلان انفراط جمع دول الخليج وانتهاء ما كان قائما قبل وخلال حرب الخليج من توحيد في المواقف السياسية .

قلنا ان المراقبين أسترعى انتباههم ان المتحدث باسم اجتماع وزراء الدفاع لدول الخليج الذي تغيبت عنه قطر بعدما فشلت كل الوساطات في اقناعها بالحضور ، استلفت نظرهم ان الناطق باسم الاجتماع حرص على إعلان أن قراراته غير ملزمة لدولة قطر .. وإذا عرفنا أن بيان الوزراء قد إستبعد أية اشارة لاعلان دمشق .. فإن السؤال هوما الذي يحرص قطر على التبرؤ منه ؟! ماذا في قرارات اجتماع وزراء الدفاع ، ثم اجتماع وزراء الخارجية ثم اجتماع القمة يحرص قطر على عدم الالتزام به أو الارتباط به أو نسبته اليها ، ويشكل السبب الحقيقي وراء مقاطعتها لاجتماعات المجلس ، وقد كان المفروض لو أن مايغضبها هو خلافها مع السعودية ، وتعتقد أنها على حق إما أن تحضر الاجتماعات وتحاول الوصول الى تسوية وإما أن تحاول تعبئة الدول الاربع الاخرى خلفها . وكان المفروض في اطار المسلكية الخليجية التقليدية ان تبدي بعض الاستجابة لتصريحات الملك التي وصلت الى الحد الاقصى في المجاملة والرغبة في المصالحة .. لماذا الحرص على مقاطعة الاجتماعات والحرص على تأكيد ان قرارات المجتمعين لا تلزمها ؟

ويجيب المراقبون : مهما فتشنا فلن نجد الا قرارا واحدا لم يصدر قط من الدوحة ، وهو ادانة استيلاء ايران على أبو موسى !

العاصمة القطرية تكاد تكون العاصمة الخليجية الوحيدة ، بل على نطاق العالم العربي كله - باستثناء الخرطوم - التي لم تصدر بيان ادانة للاستيلاء الايراني ، ويقول هؤلاء ان رحلة الشيخ سلطان بن محمد حاكم الشارقة وصاحب جزيرة أبو موسى للدوحة لم تكن فقط للوساطة بين الدوحة والرياض بل لاقناع الدوحة



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ / ١٢ / ١٩٩٢

بالتضامن مع الموقف العربى ازاء الاستيلاء الايرانى على الجزيرة ، ولكنه فشل فى المهمتين .

ويمكن للمراقب ان يضيف مصادفة تفجر الموقف وتصعيد حدة الخلاف مع ازمة ابو موسى والتفات العالم كله لمجلس الخليج والسعودية بالذات لاتخاذ موقف فى مواجهة التجاوز الايرانى ، فإذا بقطر خلال جميع اجهزة الاعلام المتاحة لها تعلن أن ليس ايران وحدها التى تعتدى بل السعودية أيضا ! وان القضية التى سال فيها الدم ومزقت تضامن عرب الخليج هى الخفوس وليست أبو موسى . وفعلا تراجعت قضية أبو موسى وفتح ملف الجزر والحدود العربية وتتطوع وكالة رويتر البريطانية بتذكير العرب بأن السعودية قامت على الفتوح و التوسع !

انشغل العرب بأنفسهم عن أبو وأم موسى .. فهل كان ذلك كله مجرد مصادفة ساقتها بركة المشايخ فى ايران ؟!

العنصر الايرانى ضرورى فى فهم الموقف أن لم يكن هو مفتاح فهم هذا الموقف .. وهذا ما اشارت اليه المجلة الالمانية عندما قالت إن الخلاف بين الدوحة والرياض يعود الى « رغبة الملك فهد فى تقليص النفوذ الايرانى فى المنطقة » .

فهل رحبت الدوحة بالازمة لتكون مبررا للنأى بنفسها عن الموقف العربى المفترض إزاء التجاوزات الايرانية فى الخليج ، توددا لايران وتهدئة للايرانيين فى قطر سواء الذين يحملون الجنسية القطرية أو الذين لم ينالوها أو لا يريدوها بعدما اصبح الجواز الايرانى يثير الرعب ويفرض الاحترام ويجر المتاعب ، على من يتعرض لحامله ..؟! وهل سيستجيب مؤتمر القمة الخليجى لرغبة الدوحة فيستبعد من جدول أعمال القضية الايرانية عموما وقضية الجزر بصفة خاصة كى تشترك قطر .. أم سيتركها للنقاش وتبادل وجهات النظر المخالفة كما لمح التصريح السعودى ؟!

على أية حال المصادر القطرية ذاتها لا تنكر اهتمامها بمحاملة ايران . فصحيفة الراية القطرية الرسمية ردت على هذه التفسيرات بقولها :

« ان ايران دولة اسلامية لها ثقلها السياسى والبشرى والجغرافى ، ولا يمكن أن نتجاهل وجودها فى المنطقة ، ومجلس التعاون يسعى لدعم علاقات دوله مع ايران فلماذا التغطية عليها الآن ؟! » .

وبالطبع لا احد ينكر حجم ايران ولا ثقلها وما من عاقل يمكنه أن ينكر وجودها فى المنطقة ، وفعلا اتخذ مجلس التعاون قرارات بتحسين العلاقات معها ، بل استجاب لرغبات أكثر من عضو بعدم استفزازها الى حد تجميد اعلان دمشق وصرف النظر عن تشكيل تنظيم ما تلعب فيه مصر وسوريا دورًا فى حماية امن الخليج .. لأن ايران تضع فيتو على أى وجود مصرى فى الخليج . فترضية ايران مقبولة ، ولكن وجهة النظر العربية هى أنه لابد من التفرقة بين تجنب الصدام مع إيران أو حق التحالف معها والتعاون على جميع المستويات ، وبين الدعوة لقبول هيمنتها والدخول فى حمايتها واستخدام طموحاتها فى لعبة التوازن التى قدمت الخليج للاستعمار البريطانى فى القرن التاسع عشر..

ويعتقد المراقبون ان هذا التحرك القطرى بعيدا عن المجموعة الخليجية والحرص على خلق موقف متميز حتى بالنسبة للعراق ، وقبول المركز الخاص لايران ، لم يولد مع حادثة الخفوس .. إن كان هناك مايسمى بالخفوس فعلا .. إنما هو موقف سابق له جذوره حتى فى عنفوان التضامن الخليجى ضد العراق !

وقد لاحظ المراقبون المقال اللافت للنظر الذى نشره د . على خليفة الكوارى فى عنفوان التعبئة والمساهمة والتمويل القطرى ضد العراق بل إقامة وحدات امريكية وبريطانية على أرض قطر استعدادا لضرب العراق ، ولكن الكوارى نشر فى جريدة القدس - المتعاطفة وقتها بشدة مع العراق - مقالا دعا فيه لحل سياسى عن طريق جهد عربى أو اسلامى أو دولى متجرد لأن « قضية الكويت لوحسمت بعمل عسكرى أمريكى فإن الدمار المادى والمعنوى هو مصير العرب اجمعين ، فلا يجوز لمن يؤمن بعدالة قضية الكويت أن يركن الى حرب امريكية مدمرة للعرب .. ولولا فقدان العرب الحياة السياسية والديمقراطية ما كانت ازمة الخليج لتقع أصلا » القدس ١٩/١١/٩٠ .



وكاتب المقال ليس بالنكرة ولا من المقيمين فى المنفى ، فعائلة الكوارى من عظم رقبة النظام . وكاتب المقال هو رئيس المكتب العربى للدراسات والاستفسارات بالدوحة .. فلا يمكن تصور أنه كتب بغير علم ولا موافقة السلطتين الشرعية والفعلية ، وحتى لو قيل انه نشر خارج قطر فإن صحيفة جالف تايمز التى تصدر فى قطر ويوجهها الانجليز طالبت دول الخليج وايران بالعمل على التوصل لحل لازمة المنطقة » (نقلا عن صحيفة الاحداث ٩٠/١١/٢٧) .

وملاغاة الدوحة لطهران قديمة ففى ٩٠/١٢/٢٦ أى قبل عامين صرح وزير خارجية قطر لصحيفة لوس انجلوس تايمز : « أن هناك مباحثات فى الطريق لضم ايران فى تنظيم امنى جديد للخليج ولنا علاقات تاريخية مع..إيران وستدخل ايران فى تنظيمات الامن بحق الموقع الجغرافى » .

هذا ما كانت تدعو له قطر ولا نقول ما اتفقت عليه ، وقد امكن وقف الدعوة القطرية لضم ايران فى تنظيم لأمن الخليج ، ولكن مقابل منع تنظيم عربى ، منع دخول سوريا .. ومصر بالذات فى الخليج وهو اقصى ما تريده السياسة الايرانية فى هذه المرحلة .

اسمحوا لنا يا أصحاب الفخامة من حكام العرب أن نقول الحقيقة للمواطن العربى .. فهذه هى مهمتنا ، نحن لا نوجه السياسة ولا نصنعها بل كل دورنا هو أن نقول ما نعرف.. ونحن نقول :

قطر لن توقع أى اقرار بإدانة ايران ..

فإذا شئتم ان تحضر اجتماعاتكم فاقبلوا استبعاد القرار بل حتى مناقشة القضية من اساسها أو واجهوا هذه الحقيقة وتعاملوا معها .. وتساءلوا هل قطر وحدها ؟ أو أن وراء الأكمة القطرية آخرين ؟!

ولا يجوز لمن يريد استيعاب أبعاد الازمة القطرية ان يغفل عنصر الصراع الانجلو امريكى ، فبريطانيا تعتقد أن امريكا غدرت بها ونقضت اتفاقيات حرب الخليج حول تقسيم السوق الخليجية ، وان الامريكان عادوا للعبة الخمسينات بتصفية النفوذ البريطانى ، فى آخر ماتبقى ، أو حيلة الشاب يارب .. وهو مشيخات الخليج . وقد كانت الكويت هى قرة عين بريطانيا وجوهرة التاج ، فإذا بأمريكا توقع معاهدة دفاعية معها . ومعاهدة أخرى مع قطر .

ولكنها جدت وتفوز الشركات الامريكية بعقود لاعادة بناء الكويت بما يزيد على نصف مجموع العقود التى وقعتها الكويت مع العالم كله .. ولا تكتفى بذلك بل تتدخل السلطة الامريكية لانتزاع صفقة دبابات بأربعة مليارات من شركة فيكرز البريطانية رغم الاتفاق خلال الحرب على أن تحتكر بريطانيا بيع الدبابات والمصفحات لدول الخليج وتكتفى أمريكا بالطائرات . ويشكو مدير شركة لوسير ثورنيكروفت البريطانية للسلاح من وقف تنفيذ المرحلة الثانية لمشروع اليمامة السعودى مع بريطانيا (حوالى ٦٠ مليار دولار) ويحاول تسويق انتاجه فلا يحصل الا على طلبية يتيمة من قطر ، ولكنه يطمئن مساهمى الشركة بأن السوق ستتحسن لان العالم اصبح عدوانيا الى حد كبير !

بريطانيا تتشبث بآخر ما بقى وهى تريد اشتعال النار فى الخليج .. لتصرف انتاجها الباير .. وبريطانيا التى سلمت عدن للشيوعيين أو الروس لكيلا تنحاز لمصر أو الامريكان لن تتردد فى التحالف مع ايران (قطر عقدت مع إيران صفقات قيل إنها تصل الى ١٣ مليار دولار)

فلنستبق الأحداث ولو بمجرد التفكير فيها ! □



المصدر : حـــــريتى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢

قمة «التحدى» الخليجية تبدأ غداً فى الامارات

مؤمن ماجد

الخفوس كادت تشعل الحرب بين السعودية وقطر

الخلافات الحدودية تمهد الطريق للهيمنة الايرانية

كان وصول وزير خارجية قطر إلى السعودية فى الماضى خبراً عاديا تتجاهله معظم وكالات الانباء لان وصول وزير خارجية دولة خليجية إلى دولة خليجية أخرى أمر روتينى لا يسترعى الانتباه ولكن عندما وصل الشيخ جاسم إلى الرياض يوم الثلاثاء الماضى دقت وكالات الانباء الخبر عاجلا وتصدر نشرات الاخبار لانه يعنى أشياء كثيرة أولها أن مؤتمر قمة دول مجلس التعاون الخليجى الذى يبدأ غدا سينجح رغم كل بوادر الفشل التى كانت تلوح من قبل .



المصدر : حريتى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ ديسمبر ١٩٩٢

يرجع الاهتمام غير العادى الذى صاحب وصول وزير خارجية قطر إلى السعودية إلى يوم ٣٠ سبتمبر الماضى ففى مساء ذلك اليوم صرح مصدر قطرى مسئول بأن قوة سعودية كبيرة هاجمت موقع الخفوس القطرى الذى يقع على الحدود بين البلدين مما أدى إلى استشهاد اثنين من أفراد القوات المسلحة القطرية وهما العريف ظافر سالم مسعود والمواطن المصرى عبد النبى جابر عبدالمنعم الذى كان يعمل بعقد عمل فردى فى كتيبة حرس الحدود القطرية فضلا عن أسر جندى قطرى ثالث .

وعاد مصدر قطرى مسئول بعد ذلك ليعلن ان قوة سعودية أخرى حاصرت مركز الخفوس واجبرت من تبقى من أفراده على مغادرة المركز وان أفراد المركز امتنعوا عن الاشتباك مع القوة السعودية حقناً للدماء وتنفيذاً للاوامر الصادرة إليهم .

وعقد مجلس الوزراء القطرى جلسة استثنائية أعلن بعدها الغاء اتفاقية الحدود الموقعة بين قطر والسعودية عام ١٩٦٥ والدعوة لانسحاب القوات السعودية فوراً من منطقة النزاع والدعوة لتشكيل القوات السعودية بين البلدين لرسم الحدود المتنازع عليها وفى حالة فشل اللجنة فى ترسيم الحدود يحال النزاع إلى محكمة العدل الدولية .

وخرج مصدر سعودى مسئول يرد على الاتهامات القطرية قال فيها ان تراشقاً بالنيران وقع بشكل عابر بين بعض أفراد البادية مما أدى إلى مقتل قطريين وسعودى وأن القطريين بدأوا اطلاق النار أولا .

وأضاف المصدر أن القطريين تجاوزا حدود دولتهم خلال حرب الخليج ودخلوا الاراضى السعودية بمسافة ١٤ كيلو متراً واحتلوا موقعاً اسموه بالخفوس فى حين ان موقع مركز الخفوس الحقيقى يقع فى الاراضى القطرية ويبعد عن مكان الحادث بما لا يقل عن ١٤ كيلو متراً .

ورداً على قرار قطر بالغاء الاتفاقية الموقعة بين البلدين عام ١٩٦٥ أعلنت السعودية رفضها القاطع لهذا القرار الذى أتخذته الحكومة القطرية من جانب واحد وأكدت المملكة العربية السعودية انها تعتبر الاتفاقية ملزمة للطرفين ولا يمكن الاخلال بأى مادة من موادها على الاطلاق .

وتصاعد الخلاف إلى حد الاشتعال فأصدر الشيخ حمد بن خليفة نائب الامير وولى العهد القطرى قراراً بنقل محمد على الانصارى السفير فوق العادة المفوض لدى السعودية سفيراً بديوان عام وزارة الخارجية .

وتزامن ذلك مع إعلان قطر باعادة علاقاتها مع العراق على الرغم من قرار مؤتمر قمة مجلس التعاون الخليجى الذى عقد فى الكويت فى ديسمبر الماضى بالاستمرار فى مقاطعة النظام العراقى حتى يمتثل لقرارات مجلس الامن .

وبالاضافة إلى ذلك قررت دولة قطر سحب قواتها المشاركة فى قوة درع الجزيرة والتى تضم قوات من جميع دول مجلس التعاون الخليجى الست بالاضافة الى مقاطعة جميع أنشطة واجتماعات مجلس التعاون الخليجى .

وكان من الطبيعى أن تنتهز ايران هذا الخلاف فى الصفوف الخليجية فعرضت على الفور توقيع اتفاقية دفاع مشترك مع قطر حتى تفرض هيمنتها على دول الخليج لكن حكام قطر كان لديهم الوعى الكافى لرفض هذه الدعوة المسمومة .

وادركت السعودية أن من واجبها تهدئة الموقف فافرجت عن الجندى القطرى الاسير وخرج مصدر سعودى مسئول ليعلن أن السعودية حريصة على حسن الجوار وأمن الديار والسعى دائما الى



معالجة الامور بالطرق الودية فى اطار النهج الاسلامى والعربى

ووقف خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ليؤكد أن السعودية وقطر أكبر من تلك السحابة العابرة التى لايمكن السماح لها بتعكير ساحة الخليج أو عمق العلاقات بين الدولتين الشقيقتين .

وفى المقابل أكد الشيخ خليفة بن حمد أمير قطر أن بلاده لم تتأخر عن المشاركة فى هموم منطقتها الخليجية وان امن الخليج واستقراره كل لايتجزأ وان التلاحم بين شعوبها حقيقة تاريخية ثابتة .

وبدأت الاتصالات العربية والخليجية لاحتواء الخلاف فقامت سلطنة عمان بوساطة لاقناع قطر بعدم ربط مشاركتها فى نشاطات مجلس التعاون الخليجى بحل أى خلاف ثنائى فى حين اقترح الملك الحسن الثانى عاهل المغرب عقد قمة عربية مصغرة لحل الخلاف .

وأجرى الرئيس حسنى مبارك اتصالات مكثفة مع أمير قطر والعاهل السعودى فى حين قام الشيخ سعد العبد الله ولى العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتى بجولة مكوكية بين الدوحة والرياض أعلن بعدها الشيخ سالم الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتى التوصل الى اتفاق بين البلدين .

تضمن الاتفاق ثلاث نقاط أساسية أولاها الالتزام بعدم تصعيد المشكلة والثانية عودة العمل باتفاقية عام ١٩٦٥ الموقعة بين البلدين وهى الاتفاقية التى أعلنت دولة قطر عن الغائها عقب اندلاع الازمة أما النقطة الثالثة فهى لتشكيل لجنة لترسيم الحدود بين البلدين .

غير أن قطر استمرت فى مقاطعة جميع أنشطة واجتماعات مجلس التعاون الخليجى حتى مؤتمر وزراء الخارجية الذى عقد فى الكويت يوم ٢٤ نوفمبر الماضى للاعداد للقمة الخليجية التى تبدأ غدا

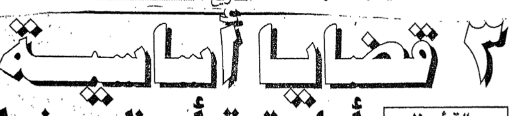
لذلك كله كان وصول وزير خارجية قطر الى السعودية يوم الثلاثاء الماضى خبرا غير عادى يستحق الابراز فى نشرات الاخبار وفى الصفحات الاولى للجرائد العربية لان دول الخليج تواجه أخطارا وتحديات أكبر من مجرد خلاف حدودى فهى الان تواجه تحدى تحديد الهوية والكيان وتواجه خطر الابتلاع من ايران ،



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢



٣ قضايا أساسية

أمام قمة أبوظبى غدا

رسالة أبوظبى



عباس الطرابيلى

- اشتراك قطر وحل الخلاف الحدودى مع السعودية
- مشكلة الجزر العربية الثلاث والعلاقات مع إيران
- العلاقات بين دول الخليج والنظام العراقى



المصدر : الوفد

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢

● يبدأ غدا «الاثنين» مؤتمر القمة لدول مجلس التعاون الخليجى. يرأس سمو الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات الاجتماعات وسط جو من التفاؤل والحذر والترقب. خصوصا وان هذه القمة تعقد فى أبو ظبى

حيث اعلن لأول مرة اعلان قيام مجلس التعاون الخليجى فى ٤ فبراير ١٩٨١. وهذا هو اجتماع القمة رقم ١٣. وقد عقد الاجتماع السابق فى الكويت فى ديسمبر الماضى، بعد تمام تحريرها من الغزو العراقى.

اختتم المجلس الوزارى لوزراء الخارجية امس اجتماعاته باستكمال مناقشة جدول الأعمال الذى يناقشه الملوك والرؤساء غدا. وهو الاجتماع الذى لم يشارك فيه وزير خارجية قطر، بسبب تصاعد مشكلة الحدود بين المملكة العربية السعودية وقطر. والمعروف ان قطر قاطعت اجتماعات ومؤتمرات مجلس التعاون على كل المستويات منذ بدات مشكلة الحدود بين الدولتين فى شهر سبتمبر الماضى. اى منذ حادث مركز الخفوس الحدودى.

وتسيطر على اجواء القمة الخليجية ٣ قضايا رئيسية وقضيتان جانبيتان.



**وياتى الخلاف السعودى - القطرى فى مقدمة الهموم والقضايا المطروحة على قمة مجلس التعاون. ويعتبر غياب قطر - حتى الآن - عن القمة الخليجية اول سابقة من نوعها تواجه مجلس التعاون منذ انشائه عام ١٩٨١. وهو المجلس الذى يضم ٦ دول هى السعودية ودولة الامارات والكويت والبحرين وسلطنة عمان وقطر. وتمثل قطر حلقة الوسط بين الدول المشتركة والمؤسسة لمجلس التعاون فهى تتوسط دول القطاع الشمالى وهى البحرين والكويت، والقطاع الجنوبى وهى دولة الامارات وسلطنة عمان. وفى الغرب تقع المملكة العربية السعودية.

ويعتبر غياب قطر عن اجتماعات ونشاطات مجلس التعاون ضربة قوية لهذا المجلس وتطلعاته نحو تدعيم وتنشيط المواقف الخليجية سواء على الساحة الاقليمية، أو العربية.. أو الدولية. هنا جاءت

مبادرة الرئيس حسنى مبارك لمحاولة التقريب بين وجهتى النظر السعودية والقطرية، ومحاولة احتواء الأزمة.

ويرى المراقبون ان قمة مجلس التعاون هى الفرصة الأخيرة لرأب الصدع فى بنيان دول الخليج. لانها فرصة لمناقشة هذه القضية على مائدة الاجتماعات بين اشقاء تعودوا حل مشاكلهم بهدوء مهما

كانت حساسيتها. وان تأخير حل هذه المشكلة يعنى اصابة نشاطات مجلس التعاون باحباط شديد، فضلا عن عدم جدوى اى قرار جماعى يستهدف مصالح كل دول مجس التعاون الخليجى الست، دون استثناء.

وقد تصرفت سلطات دولة الامارات بذكاء شديد تجاه حضور سمو الشيخ خليفة بن حمد أمير دولة قطر فقد تمت كل مراسم الاعداد للقمة كما لو أن قطر سوف تشارك فى اجتماعاتها بالفعل. ذلك ان علم قطر يرفرف بين اعلام باقى دول المجلس فى كل مكان. فى الشوارع والميادين.. تماما كما فى مقر اجتماعات القمة رقم ١٣. كما تم وضع صور أمير دولة قطر مع صور باقى ملوك ورؤساء دول مجلس التعاون. وهذا نوع من الدبلوماسية الهادئة والنشطة التى تمارسها دولة الامارات فالأمل مازال موجودا فى امكانية اشتراك قطر فى أعمال القمة المرتقبة. ولكن يلاحظ غياب الصحافة القطرية عن الحضور الى ابو ظبى.. حتى الآن.

مشكلة الجزر والعلاقات مع ايران

**وتاتى قضية الجزر الثلاث التى تحتلها ايران فى الترتيب الثانى من اهتمامات قمة مجلس التعاون. فهذه الجزر اثنتان منها هما طنب الكبرى والصغرى مملوكتان لامارة رأس الخيمة وبالتالى من اراضى دولة الامارات. وقد احتلتهما ايران يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٩١ أى قبيل اعلان قيام دولة الامارات بساعات. والجزيرة الثالثة هى أبو موسى وهى مملوكة لامارة الشارقة وبالتالى من أراضى دولة الامارات. وتحت التهديد الايرانى ايام الشاه السابق محمد رضا



الملك فهد

بهلوى اضطر حاكم الشارقة السابق الشيخ خالد بن محمد القاسمى الى توقيع اتفاقية مع ايران تتواجد فيها ايران فى نصف الجزيرة.. ويستمر تواجد دولة الامارات فى النصف الثانى.. على أن تقتسم الشارقة وايران عائدات البترول والثروة المعدنية فى الجزيرة ومياهها الاقليمية. ولكن فى شهر ابريل الماضى صعدت سلطات طهران من نفوذها على النصف العربى من الجزيرة عندما أجبرت كثيرا من الأسر العربية التى تعيش فوق الجزيرة على الرحيل عنها. وفى شهر اغسطس الماضى أحكمت ايران يدها تماما على كل الجزيرة، حتى انها رفضت عودة المدرسين والأطباء الذين يعملون بالمدارس والعيادات الموجودة فوق الجزيرة.

واضطرت دولة الامارات الى الخروج بقضية الجزر العربية الثلاث الى المجتمع الدولى. وتم طرح القضية على الأمم المتحدة


الشيخ زايـــد


الشيخ خليفة بن حمد

ومجلس الأمن فيما تراه دولة الامارات اعتداء صارخا على سيادتها على هذه الجزر. كما تم عرض القضية على الجامعة العربية، وعلى المؤتمر الاسلامي، وحصلت دولة الامارات على تأييد كامل من كل هذه الأطراف. ورغم ان ايران سمحت لرعايا دولة الامارات بالعودة الى أبو موسى الا ان قضية الجزر تطرح نفسها بقوة على اجتماعات قمة مجلس التعاون الحالية فى أبو ظبى.

والقضية المطروحة الآن ليست مجرد قضية الجزر ولكنها «كل» قضية العلاقات العربية - الايرانية. أو بتعبير اكثردقة العلاقات الخليجية - الايرانية. ولايمكن ان نتجاهل هنا ان هناك علاقات قوية بين معظم دول مجلس التعاون وحكومة طهران. بل نجد نشاطا اقتصاديا كبيرا بين شاطىء الخليج: الشرقى حيث ايران. والغربى حيث دول الخليج العربية. ولايمكن تجاهل حقيقة العلاقات واللقاءات العربية - الايرانية فى المنطقة. من هنا فإن قضية العلاقات الخليجية - الايرانية تطرح نفسها بكل ثقل على قمة دول مجلس التعاون الخليجى التى تبدأ غدا «الاثنين» فى أبو ظبى.

العلاقات الخليجية مع حكومة العراق

** وتأتى القضية الأكثر اثارة، وهى قضية العلاقات بين دول مجلس التعاون وحكومة العراق. ذلك ان غزو العراق للكويت - تلك الجريمة التى ارتكبها صدام حسين احدثت شرخا واسعا فى العلاقات بين دول مجلس التعاون وحكومة بغداد.

وهناك رفض شبه كامل لأى تعاون خليجى مع حكومة صدام حسين. ولايمكن اقناع حكومة الكويت مثلا بمد اليد من جديد الى جارتها القوية فى الشمال وهى العراق، بعد الذى حدث ولا تقبل السعودية ايضا التعاون مع حكومة ونظام صدام حسين ، فقد كانت السعودية بينالاهداف التى وضعها صدام حسين . ايضا دولة الامارات ترى صعوبة التعاون مع صدام حسين، ، وان كانت تنظر بعين العطف والرثاء للشعب العراقى تحت حكم صدام حسين ونظامه.

اما سلطنة عمان التى تطبق سياسة «شعرة معاوية» فى علاقاتها العربية. فانها يمكن أن تؤدى دورا فعالا فى محاولات التقريب بين وجهات النظر المختلفة مطبقة سياسة: لا عداوات دائمة. ولا صداقات دائمة. بل هناك مصالح دائمة.. اما قطر فقد سمحت لسفيرها فى بغداد بالعودة الى مقر عمله فيما وصف بانه محاولة لمد اليد الى بغداد بعد حادث الحدود بين قطر والسعودية. وان كانت الدوحة عادت وطالب من سفيرها العودة الى الدوحة.

من هنا فان العلاقات الخليجية - العراقية مطروحة بقوة على قمة مجلس التعاون فى أبو ظبى. وهى فرصة لمناقشة هذه القضية بعد أن هدات الامور بعض الشىء وخضع العراق لشروط مجلس الأمن الدولى..

الوحدة الاقتصادية بين دول المجلس

** وعلى جدول أعمال قمة أبو ظبى نجد ان ملوك ورؤساء دول الخليج سيبحثون بالتفصيل البرنامج الاقتصادى المتمثل فى الخطة الاقتصادية التى بدأ تنفيذها فى العام الماضى وتستمر حتى عام ١٩٩٩ بهدف ازالة العقبات والوصول الى وحدة اقتصادية شاملة. وتتضمن هذه الخطة انشاء السوق الخليجى الموحد والجدار الجمركى الموحد والاتفاق على نظام نقدى يسمح بدخول دول المجلس فى مفاوضات سهلة مع العالم والتكتلات الاقتصادية العالمية.

وترى دول الخليج العربية ان التكامل الاقتصادى الخليجى هو البديل المنطقى للتكامل الاقتصادى العربى المتعثر وانه لابد أولا من تحقيق توازن اقليمى قوى فى المنطقة.

وكانت دول مجلس التعاون قد وقعت فى نوفمبر ١٩٨١ اتفاقية اقتصادية موحدة أرست الاطار القانونى لأنظمة التكامل الاقتصادى والتعاون المالى والتجارى والصناعى والزراعى. وفى هذا الاطار تم تحرير التجارة والقيود على الاستيراد والتصدير للسلع ذات المنشأ الوطنى. واصبحت سوق دول المجلس من الناحية الانتاجية سوقا واحدة وتم توحيد نماذج شهادات المنشأ. ووضعت أسس توحيد التعريفة الجمركية ولتجارة الترانزيت وسمح لمواطنى الدول الأعضاء بحرية ممارسة النشاط التجارى وتم ازالة القيود على حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال وتنسيق السياسات الاقتصادية.

والقضية التالية امام قمة أبو ظبى هى بحث سبل تحقيق أمن واستقرار المنطقة، من الجوانب الأمنية والسياسية.

وتعتبر قضية بناء الانسان الخليجى من أهم القضايا امام قمة أبو ظبى.

ورغم التفاؤل المشوب بالحذر فان الأمل كبير فى اشتراك قطر فى القمة وبالتالى امكانية الوصول الى قرارات جماعية تحفظ للمنطقة امنها وسلامتها وتمدد اطارات التعاون ليس فقط بين اعضائها.. بل ايضا على المستوى الاقليمى كله.



المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ ديسمبر ١٩٩٢

رأى الوفد

الخطر الثلاثى الذى يهدد العرب

ليس غريبا ان يدين زعماء قمة دول مجلس التعاون الخليجى . ثلاث دول بعينها هى العراق وإيران وإسرائيل . فالسياسات التى تنتهجها الدول الثلاث لا تهدد منطقة الخليج وحدها ولكن تهدد الشرق الأوسط بأكمله ، وتهدد امن واستقرار المنطقة وتحتاج إلى مواقف واضحة وصريحة . مثلما اصبحت اطماعها واضحة وعلنية .

العراق لايزال يحتجز مئات الاسرى الكويتيين ويصر على اطماعه التوسعية فى الكويت ودول المنطقة ، ويضرب عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن والامم المتحدة والجامعة العربية . وهذا السلوك تنتهجه إيران فهى تحتل ٣ جزر تابعة للامارات وتصر على تزييف التاريخ وتدعى انها إيرانية ، وهى أيضا لا تعبأ بالادانة التى يعلنها المجتمع الدولى والعربى والإسلامى . ونفس هذه المواقف تتبعها إسرائيل ، فهى لا تترك فرصة إلا وتؤكد اطماعها التوسعية ليس فقط فى الأراضى المحتلة ولكن ايضا فى لبنان جنوبه وشماله ، ولا تكتفى بهذا بل تمارس عمليات التعذيب والطرد الجماعى للفلسطينيين من ديارهم .

وهى فى هذا السلوك تتحدى المجتمع الدولى باسره .

لقد عبر البيان الذى اصدره زعماء القمة فى ختام اجتماعاتهم امس ، تعبيرا صادقا عن الخوف الذى ينتاب مشاعر كل عربى من سلوك حكام الدول الثلاث . وبات واضحا انه يدق ناقوس الخطر القادم من بغداد وطهران وتل ابيب .

لقد احسن زعماء الخليج عندما وضعوا الدول الثلاث فى خندق واحد وكشفوا اهدافهم المشتركة باساليبها المتعددة .

وهذا الخطر هو الذى يدفع مصر لان تقف إلى جوار اشقائها فى الخليج ملتزمة بالمبادىء والقيم والمواقف الصريحة إلى جانب الحق والعدل والشرعية الدولية . ويبقى ان نضم صوتنا إلى زعماء مجلس التعاون الخليجى ونطالب بوقفة عربية واحدة تجاه الخطر الثلاثى على امن واستقرار المنطقة .

«الوفد»

٥٤

هل انتهت خلافات مجلس التعاون الخليجي ؟

بقلم : د. صلاح العقاد

من بين التجمعات العربية المتوالية التى قامت ثم تفككت كان ينظر إلى مجلس التعاون الخليجى باعتباره أكثر تلك التجمعات ثباتا، فأعضاؤه الستة متشابهون من حيث التركيب السكانى والنظام الاسرى والتمتع بموارد مالية كافية تتيح للسكان فى الداخل حياة الرفاهية وللدول إمكانيات الاستثمار والقروض الميسرة فى مختلف انحاء العالم ومن ثم اكتسب مجلس التعاون الخليجى موقعا جيدا على الساحتين الدولية والعربية.

على أن هذا التشابه الاجتماعى والاقتصادى والسياسى لم يمنع من بروز اختلافات فى التفاصيل منذ انشاء المجلس سنة ١٩٨١، وكانت موضوعات الامن هى من اشد القضايا المثيرة للجدل، فمنشأ مجلس التعاون الخليجى اصلا هو تدعيم القدرة على مواجهة الطموحات الإيرانية بعد الثورة الخومينية وتدخل إيران السافر فى الشئون الداخلية للدول العربية القريبة منها ولكن كيف تتم الترتيبات الامنية وهل تنشأ قوة خليجية توزع حسب اعداد السكان وكيف تكون قيادتها وما هو حجمها؟

لقد ظلت هذه القضايا محل خلافات بين أطراف المجلس حتى إذا قامت حرب الخليج سنة ١٩٩١ لم تكن هذه القوة المشتركة قد تكون نظرا للحساسية الشديدة التى تشعر بها الاسر الحاكمة نحو هيئة مشتركة لا تخضع لإدارة كل منها على حدة.

وقد كان من المتوقع بعد تجربة حرب الخليج بأن تقبل دول المجلس على التمسك باعلان دمشق الصادر فى ٦ مارس ١٩٩١ والذى تشترك كل من مصر وسوريا فى ترتيبات الامن ويضع التزامات اقتصادية على دول الخليج فى مقابل الاعباء العسكرية المنتظرة من مصر وسوريا . غير أن دول المجلس ترددت إزاء تنفيذ هذا الاعلان وآثر معظمها الاعتماد على اتفاقات ثنائية للدفاع المشترك مع الدول الغربية الثلاث وخاصة الولايات المتحدة.

وفى مؤتمر القمة الخليجية السابق الذى عقد بالكويت فى ديسمبر ١٩٩١ أثير موضوع الامن الخليجى ودور إيران الممكن فى هذا المجال وقد أنفردت قطر باتخاذ مواقف ميالة لاعطاء ايران دورا فى ترتيبات الامن وراحت تعقد معها اتفاقيات ثقافية واقتصادية بل ذهبت فى التقارب مع ايران الى حد توقيع اتفاقية تنص على تزويد ايران لقطر بالمياه العذبة ،وفى تقديرنا أن هذا التوجه القطرى كان من وراء احياء مشكلة الحدود مع السعودية.

ذلك إن خلافات الحدود لا تنبثق حسب رأينا عن الرجوع إلى الوثائق والحقوق التاريخية التى كانت توزع القبائل بين الاسر الحاكمة فلا تكترث بتخطيط حدود جغرافية دقيقة على الارض وانما تعود معظم هذه الخلافات إلى طبيعة الع[illegible]ن الاسر واشخاص الحكام. فحينما تتحـ[illegible]ـه العلاقة تسهل تسويتها دون عناء او الحا[illegible] وساطة من الخارج وللسعودية سابقة من هذا النوع حينما سوت خلافها الحدودى الكبير مع عمان وامارة ابوظبى وهو الخلاف الذى كان يدور حول واحات البوريمى والتى تصل مساحتها إلى ٧٣ الف كيلو متر مربع ويتوقع وجود ابار النفط بها.

وفى لفتة طيبة من السعودية نحو اشقائها فى الخليج اعتبر الملك فيصل فى سنة ١٩٧٤ أن الحدود التى فرضت بواسطة الحماية البريطانية لصالح عمان وابو ظبى هى الحدود الواقعية ولهذا الموقف مايفسره تفسيرا سياسياواقتصاديا، فالسعودية التى تمتد على مساحات مترامية الاطراف لا تحتاج إلى هذه المساحة الصغيرة نسبياً، كما أن مواردها من النفط التى تضاعفت اضعافا كبيرة بعد حرب اكتوبر اغنتها عن ضم ابار جديدة يحتمل اكتشافها فى المنطقة المتنازع عليها.

ومن باب اولى أن تغض السعودية الطرف عن الخلاف الحدودى مع قطر الذى يشمل منطقة لا تزيد على مئات الكيلو مترات وفى سبتمبر الماضى عندما تقدمت القوات السعودية ودخلت بعض المناطق المتنازع عليها احتجت لان معاهدة تخطيط الحدود بين البلدين تعود إلى ١٩٦٥ حينما كانت إمارة قطر لا تزال خاضعة للحماية البريطانية ومن ثم لم تكن حرة فى تخطيط الحدود ولابد من اعادة النظر مع الامارة بعد استقلالها ولمواجهة هذه الضغط انفردت قطر مرة اخرى ، باعادة الاتصال مع النظام العراقى وتغيبت عن حضور اجتماعات مجلس التعاون الخليجى على المستوى الوزارى ولو مضت قطر فى هذا السبيل وامتنعت عن حضور القمة الثالثة عشرة فى ابو ظبى لفتحت ثغرة خطرة فى مجلس التعاون ولأضطرت إلى أن ترتمى أكثر فاكثر احضان ايران الامر الذى جعل الرئيس مبارك يعطى لهذه المسألة الجهد اللازم الذى تستحقه.

لاشك ان موضوع امن الخليج يحتل مرة اخرى رأس قائمة الموضوعات المطروحة على البحث فى القمة الخليجية الثالثة عشرة إذ أن التجارب الاخيرة اثبتت ان المعاهدات المعقودة مع الدول الكبرى قد تفيد فى ازمة كبيرة مثل ازمة ١٩٩٠ - ١٩٩١ ولكن الولايات المتحدة تنظر الى هذه الاتفاقيات كجزءمن استراتيجية شاملة وبالتالى فهى لا تكترث للمنازعات الاقليمية البسيطة.

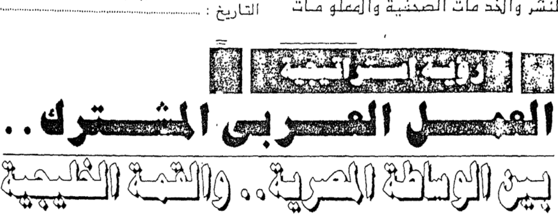
إن لاعلان دمشق جوانب اقتصادية بالاضافة الى المجالات العسكرية وكانت دول الخليج قد تعهدت اثناء فورة الحماس التى تلت الحرب بأن تنفق عشرة مليارات من الدولارات فى مصر وسوريا بالدرجة الاولى على شكل استثمارات أو قروض أو هبات وحددت انصبة كل من الكويت والسعودية والامارات فى هذا المبلغ وقدره ٦,٥ مليار غير أن بقية الاعضاء توقفوا عن اعلان نيتهم فى تنفيذ التزاماتهم لاكمال المبلغ المتبقى من المليارات العشرة ، من هنا نرى ان اجتماع القمة الاخير فى ابو ظبى عليه أن يحسم ترتيبات الامن ولو على اساس التوفيق بين اعلان دمشق وبين المعاهدات الثنائية مع الغرب .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهــرام

التاريخ : ٢٠ دسمبر ١٩٩٢



رؤية استراتيجية

العمل العربى المشترك.. بين الوساطة المصرية.. والقمة الخليجية

طه المجدوب

مستشار الاهرام للشئون الاستراتيجية

ليس ثمة شك فى ان الاخطار تحيط بالامة العربية من كل جانب.. سواء تلك التى ترد من الخارج او التى استجدت على امتنا مؤخرا فاصبحت تاتى من الداخل.. هذه الظروف اصبحت تحتم علينا كعرب مخلصين لعروبتنا.. ان نتمسك بقوميتنا.. ونتخذ منها ملجأ اخيرا.. لابديل عنه لحماية وجودنا والحفاظ على تراثنا فى ان واحد.

من خلال هذه الرؤية الشاملة.. اجدنى - رغم ماسبق ان كتبته بشان الخليج ولثغرة الشرق فى جدار الامن العربى - مشدودا للعودة الى الكتابة مرة اخرى.. بمجموعة من عوامل الجذب المطروحة على الساحة العربية فى الوقت الحاضر.. لعل من ابرزها ثلاثة امور:

- الوساطة المصرية الناجحة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك من اجل تسوية مشكلة الحدود بين المملكة العربية السعودية وقطر.. ومعنى هذه الوساطة وحقيقة ابعادها.
- انعقاد المؤتمر الثالث عشر لقمة مجلس التعاون العربى الخليجى.. فى ظروف صعبة ومناخ كانت تشوبه بعض الشوائب..
- عودة الحديث عن «اعلان دمشق».. واطلاق اوصاف جديدة عليه تنبىء كلها بقرب نهايته بل وبسقوطه فى بعض تصريحات المسئولين العرب.

ومن العوامل الاخرى المثيرة للوجدان العربى.. مانلحظه من تزايد فى مشاعر الاحباط التى تحيط بشعوب الامة العربية.. وماتمر به من حالة نفسية متازمة.. نحتاج الى جهد مخلص كبير للخروج منها بسبب كثافة الاحداث وحجم المشاكل التى تتعرض لها الامة.. فهناك النزاع العربى - الاسرائيلى بكل تداعياته وسلبياته.. وهناك الانعكاسات والخلافات التى تشوب العلاقات العربية بشكل دائم ومتجدد.. ثم اثار كارثة الخليج وتداعيات العدوان العراقى على الكويت.. وما اغرق فيه المنطقة من مشكلات ومعاناة.. فضلا عن مشكلة التنمية الاقتصادية والتداخلات الخارجية فى الشئون الداخلية للدول العربية.

الوساطة المصرية إنجاز تاريخى

وفى الواقع فان الظروف العربية الراهنة.. لم تعد تحتمل مزيدا من الهزات.. واصبحت فى حالة تحتم على القادة العرب.. بذل الجهد الصادق من اجل تنقية الاجواء وتهيئة انسب الظروف لقيام صحوة عربية جديدة.. تتبلور من خلالها استراتيجية قومية قادرة على التعامل مع الاوضاع الاقليمية والدولية المعقدة من اجل حماية المصالح العربية وتحقيق العلاقات المتوازنة والمصالح المشتركة.واعتقد ان هذا الاحساس بالمسئولية القومية هو الذى دفع الرئيس حسنى مبارك الى التحرك بسرعة من اجل ايقاف المزيد من تدهور العلاقات فى كيان عربى له اهميته القومية الاساسية.. هو مجلس التعاون العربى الخليجى.. الذى اصبح يمثل الامل فى استمرار التضامن العربى وتوسيع نطاقه.. باعتباره التجمع العربى الوحيد الذى ظل متماسكا ومتجانسا منذ قيامه.. رغم المخاطر الجسيمة التى تعرض لها.. ونجح فى مواجهتها والتصدى لها.. بينما تساقطت التجمعات العربية الاخرى.. سواء التجمع الرباعى او التجمع المغاربى الذى اصبح على وشك الاندثار هو الاخر.

وفى اطار قومى ملتزم تقدمت مصر للقيام بمهمة حيوية حاسمة.. والخاصة بالوساطة الناجحة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك لحل مشكلة الحدود السعودية - القطرية.. والتى جاءت فى وقتها المناسب تماما وقبل انعقاد مؤتمرالقمة الخليج الثالث عشر بايام قليلة.. فاعادت للمجلس تماسكه واوقفت احتمالات تعرض مؤتمر القمة - الذى انعقد الاسبوع الماضى فى ابوظبى - للفشل.. وذلك بعد توقيع اتفاق بين السعودية وقطر حول المشكلة الحدودية التى سببت الازمة.

وقد اثارت الوساطة المصرية اهتماما عالميا وعربيا واضحا وكبيرا.. ليس فقط بسبب دورها فى حل المشكلة السعودية القطرية.. بل فى جمع الشمل وتنقية الاجواء العربية وعودة التضامن العربى، خاصة فى هذه المرحلة الحرجة والدقيقة.. التى تجتازها الامة العربية.. وهى فى أمس الحاجة الى بسمة امل تعيد اليها الثقة فى امكانية توحيد كلمتها فى مواجهة التحديات المتصاعدة، ومن اجل عمل عربى مشترك جاد يتصدى للمعتدين ويحافظ على الحقوق العربية المشروعة.

وليس هناك شك فى أن الوساطة المصرية - فى ظل الظروف التى جرت فيها والنتائج التى حققتها - تمثل انجازا سياسيا تاريخيا هاما.. خاصة من حيث التوقيت او من حيث مدى التاثير الذى احدثته فى الامة العربية.. باعتبارها مثالا قوميا للتعاون العربى والمشاركة



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ - ٢ ديسمبر ١٩٩٢

الملحمة في الحفاظ على وحدة الصف.. ولاهمية العمل العربي المشترك ومدى فعاليته ولذلك فان المفاهيم التي يعكسها هذا العمل سوف تتجاوز النتائج المباشرة المتعلقة بحل الخلاف الحدودي.. أو ماحققته من تنقية لاجواء قمة ابوظبي. وضمان استمرار مسيرتها الناجحة وإكسابها قوة دفع جديدة في مواجهة مشاكلها المعقدة.

من ناحية اخرى فان الانجاز السياسي الذي حققه الرئيس حسني مبارك على الساحة العربية هو بمثابة تنبيه للاذهان العربية الى الايجابيات الهامة.. التي يمكن ان تنطلق من العمل العربي المشترك عندما يتوافر عنصرا الجدية والاخلاص.. والى إمكان التخلص من الشروخ والجروح العميقة التي خلفتها أحداث السنوات الأخيرة.. والكوارث الناجمة عن سلوكيات عربية شاذة.. خلفت في النفوس العربية آثارا عديدة مازالت تنعكس على مجال العمل القومي العربي.. واعادة الصفاء الى الروح القومية.. والحيوية الى المسيرة العربية.

ان هذا الانجاز العربي.. يحمل مصر المزيد من المسئوليات الريادية.. ومن الحرص على التصدي لكل ماينشا من مشكلات عربية.. بنفس روح التحدي والحماس.. وبما يساعد كثيرا على خلق مناخ عربي جديد يتميز بالنقاء وبارتقاء السلوك السياسي العربي لمستوى المسئولية القومية، خاصة في مجال العلاقات العربية - العربية.. ويسهم بالتالي وبشكل مباشر في اعطاء قوة دفع كبيرة نحو الصحوة العربية.. والتي تمثل خطا استراتيجيا في سياسة مصر العربية.

القمة الخليجية والتهديد الايراني:

بهذا الجهد المخلص زالت السحابة التي تجمعت فوق سماء مجلس التعاون الخليجي.. وعقد المجلس جلساته.. في ظل مناخ صحي واجماع خليجي على ضرورة العمل على انجاحه.. وتجاوز جميع الخلافات والاختلافات في وجهات النظر.. خاصة مع دقة المرحلة التي يجتازها المجلس بشكل عام.. وتجاوزها لمنطقة الخليج الى مناطق عربية اخرى بشكل خاص.. وكذا لان عنصر الوقت أصبح لايحتمل مزيدا من الضياع.. دون التوصل الى حلول فعالة للمشاكل الم[illegible]ة.

وتعتبر هذه الدورة.. من اهم الدورات التي عقدها المجلس.. من اجل تاكيد مستقبله وبلورة فكر عربي لاستراتيجية امن الخليج كقضية حيوية مطروحة اصبح حسمها مطلبا ضروريا وعاجلا.. يتطلب ان يتعامل المجلس مع نقطتين اساسيتين:

الاولى: خاصة بتنقية المناخ العربي من شوائب الخلافات المزمنة بين دوله.. وقد حققت الوساطة المصرية انجازا اساسيا بين السعودية وقطر.

الثانية: خاصة بمواجهة مصادر التهديد الخارجي المتصاعدة ضد دوله.. بل والدول العربية جميعا وعلى رأسها التهديد الايراني.

وقد ركز جدول الاعمال على الموضوعات التي تساعد على دعم مسيرة مجلس التعاون الخليجي، وخاصة القضايا الامنية والاقتصادية الهامة.. كما اعطى اهمية كبيرة للتهديد الايراني فضلا عن القضايا العربية المثارة وعلى راسها موضوع «اعلان دمشق».

وياتي السلوك الايراني بمنطقة الخليج في مقدمة الموضوعات التي تعرض لها مؤتمر القمة واصدر بشانها قرارات تتسم بالحسم والوضوح.. بعد ان اصبح السلوك السياسي والامن الايراني مثارا لقلق عربي شديد.. ومثار حيرة حول اسلوب التعامل مع ايران بالشكل الذي يحد من اعمالها العدائية ويعيدها الى السلوك السياسي القويم... البعيد عن التهديد والذي يسهم في اعادة الاستقرار الى هذه المنطقة الحساسة المضطربة. وقد ركزت قمة ابوظبي على ازمة الجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الامارات العربية.. خاصة جزيرة ابوموسى التي تحولها ايران حاليا الى قلعة عسكرية ضخمة بحرية وجوية.. فضلا عما تحشده من اسلحة متطورة يعكس خللا خطيرا على توازنات القوى بالمنطقة وتتكثف من المخاطر التي يتعرض لها الامن العربي.

لذلك جاءت قرارات القمة - التي صدرت منذ ايام في ابوظبي - واضحة بشان الموقف تجاه ايران.. اذ ركزت على امرين هامين.. الاول: بشان موقفها من العدوان الايراني على الجزر، وفي هذا المجال طالبت القمة ايران بالغاء وازالة جميع الاجراءات التي اتخذتها في جزيرة ابوموسى.. وانهاء احتلالها لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الامارات.. واكدت القمة تضامنها المطلق مع الامارات وتاييدها وتدعيم مختلف الاجراءات والوسائل السلمية التي تراها مناسبة لاستعادة سيادتها على الجزر الثلاث بالاستناد على الشرعية الدولية وانطلاقا من مبدا الأمن الجماعي.

اما الاجراء الثاني: فهو يتعلق بتحديد أسس التعاون بين ايران ودول المجلس، وقد اكد بيان القمة الختامي ان تطوير العلاقات بين مجلس التعاون وايران مرتبط بتعزيز الثقة وبما تتخذه ايران من اجراءات تنسجم مع التزامها بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة اراضي دول المنطقة.. وعدم التدخل في الشئون الداخلية.

ويدل هذا الموقف الخليجي على ان دول المجلس قد تجاوزت نسبيا بعض الاوضاع المتباينة المتعلقة بطبيعة العلاقات مع ايران بحكم طبيعة المصالح القائمة بينهما.. ويعتبر توحيد المفاهيم حول ماتمثله السياسة الايرانية من تهديدات وماتعكسه من مخاطر امرا ضروريا لازالة اى اختلافات عربية حول التحليل السياسي الذي تاخذ به الدول الاعضاء حول سلوكيات ايران والشروط الواجب توافرها لقيام علاقات سليمة بين المجلس وايران.. ولم يغفل البيان هذا الجانب الهام اذ حدد الشكل الصحيح الذي يمكن ان تقوم عليه هذه العلاقات.. كاساس لبناء علاقات مستقرة على اساس من الرغبة الصادقة في حسن الجوار واشاعة الامن والاحترام المتبادلتين بين دول المنطقة وايران.

وفي الواقع فان الظروف التي تحيط بقضية امن الخليج.. لم تعد تحتمل الانتظار.. اذ اصبحت في حاجة الى الدخول في صراع مع الزمن.. في مجال السعي لتحقيق الامن الجماعي الذي اشار اليه بيان القمة الخليجية.. ويتطلب تحقيق هذا الامن الجماعي بمفهومه المتكامل..ان ينبع اساسا من قلب المنطقة.. مع اعطاء اهمية كبيرة لاعادة بناء القدرة العسكرية العربية الذاتية.. دون الاعتماد فقط على الوجود الاجنبي الذي لايحقق الحل الامثل لقضية الامن في



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٢

الخليج.. وهذا يتطلب توسيع نطاق العمل العربى المشترك.. كبديل لاغنى عنه لتحقيق قدر مناسب من التوازن الاقليمى فى منطقة الخليج.. ان هذا التوازن الاستراتيجى ضرورى لحماية المصالح الحيوية لدول الخليج العربية..

فى هذا الاطار يحتاج الامر الى استراتيجية عربية بعيدة المدي واضحة المعالم.. تضع فى اعتبارها المستويات المختلفة لامن المنطقه بدءا بالمستوى القطرى لكل دولة والمصالح المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجى مجتمعة.. ثم المصالح القومية العليا على مستوى الامة العربية.. وذلك بالتركيز على تحقيق التكامل الاستراتيجي القومى المتمثل فى تطبيق فكرة الامن الجماعى العربى الشامل.. التى تضم الى جانب المتطلبات الدفاعية.. خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية..

وفى الواقع فإن هذا الاطار الشامل قد حدده «اعلان دمشق» بوضوح وارسى مبادئه وقواعده.. ورغم مايقال هذه الايام حول مصير «اعلان دمشق».. فقد حرص بيان القمة على الاشارة اليه بشكل عام مبرزا أنه نواة لنظام عربى جديد فى اطار الجامعة العربية ثم عدد البيان بعض المبادئ العامة التى سبق ان طرحها أعلان دمشق حول شروط اشتراك الدول العربية الاخرى مع الدول الثماني.

واعتقد ان «اعلان دمشق» مازال يمثل الوثيقة المثلى التى صدرت حتى الآن وتعبر بصدق عن خلاصة تجربة عربية حية هى حرب الخليج.. والتي تحمل من الاسس والمبادئ مايؤهلها لدور فعال حقيقى فى مجال الامن الجماعى العربى بمفهومه الشامل.. والذى سيظل الحل الذي لابديل له للخروج بالامة العربية الى الطريق الصحيح لتحقيق نهضة قومية حقيقية.

ولما كان مايقال عن اهمية هذا الموضوع مازال منه الكثير فى موضوع يتعلق بمستقبل الامة.. فلنا عودة معه فى المقال التالى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٢٧ ديسمبر ١٩٩٢

الخليج .. ورياح التغيير

ذهبت الى البحرين بدعوة من مكتب رئيس وزرائها الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، فى زيارة متزامنة مع اعلان البحرين انشاء مجلس وطنى للشورى.

والخليج العربى كله مقبل على مرحلة جديدة من صياغة رؤية مستقبلية لتصورات العمل السياسى تقوم على اساس تحقيق توليفة من الانماط الديمقراطية الغربية وشورى المجتمعات التقليدية العربية.

وهناك حرص واضح على نجاح هذه التجربة الديمقراطية من خلال مراحل انتقالية مدروسة تتفق مع طبيعة هذه المجتمعات حتى لاتكون هناك ردة توقف مسيرتها وتعود بهذه المجتمعات الى الوراء.

وقد استمعت الى قادة البحرين الذين يطلق عليهم حكماء الخليج لعملهم الصدب والمنجز فقد استطاعوا تحويل جزيرتهم التى لايوجد بها الا قدر ضئيل من النفط الى اكبر مركز مالى وتجارى واقتصادى فى الخليج، والى منطقة جذب سياحية للعرب والاجانب.

والبحرين تجربة جديرة بالدراسة، فلاتوجد قيود على تأسيس الشركات العاملة فى البلاد، ومن حق الاجانب تملك هذه الشركات بالكامل، وسرية الحسابات المصرفية مقدسة، وانجاز المعاملات الحكومية لايستغرق وقتا طويلا، وثورة الكمبيوتر عرفت طريقها الى الاجهزة الحكومية قبل اكثر من عشر سنوات فاختصرت كثيرا من الوقت والجهد

ومستوى التعليم فى البحرين مرتفع للغاية، فلاتوجد نسبة امية على الاطلاق، وعدد كبير من ابناء البحرين اكملوا دراساتهم العليا فى الخارج وهم يشكلون جيلا جديدا ملتزما بالتقاليد ولكنه اكثر انفتاحا على الافكار الجديدة

وهذا الجيل الجديد لايوجد فى البحرين وحدها، ولكنه منتشر فى كل دول الخليج العربى، هو الجيل الذى استفاد من ثروة النفط فى السفر الى الخارج للتعليم والحصول على شهادات الماجستير والدكتوراه

• • •

وعلى مدى العشرين عاما الماضية ونتيجة للثروة النفطية الهائلة فان اعدادا كبيرة من الشباب توجهوا الى امريكا وبريطانيا ومصر وعادوا بشهاداتهم يبحثون عن مكان ويرفعون راية التغيير امام الحرس القديم الذى يقود بالخبرة والتجربة

وفى بعض بلدان الخليج وقع التصادم بين القديم والجديد، وهو تصادم كان يزداد اشتعالا عندما تبرز بعض الازمات الاقتصادية نتيجة لانخفاض اسعار البترول، وتختفى بتحسن الاوضاع.

ولكن هذه المواجهات اخذت شكلا جديدا فى اعقاب حرب تحرير الكويت وتزايد الدعوات الغربية بتشجيع قيام مجتمعات ديمقراطية فى دول الخليج

واصبحت الدعوة للتغيير واضحة، واسرعت الكويت باجراء انتخاباتها النيابية الديمقراطية، واعلنت السعودية عن انشاء مجلس للشورى قريبا، وقامت سلطنة عمان باذاعة جلسات مجلس الشورى تليفزيونيا ليشهد المواطنون للمرة الاولى استجوابا حقيقيا لعدد من الوزراء، اما البحرين فقد التزمت باعلان قيام مجلس وطنى مع عيدها القومى فى السادس عشر من ديسمبر الحالى.

وهذا التأكيد من قيادات دول الخليج على الالتزام بالنهج الديمقراطى ومواكبة دعوات التغيير يدل على ان المرحلة القادمة لن تشهد مجالس استشارية شكلية بل ستكون هناك ممارسات سياسية بالغة الاهمية لانها ستحدد مسار التوجهات المستقبلية لهذه الدول

• • •

غير اننا نحذر من الانكباب السريع والمتلهف على ممارسة هذه التجربة دون النظر الى مخاطرها المحتملة والمتوقعة على هذه المجتمعات الخليجية التقليدية التى تنظر بالاحترام والتقدير الى الاسر الحاكمة وترى فيها حماية الاستقرار والامن، واستمرار حالة الرخاء القائمة.

٥٦



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ ديسمبر ١٩٩٢

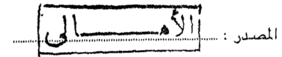
بقلم :
السيد البابلي

ولهذا فان الديمقراطية على النمط الغربى المعروف لن تكون مفيدة لتكوينات هذه المجتمعات العشائرية القبلية، وانما ديمقراطية الشورى والاستفادة من خبرات الشيوخ وحماس الشباب فى مجالس ذات سلطات تشريعية ورقابية واضحة هى السبيل الامثل لهذه الدول

وسوف يعتمد نجاح تجارب مجالس الشورى فى الخليج الى حد كبير على نوعية الشخصيات المختارة لهذه المجالس ومدى تمثيلهم الحقيقى لكل فئات المجتمع

ولاينبغى ان ينشغل الخليج بالديمقراطية كوسيلة لتصفية حسابات شخصية او البحث عن منافع ومصالح مادية لان نجاح هذه التجربة سيعتمد على مدى ما تحققه من انجازات جديدة للوصول الى الصيغة المثلى للمشاركة فى الحكم وصناعة القرار



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣٠ ديسمبر ١٩٩٢

ظاهرة الخليج

خصصت دورية « أوراق الشرق الاوسط » عددها السابع (نوفمبر ٩٢) ، الصادرة عن المركز القومى لدراسات الشرق الاوسط ، لبحث « ظاهرة الخليج » من مختلف جوانبها وابعادها وآفاقها المستقبلية ، سياسياً وجغرافياً واقتصادياً وأمنياً .

وتكشف عناوين الابحاث والدراسات المتضخمة فى هذا الصدد عن اهمية وخطورة هذه الظاهرة عربياً واقليمياً وعالمياً ،

والملاحظ فى هذا العدد ان هناك موضوعين قد فرضا انفسهما بقوة على اغلب دراساته وهما : أمن الخليج الخارجى ونزاعات الحدود بين دول الخليج نفسها ، ورغم الإتصال الوثيق بينهما إلا ان اختلاف وجهات نظر الخليجيين انفسهم بشأنهما هو ما جعل الخليج بالفعل سؤالاً متفجراً .

فقد أكدت معظم الدراسات على ان الأخطار الامنية سوف تتفاقم إذا جرى البحث عن اجابات فى إطار علاقات متميزة ومغلقة مع ايران التوسعية ، او الولايات المتحدة الامريكية او الغرب عموماً ، ولا يوجد إلا مجال واحد مفتوح ، وان كان غير ممهد ومشحون بالشكوك والصراعات ، وهو المجال العربى (لطفى الخولى) .

كما أكدت على ان « الخلجنة » أو الخليجية ليست وحدة سياسية أو فكرية او ثقافية او حتى اقتصادية مع وجود مجلس التعاون ، بل هى مجرد صفة لانتماء جغرافى محدود لا يمكنه الخروج من شرنقة العروبة وان حاول . (صلاح بسيونى) .

على أن اهم مافى هذا الملف - برأينا - دراسة د . محمد السيد سليم حول « خليج التسعينيات .. نحو استراتيجية مصرية جديدة » ، لانها تضمنت سيناريوهين او استراتيجيتين فيما يتعلق بتعامل مصر مع الظاهرة الحدودية الجديدة فى منطقة الخليج ، الاولى هى استراتيجية « انتظر وراقب » ، والثانية هى « التحرك الإيجابى المستقل » ، والتى كانت زيارة الرئيس مبارك الناجحة للسعودية وقطر ترجمة أمينة ، ان لم نقل حرفية لها ! (صدر العدد فى نوفمبر) وتمت الزيارة فى ديسمبر قبل انعقاد مؤتمر قمة مجلس التعاون الخليجى وشاركت قطر بالفعل . وهكذا تؤكد دورية « اوراق الشرق الأوسط » بأعدادها المتميزة وموضوعاتها الحية ، أن القيمة الحقيقية لأية مطبوعة سياسية ليس فى قدرتها على الرصد والتحليل والاستشراف فحسب وانما التوجه مباشرة إلى الدوائر الرئيسية لصنع القرار وقادة الرأى العام عن طريق تكثيف المعلومات والاحتمالات الممكنة حول قضية آنية بعينها .

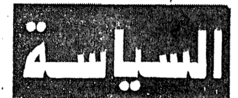
بقى ان نشير إلى الدراسة القيمة للواء أحمد فخر حول « الاستقرار العسكرى فى الشرق الاوسط » ووحيد عبدالمجيد عن « الانتخابات اللبنانية .. علاقات القوى الجديدة » إلى جانب الابواب الثابتة للدورية وهى : « حركة الأحداث » و « حلقات النقاش » و « من مكتبة الشرق الأوسط » .

عصام عبدالله



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : يناير ١٩٩٢


ملف السياسة الدولية

منازعات الحدود العربية العربية

تقديم الملف : حسن ابو طالب

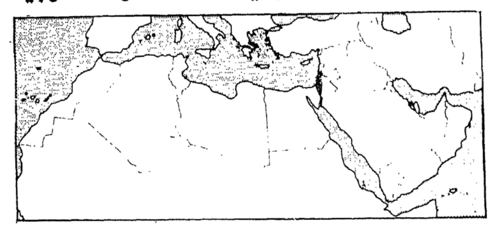


المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يناير ١٩٩٣

(١) تقديم الملف

اجتهادات أولية عن الحدود العربية



حسن أبو طالب

تجمعت فى فترة زمنية قصيرة سحب نزاعات حدود بين عدة اطراف عربية ، و استطاعت الجزيرة العربية ان تستقطب جل تلك النزاعات . وتثور تلك القضية ـ اى ترسيم الحدود العربية العربية ـ موازية من حيث الزمن مع تداعيات منظورة وغير منظورة لازمة الخليج الثانية . ولعل ابرز تلك التداعيات ، هى المتعلقة بالخلل الكبير فى توازن القوى الشامل بين النظام العربى من جهة و بين اطرافه الاقليمية خاصة فى الشرق وفى الشمال من جهة ثانية . هذا فضلا عن الخلل داخل النظام ذاته . ونعنى به خلل التفاعلات وعجز المؤسسة القومية والنزوع الى تفضيل المعالجات الثنائية للقضايا القومية الكلية بدلا من المعالجات الجماعية ، واستقدام الدور الخارجى ومنحه الاولوية على الادوار العربية ، وتوافر الفرص امام مزيد من الانكشاف الامنى الشامل . وفى ظل هكذا بيئة ذاتية واقليمية تتسم بعدم التوازن والضعف الذاتى والطموحات الخارجية ثادت قضايا الحدود على نحو اظهر عمق الازمة فى التفاعلات العربية العربية .

ومما يلفت النظر ـ الى جانب عنصر التوقيت ـ ان كل تلك القضايا ، كانت موجودة من قبل ، وكان اطراف النظام الرعبى قد تعايشوا مع الغالبية منها على نحو جعلها بلا مضمون ، او على الاقل جعلها من [illegible] الهامشية نسبيا . ومع تغير حالة النظام ال[illegible] من التماسك النسبى الى التردى شبه الشامل ، اطلت نزاعات الحدود مرة اخرى لتعيد اثارة اكثر من قضية عملية ونظرية فى آن واحد . ومن تلك القضايا :

- تكوين الدولة العربية القطرية .
- الدولة القطرية فى مواجهة الدولة القومية .
- الولاء الوطنى وطبيعته وامتداده .
- البعد القانونى المتعلق باولوية المعاهدات والاتفاقيات الحدودية .
- مستقبل النظام العربى وآليات تطويره .
- التدخلات الخارجية .
- الميراث الاستعمارى وكيفية التعامل معه .
- الادعاءات التاريخية و صلتها بواقع الحدود العربية العربية .
- ترسيم الحدود العربية وبأية طريقة .
- احتواء ومواجهة النزاعات العربية .
- الموارد الاقتصادية وتوزيعاتها .

وتبرز تلك القضايا ان الحديث عن الحدود ليس مجرد حديث عن اطار مكانى مجرد ، او مجرد خطوط على خريطة ، فهى فى الواقع اشمل من ذلك بكثير ، اذ يتضمن الحديث عن شرعية الوجود ، والتفاعلات مع الكيانات المجاورة ، واطار ممارسة السيادة واستغلال الموارد والدفاع عن الذات ايضا .

ومع ذلك فمن الصعوبة تجاهل ان تلك الخطوط المتضمنة فى الخرائط تحاط من الناحية العملية والواقعية



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٩٣

بتخوم ، او مساحات حدودية ممتدة على جانبي الخط ، والتي في حالات عديدة تكون مقرا لقبائل او عشائر او اسر من اصول واحدة . ولما كان هؤلاء قد اعتادوا العيش معا منذ ازمان سابقة دون اعتبار لحدود او قيود في الانتقال والاتصال ، فمن هنا تثور قضايا الانتماء ومعايير الولاء ، كما تثور ايضا الحاجة الى اعادة النظر في كثير من خطوط الحدود بين الاطراف العربية و بعضها .

واذا كان من الممكن نظريا على الاقل مناقشة قضية او قضيتين من القضايا المشار اليها على نحو مستقل ، فان اثارة قضية الحدود العربية كفيل بأن يثير كل تلك القضايا في ان واحد ، الامر الذي يعكس مدى تشعب نزاعات الحدود ، والى الحد الذي يطرح تساؤلات جدية - في بعض الحالات - عن مشروعية وجود كيان سياسي عربي . ومن هذه الزاوية يتضح التأثير الكبير الذي يمكن ان تمارسه قضايا الحدود سواء في العلاقات الثنائية لدولتين عربيتين او عموم العلاقات العربية العربية .

ويمكن ملاحظة ان حالة التردي في النظام العربي التي اخذت في التكثف منذ قيام العراق بغزو الكويت وما تلاه من تداعيات ، قد بدات اصلا بأثارة قضية حدودية تعلقت بالسيادة على موارد اقتصادية ، ثم سرعان ما تطورت الى ان تصبح قضية شرعية وجود الكويت ككيان سياسي مستقل . وما أن حسمت تلك القضية لصالح وجود الكويت ككيان وكدولة ، فأن مسألة ترسيم حدود هذا الكيان المكانية والجغرافية مع الجار الشمالي مازالت محل مد وجذر . وهنا ثمة خبرة جديدة تطرحها حالة الحدود الكويتية العراقية ، وهي تتعلق بدور المنظمة الدولية في ترسيم الحدود بين كيانين عربيين معترف بسيادتهما ، و الى اي حد يمكن للامم المتحدة ان تخلق حدودا او ان تقر حدودا قائمة على الاقل في وثائق ذات طابع تاريخي ، والفارق كبير بين الامرين ، ولكنه على الاقل مطروح لمزيد من البحث والدراسة .

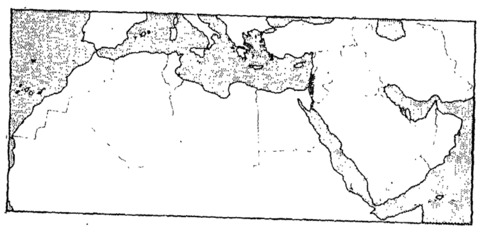
ان تلك الخبرة الفريدة التي تتجه اليها الحدود العراقية الكويتية ، لا تجب ذلك القاسم المشترك الاعظم الذي يتوافر في غالبية الحالات العربية الاخرى ، ونعني على وجه التحديد ، قيام الحدود العربية العربية على ميراث استعماري . اذ تعد النسبة الاكبر من الا تفاقيات الخاصة بالحدود بين الكيانات العربية راجعة الى عهد الاستعمارين الفرنسي والبريطاني . وحين تثور قضية حدودية بين طرفين عادة ما تكون الوثائق المرجعية هي وثائق الحقبة الاستعمارية . ولا تمثل استثناء من تلك القاعدة سوى حالات محدودة مثل المعاهدة اليمنية السعودية والمعروفة بأسم معاهدة الطائف لعام ١٩٣٤ . ومع ذلك فان هذا الاستثناء لم يسلم من مواجهة الانتقادات ورغبات اعادة النظر فيما تضمنته في تلك المعاهدة من تسويات خاصة بالحدود ، شأنها في ذلك شأن تلك الحدود الموروثة في اتفاقيات ومعاهدات وضعت في الحقبة الاستعمارية .

ويرتبط بمسألة الوثائق الموروثة عن الحقبة الاستعمارية ، مسألة اخرى هي الادعاءات التاريخية ، والتي تأخذ شكل مطالبة طرف ما بمد السيادة على اقليم معين - عادة ما يكون لدى طرف اخر بحكم الامر الواقع - تحت ادعاء بأن اهل هذا الاقليم في ازمان سابقة دانوا بالولاء السياسي والمعنوي والاخلاقي للمركز السياسي للطرف المدعي . وفي كثير من الحالات يبدو الجزم بهذا الامر امرا غير متيقن . ومع ذلك فعلينا ملاحظة استنتاجات البعض من ان تكرار تلك الادعاءات التاريخية في الحالة العربية تتصادم مع فكرة الدولة الحديثة كما تبلورت سواء في الخبرة الاوربية او في الخبرة العربية ذاتها . ولعل الاستنتاج الاقرب هنا ، لا يتعلق بالتصادم مع فكرة الدولة الحديثة بقدر ما هو تعبير عن خصوصية الحالة العربية ، ومحاولة لاعطاء الكيانات العربية الحديثة نسبيا مشروعية تاريخية .

وواقع الحال ان قضية الحدود العربية لم يقدر لها بعد مواجهتها بطريقة علمية مستنيرة ، فهي من المسائل الشديدة الحساسية في العلاقات العربية ، وفي كثير من الحالات لا توجد الخرائط المستقرة والمعترف بها من كل الاطراف .

وتوجد حالات عديدة ولاسيما في الجزيرة العربية والمغرب العربي يصعب فيها توافر المعلومات الدقيقة عن التسويات الحدودية التي تم التوصل اليها في سنوات بعيدة او قريبة على السواء ، وما هي المبادىء التي اعتمدت في تلك التسويات . وفي ظل حال كهذا يبدو الخوض في قضايا الحدود العربية العربية كضرب من السباحة لاول مرة في نهر يعج بالتماسيح في ظلام دامس . فأمكان عبور النهر دون مخاطر يعد مطلبا عزيز المنال ، ولكنه يظل امرا مطلوبا ليس لذاته ، وانما لما يثيره من قضايا واشكاليات هي من صميم صنع الحاضر و المستقبل معا . ومن هنا كان لابد من التصدي لتلك القضية بقدر من الشمول الذي يتوافق مضمونيا مع التشعب الذي تتصف به قضية الحدود العربية . ويمثل هذا الملف نوعا من تلك السباحة المشار اليها . وبالقطع فأن محتويات الملف من دراسات وتقارير لا يستهدف حسم القضايا والاشكاليات الكلية التي تطرحها الحدود العربية سواء كان قد تمت تسويتها على نحو او اخر ، او مازالت محل المفاوضات والمناوشات السياسية وغير السياسية . وبعبارة اخرى فأن الملف يستهدف طرح عدد من العناصر والابعاد المتعلقة بالقضية . وفي مثل تلك الامور التي يكتنفها الكثير من الغموض والحساسيات المبررة وغير المبررة ، فأن بعضا من الاجتهاد البحثي المنزه عن القصد يعد قدرا محتوما . وككل اجتهاد بحثي فأنه لا يمثل رؤية رسمية على نحو او آخر .

(٢) مدخل الى خريطة الحدود السياسية العربية - العربية



د . محمود توفيق

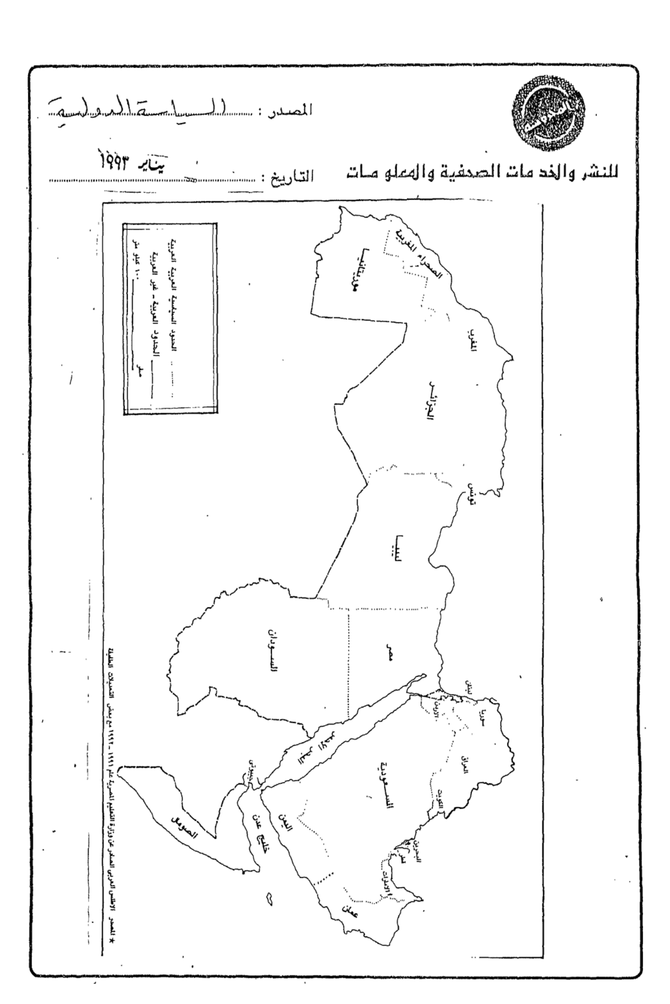
اولا : مفاهيم ومصطلحات عامة :

يمكن القول بأن الشعور بفكرة الحدود قد إرتبطت ارتباطا وثيقا بفكرة الملكية . فالتجمعات الانسانية البدائية كالقبائل وما فى حكمها ، كانت تشعر بأن حقوقها وسلطانها له مجال أرضى يجب الا تتعداه . فالرعاة مثلا ، كانوا يدركون بصفة أكيدة ان كانوا يمارسون نشاطهم فى منطقة تخضع لسلطان قبيلتهم أو انهم يمارسونه فى منطقة غريبة عنهم ، للآخرين حقوقا فيها . ولذلك ، كانت القبائل المتجاورة تعرف حدودا معلومة للمناطق الخاصة لكل منها ، والتى يجدون فيها حقا خالصا للرعى أو الصيد أو القنص . وكان تعدى قبيلة على المنطقة الخاصة بأخرى ، يشكل خرقا وتجاوزا يستدعى الخلاف والخصام . وقد يؤدى الى نشوب القتال .

ومن الامور التاريخية المؤكدة ، أن فكرة الحدود الثابتة لم تتبلور الا بعد معرفة فنون الزراعة ومايصاحبها عادة من صناعات منزلية وتجارة محلية .. فالزراعة تقتضى الاقامة الطويلة فى مكان ثابت لايتغير . كما يرتبط بها ايضا ظهور فكرة التملك الفردى والجماعى والحاجة إلى اقامة حدود أو فواصل تميز الملكيات الزراعية الخاصة عن بعضها ، وايجاد نوع من السلطة العالية ، للفصل فى الخلافات التى قد تقوم بين المالكين .

ولان الزراعة قد جعلت الارض المأهولة بالسكان أكثر إنتاجا للغذاء ، بمثل ماجعلت المجتمعات الانسانية أكثر ارتباطا بالارض التى يعيشون عليها ، لذلك ، فقد لجأت مثل هذه المجتمعات الزراعية المنظمة الى تعيين حدود ثابتة وواضحة لمناطق استقرارهم ، بقصد حماية الأملاك والوقاية من العدوان الخارجى . فهذه المجتمعات التى تتميز بقدرتها على إنتاج الغذاء ، كانت كثيرا ماتتعرض لاغارة القبائل الرعوية ، التى درجت على حياة التنقل والترحال . وقد كانت هذه الحدود الثابتة تتمثل عادة فى اراضى شاسعة ، تتركها هذه المجتمعات خالية حول مناطق استقرارها ، خاصة الأراضى التى تشغلها الصحارى والمستنقعات والغابات الكثيفة . مثال ذلك ، الأراضى التى كانت تتركها جماعات الهنود الحمر فى شرقى امريكا الشمالية حول مناطق تركزها ، والاراضى التى كانت تترك خالية حول القرى فى وسط اوروبا وغربها . كما لجأت بعض المجتمعات الى اقامة الاسوار وحفر الخنادق وبناء الحصون حول مناطق استقرارها ، كالسور الذى اقامته امبراطورية الصين قديما والحصون التى شيدتها الامبراطورية الرومانية المقدسة حول مدنها .

ومع ميل البشر الى التجمع فى مناطق الاستقرار وتزايد نموهم وتكاثرهم الطبيعى ، اضطر سكان هذه المناطق الى التوسع فى استغلال المناطق الحدية الخالية فى انتاج الغذاء ، سواء بالزراعة او الصيد او تربية الحيوان . وقد ادى هذا الامر الى انكماش مناطق الحدود واقتراب



المصدر : السياسة الدولية
التاريخ : يناير ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
الحدود السياسية العربية العربية
الحدود العربية - غير العربية
١٠٠ كيلو متر
الصحراء المغربية
موريتانيا
المغرب
الجزائر
تونس
ليبيا
مصر
السودان
لبنان
سوريا
الأردن
العراق
الكويت
السعودية
البحرين
قطر
الإمارات
عمان
اليمن
البحر الأحمر
جيبوتي
خليج عدن
الصومال
* المصدر: الأطلس العربي الصادر عن وزارة التعليم العربية عام ١٩٩١ مع بعض التعديلات الطفيفة



المصدر : السياسة الدولية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يناير 1993

المجتمعات المستقرة بعضها من بعض الى حد التلامس ، بحيث لم تعد وظيفة الحدود تقتصر تنظيم الفصل بين المجتمعات وإنما تجاوزت ذلك الى تنظيم الاتصال بينها .

وقد أصبحت الحدود ظاهرة دقيقة ومؤكدة ، بعد تبلور القوميات .. nation - making داخل الحدود الحاجزة وظهور الدولة القومية الحديثة في نهاية العصور الوسطى . ويرتبط مدلول هذه الدولة ارتباطا حتميا بملكية الاقليم والسيادة عليه .. ولأن الحدود ترتبط بالملكية ، لذا فإن المنطقة التى تسودها الدولة يجب أن تكون معلومة ومعينة بخطوط حدية دقيقةBoundaries وليس بمناطق حدية شاسعة ، والتى تعرف بالتخوم Frontiers .

وعند هذه النقطة ، نستطيع القول بأن الحدود بمفهومها الحديث ، عبارة عن مصطلح يستخدم للاشارة الى الخطوط الحدية حتى تعين النطاق الذى تمارس فيه الدول مالها من اختصاصات وسلطات وسلطان .

وهذه الفواصل لاتعين اقليم الدولة على اليابس فقط . ففى حالة الدول الساحلية ، تمتد هذه الفواصل فى خطوط مستقيمة نحو البحر ، لتعين النطاق البحرى الذى يخضع لسيادة هذه الدولة أيضا .

كما أن هذه الفواصل لاتعين اقليم الدولة على المستوى الافقى فقط ، بل تعينه على المستوى الرأسى ايضا . فالحدود ترتفع عموديا عن سطح الارض لتحدد المجال الجوى . كما تمتد الى باطن الأرض لتعين النطاق الصخرى الذى يرتكز عليه اقليم الدولة وتستخرج منه الثروات المعدنية .

ثانيا : نشأة الحدود العربية ـ العربية :

لقد تعرضت المنطقة العربية لمتغيرات سياسية وتاريخية عديدة ، كان لها اثر بالغ فى تعيين الحدود الفاصلة بين دولها فى الوقت الحاضر .

ولايتسع المجال فى مثل هذه الدراسة لبحث مختلف المتغيرات . ولكن يمكن القول بصفة عامة بأن المنطقة العربية كانت جزءا من الدولة العربية الاسلامية ، أو ماكان يسميه بعض العلماء (بدار السلام) ، التى تمتد اليها ولاية المسلمين ، وتربط بين شعوبها الأخوة الاسلامية ، وتحكمها القواعد والأحكام الشرعية الاسلامية .

ولم تكن فكرة الحدود السياسية معروفة داخل هذه الدار ، وإنما كانت هناك حدود ادارية تعين الأقاليم والولايات ، التى لم يكن لها شكل الدولة الحديثة .

ومنذ القرن السادس عشر تقريبا ، تولى الاتراك حكم الدولة العربية ـ الاسلامية ، باستثناء الأطراف البعيدة ، كأقاليم مراكش وموريتانيا واريتريا والصومال والجنوب العربى حتى عمان ومنذ أواخر القرن الثامن عشر تقريبا ، بدأت تظهر ملامح الضعف على الدولة العثمانية ، حتى أنها أصبحت هدفا للتوسع الاستعمارى ، خاصة من جانب بريطانيا وفرنسا . وبعد هزيمة تركيا فى الحرب العالمية الأولى ، جرى تقسيم المنطقة العربية بين الدول الحليفة ، بعد ان تنازلت تركيا عنها بموجب معاهدة لوزان عام ١٩٢٤ . وقد اسفرت هذه التطورات عن حصول بعض الولايات الأقاليم على إستقلال منقوص كمصر والسودان ونجد والحجاز ، ووضع البعض منها تحت الانتداب البريطانى كالعراق وفلسطين ، والبعض الآخر تحت الانتداب الفرنسى كسوريا ولبنان .. كما إستمر البعض تحت الحماية ، كتونس ومراكش تحت الحماية الفرنسية ، ومشيخات الساحل التصالح وجنوبى شبه الجزيرة العربية وعدن تحت الحماية البريطانية . كما ظلت الجزائر وموريتانيا والصومال الفرنسى (جيبوتى) خاضعة للاستعمار الفرنسى ، وليبيا واريتريا والصومال الجنوبى خاضعة للاستعمار الايطالى ، والصحراء الأسبانية وسبتة ومليلة خاضعة للاستعمار الأسبانى ، فضلا عن خضوع الصومال الشمالى للاستعمار البريطانى .

وقد قامت الدول المنتدبة بتحويل الحدود الادارية فى المنطقة العربية الى حدود لها صفة سياسية ، تفصل بين مناطق الانتداب . وقد إنفردت سلطات الانتداب بتعيين هذه الحدود بموجب معاهدات لتوزيع مناطق النفوذ ، كمعاهدة سايكس بيكو (١٩١٦) والتصريح الذى بعث به (بلفور) الى اللورد (روتشيلد) عام ١٩١٧ والخاص بانشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين .

ومنذ الأربعينات من القرن العشرين ، بدأت موجة تحرر العالم العربى بحصول كل من لبنان (١٩٤١) وسوريا (١٩٤٣) على استقلالهما . وتوالت بعد ذلك حركات الاستقلال والتى كان اخرها فى عام ١٩٧٦ ، حين انسحبت اسبانيا من أقليم الصحراء الأسبانية (الصحراء الغربية) . ومازالت هناك اجزاء خارج نطاق السيادة العربية ، والتى تتمثل فى فلسطين وسبتة ومليلة .

وبناء على ماتقدم ، يمكن القول بأن الحدود السياسية العربية ـ العربية حدود سابقة واذا جاز هذا التعبير ، فإنه يشير الى أن نشأة هذه الحدود ـ بمفهومها القانونى السياسى ـ سابقة على نشأة الدول العربية وظهورها فى شكلها الحديث .

ولهذه الحقيقة بعض الأعراض الجانبية التى يمكن حصرها فيما يلى :

١ ـ ان هذه الحدود السياسية مفروضة كأمر واقع Status quo على الدول العربية التى لم تشارك فى تعيينها وتخطيطها .

٢ ـ وحيث أنها حدود مفروضة فى ظل واقع جيوبولتيكى لم يعد لأكثره وجود ، فمن الطبيعى الا تتفق طبيعة هذه الحدود بدرجة أو بأخرى مع الوضع الجديد ، المترتب على ظهور الوحدات الاقليمية العربية داخل هذه الحدود . وليس أدل على هذا الافتراض ، من كثرة الخلافات دول الحدود العربية ـ العربية ، حتى أنه



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحدود الهندسية والفلكية وارتباطها بامتداد الصحارى العربية

الصحراء الكبرى
بحر الرمل العظيم
الصحراء الليبية
الصحراء الغربية
صحراء النفود
الدهناء
الربع الخالي



يصعب على المرء أن يعين حدودا فى منطقتنا العربية لاتثير خلافا ظاهرا أو خفيا . فهناك قضية حدود بين المغرب والجزائر ظاهرا أو خفيا . فهناك قضية حدود بين المغرب والجزائر اوقعتهما فى حرب خلال الستينيات ، كماأن بين المغرب وموريتانيا فضاء صحراوى متنازع عليه ، وبين تونس والجزائر كما بين مصر وليبيا خلافا حدوديا ساكنا . ومن فترة لأخرى يتفجر النزاع بين مصر والسودان حول مثلث حلايب . ولم يخلو ايضا المشرق العربى من قضايا الحدود ، كما هو الحال بين السعودية واليمن ، وبين السعودية وقطر ، وبين العراق والكويت وكما انه بين سوريا ولبنان خلافات حدودية صغيرة وخلافات على السيادة اكبر . وبعد أن اوشكت قضية العرب مع إسرائيل أن تتحول من قضية وجود الى قضية حدود ، بات من المنتظر أن تكون هناك قضايا حدودية بين إسرائيل من ناحية ، وكل من لبنان وسوريا والأردن من ناحية أخرى .

٣ ـ وحيث أن هذه الحدود الواقعية قد نظمت من جانب اطراف لم يعد لها وجود على المسرح الحالى للحدود ، فإن من الطبيعى الا تحظى هذه الحدود فى معظم الاحوال بقدر كاف من القبول والاعتراف من جانب الاطراف المعنية بها حاليا . وفى ظل الاحساس بعدم الشرعية ، تفقد الحدود قدسيتها ويصبح المساس بها أمرا واردا ، لايستوجب اللوم أو العقاب . ومن هنا ، فإن عدم استقرار الحدود العربية ـ العربية وكثرة الخلاف حولها ، يستلزم اعادة تنظيمها بين الأطراف المعنية بها ، وفق معايير تتناسب مع الواقع الجيوبولتيكى الحالى .

ثالثا : طبيعة مسرح الحدود العربية ـ العربية

يتألف هذا المسرح من كتلة متماسكة من اليابس ، تقدر مساحته بحوالى ١٤ مليون كيلومتر مربع . وبإستثناء البحر الأحمر ، الذى تقدر مساحته بنحو ٤٣٨ الف كيلومتر مربع ، لاتكاد توجد فواصل مائية متداخلة فى اليابس .

وعليه ، فإن اليابس يشكل جل مساحة المنطقة العربية ، وان الحدود البرية هى النوع السائد بين الحدود العربية ـ العربية .

ويتميز هذا المسرح بعدة خصائص جيوبولتيكية ، لها علاقة بظاهرة الحدود العربية ـ العربية ، لعل من أهمها مايلى :

١ ـ تغطى الهضاب المتوسطة الارتفاع معظم أرجاء مسرح الحدود ونظرا لقدم هذه الهضاب ، فقد تحولت الى مايشبه السهول الحتاتيه بفعل عوامل التعرية . وعليه ، فإن المسرح يتألف بصفة عامة من سطح مستو ، يتراوح ارتفاعه مابين ٤٠٠ ، ٦٠٠ متر . وباستثناء بعض الجبال العالية التى توجد على أطراف مسرح الحدود وتمثل حدوده الخارجية ، تكاد لاتوجد ظاهرات تضاريسية واضحة داخل هذا المسرح ، يمكن أن تمثل معالم بارزة تتمشى معها الحدود .

وبناء على ذلك ، فإن الحدود الفيزيوغرافية Physiographic Boundaries التى تتمشى مع المعالم التضاريسية ، من الانواع المحدودة الانتشار فى المنطقة العربية . ويتمثل هذا النوع بشكل خاص فى اقليم الشام حيث تتوفر الانهار والهضاب كما هو الحال بالنسبة للحدود الفاصلة بين فلسطين من ناحية ، وكل من الأردن وسوريا ولبنان من ناحية أخرى ، والحدود القائمة بين سوريا ولبنان .

٢ ـ تقع المنطقة العربية أو تكاد فى نطاق الصحارى المدارية ، الذى يتميز بقلة الامطار ، خاصة فى الأجزاء الداخلية التى تكاد تخلو من الامطار ، والتى تشمل الصحراء الكبرى الافريقية والصحراء العربية وامتدادها الشمالى فى بادية الشام . وهذه الصحارى التى تشغل الجزء الأكبر من مساحة المنطقة العربية ، لايزيد مجموع مطرها السنوى على عشرة سنتيمترات :

ولقد كان لسيادة ظروف الجفاف فى هذه المنطقة ، اكبر الاثر فى ضعف القدرة الانتاجية للأرض وقلة عدد السكان وتركزهم الشديد فى المواضع المحدودة ، التى تتوفر فيها مصادر المياه :

ومع اتساع رقعة المناطق الصحراوية عديمة القيمة وذات الطبيعة القاسية ، تصبح الحدود الهندسية والفلكية ، من اكثر أنواع الحدود ملاءمة للمنطقة العربية .

فالحدود الهندسية Geometrical Boundaries عبارة عن خطوط مستقيمة بين نقطتين معلومتين او اقواس مرسومة من مركز دائرة معروف . واستخدام هذه الخطوط المستقيمة يناسب الفراغ الصحراوى ، الذى يكاد يخلو من أى شكل من اشكال الظاهرات الحضارية ، التى تستلزم دقة التحديد . وعلى سبيل المثال ، تنتمى الى هذا النوع ، الحدود القائمة حاليا بين الجزائر وكل من موريتانيا وتونس ، وبين موريتانيا والصحراء الغربية ، وبين سوريا وكل من العراق والأردن ، وبين السعودية من ناحية ومعظم الدول المجاورة لها .

وأما الحدود الفلكية Astrnomical Boundaries ، فهى عبارة عن خطوط تتمشى مع خطوط الطول ودوائر العرض ، كالحدود بين مصر والسودان والتى تتمشى مع دائرة العرض ٢٢ درجة شمالا ، والحدود بين مصر وليبيا والتى تسير مع خط الطول ٢٥ درجة شرقا .

واذا كانت الحدود الهندسية والفلكية من الانواع التى يسهل تعيينها وتحديدها (Defination) على الخرائط ، فإن الصعوبة تكمن اساسا فى عملية تخطيطها (Demarcation) على الارض ، وتمييزها بشواهد ملموسة . وهنا نلاحظ ، أن عدم استقرار الحدود فى المنطقة الغربية يرجع الى حد ما ، لعدم مراعاة القبائل الرعوية الحدود الدولية فى حركتها المستمرة وراء الماء والكلا ، خاصة وان النظام القبلى لايعترف كثيرا بمبدأ



السيادة الاقليمية للدول ، لأن الولاء القبلي هو دليل السيادة . فالقبائل - إذا جاز التعبير - ماهي إلا (دول متحركة) من وجهة نظر جيوبولتيكا الصحارى المدارية .

وتعتبر المياه في المنطقة العربية معيارا مهما في تعيين الحدود ، ولذلك فهي يمكن ان تكون سببا في اثارة نزاعات الحدود . ومن ابرز الأمثلة على ذلك ، الخلاف الحدودي الساكن بين مصر وليبيا حول واحة جغبوب ، والنزاع الحدودي في شرقي شبه الجزيرة العربية حول واحات البوريمي الثمانية ، والذي حسم مؤخرا من خلال معاهدتي الحدود ، اللتان وقعتهما السعودية مع كل من الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ، والخلاف الحدودي بين السعودية واليمن حول اقليم عسير ، والذي تتطلع السعودية الى حسمه بتوقيع اتفاقية حدود مع اليمن . كما أن من المنتظر ان تكون المياه عاملا حاسما في رسم حدود اسرائيل مع دول الجوار الجغرافي ، بما في ذلك الدولة الفلسطينية المقترح قيامها في الضفة والقطاع .

٣ - يشكل مسرح الحدود العربية - العربية اقليما متجانسا من حيث التكوين الاثنى Ethnic Composition ، او مايعرف احيانا ، بالتكوين القومي . ويستخدم هذا المصطلح في العلوم الاجتماعية للاشارة الى جماعة بشرية يشترك افرادها في السلالة واللغة والدين ، ثم الثقافة ، التي تشترك اللغة والدين في تكوينها .

ويمكن القول ، بأن الغالبية العظمى من سكان المنطقة العربية ، البالغ عددهم أكثر من مائتين وعشرين مليون نسمة (١٩٩٠) ، ينتمون سلاليا الى المجموعة المعروفة باسم (سلالة البحر المتوسط) . وتتفرع هذه المجموعة الرئيسية الى مجموعتين ثانويتين هما : المجموعة السامية وتتركز في القسم الأسيوي من المنطقة ، والمجموعة الحامية التي ينتمي لها معظم سكان القسم الأفريقي . ويتحدث غالبية السكان العربية كلغة اصلية ، ويدين أغلبهم بالاسلام دينا وبالسنية مذهبا .

وقد انعكس هذا التجانس الاثنى او القومي الواضح على الحدود العربية - العربية ، التي تخلو من مايعرف بالحدود الاثنوجرافية Ethnographic Boundaries التي تفصل بين الامم او القوميات المتميزة ، وهذا لايعنى بالقطع عدم وجود اقليات قومية متميزة داخل هذه الحدود ، ولكنها بصفة لاتشكل ظاهرة واضحة . وعلى سبيل المثال ، فهناك النوبيون في جنوبي مصر ، والبربر في دول المغرب العربي ، والزنوج في جنوبي السودان ، والاكراد في شمالي العراق وسوريا ، والارمن في لبنان وسوريا .

وتشكل الحدود العربية - الاسرائيلية نموذجا شاذا للحدود الاثنوجرافية في المنطقة العربية . فالتكوين العرقي - الثقافي تكوين وافد في مجمله من خارج المنطقة ، وهو يتميز بشكل خاص بالديانة اليهودية ، التي تقوم عليها الدولة .

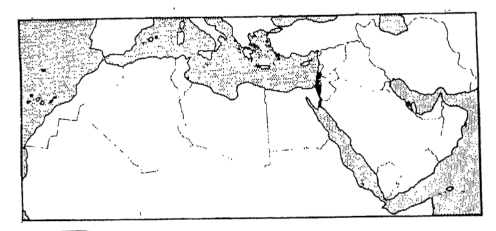
ووجود هذا القدر من التجانس العرقي - الثقافي من شأنه أن يخلق نوعا من التجانس في المفاهيم والتصورات والقيم والمبادىء العامة . وإذا سلمنا بوجود هذا التجانس الايديولوجي تجانس أو تماثل بين النظم الاجتماعية والسياسية السائدة في المنطقة العربية . واذا كان هذا الافتراض صحيحا ، فان الحدود السياسية العربية - العربية لاتشكل حقيقة مادية راسخة ، وانها مجرد شكل من اكشال السيادة الاقليمية ، خاصة في ظل التجانس الاقتصادي القائم على وحدة البيئة الجغرافية .

المراجع :

١ - جمال حمدان ، استراتيجية الاستعمار والتحرير - القاهرة . دار الشروق ، ١٩٨٣ .
٢ - جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١ . القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٤ .
٣ - حامد سلطان ، القانون الدولي وقت السلم . - القاهرة : النهضة العربية ، ١٩٦٤ .
٤ - خلدون حسن النقيب . المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف) . بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩ .
٥ - سعد الدين ابراهيم . تاملات في مسألة الاقليات . الكويت : دار سعاد الصباح ، ١٩٩٢ .
٦ - عبد الله مشعل . قضية الحدود في الخليج العربي . - القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ١٩٧٨ .
٧ - محمد صبحي عبد الحكيم واخرون . الوطن العربي : ارضه - سكانه - موارده - القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٩٢ .
٨ - محمد فاتح عقيل . مشكلات الحدود السياسية ، دراسة موضوعية - تطبيقية في الجغرافيا السياسية . - اسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٦٢ .

9 - Blake G. & Schofield R., Bound Aries and State territory in the Middle East & North Africa .- England: MENAS Press LTD, 1987.
10 - Dikshit R., Political Geography : A Contemporary Perspective. - New Delhi : Ramesh Dutta Dikishit, 1982
11 - Gordon East W. & Prescott J., Our Fragmented World: An Introduction to Political Geography. - London: The Macmillan press LTD, 1978.
12 - Kelly J; Eastern Arabian Frontiers : London: Faber and Faber, 1964.
13 - Muir Richard; Modern Political Geography . - London: Macmillan publishers LTD, 1984.

(٤) مفهوم الحدود فى الخطاب القومى العربى



ضياء رشوان

من المتعارف عليه أن صفة القومى العربى فى مجال الفكر والسياسة تنصرف الى هؤلاء الذين ينطلقون من فرضية أن المجتمع العربى يشكل أمة واحدة ذات خصائص مشتركة ، ويرون بناء على ذلك أن التطور المرجح أو الحتمى لهذه الامة هو وحدتها السياسية الكاملة فى اطار دولة واحدة . وبعيدا عن هذين القاسمين الكبيرين ، فان التنوع يظل هو السمة الغالبة بداخل الفكر القومى العربى وعلى تعدد القضايا التى عالجها ذلك الفكر بمدارسه المختلفة ، فان الملاحظة العامة عليه هى اهماله النسبى لواحدة من أكثرها تأثيرا على الواقع العربى ، أى قضية الحدود القائمة والمعترف بها بين الدول العربية . وقد يكون لهذا الاهمال أسبابه الكامنة فى الطبيعة العامة والتجريدية للكتابات القومية سواء المشرقية أو المغاربية . كذلك فقد يكون هذا جزءا من عملية التناسى غير الواعية التى درج عليها معظم ذلك الفكر فيما يخص القضايا ذات الطبيعة الشائكة والتفصيلية الا أن التفسيرين السابقين ليسا قصرا على الفكر القومى العربى بل هما من الصق خصائص أية ايديولوجيات طابع تبشيرى ، وهى حالة ذلك الفكر.

ولا تعنى ندرة الحضور الصريح لقضية الحدود بتفاصيلها فى معظم الانتاج الفكرى القومى العربى أنها غابت على الاطلاق . فهى قد حضرت متضمنه فى كثير من القضايا القومية الاخرى . واذا كان البحث فى احشاء نصوص الفكر القومى العربى عن كيفية معالجته الضمنية لقضية الحدود يستلزم مجالا اكثر اتساعا ومنهاجية مختلفة ، فلا شىء يمنع من محاولة التعرف الاولى على مكانها المعلن فى اطار ذلك الفكر فيما سيأتى من صفحات .

ولا شك أن بعضا من التحديد المنهجى والمفهومى يعد واجبا فى البداية . فما يقصد بالمكان المعلن هو أن ترد قضية الحدود فى النصوص المختارة سواء بمسماها أو بمرادفاتها أو بمحتواها المباشر . ويهدف هذا التحديد الى ابقاء التحليل ضمن التناول الصريح للنصوص دون الانزلاق الى تأويلها او تفسيرها .

واذا كان « تراث الفكر القومى العربى واسع وكبير ويمتد لسنوات كثيرة ، تعود الى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ويتوزع ما بين وثائق ومؤلفات ومقالات يصعب حصرها[1] ، فقد كان ضروريا تحديد العينة التى سيشملها التحليل . وقد بدا اكثر فائدة أن يقتصر التحليل على الانتاج الفكرى لبعض من رموز الحركة القومية العربية الذين جمعوا بين شرطين : اولهما أن يكونوا قد تولوا مسئوليات سياسية كبرى فى بلادهم . والثانى أن يكون لهم انتاج « نظرى » يعالج القضايا القومية . ولقد عرفت البلدان العربية منذ استقلالها

كثيرين توافر لهم أحد الشرطين ، اماً من توافر لهم الشرطان معا فقد كانوا اقل عددا بكثير ، بل لعله ممكنا حصرهم فى ثلاثة : جمال عبد الناصر فى مصر ، واحمد بن بيلاف الجزائر ، ومعمر القذافى فى ليبيا . فثلاثتهم تولى - او لا يزال - مسئولية رئاسة دولته ، كما ان لكل منهم انتاجه « الفكرى » القومى الخاص . وقد يبدو أن ذلك التحديد يغفل تيارا هاما فى الحركة القومية العربية ، اى التيار البعثى بجناحيه السورى والعراقى الا أن التطور الخاص للبعث قد وضع منظرية الكبار وفى مقدمتهم مفكره المؤسس ميشيل عفلق خارج اى اطار رسمى للحكم ، تاركا ذلك الاخير لسياسيين لم ير احد منهم حاجة لان ينتج « فكره » القومى المتميز قاصرين دورهم على تطبيق ما جاء فى كتابات عفلق والاخرين القائمين على التنظير .

واذا كان مجال الممارسة السياسية لكل من القادة الثلاثة محددا بسنوات بعينها : ١٩٥٢ - ١٩٧٠ بالنسبة لعبد الناصر ، و ١٩٦٢ - ١٩٦٥ فيما يتعلق بين بيلا ، ومنذ ١٩٦٩ حتى اليوم بالنسبة للعقيد القذافى ، فان مجال انتاجهم « الفكرى » يحتاج الى قدر من الضبط . ونظرا لكثرة النصوص المنسوبة لهم وتنوع موضوعاتها وطرق معالجتها لها ، فان التحليل سيقتصر على ما اصطلح على تسميته بالوثائق « الفكرية » الرسمية . وهكذا فبالنسبة لعبد الناصر فان ميثاق العمل الوطنى سيكون هو موضع التحليل(٢) ، اما احمد بن بيلا فهناك حديثه المعرفى الشامل(٣) ، وسيكون الكتاب الاخضر(٤) هو وثيقة العقيد القذافى . ولا يرجع استبعاد النصوص الاخرى لهؤلاء القادة فقط الى كثرتها ، ولكن ايضا لان الوثائق المختارة صيغت بصورة تجعلها اقرب الى الرؤية الفكرية المحددة ، اضافة الى كونها المعتمدة سواء من مؤلفيها او من مناصريهم باعتبارها التجسيد النظرى الادق لافكارهم .

اما كيف سيتم تحليل قضية الحدود فى هذه الوثائق ، فان ذلك يستحق بعض الاستطراد . فبداية لن يتم التعامل مع الوثائق باعتبارها نصوصا فقط Textes وبالتالى فلن يكون واردا استخدام مناهج تحليل المضمون وهى التى تنصرف فقط الى تحليل النص من الناحية اللغوية(٥) . بالمقابل ، فسيتم تحليل الوثائق باعتبارها خطابا Discours ويقصد به هنا مجموع العبارات Enoncés الواردة فى نص الوثيقة منظورا اليها من زاوية الشروط المصاحبة لانتاجها(٦) . ولكى يمكن اعتبار مجموعة العبارات هذه خطابا يقترح « ميشيل فوكو » اربعة شروط اضافية : أولها أن تحيل جميعها الى موضوعات تقع فى مجال واحد . وثانيها أن تكون طريقة صياغة العبارات واحدة بحيث تشترك معا فى شبكة متشابهة للمفاهيم والتمييزات . وثالثا أن يتم نسبة الخطاب لمنتجه دون أخرين قد يشاركونه ذات التصورات

عبر الاختيارات ووسائل البرهنة التى يستخدمها المنتج . ويرى الشرط الاخير ان العبارات لا تكتسب قيمتها كخطاب سوى بتمتع منتجها بوضعية مؤسسيه متعارف عليه تؤهله للحديث فى الموضوع محل العبارات . فالعبارات التى تشكل خطابا سياسيا ، على سبيل المثال ، لا تكتسب هذه الصفة الا بصدورها عن شخص له مكانته المتواضع عليها فى الحقل السياسى(٧) . ويطلق عالم الاجتماع الفرنسى « بيير بورديو » على تلك الخاصية الاخيرة « الكفاءة الشرعية » ويعرفها بأنها « القدرة المعترف بها مؤسسيا لشخص مصرح له فى مناسبات رسمية بأن يستخدم لغة ذات شرعية ، مما يعطى خطابه فى حد ذاته سلطة ذات تأثيرات عديدة »(٨) .

وفقا للتعريف السابق فان الوثائق الثلاث المختارة يشكل كل منها خطاباً متميزا وان اشتركت فى كونها جزءا من الخطاب القومى العربى الذى يمكن وصفه بالسياسى ، حيث تمتع كل من منتجيه الثلاثة بوضعية القائد السياسى فى بلده لفترة زمنية محددة . ولا يعنى هذا خلو الوثائق من البعد الفكر النظرى ، فلا شك فى وضوحه فيها ، ولكن سلطتها وتأثيرها كخطابات تظل مستندة الى صدورها عن سياسيين مما يعطيها ملمحاً سياسيا أكثر وضوحا من ذلك الفكرى .

ولكى يتم تحليل الوثائق باعتبارها خطابا فان التحليل سيمتد الى عدة مستويات . يتعلق المستوى الاول بالنصوص الواردة فيها وتتناول قضية الحدود . ويهتم المستوى الثانى بتحليل الشروط غير اللغوية التى رافقت انتاج تلك الخطابات . وسوف يتم التمييز بين نوعين من الشروط التى تتركز فى معظمها فى المجال السياسى : الاول ويشمل السياق العام الذى امتد لفترة زمنية محددة تتطابق على الارجح مع سنوات حكم كل من الرؤساء الثلاثة . أما النوع الثانى فهو ذلك المصاحب مباشرة لانتاج الوثائق الثلاث والذى يتركز زمنيا حول لحظة ذلك الانتاج . ويبدو معنى اضافة دراسة النوع الثانى من الشروط فى أنها تساعد على ابراز السمات المتميزة للخطاب الخاص المتعلق بالحدود ضمن تحليل للخطاب العام للوثيقة وذلك بهدف معرفة الخصائص المشتركة بين ذلك الخطاب الاخير وخطاب الحدود .

ولكى يمكن ابراز العناصر الجوهرية لخطاب الحدود القومى فان المستوى الثالث لتحليله سوف يشمل منتجيه ذاتهم . وادخال منتج الخطاب كجزء من عملية تحليل الخطاب لا يلقى حتى اليوم كبير تأييد من تيارات هذه المدرسة . فالبعض يفضل الحديث عن منتج الخطاب ليس باعتباره فردا بعينه ، بل بكونه وضعية ذات سمات محددة تمكن من يشغلها أيا كان اسمه أو خصائصه من أن ينتج ذات الخطاب ، ومن هنا فهم يركزون على تحليل هذه الوضعية اجتماعيا وتاريخيا(٩) . ويفضل البعض الاخر الحديث عما يسمونه بالتشكيلات الخطابية التى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يرون انها هى التى تحدد للفرد خطابه وتقوم بتشكيله بعض النظر عن الفرد ذاته . وهذه التشكيلات الخطابية ليست سوى حالة الصراع الطبقى والموقف السياسى والايديولوجى اللذان يحددان طبيعة لحظة تاريخية بعينها وبالتالى ما يعبر عنه الفرد أثناءها وفقا لمكانه من ذلك الصراع وهذا الموقف[١٠] . وعلى ما لها تين الرؤيتين من وجاهة وما بينهما من تمايز ، الا أن تجاهلهما للفرد المنتج للخطاب واعتباره فى افضل الأحوال « وسيطا » ما بين الشروط الموضوعية وبين الخطاب ذاته لا يلقى موافقة من بعض التيارات التحليلية الأخرى الهامة التى تفرد لهذا الفرد مكانا أساسيا فى رؤيتها[١١] . وبغير استفاضة فى نقد استبعاد منتج الخطاب من تحليله ، فان ادخاله ، سواء بتحليله اجتماعيا او نفسيا ، انما يكتسب اهمية خاصة فى بعض الحالات . ولعل حالة خطاب الحدود القومى تدخل ضمنها ، حيث أن الدور الذى لعبه كل من القادة الثلاثة المنتجين له فى التأثير على السياق الموضوعى العام لا يترك مجالا لامكانية اهمال ادوارهم واحالة خطابهم الى آلية موضوعية ليسوا طرفا فيها . وفى كافة الاحوال فانه من الضرورى التذكير بأن تحليل منتجى الخطاب انما يأتى كعنصر متكامل وليس بديلا للشروط الموضوعية التى سبقت الاشارة اليها .

للشروط الموضوعية التى سبقت الاشادة اليها .

ولكى تكتمل صورة الخطاب القومى حول الحدود فان المستوى الرابع للتحليل سوف يسعى الى المقارنة بين الخطابات الثلاثة ، على أن تشمل المستويات التحليلية السابقة والتى تشكل جملة الخطاب ، اى انها لن تقتصر على صياغاته اللغوية فقط . وحيث أن الخطابات الثلاثة تنتمى بصورة عامة الى تيار متقارب فى الحركة القومية العربية ، فان المقارنة ستمكن من التعرف على تطور رؤيته لمسألة الحدود والتمايزات التى قد تكون موجودة بداخله بشأنها .

مساحة الحدود فى الوثائق :

لعل الملاحظة الأولية الشكلية التى تنطبق على الوثائق القومية الثلاث هى صغر الحيز الذى أفردته كل منها لموضوع الحدود . وقد تجلى ذلك فى عدم تخصيص أى قسم رئيسى او حتى فرعى لهذه القضية فى أى منها على الرغم من تمتع قضايا أخرى بهذه الميزة . وتكتمل الملاحظة بالنظر الى انه حتى فى الأقسام المتعلقة بالقضايا القومية وهى الباب التاسع من الميثاق « الوحدة العربية » وقسم « الأمة » فى الكتاب الأخضر ، أو « القومية العربية فى الفكر والتطبيق » فى حديث معرفى شامل ، لا توجد مناقشة منظمة ومستقلة لقضية الحدود التى تداخلت مع القضايا القومية الأخرى ، فيما تناثرت الاشارات اليها فى مواضع متفرقة من الأقسام الأخرى للوثائق .

وبصورة اكثر تحديدا فان لفظة « الحدود » أو مرادفاتها لم ترد اطلاقا فى الكتاب الأخضر . أما فى الميثاق فهى قد وردت مرة واحدة فقط بالاضافة الى كلمة « سدود » كمرادف لها مرة واحدة أيضا[١٢] . فى ذات الوقت أوردت وثيقة بن بيلا لفظة « الحدود » ١٣ مرة وجاءت لفظة « تقسيمات » كمرادف لها مرة واحدة فقط[١٣] . وعلى صعيد الجمل التى عالجت موضوع الحدود بتفاصيله الفرعية سواء أوردت اللفظة أو لم توردها ، فهى قد بلغت فى وثيقة بن بيلا ١٠٠ جملة موزعة على ٢٤ فقرة . وبلغ عدد الجمل من ذات النوعية فى الميثاق ٩٠ جملة موزعة على ٥٠ فقرة ، فى حين اتى الكتاب الأخضر فى ذيل القائمة بـ ٢١ جملة فقط موزعة على ٤ فقرات . وبذلك فان الوزن النسبى لكل من هذه المعالجات فى اطار المساحة الكلية لكل من الوثائق بطبعاتها المشار اليها قد وصل الى نحو ٩,٢ صفحة من صفحات الميثاق البالغة ٢٠٤ صفحة ، أى بنسبة تقارب ٤,٥ ٪ ، بينما لم يزد عن ٤ صفحات فى حديث معرفى شامل من بين ٢٣٦ صفحة بنسبة ١,٧ ٪ ولم تزد المساحة فى الكتاب الأخضر عن ٣,٥ صفحة من ١٨٨ ، أى بنسبة ١,٨ ٪ تقريبا .

وقبل الدخول فى تفاصيل موضوع الحدود فمن الهام ابراز موضع اللفظة ذاتها ومرادفاتها فى سياق الوثيقتين اللتين تطرقت اليها . ففى الميثاق وردت اللفظة متبوعة بوصف « المصطنعة »[١٤] وهو ما يعكس نظرة الوثيقة السلبية اليها .

وزاد وضوح تلك النظرة باختيار الميثاق للفظة « سدود » بكل ماتوحى به من قطيعة وفصل لتكون المرادفة الوحيدة لهذه الحدود « فمنذ زمان بعيد فى الماضى لم تكن هناك سدود بين بلاد المنطقة التى تعيش فيها الأمة العربية الآن »[١٥] وقد إستخدم الميثاق فى الحالتين الجمل التقريرية التى تميز أسلوبه بصفة عامة وتوحى بثبات وحقيقة الحكم الوارد فيها أما فى وثيقة بن بيلا فقد وردت لفظة « الحدود » ٦ مرات متبوعة بنعوت سلبية متنوعة فمرة يعد « إستمرار الحدود التى رسمها الاستعمار مع تونس ومراكش هو الكفر بعينه »[١٦] . ومرة أخرى هى « حدود مصطنعة »[١٧] ، وهى فى ذات الصفحة مثل « جدار الصين عازلة مانعة » . وفى الصفحة التالية مباشرة يرى بن بيلا « ان الحدود الحالية أصلا دليل ضعف وخوف » . وفى موضع آخر تشترك لفظة « الحدود » ومرادفتها « التقسيمات » فى كونهما مفاهيم غربية يجب الا نعبدها[١٨] ، وهو ماسبقه الوصف غير المباشر لتلك الحدود بأنها ظهرت عندما بدأنا « بالتمسك بالأصنام العصرية التى أفرزها الغرب »[١٩] . وقد وردت « الحدود » فى سياق إستفهامى - إستنكارى مرة واحدة فيقول بن بيلا « من أين أتت الحدود الحالية ؟ ... إنها من رسم الغرب »[٢٠] . أيضا فهى أتت مرتين فى صفحة واحدة فى



مطالبة بازالتها ، ففى « الاصل يجب الا يكون هناك حدود داخل عالمنا العربى وكذلك فى عالمنا الاسلامى » ، ومن ثم فان بن بيلا يرى « ضرورة إزالة الحدود »[٢١] . كما جاءت اللفظة ثلاث مرات فى سياق إستنكارى إحداهم باستخدام صيغة الاشارة « هذه هى الحدود ، وهذا هو موقف شعبنا منها »[٢٢] وجاءت الثانية ضمن مطالبة بن بيلا بالمقارنة مابين « حدود أى دولتين عربيتين مع حدود أى دولتين فى اوروبا »[٢٣] وذلك لتاكيد مقولته سالفة الذكر من ان الحدود العربية اصبحت مثل « جدار الصين عازلة مانعة » . وأخيرا وردت اللفظة مرة واحدة فقط فى إطار محايد . وبصفة عامة فان خطاب بن بيلا تميز عن الخطاب الناصرى فى وضعه للفظة « الحدود » ومرادفاتها فى عديد من الصيغ التعبيرية التى تراوحت مابين التقرير والاستفهام والاشارة والوصف وغيرها ، الأمر الذى اكسب تعبيره عنها قدرا أكبر من الحيوية .

أما فيما يتعلق بمضمون تناول الخطابات القومية الثلاثة لتفاصيل موضوع الحدود العربية ، فهى قد عالجت ثلاث قضايا رئيسية توزعت بينها مقولاتها التفسيرية والتحليلية : فهناك أولا النظرة إلى الحدود بين الدول العربية ، ثم ثانيا التفسير المعتمد لدى كل منها لنشأة تلك الحدود ، وأخير الموقف الذى طرحته بشأن التعامل مع هذه الحدود .

النظرة إلى الحدود القائمة :

تشترك الخطابات الثلاثة فى نظرتها إلى الحدود القائمة بين الدول العربية باعتبارها ظاهرة غير طبيعية فى السياق العربى . فخطاب بن بيلا يرى أنها ظاهرة إستثنائية شاذة ، ففى « الأصل يجب الا تكون هناك حدود داخل عالمنا العربى وكذلك فى عالمنا الاسلامى »[٢٤] ، وهى ترتبط بفكرة الوطن او القطر التى هى « مصطلح دخيل علينا »[٢٥] . ويؤكد الخطاب الناصرى بطريق المخالفة على عدم طبيعية الحدود حين يرى أن « طريق الوحدة هو الدعوة الجماهيرية لعودة الأمر الطبيعى لأمة واحدة »[٢٦] . ويؤكد الميثاق ذات الرؤية سواء عبر ماسبق ذكره من ان هذه الحدود مصطنعة ، أو بوصفه تقسيم الدول الاستعمارية للبلاد العربية وفق مطامعها ، بل وفق نزواتها بأنه جريمة[٢٧] . أما « الكتاب الاخضر » فهولا يتحدث مباشرة عن الحدود العربية بل يضع رؤيته لموضوع الحدود ضمن رؤية أكثر عمومية .. وتعتمد هذه الرؤية على ضرورة التطابق بين مايسميه الكتاب الاخضر بالتكوين الاجتماعى (الأمة) والتكوين السياسى (الدولة) ، حيث أن عدم التطابق بينهما سواء بتقسيم الأول إلى عدة دول او إحتواء التالى على عدة أمم يؤدى إلى إنفجار التكوين السياسى « فتجاهل الرابطة القومية للجماعات البشرية وبناء نظام سياسى متعارض مع الوضع الاجتماعى هو بناء مؤقت سيتهدم بحركة العامل الاجتماعى لتلك الجماعات »[٢٨] .

وعلى الرغم من هذا الاتفاق الواضح للخطابات الثلاثة فى رؤيتها لعدم طبيعية وجود الحدود ، إلا انها إختلفت فى منهج برهنتها على ذلك الحكم : فالميثاق والحديث المعرفى الشامل إعتمدا على مايمكن تسميته بالمنهج التاريخى الذى يستعين بالاشارات والوقائع التاريخية التى ترجع فى حالة الميثاق الى التاريخ الفرعونى وماتلاه من عهود رومانية وإغريقية ، من أجل إثبات خلو المنطقة من الحدود فيما بينها منذ القدم وأنها لاتعدو كونها ظاهرة عارضة[٢٩] . ويشترك خطاب بن بيلا مع الخطاب الناصرى فى العودة للتاريخ الاسلامى للمنطقة للتأكيد على طارئية الحدود القائمة ، وإن كانت إشارات بن بيلا إلى ذلك التاريخ تفوق إشارات عبد الناصر إليه ، بل وتكاد تقتصر عليه . ويقف « الكتاب الأخضر » بمفرده فى الاستعانة بمنهج آخر يمكن وصفه بالاجتماعى - السياسى ، فهو لايتحدث عن التاريخ بقدر مايستفيض فى شرح علاقة التكوينات الاجتماعية والسياسية المختلفة ببعضها سواء فى نشاتها او فى تطورها . ويقدم ذلك الخطاب نتائجه فى صورة قوانين عامة يرى صلاحيتها للتطبيق على البشرية فى كافة مراحلها ومناطقها بما فيها المجتمع العربى وإن لم يذكره إسما .

وخلاف ذلك التباين فى منهج رؤية طبيعة الدور ، فان الخطابات الثلاثة تتمايز فى درجة تأكيدها على سلبية تلك الحدود ، فعلى حين يصل بن بيلا فى وصفه لاستمرار وجودها بين الجزائر وكل من تونس والمغرب إلى أنها الكفر بعينه ، فان عبد الناصر لايتجاوز فى وصفه للظاهرة فى عمومها بأنها « جريمة » ، فى الوقت الذى يتبنى الخطابان معا صفة « المصطنعة » فى وصفهما لها . وفى كل الأحوال ، فان خطاب بن بيلا يعد الأكثر حدة فى رؤيته لسلبية الحدود ويليه الخطاب الناصرى ، أما خطاب القذافى فهو لايتبنى أى صياغة لغوية مباشرة فى وصفه لسلبية الحدود ، بل يأتى نقده لها متضمنا فى عرضه العام لتطور الأمة والدولة والعلاقة بينهما .

تفسير نشأة الحدود :

من المنطقى أنه إذا كانت الخطابات القومية الثلاثة ترى فى وجود الحدود العربية ظاهرة إستثنائية أن تقدم تفسيرها للطريقة التى نشأت بها وتوضح الفاعلين المسئولين عن ذلك . ويقدم كل من عبد الناصر وبن بيلا تفسيرا متقاربا لهاتين المسألتين . فهما يتفقان فى إحالة المسئولية إلى فاعل خارجى يتبدى فى صفحات الميثاق الأولى عاما غامضا ، فالأمة الواحدة « مزقها اعداؤها ضد إراداتها وضد مصالحها »[٣٠] ، ثم يصير أكثر وضوحا فى موضوع متقدم ، « ، فالبلاد العربية قسمت بين الدول الاستعمارية وفق مطامعها بل وفق نزواتها »[٣١] ويأتى منح فلسطين للحركة الصهيونية



لتصبح « كما ارادها المستعمر فاصلا يعوق إمتداد الأرض العربية ويحجز المشرق عن المغرب »[٣٢] . اما لدى بن بيلا فان الحدود إنما هي « من رسم الغرب »[٣٣] . ويتحمل ذات الفاعل مسئولية اخرى غير مباشرة ، فهو الذى صدر إلينا من ثقافته مفهوم « الوطن » الغريب عن ثقافتنا ليصبح فيما بعد الاساس الفكرى الذى قامت عليه الحدود ، فالمشكلة ظهرت عندنا عندما بدأنا بالتمسك بالاصنام العصرية التى افرزها الغرب وزرعها بين حدودنا »[٣٤] .

وتبرز المقتبسات السابقة اوجه الخلاف بين خطابى عبد الناصر وبن بيلا على الرغم من إتفاقهما السابق حول مسئولية الفاعل الخارجى وعدم وجود فاعلين داخليين . فالرئيس المصرى يشير إلى فاعل رئيسى اول يتخذ فى خطابه إسم المستعمر وآخر اصغر يساعده فى دورة التفتيتى وهو الدولة العبرية وعلى حين ينتمى الفاعلان - المصطلحان إلى مجال السياسة فكرا وحركة ، فان الغرب كفاعل وحيد لدى بن بيلا يقترب اكثر من مفهوم حضارى عام وتتأكد هذه التفرقة لدى ملاحظة أن الميثاق حين يورد دور الفاعلين الخارجيين إنما يقرن هذا بتحديد واضح للظروف الزمانية والمكانية التى اقيمت الحدود فى ظلها ، اما لدى بن بيلا فان الغرب يأتى خلوا من اى تحديد زمانى أو مكانى ويبد دوره مستمرا متداخلا مع حركة تفاعله مع المجتمع العربى ، الأمر الذى يعلى فى خطابه من اثر بعض العوامل غير السياسية مثل المفاهيم وفى مقدمتها مفهوم الوطن الذى سبقت الاشارة إليه .

وعلى خلاف الرئيسين المصرى والجزائرى فان العقيد القذافى ، ودائما فى إطار رؤيته العامة غير المطبقة مباشرة على الوطن العربى ، يتبنى تفسيرا إضافيا فهو يتفق مع سابقين فى وجود دور لما يسميه بالاستعمار الخارجى فى تعديل خريطة العالم عبر تغييره للانطباق مابين التكوين السياسى (الدولة) والتكوين الاجتماعى (الأمة) ، أى تفكيك الثانية إلى عدة دول . ولكنه يضيف إلى العامل الخارجى ، الذى يسميه فى موضع آخر « طغيان قومية اخرى أقوى » ، عامل ثان يتجسد فى تأثر تكوين الدولة القومية السياسى « كدولة بتكوينها الاجتماعى كقبائل وعشاير واسر . فلو خضع التكوين السياسى للتكوين الاجتماعى العائلى والقبلى او الطائفى وأخذ إعتباراته لفسد »[٣٥] . اى ان تفسير القذافى العام لدى تطبيقه على الحالة العربية يرى فى كل من الاستعمار الخارجى والعودة للولاءات الاجتماعية الاقل من الأمة العاملين المسئولين عن تفكيك الأمة ومن ثم نشأة الحدود .

وهكذا تتفق الخطابات الثلاثة فى إلقاء المسئولية الأولى فى إنشاء الحدود بداخل الوطن العربى على فاعل خارجى هو الاستعمار أو الغرب . وينفرد القذافى بادخال عامل آخر إجتماعى - سياسى من داخل الأمة ذاتها ، بينما ينفرد ينفرد عبد الناصر بالاشارة الى دور لفاعل خارجى ثان هو الدولة الصهيونية التى تحقق اهداف الفاعل الأول (الاستعمار) فى التجزئة والتقسيم .

الموقف من الحدود :

بداهة فان الفكر القومى العربى كأى فكر قومى آخر لايملك بنائيا فى مواجهة ظاهرة الحدود سوى أن يطرح هدف الوحدة الشاملة باعتباره غايته النهائية إلا أن وجود ذلك الهدف فى الخطابات الثلاثة لايعنى إجماعها او حتى إتفاقها على كافة تفاصيله .

واذا كانت البداية باكثر الخطابات عمومية وتجريدا ، اى خطاب القذافى ، نكتشف خلوة من اى تصور ذى طبيعة محددة لعملية تجاوز الحدود القائمة بإتجاه الوحدة . فقط هناك رؤية عامة: فلدى حدوث التغيير السابق عرضه الدولة على الأمة وتفككها الى دول عدة ، فإن التكوين السياسى (والدولة) « يعود للظهور مرة اخرى تحت شعار الكفاح القومى او النهوض القومى والوحدة القومية »[٣٦] . وهو مايؤكده فى موضع آخر بتنبؤه بتهدم النظام السياسى المتعارض مع الوضع الاجتماعى (الأمة) « بحركة العامل الاجتماعى (...) اى الحركة القومية لكل أمة »[٣٧] . وغير عدم الوضوح العملى للخطاب القذافى فهو يفتقد ايضا الى شرح الدوافع التى تملى عليه إتخاذ موقفه المبدئى من ضرورة الوحدة . ويبدو تصور الكتاب الاخضر شديد الآلية والحتمية فى صياغته للقوانين التى يتصورها عالمية للعلاقة بين التكوينات الاجتماعية والسياسية ، بحيث تظهر وكأنها كافية لاتخاذ الموقف المؤيد للتوحد القومى بإعتباره استجابة لحتمية موضوعية لايملك لها رفضا .

اما خطابا عبد الناصر وبن بيلا ، فإنهما يقدمان تصوران اكثر تفصيلا . وما يشترك فيه الاثنان اولا هو إستبعادهما لتحقيق الوحدة عبر الفتح العسكرى لأنه فى راى بن بيلا « لن ينجح (..) ويعطى بقوة مبررات للتدخل الأجنبى »[٣٨] وهو لدى عبد الناصر يتصادم مع الضرورة الملحة « للحفاظ على الوحدة الوطنية للشعوب العربية فى ظروف العمل من اجل الوحدة القومية للأمة العربية ضد اعدائها »[٣٩] . وبالمقابل يتفق الرئيسان على ضرورة الفعل الجماهيرى الداخلى لتجاوز الحدود وفرض الوحدة . ويبلور الميثاق رؤيته حين يؤكد فى غير وضع على « أن الدعوة السلمية هى المقدمة ، والتطبيق العملى لكل ماتتضمنه الدعوةمن مفاهيم تقدمية للوحدة هو الخطوة الثانية »[٤٠]

على هذه القاعدة الاولية من الاتفاق يطرح كل من الخطابين تصوره لخطوات التوحد القومى ومراحلة فبالنسبة لبن بيلا فإن الوحدة العربية إنما هى خطوة فى طريق وحدة أكبر هى الوحدة الاسلامية . ومن اجل تحقيق الأولى يجب البدء « بتحقيق بعض الانجازات الوحدوية :

أ ـ يجب أن نخلق وحدة النقد على مستوى الساحة ب ـ يجب أن نخلق وحدة السوق خارج الهيمنة العالمية ج ـ وفى سبيل ذلك يجب أن نسترد اموالنا من الخارج » (٤١) . وعلى هدى هذه البداية الواقعية يحدد بن بيلا موقفا اكثر واقعية حيث يستبعد مايسميه التزمت المسبق فى تحديد إطار الوحدة ، ويؤكد انه من اجل الوحدة يقبل « أن تقوم اليوم ولو بقيت الحدود الموجودة حاليا ، مع قيام كونفدرالية او فيدرالية فيما بين الدول والأنظمة » (٤٢) . ويصل تصوره التفصيلى إلى مداه حينما يقترح مايسميه بصيغة الوحدة القائمة على اسس وعبقريات الجهات ، والتى يعتقد ان الصيغة الفيدرالية هى افضل تعبير عنها بحيث تقوم فى إطارها وحدة لبلاد المغرب العربى واخرى لمصر والسودان ، وثالثة لبلدان المشرق العربى ، ورابعة لدول شبة لجزيرة العربية والخليج . ويحرص الرئيس الجزائرى على التأكيد على ضرورة « مراعاة بعض الخصوصيات ولكن الاشياء الرئيسية لابد ان تكون فى وحدة كاملة ، كالدفاع والنقد والسوق والتعليم » (٤٣) .

ويشارك الخطاب الناصرى خطاب بن بيلا فى واقعيته ، وإن بدت واقعية فضفاضة أكثر وذات محتوى اكثر بطئا واتساعا . فبعد خطوتى الدعوة السلمية والتطبيق العملى المشار اليهما سلفا يأتى مايسميه الميثاق بضرورة بذل « جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية » (٤٤) . وفى ذات السياق يبرز دور لمصر فى نقل دعوة الوحدة و مبادئها إلى كل مواطن عربى عبر الحدود القائمة بغض النظر عن « الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلا منها فى شئون غيرها » (٤٥) . ولايبدو أن هذه المهمة تنفصل عن التالية لها والتى يرى الميثاق فى الصفحة التالية انها تتجسد فى « قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية فى الوطن العربى » . على ان كل ذلك لايؤثر على جامعة الدول العربية التى على الرغم من عدم قدرتها على السير نحو الوحدة الكاملة وتجاوز الحدود ، إلا أنها « تستحق كل التأييد » (٤٦) . وينطبق مضمون الوحدة فى الميثاق على وحدة الهدف التى « لابد » ان تكون شعار الوحدة العربية فى تقدمها من مرحلة الثورة السياسية الى الثورة الاجتماعية » (٤٧) . ويحدد ذلك أشكال ومراحل الوحدة كما رآها الميثاق ، فمجرد قيام حكومة وطنية فى قطر ما يعد خطوة فى طريق الوحدة ، كذلك الأمر بالنسبة لأى وحدة جزئية بين شعبين او اكثر . ويأتى كل هذا فى ظل ان الخطاب الناصرى لايرى للوحدة « صورة دستورية واحدة لامناص من تطبيقها » (٤٨)

وعلى عكس العقيد القذافى فإن عبد الناصر وبن بيلا يوضحان اسبابهما لالغاء الحدود وتحقيق الوحدة . ويرتكز منطق بن بيلا على مقولتين : الأولى يلخصها فى أن العصر الحالى هو عصر التكتلات الكبرى حيث لافرصة للحياة للدول الصغيرة وهذا « يعنى ضرورة الوحدة ، ويعنى ان الوحدة مسألة حيوية لاتقبل النقاش ، فإما الوحدة وإما الموت » (٤٩) . أما المقولة الثانية فهى ضرورة أن « نشكل كتلة كبرى . فى مواجهة الغرب » (٥٠) ، وهو هنا لايشير فقط الى الوحدة العربية وانما ايضا الاسلامية أما دوافع عبد الناصر لالغاء الحدود وتحقيق وحدة عربية شاملة فهى اكثر تعقيدا ، حيث ترتبط بتحقيق شعارة الثلاثى : حرية إشتراكية وحدة الذى تظهر فيه . الوحدة كإطار نهائى لمشروع مركب تتداخل فيه مراحل وجوانب سياسية واقتصادية وإجتماعية . وتبدو مقولات « تخلص الأمة من الاغلال التى كبلتها ومن الرواسب التى اثقلت كاهلها » ، و« مغالبة التخلف الذى أرغمت عليه » ومواجهة التحدى الذى ينتظرها والأمم التى لم تستكمل نموها والذى « تسببه الاكتشافات العلمية الهائلة التى تساعد على مضاعفة الفوارق مابين التقدم والتخلف » (٥١) ، بإعتبارها دوافع الخطاب الناصرى لانجاز مشروعه الوحدوى والتنموى .

سياق إنتاج الخطاب :

لايكتمل مستويا التحليل السابقان للخطاب القومى حول الحدود ، أى مستوى النص والمقارنة بين النصوص ، إلا بالتطرق الى المستويين الآخرين ، أى الشروط التى انتج ذلك الخطاب فى ظلها وانعكاس شخصية كل من منتجيه الثلاثة عليه .

ولاشك ان كل من المراحل التى تولى فيها القادة الثلاثة الحكم فى بلادهم قد تميز بسمات نوعية خاصة . فالبالنسبة لعبد الناصر ، فإن فترة حكمة لمصر قد إمتدت لنحو ثمانية عشر عاما منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى رحيله فى سبتمبر ١٩٧٠ . وتميز حكمه بسيطرة النموذج التعبوى الاشتراكى للدولة فى الداخل ، والمساهمة الفعالة فى تأسيس حركة عدم الانحياز وقيادة حركة القومية العربية على الصعيد الخارجى . وقد عرف عهده تغييرات عميقة فى البنية الاجتماعية المصرية ، وكذلك الأمر فى الاطار الفكرى للنخبة والمجتمع بما ادخل المفاهيم القومية العربية الى صلب الحياة السياسية المصرية بصورة غير مسبوقة فى تاريخ البلاد الحديث . وليس من شك فى تمتع القضية الفلسطينية والصراع مع الدولة العبرية بموقع خاص فى التجربة الناصرية كان له آثاره العميقة ليس فقط على تشكل رؤى قيادتها ، بل وعلى مسارها الفعلى خاصة بعد نكسة ١٩٦٧ .

ويتفق معظم الباحثين على مرور علاقة مصر اثناء تجربة عبد الناصر بالوطن العربى بعدة مراحل متميزة نوعيا : ١) مرحلة وحدة الصف العربى (١٩٥٢ ـ ١٩٥٦) وهى التى شهدت حصول مصر على استقلالها من بريطانيا ثم دخولها فى صراع مع الاحلاف الغربية فى الوطن العربى وخاصة حلف بغداد ، واخيرا تأميمها لقناة السويس ، وتعرضها للعدوان الثلاثى بسببه وفشل



المصدر : السياسة الدولية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يناير ١٩٩٣

ذلك العدوان فى تحقيق اهدافه السياسية والاستراتيجية . ٢) مرحلة وحدة الهدف (١٩٥٧ - ١٩٦٣) ، وابرز احداثها قيام دولة الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨ ثم انهيارها فى سبتمبر ١٩٦١ ، وايضا فشل مشروع الوحدة الثلاثية المصرية - السورية - العراقية ، إضافة إلى بدء التدخل المصرى لمساندة ثورة اليمن . ٣) مرحلة وحدة العمل العربى من اجل فلسطين . وتميزت تلك المرحلة بإنعقاد اول مؤتمر عربى وانشاء منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطينى وإنجاز القيادة العربية الموحدة . ٤) مرحلة وحدة القوى الثورية (١٩٦٦ - ١٩٦٧) وهى التى عاد فيها عبد الناصر الى إعتماد سياسة عربية جذرية فى مواجهة السعودية والأردن ومحاولتهما إنشاء الحلف الاسلامى . وتاثرت هذه المرحلة كثيرا بالتطور الواسع فى حرب اليمن مابين مصر والسعودية . ٥) مرحلة وحدة العمل العربى المشترك ١٩٦٧ - ١٩٧٠ . وهى التى تلت نكسة ١٩٦٧ وإرتبط فيها العمل العربى المصرى بالسعى نحو محو اثار العدوان بصورة اساسية وتجميع الصف العربى من أجل الاعداد لمعركة جديدة مع القوات الصهيونية (٥٢) .

اما بالنسبة للرئيس بن بيلا ، فإن حكمة كرئيس للجزائر لم يمتد اكثر من عامين ونصف (بداية ١٩٦٣ - يونيو ١٩٦٥) . وقد تركت الطبيعة الاستيطانية للاستعمار الفرنسى وحرب التحرير الشعبية المندلعة عام ١٩٥٤ اثارها الواضحة على فترة حكمة القصيرة . ففى الداخل ظل الصراع قائما مابين القيادات العسكرية لجبهة التحرير وبين رموزها السياسية التى ينتمى بن بيلا إليها . كذلك فإن الأصول السياسية والعرقية المتنوعة لقادة الجبهة اشعلت الصراع فيما بينه ، الأمر الذى افضى الى قيام بن بيلا بنفى او إعتقال بعض من هؤلاء القادة ويمكن القول ان حكم بن بيلا داخليا لم يكن مرحلة استقرار وبناء نموذج جديد للحكم بقدر ماكانت مرحلة إعادة ترتيب الاوضاع والاوراق السياسية . وفى ذات المرحلة فإن علاقة الجزائر بإطارها العربى إعتمدت اساسا على الرصيد الكبير لحرب التحرير لدى قطاعات الجمهور العربى فى المشرق والمغرب ، بالاضافة إلى بعض العلاقات العميقة مع العواصم العربية التى دعمت الثورة وخصوصا القاهرة اما بداخل الجزائر ، فإن المظهر الرئيسى لتوجهها العربى تجسد فى البدء بتطبيق سياسة لتعريب البلاد بعد أن كادت سياسة الفرنسة ان تفقدها لغتها وهيتها . ولقد اثارت هذه السياسة العروبية داخليا وخارجيا تخوفات الاقلية البربرية التى كانت - ولاتزال - تفضل الحديث عن إطار إسلامى اكثر من آخر عربى . فقد اتى الدور على بن بيلا فى يونيو ١٩٦٥ لكى يعصف به إنقلاب قام به وزير دفاعه العقيد هوارى بومدين ، أحد قادة الثورة العسكريين ، وليستقر الرئيس السابق فى احد سجون البلاد حتى عام ١٩٨٠ .

وتختلف التجربة الليبية عن سابقيتها من عدة نواح . فهى إنطلقت بداية من إنقلاب عسكرى قام به عدد من ضباط الجيش الصغار فى سبتمبر ١٩٦٩ بقيادة معمر القذافى . وإذا لم تكن هناك دلائل قوية على وجود علاقات سابقة لهؤلاء الضباط مع مصر الناصرية ، فمن المؤكد انهم كانوا واقعين تحت تاثير نافذ لنموذجها . وكانت القاهرة هى اولى العواصم التى توجه اليها حكام ليبيا الجدد ، كما كانت هى اول من قدم لهم الدعم المادى والمعنوى . وقد مكنت الامكانيات البترولية الكبيرة لليبيا بالمقارنة مع عدد سكانها الضئيل (نحو ثلاثة ملايين نسمة) ليس فقط من إشاعة جو من الرخاء الاقتصادى الداخلى ، بل ومن بلورة نسق محدد لتحركها الخارجى . وقد إتجه ذلك الأخير فى ثلاثة مسارات اساسية : اولها الوطن العربى ، ثم افريقيا ، واخيرا الدول والحركات « الثورية » فى العالم الثالث . وظلت الاولوية الليبية فى الوطن العربى هى تحقيق الوحدة الفورية الاندماجية مع اى بلد عربى يقبل ذلك . وتعددت المحاولات ، التى فشلت جميعها ، دون أن تؤثر كثيرا على حماس العقيد القذافى لهذه الفكرة . كذلك فإن ليبيا ، مستفيدة من ثروتها النفطية ومواقفها الراديكالية ، قد دعمت علاقاتها بعدد كبير من الأحزاب المعارضة العربية وببعض من فصائل الثورة الفلسطينية واثر ذلك على علاقاتها الرسمية مع عديد من الانظمة العربية وخاصة الحكم المصرى الذى تدهورت العلاقات معه بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وصولا الى الذروة عام ١٩٧٧ حيث وقع الاشتباك الحدودى الواسع مابين البلدين .

وحظى المساران الآخران للتحرك الليبى الخارجى بإهتمام خاص من العقيد القذافى . فقد تدفق الدعم المادى اساسا ثم المعنوى من طرابلس ليصل الى كافة الحكومات الوطنية وحركات التحرر الوطنى التى عرفتها القارة الافريقية والعالم الثالث بل والعالم كله وصولا الى منظمة الجيش الجمهورى الايرلندى . وإتسمت السياسة الليبية تجاه النظام الدولى القائم بعداوتها الشديدة على الرغم من علاقتها المتميزة مع الاتحاد السوفيتى . وقد ادى التوسيع من دائرة التحرك الخارجى وتركيز وسائل الاعلام الغربية على أن العقيد واحد من ابرز « المتمردين » على النظام الدولى ، الى إنتقال فكرة الدور العالمى لليبيا لدى القذافى من نطاق السلوك العملى الى حيز الافكار وهو ما بلوره فيما بعد الكتاب الأخضر (٥٣) .

الوثائق الثلاث فى ضوء السياق :

فى ضوء هذه الشروط التاريخية العامة تمت صياغة الوثائق الثلاث التى تضمنت خطابات الحدود . فميثاق العمل الوطنى جاء اعلانه بعد عشر سنوات من الثورة لينقلها مما اسماه عبدالناصر مرحلة التجربة والخطأ الى

مرحلة الوضوح الفكرى والنظرى . ولعل الاتجاه لصياغة وثيقة تحدد ملامح الفكر الجديد لم يكن منعزلا عن ظروف الاستقرار النسبى الذى كانت مصر تمر به بعد عشر سنوات من الانجاز ، والذى مكن من طرح الميثاق لحوار واسع فى البلاد ثم اقراره فى مؤتمر عام .(٥٤) ايضا ، فإن طرح فكرة الوثيقة النظرية لايبدو بعيدا عن الصراعات التى خاضتها الناصرية مع خصومها السياسيين فى الداخل والخارج ، والذين كانوا جميعا معتمدين على عقائد سياسية ـ فكرية مثل حزب البعث الاشتراكى والحركة الشيوعية والاخوان المسلمون . أما تجربة بن بيلا فقد كان لقصر مدتها وإستغراقه فى معظمها فى إدارة صراعات مابعد الثورة وعدم وجود خصومات سياسية ـ فكرية متبلورة فى ظل الاطار العام لجبهة التحرير الوطنى ، كان لكل ذلك اثره فى عدم صدور اى وثائق فكرية عن الرئيس الجزائرى اثناء فترة حكمه . وأما « الحديث المعرفى الشامل » فقد تمت صياغته فى عام ١٩٨٤ بعد خروج بن بيلا من السجن ، أى بعد نحو عشرين عاما من مغادرته السلطة ، وفى ظل ظروف مختلفة تماما أبرزها انه كان منفيا خارج الجزائر ويتطلع الى القيام بدور سياسى من جديد فيها . وكانت الحاجة الى إعادة التعريف بأفكار الرئيس العائد الى الساحة هى الباعث الاساسى وراء إتمام هذا الحديث . وفيما يخص الرئيس الليبى ، فإن عدم وجود مشكلات داخلية كبرى لديه وتركيزه على المحاور الخارجية الثلاثة سابقة الذكر علاوة على إنهيار الناصرية كقيادة عربية وعالم ثالثية قد عمقوا من رغبته فى لعب دور على الصعيد العالمى ليس فقط سياسيا ولكن ايضا فكريا . ومن هنا فإن هاجس صياغة « نظرية عالمية ثالثة » كان هو الدافع ـ الهدف من إصدار الكتاب الأخضر ليكون طريق شعوب العالم كما اراد العقيد بعيدا عن طريقى الراسمالية والاشتراكية .

وإضافة لتأثير السياقات العامة على الوثائق الثلاث ، فإن اللحظات المباشرة التى واكبت إنتاجها تركت بصماتها عليها . فقد جاء الميثاق فى أعقاب انهيار الوحدة المصرية ـ السورية فى دسبتمبر ١٩٦١ ، والذى كان لها اثر بالغ فى مراجعة عبدالناصر لكثير من رؤاه الوحدوية . كما اتى الميثاق تاليا مباشرة لحسم القيادة المصرية لمسارها الاشتراكى وصدور القرارات الشهيرة المتعلقة بذلك والبدء فى الخطة الخمسية الأولى . أما الكتاب الأخضر فهو صدر مواكبا لانهيار العلاقات المصرية ـ الليبية وتراجع القاهرة عن دورها كقيادة وحيدة للوطن العربى وأساسية فى العالم الثالث . أيضا فإن بروز أهمية النفط فى أعقاب حرب أكتوبر بالنسبة للعالم كله أكدت لدى العقيد القذافى فكرة الدور « الثورى » العالمى لهذا النفط . وبالنسبة لبن بيلا ، فإن خروجه من السجن الى المنفى بعد غياب فعلى عن الساحة الجزائرية والعربية قد تصادف مع بدء تجربة الانفتاح الجزائرى الداخلى والخارجى . وقد واكب اجراء الحديث المعرفى ذلك التصاعد القوى لحركة الاحياء الاسلامى ولدورها السياسى سواء فى الجزائر أو فى الوطن العربى كله . ولم تكن افكار المراجعة الفكرية والسياسية لتجارب سنوات الاستقلال الثلاثين الماضية والتى تبناها جيل جديد من المثقفين العرب ، بعيدة عن المناخ الذى صدر فيه حديث بن بيلا .

فى ظل هذين السياقين العام والمباشر تبلورت طبيعة وصياغة الوثائق الثلاث . فالميثاق اتخذ هيئة الوثيقة الفكرية ذات العبارات التقريرية المختصرة والفقرات متفاوتة الطول . وبدا واضحا ان إهتمامه الرئيسى هو التبرير والاعداد للتغيير المجتمعى الواسع فى مصر بصورة اساسية ، مع ربطه بالاطار القومى على أرضية إسلامية وعالم ثالثية عامة .. ولم يحظ الاطار العربى بذات التفصيل الذى حظيت به التجربة المصرية ، وظهرت آثار الانفصال السورى عميقة فى تناول الميثاق لموضوع الوحدة وتخطى الحدود القائمة . ويظهر الكتاب الأخضر نظريا تماما ومصاغا فى عبارات تقريرية حاسمة وبسيطة التركيب فى فقرات متوازنة الطول . وإنصرفت الوثيقة الى صياغة ماراه العقيد قوانينا عامة للوجود البشرى . ولذا فقد اتت خلوا من اى إشارة تاريخية متعلقة بواقع عينى ما ، مما يعطيها صفة « العالمية » التى كان العقيد يبحث عنها . وعلى غرار المرحلة التى صدرت فيها ، حيث ساد الجدل العميق حول معظم القضايا الكبرى ، أتت وثيقة بن بيلا فى صورة حوار وليس نصا مكتوبا . وكأى حوار فقد تعددت فيها الصياغات من تقرير وإخبار وتوكيد وإستفهام .. وغيرها لتعطى الوثيقة حيوية ليست فى سابقتيها . وبدا مضمونها إسلاميا ـ عربيا تتكاثر فيه الاشارات التاريخية والوقائع الهادفة الى توكيد الأفكار الأساسية لها .

منتجو الخطاب :

يدخل التكوين الشخصى لكل من منتجى الخطابات الثلاثة كمستوى هام لتحليلها . وقد كان الرئيس عبدالناصر فى الرابعة والأربعين من عمره عند صدور الميثاق قضى منها عشر سنوات فى الحكم . وهو ضابط سابق بالجيش المصرى الذى خدم فيه نحو خمسة عشر عاما قبل الثورة خاض خلالها حرب ١٩٤٨ وساهم فى تدريب قوات المقاومة العربية فى فلسطين وقد ادت علاقاته السياسية المتعددة فى العهد الملكى مع مختلف القوى والأحزاب الوطنية الى إفقاده الأمل فى الاستقلال والاصلاح من خلالها ، مما دفعه الى تشكيل تنظيم الضباط الأحرار السرى الذى إستولى على السلطة صبيحة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وعلى الرغم من تراجعه عن الأضواء خلال العامين الأولين تحول بعد حرب السويس ثم الوحدة المصرية ـ السورية الى زعيم الأمة العربية الأول وواحدا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٩٣

من أهم قادة حركة التحرر الوطنى العالمية . ومنذ شبابه المبكر عرف بالاطلاع الواسع المستمر ، فعلاوة على تخصصه العسكرى كأستاذ للاستراتيجية فإن ثقافته دارت عموما حول التاريخ والسياسة وذلك اعتمادا على اللغتين العربية والانجليزية .(٥٥)

أما الرئيس بن بيلا فقد كان عمره ٦٦ عاما عند إدلاءه بالحديث المعرفى الشامل قضى منها نحو ٢٢ عاما بالسجون سواء فى عهد الاستعمار الفرنسى أو عقب ازاحته من السلطة عام ١٩٦٥ . ولقد إنخرط بن بيلا فى سن مبكرة فى الحركة الجزائرية المقاومة للاحتلال مما منعه من استكمال دراسته الثانوية . وبعد قضاءه الخدمة العسكرية فى الجيش الفرنسى أثناء الحرب العالمية الثانية إنضم الى حزب الشعب الجزائرى حيث تفرغ للنشاط السياسى دون أن يمارس أى عمل آخر . واصبح بن بيلا واحدا من قادة المقاومة الجزائرية وليصبح بعد إستقلال الجزائر أول رئيس وطنى لها مما أعطاه شعبية عربية ودولية كبيرة وصداقات عميقة مع أهم رموز حركة التحرر الوطنى العالمية آنذاك . وكبقية الجزائريين فى ظل الاحتلال ، تلقى بن بيلا تعليمه باللغة الفرنسية وحدها ولم يبدأ فى تعلم العربية إلا فى سن الثلاثين . وقد مكنته سنوات السجن الطويلة من تعميق قراءاته بالعربية والفرنسية والأسبانية فى مجالات متنوعة ، ولكن الدراسات الاسلامية والتاريخ والعلوم الاجتماعية ظلت هى إهتمامه الأساسى .(٥٦)

وتختلف ملامح شخصية العقيد القذافى عن سابقيه . فقد بلغ عمره لحظة إعلان عن « النظرية العالمية الثالثة » عام ١٩٧٣ نحو ٣١ عاما ، ولم يزد عن ٣٧ عاما حين صدر الجزء الأخير من الكتاب الأخضر عام ١٩٧٩ . ومنذ سن مبكرة تأثر القذافى بشخصية جمال عبدالناصر وبتجربته الى حد بعيد . وقد إلتحق بعد تلقيه تعليمه الأولى بجامعة طرابلس التى لم يستكمل دراسته بها بعد أن قضى فيها عامين بقسم التاريخ . وإرتبط القذافى منذ ذلك الوقت بمجموعة من زملائه للعمل من أجل تحرير ليبيا من الملكية والقواعد الأجنبية ، حيث إتفقوا منذ عام ١٩٦٣ على دخول الجيش للقيام بإنقلاب على غرار التجربة الناصرية . وبالفعل نجح عدد منهم فى دخول الكلية الحربية التى تخرجوا منها عام ١٩٦٥ ليواصلوا بلورة تنظيمهم « الضباط الأحرار » الذى نجح فى الاطاحة بالملكية فى الأول من سبتمبر ١٩٦٩ . وعلى خلاف عبدالناصر مدنى النشأة وبين بيلا الريفى الأصل فإن القذافى ينتمى لعائلة بدوية قضى طفولته فى خيامها بصحراء سرت . ولايعرف بدقة نوع التكوين الثقافى الأساسى للرئيس الليبى ولا اللغات التى يجيدها الى جانب العربية ، سوى أنه قد تلقى تعليما أوليا قرآنيا وأنه قضى عدة أشهر فى بعثة تدريبية فى تركيا وأخرى فى إنجلترا قبيل الثورة درس خلالها بعض العلوم العسكرية .(٥٧)

ويمكن وفقا لما سبق تتبع أثر التكوين الشخصى لكل من القادة الثلاثة على وثائقهم . فالخبرة السياسية العملية للرئيس عبدالناصر سواء فى العمل السرى المعارض أو فى الحكم فضلا عن مرحلته العمرية لحظة صدور الميثاق قد اضفيا على تلك الوثيقة طابعا عمليا ممزوجا بتحليلات فكرية يغلب عليها قدر من الواقعية الممكنة فى هذه المرحلة التاريخية . كذلك فإن طبيعة التكوين الثقافى للرئيس المصرى جعلت من الجوانب الاستراتيجية ـ التاريخية لرؤاه وأفكاره هى الأكثر طغيانا فى الميثاق على غيرها من الجوانب . ولم يكن تخصصه وخبرته العسكريين وثقافته الانجليزية بعيدين عن مضمون خطابه المحدد المنظم ولاعن صياغاته الجزلة التقريرية . ويبدو خطاب بن بيلا منسجما مع خبرة شيخ مخضرم قارب السبعين من عمره تقلبت به الأحوال من السجن إلى مقعد الرئاسة وهوى الى قاع النسيان بعد أن كان وأصدقاء جيله من زعماء العالم الثالث محط جميع الأنظار . فالواقعية والتحليل الهادىء طويل الأمد لاشك فى إرتباطهما بتجارب السجن الطويلة التى مر بها والمنافى البعيدة التى رحل اليها .

ولم يغب عن الوثيقة بن بيلا المغاربى الذى يرى ـ كمعظم المغاربة ـ فى العروبة والاسلام وجهين لهوية واحدة هى هويته . وإذا كان التنوع واللاتخصص قد ميزا خطاب بن بيلا فلعل هذا يعود من جهة الى عدم إمتهانه لعمل محدد طيلة حياته ، ومن جهة ثانية الى طبيعة تكوينه الثقافى الأساس الفرنسى بكل ما فى الثقافة الفرنسية من نزوع الى الشمول والعمومية . أما الكتاب الأخضر فهو يعكس للوهلة الأولى الطبيعة الطوباوية والتمردية التى يمكن ان تميز شابا وصل الى حكم بلده وهو فى السابعة والعشرين من عمره . ولدى إسترجاع التأثير النفاذ لنموذج عبد الناصر على القذافى منذ تفتح وعيه ، يمكن إدراك معنى شعوره بالحاجة الى الحفاظ على ما تصوره خلافة له وتطويرها الى حيث لم يصل القائد ـ النموذج ذاته . ولم تكن التجربة السياسية والثقافية للعقيد تسمح له بالتعامل الرصين مع المتغيرات المفاجئة والجديدة التى تلت رحيل نموذجه . وهكذا أتى خطاب القذافى « نظرية عالمية ثالثة » وهو المدى الذى لم يصل اليه عبد الناصر ، وأتى تجريديا محضا لا تلمس فيه أى آثار لتعقيدات الواقع الجديد .

خطاب الحدود بين السياق ومنتجيه :

ابرزت السطور السابقة علاقة الوثائق الثلاثة ، التى عالجت ـ ضمن ما عالجت ـ موضوع الحدود ، بكل من شروط إنتاجها وشخصية منتجيها . ويبقى أن نتفحص خطابات الحدود فيها فى علاقتها بذات المتغيرات .

لوحظ لدى تحليل نصوص خطاب الحدود القومى غيابا تاما لكلمة الحدود ومرادفاتها فى خطاب العقيد القذافى ، مع حضورها لمرة واحدة مع مرادف لها فى



الميثاق ، وعديد من المرات فى خطاب بن بيلا . وقد يكون للنشأة البدوية للعقيد الليبى فى الصحراء مترامية الأطراف أثر فى غياب فكرة الحدود ومن ثم لفظتها فى خطابه ، وهو الغياب الذى ربما ضاعفت منه الطبيعة العالمية والانسانية التى تصورها مؤلف الكتاب الأخضر لنظريته الثالثة . وبالمقابل فإن فشل الوحدة المصرية ـ السورية وإنغماس عبد الناصر فى تطوير التجربة المصرية يمكن لهما ان يفسرا الغياب النسبى للفظة عن خطابه . ويمكن أن يضاف لذلك أن الطبيعة الخاصة كبرنامج عمل « واقعى » داخلى لم تسمح بإدخال الحدود وإزالتها كمهمة واحدة مرشحة للانجاز ، وإن حضرت فيه قضية الحدود كجزء من إطاره الفكرى العام . اما عن تكرار اللفظة فى خطاب الرئيس الجزائرى بكل ما اسند لها من صفات سلبية فهو يرجع جزء منه الى إحتدام الصراعات العربية ـ العربية وإلحاح ظاهرة قوة الدولة الاقليمية خلال المرحلة التى انتج فيها ذلك الخطاب . كما انه ربما يعكس سيطرة الرؤية القومية على تحليل بن بيلا بما دفعه الى إحالة الظاهرتين السلبيتين السابقتين الى بقاء الحدود وعدم تحقيق الوحدة القومية .

ولدى النظر الى الحجم النسبى لقضية الحدود وتفريعاتها فى كل من الخطابات الثلاثة يبدو منطقيا ذلك التفاوت فيما بينها . فالكتاب الاخضر بإعتباره « نظرية عالمية » تعالج كافة القضايا الكبرى للبشرية يصعب عليه أن يفرد أكثر من ١,٨ ٪ منه لمثل هذه القضية . أما « الحديث المعرفى الشامل » فإن تنوعه الواسع وإمتداده الى كثير من الموضوعات التفصيلية والتاريخية لم يتركا لموضوع الحدود أكثر من ١,٧ ٪ من مساحته . ولا يستبعد هنا وجود تأثير للسياق العام لانتاج كل من الوثيقتين والذى تميز بالتراجع العام الحاد فى الحركة القومية العربية وبروز قضايا أخرى حظت بإهتمام النخبة والجمهور العربيين . وبصورة معاكسة فقد يكون للصعود القومى العام إبان صدور الميثاق هو المفسر لاحتلال قضايا الحدود لنحو ٤,٥ ٪ من مساحته الكلية .

ولدى الانتقال الى نظرة كل من الخطابات الثلاثة الى طبيعة ظاهرة الحدود ، فإن الأختلاف بين مناهج برهنتها على عدم طبيعية الحدود يرتبط هو الآخر بمعطيات محددة . فإستخدام عبد الناصر وبن بيلا للمنهج التاريخى قد يجد تفسيره فى طبيعة التكوين الثقافى المشار إليه سلفا فضلا عن مرحلتهما العمرية . ومع ذلك فإن رجوع عبد الناصر الى مراحل تاريخية سابقة على المرحلة الاسلامية يبدو مفهوما فى نطاق الخصوصية المصرية التى عرفت هذه المراحل وكان لها آثارها فى تشكيل المجتمع المصرى . ولم يجعل الانصهار التاريخى لهذا المجتمع من الحديث عنها خطراً يهدد وحدته المستقرة . وعلى العكس فإن تركيز بن بيلا على المرحلة الاسلامية ربما يعكس حرصا ـ واعيا او غير واعى ـ على اللجوء الى المرجعية الوحيدة التى يجمع عليها أبناء المغرب العربى ، والتى فى غيابها تبرز المرجعيات الأخرى ، العرقية والجهوية والتاريخية ، التى قد تهدد المجتمع المركب بالتفكك .

وأما العقيد القذافى فإن لجوئه الى منهجه الاجتماعى ـ السياسى العام فهو لا ينفصل عن الطبيعة النظرية التى أرادها الكتاب الأخضر ، ولا عن تكوينه الثقافى العام الذى إفتقد دقة عبد الناصر وشمولية بن بيلا .

وفيما يتعلق بتفسيرات القادة الثلاثة لظاهرة الحدود فإن ظهور الفاعل الخارجى سواء إتخذ إسم الاستعمار أو الغرب إنما يعكس التجربة الشخصية لهم ولبلدانهم فى الاحتلال ومقاومته . وقد تكون إضافة القذافى للتفكك الداخلى كعنصر مساعد على نشأة الحدود بداخل الامة مفسرة بسياق سنوات السبعينيات التى لم تعرف إستعمارا مباشرا لأى دولة عربية سوى فلسطين ، فى الوقت الذى بلغ فيه الصراع العربى ـ العربى أقصى مدى له خاصة بعد كامب ديفيد . وحين يضيف عبد الناصر إسرائيل كسبب ثانى لظاهرة الحدود ، فإننا نجد هنا صدى تجربته الخاصة فى حرب ١٩٤٨ ، ثم الوضعية الجيوبوليتيكية لمصر التى جعلت منها دولة المواجهة الأولى مع إسرائيل التى إعتدت عليها قبل صياغة الميثاق بست سنوات فقط . ويبقى فى هذا المجال أن استخدام بن بيلا لمصطلح « الغرب » لوصف الفاعل الخارجى المفسر لوجود الحدود ربما يرجع من ناحية الى شيوع المصطلح فى الفترة التى ظهر فيها خطاب الرئيس الجزائرى حاملا بداخله دلالات أوسع من مصطلح الاستعمار . وربما يعود من ناحية ثانية الى طبيعة التكوين الثقافى لبن بيلا والذى فى تأثره بالثقافة الفرنسية يجنح الى التعميم والشمول .

ويبقى المحور الأخير الخاص بالموقف من الحدود . وهنا يتسق طرح العقيد القذافى للموقف فى ما يسميه بالحركة القومية ، دون تحديد واضح لها ، مع النزوع النظرى التجريدى لخطابه . ويفسر ذات النزوع غياب أى اشارة لدوافع قيام تلك الحركة القومية التى يبدو ظهورها وكأنه تطبيق لقانون إجتماعى عام لا دوافع له سوى آليته الذاتية . ومع إتفاق عبد الناصر وبن بيلا فى إستبعادهما للوحدة عبر القوة العسكرية ، إلا أن ذلك يرتبط لدى الأول بإنهيار تجربة الوحدة مع سوريا لأسباب كان يصعب على الحل العسكرى ان يحلها ، ولعله يرتبط لدى الثانى بخبرته الطويلة من جهة ولسيطرة مفاهيم الديمقراطية والمجتمع المدنى عند تشكل خطابه . وربما يجد إقتصار عبد الناصر على طرح الوحدة عربية فقط تفسيره فى طبيعة المرحلة التى عاشها . وينطبق ذات التفسير على بن بيلا الذى جعلها مقدمة لوحدة إسلامية أوسع ، حيث عرفت الثمانينات المد الاسلامى وإنتصار الثورة الأيرانية . ويمكن هنا أيضا العودة الى ما تطرحه فكرة العروبة بمفردها من إشكاليات حقيقية فى المغرب

العربى ، خاصة لدى اقلياته البربرية وهو ما تتجاوزه الفكرة الاسلامية . واما عن طرح كلا الرئيسين لبرنامج تدريجى لتحقيق هذه الوحدة فإنه علاوة على إرتباطه بخبرة كل منهما العملية تجاه تجارب الوحدة السابقة ، فهو ربما يعكس طبيعة نظرتهما الى التفاوتات الواقعية ما بين الدول العربية إقتصاديا وإجتماعيا وتاريخيا .

واخيرا ، فإن طرح بن بيلا لضرورة وجود كتلة إقتصادية كبيرة فى مواجهة الغرب كدافع لازالة الحدود وإقامة الوحدة قد يجد تفسيره فى ما شهدته مرحلة خطابه من توسع هائل فى الراسماليات الغربية وإحتدام الازمة الاقتصادية فى معظم البلدان العربية والاسلامية . كذلك فإن فكرة الكتلة المواجهة للغرب قد واكبت شيوع مظاهر وأفكار الصراع الحضارى فى ذات المرحلة . وبالمقابل فإن تحديد عبد الناصر لدافعه فى إقامة مشروع كبير للنهضة ذى جوانب متعددة جوهرها هو فكرة التنمية ، إنما ينسجم مع ما كان سائدا فى الستينيات من افكار ، فضلا عن أن وجوده فى السلطة إبان تشكل خطابه قد أعطى دافعه هذه الصبغة فى حين أن وجود بن بيلا فى المنفى قد دفعه الى ا حديث عن ذلك الحافز « الدفاعى » العام □ .

الهوامش :

(١) السيد يسين ، تحليل مضمون الفكر القومى العربى (دراسة استطلاعية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الاولى ١٩٨٠ ، ص ٢٠

(٢) ميثاق العمل الوطنى ، دار المسيرة ، بيروت ، بدون تاريخ

(٣) احمد بن بلة ، حديث معرفى شامل ، اعداد محمد خليفة ، دار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨٥

(٤) معمر القذافى ، الكتاب الأخضر ، المركز العالمى لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر ، طرابلس ، ١٩٨٤

(٥) حول هذه المناهج انظر :

GRAWITZ, Madeleine, Méthodes des sciences sociales, Dalloz, Paris, septième édition, 1986

BERELSON, Bernard, Content analysis in communication research, Glencoe, Ill., The Free Press, 1952

ـ مارلين نصر ، التصور القومى العربى فى فكر جمال عبدالناصر (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) دراسة فى علم المفردات والدلالة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الاولى ١٩٨١

(٦) انظر :

FOUCAULT, Michel, L'Archéologien du savoir, Gallimand, Paris, 1969, P. 152

MAINGUENEAU, Dominique, Initiation aux méthodes de l'analyse du discours, Hachette, Paris, 1979, P. 11

(٧) انظر :

SLUGA, Hans «Foucault à Berkeley : L'auteur et le discours», Critique, Tome XL11, No. 471-472, Août-Septembre 1986, PP. 844-845

BOURDIEU, Pierre, Ce que parler veut dire: l'économie des échanges linguistiques, Fayard, Paris, 1982, P. 64

(٩) FOUCAULT, Michel, L'Archéologie du savoir ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٠

(١٠) تلك هى وجهة نظر مدرسة التحليل الآلى للخطاب L'Analyse automatique du discours ، انظر عرضا لرؤيتها فى ... MAINGUENEAU, Dominique, Initiation aux méthodes ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢ . وللاطلاع التفصيل على تلك الرؤية انظر :

PECHEUX, Michel, Analyse automatique du discours, Dunod, Paris, 1969

(١١) من هذه المدارس مدرسة اللغويات التوليدية Linguistique générative التى اسسها نعوم تشومسكى ، انظر عرضا لها فى :
DUCROT, Oswald et TODOROV, Tzvetan, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Seuil, Paris, 1972, PP. 56-63

(١٢) اتت كلمة الحدود مرة واحدة فى صفحة ١٩٦ ، فى حين وردت لفظة سدود فى مستهل الباب الثالث جذور النضال العربى » ، الميثاق ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١

(١٣) فى احمد بن بلة . حديث معرفى شامل ، مرجع سبق ذكره ، وردت لفظة الحدود ٣ مرات فى صفحة ١١٦ ، ومرة واحدة فى صفحة ١١٧ ، و ٥ مرات فى صفحة ١٤٩ ، و ٣ مرات فى صفحة ١٥٠ ، ومرة واحدة فى صفحة ٢١٢ . وقد اتت لفظة التقسيمات معطوفة على كلمة الحدود فى جملة : [يجب الا نعبد الحدود والتقسيمات الاوربية بمفاهيمها الفلسفية] فى صفحة ١١٢

(١٤) الميثاق ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٦

(١٥) المرجع السابق ، ص ٤١
(١٦) حديث معرق شامل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٦
(١٧) المرجع السابق ، ص ١٤٩
(١٨) المرجع السابق ، ص ٢١٢
(١٩) المرجع السابق ، ص ١٤٩
(٢٠) المرجع السابق ، ص ١١٦
(٢١) المرجع السابق ، ص ١٤٩
(٢٢) المرجع السابق ، ص ١١٧
(٢٣) المرجع السابق ، ص ١٥٠
(٢٤) المرجع السابق ، ص ١٤٩
(٢٥) المرجع السابق ، ص ١١٦
(٢٦) الميثاق ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠
(٢٧) المرجع السابق ، ص ٦٤
(٢٨) الكتاب الاخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٤٣ ـ ١٤٤
(٢٩) الميثاق ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤
(٣٠) المرجع السابق ، ص ٣٠
(٣١) المرجع السابق ، ص ٦٤
(٣٢) المرجع السابق ، ص ٦٤
(٣٣) حديث معرق شامل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٦
(٣٤) المرجع السابق ، ص ١٤٦
(٣٥) الكتاب الاخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٤٠ ـ ١٤١
(٣٦) المرجع السابق ، ص ١٣٩
(٣٧) المرجع السابق ، ص ١٤٤
(٣٨) حديث معرق شامل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩١
(٣٩) الميثاق ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥
(٤٠) المرجع السابق ، ص ٢٠١
(٤١) حديث معرق شامل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٧
(٤٢) المرجع السابق ، ص ١٩١
(٤٣) المرجع السابق ، ص ٢١٢
(٤٤) الميثاق ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠١
(٤٥) المرجع السابق ، ص ٢٠٢
(٤٧) المرجع السابق ، ص ١٩٨
(٤٨) المرجع السابق ، ص ٢٠٠
(٤٩) حديث معرق شامل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٧
(٥٠) المرجع السابق ، ص ١٤٩
(٥١) الميثاق ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٧ ـ ٢٨
(٥٢) انظر : مارلين نصر ، التصور القومى العربى فى فكر جمالعبدالناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٧ ـ ٦٨
(٥٣) انظر : عبدالرحمن يحى ، الابعاد الثلاثة للظاهرة الليبية ، مجلة الفرسان ، العدد ٥٠١ ، ٧ سبتمبر ١٩٨٧ ، باريس
(٥٤) من أجل تحليل معمق وموسع للميثاق وملابسات اقراره ، انظر : أنور عبدالملك ، المجتمع المصرى والجيش ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ص ٣١١ ـ ٣٣٦
(٥٥) انظر تحليلا لنشأة عبدالناصر وتكونه الفكرى فى : مارلين نصر ، التصور القومى العربى فى فكر جمال عبدالناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩٣ ـ ٩٩
(٥٦) لمزيد من التفصيل ، انظر ، السيرة الثقافية الذاتية لاحمد بن بيلا ، فى حديث معرق شامل ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤١ ـ ٧٧
(٥٧) حول سيرة العقيد القذافى انظر : HARRIS, Lillian Craig, Libya, Qadhafi's revolution and the modern state, Westview Press, Boulder & Croom Helm, London, 1986, PP. 43-61

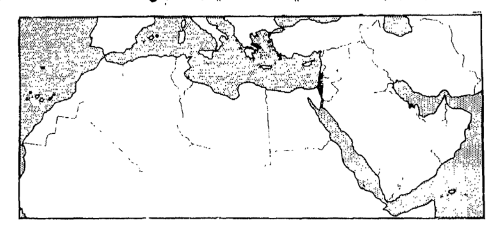
المصدر : السياسة الدولية



الأهرام للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يناير ١٩٩٣

(٥) الحدود والموارد الاقتصادية من الهيدرولوجى الى الهايدروكربونى



مجدى صبحى

مع التعقد الشديد لمشكلة ترسيم الحدود فى العالم العربى التى تتضمن العديد من الأبعاد كالبعد الجيوستراتيجى والتاريخى واللغوى والقبلى والاقتصادى فانه يمكن القول ان القضية قد تحولت شيئا فشيئا فى وقتنا الراهن إلى أن يكون بعدها الاقتصادى اكثر بروزا عن ذى قبل إذ يمكن فى نهاية المطاف الخلوصى إلى نتيجة أن هناك فى كل نزاع حدودى فى المنطقة بعد واضح يتضمن صراعا على الموارد الاقتصادية . إذ أن عدم الاتفاق بين حدود الموارد والحدود السياسية يظل هو المشكلة الأكثر بروزا خاصة منذ عقدين من الزمن[1] . وقد تم ذلك وتصاعد مؤخرا لعدد من الأسباب يحكمها فى بعضها إزدياد درجة الندرة (مثل المياه) ويحكمها فى بعضها الآخر ظروف إزدياد اهمية المورد (كالبترول) ، وفى البعض الآخر فان التكنولوجيا الجديدة التى تساعد عمليا على حل الكثير من مشكلات الواقع ، قد أضافت هى الأخرى - وهذه هى المفارقة أبعادا هامة للنزاعات الحدودية ونعنى هنا على وجه التحديد تطور تكنولوجيا الحفر العميق وبالذات تكنولوجيا البحث عن الموارد فى البحار والأرصفة القارية ولاسيما تطور منصات الحفر العائمة فى مجال البترول . هكذا إذا تسيطر الهيدرولوجيا والهيدروكربونات على نزاعات الحدود العربية والاقليمية إلى حد بعيد مع عدم الاغفال بالطبع أن هناك أبعادا أخرى هامة تحيط بهذه النزاعات ولكن فى حدود التقرير الراهن فاننا سنكتفى بالاشارة إلى تلك النزاعات التى ترتبط بشكل واضح بنزاع على الموارد .

أولا : الانهار ونزاعات الحدود :

تحتل قضية مياة الانهار الدولية اهمية كبرى ، خصوصا فى المناطق التى يعد فيها النشاط الرئيسى للسكان هو الزراعة ، كما أنه بمضى الوقت تزداد أهمية هذه الانهار مع إزدياد عدد السكان أو بظروف الندرة إذا ما كان النهر هو المصدر شبة الوحيد للمياة وذلك على نحو خاص فى المناطق غير المطرية .

ويجب أن تقسم الانهار الدولية من وجهة النظر القانونية والمنطقية إلى فئتين رئيسيتين طبقا للطريقة التى تكون فيها ذات إتصال بقضية الحدود الدولية . فهناك أولا الأنهار التى تكون هى ذاتها الحدود وتفضل بذلك بين مناطق سيادة الدول المتشاطئة عليها RIPARIAN States حيث يصبح لكل من هذه الدول ودون وجود أى إتفاق يقضى بعكس ذلك حقوقا فى النهر ومياهه (وإن كان هناك تعقيدات كبيرة فى هذه الحالة سنشير إليها لاحقا) وثانيا هناك الانهار التى تنبع فى أحد الدول وتمر بدول أخرى أو تصب فيها ، وبذلك فانها على الأقل تعبر حدود دولية واحدة .

وفى حالة الأنهار التى تعد حدودا ، فان تحديد خط الحدود ونطاق السيادة لكل دولة يصبح امر بالغ



الاهمية ، إذ إنه يحدد فى هذه الحالة حقوق الدولة المتشاطئة وفى هذا المجال فان المعاهدات التى ترسم الحدود عادة ماتقرر اى ضفة من النهر سوف تستخدم كخط للحدود . والواقع أن هذه القضية تعد حديثة نسبيا فى التاريخ العربى ، بحكم الاوضاع السياسية فقبل الحرب العالمية الأولى كانت الحدود الى حد كبير فى معظم ارجاء العالم العربى عبارة عن حدود إدارية بين وحدات مختلفة ضمن الامبراطورية العثمانية وفى اثناء الحرب العالمية دول جديدة فى المنطقة وفجرت الوحدة السياسية التى كانت تقع ضمنها أنهار المنطقة إلى حد ما حتى ذلك الوقت . وبذلك ظهرت للوجود دول جديدة بحدود جديدة فقد اصبحت الحدود بين سوريا ولبنان فى عام ١٩٢٠ بين منطقتين تخضعان للانتداب الفرنسى وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية بين الدولتين المستقلتين سوريا ولبنان كما تم وضع الحدود بين الدولتين السابقتين مع فلسطين ، وحدود لسوريا مع الاردن حيث كانت كل من الأردن وفلسطين تخضعان للانتداب البريطانى . والواقع ان كافة هذه الحدود كانت تتكون فى الأغلب من أنهار أو تخترقها أنهار دولية .

فالحدود بين سوريا ولبنان وخاصة عند الاستقلال رسمت بحيث جعلت مصب نهر العاصى فى لبنان ثم يمر بسوريا ليصل الى مصبة فى تركيا وهو ماكان مصدرا لخلاف نعرض له لاحقا .

وفى إتفاقية ٢٠ فبراير ١٩٢٨ بين بريطانيا العظمى وامير الأردن ثبتت حدود فلسطين مع الأردن باعتبارها الخط الذى يمر بمركز وادى عربه والبحر الميت ونهر الاردن حتى إتصاله بنهر اليرموك ثم عبر مركز هذا النهر الاخير حتى الحدود السورية .

بينما فى إتفاقية ٣ فبراير ١٩٢٢ بين بريطانيا العظمى وفرنسا ثم تعيين حدود فلسطين مع البلدان المجاورة على أساس انه الخط الذى يمر بنقطة أعمق إنحدار فى مجرى انهار وينابيع عدة[٢] . وحدد بروتوكول ٣١ اكتوبر ١٩٣١ بين قوتى الانتداب حدود كل من سوريا والأردن باعتباره نفس النقطة السابقه حينما يشكل نهر اليرموك أو فروعه أجزاء من خط الحدود[٣] .

وهكذا بينما كان نهرى اليرموك والأردن قبل الحرب العالمية الأولى يقعان بالكامل ضمن الامبراطورية العثمانية فأنه بعد الحرب تم رسم الحدود الفلسطينية السورية لتقاطع مع حوض النهرين ، كما ان نفس النهرين استخدما لتقسيم الحدود بين فلسطين والأردن وسوريا ولبنان ، وقد زاد الوضع تعقيدا بالطبع بعد ذلك مع قيام دولة إسرائيل فى عام ١٩٤٨ ، ثم فى أعقاب إحتلال إسرائيل للمزيد من الأراضى العربية فى عام ١٩٦٧ . كما أن نفس الأمر ينطبق على بحيرة طبريا فطبقا لاتفاقية ٣ فبراير ١٩٢٢ لم تعتبر هذه البحيرة دولية بل كان بالكامل ضمن أراضى فلسطين . وقد حدد خط الحدود ليكون خط موازى وعلى بعد ٥٠ متر شرق الضفة الشرقية لنهر الاردن من نقطة إلتقاء النهر بالبحيرة ، ثم تتبع الحدود بعد ذلك خطا على الضفة موازى وعلى بعد ١٠ متر من حافة بحيرة طبرية . وهو ماكان مصدرا لمشكلة بين سوريا وإسرائيل نعرض لها لاحقا .

هكذا إذا ربطت الحدود بين الدول الاربع الأردن ، فلسطين ، سوريا ، لبنان فى الأغلب الأعم انهار أو أجزاء منها . أماما يهمنا فى الوضع الراهن فهو إنعكاسات هذه القضية على حجم الموارد المتوفرة لكل دولة ، والنزاعات التى نجمت عنها .

ومن المفيد الاشارة فى هذا الصدد إلى انه حتى قيام إسرائيل كان قادة الحركة الصهيونية واعين بأهميته وضرورة توفر موارد مائية كافية للدول التى يسعون لاقامتها ، وخاصة تلك الرسالة الشهيرة التى أرسلها جولدمان إلى لويد جورج مطالبا ان تكون حدود الدولة الموعود بها متضمنة الجزء الجنوبى من لبنان ولاسيما حتى شمال نهر الليطانى ، وقد اضحت المياة واحدة من الموضوعات الصراعية فى هذه المنطقة حتى قبل قيام إسرائيل مع تزايد اعداد المهاجرين اليهود الى فلسطين ، ولهذا فقد زادت المشروعات المطروحة لتوزيع المياة بعد منتصف الثلاثينيات وقد كانت مهمة العديد من اللجان التى شكلت فى تلك الآونة هو القيام اولا بمسح عام للموارد المائية المتوافرة بالمنطقة وتقدير ايراداتها السنوية وثانيا اقتراح اسلوب امثل لتوزيع مياه نهر الاردن واليرموك . وقد تصاعد الصراع حول المياه بالطبع من قبل كل من الطرفين العربى والاسرائيلى بعد قيام إسرائيل فى عام ١٩٤٨ ، وكان هذا التصاعد حتميا من زاوية أن قرار التقسيم لم يتضمن اى إشارة لموضوع المياة ، علاوة على عدم قبول القرار ذاته من قبل الجانب العربى . وكانت الموضوعات الرئيسية موضع الصراع فى تلك الفترة هى تحديد حصة كل طرف فى مياة نهر الأردن واليرموك ، وإستخدام كبيرة طبريا كبحيرة للتخزين وإستخدام او عدم إستخدام مياة نهر الليطانى كجزء من نظام نهر الأردن وقضية إستخدام مياه النهر الأخير خارج حوضة واخيرا طبيعة الاشراف والضمانات الدولية المطلوبة .

وقد اخذ فتيل الصراع فى الاشتعال الفعلى مع مشروع إسرائيل فى تنفيذ خطتها السبعية فى عام ١٩٥٣ لتحويل نهر الأردن ، وإزاء هذا الموقف الذى هدد فعليا بعودة القتال من جديد أعلن الرئيس الأمريكى ازنهاور فى ١٦ اكتوبر ١٩٥٣ عن تكليف المستشار إريك جونستون ، كممثل شخصى له ، ليقوم بمهمة التفاوض مع دول المنطقة لمحاولة إقناعها بالموافقة على مشروع موحد لاستثمار الموارد المائية فى حوض نهر الأردن . ومع تقدم المفاوضات تضاءلت نقاط النزاع بين الأطراف العربية وإسرائيل حيث قبل العرب باستخدام مياة النهر خارج حوضته ، كما ان إسرائيل تنازلت عن مطالبتها بادماج



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الليطاني فى نظام نهر الأردن . بينما بقيت الأطراف العربية على موقفها بشأن عدم إستخدام بحيرة طبريا لتخزين مياة اليرموك ، وتقدمت باقتراح بديل تكون البحيرة بمؤادة مركز تخزين لفائدة جميع الأطراف وهو ما عارضته إسرائيل وبينما طالبت الأطراف العربية بالاشراف الدولى على عملية توزيع المياة ، فان إسرائيل قد عارضت تدخل أى من أجهزة الامم المتحدة فى موضوع إستغلال المياة بين دول المنطقة . وظلت مشكلة تحديد حصص الدول فى مياه نظام نهر الأردن . (مياة الحاصبان وبانياس واليرموك ونهر الاردن (المجرى الرئيسى) وقد أستقر المفوض الامريكى فى النهاية على مابات يعرف باسم « خطة جونستون الموحدة » لتوزيع حصص المياة ، إلا ان هذه الخطة لم يصدق عليها سياسيا فى نهاية المطاف سواء من الطرف الاسرائيلى أو الأطراف العربية المعنية ، وهو ماجعل النزاع مفتوحا حتى اليوم(٤) .

وغاية مانود التأكيد عليه أن إسرائيل ، وطبقا للاتفاقيات التى حددت خطوط الحدود بين فلسطين وكل من سوريا الأردن ولبنان فى ظل قوى الانتداب قد حاولت جاهدة أن تستفيد من ذلك برغم عدم تحديدها لحدودها وعدم قبولها بخطوط الهدنة كخطوط نهائية لحدود(٥) . فقضية إستخدام بحيرة طبريا كمكان للتخزين الغرض منها هو الافادة من وقوع البحيرة ضمن حدود فلسطين السابقة طبقا لاتفاقية ٣ فبراير ١٩٢٢ كما سبق الاشارة لذلك(٦) بل إن كافة الخطط الاسرائيلية المطروحة كخطط للتعاون المستقبلى مازالت تصر على ذات النقطة حتى اليوم(٧) . هذا بالطبع على محاولة إدماج نهر الليطانى كجزء من نظام نهر الأردن .

والواقع أن الأمر لايقتصر على ذلك ، بل إن خطط تطوير الموارد المائية لكل من سوريا والأردن وخاصة للاخيرة ظلت رهينة كل من قضيتى الحدود والصراع العربى الاسرائيلى . فنهر اليرموك الذى اتخذ كجزء من خط الحدود بين سوريا والأردن بطول ٤٠كم ويعد بالتالى نهرا مشتركا بين البلدين ، اصبح ايضا خطا للحدود بين قوات الاحتلال الاسرائيلى والأردن بعد إحتلال هضبة الجولان وذلك بطول ١٠كم وقد كانت كافة الخطط الأردنية لزيادة مواردها المائية (وهى فى ظرف ندرة مائية فعلية ، رغم محدودية الأراضى الزراعية المروية من جملة الاراضى الزراعية) تعتمد على بناء سد على نهر اليرموك بحيث تستفيد هى من مياهه وتستفيد سوريا من الكهرباء المولدة . وقد وقعت لذلك إتفاقية بين سوريا والأردن فى ٤ يونيو ١٩٥٣ لانشاء ماسمى وقتها بسد المقارن ، إلا أن خطة بناء السد توقفت جزئيا إما لعدم توفر التمويل ، حتى اعيقت فعليا بسبب الصراع حول تحويل مجرى نهر الأردن الذى قامت به إسرائيل ثم الهزيمة العسكرية العربية فى عام ١٩٦٧ . وعادت الأردن لاحياء المشروع مرة أخرى ، ورغم النجاح الجزئى للأردن فى إجتذاب بعض التمويل للمشروع فى أواخر السبعينيات ، إلا أن المشروع توقف هذه المرة للخلافات السياسية بين الأردن وسوريا فى أوائل الثمانينيات ، ثم مع عودة العلاقات للتحسن مرة أخرى بين البلدين عام ١٩٨٥ ، اعيد إحياء المشروع من جديد ووقعت لذلك إتفاقية فى ٣ سبتمبر ١٩٨٧ لاقامة ماسمى بسد الوحدة والغت هذه الاتفاقية إتفاقية عام ١٩٥٣ . وهو مايرجع إلى الرفض الاسرائيلى ، فبينما كانت القدرة الاسرائيلية على إعاقة المشروع محدودة نسبيا قبل عام ١٩٦٧ (رغم توجيه ضربات جوية للأعمال الأولى فى المشروع فى منتصف الستينيات) فانه بعد يونيو ١٩٦٧ اصبح الجنود الاسرائيليون يرابطون فى مرتفعات الجولان . بل أضحت إسرائيل أكثر قوة فى مطالبها حيث ذكر الكاتب الاسرائيلى عامين شاميرا فى جريدة حوتام فى ١٩٧٦/١٢/٢٤ إن مطلب إسرائيل الموجه لامريكا هو أن تعد طرفا فى المناقشات المتعلقة باقامة سد على نهر اليرموك لضمان نصيبها فى النهر بقوة إحتلالها للضفة الغربية ! ! حيث اوضحت إسرائيل « انها تعتبر نفسها حكومة المنطقة » . علاوة على ذلك ، فان الأردن قد تقدمت بشكوى لأن الاسرائيليين يقومون بتحويل مياة نهر اليرموك للسماح بتدفق أكثر للمياة فى بحيرة طبريا ، حيث قدر أن إسرائيل تسحب نحو ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا ، وهو مايتجاوز حصة إسرائيل فى خطة جونستون الموحدة والمحددة بنحو ٢٥ مليون متر مكعب من مياة اليرموك ، وقد صرحت مصادر إسرائيلية فى أبريل عام ١٩٨٤ بأن إسرائيل تخطط لسحب ٦٠ ـ ٧٢ مليون م٣ سنويا من اليرموك ، حيث ذكر مفوض المياة الاسرائيلى أن السحب هو مع ذلك فى حدود خطة جونستون الموحدة ، بتفسيرة لتلك الخطة على أساس انه حدد لاسرائيل ٢٥ مليون متر مكعب خلال فصل الصيف فقط ، بينما تسمح لها الخطة بسحب أى كمية خلال فصل الشتاء المطير .

وإضافة لكل تلك المشكلات المرتبطة بمياة الأنهار ، فان هناك أيضا تعقيدات إذا ما أشترك أكثر من طرفين فى حوض مائى جوفى واحد فهذا هو الواقع الراهن فى أكبر خزان جوفى للمياة فى الضفة الغربية حيث يمتد تحت اراضى إسرائيل (داخل الخط الأخضر) بمسافة ٥ ٪ ويقع الباقى كلة فى اراضى الضفة الغربية ، ونظرا لأهمية مياة الضفة فى الاستهلاك المائى الاسرائيلى منذ الاحتلال عام ١٩٦٧ فان إسرائيل تعارض سيطرة الفلسطينيين على مواردهم المائية ، حتى إذا ما تم التوصل الى تسوية للصراع . كما أن نفس المشكلة تثور فى شمال غرب عمان فالمصدر الأساسى النموذجى للمياة يقع فى شرق البريمى ، وقد اكتشف خزانات جديدة للمياة فى المنطقة فى السبعينيات ، وقد كانت هذه المنطقة مصدر لنزاع عمانى/إماراتى خاصة لان الضخ الزائد فى إمارة العين نتج عنه انخفاض ملحوظ فى جدول المياة تحت البريمى وقد ثارت ذات الاسئلة عما إذا كان مشروع « النهر

الصناعى العظيم » فى ليبيا يستمد مياهة من حوض مائى واحد مشترك مع مصر ويؤثر بالتالى على إمكانيات تنمية المنطقة المقابلة داخل الأراضى المصرية(٨) .

اما الحدود بين العراق وسوريا ، وهى تتقاطع مع نهرى دجلة والفرات فقد تم تحديدها علينا فى عام ١٩٢٠(٩) فقد استخدم نهر دجلة كخط للحدود بين سوريا والعراق الواقعتين تحت الانتداب الفرنسى والانجليزى حيث اشار الميثاق الفرنسى/الانجليزى فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢٠ الى هذا النهر باعتباره الحدود بين مناطق الانتداب الفرنسى والانجليزى ، بدون اى تحديد دقيق اخر . وفى عام ١٩٣٢ وجدت اللجنة التى عينتها عصبة الأمم لدراسة الحدود السورية/العراقية ان معنى ميثاق ١٩٢٠ اكثر من واضح « اذ ليس هناك صعوبات فى تفسير معنى الميثاق .. فدجلة حدد باعتباره الحدود بين البلدين وهو مايعنى طبقا للممارسة الشائعة ان نقطة اعمق انحدار فى مجرى النهر تشكل خط الحدود بين البلدين(١٠) . الا أن مايضيف المزيد من التعقيد على وضع الحدود هذا خاصة من زاوية اتصاله بمسألة المياه ، فهو فى الواقع تحديد الحدود السورية التركية والعراقية التركية . فقد اعلن الجنرال جورو الفرنسى (قائد الحملة على الشام فى عام ١٩٢٠) تقسيم منطقة الانتداب الفرنسى فى بلاد الشام الى أربعة وحدات هى لبنان الكبير ودولة حلب وتشمل الاسكندرونة واراضى اللاذقية ثم دمشق .. وفى اول يناير توحدت حلب ودمشق فى دولة واحدة باسم سوريا اما الاسكندرونة ، (لواء الاسكندرونة) فقد كان مثارا للقلق حيث كان يسكنه خليط من العرب والترك والاكراد وكانت تركيا ترى فى ضمها الى سوريا ضربة لها .. ولما وقعت المعاهدة الفرنسية السورية عام ١٩٣٦ ونصت على وحدة سوريا السياسية اعلنت تركيا عداءها الصريح لهذه المعاهدة لأنها لم تكن تعتبرها جزءا من سوريا . وبناء على ذلك نوقش الموضوع امام عصبة الامم التى اوصت بمنحها حكما ذاتيا اما علاقاتها الخارجية فتتولاها سوريا ، وطبقا لتقرير العصبة فقد حددت حدود لواء الاسكندرونة بحيث انهار قرة تشاى وقرة صو وافرين والعاص كل فى قطاعاتها المحددة وهذه هى اليوم الحدود بين سوريا وتركيا . وفى ٢٣ يونيو ١٩٣٩ عقدت معاهدة بير تركيا وفرنسا تنازلت الأخيرة بموجبها عن الاسكندرونة لتركيا نظرا لظهور شبح الحرب العالمية الثانية ، الا ان سوريا لم تعترف بهذا واستمرت تعتبر الاسكندرونة جزءا من اراضيها(١١) .

وهكذا فقد حرمت سوريا من عدة انهار علاوة على ان تركيا اصبحت دولة متشاطئة على نهر العاص ، وهذا الأمر الأخير ظل يستغل دائما كتكئة للاستغلال التركى المنفرد غير العابىء بمصالح الأطراف الأخرى فى مياة نهرى الفرات ودجلة ، اذ دائما ماتشير تركيا الى ممارسات سوريا على نهر العاص ، وتشكو من إستمرار وجود لواء الاسكندرونة ضمن الخرائط السورية حتى الان .

وكان لهذا التصرف التركى المنفرد فى مياة الفرات على وجه اخص منذ منتصف الستينات اثارة على تفجر النزاع بين البلدان الثلاثة المشتركة فى حوضه (تركيا/سوريا/العراق) . فقد كان هناك نزاع عام ١٩٦٣ عند انشاء سدكيبان ، ومع اكتمال انشاء السد الأخير مع سد الثورة السورى فى عام ١٩٧٤ كاد الأمر يصل الى حد النزاع العسكرى بين سوريا والعراق نتيجة لملء سوريا لخزان سد الثورة وهو ماقلل للغاية من مياة الفرات المتدفقة الى العراق وقد توسطت اطراف العربية (السعودية) لتسوية هذا النزاع فى حينه وسمحت سوريا بتدفق المزيد من المياه للعراق .

ومرة اخرى واجه البلدان العربيان نفس الموقف من تركيا عند بدء ملء خزان د اتاتورك الذى يقع ضمن خطة تركية طموحة لتطوير الجزء الجنوبى الشرقى من أراضيها . حيث اوقفت تركيا تدفق الفرات بالكامل لمدة شهر فى اوائل ١٩٩٠ ، وقد كان هذا سببا لأول مرة فى الاتفاق السورى/العراقى فى ابريل ١٩٩٠ على حصة كل منهما فى مياة الفرات بحيث يكون نصيب سوريا ٤٨ ٪ والعراق ٥٢ ٪ من كمية المياه المتدفقة . ورغم هذا فان الجانب التركى مازال حتى الان رافضا للتوصل الى اتفاق جماعى ملزم لتقاسم مياه الفرات ، بل ويتعمد تعقيد الوضع تارة بالحديث حول نهر العاص ، وتارة اخرى بمحاولة معاملة حوض الفرات ودجلة على انهما حوض واحد وهو مايتيح امام الجانب التركى إمكانية المضى قدما فى خططه لاستغلال مياه الفرات . حيث يزيد التدفق السنوى فى دجلة عنه فى الفرات ولكن وامكانية استغلاله من الزاوية الفنية باقامة منشآت عليه أكثر صعوبة من الفرات(١٣) . وليس كل ماسبق هو فقط المشكلات الوحيدة التى تربط بين الانهار الدولية والحدود ، فالحقيقة انه بشكل عام رسمت الحدود فى المنطقة بدون ادنى اعتبار للمسائل العملية حول استغلال مياه الأنهار وحقوق كافة الأطراف فيها وكانت من ثم ذات ابعاد معقدة مستقبلا ، فالمعاهدة التى ترسم الحدود على اساس انها ضفة النهر او تحدد ببساطة ان النهر ذاته يشكل الحدود وتتركه على هذه الحالة ، قد ادت لاحقا الى النزاعات والى مزيد من التحديات لقضية الحدود . فقد اشرنا سابقا الى ان الحدود السورية/الاردنية على نهر اليرموك حددت بالرجوع الى خط السكك الحديدية ، بحيث كانت الحدود تتحرك مع هذا الخط فى كل مرة كان يعبر فيها مجرى النهر وهو ماكان له اثار معقدة فى تحديد الحقوق(١٤) . ولذلك فان تحديد الحدود بحيث يعبرها نهر او استخدم مجراة كخط او باعتبار ان ضفتى النهر يعتبرا الحدود ، فانه ترتفع المطالبات بحقوق حول جزء

معين من النهر باعتباره يقع ضمن اراضى هذه الدول . كما انه كلما زاد عدد البلدان التى يعبرها نهر كلما اصبح نمط الحقوق فى مياهة أكثر تعقيدا .

بل وهناك تعقيد شديد مع استخدام مجرى النهر باعتباره الحدود دون تحديد ، اذا ان هناك قواعد عديدة فى هذا المجال ، منها استخدام مايسمى بخط منتصف النهر وهو مايثير النزاع لأن هذا الأمر يتغير بتغير كمية المياه المتدفقة . وقد تم اللجوء فى عديد من الحالات وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الاولى الى قاعدة الخط الذى يمر بنقطة اعمق انحدار فى مجرى النهر[١٥] Thalweg ، اذ انه فى حالة الانهار غير دائمة الجريان على مدار العام ، او حتى حينما تتقلص مياه الأنهار دائمة الجريان بشكل ملحوظ وتصبح قريبة من الجفاف خاصة فى فصول الصيف شديد الحرارة عديم الأمطار ، فان هذه النقطة تعد اكثر فعالية من خط منتصف مجرى النهر . اذ ان هذه النقطة تصبح واضحة اثناء جفاف النهر وبينما يمكن ان يتغير موقع هذه النقطة فان هذا التغير يكون طفيفا من عام لاخر . وبينما قد يكون من الصعب تحديد هذه النقطة عند امتلاء النهر بغزارة ، فان مثل هذا التحديد الدقيق يصبح أقل أهمية فى الأنهار المستخدمة فى الرى . حيث ان غزارة المياه لن تدفع أى بلد من البلدان المتشاطئة للنزاع حول مايخصها من النهر ، بينما فى حالة الأنهار الملاحية فان تعيين خط الحدود بدقة اكثر هو امر هام لحفظ نظام المرور بالنهر وفى حالة ضبط الحوادث والجرائم التى تتم فى مجرى النهر وهى قضية تبدو واضحة فى مجال شط العرب على سبيل المثال[١٦] .

كما ان هناك مشكلة لتعيين الحدود فى حالة الأنهار تنشأ نتيجة لطبيعة التغيرات التى تحدث (اذا ماطرأ تغير) حينما يغير النهر مسارة ، رغم ان هذه العملية تدريجية وتحدث بشكل ضئيل للغاية لكن يظل السؤال هو ما اذا كان تغيرا مثل ذلك سيفصل فى النهاية النهر عن خط الحدود القديم حتى ولو فى قطاع محدد ، وبالطبع فان تحديد الحدود سيكون مختلفا من قبل كل من الدولتين المتشاطئتين . اضافة لذلك فان تعقيدا جديدا سيضاف اذا ماكان النهر الحدودى يمر بجزيرة مأهولة ، اذ أن الجزيرة وحدة اقتصادية وجيوغرافية ومن الأفضل ان تظل بكاملها داخل نطاق اراضى دولة واحدة . الا أن هذا بالطبع حتى وان حدث يمر بنزاعات دون شك

ثانيا : النفط والحدود فى المنطقة :

لم يكن يعرف للحدود ومشكلاتها معنى فى الخليج العربى نظرا لأن هذه البلاد كانت وسط شعوب فقيرة متنقلة ، ولم تكن هذه المنطقة من ثم سوى مناطق للنفوذ القبلى حتى اواخر القرن التاسع عشر . ومع بدايات القرن العشرين تغير الوضع الى حد كبير فأول اكتشاف للنفط تم فى ايران (فارس وقتها) فى اكتوبر ١٩٠٣[١٧] ومع ذلك فقد ظلت الضفة الغربية من الخليج مهملة باعتبارها مصدر محتمل للبترول حتى قدم المغامر فرانك هولمز الذى لقب « بأبو النفط » الى المنطقة وحصل على امتياز للتنقيب عن النفط فى البحرين فى عام ١٩٢٥ وحتى ذلك التاريخ كانت تقارير الخبراء وخاصة من الشركة الأنجلو/ فارسية التى تقوم بالحفر فى فارس تشير الى انعدام فرص وجود البترول على الضفة العربية من الخليج . وفى اكتوبر ١٩٣١ بدأت شركة بترول البحرين التى كونها هولمز الحفر ، وفى مايو من عام ١٩٣٢ اكتشف النفط ، وهز هذا النبأ شركات البترول الكبرى على الرغم من ضآلة حجم الاكتشاف . وثار السؤال هل يثبت هولمز - الذى كان مثارا للسخرية من قبل - انه كان على حق فى احتمالات وجود النفط على نطاق اوسع ؟ اذ ان جزيرة البحرين الصغيرة كانت على بعد ٢٠ ميلا فقط من ارض شبه الجزيرة العربية . وفى مايو ١٩٣٣ تم التوصل الى اتفاقية الامتياز بين شركة « ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا » وبين المملكة السعودية . كما تم توقيع امتياز التنقيب فى الكويت بعد عام ونصف من ذلك الامتياز السعودى[١٨] .

وهكذا تزايدت الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للمنطقة منذ هذا الوقت . ولاشك أن موضوع الحدود قد تضاعفت أهميته عدة اضعاف بعد ارتفاع اسعار البترول فى اعقاب حرب عام ١٩٧٣ ، بحيث باتت تعد محورا هاما فى معظم النزاعات الجارية فى هذه المنطقة . فاصرار البحرين على ردم « فشت الديبل » المتنازع عليها مع قطر وبناء وحدات مدنية او عسكرية عليه ، يكشف اهداف البحرين للمشاركة فى حقل الغاز هناك ، المسمى بحقل غاز الشمال والذى يعد أكبر حقل للغاز فى العالم ويجعل من قطر من ثم اكبر منتج عربى للغاز . اذ أن ردم فشت الديبل يعنى أن يصبح بداية المجال الحيوى للبحرين الذى يمتد ١٢ ميلا بحريا وفقا للقانون الدولى للبحار ، وهو مايعنى وقوع جزء من حقل الشمال ضمن هذا المجال . وقد بدأت البحرين فى ابريل ١٩٨٦ فى ردم « الفشت » بالفعل الا أن الحكومة القطرية التى تدرك اهمية هذا الأجراء وخطورته ، أرسلت طائراتها لقصف المنشآت الأولية التى أقيمت . كما أن نفط جزيرتى قاروه وام المرادم المتنازع عليهما بين السعودية والكويت هو مصدر النزاع الأصلى . اذ سبق للسعودية ان تدخلت عام ١٩٤٥ لوقف عمليات التنقيب عن النفط فى الجزيرتين التى كانت تقوم بها احدى الشركات الأميركية بعد حصولها على امتياز من الكويت وفى عام ١٩٦١ عرضت الكويت على الرياض تقاسم اى ارباح تنجم عن استخراج النفط من الجزيرتين مقابل اعتراف السعودية بملكية الكويت لهما ، الا أن هذا العرض قوبل بالرفض[١٩] .

كما ان نفط منطقة « مسكت » ومناطق نفطية محتملة

مجاورة مصدر للنزاع الدائم بين مسقط والامارات وتطالب السعودية بأراضى فى اليمن وتحديدا فى كل من الجوف ومأرب وحضرموت وقد تزايد ذلك مع بدأ اكتشاف النفط مؤخرا فى هذه المناطق(٢٠) . كما ان نزاعا ليبيا ـ تونسيا كان قد ثار بسبب النزاع على منطقة الرصيف القارى بينهما وخاصة لاحتمالات كبيرة بوجود النفط الى ان تم تسوية النزاع فى ميثاق الاخاء والتعاون كما تثور مشكلة مشابهة بين مصر والسودان بسبب اعلان السودان عن مناقصة بين شركات البترول للتنقيب فى منطقة حلايب ، التى تعتبرها مصر جزءا من اراضيها ولذلك فقد بادرت السلطات المصرية بطرح المنطقة على شركات النفط العالمية للاشتراك معها فى التنقيب عن النفط . هذا كله طبعا اضافة الى « حرب الخليج الثانية » وغزو العراق للكويت الذى كان من بين اسبابه المعلنة (أو السبب الرئيسى) هو استغلال الكويت دون وجه حق لبعض حقول نفط منطقة الرميلة التى لاتقع ضمن اراضى العراق .. وهو نزاع مازال راهنا برفض العراق لقرار ترسيم الحدود الجديد مع الكويت الذى قامت به لجنة من الأمم المتحدة والذى نص على ضم مجموعة من حقول الرميلة النفطية للكويت .

خاتمة :

مع ادراك ان قضية الحدود تعد قضية معقدة بطبيعتها نظرا للعوامل المعقدة التى تحكمها فان هذا التقرير قد حاول رصد وتحليل بعض المشكلات الناشئة عن عدم تطابق الحدود السياسية مع حدود الموارد الاقتصادية لاسيما اهم سائلين باتا يحكما العالم العربى اى المياه والنفط . ومع أهمية كلا السائلين الا ان الدراسة قد هدفت الى اعطاء وزن اكبر لقضية المياه ، ليس فقط بسبب ازدياد اهميتها بواقع الندرة الذى بات راهنا فى اجزاء كبيرة من عالمنا العربى ، ولكن ايضا بسبب عدم اتضاح الجوانب المرتبطة بها بنفس درجة الوضوح التى ترتبط بالنفط والغاز .

هوامش ومصادر الدراسة :

(١) Ewan W, Anderson, Water Resources & Boundaries in the Middle East, in G.H. Blake)et al(, Boundaries and state Territory in the M. East and North Africa, Middle East and North African Studies Press ltd.
England, 1987, P. 87.

(٢) تم التصديق على تلك المعاهدة فى ٧ مارس ٩٢٣ . وظل جزء كبير من هذه الحدود يشكل حدوده الأمر الواقع التى تفصل بين سوريا واسرائيل حتى عام ١٩٦٧ . راجع فى ذلك

A. M. Hirsch, International Rivers In The Middle East Published On Demand By University Microfilms, Michigan U. S. A. 1972, Part II, Ch. X. وهى فى الاصل رسالة قدمت لنيل درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة كولومبيا فى عام ١٩٥٧ .

(٣) رسم خط الحدود فى هذه الحالة بالرجوع الى تفريعة خط سكة حديد حيفا ـ نسيب وهو جزء من خط سكك حديد الحجاز . والمفارقة أنه تم اعتماد خطة السكة الحديد فى البروتوكول باعتباره يقع ضمن الاراضى السورى بغض النظر عن مكان وجوده على اى من ضفتى اليرموك . بينما الأجزاء الأخرى من نهر اليرموك وفروعه التى لا يمر بها خط السكة الحديد فاما وضعت بالكامل داخل حدود سوريا او صممت على أساس ان تكون هى ذاتها خط الحدود . راجع فى ذلك المرجع السابق .

(٤) قائمة المراجع فى هذا المقام طويلة ويمكن الرجوع فيها الى :ـ
Thomas Naff and Ruth C.Matson, Water in the Middle East Conflict or Cooperation£, Middle East institute Research, University of Pennsy lvania, 1984.

وكذلك التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٨ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

(٥) صرح أبا ايبان وزير خارجية اسرائيل امام الامم المتحدة فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٠ بأن « حدود الهدنة ليست لها ادنى علاقة اساسية بالحدود الدولية السابقة » .

(٦) لم يقتصر الأمر على ذلك ، بل كان هناك منذ البداية نزاعا سوريا / اسرائيليا حول بحيرة طبريا وخاصة حول قطاع العشرة أمتار الذى حددته اتفاقية الهدنة فقد اصرت اسرائيل على سيادتها الكاملة على كل ما كان يشكل حدود فلسطين القديمة . بينما اكدت سوريا على أن قطاع العشرة أمتار لا يعد جزءا من اسرائيل ،ولذلك فان لسكان سوريا الحق فى عبور هذا القطاع والقيام بعمليات الصيد فى البحيرة ، وفى النهاية تلقت منظمة الامم المتحدة الخاصة بالهدنة والمراقبة على تاكيدات من اسرائيل وسوريا بأن السلطات السورية سوف تمنع سكانها من الصيد فى بحيرة طبريا ، كما انها لن تتدخل ضد الاسرائيليين الذين يقومون بالصيد فى البحيرة . كما ان قوارب البوليس الاسرائيلى لن تقترب اكثر من ٢٥٠ متر من ضفة البحيرة ، وقد اصرت اسرائيل ان منطقة الـ ٢٥٠ متر لا ينبغى ان تعد مياها اقليمية لسوريا . راجع، A.M Hirsch, Op, Cit., P: 218.

(٧) أنظر فى ذلك
Elisha Kally and Avraham Tal, A Amiddle East Water Plan Under Peace, in Haimben Shahar (et

al) ed. Economic Cooperation Anf Middle East Peace, Peace, Weidenfield and Nicolson, London, 1989.

(٨) Ewan Anderson, Water Resources& Boundaries in The Middle East, Op, Cit., P. 95.

(٩) وضعت بالاساس لشكل سرى ضمن اتفاقية سايكس بيكو فى ابريل ـ مايو ١٩١٦ ، وتم التصديق عليها فى ٢٣ أكتوبر من نفس السنة بين فرنسا وانجلترا وروسيا لتقسيم مناطق النفوذ بين انجلترا وفرنسا . راجع :ـ

د . يواقيم رزق ، الحق التاريخى وأزمة الخليج العربى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، القاهرة ، مارس ١٩٩٢ .

(١٠) راجع : A . M . Hirsch, Op. Cit .

(١١) د . يواقيم رزق مرقص ، مرجع سابق ، ص ٦٥ ـ ٦٧ وكذلك

A. M. Hirsch , Op . Cit.

(١٢) فشلت اللجنة الفنية الثلاثية عند اجتماعها فى دمشق فى شهر نوفمبر الماضى فى التوصل لاتفاق حول تقاسم مياه الفرات .

(١٣) راجع هذه القضية على نحو اكثر تفصيلا فى مجدى صبحى ، مشكلة المياه لفى الشرق الاوسط والمفاوضات متعددة الأطراف ، سلسلة كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، يناير ١٩٩٢ .

(١٤) راجع: A. M. Hirsch, Op. Cit.

(١٥) فى هذه القضية انظر المرجع السابق مباشرة .

(١٦) يخرج نطاق النزاع هنا عن هدف هذه الدراسة بسبب كونه لا يعد نزاعا عربيا/ عربيا ولا يتضمن أطراف عربية اخرى بخلاف العراق .

(١٧) انظر فى ذلك

Danie Yergin, The Prize; The Epic Quest for Oil Money & Power, Touchstone, New York, 1992, P. 139.

(١٨) المرجع السابق مباشرة ، ص ٢٨٠ ـ ٢٩٢ .

(١٩) راجع فى ذلك الدراسة التالية :

عبد الجليل مرهون ، نزاعات الحدود فى شبة الجزيرة اعربية ، مجلة شؤون الاوسط ، العدد ١٢ ، سبتمبر ـ أكتوبر ١٩٩٢ .

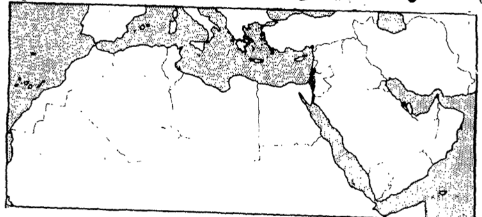
(٢٠) المصدر السابق .



المصدر : السياسة الدولية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : يناير ١٩٩٧

(٣) الاطار التاريخى لمشكلات الحدود العربية



د . صلاح العقاد

تكتسب الحدود السياسية صفة الاستقرار غالبا حينما ترسم مطابقة للحواجز الطبيعية كالوديان والجبال الكبيرة أو عندما تتمشى مع خط يفصل بين قوميتين لكل منهما ثقافته ولغته الخاصة وهذان الأمران لاينطبقان على الحدود الفاصلة بين معظم الدول العربية فى آسيا وافريقيا .

وليست منازعات الحدود مقصورة على العالم العربى . ففى أوربا نشأت صراعات عويصة عندما ساد المبدأ القومى وصار من الضرورى الاتفاق على تخطيط الحدود . ذلك لأنه من الصعب ايجاد خط رفيع يفصل بين اتباع قوميتين مختلفتين فهناك غالبا تداخل فى الاقاليم الحدودية . ومن اشهر امثلة هذا النوع من التداخل وجود انتماءات جرمانية وفرنسية فى اقليمى الالزاس واللورين مما تسبب فى حروب كثيرة وادى الى تغيير السيادة عليهما خمس مرات فى المدة مابين ١٨٧٠ _ ١٩٤٥ .

ولدينا فى عالمنا العربى نماذج على هذا التداخل نذكر من اشهرها لواء الاسكندرونة حيث تعايش جنبا الى جنب الناطقون بالعربية والتركية فى ظل الدولة العثمانية متعددة الجنسيات . فلما نشأت على انقاضها دولتان قوميتان حديثتان هما : تركيا وسوريا العربية استتبع ذلك نزاع على الاقليم ، وظلت سوريا تحتج على خطيئة الانتداب الفرنسى الذى سلم هذه المنطقة الى تركيا دون استفتاء حر لأهلها حسبما تذكر المصادر السورية . على اية حال فقد تلاشت القضية بحكم الزمن الطويل الذى مارسته الادارة التركية على اللواء وادى الى تذويب العنصرين فى كنف الثقافة التركية . وهكذا لم يكن بوسع سوريا سوى التوقف عن اثارة القضية .

أما الحدود العربية الغربية فقد رسمت حديثا كخطوط طول وعرض على الخرائط دون ان تراعى فيها عوامل الجغرافية الطبيعية او خصائص المجتمعات العربية المتجاورة . وقامت دول كبرى غالبا ذات نفوذ فى المنطقة العربية برسم هذه الخرائط واعدادها للتداول .

وتعد شبه الجزيرة العربية من اكثر المناطق تعرضا للخلافات الحدودية فالملكة العربية السعودية تلامس بمساحتها الشاسعة سبع دول عربية منها ماهو قديم مثل اليمن ، ومنها ماهو حديث جدا باعتباره كيانا سياسيا يحتاج الى رسم حدود جغرافية جديدة مثل الامارات العربية وقطر . ومما زاد هذه المشكلات تعقيدا أن هذه الكيانات الجديدة نشأت فى القرن التاسع عشر كتجمعات قبلية تقبل بزعامة اسرة معينة مثل اسرة الصباح أو آل ثانى او آل نهيان . ومن المعروف ان القبائل تنتقل بحرية بحثا عن الكلأ والمرعى دون التقيد بحدود سياسية ، حتى



المصدر : الحياة الدولية

التاريخ : ٢٣ يناير ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انه حينما اخذت الكيانات الجديدة تتبع نظام الدول الحديثة اضطرت فيما يتعلق بنظام الحدود ان تبتكر او على الأصح يبتكر لها قانون خاص ليس له نظير فى دول العالم المعاصر من ذلك مثلا : حق القبائل فى التنقل عبر الحدود دون جوازات سفر واذا كانت تتبع جنسية الكويت مثلا فعليها حينما تنتقل الى اراضى السعودية ان ترفع علم هذه الدولة .

كذلك استلزم البحث عن النفط تحديد تبعية كل شبر من الأراضى الصحراوية سواء أكانت بها عيون ماء او خالية تماما من الحياة البشرية وحينما تعذر على الدول الجديدة الاتفاق على الحدود استقر الرأى على انشاء مناطق حدودية عرفت باسم المنطقة المحايدة تقتسم فيها حدود السيادة ، ومن ثم يقتسم ايضا دخل النفط . وهناك منطقة محايدة بين السعودية والكويت واخرى بين العراق والسعودية .

وعندما طغى الاهتمام بتخطيط الحدود على طبيعة العلاقات بين الدول المتجاورة منذ العشرينات استخدم التاريخ وبالتالى الوثائق الرسمية على نطاق واسع لاثبات الحق فى هذه المنطقة او تفنيد حجج الخصم فى ادعاء السيادة عليها ، وفى معظم الاحيان لم تجد الدول العربية المتنازعة الكثير من وثائقها المحلية التى تشفى الغليل ولذلك راحت تبحث عن هذه الحقوق فى ملفات اجنبية وعلى راسها الوثائق البريطانية التى تعود الى حكومة الهند او الى وزارات الخارجية والبحرية التى احسن حفظها وتصنيفها فى دور الوثائق بلندن .

فحينما اشتهر النزاع بين السعودية والامارات حول واحات البوريمى فى الخمسينات ، لم تجد السعودية فى سجلاتها مايعود الى ابعد من عامى ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥م هذا مع العلم بأن الادعاء بالحق التاريخى يعود الى ١٧٩٥م

وكثيرا مالجأت حكومات الخليج فى منازعات الحدود الى حد المطالبة بالسيادة على جزيرة او منطقة ما ، فلجأت الى البحث عن اثبات حقها فى الوثائق البريطانية ، وهذا مافعلته حكومة الشارقة حينما نشرت مجلدين فى ١٩٧٣ جمعت فيهما عديدا من الوثائق التى تثبت حقها فى جزيرة « أبو موسى » وجاءت معظم مراسلات حكام الشارقة منقولة عن السجلات البريطانية .

كذلك فان المنازعات التى نشأت بين الكويت وقطر وجيرانها أدت الى البحث فى دور الوثائق البريطانية والعثمانية ، وظهرت فى هذه الأخيرة عدة مراسلات مفيدة بين حكام الخليج وبين الباب العالى ، وهى محفوظة فى وزارة الخارجية العثمانية وترجع الى مابعد ١٨٧٠ أى فى أعقاب حملة مدحت باشا على الاحساء .

ومما هو جدير بالملاحظة ان النزاع حول البوريمى اخذ ابعادا خطيرة خلال الخمسينات وادى الى تدخل عسكرى بريطانى سنة ١٩٥٥ لصالح كل من امارة ابوظبى وسلطنة عمان لقطع السبيل على التواجد السعودى فى هذه الواحات وكان لهذا التدخل انعكاساته العربية والدولية . فعلى المستوى العربى تبنت مصر وجهة النظر السعودية بينما تعاطفت الاسر الحاكمة فى منطقة الخليج مع الامارات . وعلى المستوى الدولى اعتبر التدخل البريطانى صورة من صور التنافس الانجلو امريكى للسيطرة على بترول الخليج فى ذلك الوقت . وقد تغيرت فيما بعد العلاقات العربية والدولية فساد التوتر فى الستينات بين مصر الناصرية والمملكة العربية السعودية نتيجة حرب اليمن . كما انتهى التنافس الانجلو امريكى بأن سلمت بريطانيا للولايات المتحدة بالتفوق السياسى والعسكرى فى منطقة الخليج عندما قررت الانسحاب منه سنة ١٩٧١ . ومن جهة أخرى تعاظم مركز السعودية دوليا وعربيا وتضاعفت ثروتها البترولية فوجدت انه من الأنسب تجاهل مسألة البوريمى باعتبارها مسألة ثانوية ورأت من الأفضل ايجاد علاقات حسنة بينها وبين امارات الخليج التى سلمت لها بالزعامة وهكذا تركت الواحات للامارات الصغيرة .

ومن هذا المثل بشأن احدى الخلافات الحدودية ومع وجود امثلة اخرى سوف نعرض لها نطرح نظرية هامة فى قضية الحدود العربية - العربية وهى ان المعطيات السياسية وطبيعة العلاقات بين الانظمة الحاكمة كانت دائما اقوى تأثيرا من الحجج التاريخية والقانونية التى لم تُحسم هذه الخلافات الا فى حالات قليلة وصبت خلافات الحدود فى خانة الصراعات العربية - العربية الناشئة عن منافسات بين انظمة حاكمة تختلف لأسباب فردية او لاسباب ايديولوجية فطالما كان هناك انسجام وتآلف بين حاكمين متجاورين ، أقفل ملف الخلافات الحدودية . أما اذا كان هناك خلاف بين اشخاص الرؤساء وهو الغالب فى العالم العربى او كان هذا الخلاف متعلقا بالتوجهات العامة للحكم كالخلاف بين حكومة السودان الخاضعة للجبهة الاسلامية للانقاذ وبين نظام الحكم المدنى فى مصر فان خلافات الحدود التى كانت كامنة تطفو سريعا الى السطح .

ولاثبات هذه النظرية نتابع الخطوط العريضة للخلاف الدائر حول منطقة حلايب . فهذه المنطقة تقع شمال خط عرض ٢٢ ذلك الخط الذى تبنته اتفاقية الحكم الثنائى لسنة ١٨٩٩ كأساس للحدود الفاصلة بين مصر والسودان وفى سنة ١٩٠٢ أصدر وزير داخلية مصر خطابا يعهد فيه الى حكومة السودان بادارة مثلث حلايب . ولم يلتفت احد بعد ذلك الى هذه المنطقة النائية ، الى أن استقل السودان وآلت السلطة فيه الى حزب الأمة الذى كان دائما على علاقات غير صديقة مع مصر .

وجاءت المناسبة لفتح ملف حلايب عندما تقرر اجراء انتخابات نيابية فى السودان واستفتاء فى مصر على الوحدة السورية المصرية فى فبراير سنة ١٩٥٨ فانتهزت حكومة السودان فرصة هذا الخلاف لترفع شكوى ضد مصر لدى مجلس الأمن . ولما كان نظام عبدالناصر يقف



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٩٢

على طرف الخصومة مع معظم اعضاء مجلس الأمن حينذاك فقد اثر الرئيس المصرى التوقف عن مجابهة السودان فى هذه القضية التى خضعت حسب نظريتنا للمؤثرات الدولية . فعلى عكس حكومة عبدالناصر كان الحكم فى السودان يحظى بتعاطف الغرب . وماكانت الحجج والوثائق التاريخية لتقف ضد هذا التيار الجارف .

وطبقا لما نطرحه من اراء حول قضايا الحدود العربية فان الخلاف على منطقة حلايب توقف فترة طويلة كانت العلاقات الودية سائدة فيها بين القاهرة والخرطوم ، سواء فى عهد الفريق عبود او خلال حكم النميرى الطويل . ولم تعد هذه القضية من جديد لكى تطفو على السطح بقوة الا عندما دانت السلطة لجبهة الانقاذ الاسلامية .

ومن المعروف أن اللجان المشكلة لحل هذا الخلاف الحدودى سواء من الجانب المصرى أو السودانى تستخدم الوثائق التاريخية على نطاق واسع الأمر الذى يحدث عادة عند التقدم للتحكيم الدولى ، غير ان الموقف المصرى ازاء هذا الخلاف لا يرى ان التحكيم هو اسلوب الحل بين الاشقاء . كذلك فان الاستفتاء الذى يحدث فى مثل هذه الحالات لتخيير السكان حول الانضمام الى هذه الدولة أو تلك لا يصلح لهذه المنطقة ذات المجتمع القبلى من جهة وضآلة الكثافة السكانية من جهة اخرى . وقد يكون المعيار الافضل فى مثل هذه الحالات وفى مجتمعات نائية تعيش عيشة بائسة هى التساؤل عن أى الطرفين اقدر على رفع مستوى المعيشة لهؤلاء السكان الذين لا يزيدون على بضعة آلاف يعيشون فى منطقة تبلغ مساحتها ١٨,٠٠٠ كيلو متر ، وتفتقد البنية الاساسية البسيطة ويرتبط سكانها اقتصاديا باسوان .

كل هذه العوامل ترجح كفة مصر بعيدا عن الجدل التاريخى الذى قد لا يحسم المسألة لانه يجرى فى مكاتب المتخصصين بعيدا عن ارض الواقع ، ولأن الحجج التاريخية تتحمل التأويلات المختلفة ومن ثم لا يمكن حسم الخلاف من خلالها .

ويكاد احتمال وقوع صراع مسلح بيين مصر والسودان بشأن الحدود أن يكون امرا منعدما . بيد ان تاريخ العرب الحديث شهد ثلاث حالات حروب تقع بين دولتين متجاورتين بسبب هذا النوع من الخلافات : الأولى بين اليمن والسعودية ١٩٣٤ ثم بين الجزائر والمغرب ١٩٦٣ ، واخيرا حرب الخليج التى كان منشؤها نزاعا حدوديا بين العراق والكويت .

كانت القضية عند وقوع حرب سنة ١٩٣٤ تتعلق بمصير اقليم باكمله هو اقليم عسير الذى كان يشكل امارة مستقلة بذاتها تحكمها اسرة الأدارسة وكان قد دخل فى حوزة السعودية بسبب الـ[illegible]ـراعات الداخلية بين افراد الاسرة الحاكمة وبعد ضم السعودية لعسير ضمن العملية التاريخية التى استغرقت نحو ثلاثين عاما وتشكلت بمقتضاها حدود المملكة كما نعرفها الآن . ورغم ان هزيمة قوات الامام البدائية كانت حاسمة فان الملك عبدالعزيز لم يشأ التعدى على الكيان الجغرافى لليمن الموروث عن عهود بعيدة والذى يعتبر حالة فريدة فى شبه الجزيرة العربية ومن ثم اكتفى ملك السعودية بتعديل طفيف فى الحدود المشتركة بين اقليم عسير وبين اليمن .

وقد بقى هذا الملف مغلقا حتى كان التدخل المصرى فى اليمن وما ترتب عليه من صراع مرير بين مصر والسعودية التى آوت الامام وغذت القبائل اليمنية بالمال والسلاح مما جعل حكومة الجمهورية اليمنية الناشئة تتحدث من جديد عن حقها التاريخى فى بلدتين كبيرتين من اقليم عسيرهما جيزان ونجران . وقد استمر الوضع الراهن بالنسبة للحدود السعودية اليمنية ثابتا غير انه نشأت خلافات جديدة بمناسبة تحقيق الوحدة اليمنية وتصادف بعد قليل وقوع ازمة الخليج وتعاطف حكومة صنعاء مع صدام حسين فتجدد الخلاف السعودى اليمنى خاصة وان بعض المناطق المتنازع عليها ظهرت فيها احتمالات وجود النفط . غير ان ما حدث فى سنة ١٩٣٤ صار امرا مستحيلا فى وقتنا الحاضر لأن الحروب لم تعد مسألة محلية فى ظل النظام العالمى الجديد .

وفى حالة الحرب القصيرة التى جرت بين الجزائر والمغرب فى اكتوبر ١٩٦٣ اتضحت مقولاتنا السابقة التى تفسر منازعات الحدود بالخلافات السياسية بين النظم الحاكمة . فقد كان النظام الملكى فى المغرب والجمهورى فى الجزائر حينذاك على طرفى نقيض . فالجزائر كانت تعتبر نفسها رائدة للنظم التقدمية فى منطقة المغرب العربى ، حينما كان لشعار الاشتراكية سحره الخاص ، كما كانت متجهة نحو السوفيت فى علاقاتها الخارجية . فى حين ان الحكومة المغربية كانت تعانى حينذاك من المعارضة اليسارية التى لها صلات خفية بالنظام الجزائرى .

ومن الناحية الموضوعية فان خلاف الحدود بين الجزائر والمغرب قد نشأ عن الحقبة الاستعمارية حيث كانت فرنسا تسيطر على القطرين ولكنهاكانت موجودة فى الجزائر بصفتها جزءا من الأراضى الفرنسية بينما كان المغرب محمية من المفترض ان تنتهى معاهدة الحماية عليه فى وقت ما .

لذا عمدت الادارة الفرنسية الى توسيع حدود الجزائر فيما وراء الخط الذى كان يفصل بين البلدين مسافة ١٥٠ كيلو مترا من ساحل البحر المتوسط . أما فيما جنوب هذه المنطقة فلم تكن قد خططت بعد ومن ثم توسعت فرنسا فى اقليم الصحراء التابع للجزائر حتى اوصلته الى الصحراء الاسبانية حينذاك .

وكان من المتفق عليه انه فى حالة حصول الجزائر على استقلالها يعاد النظر فى الحدود بحيث يسترد المغرب



جزءا من الاقليم الصحراوى الواقع جنوبه ، وهو اقليم غنى بمناجم الحديد ومن الجائز ان تكون شركات التعدين قد حرضت المغرب على التشدد فى المطالبة بالاقليم ، الأمر الذى ادى الى وقوع الصدام المسلح وانتهى بعد وساطات عديدة الى احترام الوضع السابق . وهكذا سوى الخلاف الحدودى طبقا للنظرية السائدة لدى منظمة الوحدة الافريقية وهى عدم المساس بالحدود التى خططت فى العهد الاستعمارى اذ لو فتح هذا الباب واخذت كل دولة تطالب بتعديل الحدود لأسباب تاريخية أو اجتماعية لما توقفت الصراعات الحدودية فى القارة الافريقية .

على أننا نرى فارقا هاما بين الظروف التى تحكم افريقيا جنوب الصحراء وبين تلك الدول العربية فى آسيا أو افريقيا ، ذلك ان الدول الأفريقية جنوب الصحراء ، ان وجدت ، فقد كانت فى الغالب تجمعات قبلية ولم تكتسب كياناتها الحالية الا من خلال العهد الاستعمارى بينما ان المنطقة العربية اكتسبت بعض دولها جذورا تاريخية بعيدة .

لقد ورث العراق حدوده الجنوبية عن النظام الادارى العثمانى والذى كان له السيادة بشكل من الاشكال على امارة الكويت نفسها ومن هنا كان الاساس التاريخى للحدود العراقية ـ الكويتية غامضا فهو يكتسب تارة من معاهدة بريطانية عثمانية سنة ١٩١٢ لم يتم التصديق عليها ومن معاهدة انجليزية عراقية سنة ١٩٣٢ صيغت دون ترسيم دقيق . ثم جاء اعتراف العراق للكويت بعد مساومات استمرت منذ اعلان استقلال الكويت ١٩٦١ حتى نهاية ١٩٦٣ وقد تشابكت قضية الحدود مع مشكلات متنوعة كانت تثير التوتر من حين الى آخر بين العراق والكويت اثناء تبعيته للحماية البريطانية ، منها قضية الجنسية التى جدت بالنسبة للقبائل المتنقلة بين القطرين ومنها امتلاك آل الصباح لعدد من البساتين قرب مدينة البصرة ومنها تهريب البضائع التى تدخل الكويت بدون جمارك الى العراق الذى كان يسعى لوضع نظام جمركى حديث .

وكلما اثيرت مشكلات الحدود بين العراق والكويت كان كل فريق يجد ما يؤيد وجهة نظره من الوثائق والمستندات . قد ادى هذا الجدل الى الحديث عن حق العراق التاريخى فى الامارة ذاتها ، وفى اكثر من مناسبة كانت امارة الكويت الغنية تدفع عن نفسها الاخطار بتقديم اموال طائلة لحكومة بغداد ويبدو وكأنها كانت تشعر بان العراق يعانى من حرمانه من منفذ مناسب على مياه الخليج المفتوحة ، فميناؤه الجنوبى الوحيد يقع على ممر مائى ضيق يتصل بالخليج وهو ميناء ام قصر المطل على خليج خور عبدالله ، ومن هنا كانت إمارة الكويت مستعدة لتعويض العراق بالمال بيد انها تشددت فى عدم التنازل عن بوصة واحدة من اراضيها التى ترى ان معاهدة سنة ١٩٣٢ قد ثبتتها بالنسبة للعراق .

وقد افرزت حرب الخليج سابقة فى قضايا الحدود ليس لها نظير فى التاريخ المعاصر وهى ان تقوم بترسيم الحدود لجنة مكلفة من الأمم المتحدة وبدون طلب من الأطراف المعنية بتحكيم المنظمة الدولية أو حتى توكيلها بهذه المهمة . وقد اقتطعت هذه اللجنة بعض الأراضى العراقية على امتداد الحدود بحيث تقيد حركة العراق فى ميناء ام قصر ويحرم من آبار النفط فى شمال الرميلة .

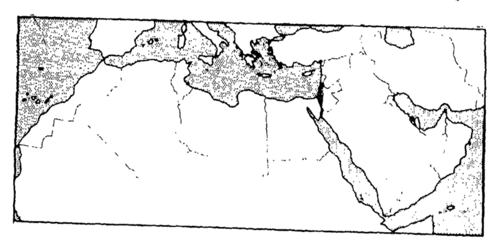
وفى تقديرنا ان هذا الحل يعبر عن وضع سياسى مؤقت وهو وجود نظام حاكم فى العراق على صلة سيئة بمنظمة الأمم المتحدة والدول التى تهمن عليها ، وهو نظام غير مقبول بالفعل بمنظور الرأى العام العالمى الذى يحترم حقوق الانسان بيد انه مهما قيل فى مساوىء هذا النظام فمصيره الى الزوال والباقى هو الشعب العراقى الذى قد يشعر مستقبلا بالغبن وعلى المدى الطويل يرجح تجدد الصراع بين العراق والكويت بسبب هذا التخطيط التعسفى للحدود □ .



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يناير ١٩٩٣

(٦) البعد العسكرى للنزاعات العربية ـ العربية



مراد ابراهيم الدسوقى

مقدمة :

يمكن ان نعتبر عملية الغزو العراقى للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٢ بمثابة ابرز العلامات العسكرية على طريق النزاعات العربية العربية المتعددة الأسباب ، والتى كان بعضها له دوافعه الخاصة بالحدود ، فى حين ان بعضها الآخر لم يكن له مثل هذه الدوافع ، ولكن كانت تلك الخاصة بالحدود هى التى شهدت وتسببت فى نشوب النزاعات العربية العربية التى استخدمت فيها القوة المسلحة ، كما انها تعتبر بمثابة حد فاصل بين فترتين ، حيث ان اللجوء الى القوة العسكرية قبلها كانت له سمات ومظاهر وأسباب تختلف فى مضمونها وفى اطارها عن تلك السمات والمظاهر والاسباب ، بعد ذلك الغزو الذى يعد ـ بحق ـ قمة اللجوء الى الاداة العسكرية فى النزعات العربية العربية على الحدود .

ومن ناحية أخرى افتتح الغزو العراقى للكويت حقبة التسعينيات بمرحلة جديدة من مراحل النزاعات العربية العربية ، وفى الوقت الذى كانت فيه هناك ابعاد أخرى كثيرة لعملية الغزو ، الا ان البعد العسكرى فى هذا النزاع كان أخطرها واشدها وضوحا ، كما انه كان اكثرها تأثيرا فى مجرى النزاع ليس لطرف واحد دون آخر ، ولكن لكلا طرفى النزاع (العراق والكويت) بل لكافة الأطراف الاخرى فى منطقة الخليج وللنظام العربى كله .

وفى الوقت الذى كانت فيه النزاعات العربية العربية (على الحدود وغيره) ظاهرة مزمنة فى النظام الاقليمى العربى منذ نشأته ، وحتى ما قبل الغزو العراقى للكويت ، فان اللجوء الى استخدام القوة العسكرية فى هذه النزاعات كان غير دائم الحدوث ، كما أن تصاعد عملية استخدامها عمليا لم يكن تصاعدا سريعا او ملتهبا ، بل كان اللجوء الى المكون العسكرى يتم فى شكل التهديد باستخدام القوة العسكرية او التظاهر بأن هناك نية حقيقية فى استخدامها سواء من خلال تحريك القوات العسكرية او اجراء تعديل فى أوضاع القوات المسلحة بما يوحى بأنها تتخذ أوضاعا هجومية . سواء لاحداث حالة من الفزع لدى الطرف/الاطراف الأخرى أو للتأكيد على الجدية فى الاستخدام الأمر الذى يؤدى الى احداث مزيد من الضغط لتحقيق الأهداف المطلوبة . وفى حقيقة الأمر أن البعد العسكرى فى النزاعات العربية العربية يعتبر احد أهم وأخطر الابعاد وان لم يكن اكثر هذه الأبعاد ظهورا على ساحة هذه النزاعات ، وبينما كانت هذه المقولة صادقة بنسبة ما قبل الغزو العراقى للكويت فانها اصبحت بعده صادقة على اطلاقها ، حيث سوف تظل ذكرى ذلك الغزو وآثاره ماثلة فى أذهان طرفى أى نزاع عربى عربى ، وبصفة خاصة الطرف الأضعف أو

الاصغر الذى سيكون هدفه الاساس حساب ما لدى خصمه من قوة عسكرية وسعيه الأهم تدبير ما يمكن من امكانيات للوقوف فى وجه تلك القوة وردنها حتى ولو كان ذلك من خلال الاستعانة بقوى خارجية اقليمية او عالمية .

تطور تاثير البعد العسكرى فى النزاعات العربية العربية :

يرى بعض الباحثين أن هناك قانونا غير مكتوب كان يحكم الحرب الباردة الأهلية العربية العربية (٥٨ ـ ١٩٧٠ وهو أن « اقرب الناس اليك هو الد أعدائك » . وبينما لا نجد كثير اهتمام بدراسة ظاهرة النزاع بين البلدان العربية دراسة علمية شاملة تؤصل هذه الظاهرة وتحدد جذورها وتضع الأسباب الكفيلة بعلاجها من منظور مدروس ، فان هذه الظاهرة كان لها انعكاسات سلبية عميقة الاثر على حركة النظام العربى أثناء سعيه لتحقيق أهدافه . ثم بدات هذه الانعكاسات السلبية تأخذ ابعادا خطيرة عندما بدأ العنصر العسكرى يحتل أولوية بارزة فى آليات التعامل مع هذه الصراعات ، وخصوصا فى بدايات حقبة الستينيات .

وفيما قبل الغزو العراقى للكويت فى اغسطس ١٩٩٠ كان اللجوء الى القوة المسلحة فى ادارة النزاعات بين البلدان العربية وبعضها البعض يحتل مرتبة ثانوية الى حد بعيد ، كما ان تكرار اللجوء الى القوة العسكرية كان غالبا ما يأخذ شكل المناوشات العسكرية المحدودة ، قبل أن يتطور الى استخدام كثيف للقوة العسكرية الأمر الذى قد يسفر عن معارك عسكرية على نطاق واسع أو تدخل أطراف ثالثة فى النزاع . وبالاضافة الى ذلك فان سجل النزاعات العربية العربية كان لا يكاد يحوى لجوءا واحدا الى الأداة العسكرية أو استخدام شكل من اشكال العمل العسكرى خلال السنوات العشر الاولى من نشأة النظام العربى فى عام ١٩٤٥ (٤٥ ـ ١٩٥٥) . وبرغم النزاع من سوريا ولبنان حول الحدود فى عام ١٩٤٩ وأزمة الضفة الغربية بين مصر والأردن فى عام ١٩٥٠ وأزمة حلف بغداد بين مصر والعراق فى عام ١٩٥٥ ، الا أن اللجوء الى القوة العسكرية فى أى من هذه النزاعات لم يكن واردا بأى حال ، وربما كان ذلك راجعا فى قسم منه الى حداثة نشأة النظام ، وحداثة الخروج من تحت السيطرة الاستعمارية لعديد من أطراف النظام العربى .

ومع ظهور مرحلة القومى فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات بدأ اللجوء الى المكون العسكرى يتزايد بشكل أو بآخر حيث بدأ النزاع بين مصر والسودان على ترسيم الحدود بينهما وعلى توزيع مياه النيل فى عام ١٩٥٨ . ثم أخذ المكون العسكرى شكلا آخر فى النزاع بين مصر وسوريا فى أعقاب الانفصال السورى عن الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١ من ناحية وفى النزاع بين الكويت والعراق على الحدود فى نفس العام من ناحية أخرى ، والذى قامت خلاله قوة طوارىء عربية قوامها ٤ آلاف جندى بالتوجه الى الكويت فى ١٠/٩/١٩٦١[1] لمواجهة التهديد العراقى للكويت ، ويرى البعض أن التدخل العسكرى المسلح المصرى فى اليمن (٦٢ ـ ١٩٦٨) يمثل اقصى درجات استخدام المكون العسكرى فى النزاعات العربية / العربية ، الا أن البعض الاخر يرى أن استخدام هذا المكون فى هذه الحالة يكاد يمثل الحالة الوحيدة التى كان استخدام العنف العسكرى فيها يحقق وظيفة تطويرية فى النظام الاقليمى العربى[2] . وفى عام ١٩٦٣ نشبت حرب الحدود بين الجزائر والمغرب حيث استخدم كل طرف قواته المسلحة على نطاق واسع سعيا نحو تحقيق أهدافه ، ثم تطور الى نزاع واسع النطاق خلال عامى ٧١ ـ ١٩٧٢ ودخلت موريتانيا مراحله الاولى ـ وفى عام ١٩٧٢ نشبت أزمة الخلاف حول فكرة الوحدة بين اليمن الشمالى واليمن الجنوبى . وفى عام ١٩٧٧ حدثت مفاوضات عسكرية محدودة بين مصر وليبيا ، وفى عام ١٩٧٩ تجددت أزمة الوحدة بين اليمنين (فى ذلك الوقت) ، وبينما كانت هناك قناعة راسخة أن الغزو العراقى للكويت (٨/١٩٩٠) سوف يقلل الى حد كبير من اللجوء الى المكون العسكرى فى النزاعات العربية العربية من منطلق عظم التأثير السلبى لذلك اللجوء ، الا أن اللجوء الى القوة العسكرية تم مرة أخرى فى النزاع بين البحرين وقطر (١٩٩١) وبين السعودية (وقطر ١٩٩٢) ولكن بصورة محددة وعابرة جدا .

ووفقا للخبرة المكتسبة من دراسة النظام العربى على حل بعض النزعات العربية العربية ، دونما لجوء الى القوة المسلحة .

وان كان ذلك يتم فى مستويات مختلفة الشدة من حيث حجم القوة المسلحة المستخدمة او زمن استخدامها أو مدى توريطها فى الاستخدام ومن ابرز الأمثلة على ذلك ارسال القوات العربية المسلحة إلى لبنان عام ١٩٥٨ ، وكذلك ارسال قوة الطوارىء العربية إلى الكويت عام ١٩٦١ ، وارسال القوة العربية إلى الأردن للفصل بين القوات الاردنية والفلسطينية فى أعقاب أحداث أيلول الأسود ثم محاولة اضفاء الشرعية على الوجود السورى فى لبنان عام ١٩٨٦ فى حين كانت هناك منازعات عربية عربية أخرى شهدت صدامات عسكرية مختلفة الشدة ولكن لم يقدم النظام العربى ممثلا فى الجامعة العربية على التداخل فيها لاسباب مختلفة (النزاع بين المغرب والجزائر ١٩٦٣) النزاع بين سوريا والعراق وكذلك معظم نزاعات الحدود ذات الطابع العسكرى محددة النطاق فى شبه الجزيرة العربية فضلا عن الحالة المصرية السودانية ، ومع مراعاة الظروف التى يمر بها النظام العربى حاليا وتداعيات عملية الغزو العراقى للكويت ، فانه لا توجد أية مؤشرات تدل على أن احتمالات اللجوء الى استخدام المكون العسكرى سوف تتراجع فى المستقبل لكن على العكس فانها سوف تزيد بزيادة المصاعب والمشاكل التى تقابلها الدول العربية أعضاء هذا النظام .

مكانة المكون العسكرى كآلية لتسوية النزاعات العربية العربية :

لم تعرف النزاعات العربية العربية حلولا تنفى وجود هذه النزاعات وتزيل التعارض بين أطرافها ، ولكن عرفت هذه النزاعات اليات للتهدئة أو اليات للتسوية ، هدفها وقف تصعيد الصراعات أو حتى مجرد التوصل الى صيغة مؤقتة لاحتوائها ، وفى هذا المجال سنجد اليات كثيرة تبدأ بأن يقوم بلد عربى ما بمبادرة لتهدئة الموقف بين الطرفين المتنازعين أو أن يتم التوصل الى اتفاق ثنائى بين طرفى الصراع تقوم على أساسه التهدئة أو التسوية ، ويحتمل ان يمر هذا الاتفاق بمرحلة التفاوض كأداة من أدوات تسوية الصراع الدولى .

ويجىء فى المرتبة التالية لذلك أعمال الاكراه الصريح - أو الضمنى - وهذا الاكراه يتدرج بدءا من احتجاز المواطنين حتى الاستخدام الصريح للقوة المسلحة ومرورا بالتلويح باستخدامها ، وكثيرا ما أدى تغير فى نظام الحكم فى احدى الدول العربية أو حدوث تحول داخلى لدى أحد طرفى النزاع الى حدوث تغير مماثل فى أهداف أو توجهات هذا الطرف تجاه هذا النزاع الامر الذى يحتمل أن يسفر عن توفير مناخ أفضل لتهدئة النزاع أو تسويته . وكما تلعب وساطة قطر عربى ما محايد بين طرفى النزاع ويتمتع بثقتهما معا ، دورا فى تهدئة الصراع أو تسويته ، فان التغيرات الاقليمية تلعب دورا آخر فى ذلك المجال ، وفيما بين الخطر الخارجى العام الذى ينبغى أن يؤدى بشكل منطقى الى الاعداد لمواجهته ، وبالتالى يؤدى الى تهدئة النزاعات العربية العربية أو تسويتها (وهو الذى يتمثل عادة فى الخطر الصهيونى) وتدخل المنظمات الاقليمية (مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية) فاننا سنجد أن هاتين الاليتين برغم أهميتها الكبيرة الا انهما تمثلان مرتبة متأخرة فى مجال نجاحهما فى تسوية أو تهدئة النزاعات العربية العربية . وفى هذا السياق سنجد أن المكون العسكرى يعد قاسما مشتركا بين جميع هذه الاليات ، وأن هذا المكون اسهم بشكل أو بآخر فى نجاح أو على الاقل تطور دور هذه الالية أو الاليات . فمثلا نجد أن مبادرات الدول العربية لحل النزاعات العربية العربية استخدمت القوة العسكرية عدة مرات لعل أهمها استخدام هذه القوة للفصل بين القوات الاردنية والقوات الفلسطينية فى حوادث أيلول الأسود ١٩٧٠ فى الأردن . وكذلك استخدام القوة العسكرية للفصل بين الأطراف المختلفة فى الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٦ . كما أن تدخل المنظمات الاقليمية عادة ما يسانده أيضا استخدام القوة العسكرية حيث نجد ان تدخل هذه المنظمات يسفر عن التوصل الى استخدام دول عربية أو اكثر للعمل كوسيط باسم الجامعة العربية مثلا[٣] .

تأثير حقبة السبعينيات على النزاعات العربية العربية :

تميز النظام العربى فى حقبة الستينيات بالتماسك النسبى ، كما كانت الظروف فى تلك الفترة تقتضى ضرورة تهدئة وتسكين الجوار الجغرافى للمنطقة العربية والتركيز على المشاغل المركزية فى التحرر والاستقلال ، وأتاح هذان الأمران فرصة مناسبة للتغلب على النزاعات العربية العربية وتهدئتها وتسويتها بشكل أو بآخر ، وان كانت تلك الظروف لم تقضى على وجودها . وكان الخطاب الرسمى فيما يختص بالقوات المسلحة التابعة للدول العربية ، ينطلق من مبدأ اعداد تلك القوات اعدادا جيدا للمساعدة على الوقوف فى وجه « الاستعمار » و« القوى الرجعية » و « أعداء الحرية »[٤] .

لكن بمرور الوقت أخذ هذا الوضع فى التغير الى أن بدأ التماسك العربى منذ مطلع النصف الثانى من حقبة السبعينيات يتراجع بدرجة خطيرة ، وبات من الواضح أن النظام العربى وكأنه غير قادر على الحركة الفعالة فى الاتجاه السليم ، ولم يعد قادرا على احتواء النزاعات العربية العربية عموما والبعد العسكرى فيها على وجه الخصوص .

ومن أبرز نتائج حقبة السبعينيات ظهور وثبات التجمعات الاقليمية وقبول المجتمعات العربية لوجودها كاحتياج أمنى واجتماعى ، والتى لبثت أن تطورت فى مطلع الثمانينيات ، باعلان عن قيام وفى هذا المجال سنجد هناك مجلس التعاون الخليجى (مايو ١٩٨١) ثم مجلس التعاون العربى ومجلس التعاون المغاربى (١٩٨٩) ، وذلك فضلا عن محاولات التكامل المصرى السودانى . وبينما كرست هذه التجمعات الاقليمية مقولة أن الجامعة العربية غير قادرة على ادارة الشئون الأمنية فى العالم العربى بكفاءة ، فانها فتحت المجال أمام محاولات انشاء كتل عربية (داخل النظام العربى) فى مواجهة كتل عربية أخرى ، وأدت الى نجاح بعض الجهود لتجنيد وحشد قوى عربية فى مواجهة قوى عربية أخرى ، الأمر الذى عمق وشجع على ظهور تداعيات جديدة فى مجال النزاعات العربية العربية ، وزاد من احتمالات اللجوء الى استخدام القوة المسلحة فى أى نزاع عربى عربى قادم[٥] .

ومن ناحية أخرى اسفرت حقبة السبعينيات أيضا عن اهتمام عربى متزايد فى مجالات التسلح وبناء الجيوش ليس فقط بهدف دعم القدرات العسكرية العربية فى مواجهة اسرائيل ، ولكن أيضا لمواجهة التدهور فى مستوى الاستقرار الاقليمى والاستعداد للوقوف أمام النزعات التوسعية ، وتحسبا لتطور نمو قوى اقليمية تدل المؤشرات على قرب ظهورها . وكان ذلك محصورا فى العراق أو ايران ، وبالاضافة الى ذلك كان تزايد الاحتكاكات بين الانظمة العربية سببا قويا آخر دعا الى زيادة الاهتمام بالقدرة العسكرية تمهيدا للاعتماد عليها حال تطور هذه الاحتكاكات الى نزاعات مسلحة وبصفة خاصة فى منطقة المغرب العربى وبين مصر وليبيا .

وترتب على تخصيص نسبة كبيرة من الدخل القومى



فى الاقطار النفطية لصالح شئون التسلح الى اهدار ضخم للامكانيات العربية اعتبارا من بداية النصف الثانى من حقبة السبعينيات وحتى ما بعد الغزو العراقى للكويت . وخلال السنوات العشر التالية لذلك (٧٥ ـ ١٩٨٤) كان حوالى ٧٥٪ من اجمالى افراد القوات المسلحة العربية يتركز فى خمس دول فقط هى العراق ومصر وسوريا والجزائر والمغرب ، بينما تركز حوالى ٧٠٪ من طائرات القتال العربية لدى خمس دول ايضا هى ليبيا وسوريا والعراق ومصر والجزائر ، وحوالى ٧٥٪ من الدبابات التى تملكها الجيوش العربية لدى سورياوالعراق وليبيا ومصر والأردن ، وعلى الرغم من ذلك فان ٧٨,٥٪ من الانفاق الدفاعى على مستوى الدول العربية ثم فى السعودية ثم فى ليبيا ويليها العراق ثم مصر واخيرا سوريا .

ولكن فى الفترة التى اعقبت اهم نزاع عربى عربى استخدمت فيه القوة المسلحة (الغزو العراقى للكويت) انقلبت موازين الانفاق العسكرى حيث احتلت دول منطقة الخليج قائمة الانفاق العسكرى بين الدول العربية ، اذ خصصت تلك الدول ما بين ٢١ ـ ٣٤٪ من اجمالى دخلها القومى لصالح الانفاق العسكرى ، وحصلت دولة مثل المملكة العربية السعودية على احدث دبابات القتال الرئيسية طراز ام ١ ـ ايه ٢ ، ومزيد من الطائرات المقاتلة اف ـ ١٥ ، فى حين كانت الكويت اعلى دول الخليج انفاقا فى المجال العسكرى . ويرجع ذلك الى تنفيذ برامج اعادة بناء القوات المسلحة الكويتية التى فقدت كل امكانياتها من جراء الغزو . ولم يكن انفاق كل تلك الأموال موجها بالدرجة الاولى لصالح الصراع ضد اسرائيل مثلا ـ وهو الأمر الذى ظل قائما قرابة اربعين عاما ـ وانما كان موجها لصالح الوقوف فى وجه اى محاولات جديدة من العراق ضد اى دولة عربية خليجية او ضد اى طرف اخر له دعاوى حق تاريخى .

على ان التطور الاكثر اهمية من ذلك كله هو اتجاه عدد من دول الخليج الى الاعتماد على القوة العسكرية الاجنبية وعى التواجد العسكرى الاجنبى على اراضيها لحل النزاعات العربية العربية ، وتجىء الكويت على راس هذه الدول ، حيث فضلت القيادة الكويتية ان تعقد عددا من الاتفاقيات الامنية مع الولايات المتحدة وبريطانيا تقضى بوجود حجم من القوات العسكرية على اراضى دولة الكويت لحسم اى نزاع عربى عربى مسلح محتمل لصالحها .

العوامل المساعدة على زيادة اللجوء الى المكون العسكرى فى الصراعات العربية العربية :

تسببت الظروف التاريخية فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة فى ان تصبح النزاعات العربية العربية نزاعات كثيرة ومتشعبة وتدور حول موضوعات متباينة ومحاور عديدة ،[٦] وتتسم النزاعات العربية العربية بالمرونة وسرعة الظهور كما تتسم ايضا بسرعة الاختفاء ـ او الاختباء ـ ولكنها تظل ابدا كامنة ، وتظل اسبابها الحقيقية هادئة ـ مهداه ـ الى اين يجىء الوقت المناسب لكى تثور من جديد ومتفاعل مع حقائق وتطورات جديدة وتفرز مزيدا من الصراع والاختلاف .

ومن المثير ان اليمن الشمالى واليمن الجنوبى كانا يفكران فى الوحدة قبل عام ١٩٧٢ ، وفجأة تحول الى الاقتتال واستخدام القوة المسلحة بعد ان اختلفا على كيفية تحقيق الوحدة وبعد أن انتهت دولة الوحدة بين مصر وسوريا ، استخدمت السلطات السورية القوة ضد العناصر المصرية الموجودة فى سوريا والقت القبض على اعداد منها وأودعتهم تحت التحفظ، فى الوقت الذى أصدر فيه الرئيس جمال عبدالناصر قرارا بعدم استخدام القوة ضد السوريين .

ومن الضرورى ان نشير هنا الى ان موضوع النزاع بين طرفين عربيين يتحكم الى حد كبير فى احتمالات اللجوء الى استخدام المكون العسكرى فمثلانجد ان النزاعات على الحدود (مثل النزاع بين السعودية وعمان والسعودية وقطر ، النزاع بين الكويت والعراق ، والنزاع بين مصر والسودان ، والنزاع بين الجزائر والمغرب) غالبا ما تسفر عن اللجوء الى المكون العسكرى بدرجة من الدرجات . وتعتمد شدة هذه الدرجة على الاعتبارات الآتية :

- الموقف الداخلى فى الدولتين طرفى النزاع .
- مدى توافر التأييد الخارجى من قوى اجنبية .
- الموقف الاقليمى والعلاقات مع القوى الاقليمية .
- اهمية الجزء او المنطقة المتنازع عليها ومدى ثرائها من الناحية الطبيعية .
- حجم القوات المسلحة وامكانياتها ومستوى تدريبها وطبيعة دورها .
- توجهات القيادة السياسية فى كل دولة من الدول الاطراف فى النزاع .

أما النزاعات الايديولوجية والنزاعات السياسية فانها قليلا ما تسفر عن اللجوء الى استخدام المكون العسكرى لحسم هذا النزاع ، ويرجى ذلك حقيقة الأمر الى ان معظم الايديولوجيات التى وردت الى المنطقة العربية فى فترة الأزدهار الماركسى كانت لا تحظى بتأييد الا قلة من النخبة المتصلة بنظم الحكم فى الدول العربية ، ويمكن ان نستثنى من ذلك النزاع بين حزب البعث فى العراق وحزب البعث فى سوريا ، حيث وصل ذلك النزاع الى حد التهديد باستخدام القوة المسلحة فى عدة مواقف ، ويمكن ان نرجع ذلك الى المواقف الشخصية لكل من الرئيسين حافظ الاسد رئيس سوريا وصدام حسين رئيس العراق .

وفى هذا السياق تعتبر النزاعات الداخلية ذات الابعاد الاقليمية والابعاد الدولية احدى حالات النزاعات العربية العربية التى يمكن ان تسفر عن استخدام المكون العسكرى[٧] . وهذه النزاعات الداخلية غالبا ما تتطور

الى مستوى الحرب الأهلية الامر الذى يؤدى الى تدخل طرف او اخر من اعضاء النظام العربى لتأييد احد الجانبين فى تلك الحرب على الجانب الآخر سياسيا وعسكريا أو حتى محاولة استيعاب الموقف وتكون النتيجة ان يتورط ذلك الطرف فى تلك الحرب ، ومن ابرز الامثلة على ذلك ازمة لبنان عام ١٩٥٨ ثم الحرب الأهلية فى لبنان عام ١٩٧٥ ، التى تورطت فيها سوريا وما تزال ، وثورة ظفار ، الحرب اليمنية ٦٢ ـ١٩٦٨ ، المحاولات الاردنية تصفية الوجود الفلسطينى المسلح فى الاردن سبتمبر ١٩٧٠ ثم الحرب الاهلية فى جنوب السودان ، ومشكلة الأكراد فى العراق وسوريا .

وعلى امتداد فترة قيام النظام العربى ظهرت عوامل عديدة ساعدت على زيادة وتكرار اللجوء الى المكون العسكرى فى النزاعات العربية العربية . ويمكن حصر هذه العوامل كالآتى :

ـ الارتباطات الخارجية المتباينة للاقطار العربية اقليميا ودوليا . حيث كانت هناك دول عربية ذات ارتباطات وثيقة بالغرب (السعودية ودول الخليج على سبيل المثال) فى حين كانت خهناك دول عربية اخرى على ارتباط مع المعسكر الشرقى (العراق ، وسوريا ، ومصر فى احدى المراحل) ، وكان تطور العلاقات بين المعسكرين غالبا ما ينعكس على اطوار النزاع بين الدول العربية وبعضها البعض .

ـ العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافى وذلك مثل علاقات دول الخليج مع ايران وعلاقات العراق مع ايران .

ـ السلوك غير المدروس فى حل النزاعات العربية العربية وافتقاد الطرف القائد خصوصا بعد اختفاء جمال عبدالناصر فى عام ١٩٧٠ من الساحة العربية .

ـ المتغير السكانى حيث كانت الدول العربية الأكبر حجما غالبا ما تجد الشجاعة الكافية للجوء الى المكون العسكرى لحل النزاعات مع الاطراف العربية الأخرى الاقل حجما فى عدد السكان . وفى هذا السياق سنجد ان التفاعلات النزاعية ـ ذات الأهمية ـ بين الدول العربية ارتبطت بالدول الأكثر سكانا أو المتوسطة السكان فى اضعف الأحوال ، فى حين حرصت اغلب الاقطار العربية التى تتسم بقلة عدد السكان على استخدام كل ما يمكن استخدامه لتجنب الدخول فى نزاعات وخصوصا اذا كان التورط فى تلك النزاعات يمكن ان يسفر عن لجوء الى القوة المسلحة (من اوضح الامثلة على ذلك موقف الكويت فى عام ١٩٦١ من الدعاوى العراقية) . على ان الدول العربية الاقل حجما من ناحية عدد السكان لم تكن كلها ذات موقف سلبى اذ استطاع عدد قليل من الاقطار العربية محدودة السكان ان تلعب دورا واضحا فى التفاعلات النزاعية فى حقبة الثمانينيات ومنعت تصاعدها وتطورها الى حد استخدام القوة المسلحة ويرجع ذلك اما الى توافر الدافع الايديولوجى او الى توافر الامكانيات الاقتصادية لدى تلك الدول .

النتائج العسكرية للنزاعات العربية العربية :

١ ـ نجم عن اللجوء الى المكون العسكرى فى النزاعات العربية العربية اهدار لامكانيات عربية ضخمة ، كما استنزفت الامكانيات العسكرية فى عدة دول عربية وبصفة خاصة فى المناطق التى تعانى من مشاكل مزمنة (العراق/ الكويت ، المغرب/ الجزائر) .

٢ ـ اسفرت النزاعات العربية العربية عموما وتكرار اللجوء الى المكون العسكرى لحل هذه النزاعات على وجه الخصوص عن حدوث تمزق شديد فى نفسية الانسان العربى . بل واسفر استخدام العراق للقوة العسكرية لحل نزاعه مع الكويت عن حدوث تمزق فى الموقف العربى ذاته .

٣ ـ تغيرت اولويات الدول العربية من حيث تحديد التهديد الرئيسى ، اذ بعد ان كان التهديد الرئيسى للدول العربية كلها هو اسرائيل ـ وهو بالفعل كذلك ـ اصبحت دول الخليج العربية تعتبرا أن اطرافا عربية اخرى تمثل التهديد الرئيسى لها .

٤ ـ توتر الموقف بين بعض الدول العربية والبعض الآخر ، اضر بامكانيات هذه الدول (مصر/ ليبيا ، مصر/ السودان ، الجزائر/ المغرب) .

٥ ـ اضعفت النزاعات المسلحة العربية العربية الامكانيات السياسية الكلية للنظام العربى .

٦ ـ تفوقت الامكانيات العسكرية لقوى اقليمية مناوئة للنظام العربى (ايران ، اسرائيل) بعد ان فقدت قوى اقليمية عربية امكانياتها الاستراتيجية العسكرية نتيجة استخدام المكون العسكرى فى النزاعات العربية العربية .

٧ ـ انفتح الباب على مصراعية فى مجال الاعتماد على الحماية الخارجية لبعض الاقطار العربية وتعمقت مفاهيم الاحلاف الاجنبية لدى بعض الحكومات العربية فى منطقة الخليج .

٨ ـ تراجعت امكانيات النظام العربى فى احتواء النزاعات العربية العربية . كما ازدادت اهمية التجمعات الاقليمية القائمة .

٩ ـ حدث اندفاع من بعض الدول العربية لمضاعفة امكانياتها العسكرية خصوصا فى منطقة الخليج على حساب برامج تنمية التعاون العربى والوحدة العربية □ .

قائمة المراجع :

١ ـ عبدالله الأشعل : «قضية الحدود فى الخليج العربى» : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، سلسلة كتب المركز رقم ٢٨ ، سبتمبر ١٩٧٨ ، ص ٢٨

٢ ـ احمد يوسف احمد : مستقبل الصراعات العربية «افكار اولية» : المستقبل العربى ، ١٩٨٨/٩ ، ص ٨٠

٣ ـ خيرالدين حسيب واخرون : «مستقبل الأمة العربية التحديات .. والخيارات» التقرير النهائى لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨ ص ١٦٠ .

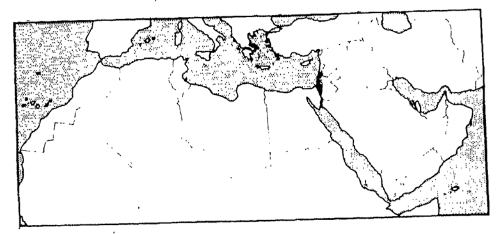
٤ ـ عبدالمنعم سعيد : «العرب ومستقبل النظام العالمى» ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧ ، ص ٢٠٧ .

٥ ـ غالب عامر : «الموقف العربى من محاولة اللحظة الأخيرة» مجلة الوحدة ، العدد ٨٦ نوفمبر ١٩٩١ ، ص ١٢ .

٦ ـ غسان سلامة : «التعددية والتحييد المتبادل ، العلاقات العربية ـ العربية فى الوقت الراهن والمحتمل» ، مجلة المستقبل .

٧ ـ ندوة «مستقبل العلاقات العربية ـ العربية» (ندوة) المرجع السابق ، ص ١٢٦ ـ ١٣٣ .

(٧) جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية



عمر عز الرجال

تعد منازعات الحدود من أهم عوامل اثارة النزاعات بين الدول وبالتالى الصراع السياسى بينها[١] . وهذا الأمر ينطبق على نزاعات الحدود العربية ، فتلك القضايا كانت مصدرا من مصادر الصراعات العربية[٢] . وستظل مصدرا من مصادر الصراع بين الدول العربية مالم تسو تسوية حقيقية وعادلة .

ولما كنا بصدد بيان دور جامعة الدول العربية فى تسوية منازعات الحدود العربية فإننا سنعالج ذلك فى الآتى :

أولا : ميثاق جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات العربية

ثانيا : دور جامعة الدول العربية فى تسوية منازعات الحدود العربية

ثالثا : مشروع ميثاق الجامعة الجديد وحل منازعات الحدود العربية ثم خاتمة .

أولا : ميثاق جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات العربية :

يعتبر مبدأ التسوية السلمية من المبادىء الأساسية للقانون الدولى ، وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى العلاقات المتبادلة بين الدول . ولذلك فقد كان مبدأ التسوية السلمية للمنازعات من الامور التى استغرقت جزءا كبيرا من اهتمامات المفكرين فى مختلف مراحل التاريخ ومنذ ظهور المجتمعات السياسية المنظمة[٣] .

ومع انتشار ظاهرة التنظيم الدولى والمنظمات الدولية فى العصر الحديث ، اكتسبت قضايا المحافظة على السلام والامن والتسوية السلمية للمنازعات ، أهمية خاصة اذ أصبحت من المهام الأولية لأية منظمة دولية . ولذلك فقد أصبحت من المهام الرئيسية لأى منظمة أقليمية ، تسوية ماقد ينشأ من منازعات بين الدول الأعضاء فى المنظمة كما أنها اذا تحولت الى صراع مسلح ، فلربما أدت الى تفكك المنظمة ، والى تقسيمها شيعا وأحزابا بين مؤيد ومعارض لكل من الجانبين المتنازعين[٤] .

أما بالنسبة الى جامعة الدول العربية ، فعندما انشئت الجامعة عام ١٩٤٥ ، كانت الايديولوجية السائدة فى العالم العربى ، هى «حكم القانون» ، اذ كانت القيادات العربية فى ذلك الوقت ، متأثرة الى درجة كبيرة ، بالمذاهب الدستورية الغربية ، وبروح وفلسفة عصبة الامم . ولذلك أعتقدت تلك القيادات أن الخلافات التى قد تستجد بين الدول العربية الأعضاء فى جامعة الدول العربية لابد أن تتم تسويتها أمام القاضى الدولى او الحكم الدولى . وتكفى قراءة الأعمال التحضيرية ، ومحاضر الجلسات السابقة



على اصدار ميثاق ٢٢ مارس ١٩٤٥ التاسيسى للجامعة ، لكى يدرك المرء مدى دفاع كثير من الوفود العربية ، خاصة المصرية والعراقية منها ، عن مبدأ التحكيم الاجبارى ، فى حالة نشوب نزاع عربى بين عضوين أو أكثر من اعضاء الجامعة العربية .إلا أن هذا الاتجاه ، لقى معارضة قوية من جانب وفود عربية أخرى مشتركة فى مفاوضات انشاء الجامعة العربية ، وبصفة خاصة الوفد اللبنانى الذى طالب بضرورة الحفاظ على سيادة الدول الاعضاء فى المنظمة الاقليمية العربية . وجاء الحل التوفيقى بين الاتجاهين ، المنادى بالتحكيم الاجبارى ، والرافض له من حيث المبدأ ، فى نص المادة الخامسة من ميثاق ٢٢ مارس ١٩٤٥ التى نصت على مايلى :

«لايجوز الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو اكثر بين دول الجامعة ، فاذا نشب بينهما خلاف لايتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة اراضيها ، ولجأت الدول المتنازعة الى المجلس لفض هذا الخلاف ، كان قراره عندئذ نافذا وملزما ، وفى هذه الحالة لايكون للدول التى وقع بينها الخلاف ، الاشتراك فى مداولات المجلس وقراراته . ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة ، وبين اى دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما . وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء» .

ويتضح من تلك المادة ، الطابع التقليدى الذى كان يحكم فض المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية . فتحكيم مجلس الجامعة او وساطته ، غير ملزمين دون موافقة أطراف النزاع ، فكان دبلوماسية الجامعة العربية محدودة بالحدود التى تضمنتها هذه المادة الخامسة المذكورة[٥] . وحتى عندما ابرمت الدول العربية فيما بينها ، معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى فى ١٧ يونيو ١٩٥٠ . وجاء فى المادة الأولى من المعاهدة مايلى :

«تؤكد الدول المتعاقدة ـ حرصا على دوام الأمن والسلام واستقرارها ـ عزمها على فض جميع المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، سواء فى علاقاتها المتبادلة فيما بينها ، أو فى علاقاتها مع الدول الأخرى .

ولئن كانت هذه المادة الجديدة قد جاءت لتخفيف حدة القيود التى تضمنتها المادة الخامسة بين ميثاق جامعة الدول العربية ، إلا انها لم تغير الوضع تغييرا حقيقيا . ومازالت ولاية الجامعة العربية فى تسوية المنازعات العربية اختيارية محضة ، مرتهنة بموافقة الدول الاطراف فى النزاع ، أو عدم موافقتها على ذلك[٦] .

ثانيا : دور جامعة الدول العربية فى تسوية منازعات الحدود العربية :

إن الجامعة العربية بنيت على أساس احترام استقلال وسيادة كل دولة عربية ، وبالتالى جاءت المادة الخامسة من ميثاق الجامعة والخاصة بتسوية المنازعات على استبعاد المنازعات التى تتعلق باستقلال وسيادة الدول العربية وفقا لتلك المادة . وبالتالى فهى تستبعد منازعات الحدود ، ولما كانت معظم الدول العربية لم تكن قد استقلت وقت قيام جامعة الدول العربية ، وبالتالى لم تكن حدودها قد أستقرت بفعل الاستعمار ، فان قضية الحدود العربية ظلت معلقة . ولكن نفس المادة الخامسة اتاحت فرصة لامكانية تسوية الحدود العربية بنفس المنطق السائد فى تلك المادة . وذلك بنصها بأن «... يتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة ، وبين أى دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما ، وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء» .

ولما كانت المنازعات حول الحدود بين الدول العربية كثيرا ماادت الى نشوب حروب ، أو تهدد بنشوب حرب بين دول الجامعة العربية فان محاولات تسويتها تدخل داخل نطاق المادة الخامسة من الميثاق . ولذلك نجد ان غالبية منازعات الحدود العربية كان لجامعة الدول العربية موقف منها كما يتضح فى الآتى :

تبدأ مشاكل الحدود بين الدول العربية بأزمة الضفة الغربية عام ١٩٥٠ والتى ثارت بين الأردن ومعظم اعضاء جامعة الدول العربية وذلك بسبب قرار البرلمان الأردنى بضم الضفة الغربية الى المملكة الأردنية . هذا وقد عرض النزاع على مجلس الجامعة وخاصة اللجنة السياسية للجامعة ووصل الى درجة اتخاذ قرار من المجلس بمعارضة قرار الأردن ، هذا الا ان الأردن اصر على موقفه ووصل الأمر الى رغبة بعض الدول العربية فى طرد الأردن من الجامعة . وعلى اثر ذلك تقرر تأجيل قرار مجلس الجامعة لحين التوصل الى حل توفيقى يرضى جميع الأطراف المعنية . وكانت الوساطة من جانب العراق ولبنان بين الأردن من جانب والدول التى طالبت بطرد الأردن من عضوية الجامعة من جانب أخر . ونجحت هذه الوساطة بالفعل بين الجانبين ، فى التوصل الى مسودة قرار تتعهد بمقتضاه الأردن ، بأن ضم الضفة الغربية ، هى مسألة اجرائية بحتة تقتضيها اعتبارات عملية ، وبأن الضم مؤقت لحين التوصل الى تسوية نهائية لقضية فلسطين . وتلك الوساطة قد سهلت تحويل مهمة اللجنة السياسية من فرض العقوبات على الأردن الى مهمة المصالحة بين الأطراف المعنية[٧] .

هذا وان كانت جامعة الدول العربية قد أظهرت قدرا من اللاكفاءة فى تسوية النزاع المصرى ـ السودانى الذى نشأ حول تخطيط الحدود فى فبراير ١٩٥٨ ، فقد أخفقت الدبلوماسية العربية على المستوى الثنائى ـ فى شكل المفاوضات بين البلدين ـ أو على المستوى الجماعى فى تسوية النزاع . فعندما قدم مندوب السودان مذكرته الى الامين العام لجامعة الدول العربية ، لم يحاول هذا



الأخير أن يطلب عقد مجلس الجامعة . ولا مجرد التدخل لتسوية النزاع . هذا كما أن السودان قد نقل المسألة فى نفس الوقت الى الأمم المتحدة وانتقلت بذلك الى مجلس الأمن واستمر النزاع قائما ، الى أن تمت تصفية الخلاف بين الدولتين ، عندما أبرمت اتفاقية توزيع المياه عام ١٩٥٨(٨) .

أما عن النزاع العراقى ـ الكويتى عام ١٩٦١ ، بسبب تهديد العراق بضم الكويت فقد نجحت جامعة الدول العربية ممثلة فى مجلس الجامعة وبناء على توصية اللجنة السياسية للجامعة بعد وساطة الأمين العام لدى كل من حكومتى العراق والكويت ، فى التوصل الى قرار يتضمن الابعاد المتصورة للتسوية وهى ، سحب القوات البريطانية من الكويت ، التزام العراق بعدم اللجوء الى استخدام القوة ضد الكويت ، التزام الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت ، الترحيب بدولة الكويت عضوا فى جامعة الدول العربية ، مساعدة دولة الكويت على الانضمام الى عضوية الأمم المتحدة . كذلك نجحت الجامعة لأول مرة فى تاريخها فى تكوين قوة طوارىء دولية عربية للاشراف على تنفيذ بنود التسوية (٩) .

أما فى حرب الحدود بين الجزائر والمغرب عام ١٩٦٣ ، فقد حققت الجامعة العربية نجاحا محدودا فى التعامل مع الحرب الجزائرية ـ المغربية والتى اندلعت فى اكتوبر ١٩٦٣ ، فقد عقد مجلس الجامعة اجتماعا غير عادى بناء على دعوة الأمين العام ـ فى ١٩ اكتوبر ١٩٦٣ ، وأصدر قرارات يدعو الدولتين الى سحب قواتهما المسلحة الى مراكزها السابقة لبدء الاشتباك المسلح مع تكوين لجنة وساطة عربية لاتخاذ مايقتضيه حسم النزاع بالطرق السلمية . إلا أن المغرب اعترض على القرار . مما ادى الى فشل المبادرة العربية ، وانتقال ساحة النزاع الى منظمة الوحدة الافريقية .

بيد أن الاتصال المباشر الذى تم بين رئيسى الدولتين المتنازعتين أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربى الأول فى يناير ١٩٦٤ ، أدى الى ابرام اتفاق بين الدولتين بشأن تدابير انهاء القتال . غير أن هذه التسوية لم تكن بسبب مبادرة جديدة من جامعة الدول العربية ولكن بسبب التقاء رئيسى الدولتين فى ساحة الجامعة(١٠) .

أما بالنسبة للصدام العسكرى المسلح بين اليمن الشمالى واليمن الجنوبى عام ١٩٧٢ ، فيعتبر ذلك النزاع من النزاعات التى حققت الجامعة فيها نجاحا واضحا فى تسويتها فعلى أثر الصدام العسكرى الذى دار على الحدود والذى اندلع بين القطرين فى سبتمبر ١٩٧٢ ، كون مجلس الجامعة «لجنة مصالحة» لتسوية الخلاف . وقد أسفرت جهود اللجنة عن التوصل الى اتفاق لوقف اطلاق النار ، وانسحاب القوات المتحاربة من منطقة الحدود ، ووقف الحملات الاعلامية المضادة . وفى ٢٨ اكتوبر ، وتحت اشراف جامعة الدول العربية ، وقعت الدولتان اتفاقا للسلام واتفاقية اتحادية ، مما اسهم فى تسوية النزاع (١١) .

أما بالنسبة للنزاع حول الصحراء الغربية فان موقف جامعة الدول العربية منها قد اختلف فى درجته فى مرحلتين ، الأولى عندما كانت القضية تمثل قضية استقلال للمنطقة عن الاستعمار الأسبانى ، كان موقف الجامعة ايجابيا من تلك المسألة وكانت الجامعة وراء ضرورة تصفية الاستعمار فيها وذلك على كافة مستويات الجامعة بما فيها مؤتمرات القمة لها . وقد استمرت تلك المرحلة حتى عام ١٩٧٦ وانسحاب الاسبان منها ، وتحولت بعد ذلك الى نزاع بين المغرب وموريتانيا من ناحيه وبين الجزائر والبوليزاريو من ناحية اخرى ، وانتقال ساحة النزاع الى منظمة الوحدة الافريقية وكذلك الامم المتحدة . هنا اقتصر دور الجامعة على الوساطة التى قام بها الأمين العام وكذلك مساعيه الحميدة للتقريب بين وجهات النظر المتصارعة(١٢) .

ومازالت قضية الصحراء قائمة على مستويين هما الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، أما على المستوى العربى فهناك تهدئة الآن بخصوص تلك القضية ، وفى حالة تصاعدها ، فمن المحتمل الا يكون هناك دور عربى فعال لتسويتها سواء بمحاولات الوساطة من أطراف عربية أو المساعى الحميدة للأمين العام للجامعة العربية وذلك بسبب الحساسية الشديدة التى تثيرها تلك القضية من خلال علاقة الأطراف العربية بأطراف النزاع حول تلك القضية . وذلك حتى يتم التوصل الى اتفاق نهائى بين الأطراف المعنية بتلك القضية .

أما عن المناوشات المسلحة التى شهدتها الحدود المصرية ـ الليبية عام ١٩٧٧ ، فتلك المناوشات وإن كانت لم تكن حربا حدودية بالمعنى الدقيق ، فقد كانت حربا سياسية بالأساس بسبب الاختلاف الشديد بين نظامى الحكم فى البلدين . فى ذلك الوقت ، فإنها قد ثارت على الحدود . وهنا نجد أن الامانة العامة لجامعة الدول العربية قد شاركت فى الجهود التى بذلتها بعض القيادات العربية للتوصل الى وقف اطلاق النار وقد اسفرت جهود الامانة العامة عن اعلان لانهاء القتال وتبادل الأسرى ، وترتيب لقاء مصرى ـ ليبى لبحث خطوات التسوية بين البلدين(١٣) .

أما عن النزاع بين قطر والبحرين والذى اثير عام ١٩٨٦ وذلك بسبب النزاع على جزيرة تدعى كل منها السيادة عليها وحقوقا تاريخية لكل منهما فيها ووصل الأمر الى إخفاق المستوى العربى متمثلا فى مجلس التعاون الخليجى باعتبار أن الدولتين عضوين به . كما اخفقت الجامعة العربية حتى الآن ، وتطور الأمر الى طلب الدولتين لاثارة الموضوع على المستوى الدولى ، ويجرى



حاليا تداول الموضوع داخل اروقة التحكيم الدولى(١٤) .

اما عن موقف جامعة الدول العربية من الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠ فنجد ان الأمين العام للجامعة العربية كان هو الجهة التى تقدم اليها كل من العراق والكويت بمذكرات لشرح موقفه من الأزمة . وفى الواقع أن مذكرة العراق للأمين كانت مركزة على سياسات انتاج وتصدير وتسعير البترول من جانب كل من الكويت والامارات والتى اضرت بالعراق - من وجهة نظر المذكرة العراقية - كما اشارت المذكرة العراقية الى حقل بترول الرميلة وقيام الكويت باقامة منشآت نفطية على أرض هذا الحقل ، اى أن المذكرة العراقية قد اضافت الى جانب مسألة سياسات انتاج وتسعير البترول من جانب الكويت أمر الحدود بين البلدين خاصة فيما يتعلق بحقل الرميلة . وكان أن ردت الكويت بمذكرة الى امين عام الجامعة العربية تدافع عن نفسها فى سياسة انتاج وتسعير البترول . وفيما يتعلق بالحدود دعت الكويت فى المذكرة الى تشكيل لجنة عربية فى نطاق الجامعة العربية يتفق على أعضائها لكى تفصل فى موضوع ترسيم الحدود بين البلدين على اساس من المعاهدات والوثائق القائمة بين الكويت والعراق . وقام العراق بتقديم مذكرة الى الأمين العام للجامعة العربية للرد على مذكرة الكويت . ومع تصاعد الخلاف بين الدولتين سارعت الكويت الى ارسال رسائل الى رؤساء وملوك الدول العربية ، كما بعثت الكويت بمذكرة الى الامين العام للأمم المتحدة .

وفى الواقع أن المذكرات التى قدمت من كلا الجانبين الى الجامعة العربية كانت بهدف التغطية السياسية للنزاع خاصة من جانب العراق ، كما انها تضمنت قضية الخلاف على الحدود بين البلدين . ولم يكن هناك موقف فعلى للجامعة العربية تجاه الأزمة بسبب التصاعد السريع للازمة . فبعد فشل الجهود العربية من جانب بعض الدول العربية لاحتواء الأزمة وخاصة من جانب مصر . ومع الغزو العراقى للكويت ، هنا تغير موقف الجامعة العربية ، فكانت دعوة مصر لمؤتمر القاهرة فى ١٠ اغسطس ١٩٩٠ . وجاءت قرارات القمة بأغلبية ١٢ عضوا من ٢٠ حضروا القمة . وجاءت مواقف الدول الثمانى متباينة حيث رفض كل من العراق وفلسطين وليبيا القرارات .

وجاء التحفظ السودانى والأردنى والموريتانى . فى حين امتنع عن التصويت كل من الجزائر واليمن . ولم تحضر تونس المؤتمر . وكانت الدول التى وافقت على قرارات القمة هى مصر والسعودية والكويت وقطر والبحرين والامارات وسلطنة عمان وسوريا والمغرب ولبنان وجيبوتى والصومال .

وجاءت قرارات القمة فى مضمونها رافضة للغزو العراقى ومطالبة بعودة الشرعية لاصحابها ، الا انها ابرزت خطوة جديدة تمثلت فى الموافقة على ارسال قوات مسلحة عربية الى السعودية ودول الخليج لمساندتها والدفاع عنها . وبالفعل ساهمت تلك القرارات الى جانب قوات دولية ارسلت تحت مظلة قرارات صادرة عن مجلس الأمن فى حرب تحرير الكويت

هذا وقد اثيرت فى الفترة الاخيرة مجموعة من المنازعات على الحدود بين الدول العربية وهى مشكلة الحدود بين اليمن الموحد والسعودية ، والنزاع على الحدود بين مصر والسودان وحول حلايب بالتحديد ، والنزاع بين قطر والسعودية .

ولكن مايلاحظ على نزاعات الحدود هذه أن محاولات احتوائها تتم على المستوى الثنائى بين اطرافها وبعيدا عن جامعة الدول العربية .

وفى الواقع أن بعض نزاعات الحدود العربية قابلة للتفجر وذلك نظرا لعدم وجود تسوية شاملة لكل جوانب هذه النزاعات وايضا لافتقاد آلية عربية ملزمة لحل وتسوية هذه النزاعات الحدودية .

ثالثا : مشروع ميثاق الجامعة الجديد وحل منازعات الحدود العربية :

ان مشروع ميثاق الجامعة الجديد وتسوية منازعات الحدود العربية ، يمكن ان ينبع من مشروع الميثاق الجديد وتسوية المنازعات العربية عامة .

فبالنسبة لمبادىء الميثاق القديم كان من مبادئه منع الالتجاء الى القوة فض المنازعات ووفقا للتعديل الجديد للميثاق فإن مايخص لفض المنازعات فجاء التعديل ينص على الآتى(١٥)

- اللجوء الى الجامعة العربية لحل منازعات الدول الأعضاء بالطرق السلمية قبل اللجوء الى غيرها من المنظمات الدولية

وهذا يعد مبدأ مهم لأن كثيرا من النزاعات العربية بما فيها نزاعات الحدود العربية كانت تعرض على منظمات أخرى اثناء نظرها من قبل الجامعة وحتى قبل نظرها ، خاصة الامم المتحدة وبالتحديد مجلس الأمن .

وبخصوص نوعية المنازعات التى يجب تسويتها بالطرق السلمية فإنه وفقا للميثاق الحالى يلاحظ مايلى .(١٦)

(أ) أن المادة الخامسة تستبعد الكثير من الخلافات من دائرة التسوية بالطرق السلمية .

(ب) ان المجلس لم يكن يتصدى للنزاع بين الدول الأعضاء إلا إذا لجأ اليه المتنازعون .

(جـ) ان دور المجلس مقصور على التوسط لدى الدول المتنافسة للتوفيق بينها

أما وفقا لمشروع التعديل :

(أ) اعطى المشروع للمجلس الأعلى للجامعة ومجلس الشئون السياسية حق التصدى لأى نزاع يمس الأمن والسلم فى الوطن العربى .

(ب) اعطى لمجلس الشئون السياسية حق تحديد الطرق السلمية الملائمة لحل النزاع .

(ج) التزام الدول المتنازعة بالتدابير التى يراها مجلس الشئون السياسية والا اعتبرت مخلة بالتزاماتها تجاه الجامعة وبالتالى عرضة للتدابير القسرية التى قد تصل الى حد وقف العضوية .

(د) انشاء لجنة التسوية السلمية وهى لجنة دائمة لمساعدة مجلس الشئون السياسية فى الاضطلاع بمسئولياته وتشكل برئاسة الأمين العام وثلاثة اعضاء يعينهم المجلس لمدة سنتين

(هـ) لمجلس الشئون السياسية والدفاع استخدام قوات الأمن العربية لوقف النزاع .

هذا بصفة عامة بالنسبة للمنازعات العربية . ولكن بالنسبة لمنازعات الحدود العربية فإن المسألة المهمة هى ضرورة وجود محكمة عدل عربية . وبخصوص موقع محكمة العدل العربية من ميثاق جامعة الدول العربية ، فإن ميثاق الجامعة وفى المادة (١٩) ينص على أنه « يجوز بموافقة ثلث دول الجامعة تعديل هذا الميثاق وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أكثر متانة لانشاء محكمة عدل عربية » . وكان إنشاء محكمة عدل عربية موضع قرارات كثيرة ، وإجتماعات عديدة ، ومع ذلك لم تظهر المحكمة الى حيز الوجود .(١٧)

أما بالنسبة لمشروع تعديل ميثاق الجامعة بخصوص انشاء محكمة عدل عربية فإنه وفقا لمشروع التعديل هذا ، فقد أكد المشروع على ضرورة انشاء محكمة عدل عربية ، وإنشائها ضرورة خاصة ، وأن تلتزم الدول الأعضاء بعدم اللجوء الى المنظمات الدولية قبل إستنفاذ الطرق السلمية التى تقدمها جامعة الدول العربية .

ومن اهم المبادىء التى أشار اليها مشروع التعديل :(١٨)

- ان محكمة العدل العربية هى الهيئة القضائية الرئيسية للجامعة (م ١٨ من المشروع) .

- إن جميع اعضاء الجامعة هم أطراف فى النظام الأساسى لمحكمة العدل العربية وأن اختصاصها هو الزامى لمن يقبل به من الأعضاء (م ١٩ ، ٢٠ من المشروع) .

- أحكام المحكمة واجبة النفاذ (م ٢١ من المشروع) كما أعطى المشروع لمحكمة العدل العربية ولاية استشارية فى المسائل القانونية التى تعرضها عليها هيئات الجامعة الرئيسية أو الوكالات العربية المتخصصة .

خاتمة :

يمكن القول من خلال استعراض مواقف الجامعة العربية إزاء النزاعات الحدودية العربية أن دور الجامعة قد إتسم بعدم الفعالية وذلك إما بسبب القصور فى الاطار القانونى لتسوية المنازعات العربية عامة ، وبالتالى منازعات الحدود فى الميثاق الحالى . أو الحساسية الشديدة التى تظهر عند معالجة نزاع حدودى معين بين الدول العربية ، وذلك إبتداء من الوساطة أو المساعى الحميدة للأمين العام أو مجلس الجامعة باعتباره السلطة المختصة - **وفقا للميثاق الحالى** - فى تسوية المنازعات أو حتى مؤتمرات القمة العربية .

- انه ومع عدم الحسم النهائى حتى الآن لمعظم ان لم يكن لكل نزاعات الحدود العربية ، وإحتمال إنفجارها وتصاعدها الى الدرجة التى تهدد بنشوب حروب بين الدول العربية ، فإنه لاسبيل الى ذلك الا بانشاء محكمة عدل عربية نستطيع من خلالها التوصل الى تسوية نهائية لنزاعات الحدود ، تلك فى حالة عدم توصل الطرفين الى حل نهائى لها .

- إن الواقع العربى الحالى لايمكن من إعادة النظر فى ميثاق الجامعة الحالى وإقرار مشروع التعديل . ومع ذلك يبقى من الضرورى الدعوة الى الاسراع بإقرار مشروع التعديل وجعله ميثاقا رئيسيا لمعالجة القصور فى معالجة النزاعات العربية وبالتحديد نزاعات الحدود العربية . □

المراجع :

(١) د . اسماعيل صبرى مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، بيروت ، مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨٥ ، ص ٥١ - ٥٢ .

(٢) د . احمد يوسف أحمد ، الصراعات العربية - العربية (١٩٤٥ - ١٩٨١) دراسة استطلاعية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ ، ص ١٥٥ .

(٣) احمد محمد حسن الرشيدى ، الحرب الأهلية اللبنانية فى اطار جامعة الدول العربية ٧٥ - ١٩٧٧ ، ماجستير فى العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٠ ، ص ١ - ص ٢ .

(٤) د . بطرس غالى ، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية ، القاهرة ، دار الطباعة الحديثة ، ١٩٧٧ ، ١١ .

(٥) نفس المصدر ، ص ١١ - ص ١٢ .

ولمزيد من التفاصيل حول ميثاق جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات العربية انظر :
- احمد محمد حسن الرشيدى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨ - ٢١ .
- د . محمد حافظ غانم ، محاضرات عن جامعة الدول العربية ، القاهرة ، جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية ، ص ٤٠ ، ص ٤٩ - ص ٥٠ .
- يحيى حلمى رجب ، الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، دراسة قانونية سياسية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٦ ، ص ٥٩٨ .

(٦) د . بطرس غالى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢ - ص ١٣ .

(٧) انظر فى هذا الصدد :
- د . بطرس غالى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣ - ٥٦ .
- د . محمد السيد سليم ، دور الجامعة العربية فى ادارة المنازعات بين الاعضاء فى ندوة جامعة الدول العربية ، الواقع والطموح ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣ ، ص ١٧٤ - ١٧٥ .

(٨) انظر فى هذا الصدد :
- د . بطرس غالى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٧ - ص ٦٦ .
- د . محمد السيد سليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٤ .

(٩) انظر فى هذا الصدد :
- د . بطرس غالى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٣ - ٨٩ .
- د . محمد السيد سليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٦ .

(١٠) انظر فى هذا الصدد :
- د . بطرس غالى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٣ - ١٥٥ .

(١١) انظر فى هذا الصدد :
- د . بطرس غالى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٣ - ١٦١ .
- د . محمد السيد سليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٧ .

(١٢) انظر فى هذا الصدد :
- د . بطرس غالى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٣ - ص ١٧١ .
- د . محمد السيد سليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٤ .

(١٣) د . محمد السيد سليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٧ .

(١٤) د . جمال زهران ، قضية الحدود العربية وحتمية البحث عن صيغة للتحكيم ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٢٤٠ ، ١٩ اكتوبر ١٩٩٢ .

(١٥) حسين البحارنة ، ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية والتعديلات المقترحة فى ندوة جامعة الدول العربية الواقع والطروح ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٥ - ١١٦ .

(١٦) نفس المرجع ، ص ١١٨ - ١١٩ .

(١٧) عن الأسباب التى حالت حتى الآن دون قيام محكمة عدل عربية انظر :
- د . بطرس غالى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٩ - ص ١٩٠ .
- د . مفيد محمود شهاب ، جامعة الدول العربية ميثاقها وانجازاتها ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨ ، ص ١١٦ - ١١٧ .

(١٨) حسين البحارنة ، مرجع سابق ، ص ١١٧



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٣

المشرق العربى الحديث

بين التاريخ والسياسة

الحدود المصطنعة للدول العربية

.. وبداية لعبة المنازعات

القومية العربية مهددة بالانهيار

وهل المستقبل للكيانات الاقليمية ؟!



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٣

كتاب الأسبوع

تقديم : **حنفى المحلاوى**

ثلاثة اهداف بعينها.. حددها الاستاذ الدكتور
صلاح العقاد. كانت الدافع الحقيقى لنشر كتابه
«المشرق العربى المعاصر» وأعادة نشره بتمهيد جديد
ليصدر عن مكتبة الانجلو ويمكن حصر هذه الاهداف
فيما يلى:

** وضع صورة عامة وشاملة تحوى الاحداث
السياسية للشرق العربى مع تخصيص المساحة
المناسبة حسب اهمية الجزئيات الواردة فيه.

** طرح القضايا والموضوعات الرئيسية امام
الدراسين فى اقسام التاريخ والعلوم السياسية حتى
يتسنى لهم اختيار بعض هذه الموضوعات والتوسع
فيها إذا ارادوا نشر دراسة متخصصة.

ويوضح المؤلف هذه الاهداف بقوله: «ومن الواضح
اننا اتبعنا منهج البحث التاريخى، وإن كانت
موضوعات الكتاب معاصرة مما قد يوحى بأنه يدخل
فى باب العلوم السياسية. ولهذا الصدد نشير إلى أن
الفرق بين التاريخ المعاصر والدراسات السياسية
يكمن فى المنهج واسلوب العرض وليس فى
الموضوعات المختارة للدراسة..



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٣

ومن واقع قراءة متانية للاهداف الثلاثة السابقة نستطيع أن نحدد معالم هذا الكتاب الذى يبلغ عدد صفحاته ستمائة وتسعين صفحة من القطع الكبير.. فالدكتور العقاد تمكن بحرفية المؤرخ المحايد أن يرسم لنا صورة تاريخية صادقة عن اهم التحولات السياسية التى شهدها المشرق العربى ابتداء من العشرينات من هذا القرن.. وهو يؤكد فى هذا المجال حقيقة مهمة وهى: «إن الكيانات السياسية التى نعرفها الآن حديثة التكوين. وبينما نجد أن مصر قد عاشت ازمنة طويلة اتسقت فيها معالمها الجغرافية مع وجود الدولة الحاكمة نلاحظ أن منطقة الشام والعراق لم تتأسس فيها دول ذات حدود طبيعية ومتصلة الوجود زمنياً.. فسوريا ولبنان وفلسطين أو الاردن خططت حدودها بطريقة اصطناعية لتلائم مصالح قوى خارجية أو طموحات شخصية ارادت ان ترث الدول العثمانية العتيدة، وفى مصر قلما ميز الاهالى بين سكان الوحدات الاربع المشار اليها فالجميع اطلق عليهم الشام»..

ومن خلال متابعتنا لحديث هذه الاهداف نمكن ايضا من التعرف على مصادر هذا الكتاب. التى اعتبرها الدكتور العقاد اساس حديث التاريخ واحداثه التى ذكرها بين صفحات هذا الكتاب هذه المصادر لم يكن الحصول عليها بالشئ البسيط الهين. لأن اغلبها وثائق اجنبية منشورة ودراسات اكاديمية باللغتين الانجليزية والفرنسية،، بجانب المذكرات الشخصية التى حاول المؤلف الاستعانة بها مع شئ من الحذر وكان دافعه الاساسى فى الاستعانة بتلك المصادر المتنوعة هوالتعرف على مختلف وجهات النظر فى مختلف القضايا. حتى تتوفر له الموضوعية الكاملة المطلوبة فى المؤرخ بشكل عام.. ويدل على هذا الجهد الضخم الذى بذله المؤلف من اجل اخراج هذاالعمل التاريخى الكبير.. قائمة المصادر والمراجع التى نشرها فى الاوراق الاخيرة من الكتاب فى عشر صفحات كاملة!!

الدول المعنية بالدراسة

لما كان هذا الكتاب كبير القيمة والحجم.. فسوف يتعذر علينا التوقف عند كل فصول الكتاب لذلك سوف نورد الدول المعينة بهذه الدراسة، مع ضرورة التوقف من جانبنا عن منعطفين. تحدث من خلالهما المؤلف عن بروز الكيانات الجديدة فى المشرق من واقع احدث خريطة وضعت للمشرق العربى بعد عمليات تقطيع أوصال هذا المشرق الذى كان كيانا واحدا فى يوم ما. ثم سرعان ما تفتت وتفرق وصار وحدات سياسية صغيرة.. ولن ننسى تصدير المؤلف الذى نوه فيه عن أهم التغيرات السياسية والإجتماعية التى شهدتها المنطقة العربيةخاصة بعد حرب الخليج.

اما المنعطف الثانى الذى سنتخذ منه بداية جادة لحديث مهم.. فهو ذلك الفصل الختامى الذى رأى الدكتور العقاد أن يكون نهاية رحلته عبر هذه الاوراق.. ونعنى به الفصل الذى يحدثنا فيه عن التيارات السياسية فى المشرق العربى واتجاهات الفكر السياسى بين القومية العربية والاقليمية.

يدلنا فهرس هذاالكتاب.. إن الدول المعنية بهذه الدراسة هى: سوريا ولبنان منذ الانتداب وحتى الاستقلال مرورا بالحرب الأهلية اللبنانية والتدخل السورى وتبدل المحالفات بين اطراف الحرب الاهلية. ثم اتفاقية الطائف ونهاية الحرب الاهلية.

* العراق: منذ الانتداب البريطانى والادارة المباشرة وثورة ١٩٢٠.. والاستقلال والعهد الجمهورى وظاهرة عدم الاستقرار. ثم العراق من الطموح الاقليمى إلى الانكماش ومشكلة الاكراد.

* فلسطين: الانتداب ـ الاحتلال ـ التقسيم ـ الهدنة ـ الفلسطينيون والاردن عام ١٩٦٧ واخيرا مؤتمر مدريد وتأويلات الحكم الذاتى. ثم الطريق إلى مدريد.

* شبه جزيرة العرب : ابتداء من تكوين المملكة العربية السعودية والتطور السياسى والاجتماعى ثم بناء الدولة والعلاقات الخارجية ثم العلاقات العربية الاسلامية. ثم حديث عن اليمن فى عهد الامام يحيى والعلاقات مع بريطانيا. وكذلك اهم الحركات الانقلابية فى اليمن واليمن الجمهورى. ومقدمات الثورة ورد الفعل العربى ثم التدخل المصرى.. وهناك ايضا حديث الاستعمار البريطانى فى الجنوب العربى واحوال السكان ثم الكفاح المسلح. واخيراً. جمهورية اليمن الشعبية من الاستقلال إلى الوحدة وازمة السلطة واخيراً العلاقات الخارجية.

جديد الطبعة الثانية

يقول الدكتور صلاح العقاد عن الجديد الذى سطره بقلمه فى الطبعة الثانية: دعت الحاجة إلى اعادة نشر هذا الكتاب بعد أن شهد العالم العربى خلال الثمانينات واوائل التسعينات تغيرات زلزلت من كيانه. وعلى رأس هذه التغيرات ازمة الخليج «١٩٩١ ـ ١٩٩٢» ويضيف المؤلف قائلا: وبالرغم من اننا قد عالجنا هذه الازمة بشئ من التفصيل فى كتابنا عن التيارات السياسية فى الخليج العربى، إلا ان انعكاسات هذا الحدث قد شلمت اقطار المشرق الاخرى موضوع هذه الدراسة.. كما تشمل الطبعة الجديدة اضافات مهمة تتناول اخر ما شهدته هذه الاقطار من تغيرات سياسية واجتماعية حتى يكون الكتاب مواكبا للأحداث فضلا عن بحث القاعدة التاريخية لهذه المتغيرات التى تعود إلى فترة مابعد الحرب العالمية الاولى وهذا الكتاب يتوجه فى موضوعه إلى فئتين من القراء: الاولى طالبو الثقافة التاريخية والسياسية العامة والثانية: الدارسون فى اقسام الدراسات العليا..

الحدود المصطنعة ولعبة المنازعات

يقول التاريخ: إن منطقة المشرق العربى كانت تابعة قبل عام ١٩٢٠ إلى الدولة العثمانية . ولما ضعفت هذه الدولة واصبحت مطمعا للدول الاوروبية والاستعمار الحديث. بدأ نوع من التنافس بين الدولتين العظميين أنذاك بريطانيا وفرنسا على اقتطاع مناطق بعينها من هذه الدولة دون النظر للحدود الطبيعية اوالسياسية التى كانت قائمة انذاك. بل لقد بدأت الدولتان «بريطانيا وفرنسا» فى تبادل السيطرة على مناطق بعينها دون الاخرى وفقا للمصلحة العليا لكل منهما. الامر الذى ولد فى النهاية مشكلة فى غاية الخطورة مازالت قائمة حتى الان. بل ومازالت المصدر الرئيسى لنشوب الخلافات بين الدول العربية وبعضها... هذه الخلافات التى تجاوزت الكلمة فى كثير من الاوقات إلى استخدام السلاح. واقرب مثال على ذلك النزاع بين الكويت والعراق على رسم الحدود.. مما انهى إلى صراع مسلح افضى فى النهاية إلى حرب الخليج. والمثال الثانى الذى نعيشه هذه الايام بين مصر والسودان حول مثلث حلايب. هذا الخلاف الذى لم تحسمه الكلمات داخل الاسرة العربية الواحدة فانتقل إلى المحافل الدولية: ولسوف نأخذ مثالا بسيطا على هذا التخبط المصنوع من جانب الدول الاوروبية فى رسم الحدود بين البلاد العربية. هذا المثال ذكره الدكتور العقاد حيث قال: «ومما يدل على مدى اصطناع الحدود السياسية التى خططت لاجزاء الشام الاربعة ان الفرنسيين تابعوا فيصلا (الذى كان من المقرر فى عام ١٩٢٠ وفقاً لتخطيط الحدود وتقسيمها أن يكون على رأس

حكومة عربية فى دمشق.. فى مقابل ان يكون الامير عبد الله الابن الثانى للشريف حسين اميرا على حكومة عربية فى بغداد) ـ الى درعا ولم يكن قد عرف بعد ما إذا كانت هذه البلدة سوف تؤول إلى سوريا أم إلى منطقة النفوذ البريطانى فى شرق الاردن!!!

ومن اخطر القضايا السياسية التى خلفتها هذه التقسيمات المصطنعة للحدود فى المشرق الاول، مشكلة الاكراد والمشكلة الفلسطينية، ومشاكل نزاع الحدود مع ايران. ويكفى هذه المشاكل منطقة المشرق العربى، الذى سيظل يعيش بها ولها قرونا طويلة. كما ستظل العقبة الرئيسية نحو خلق كيان عربى واحد بدعوى حماية الحدود!! مع ان المشرق العربى كله.. كان دولة واحدة باسم منطقة الشام . وفى ظل هذا التقسيم تحولت دولة الشام الواحدة إلى سوريا ولبنان والعراق وفلسطين والاردن! وتحول شبه جزيرة العرب إلى عدة دول بعدما كان كيانا واحدا فقط. والشئ المضحك والمبكى فى هذا الامر ان المنظمة الدولية التى تم انشاؤها بغرض حماية الدول الضعيفة هى التى سعت إلى هذا التقسيم ولو بطريق غير مباشر، فقد ابتدعت نظام الانتداب وانبثقت الفكرة وكما يقول الدكتور العقاد عن ان بعض الاقطار التى كانت خاضعة لدول الوسط المهزومة فى الحرب العالمية الاولى ليست قادرة على ادارة نفسها بنفسها.. ولذلك لابد من وضعها لفترة محدودة تحت اشراف دولة كبرى متقدمة لتساعدها على التاهل لممارسة الاستقلال!! وقد كرس مؤتمر سان ريمو للنظر فى اخضاع الاقطار التى كانت تابعة للدولة العثمانية للانتداب البريطانى والفرنسى!!

وأين كانت مصر؟

والمؤرخ الكبير الدكتور العقاد لم ينس دور مصر التاريخى عبر هذه الفترة الزمنية.. الطويلة والتى شهدت اعنف عملية ذبح للمشرق العربى بسكين حاد تناول فيها كل من بريطانيا وفرنسا.

وعن هذا الدور فيقول الدكتور العقاد: «رغم أن مصر ليست داخلة فى مجال الدراسة إلا أنه يتعذر تجنبها عند تناول هذا الموضوع. فقد كانت مصدر ايحاء وتأثير على كثير من الاتجاهات الفكرية التى انتشرت فى بلاد المشرق المتقدمة نسبيا سوريا ولبنان والعراق ينطبق ذلك على الفكر الاشتراكى والليبرالى والسلفى واخيرا حركة الاسلام السياسى. وهناك تيار فكرى وحيد تأخر الرأى العام المصرى فى تفهمه وهو نظرية القومية العربية ومع ذلك فأن تأسيس جامعة الدول العربية التى ترمز إلى هذا الاتجاه لم يتحقق إلا عندما اخذت مصر زمام المبادرة للتوفيق بين الاراء المتعارضة فى كيفية انشاء اتحاد عربى وذلك خلال عهد وزارة الوفد ١٩٤٢ ـ ١٩٤٤!!

الديمقراطية كانت سائدة

من السمات التى اتضحت جليا والتى رصدها الدكتور العقاد فى هذا الكتاب ـ أن الديمقراطية الليبرالية كانت هى النموذج الغالب على تفكير النخبة فى المشرق العربى، وكذلك على معظم الحركات المناضلة من اجل الاستقلال. ويرجع ذلك فى الاصل إلى أن النخبة التى تملك وسائل القيادة خرجت عن نطاق المفكرين الدينيين وانتقلت فى القرن العشرين إلى هؤلاء الذين تعلموا فى اوروبا ـ من السمات الاخرى التى غلبت على الحياة السياسية آنذاك تذبذب موقف الاستعمار الغربى ازاء قضية الديمقراطية. فنجد بريطانيا تميل مع حكومة منبثقة عن انتخابات حرة فى مصر احيانا وتؤيد النزعة الاتوقراطية للقصر احيانا اخرى. اما فى العراق والاردن فقد رجحت كفة الحكم المطلق. كذلك شعرت فرنسا بأن الديمقراطية اذا ما طبقت فى سوريا ولبنان فسوف تؤدى إلى قيام حكومات وطنية تناقض مصالحهم. بخلاف ذلك فقد اصطدمت الديمقراطية الليبرالية فى المشرق العربى بعقبات اخرى من الداخل. لذلك لم يكتب لها أن تسود بعد حصول اقطار المشرق بما فى ذلك مصر على الاستقلال وانتهت إلى الخضوع لانظمة عسكرية بدأت فى العراق بتدخل الجيش فى السياسة عام ١٩٣٦ وبانقلاب عسكرى فى سوريا بعد الاستقلال الثانى بثلاث سنوات واستولى العسكريون على الحكم فى مصر عام ١٩٥٢ . وثمة عقبات اخرى عرقلت مسيرة الديمقراطية تنبع من داخل المجتمع العربى. فمنها ان الديمقراطية الليبرالية تعززت فى اوروبا نتيجة تطور تاريخى طويل.. وايضا من اهم هذه العقبات داخليا انتشار الامية واقتصار الدعوة إلى الديمقراطية على الصفوة !! وتأثير التيار السلفى على قطاع كبير من المتعلمين.

مابين القومية العربية والاقليمية

جانب اخر من اهم الجوانب التى ارتبطت بحركات الاستقلال التى حدثت فى المشرق العربى. يناقشها الدكتور العقاد بموضوعية المؤرخ وبصيرة المفكر السياسى ـ هذا الجانب هو امل الوحدة الذى ظل يراود أحلام العسكريين الذين نجحوا فى الوصول إلى كرسى الحكم. وواجه المزيد من الفشل على هذا الدرب.. فرغم ان العرب كثيرا ما القوا باللوم على الاستعمار الذى فتت بلادهم إلى دول مصطنعة، وخاصة منطقة الشام والخليج، وتوقع البعض ان يتم شكل من اشكال الاتحاد بعد الاستقلال ولكن ماحدث هو العكس: إذ لم يقتصر الامر على بقاء الكيانات التى تبلورت فى العهد الاستعمارى بل ظل الشقاق فى العلاقات العربية غالبا على الوفاق. اما المنطلق الذى بنى عليه المفكرون العرب نظريتهم فى الوحدة فهو مبدأ القومية العربية. وقد تغير مفهوم القومية العربية من مرحلة إلى اخرى، ومن اقليم إلى اخر . كما تعددت صورها عند المفكرين، وكانت المشكلة الاولى بروز مفهوم القومية العربية هى كيفية تحديد علاقتها بالاسلام.

ومن المعروف ان المبدأ القومى فى حد ذاته انتقل مع التيارات السياسية والفكرية التى جاءت من





المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٣

اوروبا، واثرت في المثقفين العرب. ويبدو ان معظم المفكرين العرب لم يشغلوا انفسهم في المراحل الاولى بمبدأ الوحدة السياسية او بتحديد مفهوم الامة العربية التي تحتاج إلى قيام مثل هذه الدولة. بل إن ما شغلهم هو التمييز بين الرابطة الدينية والرابطة القومية، وحتى بعد سقوط الدولة العثمانية بما في ذلك نظام الخلافة، لم يتوقف المفكرون عن الربط بين الدين الاسلامي والقومية العربية وقد دخلت الفكرة العربية مرحلة جديدة مع قيام الحكم الناصري حيث نص دستور ١٩٥٦ - ولاول مرة - على أن مصر جزء من الامة العربية. كما بلغ الاعلان عن القومية العربية ذروته ما بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧ إلى أن تلقت ضربة قاسية مع هزيمة يونيو ١٩٦٧..

ضربات ضد القومية العربية

وبخلاف هذه الضربة التي هزت القومية العربية، اتخذت الانقسامات العربية ابعادا اوسع نتيجة الخلافات حول تسوية النزاع العربي الاسرائيلي، فتوجه السادات إلى اسرائيل وعقد معاهدة صلح منفردة مع إسرائيل. وبهذه المناسبة عاد بعض المفكرين المصريين يؤكدون على الشخصية المصرية بمعزل عن محيطها العربي. ويدعون إلى حياد مصر في القضايا العربية. بيد أن الحادث الذي قصم ظهر التضامن العربي كان الغزو العراقي للكويت.. وبصرف النظر عن مبررات هذا الغزو، فإن الانقسام لم يقف عند مستوى الحكومات. بل احدث شرخا كبيرا في الرأي العام العربي.

وعلى الجانب السياسي ادى إلى ظهور الاتحادات الاقليمية. حيث طغت النزعة الاقليمية المتمثلة في الاسرية وفي انظمة الحكم العسكرية المتنافسة قد طغت على روح القومية العربية. وظاهرة الاقليمية ليست بجديدة على المشرق العربي فقد تعمقت مع استمرار الكيانات الجديدة كدول مستقلة بفعل رموز الدولة الحديثة. وللاقليمية عوامل اخرى مختلفة منها ضعف العلاقات الاقتصادية. ولا يمكن أن يقوم أي اتحاد فيدرالي بدون قاعدة اقتصادية لا يتوفر لها النجاح.

وخلاصة القول أن نظرية القومية التي علا شأنها في اجهزة الاعلام من الاربعينات وحتى الستينات فقدت مجرد الاغراء بالتمسك بها نظريا. وقد كان لغياب تأثير الفكرة أثره في مزيد من اضعاف العلاقات العربية. ولم يبق سوى مجال واحد يشير إلى الترابط العربي هو مجال الثقافة والفن. وهو مجال لم يبد كافيا للتأثير على العلاقات السياسية أو



المصدر : الحياة المدنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٣

أزمات وحروب على طول الوطن العربي وعرضه

أسئلة الماضي والحاضر لم تلق أجوبة حقيقية

كريم مروة *

■ حرب هنا، وحرب هناك، وحرب هنالك، ذلك هو الواقع الراهن في الوطن العربي. والساحات، في ارجاء هذا الوطن المترامي الاطراف، على حدود ثلاث قارات كبرى، تتسع، كما يبدو، للمزيد من هذه الحروب، بانواعها كافة، وباجناسها، وباشكالها، وبالاهداف المتناقضة للاطراف المشاركة فيها، وداخل كل طرف منها. وفي هذا الواقع تكمن المفارقة المذهلة. فبدلا من ان تتوحد كل الارادات، رغم تعدد التناقضات وموضوعيتها، لمواجهة متغيرات العصر، وعواصفه وزلازله، حفاظاً على الذات والوجود قبل الطموح الى التقدم، تتوزع هذه الارادات، وتنقسم وتتصارع، خارج اطار الوعي الوطني والقومي والاجتماعي - الطبقي. وتسير الاحداث في الاتجاه المعاكس لمنطق الامور.

فالى اي مصير ينزلق العالم العربي، اليوم، وغداً، وبلدانه بلداً بلداً، مضطربة، ومفككة مجتمعاتها، ومنقسمة ومتصارعة فيها القوى والفئات والجماعات، وجامعة عربية لا تجمع، وامة واحدة تتفتت، وقومية تتحول الى قوميات؟

والسؤال، هنا، ليس مجرد سؤال. والسائل ليس محايداً. ولا هو تائه في صحراء يبحث فيها عن ملجا يقيه العواصف الهائجة. كلا. بل ان السؤال هو مدخل الى البحث، ودعوة الى النقاش، وانخراط في صعوبات العمل الجاد من اجل صياغة الجواب عن الاسئلة الكثيرة، او عن بعضها، حتى ولو بدا هذا الانخراط دخولاً فيما يشبه المستحيل!

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وزوال دوره السابق كاحد قطبي الصراع في العالم المعاصر، كثر الحديث عن انتهاء الحرب الباردة، او عن توقف فعلها الى حين ولادة الجديد، اي جديد، بديلاً لما كان قائما، نقيضاً لكل رغبة غير واقعية في ابقاء العالم تحت هيمنة قطب واحد، ايا كان حجم هذا القطب ووزنه، واياً كانت قدراته المادية والمعنوية، واياً كانت وسائل تاثيره، وادوات السيطرة لديه. فكيف اذا كان هذا الساعي الى الهيمنة، اي الولايات المتحدة، غارقا في ازمة عميقة، تطال شتى جوانب الحياة؟ وحجم ازمته بحجم عظمته. وقد تعددت الآراء في هذا البحث، حول ما ستؤول اليه العلاقات بين الدول والشعوب، والامم والقوميات، داخل الامبراطوريات السابقة والقائمة، وعلى تخومها، وخارجها، وحول ما سيكون عليه العالم المعاصر، قبيل الانتقال الى القرن الحادي والعشرين، وحول ما سينتهي اليه هذا الاضطراب الكبير، اذا ما توفرت شروط انتهائه. وطرحت نظريات كثيرة، بعضها تنبا بولادة عصر جديد هو عصر القوميات. وبعضها الآخر تنبا بقيام وحدات بديلا لوحدات قديمة، لم تثبت اهليتها للحياة. فما الذي حصل، بالفعل؟

مذهل، بالطبع، وفظيع جداً، ومثير للغضب والقلق، هذا المشهد الذي يزداد حدة في وضوح المأساة الانسانية فيه، والذي تتسع رقعة مساحته في العالم. لم يتحول انحسار الحرب الباردة، الى تسعير النزاعات والحروب الاقليمية التي كانت قائمة فقط، تحت شعار الحد منها ومن توسعها وعنفها، والعمل على انهائها. بل هو تحول الى نقيض ذلك. الى تفجر حروب من نوع جديد، حروب لم تكن في الحسبان، متنوعة القضايا والاهداف والاشكال ووسائل العنف والتدمير. ولم تكن كلها من صنع الخارج، وحسب، رغم الدور الكبير لهذا الخارج. بل كانت، في الاساس، من صنع الدول والشعوب والامم صاحبة العلاقة. اما الخارج فيتمثل بالموقف الاميركي، بالدرجة الاولى، وبسعي الادارات الاميركية المختلفة لفرض هيمنتها على العالم، انطلاقاً من الخلل الذي نشا بفعل انهيار القطب الآخر في الصراع والتوازن، واستفادة من الفرص المتاحة، قبل فوات الاوان. واذا كان هذا هو الخارج، فما هو الداخل؟ وبماذا وبمن يتمثل؟ تلك هي المسالة. وفيها، وحولها، يتمحور السؤال، وكل البحث، والنقاش، وكل الجهد الذي نحن بحاجة اليه للخروج من عنق الازمة الخانقة، ازمتنا نحن في بلداننا، وازمة العالم المعاصر كله. وهذا هو الهم الذي يؤرق كل من يرتقي وعيه الى مستوى ادراك هول ما يجري، وهول ما ينتظر حصوله.

لست، بالمطلق، من انصار الفكرة التي تقول بان عصرنا هو عصر القوميات، بالمعنى الذي تشير اليه هذه الفكرة، اي الارتقاء بالوعي القومي الى مستوى الثورة. فالذي يحصل ليس ثورة، باي معنى من المعاني. بل هو، من وجهة نظري، ثورة مضادة - اذا صح القول - ضد القومية ذاتها، وضد ما يرمز اليه الوعي القومي المعاصر من دعوة الى تثبيت الهوية وتاكيد الذات، من جهة، وولوج طريق التقدم،

والاندماج في العصر، من جهة ثانية. وهما وجهان لقضية واحدة. ان ما يحصل هو، باختصار، شكل من اشكال التخلف. انه جنون الوعي المتخلف.

ولكن، بالمقابل، ليس العصر عصر الوحدات من اي نوع، وباي شكل. فالوحدات القديمة، التي قامت على العسف، قد فشلت، وخلقت كوارث. وكان لا بد من الغائها وتبديلها. العصر هو عصر احترام حقوق الشعوب والامم والقوميات، واحترام تراثها وخصوصياتها، واحترام حقوق الانسان. وهو عصر الديموقراطية، بهذا المعنى، لا باي معنى آخر، بالمعنى الذي يختلف عن كل هذه الاشكال الفوضوية المدمرة للمجتمع وللدولة وللوعي، في آن.

الوحدات البديلة الصحيحة هي تلك التي تقوم على هذه الاسس، فتاخذ في الاعتبار مصالح الامم والقوميات والشعوب، وحقوقها، وخصوصياتها في التراث والثقافة والتقاليد. وتقوم على اساس الحرية والديموقراطية، وتؤسس لعلاقات من نوع جديد، مختلف جذرياً عن كل علاقات قامت في الماضي على اساس مشوه، بمعنى ما، او على القهر واللامساواة، بمعنى اكثر دقة وتحديدا. وهي الوحدات التي يمكن ان تشكل بديلا للوحدات القديمة، من نوع ما كان قائما في الاتحاد السوفياتي السابق، او من النوع الذي يتهيا للنشوء، مثل الوحدة الاوروبية، او من النوع الذي لا يزال قائما، وهو ما تقدم الولايات المتحدة نموذجا له.

فمن هي القوى القادرة، في هذا العصر المضطرب، عصر الانتقال من وقائع كبيرة استمرت ثلاثة ارباع القرن، الى وقائع جديدة غير معروفة وغير محددة، من هي هذه القوى القادرة على تحقيق هذا الهم؟

السؤال موجه الى شعوب روسيا وشعوب الجمهوريات التي كان يتشكل منها الاتحاد السوفياتي، وموجه الى شعوب اوروبا واميركا الشمالية والجنوبية. ولكنه موجه، في الوقت ذاته، الى شعوب امتنا العربية، بحدة اكثر، وبالحاح اشد، كضرورة تاريخية، وكمحصلة لمصالح حقيقية، في آن.

حروب الوطن العربي ليست، اذن، بمقياس ما نرى من هذا المشهد العالمي المريع، غريبة، او فريدة من نوعها. بل هي جزء مما يجري، وشكل من اشكال التعبير عن وجود ظاهرة عالمية، لا تقتصر على شرق العالم، دون غربه، ولا على المتخلفين من امم العالم، دون الاكثر تقدما وغنى وحضارة. لكنها ظاهرة لا يمكن الوقوف عندها، كما لو انها ظاهرة ثابتة، وتوصيف العصر على اساسها، وتحديد سماته الراهنة انطلاقا منها. بل لا بد من بذل الجهد لفهمها، ولفهم اسبابها، ومواجهتها، على اساس هذين الفهم والمعرفة. فهل هذا هو ما يحصل، بالفعل؟

ذلك ان انكفاء العالم، من جديد، الى الماضي السحيق، بحثا همجيا، غرائزيا، عن الذات والهوية، القومية منها، والعرقية، والدينية، والمذهبية، والقبلية، وسواها مما يدخل في خصوصيات التكون والتطور للشعوب والامم، هو نقيض كامل لكل ما انجزته البشرية في تطورها من تقدم في شتى مجالات المعرفة، وفي الارتقاء بوعي الانسان الى مستوى الحرية، ومن القدرة على التحرر من الخرافات، ومن امتلاك السيطرة على الغرائز. وهو نقيض، ايضا، لهذا الهجوم الوحشي من قبل الكبار، تامينا لمصالحهم، ضد مصالح الصغار، شعوبا وامماً، وافراداً. فكيف تفسر هذا التناقض المذهل المدمر في مسيرة حركة التاريخ؟

ثمة اجوبة كثيرة عن هذه الاسئلة موجودة في النظريات العلمية. ولكننا، مع ذلك، نشعر بالحاجة الى جهد اكبر، سواء بالاستناد الى هذه النظريات، بالذات، او بالاستناد الى سواها، كذلك.

ومع ذلك فان ما يعنينا، قبل اي شيء آخر، هو ما يجري في بلادنا. ومن المستحيل ان نبحث عن تفسير لظاهرة العصر هذه، ان لم نبدا من بلادنا، من حيث نعرف اكثر، او من حيث ينبغي لنا ان نعرف اكثر. والشرط ضروري للنجاح في هذا البحث والتفتيش هو في زواج الفكر والعلم وانجازاتهما مع الواقع الملموس في بلادنا، وخصوصيات تطور هذه البلدان، وتراثها، وتجاربها.

حروبنا الراهنة في الوطن العربي، هي حروب اهلية، بمعظمها، ان لم تكن كلها، حتى ولو اتخذت شكل صراع مع الخارج. فكل حروب الخارج بدأت في شكل صراع داخلي سرعان ما انفجر في شكل حرب مع الآخر، سواء كان لهذه الحرب ما يبررها من اسباب، ام لم يكن.

ولست، هنا، في معرض الخوض في بحث نظري حول حركة التاريخ، وحول محرك احداثه. فلمثل هذا البحث مجال آخر، وحقل آخر.

حروبنا الراهنة هي، اذن، حروب تتداخل فيها عوامل عدة، قومية، ودينية، ومذهبية، وقبائلية، وحزبية. وتتداخل فيها العوامل الداخلية والخارجية. لكن العامل الاقتصادي - الاجتماعي، الذي يبدو غائبا، او مغيبا، هو موجود بالقوة، مؤجل في بعض الحالات، مضمر، في حالات معينة، متفجر، في اشكال محدودة، او قوية، في حالات اخرى.

هنا، بالذات، في هذه الظاهرة كلها، نحن معنيون بالبحث، وبتعميقه، وبالتعامل معه بشمولية، ليس بمعنى التعميم، بل بمعنى الدخول في كل جوانب البحث، ضد الاجتزاء والانتقاء. وهنا، بالذات، تتحدد مسؤوليتنا.

كان بعضنا، غداة هزيمة حزيران (يونيو)، يعبر عن رغبة صادقة في ان تسكت المدافع، كل المدافع، وان يبدأ الحوار بديلاً للحرب. ولم يكن هذا الكلام مالوفا، يومذاك. بل كان مناقضا للمشاعر القومية الملتهبة. ولم يكن واقعيا. وكان بعكس التيار. ولكنه كان يعكس حالاً من اليأس من استمرار الصراع مع اسرائيل في صيغة حرب تولد الهزائم دائما، ولا تفتح الابواب امام فرص حقيقية للحرية وللتقدم، الحرية بكل معانيها، على صعيد الدولة والمجتمع، والتقدم في كل مجالاته وميادينه ومستوياته، في داخل البلدان العربية. ذلك ان هذا الصراع مع اسرائيل كان يقترن بالمزيد من القمع، بدلا من ان يكون سببا في تحرير الافراد والجماعات من كل قيد لكي ينخرطوا بكل امكاناتهم في هذا الصراع القومي.

وسواء كانت الظروف ملائمة، انذاك، لمثل هذا الكلام، ام لم تكن ملائمة، فان الحل للصراع لم يكن ممكنا بالحوار، بديلا لهدير المدافع. وحين ذهب السادات الى اسرائيل، في السنة العاشرة لهزيمة حزيران، ليلبي مثل هذه الرغبة، ولكن من منطلق آخر وبهدف آخر، لم تؤد مبادرته، التي اغضبت العرب جميعاً، وأرضت اسرائيل واميركا، الى تحقيق السلام الذي يسكت المدافع، ويحقق الحرية والعدل.

وحتى حين بدا ان تلك الظروف، التي لم تكن متوفرة في الماضي، قد بدأت تتوفر في الوقت الراهن، فان مفاوضات السلام لم تستطع ان تسكت المدافع، في اي من مواقع انطلاقها. بل ان نقيض ذلك هو الذي يبرز، اليوم، سواء في قلب المفاوضات، وفي مسارها المتعثر، ام على هامشها، في لبنان وفلسطين، على اقل تقدير. و«بطل» السلام اسحق رابين، المدجج بالسلاح من كل الانواع، سلاح الموقف المتشدد الرافض اعادة الحقوق العربية لاصحابها، وسلاح القمع بالرصاص والمدفع والقنبلة النووية، لا يرى اي حرج في مواجهة العالم كله، حين يحمل في يد غصن زيتون ملطخا بالدم، باسم السلام، ويحمل، في اليد الاخرى، رصاصة يطلقها على شباب الانتفاضة، مرفقة بابعاد اصحاب الارض من ارضهم، ومدفع يطلقه كل يوم في وجه اللبنانيين مرفق، بصرخات التهديد في كل الاتجاهات.

كلا، المدافع لا تسكت من دون ان تكون قد توفرت شروط حقيقية لسكوتها. وهي ليست متوفرة الا بالقمع من جانب الاقوى للجانب الاضعف، الذي هو صاحب الحقوق. ولكن مثل هذا الحل بالقمع، اذا ما فرض، سرعان ما ينفجر ويكون اكثر عنفا.

حربنا هذه مع اسرائيل، ايا كان الموقف الراهن منها، هي حرب طويلة، مهما كان شكلها وحجمها وموقع القوى منها، ومدى الاهتمام والارتباط بها، ومهما كان السلاح الذي يستخدم فيها. وقد لا يكون هذا السلاح، ذات يوم، غير كلمة تقال هنا، او هناك، في بيان مكتوب على ورقة صفراء، يوزع بالسر من يد الى يد، او يلصق على الجدران. وقد يكون شكل الكفاح مختلفا جدا، نقيضا لكل هذا المسار. وفي كلتا الحالتين، او في اية حالة اخرى، فان الامور مرهونة بتغيير الظروف، سلبا او ايجابا، على صعيد العالم، وعلى صعيد الوطن العربي، الظروف الموضوعية وتوازنات القوى، عموماً، والظروف الذاتية، على وجه الدقة والتحديد.

لكن هذه الدائرة من الحروب العربية لم تعد، على اهميتها وخطورتها، هي الحرب الوحيدة، ولم تعد الحرب الرئيسية، ولا جبهة الصراع الاولى، في الوطن العربي. ولم تعد تحتل موقع المركز الاساس في كل صراعات الامة العربية ونضالاتها. فثمة حروب جديدة متنوعة بدأت تحتل، في الوطن العربي، موقعا متميزا، يتخذ، مع الوقت، طابع الثبات، ومركز الاهتمام الاساس، قطريا وقوميا... وهذه الحروب الاخرى لم تظهر، بعد، بكل ابعادها، واشكال تفجرها، في كل الامكنة والساحات التي تتوفر الاسباب الموضوعية لقيامها، رغم كل ما تشير اليه بعض نماذجها الراهنة. وهي تنقسم الى ثلاثة انواع، او هكذا ارى توزعها كدوائر، من اجل التمكن من قراءتها بشكل اقرب الى الصحة والدقة، واسهل على الاستنتاج والاستشراف.

- حروب الحدود والنفوذ بين الدول " .ة.
- حروب الحدود والنفوذ مع الجير ا
- الحروب الاهلية، وهي ذاتها حـ. ، عدة انواع.

وجميعها، حتى الحروب الاهلية منها، وربما هذه الحروب اكثر من سواها، هي حروب مؤهلة لان تتخذ طابع حروب عالمية، تشترك فيها دول متعددة بجيوشها وبامكاناتها الاقتصادية والسياسية، وترتفع فيها رايات الامم المتحدة، في الصيغة التي انتهت اليها، اليوم، هذه المنظمة العالمية، كاحد اشكال التعبير عن ماساة نهاية القرن.

النوع الاول من هذه الحروب هو ما تسبب بقيام اكبر حرب عرفتها المنطقة، منذ الحرب العالمية الثانية، عنيت حرب الخليج. بل هي كانت، كما وصفها العديدون، حربا عالمية جديدة، في شكلها، وفي القوى التي شاركت فيها، وفي مضامينها، وفي النتائج التي تولدت عنها، سياسيا، وعسكريا، وجغرافيا، واقتصاديا، وفي كل المجالات.

النوع الثاني، هو ما تسبب باكبر حرب عرفتها المنطقة، بين بلدين كبيرين امتلكا احدث انواع الاسلحة، وجربا في شعبيهما شدة الفتك والتدمير فيها، وهي الحرب العراقية - الايرانية، او حرب الخليج الاولى.

النوع الثالث، هو ما دشنته الحرب الاهلية اللبنانية، التي استمرت ستة عشر عاما، والتي لم تنته بعد فصولها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تضغط نتائجها ومخلفاتها وآثارها على حياة اللبنانيين المادية والروحية، وعلى طرائق عيشهم ووسائله وموارده، وعلى وعيهم وعلى مصادره، على هذا الوعي المتمثل في تراجع العلم والثقافة والمعرفة، وفي تشوه اشكال الانتماءات، والمتمثل في المجرى المضطرب لتطور لبنان، وخصوصاً في مجال بناء الدولة ومؤسساتها، وفي مجال العمل لتحقيق وحدة البلاد. ولكن الحرب اللبنانية، التي هي في طريق الانتهاء، ولو طال المدى، برغم كل ما اشرنا اليه من آثار ونتائج، تكاد تصبح، بالمقارنة مع ما هو قائم، ومع ما هو آت، ومع ما تشير اليه اشكال الحروب الاهلية الجديدة، شيئا من الماضي. فما يجري في الجزائر، ومصر، والسودان، والصومال، وما نخشى ان يحصل في بلدان اخرى، هو خطير جدا، خطير فيما ينتجه، اليوم، وخطير فيما يمكن ان يحدثه في المستقبل.. وما اقصد اليه، هنا، لا ينحصر في النتائج السياسية المباشرة في هذا البلد، او ذاك، بل يتجاوز ذلك الى ما هو اهم واخطر. فكل الدلائل تشير الى ان هذه الحروب الاهلية مرشحة للتطور، حتى ولو امكن اخمادها بالقمع لفترة من الزمن. فهي ستكون اكثر تدميرا بما لا يقاس، بالمقارنة مع ما شهدناه حتى الآن، اذا ما استمرت من دون ان تترافق بتغيير، هنا او هناك، في هذا المجال او ذاك، في نوع السلطة باتجاه اكثر ديموقراطية واقل قمعا، وفي مواجهة القضايا الحقيقية ذات الصلة بالتنمية، وبايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتفجرة، وبايجاد حلول للمشاكل القومية والاثنية والدينية والقبلية المتفجرة، هي الاخرى، في اكثر الإشكال حدة وعنفا.

هذه الانواع الثلاثة من الحروب العربية، مضافة اليها الحرب التي هي خارج التصنيف حرب العرب كلهم، رغم كل الوقائع القائمة والداهمة، ورغم كل الارادات، المختلفة الوجهة والاتجاه، عنيت الحرب العربية - الاسرائيلية، هي حروب تصبح، اليوم، اكثر فاكثر، حروبا ذات طابع دولي، لا تقتصر على القوى المشاركة فيها. اذ ان العالم يزداد مشاركة فيها، باشكال وصيغ مختلفة. وقد اعطت حرب الخليج النموذج الابرز لهذا التطور الذي تشهده كل هذه الحروب، بالفعل، او بالقوة. ولم نعد بحاجة الى تكرار التساؤل السابق عن امكان تكرار حرب الخليج. فحرب الصومال هي حرب خليج ثانية،

يكمل فيها المتدخلون، هنا، باسم الانسانية، واعادة الامل الى الشعب الصومالي الذي ينحسر عدده بالموت جوعا، والموت برصاص المتقاتلين المتصارعين على السلطة، والموت من دون سبب، او لاسباب نجهلها، يكملون فعل «عاصفة الصحراء» في الخليج، ودورها واهدافها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية... الخ. وهم يربطون، بشكل بالغ الدهاء، بين الاهداف التي نجحوا في الوصول اليها في الخليج، والاهداف التي ينشدونها من وراء التغيير الذي سيحصل، بفعل تدخلهم، سياسياً، واقتصادياً، وامنياً، وجغرافياً، في القرن الافريقي. والبقية ستاتي عندما تتوافر شروط التدخل، غدا، او بعد غد، في السودان، او في ليبيا، او في اي بلد آخر، تحت اسم جديد، مبتكر، من نوع الاسماء التي اعطيت للحروب السابقة. اقول ذلك، دون ان اوحد، في قراءة اسباب التفجر والتطور، بشكل اعتباطي، بين هذه النماذج من الحروب. بل انني، على العكس من ذلك، ادعو الى التمعن عميقا في تحديد العوامل المقررة فيها، لا سيما منها العوامل الداخلية، بتعددها وتنوعها، وبالشروط التاريخية لتكونها.

الام تشير هذه الدوائر التي ترسمها هذه الحروب على خريطة الوطن العربي؟ وما هي دلالاتها؟ وهل هي نتائج حتمية للواقع القائم؟ وهل هي فعل داخلي أم خارجي، ام هي مزيج من فعلهما المشترك المتداخل والمتناقض؟

انها اسئلة الماضي والحاضر، التي لم تلق جوابا حقيقيا من جانب كل المعنيين في البحث عن الجواب، برغم كل الجهود التي بذلت وتبذل، في مجال الفكر والسياسة، وبرغم التجارب القديمة والجديدة، التي قامت اثر ثورات كبيرة او صغيرة، او من دون هذه الثورات، وعلى اساس برامج محددة، او من دون هذه البرامج...

وهدفي من رسم هذه اللوحة ليس سرد الوقائع او التذكير بها. فهي وقائع تشكل، من حيث قوة تعبيرها وحدته، كابوسا يوميا ضاغطا على حياة الناس واعصابهم وافكارهم ومشاعرهم، يصل الى حدود الاختناق.

هدفي، اذن، من وراء ذلك، هو اثارة النقاش والجدل حول واقعنا الراهن بماساويته، وحول مستقبلنا، وحول الفعل الذي تمارسه، في تحديد صورة هذا الواقع، وفي صوغ صورة المستقبل، كل هذه الاحداث، حروبا من كل نوع، وصراعات وانقسامات تتولد عنها، وتفتتا يطال الوحدات الصغيرة والكبيرة، داخل كل بلد عربي، وعلى الصعيد القومي العام.

اقول: النقاش والجدل، لان النقاش والجدل الحقيقيين لم يجريا، بعد، حول كل هذه الامور. فما نشهده، وما نقراه ونسمعه، مما نطلق عليه صفة الحوار، هو، في معظمه، حوار مع الذات، لا مع الآخر. وحتى هذا الحوار مع الذات لم يصبح ديموقراطيا، بعد. فهو لا يقترن بالنقد والمراجعة. وهو، اذا ما حمل نقدا، فان هذا النقد يبقى مجتزا، ويتناول جوانب، ويهمل جوانب اخرى، ولا ينتهي الى محصلة ما، ولا الى استنتاجات، حتى في الحدود الدنيا.

ان مصير الوطن العربي انما يعني كل العرب، في كل اقطارهم، ايا كان انتماؤهم، السياسي والاجتماعي - الطبقي، وايا كان انتماؤهم الفكري والديني... الخ. ومصير كل قطر هو مسؤولية اهله، بالدرجة الاولى، ولكنه، مسؤولية كل الآخرين من الاقطار الاخرى. ولا يتعلق الامر، هنا، بالرابطة القومية وحدها. فالى جانب هذه الرابطة تبرز، بوضوح، وبحدة، مصالح حقيقية تتقاطع، لتشكل، بمجموعها، قضية مشتركة، لها طابع القضية المصيرية، ومستواها.

ولكن الى من يتوجه هذا الكلام؟ ومن هم المعنيون به، القادرون على الالتزام بمسؤولية ما في البحث عن تحقيق مستلزماته؟

انه سؤال حقيقي، يضاف الى جملة الاسئلة التي علينا ان نجيب عنها بدقة، وبمعرفة، وبمسؤولية. واذ اطرح هذه المسالة، ايضاً، للنقاش، فلأنني اعتبر ان الكثير من ماسينا الراهنة، والماضية، والآتية، هي، في معظمها، من فعل اناس معنيين، اكثر من سواهم، افرادا وفئات وطبقات اجتماعية، وانظمة حكم، وقوى سياسية وحزبية، واتجاهات فكرية، من كل الانواع، علمانية ودينية، على حد سواء.

فهل يصح ان ننخرط في بحث من هذا النوع دون ان تكون هذه المسالة، وهذه المسؤوليات، نقطة الانطلاق في البحث؟ ذلك ان الحروب التي قامت في الماضي، وتلك التي تقوم الآن، وتلك التي تتحرك تحت الرماد، لم تات مصادفة، ومن دون سبب، او من دون سابق انذار، بل جميعها تحمل اسبابها في داخلها، اسبابها الموضوعية والذاتية، والداخلية والخارجية، واسبابها الفكرية والسياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وتحمل بصمات القوى، والافراد، والجماعات، التي تتحمل القسط الاساسي في قيامها.

والا فكيف يمكن ان نواجه مصائرنا، في هذا العصر الذي بات على كل بلد، وكل شعب، وكل قوم، وكل امة، وكل حزب، وحتى كل فرد، ان يتحملوا فيه، بالملموس، اكثر من اي وقت سابق، مسؤوليتهم المباشرة، المحددة، عن مصائرهم؟

فاذا لم يقوموا، هم بانفسهم، بهذا الدور، قامت به عنهم قوى اخرى، لمصلحتها هي، بالطبع، ودفعوا هم ثمن هذا التقصير، او العجز، اية كانت اسبابهما، وايا كان مسببوهما.

السؤال الكبير الملح، الذي نحن مدعوون للانخراط في الاجابة عنه، بمسؤولية، وهو محصلة كل الاسئلة الكبيرة الاخرى، يبقى، ببساطة، السؤال الآتي:

الى اي مصير ينزلق العالم العربي، وما العمل لمواجهة هذا الانزلاق الخطير، في هذا العصر الذي لا ترحم فيه الصراعات على المصالح والمواقع، لا الدول ولا الشعوب، ولا الجماعات، ولا الافراد؟ وكل كلام عن حقوق الانسان، وعن الديموقراطية، انما تنبؤنا وسائل الاعلام العالمية الكبرى، المؤدلجة حتى العظم، بحقيقته العارية، من دون قناع، عندما تنقل الينا، باسرع من لمح البصر، وبكثير من الزهو والتبرير، وقائع العدوان والظلم والقهر والقمع والقتل، بكل الاشكال والوسائل، حيث تطال يد القادرين على ذلك. وتحاول، اي وسائل الاعلام هذه، في الوقت ذاته، التبشير بحتمية جديدة في حركة التاريخ، مناقضة لاحلام البشر العريقة، وتسهم في ابتداع انماط حياة جديدة ملائمة لهذا الفكر، وانتاج قيم ومثل مرتبطة به، مبررة له.

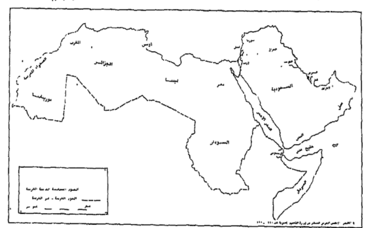
---

* عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني، نائب أمينه العام سابقاً.



تقديم الملف

(١) نحو فهم أعمق لقضايا الحدود العربية الاقليمية



حسن أبو طالب

رئيس وحدة العلاقات الدولية ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

فى هذا الملف نقدم الجزء الثانى من دراسة الحدود العربية ، وهى هذه المرة مع دول الجوار الجغرافى . وفى العدد الماضى تمت دراسة الحدود العربية العربية ، وتم القاء الضوء على العديد من القضايا والاشكاليات السياسية والقانونية والفكرية والمواجهات العسكرية التى اثارتها ومازالت تثيرها تلك الحدود . وسوف يلاحظ القارىء ان التصور العام للحدود الذى تبنته الدراسات والتقارير المنشورة فى الملفين السابق والراهن ، هو ان الحدود ليست مجرد خطوط تحكمية تفصل بين الاقاليم المختلفة لكل طرف ، ولكنها اكثر منذ ذلك ، فهى منطقة تخوم سواء اكانت برية او بحرية ، وانه فى مناطق التخوم تتعدد مصادر التواصل كما تتعدد مصادر التوتر ولاسيما فى ظل غياب اى تصور شامل لممارسة العلاقات بين الجيران يقوم على حسن الجوار وتعظيم سبل التواصل الشعبى والثقافى والحضارى والسياسى .

ومثلما احتوت الحدود العربية على بؤر للصدام وسببت مواجهات عسكرية ، واثارت جهوداً حميدة ، فأن نفس الأمر ينطبق على الحدود العربية الاقليمية ، سواء فى حدها الشمالى والشرقى او فى حدها الجنوبى الافريقى . وهو امر يدعو الى البحث فى الشروط التى تسمح بوجود علاقات عربية اقليمية مستقرة كمدخل لعلاقات سليمة بعيدة المدى . ومثل هذا البحث هو فى الواقع مهمة مزدوجة بين العرب وبين جيرانهم . ومن الاسباب التى تدعو الى مثل هذا البحث ذلك الميراث غير الطيب ، والملىء بمواجهات عسكرية وصدامات سياسية وغير سياسية ، وبؤر للصدام القابلة للتفجر بين الحين والآخر .

وتدل خبرة المواجهات العسكرية التى اثيرت بين طرف عربى واخر اقليمى بشأن الحدود بينها ، انها لم تجلب الا الدمار للطرفين معا ، وقادت الى تعطيل العمل العربى المشترك ، والى تعميق الانقسامات العربية ، وكانت سببا لتدخلات دولية شتى ، كما انها اورثت فى التحليل الاخير الشعوب العربية والاقليمية ميراثا عدائيا غير مبرر رغم التوافق فى جوانب ثقافية وحضارية شتى . وفى كثير من الحالات التى شهدت مواجهة عسكرية لعدة سنوات انتهت الامور الى العودة التى نقطة البداية ، او الى نقطة غامضة أقرب الى امر واقع يسمح بأثارة نزاعات اخرى فى المستقبل . ونشير هنا على سبيل المثال الى الحالة الليبية التشادية حول قطاع اوزو ، وحالة الحرب العراقية الايرانية ، وكلتاهما عادت الى نقطة البداية بعد مواجهات عسكرية دامت عدة سنوات . ومن الحالات التى تتصف بغموض حالة مصير لواء الاسكندرونة السورى الأصل ، والذى يعد الان جزءاً من خريطة تركيا رسميا ومنذ اكثر من نصف قرن مضى . وحالة الحدود



الموريتانية السينغالية التى تعرضت لاختبار قاسى فى ضوء العنف الجماعى المتبادل الذى شهده البلدان ازاء بعضهما منذ خمسة اعوام مضت . ويدخل فى نفس الاطار حالة اقليمى سبته ومليلية اللذين يعدان جزءا اصيلا من الارض المغربية ، لكنهما تحت السيطرة الاسبانية . وينطبق نفس الامر على مصير الجزر الثلاث فى مياه الخليج . مع ملاحظة اننا نعنى بالغموض هنا تلك العلاقة الجدلية بين الامر الواقع الذى يعبر عن معنى معين ، ولكنه يظل محل شك وتساؤل ومراجعة ونقض من الطرف الاخر ، فى غالب الاحوال هو الطرف العربى .

ومن الملاحظ ان استقرار الحدود العربية الاقليمية لايرتبط وحسب بالقدرة على حفظ الترتيبات الامنية على جانبى الخط الفاصل ، ولكنها ترتبط فى الغالب بعدد من العوامل المتغيرة مثل الرؤية التى تحكم النظرة الى الطرف الاقليمى ، والظرف التاريخى العام الذى تمر فيه مجمل العلاقات العربية الاقليمية . ويلعب توازن القوى بين العرب وجيرانهم فى لحظة بعينها دورا فى اثارة او احتواء قضية حدودية على نحو او آخر . ومن الامثلة الواضحة فى هذا الصدد الازمة الاخيرة التى نشبت منذ ابريل ١٩٩٢ بين ايران ودولة الامارات العربية حول مصير جزيرة ابو موسى ، حيث يعد الخلل العام فى التوازن فى منطقة الخليج والذى بدا اكثر ما يكون فى أعقاب حرب الخليج الثانية احد الاعتبارات التى حفزت ايران على محاولة اكتساب مغانم امنية واستراتيجية فى تلك الجزيرة ، وذلك على حساب الطرف العربى . ونفس الامر ينطبق على مساعى تركيا لاحكام قبضتها على المنطقة الحدودية مع العراق التى يعيش فيها الاكراد ، الامر الذى قادها فى مطلع ١٩٩٣ الى التوغل فى الاراضى العراقية ، مستفيدة فى ذلك بحالة الضعف العام التى يعيش فى ظلها النظام العراقى الحاكم .

وحين نشير الى توازن القوى ودوره فى اثارة أو احتواء النزاعات الحدودية بين طرف عربى او طرف اقليمى ، فهذا يعنى ان الحدود العربية الاقليمية ـ مالم يتم التوصل فيها الى اتفاقات ومعاهدات نهائية ومقبولة من كل الاطراف ـ ستظل عرضة للازمات بين الحين والاخر . وهو امر يستدعى رؤية عربية كلية للتعامل مع تلك القضايا . ويصعب فى الوقت الراهن توقع مثل تلك الرؤية لاعتبارات عدة من بينها تردى الواقع العربى ، ونزوع العديد من الاطراف العربية الى التحرك الفردى والذاتى على حساب الحد الادنى من التحرك العربى الجماعى .

ان تعميق تلك المسائل والقضايا النظرية والعملية المرتبطة بالحدود العربية الاقليمية يعد الهدف الرئيسى من هذا الملف . ولذلك فقد جاء تخطيطه فى محاولة ليعكس قدرا من تلك الحاجة الملحة سواء على الصعيد النظرى او الواقعى . ومن هنا فقد اشتمل الملف على نظرة التراث الاسلامى بشقيه التقليدى والحديث لمسألة الحدود وكان الدافع الرئيسى للاهتمام بهذا الامر نابعا من كون غالبية التخوم العربية هى مع دول جوار جغرافى اسلامية الى جانب محاولة فهم الترابط او الانفصال بين النقاط الجامعة على صعيد التراث والثقافة والعقيدة بين العرب وجيرانهم ، ومدى تأثيرها من عدمه على تسوية نزاعات الحدود التى تثار بينهم .

وتضمن الملف ايضا اسهامات مختلفة دارت حول الظروف التاريخية التى رسمت فيها تلك الحدود وما تنطوى عليها من قضايا سكانية وجغرافية ، والمواجهات العسكرية التى دارت بين اطراف عربية واقليمية حول الحدود البرية والبحرية ، والدروس التى يمكن الانتهاء اليها من تلك المواجهات . وانطوت الاسهامات ايضا على معالجات لحالات حدودية تم فيها التوصل الى تسوية سياسية تعاقدية او عن طريق حكم محكمة العدل الدولية كما هو الحال فى مشكلة طابا . اضافة الى نظرة عامة على الاساليب السياسية والقانونية الدولية المتبعة لحل نزاعات الحدود .

ويبدو هاما فى ختام هذا التقديم الاشارة الى ضرورة فهم مشكلات الحدود العربية الاقليمية فى ضوء التغيرات الجارية فى النظام الدولى ، وفى ضوء الجهود الحثيثة لاعادة تشكيل نسق العلاقات السياسية والوظيفية فى منطقة الشرق الاوسط ، والسعى الى ايجاد روابط وتفاعلات جديدة بين النظام العربى التقليدى وبين النظام الشرق اوسطى محل التشكيل . ان هذا الفهم الواعى والمتعمق يعد فى واقع الحال احد جوانب التدخل والتحكم فى جهود اعادة التشكيل تلك ولو بطريق غير مباشرة . ومن لم يعرف نقاط قوته ونقاط ضعفه الى جانب نقاط قوة خصومه ونقاط ضعفهم ايضا ، يبدو صعبا امامه نيل الكثير من المكاسب او اقتناص الفرص التى قد تلوح امامه لفترة ثم تغيب الى الابد .

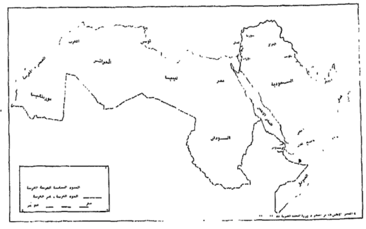


المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : أبريل ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(٢) إشكالية الحدود فى التصور الاسلامى



أمانى عبد الرحمن صالح

باحثة فى العلوم السياسية

تمثل دراسة التصور الاسلامى لمشكلة الحدود احد مداخل تناول قضايا الحدود العربية - الاقليمية فى اطار اكثر شمولا . وهو مدخل يتجاوز البعد السياسى للمشكلات العربية - الاقليمية الى ابعاد ثقافية وتاريخية اكثر اتساعا .

وتنبع قيمة هذا الاقتراب من عدة اعتبارات اولها ان المساحة الأعظم من الحدود العربية الاقليمية هى حدود بين بلدان عربية وأخرى اسلامية سواء فى اسيا او فى افريقيا . العامل الثانى ينبع من وجود قاعدة تاريخية وثقافية وحضارية مشتركة بين مجمل دول الجوار « الاسلامية » والمنطقة العربية دامت نحو ١٣ قرنا وانتجت قاسما مشتركا من المدركات والمشاعر والرؤى تنبثق (ساسا من الحضارة والتاريخ الاسلامى . وهذا القاسم المشترك يتعين فهمه لفهم المنطقة الحضارية الاسلامية وعلاقاتها البينية ومن ضمنها مشكلات الحدود بما يتكامل مع الاقتراب المعنى بالواقع الدولى الراهن والتاريخ المعاصر للمشكلات الحدودية .

الاعتبار الثالث الذى يجعل لهذا التصور اهمية مباشرة يتمثل فى وجود فاعليين دوليين فى المنطقة العربية ودول الجوار الاسلامية يرفعون شعار الاسلام كأيديولوجية رسمية .. بعض هذه الوحدات دول تقليدية (السعودية - المغرب) وبعضها راديكالى (ايران) وبعضها منظمات مثل منظمة المؤتمر الاسلامى . وقد زادت اهمية هذا الاعتبار مع صعود حركات الاحياء الاسلامية سواء بالنظر الى ما تباشره هذه الحركات من ضغوط داخلية على سياسات دولها او لما تطرحه من احتمالات تغير سياسى فى نخب وايدلولوجيات وسياسات بعض الدول فى حالة نجاحها فى الوصول الى السلطة على نحو ما أظهرته الحالة الجزائرية فى مطلع ١٩٩٢ .

فى اطار ما سبق يقترب هذا البحث من تحليل التصور الاسلامى لمشكلة الحدود كتصور بنائى مركب اسهم فى تكوينه رافدان أولهما رافد فكرى يتعلق بمفهوم الحدود فى الفقه السياسى الاسلامى . والثانى رافد تاريخى واقعى افرزته عمليات التفاعل السياسى والحضارى والبشرى والثقافى فى ظل الحضارة الاسلامية .

ولا مناص من التأكيد على التداخل والتأثير المتبادل بين الرافدين حيث تأثر الفقه السياسى تأثرا كبيرا بالظروف التاريخية وتأثرت آليات الحركة التاريخية وعناصرها بالفقة السياسى . وانتج كلاهما تصورا إسلاميا خاصا يتعلق بخريطة الحدود ووظيفتها ومشروعيتها وجوانبها التنظيمية والمالية .

١ - مفهوم الحدود فى الفقه السياسى الاسلامى :

لا يعبر مصطلح « الحدود » فى الفقه الاسلامى عن ذات المفهوم الذى تشير اليه الكلمة فى استعمالها



المعاصر .. فالحدود فى الفقه الاسلامى تشير الى الاحكام الشرعية الخاصة بجرائم محددة والتى وردت بشكل قطعى فى القران والسنة مثل حد الزنا والسرقة والقذف والحرابة .

اما مفهوم الحدود بمعناه المعاصر فقد عبر عنه فى التراث بالفاظ اخرى مثل الثغور والحصون والرباط الذى عرفه ابن حجر العسقلانى بانه « ملازمة المكان الذى بين المسلمين والكفار لحراسة المسلمين منهم .[1] .. وقد عرف الجنود المكلفون بحماية هذه الحصون بالمرابطين واهل الديوان وهم « الذين نصبوا انفسهم للقتال فى الثغور »[2] .

ان عناصر مفهوم الحدود المنبثقة عن الاصلين المرجعيين فى الاسلام (القران الكريم والسنة) ليست كثيرة . ففى القران الكريم ورد ذكر الحدود تلميحا فى ايتين « الأولى » وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم » (الانفال اية ٦٠) والثانية « يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون » (آل عمران آية ٢٠٠)

ويفهم من الايتين ان حماية الأمة وتحصين مواقع المسلمين المواجهة للعدو والتربص بها والثبات فى المواجهة هو جزء من تكليفين شرعيين أولهما تكليف « الجهاد » الذى يعد راس عمل المسلم وقمة فضائله ، والثانى تكليف الله للمسلمين بنفض عوامل الضعف واستيفاء عناصر القوة .والردع فى مواجهة المشركين ويأتى ضمنها تحصين الثغور .

وفى السنة النبوية يعد أكثر الأحاديث مباشرة فى تناول موضوع المرابطة والتزام الثغور الحديث الذى أورده البخارى حول فضل الجهاد حيث أورد عن رسول الله ﷺ قوله « رباط يوم فى سبيل الله خير من الدنيا وما عليها » ويذكر بن حجر العسقلانى ان هذا الفضل دفع كثيرا من السلف الى سكنى الثغور .

إن ما أسميناه بناء التصور الاسلامى لاشكالية الحدود لم يقف فحسب عند حدود التناول غير المباشر فى القران والسنة النبوية ، بل يمكن الزعم بأن جل تراكمات هذا المفهوم انما ترجع الى التراث الفقهى واجتهادات الفقهاء . . ومعلوم ان عنصر الاجتهاد يتوسع بشدة فى نطاق الفقه السياسى بالمقارنة بمجالات اخرى مثل الاحوال الشخصية أو فقه الأسرة والمواريث الخ . والاراء الفقهية فى مجال الفقه السياسى تعتمد كثيرا على اجتهادات الرأى وممارسات الصحابة فى ظل الخلافة الراشدة ، وتسترشد بما استقرت عليه الأوضاع والممارسات السياسية فى الخلافات المتعاقبة خاصة الأموية والعباسية .

الحدود فى النسق الفقهى الاسلامى ليست بالمفهوم المستقل والأساسى وإنما هى مفهوم تابع ، يرتبط بشكل خاص بمفهومين اساسيين اخرين هما « الجهاد » و « دار الاسلام » .

اولا الجهاد :

هو الوظيفة الأساسية للحدود أو « الرباط » فى الاسلام . ويقتضى ذلك الاشارة فى عجالة الى هذه الوظيفة وابعادها . فالجهاد يمثل أحد المفاهيم المركزية فى الفقه السياسى الاسلامى . وهو فى معناه الواسع يعنى بذل المؤمنين المشقة و « النفيس » فى سبيل العقيدة نشرا ودفاعا ، وممارسة ، وسلوكا ، والتزاما . وينصرف معنى الجهاد - شرعا - لدى فقهاء السلف الى نوعين : الأول « بذل الجهد فى قتال الكفار » والثانى « مجاهدة النفس والشيطان والفساق »[3]

والجهاد بمعناه الأول - الحربى - هو ما يعنى البحث السياسى نظرا للدلالات السياسية الهامة لهذا المفهوم الذى شاع تاريخيا على حساب المفهوم السلوكى والايمانى الى حد أن صار (القتال فى سبيل الله) مرادفا لكلمة « الجهاد » . واذا كان الجهاد النفسى والسلوكى هو تكليف للفرد المؤمن - على سبيل فرض العين - وجزء لا يتجزأ من ممارسته العقيدية والايمانية ، فان الجهاد القتالى ينتقل بالمفهوم الى مستوى اخر هو مستوى « الجماعة » و « الدولة » .

والجهاد (القتالى) هو فرض كفاية - اذا قام من هو أهله سقط فرضه على الكفاية - وهو وظيفة من اهم وظائف الدولة ومعيار لشرعية الحكم . وقد شغل بهذه الخصوصية مبحثا من أهم مباحث الفقه السياسى الاسلامى حيث شكل محور ما يمكن ان نسميه بنظرية الفقه السياسى الاسلامى التقليدى فى العلاقات الدولية .

لقد حدد الفقهاء المسلمون القدامى علاقة المسلمين او « الامة » الاسلامية بغيرها بأنها تقوم على « الجهاد » أو القتال فى سبيل نشر الدعوة بوصفها دعوة عالمية للناس اجمعين .[4] ووضع هؤلاء الفقهاء قضية الجهاد فتحا لنشر الدين او دفاعا عن الامة بوصفها احدى الوظائف الاساسية « للامامة » - اى السلطة الاسلامية الحاكمة او الدولة - ومصدرا من مصادر شرعيتها أو على حد التعبير الفقهى احد موجبات تولية الامام شرعا .[5] واذا كان « الفتح » هو الحالة المثالية للجهاد التى تعكس قوة الدولة الاسلامية فان الجهاد عنى من باب اولى « الدفاع » عن حدود الدولة ، وحماية المسلمين من اية اعتداءات عليهم فيما عرف بمصطلحات القرون الاولى للهجرة بـ « حماية البيضة والذب عن الدين والذود عن المحرمات » .

تثير هذه النظرية الفقهية التقليدية انتقادات عديدة ليس فقط من قبل المستشرقين المتربصين ، وانما كذلك من جانب اسلاميين تحديثيين يتحفظون على النتائج التى تنتهى اليها ، وهى تصوير العلاقة بين المسلمين وغيرهم بمثابة حالة حرب دائمة .[6] . والواقع ان هذه النظرية - رغم التحفظات الواردة عليها . لا يمكن فهمها الا فى سياقها التاريخى ومن أهم الاعتبارات التى تسهل هذا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الســياسـة الدولية

التاريخ : ابريل ١٩٩٣

الفهم حقيقة ان الغزو العسكرى كان منذ التاريخ القديم ، مرورا بالتاريخ الوسيط ، وحتى النصف الأول من القرن الحالى هو التعبير الاساسى والوحيد عن قوة الدولة فى اطارها الاقليمى حيث يمكن تلخيص تاريخ العلاقات الدولية طوال تلك الحقبة الزمنية الطويلة بأنه تاريخ الغزوات والاستعمار وعلاقات القوى التى تتحدد فى ساحات القتال (وذلك فى ظل غياب الاشكال الحديثة للتعبير عن قوة الدولة والناجمة عن ثورة التكنولوجيا مثل التطور التقنى ، غزو الفضاء ، التطور الاقتصادى والصناعى ، القوة النووية .. الخ) . بل يمكن القول بأن الصيغة الاسلامية التاريخية للغزو (الفتوح) تعد من اكثر الصيغ رقيا ، اذا ما قورنت بنماذج أخرى بعضها قديم (تمدد الامبراطورية الرومانية) وبعضها حديث (الحركة الاستعمارية الأوروبية) . فالنماذج المذكورة اقترنت بهدف اساسى هو التسخير والاستغلال وانتهت باستعباد كامل للشعوب المستعمرة . فى حين اقترنت الفتوح الاسلامية بهدف اسمى هو نشر عقيدة سماوية والتزمت بأساليب راقية فى الحرب تمثلت فى قوانين وضوابط صارمة للحروب ترتب حقوقا انسانية للشعوب المفتوحة وحفظا لما تحت يدها من ثروات وصيانة للعمران الى جانب القوانين الدقيقة التى تحكم عمليات القتال ومعاملة الاسرى .. الخ[٧]

بالاضافة لما سبق ، يمكن القول بأن القتال والفتوح مثلت السبيل الوحيد المتاح امام المسلمين فى القرنين الأول والثانى من الهجرة لتحقيق ما رأوه « رسالتهم المقدسة » وهو نشر الاسلام فى ظل استغلاق واستحكام الامبراطوريات المجاورة دون الدعوة الجديدة ، الأمر الذى تأكد خلال حياة الرسول ﷺ عبر مراسلاته الشهيرة مع ملوك الامبراطوريات والدول المجاورة . ويلاحظ أن المفهوم الاسلامى للفتوح لم يكن يتضمن بأى حال - حسب أوامر شرعية صريحة من القرآن والسنة ، وحسب اجماع الفقهاء وممارسات الفتوح - اكراه الشعوب المفتوحة على اتباع الاسلام ، بل اتاحة فرصة واسعة لانتشار العقيدة الاسلامية من خلال عرضها بحرية تتيحها السلطة الاسلامية ، وتمنعها بالطبع السلطات السابقة أو على حد قول علماء السلف ، ان حمل تلك الشعوب على دخول الاسلام يكون من خلال ما تتيحه « مخالطة المسلمين فى الاطلاع على محاسن الاسلام »[٨]

أن ثقل وزن الظروف التاريخية فى تكوين النظرية التقليدية للعلاقات الدولية فى الفقه السياسى الاسلامى قد دعا العديد من العلماء المحدثين الى وضع بذور نظرية حديثة تراعى التباينات الظرفية الجمة بين العصرين الوسيط والحديث فى ضوء التطور التقنى خاصة فى مجال الاتصالات والمعلومات الذى فصل بين وظيفتى الدعوة والقتال ، وأتاح وسائل جديدة اكثر فاعلية للدعوة . واساس النظرية الفقهية المحدثة هو اعتبار « السلم » الاساس فى علاقة المسلمين بالعالم مستندة فى ذلك ايضا الى اسانيد شرعية فى القرآن والسنة ترجح السلم وتربط القتال بالدفاع ودرء الفتنة ودفع الظلم . ومن أبرز مؤسسى هذه النظرية - التى لا تزال بحاجة لمزيد من الجهد الفقهى لبلورة كامل ابعادها - الشيخان عبد الوهاب خلاف ومحمد ابو زهرة[٩]

فى ضوء ما سبق، فقد كانت المرابط أو الحدود الاسلامية تاريخيا هى المنطلق لممارسة صنفين من صنوف الجهاد : أولهما « السير » بمعنى الغزو والفتح ، وهو دور اقترن أساسا بفترات قوة وعنفوان الدولة سواء الدول والخلافات المركزية (الخلافة الراشدة والأموية والعباسية) أو الدويلات والدول الهامشية مثل دول الشمال الافريقى (الادارسة ، الفاطميين ، الأغالبة والموحدون والمرابطون ... الخ) . الصنف الثانى هو « الثبات » بمعنى الدفاع عن حدود الدولة ضد اعتداءات وغزوات الدول والامبراطوريات والقوى الخصم المجاورة ، والتى لم تتوقف منذ منشأ الخلافة وحتى انهيارها . لقد ظلت الثغور الاسلامية باستمرار هدفا للهجمات والاعتداءات التى انبثقت بشكل اساس من الخصم التقليدى (أوروبا المسيحية) بدءا من بيزنطة، مرورا بالحملات الصليبية وانتهاء بالحملات الاستعمارية الحديثة ، ومن ثم يمكن اعتبار الوظيفة الدفاعية لا الهجومية ، هى الوظيفة الاساسية للحدود التى مورست باستمرار طوال التاريخ الاسلامى .

ثانيا دار الاسلام :

اذا كان الجهاد هو المفهوم الذى يحدد وظيفة الحدود فان مفهوم « دار الاسلام » يحدد مواقع نصب وتوزيع الثغور وفق فلسفة اسلامية خاصة .

ينبثق مفهوم « دار الاسلام » ومثلة مفهوم الدولة وسائر الافكار المكونة للنسق السياسى فى الفقة الاسلامى من مفهوم آخر أساسى هو مفهوم « الأمة » الذى يعد بحق اسهاما قيما اضافته الحضارة الاسلامية لسلسلة الطروحات الفكرية المتعلقة بالمجموعات **groupings** خاصة مايتعلق منها بالمجموعات الكلية الشمولية .

الأمة فى النسق الاسلامى تقوم على الأخوة العقيدية بين المسلمين . وهو مفهوم يستمد مباشرة من الأصول المقدسة سواء القرآن الكريم « إنما المؤمنون إخوة » الحجرات اية ١٠، « إن هذه أمتكم أمة واحدة ... » الانبياء اية ٩٢ ، « فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته اخوانا » ال عمران آية ١٠٣ ، أو السنة النبوية (« مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » و « المسلم اخو المسلم لايظلمه ولايسلمه »

حول هذه النواة « الأمة » نسج التصور الاسلامى نسقا متكاملا من الحقوق والواجبات بين افراد الأمة ، وبينهم وبين غيرهم من الأمم أو الجماعات العقيدية الأخرى[١٠]، ومنه انبثقت المفاهيم الاخرى فى نسق الفكر

السياسى الاسلامى مثل الدولة ودار الاسلام ودار الحرب وغيرها .

ان مفهوم « الامة » هو الاساس الذى انبثقت عنه شرعية الدولة أو ما عرف من مباحث الفقة الاسلامى التقليدى بـ« وجوب الامامة » . فوجوب الامامة سواء كان « شرعيا » أم « عقليا » ـ وهى مسألة دار حولها جدل خصيب فى الفكر الاسلامى ـ هو وجوب تابع لفكرة « الامة » . ذلك ان السلطة او الدولة تستمد ضرورتها من وظيفتين : الأولى داخلية تتمثل فى مساعدة الامة الاسلامية على تحقيق فضيلتها او مثالياتها الدنيوية والدينية من خلال تطبيق الشريعة المنزلة ، التى يلزم لانفاذها سلطة عليا تقوم على تطبيقها ، وكذلك مساعدة المسلمين على ممارسة سلوكهم الايمانى (الشعائر والعبادات والمثل السلوكية) بخلق أفق أو مناخ عام ملائم ، مشجع وغير معوق لذلك . الوظيفة الثانية خارجية وتتحدد ايضا بحماية الأمة الاسلامية والذود عنها .

يستمد مفهوم « دار الاسلام » ـ وهو ليس مرادفا للدولة ـ وجوده من فكرة الامة . فالأمة هى بمثابة « الهيولى » أو « الجوهر » . أما « الصورة » التى تؤطر وتحدد الوجود المادى لهذا الجوهر فتتجسد ليس فى صيغة الدولة بل فى « دار الاسلام » .

ان دار الاسلام هى الاطار الاقليمى الذى يحوى الأمة الاسلامية وتستطيع فى حدوده تحقيق مثالياتها الجماعية . العنصر الأساسى الذى يميز تلك الدار هو سريان الشريعة الاسلامية فى حدودها . فالأساس فى دار الاسلام هو تمكن الولاية والحكم مجسدا فى تطبيق الشريعة بغض النظر عن طبيعة السكان او تعدد وواحدية المراكز السياسية . وقد ظلت دار الاسلام تاريخيا لعدة قرون تضم غالبية سكان غير مسلمين فيما تواصلت عملية تحول طوعى تدريجى بطيء الى الاسلام حتى سادت غالبية اسلامية . كما ضم ذلك الاطار الاقليمى حينا دولة مركزية واحدة وغالبا دولا عديدة جمعت بينها بوتقة اقليمية ثقافية قانونية واحدة هى دار الاسلام .

ابرز مايميز دار الاسلام من حيث الشكل كونها كيان منفتح داخليا تتلاش منه ظاهرة الحدود بما يسمح بسريان التفاعل البشرى والحضارى فى أوصال الامة رغم التباينات السياسية فى مقابل تماسك اطرافه ـ ولانقول انغلاقه ـ ازاء التفاعلات الخارجية حيث تتراوح درجة تصلب حدوده حسب درجات عداء أو سلمية المدخلات الواردة اليه من البيئة الاقليمية ـ الدولية . ويوفر تماسك الاطراف هذا للاطار الاقليمى القيام بوظيفته الأساسية فى حماية الامة .

اما طبيعة الكيان البشرى والحضارى والاجتماعى الذى تحوية وتحميه دار الاسلام فيشمل المسلمين (الامة) ، الى جانب غيرهم ممن ارتبطوا مع المسلمين بعقد امان دائم وهم المعروفون فى الفقة الاسلامى بأهل الذمة ، بمعنى السكان من غير المسلمين ، الى جانب المقيمين الاجانب بصورة مؤقته ممن ارتبطوا بعقد أمان خاص مؤقت ويعرفون اصطلاحا « بالمستأمنون » (١١)

تقع الحدود أو « الثغور » و « الحصون » على أطراف دار الاسلام وهى بمثابة الأوتاد التى تثبت الاطراف الخارجية لدار الاسلام وتتيح لها القيام بوظيفة حماية الأمة . ويذكر الماوردى ان من أهم واجبات الامام ـ الى جانب حفظ الدين وتعميم العدل ـ تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة حتى لايظفر الاعداء بغرة ينتهكون فيها محرما او يسفكون فيها لمسلم أو « معاهد دما » (١٢)

تفصل الثغور والحصون الاسلامية هذه بين دار الاسلام ومن هم خارج دار الاسلام ، وهم طبقا لتصنيفات الفقه السياسى الاسلامى التقليدى صنفان « دار العهد » « ودار الحرب » .

تشمل دار العهد هؤلاء الذين ارتبطوا بكتاب أو عهد مع المسلمين على الأمان . وثمة نوعين متدرجين للنظم التعاهدية بين دار الاسلام وغيرها هناك عهد « المسالمة والموادعة » حيث يميل ميزان القوة لصالح المسلمين ويبادر خصوصهم الى موادعتهم ومسالمتهم فى مقابل جزية يقدمونها دفعة واحدة او بشكل سنوى (كخراج) .

الصنف الثانى هو عهد « المهادنة » ويعكس نوعا من توازن القوى بين المسلمين وخصومهم لايتيح للقوة الاسلامية اخضاعهم بالتغلب عليهم أو إجبارهم على تنازلات المسالمة والموادعة . فيرتبط معهم بعقد هدنة محددة المدة على غرار صلح الحديبية بين الرسول (صلى الله عليه وسلم) وقريش . وتترتب كل من هذه المعاهدات حقوقا وواجبات متبادلة بين دار الاسلام وغيرها . (١٣)

الرتبة الثالثة فى الفقة الاسلامى التقليدى للعلاقات الدولية فهى « دار الحرب » أو الحربيون وهى « الدار التى لاتجرى عليها احكام الاسلام ولا يأمن من فيها بأمان المسلمين » (١٤) وبعبارة أخرى فهى أقاليم غير مسلمة ولاترتبط مع المسلمين بعهود . فيوجب الفقة الاسلامى التقليدى الجهاد فيها حتى تدخل فى أى من « دار الاسلام » أو « دار العهد » .

يتضح مما سلف ان الفقة السياسى الاسلامى قد اقام نسقا خاصا للعلاقات الدولية يستند فى الواقع الى جانب اسانيدة الشرعية الى ركائز اخرى اساسية تتعلق بعلاقات وتوازنات القوى الاقليمية والدولية . كذلك عكس الفقة السياسى التقليدى بقوة واقعة التاريخى إبان قوة وتعاظم الدولة الاسلامية التى بلغت أوجها فى الدولة العباسية الأولى فى القرن الثامن الميلادى ، الأمر الذى اتاح لهذه الدولة ترجمة النسق الاسلامى للعلاقات الدولية على الأرض واقرار نوع من « السلام الاسلامى » Paxa Islamica تتمركز حول البحر المتوسط وتمتد الى وسط افريقيا والهند . وقد بلغ هذا النسق ابلغ صورة ابان عهد الخليفة العباسى الرشيد الذى أقام صيغة



مهادنة مع الامبراطورية الرومانية المقدسة فى عهد شارلمان .

٢ ـ الحدود فى التاريخ الاسلامى :

ويثير هذا الشق التطبيقى سؤالين اولهما حول وضعية ودور الحدود فى التاريخ الاسلامى . أما السؤال الاهم فيتعلق بدور الخبرة التاريخية فى بلورة واستخلاص التصور الاسلامى الخاص بشأن الحدود يضاف للاسهام الفقهى فى هذا الشأن .

اولا : الحدود فى التاريخ الاسلامى :

اذا كانت الحدود فى التراث الفقهى الاسلامى لم تشغل إلا موقعا تابعا لمفاهيم اخرى اساسية فانها لم تكن كذلك فى التاريخ الاسلامى حيث احتلت قضية الثغور موقعا هاما سواء فى التنظيم الادارى والمالى للدولة أو فى التاريخ العسكرى والحضارى والسياسى .

التنظيم المالى والادارى للحدود :

اقام المسلمون نظاما اداريا وماليا دقيقا لادارة الثغور واعدادها فعلى الصعيد الادارى اختص بإدارة الثغور الأمراء وولاة الاقاليم الذين تولوا غالبا قيادة الجيش والقيام بمهام والدفاع .. أى انهم جمعوا بين المسئوليات الادارية والفنية . وقد ميز النظام الادارى الاسلامى فى صلاحيات حكام الولايات بالنسبة لادارة الثغور بين التوسع والتضييق حسب نوع الامارة . فهناك الامارة العامة (او الحكومات الاقليمية المتسعة التفويض والاختصاص) وهناك الامارة الخاصة المحدودة التفويض من جانب الحكومة المركزية . ويتفاوت النموذجان فى اختصاصاتهما التنفيذية فى بعض النواحى مثل القضاء، وجمع الضرائب .. الخ ويمتد ذلك الى صلاحيات إدارة الثغر ذاته .

فالامارة العامة توكل الى جانب اختصاص الدفاع عن الثغر ضد الهجمات صلاحية التحرك الايجابى أو المبادرة بالعمليات العسكرية ضد العدو (جهاد من يليه من الاعداء) كما تملك تقسيم عوائد العمليات الحربية حسب النظم المحددة لذلك . فى حين اقتصرت سلطات الامارة الخاصة على الدفاع عن الثغر واهله دون ان يكون للامير حق مهاجمة العدو الا بإذن الخليفة . [١٥]

اقام التنظيم الادارى والمالى للدولة فى الاسلام بدوره نظاما دقيقا للانفاق على الثغور وتحصينها . فالانفاق على الثغر يتم تمويله من موارد الفيء (ما اخذ عفوا دون قتال مثل الخراج والجزية واموال الهدنة) . حيث استقر الأمر شرعا على أن تخصص الدولة اربعة أخماس الفيء للانفاق على المصالح العامة ومنها الجيش وتحصين الثغور حسب احتياجاتها . والى جانب هذا المورد الثابت فهناك موارد اخرى مختلف عليها مثل « سهم رسول الله » المقدر بـ خمس الخمس من اموال الفيء والغنيمة وهو الذى ترك امر انفاقه لتقدير الرسول فى حياته وخصه ابو بكر بعد مماته لحماة الثغور ، بينما اختلف الفقهاء حوله ، فقرر أبو حنيفه اسقاطه بوفاة الرسول ودفع احمد والشافعى بأن ينقل للانفاق على المصالح العامة للمسلمين وفى مقدمتها الحصون والثغور[١٦]

ويتم الانفاق المالى على الثغور بطريقة لا مركزية فى حالة « الامارة العامة » حيث يتم تحصيل الخراج من قبل الادارة المحلية للاقليم وتوزيعه لا مركزيا على مصارفه ومنها رواتب المرابطين ، وتحصين الثغور . فاذا عجزت الموارد المحلية عن الوفاء بهذه الاحتياجات لزم ان يكمل الخليفة هذا النقص من بيت المال[١٧]

فيما يتعلق بالمقاتلين المرابطين فى الثغور فقد جرى التمييز بين عنصرين قتالين : العنصر النظامى المحترف ممن عرفوا « بالمسترزقة » وهؤلاء مرابطون بصفه دائمة فى الثغر . وهناك المتطوعون الذين يفدون على الثغور فى حالات التعبئة العامة (النفير) من سكان البوادى والاعراب وسكان القرى والامصار الراغبين فى المشاركة فى الجهاد بالنفس والمال وعرفوا بـ «المتطوعة» .

تتباين مخصصات كلا الفريقين حيث يحصل الأولون على رواتب منتظمة من أموال الفيء ـ حسبما سلف توضيحه ـ بينما يجوز تمويل نفقات ذهاب وعودة المتطوعين للجهاد من أموال الزكاة والصدقات حسب الحكم الوارد فى اية ٦٠ من سورة التوبة والتى خصصت ثُمن هذه الموارد للانفاق فى سبيل الله[١٨] ويحتفظ كلا النوعين من المقاتلين بحقهما فى الحصول على الأسلاب ونصيبهما من توزيع ٤/٥ الغنائم المتحصلة من القتال .

الثغور واشكاليات الدفاع عن المنطقة الاسلامية

اذا انتقلنا الى حيز الاستراتيجية والتاريخ العسكرى للثغور الاسلامية يلفت نظرنا حقيقة ان أيا من الثغور الاسلامية لم ينل اهتماما وتركيزا يوازى الأهمية التى نالتها ثغور الشام ومصر البحرية فى التاريخ الدفاعى الاسلامى . ربما يمكن تفسير ذلك بان تلك الثغور كانت لفترة طويلة مدار المواجهة والصدام مع اهم وأخطر خصوم الاسلام التاريخيين (اوروبا المسيحية) . ويمكن الزعم بان أيا من المواجهات التاريخية العديدة بين المسلمين وغيرهم من الشعوب لم تنته بمثل هذا التنافر والرفض المتبادل الذى انتهت اليه المواجهة بين الحضارتين الاسلامية ـ والاوروبية المسيحية . فقد طرحت المواجهات الأخرى صنوفا مختلفة من الاحتواء (مثلما حدث مع الحضارتين المصرية والفارسية) أو التعايش كما حدث فى شرق وجنوب اسيا . فى حين ترجمت المواجهة التاريخية بين الحضارتين الاسلامية والاوروبية المسيحية فى ٣ مواقف تعكس فى مجملها رفض كل منهما للاخر : الموقف الأول هو الهزيمة والانحسار



الأوروبى ـ دون استسلام كامل ـ والذى انتهت اليه المواجهة الاولى مع الدولة البيزنطية ، ثم موقف توازن القوى والهدنة المؤقتة مع الامبراطورية الرومانية المقدسة ، ثم الهجوم الأوروبى الصليبى المضاد من الملكيات والامارات الاقطاعية الأوروبية التى ورثت الامبراطورية الرومانية المقدسة .

لقد ظلت ثغور مصر والشام هى ساحات ذلك الصراع الدموى الطويل ومن ثم احتلت اهميتها الفائقة فى العسكرية الاسلامية ، وتلتها فى الاهمية ثغور الشمال الافريقى التى كانت بدورها ـ اعتبارا من القرن الحادى عشر الميلادى ـ مسرحا لفصل آخر شديد المأساوية من فصول الصراع بن الحضارتين خلال واعقاب سقوط الأندلس .

طرحت ثغور مصر والشام اشكالات دفاعية خطيرة على العسكرية الاسلامية تمثلت فى افتقاد تلك المنطقة ـ التى هى بمثابة القلب ومركز اساسى من مراكز النقل البشرى والحضارى والدينى ـ افتقادها للعمق الاستراتيجى حيث تقع المراكز الحضارية والسياسية قريبا من البحر .. والاشكال الثانى يتعلق بقضية الدفاع البحرى وحتمية بناء اساطيل قوية لحماية هذه المنطقة الأمر الذى لم يكن العرب على دراية جيدة به أو ارتياح للتعامل معه فى مقابل خبرتهم التقليدية بالحروب البرية .

كان الخليفة معاوية بن ابى سفيان أول من اهتم بالثغور البحرية المتوسطية ، . ففى عهده تم فتح عدد من أهم الثغور مثل طرابلس وعسقلان وانطاكية . وعنى عناية بالغة بتحصين هذه الثغور وتقوية دفاعاتها من خلال اقامة سلسلة من الحصون المنيعة ووسائل الانذار البحرى (المواقيد) كما عمل على رفع الكثافة السكانية لتلك الثغور وتشجيع سكانها على ركوب البحر كجزء من خطة دعمها دفاعيا .[١٩] وبنى اول اسطول بحرى مسلم وهو الاسطول الذى استطاع ان يفرض السيادة الاسلامية بلا منازع على شرق البحر المتوسط .

وقد تتابعت عملية الاهتمام بالثغور البحرية تحصينا وتسليحا متلازمة مع بناء الأساطيل القوية التى ضمت مئات القطع البحرية خاصة فى عهود الأمويين والفاطميين والأيوبين ودولة المماليك البحرية فى مصر . كما ازدهرت سلسلة من الثغور الاسلامية عبر البحر المتوسط مثل انطاكية وعسقلان وطرابلس وعكا وصور وصيدا وبيروت والاسكندرية ودمياط وبرقة والمهدية (تونس) وطنجة والعرائس وأصيله .

والواقع ان منعة الثغور البحرية وازدهار الأساطيل الحربية الاسلامية قد ارتهن تاريخيا بشرط أساسى هو قوة وتماسك المركزيات الاسلامية سواء فى دمشق أو بغداد او القاهرة او المهدية ، حيث عنت قوة المركزيات توافر الارادة السياسية وموارد الانفاق الباهظ الذى تتطلبه تلك الدفاعات .

وفى مراحل القوة والازدهار للخلافات المركزية الاسلامية فقد تجاوزت السياسة الدفاعية الاسلامية ثغور الشام ومصر ذاتها الى سياسة اكثر قوة ترتكز على التأمين الوقائى للمنطقة من خلال دفع الحدود البحرية لدار الاسلام شمالا واقامة خطوط دفاع اولى شمال البحر المتوسط وجنوب أوروبا وقاية « للقلب المكشوف » للمنطقة الحضارية الاسلامية . وقد تمثل ذلك فى السيطرة على مجموعة الجزر المتوسطية مثل قبرص ومالطة وسيردينيا وكريت وصقلية . التى اتاحت السيطرة عليها الحركة الامنة والدائبة للاساطيل الاسلامية فى البحر المتوسط .

الوظيفة الحضارية للثغور فى التاريخ الاسلامى :

لم تقتصر وظيفة الثغور والرباطات فى النسق الحضارى الاقليمى الاسلامى على الدفاع والجهاد ، وانما طرحت الخبرة الاسلامية وظيفة اخرى فريدة هى الوظيفة الحضارية . لقد جاءت تلك الوظيفة نتيجة لترجمة التصور الاسلامى حول دار الاسلام والحدود على الواقع المعاش . ذلك التصور الذى ينبنى على نظرية الانفتاح الداخلى والتماسك الخارجى . وقد ادت نظرية الحدود الاسلامية تلك الوظيفة فى اتجاهين الاول داخلى ـ فى اطار دار الاسلام والاخر خارجى .

البعد الاول للوظيفة الحضارية للحدود يرجع لتلاشى ظاهرة الحدود ـ الفواصل ـ من داخل دار الاسلام رغم تعدد المركزيات السياسية وانفتاح اجزاء الاقليم على بعضها البعض . وقد أثمر ذلك الوضع عمقا وكثافة كبيرة فى التفاعل والتمازج الثقافى والعرقى والاجتماعى بين شعوب المنطقة الاسلامية بدرجة قد لا يعرف لها نظير فى التاريخ .

ويشهد التاريخ الاسلامى ان الصراعات السياسية بين الخلافات والدول والشرعيات الاسلامية المتنازعة لم تكن سوى صراعات بين مراكز و « حواضر » وليس بين وحدات اقليمية . فسقوط الدولة وانحلال النخبة كان يعنى فقط سقوط حاضرة تلك الدولة . وبينما ظل الصراع السياسى فوقيا بين النخب فانه لم يطل ابدا التفاعل التحتى الخصب بن الاجناس والثقافات والشعوب القاطنة فى هذه المنطقة . وقد استمر ذلك التفاعل ساريا على مدى التاريخ الاسلامى كله حتى العقود الاولى من هذا القرن عندما تحددت الاطر المصطنعة للوحدات السياسية فى ظل الاستعمار وتكرست سياسية وقانونا وادراكا ، بعد الاستقلال بفعل السياسات الوطنية القطرية للدول المستقلة فى المنطقة .

لقد شمل التمازج والتفاعل البشرى فى الاقليم الاسلامى صورا يصعب حصرها منها مثلا الحراك البشرى واسع النطاق سواء منه حراك نخب سياسية (مثل انتقال النخبة الأموية بعد سقوط دولتها فى دمشق الى الأندلس حيث اسست دولتها الثانية هناك ، وتحرك العلويين من الجزيرة الى المغرب حيث اسسوا دولة

الادارسة أول دولة شيعية فى تاريخ الاسلام عام ١٧٢ هـ ، وتحرك الشيعة الاسماعيلية من المشرق الى افريقيا حيث اسسوا الدولة الفاطمية فى تونس ثم انتقال حاضرتها الى القاهرة . شمل هذا الحراك كذلك حراك مجموعات بشرية كبيرة ابرزها هجرة قبائل عربية بأسرها الى بلاد ما وراء النهر شرقا والى افريقيا عبر سيناء والبحر الاحمر ، وتحرك هذه القبائل جنوبا الى السودان حيث امتزجت بقبائل النوبة والقبائل الزنجية واسلمتها . او غربا حيث دخلت فى تفاعل خصب (صراعى واندماجى) مع قبائل البربر فى شمال افريقيا . ويدخل فى ذلك تفاعل جماعات البربر والعرب والاوروبيين فى الاندلس ، والبربر المسلمين والزنوج فى غرب افريقيا .

شمل ذلك الحراك جماعات نوعية ووظيفية مثل ظاهرة استجلاب المحاربين المحترفين سواء من آسيا الصغرى والقوقاز (فى المشرق خاصة مصر والشام) أو من زنوج غرب افريقيا (فى ظل الدولة العلوية فى المغرب) حيث لعبت تلك العناصر العسكرية دورا خطيرا ومؤثرا فى تاريخ تلك الدول . وضمت الهجرات النوعية كذلك هجرات لم تتوقف للدعاة والعلماء والتجار والمتصوفة الذين اسسوا حركات وقواعد من الانصار فى بلاد اخرى بعيدة عن مسقط رؤوسهم .

وقد مثل الانفتاح الاقليمى داخل دار الاسلام متنفسا بشريا هاما للنكبات السياسية والطبيعية التى حفل بها تاريخ المنطقة من خلال موجات النزوح الجماعى هربا من اوبئة قاتلة (كما حدث عدة مرات فى التاريخ المصرى فى شكل هجرات الى الشام) او هربا من اجتياح الغزاة (كما حدث فى موجات عكسية من الشام الى مصر وافريقيا ابان الغزو التترى) او بحثا عن ملجأ من الاضطهاد الدينى والابادة الجماعية (نزوح مئات الالاف من الاندلسيين الى شمال افريقيا عقب سقوط الاندلس) .

لم يقتصر التمازج الحضارى داخل البوتقة الاسلامية على العنصر البشرى ، الأمر الذى اثمر قدرا هائلا من الحيوية الديموجرافية لاتزال ملموسة فى ابناء هذه المنطقة ، وإنما امتد التفاعل الخصب الى الجانب الثقافى حيث امتزجت الثقافة العربية بالحضارات والمؤثرات الفارسية والاغريقية والبابلية والبيزنطية والهندية والقبطية ، وأثمرت تراثا زاخرا فى مجالات العلوم والطب والفلسفة والتصوف وعلوم الدين . ويكفى استعراض عدد من اسماء الاعلام الذين اسهموا بانجازات هائلة فى التراث الثقافى الاسلامى ممن ينتمون الى مانسميه اليوم بمناطق الجوار الجغرافى للتعرف على الأثر الحاسم للتمازج الثقافى والحضارى الذى تم فى حدود بوتقة دار الاسلام على الاخصاب والاسهام الحضارى لهذه المنطقة فى التاريخ البشرى . ومن أبرز هذه الاسماء اهم أصحاب الصحاح الستة فى كتب الحديث . (البخارى) ، مسلم (النيسابورى) ، ابو داود (السجستانى) ، ابن ماجة (القزوينى) ، ابو عيسى (الترمذى) . وفى التاريخ والفقه والتفسير ابو جرير الطبرى . والامام ابو حامد الغزالى فى مجال التصوف . وفى مجالات العلوم والفلسفة هناك اعلام مثل ابن سينا ، الفارابى ، الرازى ، البيرونى ، زكريا القزوينى ، الشيرازى . وفى مجال الرياضة والفلك هناك الخوارزمى ، الرازى ، الطوسى ، محمد بن حسن الخراسانى والكرجى وعمر الخيام .. وغيرهم كثيرون .(٢٠)

إن ادراك ضخامة الانجاز الحضارى الذى افرزه تلاشى الحدود.« الفواصل »بين شعوب الاقليم الاسلامى وممارسة ذلك التفاعل على مدى ١٣ قرنا قد يرقى بذلك الوضع الى مرتبة الحق التاريخى المكتسب الذى حرمت منه شعوب تلك المنطقة فى ظل القوانين الصارمة الحالية للتنقل والجنسية والاقامة ، والتى تضع حدودا مفتعلة بين شعوب المنطقة وتفرض عليها أوضاعا تعسفية تكاد تشبه تحديد الاقامة او الحجز الادارى .

أما البعد الخارجى للوظيفة الحضارية للحدود الاسلامية فيرجع الى تبنى التصور الاسلامى نوعا من التصنيف أو التمييز بين نوعين من الحدود تتباين فى وظيفتها ودرجة استحكامها . فهناك الثغور الحربية الصلبة المواجهة لعدو عنيد متصلب ، وهناك الثغور الرخوة المفتوحة ذات الدور الحضارى .

ويمكن ان نلاحظ بشكل عام تركز الثغور الحربية المغلقة فى الشمال حيث المواجهة والنزال لم يهدأ مع الخصم التقليدى (أوروبا المسيحية) بينما كانت الثغور الجنوبية بشكل عام ثغور تجارة وملاحة وتبادل وتفاعل ثقافى خصب ومنطلقات دعوة ودعاة وعلماء ومتصوفة .. وقد اسهمت تلك الثغور ونواتجها الحضارية فى الانضمام السلمى والطوعى لشعوب كبيرة الى دار الاسلام وانتشار العقيدة والحضارة الاسلامية فى مساحات شاسعة تكاد تماثل او تفوق المساحات التى انضمت بالفتوح من هذه الشعوب شعوب السودان الشرقى (وادى النيل والقرن الافريقى) والسودان الاوسط (حول بحيرة تشاد) والغربى (حوض نهر السنغال وجامبيا وفولتا العليا والنيجر الأوسط) ، وتدين بانتشار الاسلام وحضارته فيها الى الدعاة والتجار والمتصوفة من البربر وعرب شمال أفريقيا (٢١) . وفى آسيا كان انتشار الاسلام فى مساحات واسعة من شبه جزيرة الهند وجزر الملايو واندونيسيا وحتى الصين بفضل الملاحين والتجار العرب خاصة من جنوب الجزيرة .

ومن أبرز الثغور التى لعبت دورا حضاريا ثغور البحر الاحمر والمحيط الهندى مثل هرمز والبصرة وعمان وظفار وسقطرى وعدن وجدة ويقابلها على الساحل الهندى موانىء ليهول وسورت وكاليكوت وكتانور وغيرها (٢٢)

ولم ينضب الدور الحضارى لتلك الثغور الابوصول الاوروبيين عبر رأس الرجاء الصالح الى تلك البقاع وفرضهم الحصار على الثغور والتجارة العربية مع الهند

واحتكار هذه التجارة فتحولت الثغور الجنوبية بدورها من « ثغور حضارة الى ثغور حرب » .

الوظيفة السياسية للثغور :

من الوظائف الفرعية التى قامت بها الثغور الاسلامية تاريخيا الوظيفة السياسية حيث كان بعضها بمثابة بوتقة لحركات سياسية ودينية ـ عسكرية ارتدت الى الداخل نحو المراكز ذاتها وانشأت دولا اكثر تماسكا من المراكز المتهاوية (٢٣) وقد تميزت تلك الدول بتبنى وإعلاء الوظيفة الجهادية والدفاعية كأساس لشرعيتها . ومن أهم هذه الدول دولة *المرابطين التى تأسست فى القرن* الحادى عشر الميلادى انطلاقا من حصن المرابطين المنشأ على نهر السنغال والتى استطاعت بقيادة يوسف بن تاشفين الاستيلاء على مراكش ، وقامت بدور هام فى عمليات الجهاد والفتح فى افريقيا ، وفى الدفاع عن الاندلس ضد غزوات ملوك قشتالة .

يظهر التأثير السياسى للثغور ايضا فى نشوء بعض الدول اصلا بهدف الدفاع عن الثغور المنتهكة ، واستناد شرعيتها لهذا الدور وإن لم تنطلق اساسا من المرابط مثل دولة السعديين فى المغرب (ق ١٧ م) التى وضعت نصب عينيها الدفاع عن الاسلام والمسلمين فى المغرب فى مواجهة هجمات البرتغال ، واستندت الى قاعدة من المجاهدين الذين وهبوا انفسهم للجهاد واقاموا عشرات الرباطات التطوعية . واستطاعت هذه الدولة بالفعل اخراج البرتغاليين من العديد من الحصون مثل حصنى فونتى وأسفى .

ويلاحظ فى الشمال الافريقى ظاهرة انتشار الرباطات كبوتقات لحركات جمعت بين اهداف الجهاد العسكرى والاصلاح الدينى والذهد والحياة العسكرية . وقد انتشرت الرباطات بشكل خاص منذ القرن الخامس الهجرى فى المغرب تلك المنطقة التى اهملتها مركزيات المشرق فنمت فيها الجهود الشعبية التطوعية لملء فراغ الدولة فى القيام بوظيفة الجهاد سواء لنشر الاسلام جنوبا او الدفاع عن الثغور الاسلامية ضد هجمات الاسبان والبرتغال من الشمال . ومن اهم هذه الحركات المرابطون التى يرجع اليها فضل فتح غانا ومالى وشواطىء النيجر وغرب نيجيريا .

تطور خريطة الحدود فى التاريخ الاسلامى :

يمكن القول اجمالا أن خريطة الحدود فى التاريخ الاسلامى قد مرت بثلاثة مراحل اساسية متميزة تراوحت بين التمدد والانحسار والتجزؤ الداخلى .

ـ مرحلة التمدد والاتساع :

انطلقت هذه المرحلة من دولة المدينة التى اسسها الرسول (صلى الله عليه وسلم) فى المدينة المنورة وكانت بمثابة الدولة ودار الاسلام والحصن فى آن واحد وعند وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) كانت حدود الدولة قد اتسعت لتشمل جزيرة العرب تقريبا . استمر تمدد الحدود بعد ذلك ـ باستثناء فترات الفتن والثورات والصراعات الداخلية . ومع نهاية الدولة الاموية ضم الاقليم الاسلامى الجزيرة العربية كلها والعراقان العربى والعجمى (فارس وما وراء النهر) واقاليم الهند المفتوحة وارمينيا واذربيجان وآسيا الصغرى ، وفى افريقيا امتد الاسلام عبر مصر الى المغرب الاقصى والاندلس . وفى ظل الخلافة العباسية هدأ زخم الفتوح وتوسع الدولة كسياسة رسمية تقررها وتحركها دولة الخلافة المركزية ودانت مسألة التوسع وتمدد الدولة للهوامش الاسلامية سواء أمراء الاقاليم او دويلات الاطراف المستقلة مثل دولة الاغالبة (فى تونس) والتى ضمت صقلية وامتد نفوذها الى جنوة وجنوب ايطاليا مما اضطر بابا الفاتيكان الى دفع الجزية لمدة عامين . وقد وصلت حدود دار الاسلام ابان الخلافة العباسية شمالا الى اعالى تركستان وجبال البرانس شمال اسبانيا وجنوبا الى بحر العرب والمحيط الهندى وجنوب الصحراء الافريقية الكبرى وشرقا الى السندو البنجاب وغربا الى المحيط الهندى (٢٤) وبلغ من تمدد حدود دار الاسلام فى القرن الخامس الهجرى ان استبعد فقهاء السلف ان يكون ثمة أحد على وجه الأرض المعروفة آنذاك لم يسمع بالدعوة الاسلامية « الا أن يكون قوم من وراء الترك والروم فى مبادى الشرق واقاصى الغرب » على حد تعبير الماوردى .

ولم تبعث الحياة مرة اخرى فى حركة الفتح والتوسع الا استثناء فى ظل تعاظم قوة الدولة العثمانية فى القرن التاسع الهجرى/ الخامس عشر الميلادى حيث فتحت القسطنطنية وامتدت حدود الدولة الى البلقان وحدود النمسا .

ـ مرحلة الانحسار والدفاع :

تبدأ اعتبارا من القرن الخامس الهجرى/ الثانى عشر الميلادى وحتى مطلع القرن التاسع عشر الميلادى « واهم معالم هذه المرحلة انهيار منظومة الامن الجماعى لدار الاسلام واختراقها بصورة خطيرة فى القلب الاستراتيجى لهذه المنطقة الحضارية من خلال نجاح الحملات الصليبية فى احتلال ساحل الشام . وقد عنى ذلك الوضع بالنسبة لنظرية الامن الاسلامية قيام « دار الحرب » فى قلب الكيان الاسلامى . تجسد ذلك ايضا فى اجتياح جيوشى التتار لمركز دولة الخلافة ذاتها فى بغداد (١٢٥٨ م) والقضاء عليها سياسيا وحضاريا . كما تمثل فى سقوط اطراف للدولة مثلث مراكز ثقل حضارى خطيرة وعلى رأسها الاندلس (٨٩٠ هـ ـ ١٤٩١م) والممالك الاسلامية فى شبة الجزيرة الهندية .

وقد تركزت جهود الدفاع فى تلك الحقبة المأساوية من التاريخ الاسلامى فى اتجاهين اولهما استعادة ثغور القلب الاسلامى فى الشام (بدءا من صلاح الدين الذى استعاد بيت المقدس وانتهاء بسقوط آخر قلاع الصليبيين



فى طرابلس وعكا إبان دولة المماليك البحرية) والثانى فى الدفاع عن ثغور الجسد الاسلامى والاطراف ضد هجمات الاسبان فى شمال افريقيا الذين نجحوا فى اقامة نقاط إرتكاز لهم على الساحل الافريقى وهجمات البرتغاليين فى جنوب الجزيرة العربية وبحر العرب لتضييق الخناق على المسلمين جنوبا .

ويمكن القول إجمالا بان حركة استعادة والدفاع عن الثغور الاسلامية فى القلب والاطراف قد تمت بنجاح خلال هذه المرحلة الا ان الاهوال والمعارك الضارية التى خاضها المسلمون لانجاز ذلك قد انهكت العالم الاسلامى ماديا ومعنويا وهيأته لحالة الانكفاء والعزلة وتجنب الاحتكاك بالخصم الاوروبى التى فرضها العثمانيون حتى القرن التاسع عشر .

ـ مرحلة التفكك الداخلى :

وتنطلق من حالة الاختراق الكامل للاقليم الاسلامى من خلال الاستعمار الاوروبى فى القرن التاسع عشر . وقد انتجت الحقبة الاستعمارية عواقب جسيمة أنعكست على النسق الاقليمى ـ الحضارى الاسلامى أهمها نقل فكرة الحدود من خارج النسق الى داخله مما نجم عنه تهشم البوتقة الاقليمية الحضارية وتلاشى واقع وفلسفة « دار الاسلام » التى تجزأت الى قطع سياسية منفصلة ومتلاصقة اشبه بلوحة الفسيفاء . انتجت هذه المرحلة كذلك انماطا أخرى من الانقسام والتجزؤ المعنوى ـ الى جانب نمط التجزؤ السياسى الحدودى ـ مثل احياء التقسيمات والهويات العرقية والثقافية داخل الشعوب الاسلامية (بين التركية والفارسية والكردية والعربية الزنجوية والبربرية .. الخ) وتجاوز الامر ذلك الى تعميق الهويات على مستويات أخرى اصغر مثل المستوى القطرى كنتيجة لدخول مفاهيم القومية الاوروبية المنشأ الى ثقافة المنطقة . النتيجة الثالثة الخطيرة هى زرع اسرائيل فى قلب المنطقة العربية الاسلامية فى موقع وسطى وفاصل بين الجناحين الشرقى والغربى للمنطقة مما يمثل ـ من المنظور الاسلامى عودة « دار الحرب » مرة اخرى الى قلب دار الاسلام .

يبقى فى ختام التناول التاريخى لاشكالية الحدود فى الاسلام تساؤل حول الاسهامات التى تقدمها الخبرة التاريخية فى تشكيل التصور الاسلامى للحدود والاقليم الى جانب الاسهام الفقهى

ويمكن تلخيص ذلك التأثير فى خمسة اتجاهات :

١ ـ ان الاقليم فى الكيان الحضارى ـ الاقليمى الاسلامى (دار الاسلام) رغم اتساعه الهائل يعانى من فجوات استراتيجية ضخمة افرزت بدورها مشكلات دفاعية . على راس تلك المشكلات حقيقة ان اخطر القوى المركزية الفاعلة فى هذا الاقليم ـ بحكم ثقلها البشرى والحضارى ـ انما تفتقر الى العمق الاستراتيجى ومقومات الحماية الطبيعية وتقع على تخومة البحرية الشمالية . ويقصد بهذه القوى تحديدا مصر والشام . فهى تمثل بذاتها حدود وثغور الاقليم المتاخمة لأخطر القوى المنافسة تقليديا للكيان الاسلامى وهى اوروبا المسيحية .

فى حين يختلف الوضع بالنسبة لاوروبا حيث القوى التاريخية الفاعلة فيها قوى داخلية فى القارة او تتمتع بحماية طبيعية مثل المانيا وفرنسا وانجلترا

ولعل هذا الوضع يفرض بدوره ضرورات فى الاستراتيجية الدفاعية ترتكز على مبدأ الردع . الامر الذى عبر عنه المسلمون فى التاريخ الوسيط بالحرص على امتلاك قوة بحرية مسيطرة على البحر المتوسط واقامة خطوط دفاع متقدمة فى جزر البحر المتوسط وجنوب اوروبا

٢ ـ ان الاتساع الهائل للاقليم الاسلامى يطرح بقوة مشكلة تماسك الاقليم . فالاتساع يفرض بشكل حتمى شكلا من اشكال اللامركزية الادارية والسياسية . وتصبح المعضلة هى الجمع بين اللامركزية وتعدد مراكز القرار والحركة التى يفرضها الامتداد الجغرافى للاقليم وبين درجة من درجات الوحدة والتنسيق السياسى والتماسك الاقليمى ، وبصيغة اخرى كيف يمكن ضمان الا تتحول اللامركزية الى تفكك اقليمى وتنازع سياسى . والملاحظ تاريخيا ان قوة ومنعة الاقليم مرتهنة بوجود تلك الصيغة او حد ادنى منها .

٣ ـ ان « حالة الحرب » على تخوم دار السلام ليست خيارا حرا او نزعة عدوانية بقدر ماهى قدر هذا الاقليم الذى فرض عليه بسبب موقعه الاستراتيجى وجواره الجغرافى والحضارى لمنطقة حضارية خصم هى الحضارة الاوروبية ـ المسيحية كواحدة من انشط القوى الدولية واكثرها نزوعا للهيمنة والتوسع منذ التاريخ القديم

ويفرض هذا الواقع بالحتم على المنطقة الاسلامية الحرص على توازن قوى ودقيق وحاسم مع الشمال الاوروبى كمخرج وحيد لحماية استقلالها

٤ ـ ان حالة الحدود والهوامش الاسلامية قوة وضعفا ، تمددا او انحسارا هى مرآة صادقة لحالة المراكز الاسلامية توحدا او صراعا تماسكا ام تفككا ، وضوحا للرؤيا والهدف او خلطا . وهو الدرس الذى انتجته خبرة سقوط الاندلس والوجود الصليبى فى المشرق العربى ثم الاجتياح الاستعمارى لكامل المنطقة فى التاريخ الحديث .

٥ ـ ان الحدود فى دار الاسلام هى ظاهرة خارجية وليست ظاهرة داخلية . وتستمد تلك المقولة شرعيتها من عدة مصادر بعضها عقيدى (مفهوم الأمة ، ورفض تنازع المؤمنين وحث المؤمنين على ضرب الارض والهجرة فى ارض الله لاسباب عدة) وبعضها تاريخى . فالحدود وفق التصور الاسلامى بوضوحها المؤكد على الاطراف وتلاشيها فى الداخل تحقق بصورة مثالية وظائفها الاساسية فى النسق الفكرى الاسلامى وهى حماية الامة الاسلامية ككليان انسانى واجتماعى وثقافى حى وتأمين تفاعلاته الداخلية الخصبة وانجازه الحضارى

(وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ..)

خاتمة :

لاشك ان الطرح الاسلامى لاشكالية الحدود يتباين الى حد كبير مع الخريطة السياسية الراهنة فى العالم الاسلامى والمقومات التى ترتكز عليها (الدول القطرية ذات السيادة وقدسية الحدود الخ)

الا ان هذا التباين فى الواقع لاينفرد به فقط التصور الاسلامى بل يشاركه فى ذلك تصورات اخرى مطروحة ولها قاعدتها الواسعة من المؤيدين والانصار واهمها التصور العروبى الذى يقدم بدوره اطروحة جد مخالفة لاسس النظام العربى الراهن وعلاقاته الداخلية والخارجية

والملاحظة الثانية الجديرة بالاعتبار ان التناقض لايقوم فحسب بين التصور الاسلامى للحدود والاقليم والتصورات العلمانية والقومية السائدة

، بل يظهر ذلك التناقض جسيما ايضا مع السلوك الفعلى للدول التى ترفع شعارات وايديولوجيات اسلامية سواء فى المنطقة العربية او مايعرف بدول الجوار الجغرافى .. ان كل هذه الدول بلا استثناء ـ التقليدى منها والراديكالى ـ ينغمس فى قضايا حدودية ساخنة ويخوض غمارها رافعا شعارات السيادة الوطنية بالمفهوم التقليدى . كما ان ايا منها لم يطرح نموذجا واحدا لاحياء صيغة الانفتاح العنصرى والثقافى والبشرى الاسلامى ، بل ان كثيرا منها يبالغ فى اجراءات وقيود عبور الحدود والتنقل والاقامة والجنسية وعوامل التمييز بين الوطنى والمقيم او الاجنبى حتى وان كان من بلدان اسلامية اخرى . وينسحب هذا التناقض بشدة على المنظمة الاسلامية الأم (منظمة المؤتمر الاسلامى) التى اكدت مبادىء ميثاقها باصرار التمسك المطلق بنظام الانقسام القطرى الراهن والالتزام الكامل بعناصر سيادة الدول القطرية فى الاقليم الاسلامى كما لم تطرح فى اهدافها باى حال تصورا حول الوحدة الاسلامية .(٢٥)

والواقع ان ذلك التناقض بين التصور الاسلامى واسس التنظيم الاقليمى الراهن فى العالم العربى والاسلامى لا يقتضى حتما إما موقف الرفض الكامل أو القبول الراديكالى المطلق . بل ان ثمة مواقف « بينية » إيجابية تقوم على الافادة من العديد من العناصر البناءة فى التصور الاسلامى . وفى مقدمتها البعد الحضارى للنسق الاقليمى الاسلامى .

على سبيل المثال كيف يمكن الافادة من هذا التصور فى بناء قاعدة اكثر صلابة للتعاون المثمر بين الدول الاسلامية او مايعرف بدول الجوار الجغرافى (العربى ـ الاسلامى) ، والى اى مدى يمكن احياء تراث التفاعل الحضارى والثقافى بين الدول العربية والاسلامية بصيغ حديثة تسهم فى حل لكثير من المعضلات التى تشترك فيها دول العالم الاسلامى . وعلى سبيل المثال كيف يمكن تطوير التعاون فى مجالات التقنية والتصنيع ، والدراسات والبحوث العلمية ومشروعات الانماء الاقتصادى التى صار التكامل والجهد الجماعى بشأنها ضرورة . والى اى حد يمكن اعادة فتح قنوات التفاعل الثقافى والادبى والفقهى التى تمثل جسورا هامة لتجاوز العديد من الخلافات السياسية والقومية بين دول تلك المنطقة .

ان قيمة التصور الاسلامى للاقليم والحدود تتجلى واضحة بالنظر الى العمليات الجارية فى اوروبا نحو صياغة مستقبل جديد يتجاوز مرحلة الدولة القومية الى صيغة اوروبية للاندماج تتلاشى منها الحدود القومية فى الداخل رغم تجذرها ـ ويحل بدلا منها نسق اقليمى حضارى يتبين اقصى درجات الانفتاح والتفاعل البشرى والثقافى والعرقى فى الداخل ويتمسك بصلابة حدوده السياسية والحضارية ازاء الخارج . ربما تكون ادوات النموذج الاوروبى للاندماج الاقليمى والحضارى جد مختلفة عن النموذج الاسلامى فى التاريخ الوسيط . حيث يبرز ثقل عنصر الاقتصاد والمصلحة والارادة الواعية الى جانب عناصر التاريخ والتراث والدين . الا ان القاعدة تظل واحدة ، وهى تطابق السياسى مع الحضارى وخضوع السياسة لمقتضى « العمران » .□

المراجع :

١ ـ الحافظ احمد بن على بن حجر العسقلانى ، **فتح البارى بشرح صحيح البخارى** ، الجزء السادس (القاهرة : دار الريان للتراث ، ١٩٨٦) ص ١٠١

٢ ـ ابويعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلى ، **الاحكام السلطانية** (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٣) ص ١٢٧

٣ ـ بن حجر العسقلانى ، مرجع سابق ، ص ٥

٤ ـ حول ملامح هذه النظرية انظر : د . حامد سلطان ، احكام القانون الدولى فى الشريعة الاسلامية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٠) ص ص ١١١ ـ ١١٢

٥ ـ ابو الحسن على بن محمد بن حبيب البصيرى البغدادى الماوردى ، **الاحكام السلطانية والولايات الدينية** (بيروت : دار الكتب العلمية ، ب ت) ص ١٨

٦ ـ انظر على سبيل المثال لهذه الانتقادات (الصادق المهدى) « مفهوم الدولة فى الاسلام » ، فى جريدة الشرق الاوسط ، ١٩٩٢/٥/١٥ ، ص ٨

٧ ـ حول قوانين الحرب فى الاسلام انظر الفراء ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠ ـ ٥١ وايضا الماوردى ، مرجع سابق ، ص ص ص٤٦ ـ٦٧ ص ص ١٦٧ ـ ١٨٠

٨ ـ بن حجر العسقلانى ، مرجع سابق ص ٢٩٩

٩ ـ حول ائمة واتجاهات ومقومات هذه النظرية الفقهية المحدثة انظر د . حامد سلطان ، مرجع سابق ، ص ص ١١١ ـ ١١٩ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ـ ١٦٢ ، ١٦٣

١٠ ـ حول تاصيل مفهوم الامة ودلالاته السياسية انظر

د . سيف عبدالفتاح اسماعيل ، **التجديد السياسى والواقع العربى المعاصر : رؤية اسلامية** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٨٩) ص ص ١٣٨ ـ ١٩٦

١١ ـ حول اوضاع اهل الذمة والمستامنين فى دار الاسلام انظر : الماوردى ، مرجع سابق ، ص ص ١٨١ ـ ١٨٦ ، الفراء ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٣ ـ ١٦٣

١٢ ـ الماوردى ، مرجع سابق ، ص ١٨

١٣ ـ المرجع السابق ، ص ص ٤١ ـ ٥١

١٤ ـ حامد سلطان ، مرجع سابق ، ص ١١٢

١٥ ـ حول نظم ادارة الثغور انظر : الفراء ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤ ـ ٣٧ وايضا الماوردى ، مرجع سابق ، ص ٢٤ ، ص ص ٣٥ ـ ٤١

١٦ ـ المرجع السابق ص ص ١٧٤ ـ ١٩٨

١٧ ـ المرجع السابق : ص ٣٧

١٨ ـ المرجع السابق ، ص ٤٤ ، ص ١٥٧

١٩ ـ انظر « مصر والشام فى حماية البحرية الاسلامية » فى جريدة الحياة ، ١٩٩٣/٢/١٦

٢٠ ـ حول هذه الاسهامات انظر :

شاخت وبوزورث (تصنيف) ، تراث الاسلام سلسلة عالم المعرفة ، ترجمة د . حسن مؤنس ود . احسان صدقى العمد (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، ١٩٧٨)

٢١ ـ انظر : نقولا زيادة ، « سلطان مالى يؤدى فريضة الحج سنة ٧٢٤ للهجرة » فى الحياة ١٩٩٢/٣/٣٠ ، ولنفس المؤلف ، « الاسلام فى غرب افريقيا فى الازمنة الحديثة » الحياة ١٩٩٢/٢/٢ . انظر ايضا خالد التيرانى ، « التمازج العربى الافريقى عبر القرون » الحياة ، ٩٢/٤/٨

٢٢ ـ انظر السلطان غالب عوض القيعيطى ، « حضرموت فى التاريخ » الشرق الاوسط ، ١٩٩٢/٤/٣ ، ص ٦

٢٣ ـ حول ظاهرة الدول الجهادية فى المغرب العربى انظر :

د . عبده بدوى ، دول اسلامية فى الشمال الافريقى (القاهرة : المجلس الاعلى للشئون الاسلامية ، ١٩٦٣)

٢٤ ـ جورجى زيدان ، تاريخ التمدن الاسلامى ، الجزء الاول ، ص ص ١١٥ ـ ١١٦

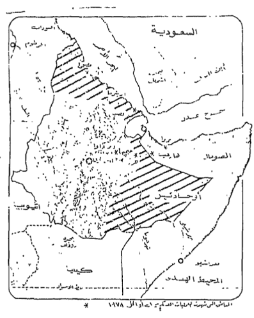
٢٥ ـ د . عبدالله الأشعل ، اصول التنظيم الدولى الاسلامى (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٨) ص ص ٨٣ ـ ٨٤ ، ص ٨٦



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ... ابريل ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



(٣) حدود القوة العسكرية فى المواجهات العربية الأقليمية

مراد إبراهيم الدسوقى
رئيس وحدة الدراسات العسكرية
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

مقدمة :

بينما يحتل الوطن العربى مساحة تمتد من المحيط الأطلسى غربا إلى الخليج العربى شرقا ، ومن البحر المتوسط شمالا حتى مابعد خط الاستواء وسواحل المحيط الهندى جنوبا ، فإن هذا العالم العربى محاط بشكل طبيعى بنوعين من القوى الاقليمية ودول الجوار الجغرافى .

النوع الأول : قوى تنتمى إلى الحضارات الكبرى القديمة فى العالم وهى إيران التى تنتمى إلى الحضارة الفارسية ، وأثيوبيا التى تنتمى إلى الحضارة الحبشية ، وتركيا التى تنتمى إلى الحضارة العثمانية ، وقد شكلت هذه القوى الثلاث آليات ضغط متواصل ومستمر على الوطن العربى ، كما أن ماضى هذه القوى وتراثها التاريخى غالبا ما كان احد ابرز العوامل المعنوية المشكلة لأرضيات الصراع مع العالم العربى .

النوع الثانى : دول جوار جغرافى حديثة التكون ، وهى السنغال ، تشاد ، النيجر ، مالى ، افـريقيا الوسطى ، كينيا ، أوغندا ، زائير . وفى الوقت الذى ظلت فيه هذه الدول تحت السيطرة الاستعمارية فترة طويلة ، فإنها لم تحصل على استقلالها الا منذ اقل من أربعة حقب فقط ، وفى الوقت الذى ما تزال فيه اعداد من هذه الدول تجاهد من أجل بلورة بنياتها كدولة أو كأمة ، فإن العلاقات بينها وبين الدول العربية المجاورة لها لا تقتصر على العلاقات الرسمية بين الدول ، ولكنها تتعداها إلى علاقات احتكاك يومى مباشر ، كما أن الوجود الفعلى للشعوب والقبائل يمتد بشكل طبيعى وتلقائى عبر الحدود السياسية التى تفصل بين الدول العربية وهذه الدول .

وبالاضافة إلى هذين النوعين ، فإن هناك عددا من الاقليات ذات الثقافة المتميزة وغير المندمجه ثقافيا فى نسيج الدول التى تتواجد فيها على النحو المألوف ، وأهم هذه الاقليات الاكراد فى سوريا والعراق والزنوج فى موريتانيا وجنوب السودان والبربر فى شمال افريقيا . وفى الوقت الذى يعد فيه وجود هذه الأقليات أمرا طبيعيا فى الدول العربية ، فإن هذه الأقليات كثيرا ما لعبت دورا له اثره العميق على تطور المواجهات العربية الأقليمية ، وسواء أكان هذا الدور نابعا من رغبة هذه الاقليات فى الحصول على المزيد من الحقوق والامتيازات ، أو راجعا إلى إنسياق هذه الأقليات وراء قوى خارجية ، فإن هذه الاقليات تحملت العبء الاكبر من الاثار السلبية لهذه المواجهات .

الأسباب الأساسية المحركة للمواجهات العربية الاقليمية :

١ ـ الخلافات على الحدود المشتركة ودعاوى الحق التاريخى : يكاد يكون الخلاف على الحدود المشتركة



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ابريل ١٩٩٤

بمثابة قاسم مشترك اعظم فى كافة المواجهات العربية الاقليمية كما سيرد ذكره ، . وقد استخدم الخلاف او النزاع على الحدود كذريعة فى معظم الحالات للبدء فى شن العمليات العسكرية ، فى حين ان الاهداف الحقيقية من شن الحرب غالبا ما تظل غير معلنة وليست لها صلة بالحدود .

٢ ـ **الاقليات العرقية او الدينية** : تحتل الاقليات العرقية او الاقليات الدينية المرتبة الثانية فى إشعال المواجهات المسلحة بين الدول العربية والدول الاقليمية المجاورة . وتتركز خطورة هذا العامل فى تأثيره على الأوضاع الاقتصادية والموارد الطبيعية لطرفى النزاع .

٣ ـ **الاختلافات الايديولوجية** : لم ينشب اى نزاع مسلح بين الدول العربية وجاراتها الاقليميات دون ان تكون الاختلافات الايديولوجية أحد المحركات الاساسية لهذا النزاع ، وحتى مع وجود اتفاق فى الهوية الدينية ، فإن الاختلاف السياسى والاختلاف فى التوجهات العرقية يؤدى إلى تعميق اسباب الخلاف وتأصيله ويساعد على تطوره حتى الوصول إلى المواجهة المسلحة .

٤ ـ **التراث الاستعمارى ونفوذ القوى الاستعمارية القديمة** : يعد ذلك العامل بمثابة العامل الحاضر الغائب فبينما نجد أن الجارات الاقليميات للدول العربية كلها دول مستقلة ، الا أن الطابع الذى خلفه الوجود الاستعمارى الطويل مازال مسيطرا على سلوك هذه الدول الأمر الذى يجعل بعضا منها تدين بشكل من اشكال الولاء للقوى الاستعمارية القديمة بغض النظر عن مصالحها الآنية واحتمالات تطور علاقاتها المستقبلية مع دول الجوار الجغرافى العربية ، وبينما نجد أن الحدود القائمة بين الدول العربية وجاراتها الاقليميات حدود معترف بها دوليا ، الا أن الاستعمار هو السبب الحقيقى وراء ظهور المشاكل على الحدود مجددا ، حيث أن هذه الحدود رسمت دون مراعاة للواقع الحقيقى على الأرض ودون مراعاة للأوضاع القبلية او للمصادر الطبيعية التى تعتمد عليها القبائل المتنقلة بين تخوم المناطق المشتركة على الحدود .

٥ ـ **الموارد الطبيعية ومصادر الثروة ومناطق النفوذ** : يصعب القول أن تأثير هذا العامل قائم فى اثارة النزاعات المسلحة بين الدول العربية وجاراتها الاقليميات فقط ، اذ انه عامل اكثر شيوعا ، ولكن هذا العامل يلعب دورا اكثر عمقا فى ذلك المجال بالنظر إلى محدودية الموارد الطبيعية وصعوبة الظروف الطبيعية التى تمر بها كل من دول الأطراف العربية (الصومال ، موريتانيا على سبيل المثال) وكذلك دول الأطراف الاقليمية (السنغال ، اثيوبيا) . ومن ابرز هذه الظروف التصحر والجفاف ، كما أن عددا من الدول العربية الواقعة على أطراف العالم العربى يمثل موقعها اهمية جيو استراتيجية بالغة للقوى الكبرى ، (مثل الصومال الواقعة فى القرن الافريقى) .

ولهذا فإن الرغبة فى السيطرة على تلك المواقع يمثل اهمية للقوى الكبرى ، التى تسعى إلى خلخلة الكيان الأساسى للدول العربية من خلال النزاعات المسلحة مع دول الجوار ، حتى تتاح لها فرصة لأن تتواجد بشكل كامل وتنفرد بالسيطرة على ذلك الموقع .

وفيما يلى بعض التفصيل فى المواجهات العسكرية التى حدثت بين عدد من ادول العربية وجاراتها الاقليميات ، ونتائج هذه المواجهات .

اولا : النزاع الموريتانى السنغالى :

من المعروف أن كلا من موريتانيا والسينغال قد خضعتا للاستعمار الفرنسى الذى رسم خطا للحدود الادارية بينهما فى عام ١٩٠٥ ، واكده فى مرسوم اخر عام ١٩٣٣ . وكان الخط انذاك يمر على الضفة الشمالية للنهر . ومع رغبة فرنسا فى انشاء كيان سياسى يفصل بين المغرب والسنغال ، فأنها اعلنت عن قيام دولة موريتانيا ١٩٦٠ ، وظل خط الحدود بين الكيان الجديد والسينغال هو المعروف منذ عام ١٩٠٥ . الا أنه تعرض للتعديل باتفاق الطرفين فى عام ١٩٧٢ ، ليكون واقعا فى منتصف النهر . وارتبط هذا التعديل بجهود لاقامة سد ياما ومنقالى فى اطار انشاء منظمة استغلال حوض نهر السينغال .

وبصفة عامة ، فإن هناك تداخلا كبيرا بين حياة القبائل العربية والزنجية ، كما أن هناك حركة تنقل كبيرة خاصة بين الذين يعيشون على جانبى النهر . وقد لعبت جهود الحكومات الموريتانية فى تعريب البلاد دورا فى إثارة الحساسيات من قبل القبائل الزنجية ، الامر الذى ادى ببعض ذوى الأصول الزنجية إلى تشكيل « جبهة تحرير افريقى موريتانيا » ، ثم محاولة الانقلاب على الحكومة الموريتانية فى عام ١٩٨٧ . وكانت السينغال وراء الانقلاب ، الأمر الذى سبب توترا كبيرا بين البلدين ، وبين الجماعات المختلفة الأصول العرقية ولاسيما العربية والزنجية .

١ ـ الاسباب المباشرة لنشوب النزاع :

واجهت السنغال أزمة متعددة الابعاد منذ مطلع الثمانينيات تمثلت فى الاتى : ـ

أ ـ **البعد الاقتصادى** : انخفاض اسعار الفول السودانى ، والفوسفات ، وركود عملية تسويق الانتاج الزراعى ، وتزايد فى الديون السنغالية .

ب ـ **البعد الاجتماعى** : تأثر البلاد بسياسة التكييف الهيكلى التى أصر صندوق النقد الدولى أن تطبقها السنغال الامر الذى ادى الى توقف الاستثمارات وارتفاع معدلات البطالة فى البلاد .

ج ـ **البعد السياسى** : تزايد حدة الصراع بين المعارضة السنغالية والحكومة السنغالية برئاسة عبده ضيوف بعد انتخابات عام ١٩٨٨ . وبينما أعلن الحزب



الديموقراطى السنغالى عن شعار « التغيير » او « سوبى » فإنه كان ايضا يطعن فى صحة انتخابات ١٩٨٨ ، ويطالب بأن يقف الرئيس ضيوف موقف أكثر تشدد اتجاه موريتانيا .

(٢) ـ على العكس من السنغال كانت موريتانيا ماضية فى سبيل اقامة بنية اقتصادية جديدة اكثر تماسكا ، اعتمادا على الاتفاقيات الخارجية ، وكذلك اعتمادا على المساعدات الاقتصادية التى كانت تتدفق عليها من العديد من الدول العربية . وبينما كان مشروع سدى ياما ومنقالى على مصب نهر السنغال فى منطقة التقاء الحدود الموريتانية السنغالية ، سيؤدى إلى تطوير المصالح المشتركة للدولتين تطويرا اجابيا ، حيث انه ـ اى المشروع ـ سيقلل من نسبة ملوحة مياه نهر السنغال ويزيد الرقعة الزراعية ويؤمن احتياجات البلدين من المياه العذبة ، ويولد الطاقة الكهربائية اللازمة للمشروعات الصناعية ، إلا ان السنغال رأت أن الفوائد التى ستعود على موريتانيا من اقامة السد تفوق تلك التى ستعود عليها ، فعارضت المشروع ، ومن ناحية اخرى جاءت المشروعات الموريتانية الرامية إلى تطوير ميناء «نواكشوط » (عاصمة موريتانيا لكى تثير حفيظة السنغال ايضا ، حيث ادت عمليات تطوير الميناء إلى اشعال حدة المنافسة مع ميناء داكار السنغالى الذى كان يحتكر على نحو شبه كامل حركة التجارة البحرية فى المنطقة .

٣ ـ كانت منطقة الحدود المشتركة هى مسرح الأحداث الدامية بين موريتانيا والسنغال حيث التنافس على امتلاك مصادر الاعاشة والسيطرة عليها (مصادر مياه / مناطق رعى ... الخ) وقد إتخذت أعمال العنف ثلاثة اشكال تسببت فى اذكاء حالة من حالات التوتر العسكرى العنيف على امتداد الحدود بين الدولتين والبالغ طولها ٦١٣ كم ، وهو الامر الذى كاد ، أن ينقلب إلى مواجهة عسكرية شاملة ، وهذه الاشكال الثلاثة هى :

أ ـ اعمال العنف التى إرتكبها اهالى البلدين .

ب ـ العمليات المسلحة للمعارضة الموريتانية .

ج ـ التدخلات التى قامت القوات المسلحة لكلا الدولتين والاشتباكات المسلحة بينهما .

بدات أعمال العنف الأهلية فى أواخر مايو ١٩٨٩ من جانب الموريتانيين المطرودين من المناطق التى كانوا يستقرون فيها فى السنغال ، أساسا ، وفى حالات قليلة كان الأهالى السنغاليين الذين تم اجلاؤهم من الأراضى التى كانوا يستغلونها على الجانب الموريتانى من النهر وذلك بهدف استرداد مواشيهم وممتلكاتهم التى انتزعت منهم ردا على الاجراءات التى اتخذتها الحكومة السنغالية ضد الموريتانيين . وتولت عصابات خاصة من « البول » وهم أولئك السنغاليون والموريتانيـون « المطرودون » ، القيام بعمليات عبور نهر السنغال ليلا فى موسم انخفاض المياه والتوغل فى الأراضى الموريتانية والاستيلاء على رؤوس مواش او اى أشياء أخرى ذات قيمة ، والعودة مرة أخرى الى الجانب السنغالى من النهر وتسليم الأموال « المستردة » الى اصحابها فى مقابل أجر نقدى أو عينى ، وغالبا ما كانت هذه العصابات تشتبك مع الأهالى الموريتانيين أو مع دوريات الحرس الوطنى الموريتانية ، وفى الوقت الذى قدرت فيه بعض المصادر اعداد تلك العصابات بثلاثين عصابة ، فان معظم تلك العصابات كان مسلحا بأسلحة بيضاء ، كما كان بعضها يحمل أسلحة نارية خفيفة (مسدسات ، طبنجات ، بنادق من طرز قديمة) ، وفى مراحل لاحقة من النزاع ، تحول نشاط هذه العصابات لكى يصبح بمثابة نوع من انواع القرصنة بلا تمييز ، ولكن بهدف تحقيق مكسب ذاتى لأفراد تلك العصابات .

٥ ـ بدأت العمليات المسلحة للمعارضة الموريتانية تأخذ الطابع السياسى المنظم منذ يوليو ١٩٨٩ انطلاقا من الاراضى السنغـالية ومن معسكـرات الـلاجئين الموريتانيين . وقد شاركت فى هذه العمليات عناصر من القوات المسلحة الموريتانية بعد ان تعرضت تلك العناصر للابعاد الى الأراضى السنغالية ، وهو الأمر الذى أعطى تلك العمليات طابع الاحتراف . وبينما اعتمد تسليح المعارضة الموريتانية على الاسلحة المستولى عليها من القوات الموريتانية وعلى سوق السلاح المحلى وبنادق والرشاشات خفيفة . فان النزاع الموريتانى السنغالى المسلح أسفر عن ولادة ثلاث جماعات جديدة مضادة للحكم الشرعى فى موريتانيا هى

أ ـ جبهة الغلام : ويتبعها قوات تحرير « موريتانيا »

ب ـ جبهة الفورام (FURAM) او الجبهة المتحدة للمقاومة المسلحة فى موريتانيا وتضم العناصر الزنجية المتطرفة .

ج ـ جبهة الفروديم (FRUIDEM)، او جبهة المقاومة من أجل الوحدة والاستقلال والديموقراطية فى موريتانيا ، وهى تضم عناصر من السود وبعض المور (العرب) .

اما على الجانب السنغالى فقد تشكلت « حركة القوى الديموقراطية الكازامانس » وهى الحركة التى تشكلت لمواجهة الاضطهاد العنصرى السنغالى ضد عرق « الديولا » فى جنوب السنغال .

٦ ـ تدخلت القوات المسلحة الموريتانية فى النزاع لمواجهة الاغارات التى كانت عصابات البول المحترفة والجماعات السياسية المسلحة تشنها على الأراضى الموريتانية ، وبعد أن تم تسليح أهالى القرى القائمة على الجانب الموريتانى من نهر السنغال والمعرضة لهجمات العصابات (ومنها القرى التى أخليت من سكانها الأصليين الذين طردوا وأعيد تسكين أهالى حدد فيها من الحراثين والمور) . وقد اعتمدت موريتانيا على قوات الحرس الوطنى فى خط الدفاع الامامى على امتداد ضفة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : أبريل ١٩٩٢

نهر السنغال ، ووضعت قوات الجيش من خلفها . فى حين اعتمدت السنغال على الجيش فى الخط الدفاعى الأمامى وفى تعزيز الدفاعات حول مدينة سانت لويس ، وحول سدياما وشركة السكر فى بريشاردتول . واشتركت هذه القوات فى عدد من الاشتباكات اتخذت شكل التراشق بنيران الاسلحة الخفيفة ومدافع الهاون ومدفعية الميدان ، وكان ذلك غالبا ما يسفر عن خسائر فى الأرواح . وبينما كانت القوات المسلحة لكلا الجانبين تتدخل موضعيا على اثر اى اشتباك بين اهالى البلدين ، الا انه لم تحدث أى مصادمات مسلحة مباشرة بين القوات المسلحة للبلدين .

٧ ــ اعتمدت موريتانيا فى تسليحها على العراق ، وبعض الدول العربية الأخرى ، كما اعتمدت على شراء بعض الأسلحة السوفيتية الصنع التى اعيد تعميرها (Retofitted) من دول أفريقية وعربية معينة ، أما السنغال فانها اعتمدت على فرنسا والولايات المتحدة للحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية ، وعموما فان قوة الدولتين كانت محدودة حيث لم يكن تعداد الجيش الموريتانى يزيد عن ١١ الف جندى ، كما لم يكن يتوافر لديه أى دبابات قتال رئيسية وكان اعتماده الاساسى على العربات المدرعة ، وكانت قواته الجوية صغيرة للغاية . أما الجيش السنغالى فانه لم يكن افضل حالا من حيث التعداد (٩,٧٠٠ جندى) ولكنه كان يتمتع بميزات نوعية أفضل خاصة فى مجال مدفعية الميدان .

(انظر جدول رقم ١)

(٨) اسفرت الاضطرابات بين موريتانيا والسنغال عن خسائر مادية ضخمة لكلا الطرفين حيث سقط خلالها ٣٠٠ قتيل (٢٠٩ من موريتانيا و ٩١ سنغالى) وكانت عمليات السلب والنهب واشعال الحرائق فى الممتلكات الخاصة على مستوى الجانبين هى سمة الاضطرابات وساعد على ذلك تزايد مشاعر الكراهية المتبادلة التى نجحت بعض القوى الخارجية فى زرعها ، فى حين كان كبر حجم الجالية الموريتانية فى السنغال سببا فى ازدياد حجم الخسائر الموريتانية على مستوى الخسائر فى الارواح او الخسائر المادية .

النتائج المباشرة للنزاع المسلح :

(٩) كشف الصراع السنغالى الموريتانى عن الاتى : ــ

أ ــ ان هناك قوى اجنبية ترصد مايدور فى الدول الافريقية والدول العربية بدقة بالغة ، ومن خلال ذلك فانها ــ اى القوة الاجنبية ــ تستطيع ان تضع تصورا مسبقا لما يمكن ان تسفر عنه تطورات الاحداث وتستعد مسبقا لمواجهتها بما يخدم اهدافها ومصالحها ، ومن ابرز الامثلة على ذلك مبادرة فرنسا بانشاء جسر جوى ضخم بين السنغال وفرنسا لنقل الرعايا الفرنسيين وحمايتهم .

جدول رقم (١)

المقارنة بين القوات المسلحة لموريتانيا والسنغال

البيان / الدولة	موريتانيا	السنغال
تعداد السكان (١٩٩٠)	١٩٢٤٠٠٠	٧٦٦٢٠٠
اجمالى القوات المسلحة	١١٠٠٠	٩٧٠٠
الجيش	١٠٥٠٠	٨٥٠٠
البحرية	٤٥٠	٧٠٠
القوات الجوية	١٥٠	٥٠٠

المصدر : Military Balance 1990 - 1991

ب ــ لعبت مشاعر الكراهية المتبادلة والتى عمقت منها بعض القوى الخارجية دورا اساسيا فى سرعة تدهور الموقف ، حيث اتسمت الاحداث بالعنف الشديد والتصاعد غير المنطقى فى انهيار الاوضاع التى كانت قائمة قبل اندلاع شرارة الاحداث .

جـ ــ اتاح كبر حجم الجاليات التابعة لكل لدى الدولة الاخرى الفرصة لان يزيد حجم الخسائر سواء الخسائر البشرية او الخسائر المادية للطرفين عموما ، وان كانت الخسائر فى الجانب الموريتانى اكبر بطبيعة الحال نظرا لان اعداد الجالية الموريتانية فى السنغال كانت اكبر ، كما ان درجة الحقد المتراكمة فى نفوس السنغالين تجاه الموريتانيين كانت اشد .

د ــ لم يكن لعضوية الدولتين (موريتانيا/السنغال) فى عدد من المنظمات الدولية والاقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة دول غرب افريقيا الاقتصادية مجموعة الدول الناطقة بالفرنسية (الفرانكوفون) ومنظمة دول حوض نهر السنغال واخيرا منظمة الوحدة الاسلامية اى اثر ايجابى فى منع تدهور الامور بينهما .

ثانيا : النزاع المسلح بين ليبيا وتشاد : الخلفية التاريخية للنزاع

١ ــ نشأت تشاد فى شكلها الحديث من تجمع بقايا المستعمرات الاوروبية السابقة فى منطقة وسط القارة ، وبعد تقسيم تلك المستعمرات اعتمادا على عدد من الخطوط التى تخدم اهدافا استعمارية معينة لتشكيل عدد من الدول الافريقية « المستقلة » الجديدة ، جرى دمج المناطق التى لم تتبع اى من هذه الدول « المستقلة الجديدة » فى دولة واحدة هى « تشاد » ، وبذلك اصبحت هذه الدولة (تشاد) تضم خليطا متباينا من الاصول العرقية والدينية والاثنية والقبلية ، وفى الوقت الذى أمتدت فيه بعض من القبائل الافريقية داخل اراضى تشاد ، فان هناك قبائل اخرى خضعت للتقسيم نتيجة



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ٣ - ابريل ١٩٩٣

للاوضاع الجديدة للحدود التى رسمها المستعمر الاوروبى قبل رحيله . وبذلك اصبح وضع تشاد كدولة تسعى للاستقرار غير مطابق للوضع على الارض حيث هناك اختلاف كبير فى المكونات البشرية لتلك الدولة .

٢ ـ سلمت الادارة الفرنسية قبل رحيلها من تشاد السلطة فى الدولة الجديدة الى مجموعة الجنوب وهى المجموعة ، التى تكونت كنتاج مباشر للتعليم الفرنسى وعمليات التبشير ، وحصلت هذه المجموعة على كافة المزايا التى افرزها دخول الاساليب الاقتصادية الراسمالية ، ورات فرنسا ان الاعتماد على هذه المجموعة ووضعها فى مواضع السلطة هو الحل الوحيد لكى تظل ـ اى فرنسا ـ على صلة بمستعمراتها القديمة ، وحتى تظل تلك المجموعة على ولائها وتواصل القيام بدور الوسيط مع فرنسا فانها احتكرت عمليات التبادل التجارى وسيطرت على مجالات النشاط الراسمالى فى البلاد .

٣ ـ نظرا لافتقاد هذه المجموعة للخبرة السياسية وضعف ارتباطاتها القبلية فانها لم تنجح فى معالجة القضايا السياسية على نحو يحقق مطالب كافة الجماعات والفئات السياسية بطريقة سليمة . ونجم عن ذلك تدهور فى احوال سكان شمال البلاد الذين يمثلون الاغلبية فى واقع الامر والذين ينتمون الى اصول اسلامية ، ولم تنجح محاولات هؤلاء فى اصلاح احوالهم الاقتصادية او المشاركة فى ادارة شئون تشاد ، حيث كان الدعم الفرنسى لفئات الجنوبيين المسيطرة يمنكهم من التغلب على اى محاولات من الشماليين الذين ضاعف من تدهور احوالهم انعدام مصادر المياه العذبة فى الشمال وتركزها فى مناطق الجنوب .

٤ ـ فى الوقت الذى كانت فيه فرنسا تريد ان تواصل نفوذها التقليدى فى تشاد ، وذلك من خلال دعم الثقافة الفرنسية وتعميق الارتباط التشادى الفرنسى (فى اطار السياسة الفرنسية النشطة بشكل عام فى افريقيا) فانها عمدت الى تحقيق ذلك من خلال القنوات الاتية :

ا ـ ترسيخ اشكال التبادل الاقتصادى بين تشاد وفرنسا اعتمادا على اساس التبعية الاقتصادية

ب ـ مواجهة النفوذ المحتمل لاى قوى اقليمية فى المنطقة ، ومنع التسلل (السوفيتى) الى تشاد .

جـ ـ مقاومة النفوذ العربى سواء فى المجالات السياسية او الثقافية او الدينية فى تشاد وكان كل ذلك ـ وبصفة خاصة ماجاء فى جـ ـ يعنى أن تترسخ عزلة شمال تشاد عن جنوبه وتزداد احواله تدهورا خصوصا وان الاصول العربية والاسلامية مترسخة فى قبائل الشمال التشادية ذات الصلة الوثيقة باصولها فى عموم الاراضى جنوب ليبيا .

٥ ـ على الرغم من ان المناطق جنوب ليبيا لم تكن تمثل فى يوم من الايام مصدر قلق باى شكل للحكومة الليبية ، الا ان ذلك الجنوب مثل مصدر الامل الوحيد لاهل تشاد حيث كان التجانس بين قبائل شمال تشاد وقبائل جنوب ليبيا اعلى من ذلك القائم بين قبائل جنوب تشاد وشماله . وفى الوقت الذى كانت فيه ليبيا ترى فى شمال تشاد امتدادا للعمق الاستراتيجى الجنوبى لليبيا ، فان الولاء السائد فى شمال تشاد للحركة السنوسية ادى الى وجود قدر كبير من التجانس السياسى ، كان موحيا للقيادة السياسية الليبية لكى تستغله لتحقيق اهدافها فى مساعدة حركات التمرد ضد الحكومات « الرجعية » والحكومات « العميلة » التى ترتبط مع قوى استعمارية خارجية على حساب « ابناء الشعب الاصليين » وفضلا عن هذا وذاك فان التحرك الليبى فى تشاد كان يعد تجسيدا حيا للمشروع الليبى بانشاء « امبراطورية عربية اسلامية » فى وسط افريقيا .

٦ ـ جاء اقليم (أوزو) لكى يضيف بعدا جديدا لموقف ليبيا تجاه الموقف فى تشاد ، فهذا الأقليم يمثل حزاما استراتيجيا للامن القومى الليبى وازاء توافر التجانس البشرى بين جنوب ليبيا وشمال تشاد مسبقا فى هذا الاقليم ، فان الحكومة ليبيا لن تبذل جهودا اضافية لاعادة تشكيل الوضع السياسى فيه ، كما ان سعيها للسيطرة عليه سوف يحقق طموحات شعب شمال تشاد فى وجود قوة يمكن الاعتماد عليها لمواجهة التحدى الجنوبى ، على أن العامل الأكثر اهمية فى هذا المجال هو توافر كميات ضخمة من الفوسفات وخام اليورانيوم فى هذا الاقليم ، وهذه الاحتياطيات تعطى ليبيا ميزة اقتصادية وسياسية هامة للغاية فى المنطقة . ولما كان الشماليون التشاديون يرون فى ليبيا حليفا لهم بعكس فرنسا التى كانت تؤيد الجنوبيين وتدعمهم ضد الشماليين فان التوجه الطبيعى لهؤلاء الشماليين كان فى اتجاه ليبيا ، ولكن عاب ذلك التوجه انه كان لأغراض مرحلية ، وبدون ادراك من بعض فصائل الشماليين للاطار الاستراتيجى الاساسى لهذا التحالف .

٧ ـ تدرج الدور الليبى فى النزاع التشادى منذ بداية السبعينيات من استخدام الاساليب السياسية فى القيام بالمناورات الرامية الى تغليب مجموعة فرانسوا طومبالباى (الجنوبية) على مجموعة فيليكس معلوم (الجنوبية ايضا) ، نظرا لان طومبالباى كان اكثر تفهما لوجهة النظر الليبية فى مسألة اعادة ترسيم الحدود بين البلدين ، وفى عام ١٩٧٤ منحت ليبيا تشاد ٤٠ مليون دولار للمساهمة فى جهود التنمية الاقتصادية . ولكن عندما ظهرت حركة التمرد فى شمال تشاد ، واعلان هذه الحركة عن استعدادها لتقديم تنازلات اكبر الى ليبيا فى مقابل الدعم الليبى ، فان ليبيا لم تحرك ساكنا لنجدة طومبالباى عندما اطاح به فيلكس معلوم لكى ينصب نفسه رئيسا على البلاد ، وبعد ان فشلت المحاولات الليبية فى فتح قنوات اتصال مع معلوم ، كان البديل الطبيعى لذلك هو تعميق وتأصيل العلاقات مع قبائل



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ابريل ١٩٩٣

وزعامات الشمال التشادى ، ونظرا لان اهل الشمال كانوا فى وضع يحتاجون فيه الى الدعم العسكرى اكثر من اى شكل اخر من أشكال الدعم ، فان الدور الليبى تحول الى دور عسكرى فى تشاد بحلول العام « ١٩٧٦ » ، وحتى يأخذ العمل الليبى شكلا عمليا له مايبرره ، فان الحكومة الليبية اعلنت عن ضم الشريط الحدودى على طول الحدود الجنوبية الليبية مع تشاد والمعروف باسم اقليم أوزو (حوالى ٤٥ الف كم٢) ، واسفر ذلك عن تدهور الامور بين الحكومة فى نجامينا التى اعلنت اغلاق الحدود مع ليبيا وبين الحكومة الليبية التى لم تجد بدا من التحول الى دعم قوات المتمردين الشماليين بشكل مفتوح ، ونجحت ليبيا نجاحا اخذ يتزايد على مر الايام فى توحيد تلك الجماعات فى شكل فصائل منظمة والسيطرة عليها بشكل شبه كامل ، وبدأت جبهة التحرير الوطنى التشادية (ج ت و ت) تلعب دورا اساسيا فى قيادة الصراع مع الجنوب ، وبصفة خاصة بعد ان قامت ليبيا بعزل رئيس الجبهة (د . صديق) وعينت حسين حبرى مكانه (والذى لعب دورا بارزا فى القضية فيما بعد) ، وحتى تكتسب جبهة (جتوت) سمعة دولية محترمة ، لعبت ليبيا دور الوسيط بينها وبين فرنسا للافراج عن رهينتين فرنسيتين محتجزتين لدى الجبهة منذ عام ١٩٧٤ .

٨ ـ بدأ الشمال يفرض واقعا جديدا على تشاد بفضل المساعدات العسكرية الليبية للفصائل الشمالية ، حيث استطاعت تلك الفصائل تحقيق انتصارات عسكرية مبهرة على القوات الحكومية الجنوبية على امتداد عامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، وكان الفضل فى ذلك راجعا الى المعدات العسكرية السوفيتية التى حصلوا عليها من ليبيا مباشرة وتلقوا التدريب على استخدامها على ايدى الليبيين ، وبذلك اصبح شمال تشاد كله واقعا تحت سيطرة الفصائل الشمالية وجبهة (جتوت)

٩ ـ دب الشقاق بين الفصيلين الاساسيين فى (جتوت) حول مدى الولاء لليبيا وموقف الجبهة من ضم ليبيا لشريط اوزو الحدودى ، وكان الفصيل الاول بقيادة حسين حبرى يعارض العمل الليبى والفصيل الثانى بقيادة جوكونى عويض الذى كان يرى فى معارضة العمل الليبى تدميرا للجهود التحريرية الشمالية فى تشاد ، ولما كان حبرى هو الذى يرأس (جتوت) فان عزله ومنع الدعم عنه كان ضرورة من وجهة نظر ليبيا ، وبعد انجاز مهمة عزل حبرى ، فان الدعم الليبى اصبح كله يصب فى قنوات مجموعة جوكونى عويضى ، الذى اصبح يحارب فى جبهتين : جبهة حبرى الذى تحول الى فرنسا واخذ يحصل على الدعم منها ، وجبهة القوات الجنوبية تحت قيادة الحكومة فى نجامينا .

١٠ ـ ادت تطورات المشكلة التشادية الى تكريس شرعية الدور الليبى فى الصراع التشادى وذلك من خلال مشاركة ليبية رسميا فى جهود حل الصراع الداخلى فى تشاد ، حيث حضرت ليبيا (مع نيجيريا) فى ٢٣ مارس ١٩٧٨ اول جلسة للمباحثات بين الحكومة التشادية ، وجتوت (برئاسة عويضى) للتوصل الى حل للنزاع . وبينما اسفرت الاجتماعات عن التوصل الى تشكيل لجنة عسكرية ليبية نيجيرية مشتركة للاشراف على وقف اطلاق النار والتزام الطرفين ببنود الاتفاق ، فان ليبيا اصبحت ليست مجرد طرف فى الاتفاق ولكنها اصبحت وسيطا وضامنا ومشرفا على تنفيذ الاتفاق ، وحتى يكتسب الموقف الليبى فى الشمال وضعا نهائيا ، فان ليبيا سعت لجمع فصائل جتوت (١١ فصلا) فى لاجوس فى اغسطس ١٩٧٩ بهدف تشكيل حكومة انتقالية للوحدة الوطنية برئاسة جوكونى عويضى .

تطورات النزاع المسلح بين ليبيا وتشاد :

١١ ـ كانت كل الدلائل تشير منذ مطلع شهر مارس ١٩٨٠ ان ليبيا سوف تضطر الى التدخل العسكرى المباشر فى تشاد ، حيث انهار اتفاق لاجوس بالفعل ، واشتبكت قوات كل من جوكونى عويضى وحسين حبرى فى العاصمة نجامينا . ولم تلبث الحكومة الليبية ان ابرمت اتفاقية دفاع مشترك مع الحكومة الانتقالية فى ١٥ يونيو ١٩٨٠ ، وعلى اثرها تدفقت الاسلحة والمعدات العسكرية على الاراضى التشادية ، وتلى ذلك دخول القوات الليبية نفسها ، وتم تأمين العاصمة التشادية نجامينا بالقوات الليبية المدرعة والميكانيكية ، وبعد معارك شديدة ، دفعت الحكومة الليبية بالقوات الجوية الى ساحة العمليات ، حيث كان لها اثر كبير على موقف قوات حسين حبرى المتمركزة فى الشمال ، وبعد عدة مواجهات مع القوات الموالية لحبرى التى لم تصمد صمودا حقيقيا ، لم يكن امام قائدها (حسين حبرى) الا الفرار خارج البلاد انتظارا لتغير الظروف .

١٢ ـ كان يمكن لليبيا ان تحسم الأمور لصالح عويضى ولصالح استقرار تشاد كلها ، او على الاقل لاتاحة الفرصة لاعادة ترتيب الامور فى الداخل سلميا بين الفرقاء ، ولكن فرنسا تزعمت حملة دولية للضغط على ليبيا ، التى لم تلبث ان سحبت مايقرب من خمسة مجحفلات (لواءات) من الأراضى التشادية (اى حوالى خمسة عشر الف جندى) ، فى الوقت الذى كان فيه حبرى يحشد قواته فى مناطق قرب الحدود الجنوبية لتشاد وازاء انسحاب القوات الليبية حدث فراغ القوة لم يستطع عويضى ان يملأه ، واتاح ذلك الفرصة امام قوات حبرى لكى تعاود الهجوم على العاصمة ، واعتمادا على دعم عسكرى فرنسى مباشر بالقوات الجوية والمعلومات وبعض المعدات المتطورة ، استطاع حبرى ان يعاود الاستيلاء على العاصمة فى ٧ يونيو ١٩٨٢ .

١٣ ـ كانت هزيمة عويضى سببا فى ادراك القيادة الليبية ان الاعتماد على عويضى وقواته سيؤدى الى التأثير سلبا بقوة على الاهداف الليبية فى تشاد ، وبينما بدأت القيادة



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : [illegible] ابريل ١٩٩٢

جدول رقم (٢)
المقارنة بين القوات المسلحة لليبيا وتشاد"

البيان / الدولة :	ليبيا	تشاد
تعداد السكان ١٩٨٨	٤٥٧٠٠٠٠	٥٦٧٢٠٠٠
اجمالى القوات المسلحة	٨٥٠٠٠	١٧٢٠٠
الجيش	٥٥٠٠٠	١٧٠٠٠
البحرية	٨٠٠٠	-
القوات الجوية	٢٢٠٠٠	٢٠٠

المصدر : Military Balance 1988 - 89

الليبية فى البحث عن بديل افضل لعويضى فانها كانت تنفذ اتفاقا مع فرنسا بالانسحاب المتزامن ، حتى تتاح لها فرصة اعادة ترتيب الاوراق وتحديد استراتيجية العمل فى المرحلة القادمة ، وكان من الواضح ان الانسحاب الليبى من تشاد (الذى يعرف بالانسحاب الاول) كان مجرد انسحاب تكتيكى حيث ان التوجهات الليبية تجاه تشاد لم تتغير ، كما ان هذا الانسحاب لم يشمل اقليم اوزو باى حال من الأحوال .

١٤ ـ سنحت الفرصة امام ليبيا لكى تستعد وضعها المتميز فى تشاد عندما اعلن قائد قوات المجلس الثورى الديمقراطى « الشيخ بن عمر » انسحابه من الحكومة الانتقالية التى يترأسها عويضى الذى كان قد تراجع إلى الشمال مرة اخرى بعد دخول قوات حبرى نجامينا ، وازاء ذلك الموقف من بن عمر قامت القيادة الليبية بسحب تأييدها الذى كانت تقدمه لعويضى واختصت به بن عمر ، وشرعت على الفور فى شن عدد من الهجمات المسلحة على قوات عويضى وفى تطور مثير قام حسين حبرى بالوقوف بقواته الى جانب عويضى لصد الهجمات الليبية .

١٥ ـ كان ذلك بمثابة بداية الحرب الحقيقية فى تشاد ، حيث كانت قوات بن عمر تتحصن فى مدينة فادا التشادية ، وعندما بدأت قوات عويضى وحبرى فى الاحتشاد حول المدينة استعدادا للهجوم عليها ، قامت قوات بن عمر بشن هجوم عليها يوم ٦ اكتوبر ١٩٨٦ ، وقامت القوات الجوية الليبية بقذف مواقع قوات عويضى فى شمال تشاد وحول مدينة فادا ردا على اعلانه (من طرابلس) استعداده للاتفاق مع حبرى ، ولكن السلطات الليبية قامت بتحديد اقامته فى المدينة واعتقلت عددا كبيرا من انصاره ونقلتهم الى معسكر سرت . وبعد فترة هدوء نسبى قصيرة الامد تم خلالها حشد القوات الحكومية ، اندلعت العمليات العسكرية من جديد حيث قامت هذه القوات الحكومية المدعومة بامكانيات فرنسية وامريكية بالهجوم على مواقع بن عمر فى مطلع شهر ديسمبر ١٩٨٦ واستطاعت الاستيلاء على مدينة فادا فى منتصف الشهر ذاته ، ولم تفلح محاولات قوات بن عمر والقوات الليبية فى وقف زحف القوات الحكومية على مدينة « فيالارجو » فتمكنت هذه القوات من الاستيلاء عليها فى ٢٧ مارس ١٩٨٧ ، وبعد ان استقرت القوات الحكومية فى تلك المدينة ، بدأت قوات كلا الجانبين فى الاستعداد للمعركة الكبيرة المنتظرة حول مدينة اوزو ، والتى بدأت بالفعل فى مطلع شهر اغسطس من نفس العام وبحلول الثامن من اغسطس تمكنت القوات الحكومية المدعومة بامكانيات فرنسية وامريكية من الاستيلاء على مدينة اوزو وتوقع بالقوات الليبية هزيمة قاسية .

١٦ ـ على الرغم من أن القوات الليبية استطاعت استعادة مدينة اوزو بعد عمليات قذف جوى مكثف لمدة تسعة ايام ، الا ان القيادة الليبية اتخذت قرارها بالانسحاب (الانسحاب الثانى) من تشاد واللجوء الى المفاوضات لحل النزاع ، ولم يكن ذلك القرار نابعا من عدم قدرة ليبيا على مواصلة الصراع ، بقدر ماكان نابعا من تزايد التفتت والانشقاق داخل القوى المتمردة (الحليفة) وعدم قدرتها على الصمود فى وجه حسين حبرى بعد ان اعطاه الدعم الذى يحصل عليه من فرنسا وامريكا نقلة نوعية كان يصعب على قوات بن عمر مواجهتها على الاقل مرحليا الامر الذى اقنع القيادة الليبية بصعوبة مواصلة القيام بدورها فى دعم جماعات وقوى المعارضة شمال تشاد .

الحرب الصومالية الثانية (٧٧ ـ ١٩٧٨) :

١٢ ـ فى بداية عام ١٩٧٧ اعلنت فرنسا عن استعدادها اعطاء الاستقلال لاقليم عفروعيسى واثار ذلك الخوف الاثيوبى من ان تقوم الصومال بغزو الاقليم مستغلا الانسحاب الفرنسى وبذلك يتم اغلاق ميناء جيبوتى امام اثيوبيا واعقب ذلك تزايد فى حدة القتال فى اقليم ارتيريا وتمكن الثوار الاريتريون من السيطرة على جزء كبير من الاقليم ، ولم تعد حكومة اديس ابابا قادرة على السيطرة على الثورة الارتيرية او قمعها ، وفى نفس الوقت اتسع نطاق نشاط رجال حرب العصابات المنتمين الى جبهة تحرير غرب الصومال فى اقليم الاوجادين ، واتهمت حكومة اديس ابابا الصومال بتمويل ودعم الحركات الانفصالية هناك .

وفى غضون تلك التطورات كان الاتحاد السوفيتى قد بدأ فى التحول عن دعم الصومال وتأييده الى دعم وتأييد اثيوبيا ، سواء مباشرة او من خلال خلفائه وعلى هذا بدأت اعداد من الخبراء الكوبين فى التوافد على اديس ابابا لتدريب القوات الاثيوبية ، وفى اول يوليو من ذات العام اوقف الاتحاد السوفيتى امداداته العسكرية الى الصومال وفى نفس اليوم اشتبكت القوات الاثيوبية مع رجال المقاومة التابعين للحزب الثورى للشعب والاتحاد والديموقراطى .

١٣ ـ خلال يومى ٩ ، ١٠ يوليو ١٩٧٧ استولت قوات



تحرير شعب ارتيريا على مدينة داجا مهارى جنوب اسمرة ومدينتى كبرين وداكاميرى على مسافة ٤٠ كم شمال اسمرة وبذلك اصبحت عاصمة اقليم ارتيريا محاصرة تماما من قبل الثوار . واعلن متحدث باسم جبهة تحرير غرب الصومال فى مقديشيو عن مصرع ١٥٠٠ من القوات النظامية والميليشيات الاثيوبيين على ايدى قوات الثوار فى اوجادين .

١٤ ـ ظلت قوات تحرير شعب ارتيريا وقوات جبهة تحرير غرب الصومال ناجحة فى عملياتها العسكرية ضد القوات الاثيوبية حتى اكتوبر ١٩٧٧ ، وهو الشهر الذى اعلن فيه سياد برى عن تدهور العلاقات مع الاتحاد السوفيتى ، بينما كانت امدادات السلاح السوفيتى الى اثيوبيا فى تزايد مستمر كما وصلت قوات كوبية ضخمة جديدة لدعم الجيش الاثيوبى .

١٥ ـ شهد شهر نوفمبر ١٩٧٧ بوادر التراجع الصومالى حيث طردت الحكومة الصومالية ١٥٠٠ خبير سوفيتى فى ١٣ نوفمبر ، ولم تفلح جهود الرئيس سياد برى فى تدبير مصادر سلاح بدلية لقواته فى ضوء رفض الولايات المتحدة بيع اى اسلحة او معدات عسكرية سواء للصومال او لاثيوبيا .

١٦ ـ مع بداية عام ١٩٧٨ وصل حجم المعونات التى تلقتها اثيوبيا من الاتحاد السوفيتى بليون دولار ووصل عدد الجنود الكوبين الى عشرة الاف جندى . واستطاعت القوات الاثيوبية المحاصرة فى هرر وديرى داوا ان تقوم بهجوم على القوات الصومالية المحاصرة وفى الثامن من فبراير شنت القوات الاثيوبية الكوبية المشتركة تحت قيادة سوفيتية هجوما عاما فى اقليم اوجادين اضطر فيه الثوار الصوماليون الى الانسحاب وفى ١٥ مارس انسحبت القوات الصومالية من اقليم الاوجادين بعد ان منيت بخسائر كبيرة فى الافراد والمعدات .

١٧ ـ مثلت هزيمة الصومال فى الاوجادين بداية النهاية بالنسبة لنظام الرئيس الصومالى محمد سياد برى ، حيث بدات المعارضة الداخلية الصومالية تزداد ، وبدات الضغوط الاقتصادية الناجمة عن الحرب تتزايد على الحكومة الصومالية . وبسبب حرص الرئيس سياد برى على البقاء على راس النظام الحاكم ايا كان الثمن ، فان المجتمع الصومالى واصل انهياره تدريجيا حتى لم يعد هناك امل فى انقاذه .

رابعا : الحرب العراقية ـ الايرانية [حرب الخليج الاولى] :

١ ـ فى الثانى والعشرين من سبتمبر ١٩٨٠ قامت القوات العراقية لغزو الاراضى الايرانية واعلنت القيادة العراقية عن الغاء معاهدة الجزائر ١٩٧٥ كما اعلنت ان هدفها من الحرب هو استعادة السيطرة على كل منطقة شط العرب . وفى اثناء المرحلة الاولى من الحرب (التى إستمرت حتى شهر مايو ١٩٨١) تمكنت القوات

المصدر : ...... السياسة الدولية ....

التاريخ : ...... ابريل ١٩٩٣ ......

جدول المقارنة بين القوات العراقية والقوات الايرانية (١٩٨٥)

الدولة / البيان	العراق	ايران
تعداد السكان (مليون نسمة)	١٥٠٠٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠٠٠
اجمالى القوات المسلحة (الف	٥٢٠	٦٢٥
نسمة)	٣٠,٥٥٦	١٢٢,٦٨٧
الناتج المحلى الاجمالى (مليون دولار)	١٠,٢٩٣	١٧,١١٩٦
الانفاق الدفاعى	٣٧٥٠	١٨٥٠
دبابات القتال الرئيسية	٣٦٥٠	٤٢٠٠.
قطع المدفعية	٤٣	غير معروف
صواريخ ارض / ارض	٥٠٠	٨٠
طائرات قتال	١	٨
سفن حربية رئيسية	١٠	٧
زوارق صواريخ سريعة		

المصدر . World Almanac 1985

العراقية من الاستيلاء على مساحات كبيرة من الاراضى الايرانية وفرضت حصارا عى بعض المدن الايرانية الهامة مثل عبدان وخورام شهر .

٢ ـ كانت القيادة الايرانية تقوم بحشد قواتها المسلحة وكذلك قوات الحرس الثورى الاسلامى ، وبمجرد الشعور بفقدان القوات العراقية للقوة الدافعة للهجوم ، فانها شنت هجوما مضادا فى مايو ١٩٨١ على منطقة سوز انجراد والمناطق المحيطة بها ، وبمجرد ظهور بوادر النجاح طورت هجومها الى ان استطاعت ان ترفع الحصار العراقى عن عبدان فى سبتمبر من نفس العام واجبرت القوات العراقية على الانحساب عبر نهر كارون وكان ذلك بمثابة نصر سياسى ومعنوى بالغ الاهمية لايران ، التى كانت قواتها العسكرية فى تصاعد مستمر وصل على ذروته فى مايو ١٩٨٢ ، وعلى اثره قامت القيادة الايرانية بشن هجوم كاسح استعادت به ميناء خوارم شهر الهام ، وازاء تلك الانتصارات تصورت القيادة الايرانية انها قادرة على تحقيق نصر حاسم على العراق ، واعلنت بناء على ذلك عن نواياها فى الاستمرار فى القتال حتى تحقيق النصر النهائى .

٣ ـ قرر العراق فى يوليو ١٩٨٢ سحب قواته من الاراضى الايرانية ، فى الوقت الذى بدأت فيه ايران فى تنفيذ تهديدها بعبور الحدود العراقية ، وفى ١٣ يوليو ١٩٨٢ شنت القوات الايرانية هجوما عاما على منطقة البصرة ، ولكن لم ينجح هذا الهجوم فى احراز اى نتائج ايجابية وبينما كانت القيادة العراقية تشعر بحرج موقفها ، فانها كانت تبحث عن سبل جديدة لتوسع نطاق الحرب ، وسعت من ثم خلال فترة الهدوء النسبى الذى اعقب فشل الهجوم الايرانى على البصرة لكى تضيف

امكانيات استراتيجية جديدة للقوات العراقية ، وحصلت العراق من فرنسا على سرب من طائرات ميراج سوبر ايتندار التى تستخدم فى اطلاق الصواريخ سطح/سطح طراز اكسوسيت فرنسية الصنع ايضا ، فى الوقت الذى كان فيه المسئولين الفرنسيون يعلنون انهم لن يسمحوا بهزيمة العراق فى حربها ضد ايران .

٤ ـ شهد شهر مايو ١٩٨٤ بداية ما عرف بحرب الناقلات حيث بدأت ايران فى قصف الناقلات السعودية والكويتية فى المياه الاقليمية لكلتا الدولتين الامر الذى ادى الى توسعى نطاق الحرب وتجاوزها مناطق الحدود العراقية الايرانية ، وهددت ايران بضرب وتدمير المنشآت البترولية والاقتصادية لدول الخليج وجددت تهديداتها باغلاق مضيق هرمز بهدف تحريك الضغوط الدولية والاقليمية على العراق حتى ينهى حصاره الجوى لمصب النفط الايرانى فى جزيرة خرج . واتبع العراق منذ ذلك العام (عام ١٩٨٤) استراتيجية من شأنها تحطيم هياكل البنية الأساسية للاقتصاد الايرانى وذلك من خلال شن هجمات جوية كثيفة على المدن والموانىء الايرانية

٥ ـ ردت ايران على السلوك العراقى باطلاق الصواريخ ارض عـلى بغداد وتشجيع النشاط « الارهابى » للشيعة العراقيين فى الكويت واماكن أخرى من دول مجلس التعاون الخليجى لدفعها للضغط على العراق لوضع حد لهجماتها الجوية ، واسفر ذلك عما عرف بحرب المدن التى استمرت خلال عام ١٩٨٥ ومابعده ، وفى نوفمبر من نفس العام (١٩٨٥) شنت القوات الايرانية هجوما واسع النطاق اطلق عليه الاسم الكودى (عاشوراء) فى منطقة هور الحويزة .

٦ ـ فى يوم التاسع من فبراير ١٩٨٦ اندلعت اعنف المعارك بين القوات الايرانية والقوات العراقية فى القاطع الجنوبى من الجبهة (شط العرب وشرقى البصرة) حيث شنت القوات الايرانية هجومها السنوى تحت اسم « فجر » مستغلة موسم الامطار وفى الثانى عشر من فبراير استطاعت القوات الايرانية الاستيلاء على ميناء الفاو العراقى ، وكانت الاستراتيجية الايرانية تهدف فى واقع الامر الى تطويق منطقة البصرة تمهيدا لعزلها او الاستيلاء عليها بصفتها ثانى اكبر المدن العراقية ، حيث كانت هناك حشود ايرانية ضخمة شمال منطقة البصرة .

٧ ـ استمرت العمليات العسكرية بكافة اشكالها بين العراق وايران خلال الاعوام التالية وشنت القوات الايرانية (القوات المسلحة وقوات الحرس الثورى) سلسلة الهجمات والضربات البرية تحت اسم كربلاء فى حين تواصلت عمليات قصف المدن واستخدام الصواريخ ارض/ارض ضد التجمعات السكانية فى طهران وبغداد وبدا واضحا ان اى من الطرفين غير قادر على حسم المعركة صالحة وفجأة وضعت الحرب اوزارها بعد قبول ايران فى ١٨ يوليو ١٩٨٨ قرار مجلس الامن بوقف اطلاق النار (الذى صدر فى ٢٠ يوليو ١٩٨٧) وسحب القوات المتحاربة الى الحدود الدولية دون اى شروط مسبقة .

ثالثا : المواجهات العسكرية الثومالية الاثيوبية :

المواجهة العسكرية الأولى (يناير/فبراير ١٩٦٤) :

١ ـ بعد ان حصل الصومال على استقلاله السياسى فى يوليو ١٩٦٠ ، فإنه كان يتطلع الى استكمال وحدة اراضيه ووضع المادة السادسة من دستور الدولة الجديدة والذى ينص على تحقيق وحدة الأراض الصومالية موضع التنفيذ . ولتحقيق ذلك فان الأمر كان يستلزم مطالبة أثيوبيا باقليم الأوجادين ، ومطالبة كينيا بالاقليم الشمالى الشرقى ، وكذلك مطالبة فرنسا باقليم عفروعيسى انطلاقا من ان المناطق الثلاث تسكنها أغلبية صومالية .

٢ ـ بينما كان الاقليم الشمالى الشرقى من الصومال (والذى يسيطر عليه كينيا) يشهد تكون حزب صومالى يطالب بعودة الاقليم الى جمهورية الصومال ، فإن العلاقات بين اثيوبيا والصومال كانت آخذة فى التدهور بسرعة ، نتيجة تزايد المطالبة الصومالية بالمناطق التى استولت عليها اثيوبيا (منطقتا اوجادين وهود) ، وبعد بعض المناوشات على الحدود ، قامت الحكومة الأثيوبية بوضع قواتها فى حالة تأهب فى أوائل عام ١٩٦١ ، وعلى امتدادعامى ٦١ ، ١٩٦٢ ، كانت حدة التوتر تتصاعد بين الدولتين وصاحب ذلك حملات اعلامية شرسة من كل طرف على الطرف الآخر .

٣ ـ جاء انعقاد المؤتمر الأول لمنظمة الوحدة الأفريقية فى اديس أبابا (٢٦ مايو ١٩٦٣) بمثابة انتكاسة للحركة الصومالية ، اذ عندما طرحت أمام المؤتمر مشكلة النزاع على الحدود بين الصومال واثيوبيا والصومال وكينيا ، لم يأخذ المؤتمر بوجهة النظر الصومالية القائمة على حق تقرير المصير للمقاطعات الصومالية الواقعة تحت سيطرة دول مجاورة . وفى القاهرة تلقت الحركة الصومالية صفعة أخرى بعد أن أصدر مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد فيها قرارا نص صراحة على عدم المساس بالحدود الأفريقية الراهنة ، وبذلك فقدت الصومال السبيل لتحقيق مطالبها الاقليمية اعتمادا على الوسائل السلمية .

٤ ـ رأت الحكومة الاثيوبية ان تقضى على آمال الصومال فى أى تعديل للحدود فقامت بشن هجوم برى على المدن والقرى الصومالية ودخلت مدينة فرفر واحتلت بعض القرى الصومالية الأخرى فى مطلع شهر يناير ١٩٦٤ ، فقامت القوات الجوية الصومالية بشن هجمات جوية على المواقع الاثيوبية على امتداد ثلاثة ايام (١٤ ـ ١٦ يناير) ، وفى خلال الفترة من ٧ ـ ١٠ فبراير قامت القوات البرية الصومالية بشن هجمات متتالية على المدن والقرى الحدودية التى احتلتها القوات الأثيوبية (توج وأهالى ودبرا جوربالى) لاستعادتها ، ونجحت القوات



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ابريل ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصومالية بالفعل فى ذلك .

٥ ـ عقد وزراء الخارجية الأفارقة مؤتمرا فى دار السلام خلال المدة من ١٢ ـ ١٥ فبراير ١٩٦٤ وطلبوا الى حكومتى البلدين البدء فى مفاوضات لتسوية النزاع بينهما سلميا وفى ٢٦ فبراير ١٩٦٤ تم توقيع اتفاقية (بعد جهود وساطة مكثفة من رئيس السودان عبود) عرفت باسم اتفاقية الخرطوم نصت على انسحاب القوات على الجانبين الى مسافة تتراوح بين ١٠ ـ ١٥ كم من الحدود ، وفى فبراير ١٩٦٨ تكونت لجنة اثيوبية / صومالية مشتركة تجتمع كل ثلاث شهور للعمل على حل مشاكل الحدود بين البلدين .

فترة ما بين الحربين :

٦ ـ استطاعت منظمة الوحدة الأفريقية أن تحتوى النزاع بين اثيوبيا والصومال بسهولة نسبية على الرغم من استمرار مطالبة الصومال بحق تقرير المصير للسكان الصوماليين فى القرن الأفريقى استنادا على التوجه الدولى فى تلك الفترة والذى لم يكن ليسمح بحدوث مواجهات مسلحة واسعة النطاق بسبب الخلافات على الحدود ، كما ان الوضع العسكرى للصومال لم يكن يسمح لها بمواصلة القتال بكفاءة ، حيث اثبتت العمليات العسكرية التى دارت فى الحرب الأولى أن الجيش الأثيوبى اكثر كفاءة وتنظيما وعتادا من الجيش الصومالى ، ويرجع ذلك فى واقع الأمر الى العتاد العسكرى الأمريكى الذى ظلت اثيوبيا تحصل على كميات كبيرة منه على امتداد سنوات طويلة .

٧ ـ ادى اغلاق قناة السويس على إثر حرب ١٩٦٧ الى هبوط ملحوظ فى حجم صادرات الموز الصومالى ، كما توقفت حركة السفن ، وازاء معارضة القوى الكبرى فى ذلك الوقت لفكرة « الصومال الكبرى » ، فان رئيس الصومال آنذاك عبد الرشيد شرمارك انتهج سياسة المصالحة مع هاتين القوتين ، كما كلف رئيس وزرائه (محمد ابراهيم عجال) أن يتحرك ايجابيا لاقامة علاقات مع كل من كينيا واثيوبيا ، فكان أن تم توقيع اتفاقية أروشا بين كل من الصومال وكينيا بفضل وساطة الرئيس الزامبى كينيث كاوندا ، كما اقيمت علاقات تجارية بين الصومال واثيوبيا .

٨ ـ فى ٣ نوفمبر ١٩٦٩ نجح انقلاب عسكرى قاده الجنرال محمد سياد برى فى اغتيال الرئيس الصومالى عبد الرشيد شرمارك ، وبعد أن نصب سياد برى نفسه رئيسا فانه نادى بنظام حكم جديد مستمد من « الاشتراكية العلمية » ، ونظام اقتصادى قائم على اسس اشتراكية ، كما احتل الدفاع والشئون الخارجية مكانة متقدمة فى السياسة الصومالية الجديدة ، على أن التطور الأكثر اهمية فى بداية عهد سياد برى هو تنشيطه لتلك الاتفاقية العسكرية التى كان قد وقعها الرئيس شرمارك مع الاتحاد السوفيتى (فى ذلك الوقت) فى عام ١٩٦٣ ، وكانت تستهدف تدريب الجيش الصومالى وامداده بالأسلحة والمعدات ، وبناء على تلك الاتفاقية أصبح الجيش الصومالى فى عام ١٩٧٤ يمتلك قوات مدرعة وميكانيكية تعتبر الأحدث بين الدول الافريقية . كما باتت القوات الجوية الصومالية تمتلك افضل معدات متاحة لأى دولة افريقية اخرى فى المنطقة ، وادى ذلك الى حدوث خلل فى التوازن العسكرى فى القرن الأفريقى . ونتيجة للجهود المكثفة للرئيس سياد برى ، فإن الصومال اكتسب مكانة دبلوماسية هامة بين الدول الافريقية ، وشهدت مقديشيو انعقاد المؤتمر السنوى لمنظمة الوحدة الأفريقية على أرضها ، وانتخب سياد برى رئيسا لها .

٩ ـ على صعيد آخر كانت الأحوال فى اثيوبيا تشهد تراجعا مثيرا ، حيث تصاعد القتال فى اقليم ارتيريا ، وكان واضحا أن الحكومة غير قادرة على قمع الحركة الانفصالية الأرتيرية ، وفى الوقت الذى كانت الأوضاع الداخلية فى الامبراطورية الأثيوبية تزداد تدهورا ، حيث حدث تمرد عسكرى فى فبراير ١٩٧٤ سرعان ما تحول الى ثورة أدت فى النهاية الى عزل الامبراطور هيلاسلاس ، وشهدت اثيوبيا ، ربما لأول مرة ـ نوعا من أنواع الحكم الثورى تحت قيادة الجنرال امان فى ١٢ سبتمبر ١٩٧٤ ، الذى لم يتمكن من الاحتفاظ بالسلطة ، حيث تمكن الكابتن مانجسنو هايلى ماريام من الاطاحة به ، وبذلك بات هناك قدر كبير من التشابه فى الأحوال الداخلية بين الصومال وأثيوبيا : ثورة هناك وثورة هنا ، نظام حكم جديد هنا ونظام حكم جديد هناك .

١٠ ـ تسببت الأحداث التى كانت تدور فى داخل اثيوبيا منذ مطلع السبعينات عن حجب الاهتمام عن الاكتشافات البترولية التى توصلت اليها الشركات الأمريكية العاملة فى اقليم الأوجادين على الجانب الذى تسيطر عليه اثيوبيا .

١١ ـ اسهمت الظروف الدولية فى اعطاء منطقة القرن الافريقى مزيدا من الأهمية ويمكن اجمال هذه الظروف كالآتى :

ـ انسحاب بريطانيا من منطقة شرق السويس وما نجم عن ذلك من تسابق لم يسبق له مثيل بين القوى العظمى حول منطقة المحيط الهندى للحصول على قواعد بحرية هناك واكتسبت منطقة القرن الافريقى اهمية استراتيجية جديدة وخاصة اقليم عفر وعيسى . وكذلك القاعدة البحرية الفرنسية فى جيبوتى .

ـ ابرزت عملية الحظر العربى للبترول التى مارستها الدول العربية خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ للدول الأوروبية والقوى الكبرى فى العالم ضرورة تامين طرق الامدادات البترولية ، من منطقة الخليج العربى الى اوروبا ، واكتسب اقليم ارتيريا اهمية جديدة (لا يبعد اقليم ارتيريا عن باب المندب باكثر من ٣٥ كم) كما اكتسبت جزر درياك (التى تسيطر عليها اثيوبيا) اهمية استراتيجية جديدة ، حيث أنها تشرف على الطريق



البحرى الدولى عبر البحر الأحمر وسواحل المحيط الهندى الذى يربط دول الخليج بأوروبا .

ـ جاء انتصار التيار الراديكالى داخل المجموعة الحاكمة فى أثيوبيا الى تراجع النفوذ الأمريكى التقليدى فى أديس أبابا . وحل بدلا منه النفوذ السوفيتى ، وبذلك أصبح ذلك النفوذ ممتدا من اليمن الجنوبى وحتى الصومال وأخيرا اثيوبيا

النتائج النهائية للحرب بين العراق وايران (حرب الخليج الأولى) :

٨ ـ لم يكن للحرب هدف حقيقى أو سبب واضح يبرر نشوبها ، كما لم يكن لهذه الحرب خطة تحدد مراحلها وأهداف كل مرحلة ، وقد يكون ذلك راجعا فى رأى بعض الخبراء الى عدم توافر المعلومات " الدقيقة " مما أدى الى مبالغة كل من الطرفين فى قياس اعتبارات معينة بأكثر من واقعها ، وهو الأمر الذى دفع القيادة العراقية الى تصور أن يثور سكان عربستان على الحكومة الايرانية فور شن الهجوم الايرانى ، ولكن ذلك يرجع فى حقيقة الأمر الى انعدام التخطيط الاستراتيجى وافتقاد الرؤية الاستراتيجية السليمة من قبل النظام العراقى الحاكم ، وذلك فضلا عن عدم وجود اطار استراتيجى سليم للتعاون العربى الاقليمى ، وهو الأمر الذى كان سيمنع حتما نشوب مثل هذه الحرب التى لم تكن فى مصلحة الدول العربية كما انها لم تكن فى مصلحة ايران .

٩ ـ ادت الحرب بين العراق وايران الى استنزاف موارد (كلا الدولتين بشكل خطير ، حيث كانت أطول حرب تخوضها دولة عربية فى العصر الحديث على نحو مستمر وشامل ضد خصم يتمتع بالتفوق البشرى والمادى عليها . وصحيح ان العراق لم يخرج مهزوما من هذه الحرب ، ولكن الخسائر المادية والبشرية التى منى بها العراق كان لها أثر كبير على الموقف العراقى داخليا وخارجيا .

١٠ ـ فتحت حرب الخليج ثغرة فى جدار الأمن العربى كان من المستحيل سدها ، حيث انقسم العرب بين مؤيد للعراق وآخر مؤيد لايران ، وابتعد الاهتمام العربى عن الاهتمام بالقضية الأساسية التى ظل الأمن العربى يتمحور حولها طوال حقب ثلاث وهى القضية الفلسطينية وقضية الكيان الاسرائيلى فى المنطقة العربية

١١ ـ ادت حرب الخليج الأولى الى لفت انتباه دول الخليج الى ضرورة زيادة قدراتهم فى مجال القوة المسلحة تحسبا لتجدد الأعمال العدائية من قبل ايران او حتى من قبل العراق فى حين اكدت الحرب للولايات المتحدة ضرورة أن يقوم وجودها العسكرى فى منطقة الخليج على أسس اكثر استقرار بحيث يصبح من السهل السيطرة على أى تطورات محتملة فى المنطقة .

وبينما كانت كل الدراسات والبحوث التى ناقشت نتائج الحرب العراقية الايرانية تتفق على ان الجيش العراقى سوف يستفيد من الخبرة القتالية والكفاءة التى اكتسبها فى زيادة فعاليات الجيش ورفع قدرته فى مجال تحقيق المزيد من الانتصارات فى أى معارك جديدة مع ايران أو غيرها من أعداء الأمة العربية وذلك بالاضافة الى الاحتكاك المباشر بين ايران ودول الخليج العربى واطمئنان دول الخليج العربى الى تحقيق أمنها وتمكينها من مواصلة مشاريعها التموينية بعد زوال التهديد الايرانى لمصالحها الحيوية . إلا أن استخدام العراق فيما بعد للقوة العسكرية فى مجال نزاعة مع الكويت أدى الى تفويض اى نتائج ايجابية لحرب الخليج الأولى ، وعلى العكس من أى نتائج كانت متوقعة من تلك الحرب ، فإن هذه الحرب قد أثبتت اكثر من غيرها ان المكون العسكرى فى النزاعات المسلحة العربية الاقليمية كان سلبى الأثر بشكل عام سواء على المستوى الفردى الدولة التى لجأت اليه أو على مستوى الوطن العربى بصفة عامة ويرجع ذلك للأسباب الآتية :

أ ـ ان اللجوء للقوة المسلحة فى تلك النزاعات يتم بصورة عشوائية وعلى نحو يخضع على نحو شبه كامل للرؤية الضيقة للقيادة السياسية للبلد الذى يستخدم هذه القوة .

ب ـ لم يستخدم المكون العسكرى فى النزاعات العربية الاقليمية لصد عدوان أو حتى لمنع نشوب هذا العدوان ، بل على العكس فإن كل الحالات التى تم تناولها فى هذه الدراسة كان البادى باستخدام القوة العسكرية هو الطرف العربى .

ج ـ القصور الشديد فى تحديد أولويات استخدام الآليات الاستراتيجية لمعالجة أسباب النزاع ، والافتقار الى أجهزة مساندة متخصصة سواء فى مجال ادارة الأزمات أو فى مجال صنع واتخاذ القرار .

د ـ الانسياق الكامل نحو أوهام خادعة لتحقيق الزعامة او الرغبة فى فرض أيديولوجيات معينة وهو الأمر الذى ادى الى اهدار الثروات العربية ، وتفتيت وحدة الصف العربى ، وتغيير الأولويات العربية .

هـ ـ لم يسفر الهجوم العراقى على ايران والذى تسبب فى إشعال حرب دامت ثمان سنوات عن أى مكاسب اقليمية للعراق ، حيث عاد العراق الى حدوده الدولية مرة اخرى ، ولكن بعد ان فقد ما يزيد على ثلاثمائة الف قتيل خلال السنوات الثمانى وما يزيد على خمسين مليارا من الدولارات من ثروات الشعب العراقى .

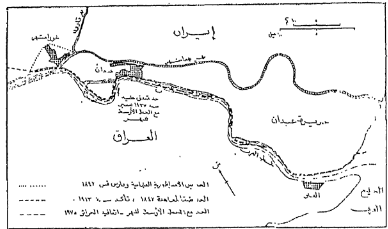


المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ابريل ١٩٩٣

(٤) قضايا الحدود العربية الاقليمية : الحد الشمالى والشرقى



حدود العراق - إيران فى منطقة شط العرب

نقلا عن د. محمود الديب. الجغرافيا السياسية (منظور معاصر) . دار الانجلو المصرية . ١٩٨٩ ص ٥١٧

د . جمال على زهران

مدرس العلاقات الدولية - كلية التجارة بور سعيد
جامعة قناة السويس

تعتبر حقبة التسعينات ، هى حقبة الحدود كظاهرة عربية ، وكظاهرة دولية . فقد شهدت بداية هذه الحقبة ، ازمة اقليمية دولية كبرى هى أزمة الخليج حيث قام العراق باحتلال الكويت فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠ ، وكذلك شهدت بدايات تفكك الكتلة الشرقية بكاملها حيث انسلخت المانيا الشرقية لتدخل فى وحدة مع المانيا الغربية ، ثم رفعت موسكو يدها عن حلفائها الشرقيين لتتهاوى انظمتها واحدة بعد أخرى وتتعرض بعضها للتفكك (يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا) ، ثم يتعرض الاتحاد السوفيتى نفسه للتفكك الى (١٥) جمهورية ، لتثور من جديد قضايا الحدود والقوميات . ويبدو أن هذه المسألة فى طريقها الى الاستمرارية والانتشار بصورة تكاد تتشابه مع بدايات العصر الحديث عندما بدأت تتشكل الدولة القومية بحدود وسيادة وسلطة وشعب معين(١) . ولذلك فان قضية الحدود يمكن أن تسهم فى اعادة تشكيل الخريطة السياسية فى أجزاء كثيرة من العالم .

ولم تشذ عن هذا التطور فى قضية الحدود ، الدول العربية ، حيث شهدت هى الأخرى أزمات حدودية بين عدد منها ، كما أن هناك نزاعات حدودية ، بدورها بين عدد من الدول العربية وبين بعض دول الجوار تشتعل بين حين وآخر رغم أنه يحكمها اتفاقيات رسمية بين الأطراف المعنية ، ولهذه النزاعات أسبابها الأصيلة قد تتمثل فى ابعاد سكانية ، واقتصادية ، وامنية او استراتيجية ، أو غيرها من الأبعاد .

وفى هذه الدراسة ، سيتم تناول مسألة الحدود العربية الأقليمية ، أى بين بعض الدول العربية ، وبعض دول الجوار الجغرافى خاصة فى الشمال والشرق العربى

وهو ما سيتم تناوله على النحو التالى :

اولا : الحدود السياسية بين كيفية تخطيطها ووظائفها واسباب نزاعاتها :

مع تطور أهمية الحدود السياسية ، عكف عدد من الدارسين فى مجال الجغرافية السياسية على دراسة وتأصيل هذا الموضوع ، ولذلك فهو يقع فى قلب هذا العلم . خاصة وأن علم الجغرافية السياسية باعتباره الفرع الذى يربط الجغرافيا بالسياسية والعكس ، يدرس طبيعة العلاقة بين الموقع والأهمية الاستراتيجية(٢) .

ولذلك فان فهم تطور الكيفية التى تم ويتم بها تخطيط هذه الحدود تعكس لنا طبيعة العلاقة بين التطورات الجارية ، وتطور معايير رسم الحدود السياسية للدول ، وخلال مسيرة هذا التطور والعلاقة المتبادلة ، يمكن

الاشارة الى وجود أربعة معايير لتخطيط هذه الحدود[٣] ، ويمكن بلورتها فيما يلى : ـ

أ ـ الاعتبارات الاستراتيجية ، وهى تعد ذات اهمية بالغة فى تخطيط الحدود السياسية بين الدول فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى

ب ـ الاعتبارات الاثنوغرافية والحضارية ، اصبحت تمثل معيارا أساسيا فى تخطيط الحدود السياسية بين دول العالم فى فترة ما بين الحربين العالميتين .

ج ـ الاعتبارات الاقتصادية ، وهى التى تشكل اولوية كبرى فى وقتنا الحاضر ،

د ـ بالأضافة الى معيار هام ، وهو معيار القوة والقهر والاتفاقات غير المتكافئة ، وهى التى تتم فى ظروف معينة ، وربما فى الغالب تظل مؤقتة طبقا لموازين القوة ،

وأيا كانت الاتجاهات المختلفة فى بلورة وظائف الحدود ، إلا انه يبقى ان الحدود تمثل اهمية كبيرة وتلعب دورا هاما ومحوريا ، بل تتطور هذه الوظائف مع تطور عدد من المتغيرات ، اى أنها حدود ليست جامدة الوظيفة . ومما يدل على ذلك فان من وظائف الحدود السياسية التقليدية أنها كانت بغرض الفصل بين الدول ، إلا أنها أصبحت فى الوقت الحاضر تقوم بوظيفة الوصل أو الاتصال بين الدول التى تلتقى عندها . وبغض النظر عن هذا التطور المحورى فى الوظيفة ، إلا انه يمكن تحديد عدد من الوظائف الأساسية للحدود السياسية وهى :

الأمن والحماية ، وحماية الانتاج الاقتصادى ، تنظيم التبادل التجارى الدولى ، تحديد الوضع القانونى والشرعى لنطاق ملكية الدولة من جانب ، ومن جانب آخر تحديد القوانين التى يجب ان تطبق على مناطق الحدود بغض النظر عن تلك الأمتدادات البشرية على الحدود بين الدول المتجاورة[٤] .

★ وفى ضوء معايير التخطيط للحدود السياسية ، ووظائف هذه الحدود ، فانه من الواجب الأشارة الى أن هذه الحدود رغم تحديدها وما تقوم به من وظائف ، إلا أنها تتعرض الى بعض التغيرات ، على الرغم من إتسام الحدود بالثبات النسبى غالبا ، وذلك اثر منازعات كبيرة حولها .

ويمكن القول أن هناك أربعة أنواع من المنازعات على الحدود هى : نزاع بخصوص موقع الحد نتيجة للغموض الذى يحيط بتحديده (نص الاتفاق) ، وتعيينه (الواقع العملى) ، بالاضافة الى نزاع حدود حول منطقة ما عندما تحاول دولة ان تسلخ منطقة من جارتها ، وكذلك نزاع حدود حول الموارد والمتعلق باستغلال الموارد التى تقع عبر الحدود مثل نهر ، أو منجم ، او حقل بترول ، وأخيرا ذلك النزاع المتعلق بوظيفة الحد السياسى ، ومثال ذلك ما كانت تصنعه المانيا الشرقية قبل توحدها أخيرا ، مع المانيا الغربية ، من قيود كثيرة فى وجه الألمان الذين يرغبون فى زيارة أقاربهم فى برلين الغربية[٥] .

ومن خلال تبيان أسس تخطيط الحدود ، وايضاح وظائف الحدود ، وابراز أسباب ومظاهر النزاعات القائمة بين الدول بسبب الحدود ، وايضاح وظائف الحدود ، وابراز أسباب ومظاهر النزاعات القائمة بين الدول بسبب الحدود ، يمكن القول أن كل هذه الأركان الثلاثة معا تمثل اطارا نظريا لفهم مسألة الحدود بين العرب ودول الجوار الجغرافى . فقد عايشت الحدود العربية الأقليمية تطور التخطيط للحدود ، وأدت ولازالت تؤدى هذه الحدود وظائف معينة ، كما أن المنطقة العربية عاشت نزاعات كبرى مع جيرانها لأسباب عديدة حول الحدود ، انما ترتبط بمعيار آخر يتعلق بالدور الطامح الذى تسعى لكى تمارسه دول الجوار الجغرافى ،، ومنها خصيصا كل من ايران وتركيا فى المنطقة العربية ، دون غض النظر عن اسرائيل ودورها باعتبار ان الصراع العربى مع اسرائيل هو الصراع المركزى[٦] .

كما تتضح هذه الأبعاد الثلاثة معايير التخطيط ، والوظائف ، والمنازعات) ، بصفة خاصة فى ذلك الشق الذى نركز عليه ، وهو الشمال والشرق العربى مع دول هذا الجوار الجغرافى . فايران والعراق تتنازعان حول شط العرب من منظور استراتيجى ، وايران تهيمن على جزر الامارات الثلاث من منظور استراتيجى ، بينما تتنازع ايران وتركيا وسوريا والعراق على منطقة كردستان لاعتبارات اثنية وأمنية وغيرها ، وكذا فان النزاع بين سوريا وتركيا على لواء الاسكندرونه ، والقضايا المائية ، ينطوى أيضا على أبعاد اثنية واستراتيجية ، واقتصادية ، ومن ثم تتداخل الأبعاد الثلاثة معا .

ثانيا : ابعاد النزاعات الحدودية للمنطقة العربية :

إن أحد الأبعاد الأساسية لتخطيط الحدود فيما بين الحرب العالمية الثانية ، كانت محاولة المطابقة بين الحدود السياسية وبين الحدود الاثنوغرافية ، بمعنى جعل الحدود السياسية متطابقة مع حدودها الاثنية . حيث توافرت لدى العديد من الدول بعد الأنتهاء من الحرب العالمية الأولى الرغبة والميول الى الأخذ بهذا المبدأ . وقد اقرت ذلك معاهدات باريس عام ١٩٢٠ ، باعتبار أن هذا المبدأ يتفق مع مبدأ حق تقرير المصير . كما أن الأخذ بهذا المبدأ يحقق فصل الشعوب المختلفة عن بعضها جنسيا واثنوغرافيا داخل وحدات سياسية منفصلة عن بعضها ، بما يجنب استمرارية ظاهرة الأقليات ، حيث ستصبح الحدود السياسى متمشية مع التوزيع الجغرافى للقوميات . وقد سعى البعض الى تفضيل الأخذ بمعيار اللغة لرسم الحدود السياسية ، والبعض الآخر اعتقد فى اولوية معيار الدين لتخطيط الحدود السياسية ، بهدف فصل الجماعات الدينية المختلفة عن بعضها ، ولكن المسألة كانت محل تعقيد شديد سواء على مستوى اللغة

أم الدين . وتداخلت عوامل كثيرة أعاقت تطبيق هذا المبدأ ، على الرغم من الأخذ ببعض الاستفتاءات البسيطة لاقرار مصير بعض المجموعات الأثنوغرافية بهدف تقليل المنازعات ، وعقد معاهدات لبعض الأقليات لحماية حقوقها في مواجهة الدول الأم(٧) . ومن أهم العوامل التي أعاقت تنفيذ هذا المبدأ ، عامل المصلحة لعدد من الدول الكبرى المهيمنة على النظام الدولي آنذاك .

وقد تركت هذه المسألة ظلالها على منطقة الشمال العربي ، حيث تجسدت في قضية الأكراد ، كأقلية على حدود خمس دول منها دولتان عربيتان (سوريا والعراق) ، وثلاث دول غير عربية (ايران ، تركيا ، وارمينيا) . كما تجسدت في ناحية أخرى وتتمثل في لواء الاسكندرونة الذي يضم عربا وأتراك معا . وكانت لهاتين القضيتين آثارهما على العلاقات بين هذه الدول ، واسهمت في تغذية النزاعات المتكررة بينها . ويمكن ايضاح ذلك كما يلي :

١ - قضية لواء الاسكندرونة :

تمثل هذه المنطقة المعروفة بلواء الاسكندرونة قضية هامة في العلاقات السورية التركية ، باعتبارها محل نزاع كامن بين الطرفين ، رغم انها تختفي تحت السطح لاعتبارات عديدة ، لكنها في نفس الوقت تعتبر قضية قابلة للتوظيف السياسي والاستراتيجي في ظل ظروف معينة .

وتعود بداية هذا النزاع الى ذلك القرار الذي اعلنه قائد الحملة الفرنسية على الشام (الجنرال جورو) ، في عام ١٩٢٠ ، بتقسيم منطقة الانتداب الفرنسي في بلاد الشام الى اربع وحدات هي (لبنان الكبير ، دولة حلب وتشمل الاسكندرونة) ، واراضي اللاذقية ثم دمشق . وقد اعقب ذلك بفترة بسيطة ، توحيد الوية حلب ودمشق واللاذقية في دولة واحدة هي سوريا ، وبالتالي اصبحت الاسكندرونة باعتبارها جزءا من حلب ، ضمن الاقليم او الدولة السورية . ولذلك فقد اضحت مثارا للقلق والتوتر حيث كان يسكنها خليطا من العرب والترك والاكراد ، ومن ثم فان تركيا كانت ترى في ضمها لسوريا ضربة موجهة لها . وعندما تم التوقيع على المعاهدة الفرنسية السورية عام ١٩٣٦ ، وكان من بين نصوصها التأكيد على وحدة سوريا السياسية ، فما كان من تركيا الا ان اعلنت عن عدائها الواضح والصريح لهذه المعاهدة نظرا لرفضها ان تكون الاسكندرونة جزءا من سوريا . واستمر الوضع متوترا الى ان عرض الامر على عصبة الامم التي اوصت بمنحها حكما ذاتيا ، اما علاقاتها الخارجية فتقوم بها سوريا ، وبناء على ذلك تحددت حدود لواء الاسكندرونة ، وهي التي تمثل الحدود السورية التركية في الوقت الحاضر . واستمرت توصية عصبة الامم الى ان عقدت معاهدة بين تركيا وفرنسا في ٢٣ يونيه ١٩٣٩ ، تنازلت بموجبها فرنسا عن لواء الاسكندرونة بحدوده المحددة في قرار عصبة الامم - لتركيا ، وذلك بعد ان ظهرت في الافق بوادر الحرب العالمية الثانية(٨) فقد كانت فرنسا تسعى لتأييد تركيا وانغماسها في الحرب ، فاعتبرت ان الاستجابة لها بهذا المطلب الذي كانت تركيا تطمح اليه ، مكافأة مبدئية من جانب فرنسا لها كمقدمة لكسب تركيا الى جانب الحلفاء . في نفس الوقت فان سوريا لم تعترف بهذه الخطوة ، واستمرت تعتبر الاسكندرونة جزءا من اراضي الاقليم السوري حتى الان .

وتكشف هذه التطورات ان هذا الاقليم يعد نموذجا من نماذج التداخل في القوميات المختلفة ، والتداخل في الاقاليم الحدودية . حيث تعايش جنبا الى جنب الناطقون بالعربية والتركية في ظل الدولة العثمانية متعددة الجنسيات . وعندما نشأت دولتان هما سوريا وتركيا ، وكل منهما له قومية مختلفة ، ترتب على ذلك حدوث نزاع على الاقليم ، خاصة وان سوريا تعتبر التصرف الفرنسي بتسليمها للاقليم لتركيا ، خطيئة تاريخية لاتغتفر من جراء فترة الانتداب الفرنسي ، نظرا لعدم اجراء استفتاء حر لاهلها . ويرى البعض ان القضية بحكم الزمن الطويل الذي مارست خلاله الادارة التركية سلطتها في تذويب العنصرين العربي والتركي في كنف الثقافة التركية ، فان سوريا لم يكن بوسعها سوى التوقف عن اثارة القضية(٩) . مع الاخذ في الاعتبار تلك التحديات التي كانت تواجه سوريا خاصة في المواجهة مع اسرائيل ، والدور الاقليمي لسوريا ، والبناء الداخلي . وغير ذلك من تحديات .

ومع ذلك فان لواء الاسكندرونة يعتبر قضية ، وان كانت خامدة ، فانه يمكن اثارتها في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية ، خاصة وان تركيا تستخدم قضية مياه دجلة والفرات بالفعل للتأثير في المواقف السورية والعراقية ، وذلك للمساومة على المستقبل تجنبا وتحسبا لامكانية استخدام سوريا لقضية الاسكندرونة انذاك .

٢ - قضية منطقة « الاكراد »(١٠) :

بعيدا عن التطورات التاريخية لنشأة الاكراد ، واصولهم العرقية ، الا انه يمكن القول بداية بان الاهتمام باصول الاكراد وموطنهم بدأ مع اواخر القرن التاسع عشر ، وذلك بانتشار الروح القومية في نفوس المجموعات العرقية المختلفة والتي كانت خاضعة لسيطرة وحكم الامبراطورية العثمانية . كما ان الثابت بين مختلف الباحثين ، ان الاكراد يشكلون شعبا متميزا في ملامحه وخصائصه وتاريخه ولغته وثقافته . كما يدين غالبيتهم بالدين الاسلامي السني وقضيتهم الاساسية هي اقامة دولة كردية في منطقة كردستان تجسيدا لحلمهم القومي وخصوصيتهم التاريخية والقومية .

ويتوزع الاكراد في الوقت الراهن . بين خمس وحدات



سياسية دولية هى (تركيا وسوريا والعراق وايران ، وارمينيا)) انظر الجدول .

ففى تركيا : يعيش اغلبية ساحقة من الاكراد تقترب من عشرة ملايين نسمة ، على مساحة كبيرة من كرد ستان تبلغ (١٩٢) الف كم^2 . ويتمركز هذا العدد فى ١٨ ولاية فى الناحية الشرقية وعلى جانبى الحدود العراقية الايرانية من الحدود التركية جنوبا وحتى الخط الذى يصل خانقين العراق بمدينة « كرمنشاه » .

وفى العراق : يعيش فيها حوالى مليونى نسمة ، ويشغل العراق مساحة من كردستان تبلغ (٧٢ ـ الف كم^2) ، وهم يتركزون فى المحافظات الشمالية (السليمانية ، واربيل ، ودهوك) ، بالاضافة الى انهم يشكلون نصف سكان محافظة كركوك ، ويتواجدون فى بغداد ومحافظة العمارة ، والكوت .

وفى سوريا : يتواجد الاكراد اساسا فى ولاية حلب ، وفى لواء « دير الزور » ، ويبلغ عددهم (٢٥٠) الف كردى تقريبا .

وفى ايران : فان الاكراد يعيشون فى مساحة (١٢٥) الف كم^2 من مساحة كردستان ، ويبلغ عددهم اكثر من مليون نسمة تقريبا ، بالاضافة الى أنهم يتمركزون فى ولايتى « كرمنشاه » ، واذدلان ، ومقاطعة « لورستان » .ولقرب هؤلاء من الشمال الشرقى للعراق ، فان هذا الموضع يمثل بؤرة نزاع مستمرة بين ايران ، والعراق وعلى مدار حقب تاريخية مختلفة .

وفى ارمينيا : توجد جماعات كردية فى اريفان ، واردهان ، فى طاجكستان . ويصل عددهم الى مايقرب من (١٥٠) الف نسمة .

وبالنسبة لمنطقة كردستان الموزعة بين خمس دول فهى منطقة جبلية وعرة فى جنوب غرب اسيا ، وتصل مساحتها الى حوالى (٢٩٨) كم^2 ، وتقع قطاعات كبيرة منها بين جنوب شرق تركيا ، وشمال شرق العراق وشمال غرب ايران ، بينما تقع قطاعات صغيرة من حيث المساحة والسكان فى شمال شرق سورية ، وجمهورية ارمينيا .

ومن ناحية اخرى فان توزع هذا التجمع البشرى الذى ينطوى تحت قومية واحدة لها خصائص متميزة ، بين اكثر من وحدة سياسية وفى حزام حدودى متقارب ، يعطى الفرصة والامل فى امكانية توحد هذه التجمعات الكردية المتناثرة ، فى دولة واحدة من جانب ، ومن جانب اخر يظل هؤلاء عامل توتر ، وعنصر قلق للوحدات السياسية الخمس التى يتواجدون فيها ، بل عنصر نزاع ايضا بين هذه الوحدات بعضها والبعض الاخر وهو ماشاهدناه عبر فترات تارخية مختلفة . حيث وجد نزاع بين العراق وايران من جانب ، ونزاع بين العراق وتركيا ، ونزاع ثالث بين سوريا وتركيا ، ونزاع رابع بين ايران وتركيا ، وغير ذلك من نزاعات اختلفت حدتها صعودا او هبوطا استنادا الى طبيعة الاوضاع السائدة فى المنطقة . فالاكراد يمثلون اكبر القلق لتركيا ، نظرا لانهم يمثلون اكبر نسبة من الاكراد عموما مقارنة بالدول الاخرى المتواجدين فيها ، بالاضافة الى انهم يمثلون نسبة كبيرة من سكان تركيا نفسها تصل الى نحو ١٥ ٪ تقريبا او اكثر ، خاصة وان مصدر قلقهم ناتج ليس من اعتبار العدد ، وانما من تلك السياسة الرسمية التى اتبعتها الحكومات التركية المتعاقبة منذ عهد كمال اتاتورك ، بعدم الاعتراف بالقوميات والطوائف الموجودة فيها ، ومن بينهم الاكراد . ولم ينته الامر عند هذا الحد بل سعت الحكومات التركية الى اضطهادهم والتنكيل بهم مما دفع الكثيرين للهرب عبر الحدود الى البلاد المجاورة وفيها سوريا التى اكدت باستمرار الاعلان عن عدم تدخلها فى مثل هذه الامور لدرجة قبولها لعقد اتفاقيات لضبط المسألة الكردية عبر الحدود السورية التركية ، إحداها عام ١٩٨٧ ، وآخرها فى ابريل ١٩٩٢ بعد زيارة وزير الداخلية التركى (عصمت سيزغين) الى سوريا . بالاضافة الى ان تطورات الاوضاع فى ازمة الخليج الاخيرة قادت تركيا الى التفكير من جديد فى مسألة الاكراد لاحتوائهم من ناحية ، واستثمارهم فى الضغط على النظام العراقى امتدادا للاستراتيجية الغربية فى هذا الصدد حيث اعلنت تركيا فى موقف رسمى جديد عن اعترافها بالشعب الكردى كقومية مستقلة ، والسماح له بتعلم اللغة الكردية لاول مرة ، بالاضافة الى السماح لحزب العمال الكردستانى بان يطرح قضيته علنا فى اطار مناقشات ديموقراطية . واكد ذلك الرئيس التركى « اوزال » بقوله : ان المشكلة الكردية فى تركيا لايمكن حلها بالقوة ولكن بالديموقراطية والحوار . كما ان رئيس الوزراء التركى (سليمان ديمريل) ، كشف عن بعد اخر فى احتواء المسألة الكردية ، بقوله بان يتعذر على تركيا ان تلعب دورا مؤثرا فى المنطقة مع استمرار القضية الكردية بدون حل سياسى وسلمى(١١) . كذلك فان تركيا استطاعت استثمار ازمة الخليج ، وذلك باحتلالها شريطا حدوديا بعمق ٥ ك وبطول الحدود التركية العراقية ٢٤٠ كم ، وباجمالى مساحة (١٢٠٠) كم^2 من مساحة العراق (الاراضى الشمالية للعراق) ، بدعوى حماية الاكراد فى العراق ، ولضمان عدم تغلغل احد من الاكراد العراقيين للاراضى التركية فى ظل الظروف الداخلية لنظام صدام حسين ، وضعفه الذى انعكس فى الصمت العراقى ازاء هذا الاحتلال التركى لاراضيه . فى نفس الوقت الذى كان قد سبق لتركيا والعراق عقد معاهدة فيما بينهما تعطى كلا منهما الحق فى تعقب الاكراد الفارين الى الدولة الاخرى ولمسافة ١٠ ك . م فى داخل كل دولة . ويمثل الوجود التركى الفعلى فى الاراضى العراقية عنصر توتر ، ومن شأنه ان يزيد العلاقات العراقية التركية تعقيدا .

جدول رقم (١) بيانات تقريبية
توزيع الاكراد على المساحات الموزعة لمنطقة كردستان على الدول الخمس

الدولة	عدد سكان الاكراد نسبتهم الى اجمالى الاكراد	المساحة التى يعيشون عليها	نسبتها الى اجمالى مساحة الاقليم الكردى	
تركيا	١٠,٠٠٠٠٠٠ نسمة ٧٤,٥٪	١٩٢٠٠٠كم٢	٦٤,٥٪	
العراق	٢٠٠٠٠٠٠	١٥٪	٧٢٠٠٠كم٢	٢٤٪
ايران	١٠٠٠٠٠٠	٧,٥٪	٢٥٠٠٠كم٢	٨,٥٪
سوريا	٢٥٠٠٠٠	١,٩٪	٩٠٠٠ كم٢	٣٪
ارمينيا	١٥٠٠٠٠	١,١٪		
الجملة	١٣٤٥٠٠٠٠	١٠٠٪	٢٩٨٠٠٠كم٢	١٠٠٪

وفى تبيان مواقف الدول الخمس ازاء وضع الاكراد ، فانهم يلتقون حول هدف واحد وهو منع قيام الدولة الكردية واعادة بعث القومية الكردية .

وتبرز التطورات الخاصة بالقضية الكروية سواء داخل العراق او داخل تركيا ، الى اى مدى يمكن للجماعات القومية الموزعة على حدود اكثر من دولة ان تمثل عنصر تداخل وتعقيد فى علاقات هذه الدول وبعضها البعض . كما ان هذا التواجد من شأنه ان يثير قضية امن الحدود المشتركة . والذى نعتقد أن الحلول السياسية وليست الأمنية أو العسكرية هى الانسب فى إحتواء اية مصاعب او تعقيدات تتوازى مع مثل هذا التواجد المشتق والموزع بين أكثر من منطقة حدودية بين هذه الدول وبعضها .

٣ ـ قضية منطقة « شط العرب » :

تدخل هذه القضية فى اطار الحدود العراقية والايرانية بصفة عامة ، والتى كانت تتاثر بطبيعة العلاقات السائدة بينهما عبر الفترات التاريخية المختلفة . فقد استخدمت ايران مسألتين رئيسيتين فى ادارة صراعها السياسى مع العراق منذ قيام ثورتها عام ١٩٥٨ ، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٧٥ حيث تم اقرار اتفاقية نهائية للحدود بينهما . وهاتان المسألتان هما : مسالة الحدود بالاضافة الى مسألة تحريض الأكراد على حكومة بغداد ، ولذلك دخلت الدولتان معا فى أزمات سياسية عديدة وصلت الى حد الاشتباكات المسلحة على الحدود ، مثل ما حدث عام ١٩٧١ ، وعام ١٩٧٤ . وتمخضت هذه الأزمة الحدودية عتبارها المحور الرئيسى للعلاقات بين الدولتين عن التوصل الى اتفاقية عامة وشاملة للحدود بينهما وهى المعروفة باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ . وقبل الخوض فيما توصلت اليه هذه الاتفاقية ، يمكن ان نشير الى طبيعة النزاع الحدودى بين الدولتين .

فالنزاع الحدودى ينقسم الى مستويين ، الأول ، يتعلق بطول الحدود البرية بين ايران والعراق من بداية راس الخليج العربى وحتى الشمال ، حيث رسمت هذه الحدود فى فترة تاريخية ما تتعلق بالاستعمار البريطانى . ولذلك فان ايران سعت بين لحظة واخرى لاثارة هذه النقطة باعتبار انها غير راضية عن الحدود المرسومة على غير ارادتها ، وهى بالتالى تسعى الى تعديلات فى هذا الشأن . والمستوى الثانى هو ذلك النزاع على شط العرب ، وهى المنطقة التى تمثل ممرا بحريا للدولة التى تسيطر عليه ويدخل ضمن حدودها .

فمنطقة شط العرب ـ هى عبارة عن مجرى مائى طولة حوالى ٢٠٤ كيلو مترات ، تبدأ عند التقاء نهرى دجلة والفرات على مصبهما فى القرنة فى الخليج العربى ، ويمر هذا المجرى بمحاذاة الأراضى الايرانية والعراقية لمسافة تصل الى مائة كيلو متر[١٢] .

وكانت الامبراطورية العثمانية ومن بعدها العراق تسيطر على الملاحة فى شط العرب . باعتبار أن الحد بين ايران والعراق كان يسير مع الضفة الشرقية (ناحية اليسار) لشط العرب ، مع حفظ حق الملاحة فى شط العرب للمراكب الايرانية بحرية كاملة . الا أن هذا الوضع تغير بعد اكتشاف البترول فى ايران وازدهار عبدان كميناء ضخم له فسعت بريطانيا الى تعديل الحدود



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ... - ابريل ١٩٩٣

فى منطقة الشط لصالح ايران فى بعض المناطق . ونصت معاهدة عام ١٩١٣ على ترك مجرى شط العرب لحد البحر ، وجميع الجزر الموجودة فيه تحت السيادة العثمانية مع بعض الاستثناءات التالية : (منطقة ميناء عبدان وما أمامه من مجرى شط العرب ، ومنطقة المحمرة وجزء من بحرى النهر امامها) . وتبعا لذلك أصبح لايران الحق فى مجرى شط العرب فى هاتين المنطقتين(١٣) . الا ان شط العرب نظمته اتفاقية (ارضدوم) لعام ١٩٣٧ التى عقدت فى ازهى فترات الاستقرار فى العلاقات الايرانية العراقية ، وتم الاعتراف فى هذه الاتفاقية ، للعراق بالسيادة على شط العرب مقابلة حرية الملاحة لسفن البلدين فيه . كما تضمنت الاتفاقية ضرورة ابرام اتفاقية لاحقة لتنظيم شئون الملاحة وصيانتها وتحسين طرقها وارشاد السفن ومنع التهريب وجباية الرسوم والضرائب ، الا أن هذه الاتفاقية لم تقعد نظر السود العلاقات فيما بعد بين الدولتين ، بالاضافة الى خشية العراق أن تصر ايران على حق لها فى ملكية وادارة الشط بالاشتراك معهما(١٤) . وفى ابريل ١٩٦٩ اعلنت ايران الغاء اتفاقية ١٩٣٧ وعدم تقيدها بها ، بالاضافة الى تمرير وحداتها البحرية فى مياه شط العرب ، مع المطالبة بتعديل نصيبها فى الشط وتعديل حدودها عليه بحيث تتمشى مع المجرى الملاحى للنهر ، بل طالبت بالمشاركة فى إدارتة ، وفى رسوم المرور فيه . وادى هذا الى توتر العلاقات فيما بينهما ووقعت اشتباكات مسلحة عام ٧١ ، ١٩٧٤ .

وازاء التصعيد العراقى ضد مواقع الأكراد ، الذين كانوا مؤيدين من جانب ايران ، سعى الجانب العراقى الى تهدئة الأمور مع ايران ليتفرغ لانهاء مسالة الأكراد ، وهذا ما تم بالفعل ، حيث تم التوصل الى اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بين العراق وايران بعد جهود وساطة كبيرة من عدة اطراف ، وتم بمقتضاها تنازلات اقليمية من جانب العراق ، وانهاء ازمة الحدود فيما بينهما . حيث تمكنت ايران من تحقيق ما استهدفته من التصعيد مع العراق من خلال توظيف المسألة الكردية .

ومن بين ما نصت عليه اتفاقية ١٩٧٥ بروتوكول تخطيط الحدود النهرية والذى اشتمل على تسعة بنود تعالج مشكلة شط العرب ، وارتضى الطرفان فى هذا البروتوكول ان يفصل بينهما من شط العرب خط الوسط الذى يفصل الممر الملاحى الرئيسى عندما تكون الجزر فى الشط عند ادنى نقطة ، اى انه يتغير حسب تغير الممر الملاحى الرئيسى تغيرا طبيعيا فقط ، بالاضافة الى وضع نظام للملاحة فى الشط ، وتعهد الطرفان بالاقلاع عن عرقلة الملاحة فيه ، وفى المياه الاقليمية(١٥) .

وفى ضوء الاستعراض السابق يتضح ان اعادة النظر بين آن وآخر فى مسالة شط العرب ، خضع لاعتبارات استراتيجية للطرفين واعتبارات مصلحية ايضا بالاضافة الى انها عكست فى كل مرة تم الاتفاق فيها على شىء ما طبيعة التوازنات القائمة .

وهذا ما تم بالفعل بعد مرور ثمانى سنوات من الحرب بين الطرفين ، وانتهت مرة اخرى فى اتون ازمة الخليج ، اى الرجوع الى اتفاقية ١٩٧٥ .

ومما يزيد من احتمالات التوتر لاعتبارات مصلحية واستراتيجية ، هو ما افرزته نتائج لجنة اعادة رسم الحدود العراقية الكويتية الأخيرة ، والتى اصبح بمقتضاها وضع العراق البحرى حرجا على الخليج ، لأنها ضيقت من مساحته المطلة بجعل جزء من المجرى الاسفل لخور الزبير داخل اراضى الكويت وهو ما يعنى فى النهاية تقليصا لحركته البحرية على الخليج ، مما قد يدفعه الى الدخول فى مواجهات عسكرية جديدة(١٦) .

خاتمة :

يتضح من الاستعراض السابق أن هناك قضايا عديدة تتعلق بالحدود العربية الشمالية والشرقية مع دولتى الجوار ايران وتركيا . وأن هذه القضايا تتراوح بين الخلاف على ترسيم خطوط بحرية أو برية ، أو ضمان أمن الحدود المشتركة فى المناطق التى تعيش فيها على وجه الخصوص الجماعة الكردية الموزعة على خمس دول عربية واقليمية . وتتضمن هذه القضايا ايضا انسلاخ جزء من الاقليم السورى فى ظل ظروف تاريخية سابقة والحاقه بتركيا ، فى الوقت الذى لا يقبل فيه الطرف السورى مثل هذا الانسلاخ الا تحت ظروف قهر الأمر الواقع ، ويظل هناك ايمان بان لواء الاسكندرونه ارض عربية - سورية مغتصبة .

وفى كثير من الاحيان تداخلت هذه القضايا مع بعضها البعض ، وكانت سببا فى مواجهات عسكرية ، أو حافزا على التوصل الى اتفاقيات معنية سواء لتحديد الحدود أو لضبط الامن عليها ، وكذلك لاحداث تنازلات متبادلة حول قضايا حيوية مثل المياه . ويلعب التوازن الاقليمى بين الأطراف العربية والاطراف الاقليمية فى خطة تاريخية معينة دوره فى تحديد حجم ووجهة التنازلات المتبادلة ، سواء فى صورة اتفاقيات أو فى صورة القبول بالأمر الواقع الى حين . وهو ما يفسر الحرب العراقية - الايرانية التى استمرت ثمانى سنوات ، وكان قوامها رفض العراق اتفاقية ١٩٧٥ ، ثم مع تغير الظروف ، عاد العراق وقبل بها تماما اثناء تصاعد ازمة الخليج الثانية .



فى ضوء كل ذلك ، فانه يتضح ان وظائف الحدود اما ان تكون حدا فاصلا بين طرفين أو عدة اطراف ، وأما ان تكون جسرا للتعاون له ابعاده الاستراتيجية والمصلحة والاقتصادية والأمنية . وفى ضوء ضرورات مد الجسور مع دول الجوار الجغرافى والا نفصل فيما بيننا وبينها والا نستنزف بالتالى امكانياتنا فى تحقيق تقارب دول كبرى خارج هذه الدائرة العربية والاقليمية ، خاصة وان الواقع اثبت فشل فكرة المواجهة العسكرية .

ولا يعنى هذا القول اسقاط اى حقوق عربية ازاء دول الجوار ، بل من الواجب احترام الاتفاقيات القائمة دعما للشرعية ، مع الموافقة على السماح باعطاء الفرصة لاولوية الحوار بدلا من المواجهة . وهذا يعنى ايضا ضرورة احترام الحقوق التاريخية ، ومراعاة الأبعاد الاستراتيجية ، والأخذ فى الاعتبارات العوامل المصلحية والأمنية باعتبارها الأسس التى تقدم عليها تواصل الحدود بين الدول بصفة عامة ، وبين الدول العربية وبعض دول الجوار الجغرافى بصفة خاصة كايران وتركيا . □

المراجع :

١ ـ يمكن الرجوع الى كتاب هام فى هذا الصدد صدر حديثا هو :
- G.Goertz and P.F.Diehl Territorial change and International Conflict New York: Routledge, 1992.

حيث اوضح الكتاب من خلال دراسة حالة لـ ٧٧٠ نزاع على الارض بين عامى ١٨١٦ و ١٩٨٠ ، ان الجغرافيا السياسية كانت محددا للسياسة الخارجية وفى المستقبل سوف تزداد اهميتها لسببين هما : تمسك التجمعات العرقية بحقها فى اقامة دول مستقلة ، والاتجاه الى تصفية الكيانات المصطنعة مثل كوريا الشمالية والجنوبية والتى كانت نتيجة الحرب الباردة .

٢ ـ راجع د . محمد الديب ، الجغرافيا السياسية (منظور معاصر) ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٩ ، ص ٣٦ : ٥٨

٣ ـ د . محمد الديب ، المرجع السابق ، ص ٥١٣ ، ٥١٤

٤ ـ المرجع السابق ، ص ٥٢٢ :٥٢١ ، انظر ايضا مجدى صبحى ، الحدود والموارد الاقتصادية من الهيدرولوجى الى الهايدروكربونى ، السياسة الدولية ، عدد (١١١) ص ١٨٨ : ١٩٤

٥ ـ د . محمد الديب ، مرجع سابق ، ص ٥٧٧

٦ ـ انظر :
-Blake G.& Schofield R., Boundaries and state territory in the Middle East & North Africa, England: Middle East and North African Studies Press LTD, 1987

٧ ـ د . محمد الديب ، مرجع سابق ، ص ٥١٤ : ٥١٦

٨ ـ د . صلاح العقاد ، الاطار التاريخى لمشكلات الحدود العربية ، السياسة الدولية ، عدد ١١١ ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ : ١٧٥ ، وايضا مجدى صبحى ، مرجع سابق ، ص ١٩١

٩ ـ د . صلاح العقاد ، المرجع السابق ، ص ١٧٢

١٠ ـ اعتمد الباحث فى تناوله لقضية الاكراد على عدد من المراجع من بينها :
- Sa'ad Jawad, Iraq and the Rurdish Question (1958-1970), London, Ithaca Press, 1981.

- Edmund Ghareeb, The Kurdish in Iraq, syracuse, N.Y: Syracuse university press, 1981.

ـ د . محمد مصطفى شحاته ، الحركة الكردية فى العراق وتركيا ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٧ ، يناير ١٩٩٢ ، ص ٢٢٨ : ٢٣٣

ـ كندال نيزان ، ابادة الاكراد ، مقال بالفرنسية فى مجلة السياسة الدولية ، عدد ٥١ ، ١٩٩١ ، مترجم ومنشور بمجلة السياسة الدولية ، عدد ١٠٥ ، يوليو ١٩٩١ ، ص ٢٦٠ : ٢٦٣

ـ كمال السعيد ، حقيقة المسالة الكردية فى العلاقات التركية السورية ، مركز الوفد للدراسات السياسية ، جريدة الوفد ، ١٩٩٢/٤/٢٦

ـ مركز الوفد للدراسات السياسية ، العدوان التركى على شمال العراق : اطماع قديمة واهداف جديدة ، الوفد فى ١٩٩١/٨/١٤

ـ باهر شوقى ، المسالة الكردية وقضية المياه من مداخل الدور التركى الجديد فى المنطقة ، الوفد ، ١٩٩٢/٦/١٩

ـ بدر احمد عبدالعاطى ، ايران وتركيا وباكستان وترتيبات مابعد الحرب ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٤ ، ابريل ١٩٩١ ، ص ٦٥ : ٧١

١١ ـ وردت هذه التصريحات فى مقال : كمال السعيد ، مرجع سابق

١٢ ـ د . عبدالله الاشعل ، قضية الحدود فى الخليج العربى (سلسلة كتب) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الاهرام ، عدد ٢٨ ، سبتمبر ١٩٧٨ ، ص ٧٦ : ٧٨

١٣ ـ د . محمد الديب ، مرجع سابق ، ص ٥٤٨

١٤ ـ د . عبدالله الاشعل ، مرجع سابق ، ص ٧٨ ، ٧٩

١٥ ـ المرجع السابق ، ص٧٨ ، ٨٣

١٦ ـ يمكن الرجوع فى هذا الصدد الى المعلومات والاراء المختلفة فى :

ـ خالد السرجانى ، ترسيم الحدود العراقية الكويتية بعد ازمة الخليج الثانية ، السياسة الدولية ، عدد ١١١ ، مرجع سابق ، ص ٢٣١ : ٢٣٨

ـ د . صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص ١٧٥

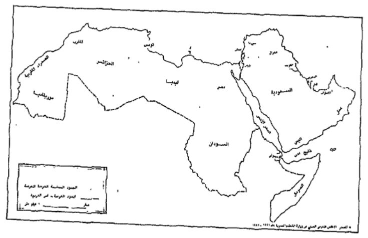
ـ ريتشارد سكوفيلد ، المحاولات الجارية لتسوية نزاع الحدود الكويتى العراقى : هل تكون مقدمة لحرب جديدة ، جريدة الحياة ، ١٩٩٢/٤/٥



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ـ ـ ابريل ١٩٩٣

(٥) الحدود الجنوبية للوطن العربى



هانىء رسلان

باحث بوحدة الدراسات العربية ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

تؤدى دراسة الحدود الجنوبية للعالم العربى ، الى تناول الحدود العربية الافريقية بالاساس ، اذ ان الشق الآسيوى من الوطن العربى تحده جنوبا المياه الدولية فى البحر العربى والمحيط الهندى ، ومن ثم سنجد ان هناك الكثير من المنازعات التى تكاد تكون ممتدة على طول الحدود الجنوبية ، وذلك بسبب طبيعة الحدود القائمة فى القارة الافريقية والموروثة من عهد الاستعمار ، والتى ادت الى تعريض افريقيا الى معضلة صعبة فما من دولة افريقية الا ولها مطلب اقليمى فى مواجهة احدى جاراتها . فالخريطة السياسية لافريقيا بشكل عام جاءت نتيجة للتكالب الاستعمارى وانعكاسا لتوازن القوى فى اوروبا[١] ، حيث بدأ استعمار القارة فى القرن التاسع عشر عن طريق الاختراق من المناطق الساحلية والتوغل فى الداخل باقامة نقاط لتصدير المنتجات المدارية وحينما تم الاتصال فى الداخل بين ممثلى الحركات الاستعمارية المنفصلة ، تبع ذلك اتفاق لتحديد دائرة نفوذ كل منهم ، وذلك باتباع حدود هندسية تتفق مع خطوط طول او عرض معينة او حدود تقوم على علامات ارضية . وقد اعطيت المشروعية لهذه الحدود من خلال مؤتمر برلين ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ .

ويمكن القول ان جوهر مشكلة الحدود فى افريقيا هو[٢] التناقض بين عدم الرضا عن الحدود القائمة وبين الحاجة الى عدم المساس بها ، لما سوف ينتج عن ذلك ـ فى حالة السماح به ـ من نشأة عدد هائل من الدول الهشه القائمة على تقسيمات عرقية اولغوية ، فضلا عن صعوبة تنازل احدى الدول عن جزء من اقليمها ، لحاجة هذه الدول الى تاكيد الذات والشعور بالوحدة والكرامة الوطنية ، وخوفا من حدوث انشقاقات وانسلاخات متوالية تهدد بقاء الدولة ذاتها ، ولعل هذا السبب كان وراء الميل الافريقى العام لتقييد حق تقرير المصير ، والذى ادى الى اقرار منظمة الوحدة الافريقية لمبدأ اقرار السلامة الاقليمية للدول الحالية وعدم المساس بالحدود ، وفى الوقت نفسه لايمكن اغفال المعاناة البشرية الناجمة عن عدم احترام تلك الحدود الموروثة من الاستعمار لوحدة القبلية أو الأمة الواحدة ، إذ فتتت وحدة شعوب وقبائل تحس بتميزها العرقى وترتبط مصالحها بالغاء تلك الحدود التى فصلت بين بعض القبائل ومراعيها ، الأمر الذى يخلق نوعا من التوتر الدائم القابل للانفجار حال حدوث اى تعكير فى جو العلاقات بين الدول الأطراف ، ومن ثم تبرز فى المقابل الحاجة الى تعديل الوضع الوظيفى للحدود بما يجنب القارة احتمالات الصراع .

وتجدر الاشارة الى اختلاف الحد السياسى الدولى عن مفهوم التخوم[٣] ، فالحد السياسى يمكن تعريفه بأنه « الخط الفاصل بين دولتين متجاورتين مشيرا الى نهاية



نطاق الاختصاص الاقليمى لكل منهما فى فترة زمنية معينة » ، اما مفهوم التخوم فهو عبارة عن مناطق تختلف فى كثافة السكان وفى مدى اتساعها من حالة لاخرى ولكنها تتفق فيما بينها فى كونها منطقة تلتقى فيها مؤثرات جغرافية ولغوية وثقافية وتختلف فيها الجنسيات والحضارات .

ويمكن القول ان انشاء خطوط الحدود لا يعنى بالضرورة القضاء على التخوم ، ولذا فانه ينبغى مراعاة ان يحدد كل خط حدود النطاق الاقليمى بين الدولتين، مع عدم تفتيت الوحدة الطبيعية العضوية لمناطق التخوم التى يمر بها لكى يمكن ارساء اسس للتعاون والتفاهم تلبية لمقتضيات الجوار ولاتاحة الفرصة لتسوية المشكلات الناجمة عن التداخل بين مصالحها المشتركة فى تلك المناطق، ولا تتوقف القدرة على النجاح فى ذلك على خط الحدود فى حد ذاته أو على المفهوم المعتمد فى النظر اليه، وانما يرتكز ذلك فى الاساس على طبيعة العلاقات بين كل دولة والدول المجاورة لها، والتى تتيح المجال تارة لاتباع سياسة تجعل من خط الحدود والمناطق المتاخمة له قنوات للاتصال ، وتؤدى اذا اصابها التوتر الى جعل خط الحدود حاجز عازل تماما بما يؤدى الى توسيع نطاق المراقبة والاجراءات الامنية مما يضعف من امكانية قيام التخوم بدورها فى التقريب بين الجانبين .

ومما قد يساعد على نجاح مفهوم التخوم ان غالبية المجموعات العرقية التى تثير المشاكل على الحدود لا تعترض على وجود هذا الحد هنا أو هناك وانما تعترض اساسا على فصل الحدود بينها وبين مراعيها ومنعها من التواصل مع باقى افراد عشيرتها وإعاقة حصولها على العمل الموسمى أو السعى وراء الأمطار خصوصا حينما يكون هناك نوع من التوتر الذى يؤدى الى اغلاق هذه الحدود ، ويمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح فى مشكلة الطوارق . وتبقى الاشارة الى ان مشاكل الحدود فى بعض الاحيان قد لا تكون هى السبب الرئيسى فى نشوب الصراعات بين الدول المتجاورة، اذ توجد فى احيان كثيرة مصادر اخرى للصراع ويعمل القرب الجغرافى فى هذه الحالة ، كحجة أو تكأة لتبرير السلوك الصراعى وتتحول الحدود الى وسيط يسهل عمل هذه المصادر الاخرى وتؤخذ كمبرر لها .

ويحاول هذا التقرير تناول النزاعات القائمة على الحدود الليبية الجنوبية (قطاع اوزو) وعلى الحدود الجزائرية (مشكلة الطوارق) وعلى الحدود الموريتانية مع السنغال وعلى الحدود السودانية الجنوبية (مثلث اليمن) ثم مشاكل الحدود الصومالية مع كل من اثيوبيا والصومال (اقليم الاوجادين ، اقليم انفدى)

الحدود الليبية التشادية ومشكلة قطاع اوزو :

وعلى الحدود الجزائرية (مشكلة الطوارق) ، وعلى الحدود الموريتانية مع السنغال ، وعلى الحدود السودانية الجنوبية (مثلث اليمن) ، ثم مشاكل الحدود الصومالية مع كل من اثيوبيا وكينيا .

الحدود الليبية التشادية ومشكلة قطاع اوزو :

ارتبطت تشاد على مر العصور بمراكز السيطرة والنفوذ فى ليبيا ، فالقسم الاوسط من تشاد والذى يضم المراكز الرئيسية والنقاط العسكرية القوية ، يضم على الاقل نصف مليون من السكان من ذوى الاصل العربى او الهوية العربية ، وهو ما يشكل حوالى ١٢ ٪ من اجمالى اسكان تشاد .

وتعود مشكلة قطاع اوزو المتنازع عليه بين ليبيا وتشاد ، والذى تبلغ مساحته حوالى ١١٤ الف كم٢ ، الى بداية هذا القرن عندما استكملت فرنسا احتلال تشاد بعد نهاية الحرب العالمية الاولى ، وتنازلت عن واحة « اوزو » لايطاليا التى كانت تسيطر على الاراضى الليبية ، وذلك بموجب معاهدة « لافال يوسولينى » التى سميت رسميا « معاهدة روما لتنظيم المصالح الفرنسية والايطالية فى افريقيا » فى ٧ يناير ١٩٣٥ ، حيث نصت تلك المعاهدة على تنازل فرنسا لايطاليا عن قطاع اوزو ، وفى مايو ١٩٣٥ اعلن رئيس جمهورية فرنسا ، التصديق على المعاهدة ، الا ان تبادل وثائق التصديق لم يتم بسبب حرب الحبشة والحرب الأهلية فى اسبانيا .

وبعد الحرب العالمية الثانية تنازلت ايطاليا عن جميع حقوقها وامتيازاتها فى افريقيا وبالتالى لم تعد ايطاليا القوة الدولية التى لها حق المناقشة بشأن الحدود مع مستعمراتها السابقة ومنها ليبيا ، وفى ديسمبر ١٩٥٠ اصدرت الامم المتحدة القرار رقم ١٩٢ الذى نص على أن تحديد حدود ليبيا باعتبارها من المستعمرات الايطالية السابقة ، يتم من خلال المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة الليبية عندما تنال ليبيا استقلالها ، وبناء على ذلك القرار وقعت فى عام ١٩٥٥ معاهدة صداقة وحسن جوار بين فرنسا والمملكة الليبية المتحدة جاء فيها ان الحدود التى تفصل الاراضى الليبية عن تشاد هى تلك الحدود المنصوص عليها وقت انشاء المملكة الليبية ، وبذلك وضع قطاع اوزو داخل الاراضى التشادية .

الا ان استرداد هذا القطاع ظل مطلبا يحظى بالاجماع داخل ليبيا ، خاصة ان هناك روابط تاريخية وعرقية ودينية تربط بين سكان جنوب ليبيا والسكان فى شمال تشاد ، ولذا فالليبيون يعتبرون القطاع حتى قبل ان تمنحه فرنسا لايطاليا هو جزء من اراضيهم . وعبر التاريخ كانت هناك علاقات تجارية نشطة للغاية ، وفى اواخر القرن التاسع عشر والفترة التى سبقت الغزو الاستعمارى الفرنسى ، كان السنوسيون قد تمركزوا فى المناطق الشمالية من تشاد(٥) واستقروا فى اقليم (بوركو - انيدى - تبستى) وفى كانم ، وفضلا عن الدعوة الاسلامية اخذوا يمارسون العمل السياسى ، كما احتكروا النشاط التجارى بين ممالك تشاد ودول حوض



البحر المتوسط .

وقد انضم الى السنوسيين اولاد سليمان الذين كانوا قد وصلوا الى تشاد عام ١٨٣٥ من واحة فزان الليبية ، كما انضم اليهم العديد من قبائل التوبو والعرب والزغاوه والجرعان ، وقد لعبت الزوايا والكيانات التى اسسها السنوسيون دورا هاما فى مقاومة الاحتلال الفرنسى ، وقام المهدى بين محمد على السنوسى ومن بعده شقيقه احمد الشريف بدور بارز من الناحية السياسية والفكرية فى الدفاع عن الاراضى التشادية الموالية لهم ضد الاحتلال الفرنسى ، وذلك حتى نوفمبر ١٩١٣ وهو التاريخ الذى سقطت فيه اخر المدن التابعة للسنوسيين فى ايدى القوات الفرنسية(٦) .

ومن ناحيتها فقد اعلنت ليبيا فى عام ١٩٧٣ عن دخول قواتها الى قطاع اوزو وضمه للاراضى الليبية ، ومرت العلاقات الليبية التشادية منذ ذلك الحين بالعديد من المراحل والتطورات التى تحولت معها المشكلة الى صراع ذى ابعاد متعددة وتدخلت فيه مع مضى الوقت اطراف إقليمية ودولية ، ويمكن القول ان الصراع الليبى التشادى قد مثل نموذجا(٧) لسعى ليبيا الى ما يمكن اعتباره « تصحيح التفاوت » الذى تشعر به بين ثقلها الاقليمى والعالمى المحدود بامكاناتها البشرية من جهه وبين ثرائها البترولى من جهة اخرى ، وقد تمثلت المحاولة الليبية لتصحيح هذا التفاوت فى السعى الى توسيع دائرة التأثير السياسى المباشر على محيط الجوار بدرجة مكثفة ثم على محيطات اوسع بدرجات متفاوتة وذلك من خلال صيغ مختلفة مثل صيغة الوحدة السياسية ، او محاولات الضغط السياسى والاقتصادى ، او محاولة الضغط العسكرى .

ورغم تمسك ليبيا باحقيتها فى قطاع « اوزو » ، الا انه من الواضح ان هذه المشكلة الحدودية كانت ذريعة للسلوك الليبى الذى اندفع فى اتجاه تطوير الصراع فى تشاد ، ومحاولة النفاذ فيها للحصول على قدر اكبر من التأثير فى افريقيا ، وازاء الدول العربية المجاورة .

ونتيجة للضغوط الدولية والاقليمية ، وتغير الاطار العام الذى تعمل فيه السياسة الليبية ، فقد عبرت هذه السياسية عن تطور بارز فى مضمونها ودى ادائها سواء على الصعيد الدولى او الصعيد الافريقى او الصعيد العربى ، ومن ثم وبعد العديد من جهود الوساطة وانعقاد اللجان ومؤتمرات القمة وتدخل منظمة الوحدة الافريقية ، تمكن الطرفان الليبى والتشادى من اقرار اتفاق فى ٣١ /٨/١٩٨٩ بالجزائر ، يقضى بتعهد الطرفان بحل خلافهما الترابى اولا بكل الوسائل السياسية بما فيها المصالحة خلال فترة عام على سبيل التقريب ، كما يلتزم الفريقان بطرح الخلاف بينهما على القطاع المتنازع عليه « اوزو » على محكمة العدل الدولية فى حالة غياب الحل السياسى .

وقد اقر الجانبان تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة تطبيق بنود الاتفاقية إلا ان اللجنة اعاق جهودها مشكلة الاسرى فى كل من الدولتين حيث اصرت ليبيا على ضرورة اطلاق سراحهم فى حين طالبت تشاد بالتوصل الى اقرار اتفاقية ثنائية لحل مسألة قطاع اوزو بصورة جذرية ، ونظرا لاختلاف وجهات النظر فقد علقت المفاوضات الثنائية فى اواخر اكتوبر ١٩٨٩ ، وتلت تلك الخطوة فترة تعثرت فيها جهود الوساطة وتبودلت الاتهامات من جهة ثانية ، وفى مارس ١٩٩٠ اجتمعت اللجنة الثنائية فى ليبرفيل عاصمة الجابون واسفرت عن تشكيل لجنة فرعية كلفت بتخطيط الحدود فى قطاع اوزو الا ان هذه الاجتماعات واللجان لم تسفر عن اتفاق يرضى الطرفين ، ونتيجة لفشل الجهود الثنائية فى حل النزاع تكونت قناعة لدى الطرفين بأن هذه المشكلة يجب ان ترفع الى محكمة العدل الدولية ، وهو ما تم الاتفاق عليه فى اجتماع القمة الليبية التشادية بالرباط فى ٢٤/ ٨/ ١٩٩٠ ، رغم ان هذا الاجتماع لم يصدر عنه بيان مشترك مما عكس الخلافات بين الدولتين .

ومن الواضح ان اتفاق الجزائر والذى تناول مشكلة قطاع اوزو ، قد انصرف فقط الى تنظيم الخلاف حول السيادة على القطاع وتحديد القواعد والوسائل التى تحكم هذا الخلاف انطلاقا من التوجه القائم على عدم جعل الصراع مصدرا لعدم الاستقرار ، وكان هذا التوجه قد بدأ مع وقف اطلاق النار بين الدولتين فى سبتمبر ١٩٨٧ ، حيث كانت تشاد قد تحولت - آنذاك - بسبب الهزائم الليبية فى الحرب وتزايد عدد الاسرى الى مستودع ضخم للمعارضة الليبية ، اما بالنسبة لليبيا فقد اثبتت قدرتها على دعم المعارضة التشادية وتهديد النظام القائم فى نجامينا ، ويمكن فهم هذا المنحى من جانب ليبيا فى اطار التحولات الكبرى والعميقة للسياسة الخارجية الليبية فبعد عشرين عاما من الثورة وجدت ليبيا نفسها مستنزفة فى صراعات خارجية بدون القدرة على تحقيق اى من اهدافها الكبرى على المستوى الخارجى ، وان مصادر قوتها من ثورة وتضامن داخلى وبترول آخذه فى التضاؤل الأمر الذى دفعها الى مراجعة عميقة لوسائل تحقيق هذه الأهداف .

ومع سقوط نظام الرئيس حسين حبرى فى ديسمبر ١٩٩٠ ، ومجىء ادريس دبى الى السلطة فى تشاد ، فقد تحسنت العلاقات الليبية التشادية بشكل ملحوظ وتم اطلاق سراح الاسرى الليبيين المتبقين بعد المجموعات التى تم ترحيلها بواسطة الولايات المتحدة ، الا ان مشكلة قطاع اوزو مازالت معلقة وقد غابت عن الساحة فيما يبدو كنتيجة للضغوط العنيفة التى يتعرض لها نظام العقيد القذافى والناجمة عن قضية لوكربى والتفاعلات المحيطة بها .

الطوارق :

تختلف الكتابات(٨) حول تحديد اصول الطوارق العرقية والتاريخية ، فبعض الكتابات تذكر ان قبائل



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ......السياسة الدولية......

التاريخ : ......ابريل ١٩٩٤......

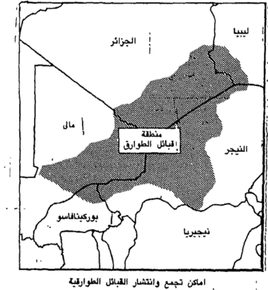
الطوارق من اصل بربرى من شمال افريقيا ثم نزحوا جنوبا الى الصحراء ، وثمة كتابات اخرى ترى انهم عرب هاجروا من الجزيرة العربية منذ قرون طويلة ، بينما ترى كتابات ثالثة انهم بقايا حضارة صحراوية قديمة ، ومن ناحية اخرى فان الهوية الثقافية لهؤلاء السكان لاتساعد كثيرا على تحديد اصولهم ، فهم مسلمون من ناحية المبدأ ، ويتحدثون لغة ليست بالعربية ولا بالزنجية ، وانما هى لهجة خاصة مطعمة بالعربية والزنجية معا ، وتعرف باسم « طماشق » ، وقد كانت النتيجة ان الطوارق فى نظر الزنوج عرب جاءوا من الشمال ، بينما هم فى نظر العرب ليسوا عربا بالمعنى الصحيح للكلمة ، وانما هم اقرب الى الزنجية من العربية ، وتجدر الاشارة فى هذا السياق الى ان ليبيا تراهم مواطنين عربا يكونون جزءا لايتجزا من الشعب العربى .

وبوجه عام يعيش الطوارق حياة البدو الرحل حيث يتبعون الماء والكلأ ويتمركزون حول واحات النخيل ولهم نظامهم الاجتماعى الخاص بهم ، كما قاموا عبر التاريخ بوظيفة اقتصادية اجتماعية عبر تنقلهم خلال الصحراء ، اذ قاموا بدور تجارى هام ، اضافة الى قيامهم بدور حلقة الوصل وربطهم بين عالمين مختلفين فى شمال الصحراء وجنوبها ، وليس هناك تعداد دقيق لهم وان كانت بعض الكتابات تقدرهم بحوالى مليون نسمة .

ومع بداية سيطرة الاستعمار الاوروبى عن القارة الافريقية ، انتهى زمن حرية الطوارق المطلقة فى التنقل ، ومع بزوغ عصر الاستقلال وجد الطوارق انفسهم ممزقين بين عدة بلدان بحكم وجودهم فى اقاليم الحدود المشتركة بين ليبيا والجزائر ومالى والنيجر ، فعندما اقدمت السلطات الاستعمارية على رسم الحدود بين مالى والنيجر لم تأخذ بعين الاعتبار مصالح الطوارق ، ولا رغبتهم فى الحياة المشتركة ، وعلى سبيل المثال لم تتردد فرنسا وقتذاك فى الفصل بين فئتين من الطوارق كانتا تقطنان على ضفاف نهر النيجر هما كيل اتارم Kel Ataram وكيل دينيك Kel Dinnik، ونتيجة لتوزيع الطوارق وعدم الاعتراف لهم بأية حقوق سياسية او ثقافية ، وشعورهم بالتشتت والظلم فقد وقعت عدة صدامات بين الطوارق وسلطات كل من الجزائر ومالى والنيجر ، وقد عاد الأمر الى الهدوء بعد ذلك لضعف الطوارق من الناحية التنظيمية والعسكرية ، إلا ان هذا لم يحل فيما بعد دون تجدد هذه الصدامات وبشكل قوى بين الطوارق والسلطات الحاكمة فى كل من مالى والنيجر ، مما لفت انظار الهيئات الدولية الى قضية الطوارق ، وفى الوقت نفسه تقريبا جاءت موجة القحط فى السبعينات والثمانينات لتقضى على معظم قطعان الطوارق من الماشية وكذلك على الواحات التى يقومون بالرعى فيها ، مما دفع بعضهم الى النزوح شمالا الى الجزائر وليبيا ، او الاتجاه جنوبا حيث الأمطار الاستوائية فى مالى والنيجر وبوركينا فاسو ، وحيث يوجد نظام مختلف للحياة ويتمركز الفلاحون من ذوى الاصول الزنجية ، الأمر الذى يجد الطوارق معه صعوبات جمه فى التأقلم مع حياة الريف الافريقى ومع السكان الزنوج الذين كان الطوارق حتى وقت قريب يعتبرون انفسهم اسيادا لهم .

وتختلف اوضاع الطوارق فى الجزائر وليبيا عن اوضاع نظرائهم فى مالى والنيجر ، فمنذ فترة طويلة تعتبر الجزائر الملجأ المفضل لدى الطوارق عندما تزداد حده المعارك والمضايقات التى تصادفهم فى مالى والنيجر ، ولم تصادف الطوارق العابرين للحدود ايه صعوبات فى الحياة فى جنوب الجزائر حيث توجد القبائل الطوارقية فى تن زواتين ، تمنراسيت ، تسيلى ، وجانت ، وهذا يعود ضمن امور اخرى الى قوة الشعور القومى لدى الطوارق بصرف النظر عن مناطق حدود تواجدهم ، فضلا عن التعاطف الرسمى الذى لقيه الطوارق فى الجزائر ، الا انه ومع بداية الثمانينات وبروز الأزمة الاقتصادية فى الجزائر ، بدات الحكومة الجزائرية تضيق بتدفق الطوارق واستيطانهم فى الاراضى الجزائرية ، خاصة بعد الشعور بأن الطوارق اللاجئين الى الجزائر يعدون العدة للعب دور ما فى المناوشات وحوادث الصدام مع حكومتى مالى والنيجر ، مما دفع الجزاير فى مايو ١٩٨٣ الى حمل ما لايقل عن عشرة الاف من الطوارق على العودة الى مالى والنيجر .

وبالنسبة الى ليبيا يقطن الطوارق فى الاقاليم الجنوبية والجنوبية الغربية ، مثل الكفره وفزان وغدامس وجات على الحدود الليبية الجزائرية ، ويلقى الطوارق معاملة حسنة فى ليبيا ، نظرا لقلة عدد السكان وتوافر امكانيات اقتصادية افضل لدى النظام الليبى ، وبمحاولته لعب دور اكبر على المستوى العربى والافريقى ، كما اشارت



اماكن تجمع وانتشار القبائل الطوارقية



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون/لندن

التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٢

بعض التحليلات الى رغبة ليبيا فى ضم بعض الطوارق الذين تم تدريبهم على استخدام السلاح الى « الفيلق الاسلامى » الذى كان يثير القلق لدى العديد من الدول الإفريقية ومن بينها مالى والنيجر ، وايا كان الأمر فقد اعلن العقيد القذافى فى سبتمبر ١٩٩٠ ، فى اجتماع مع رؤساء الجزائر ومالى والنيجر ، ان الطوارق قبائل عربية ليبية ، وان ليبيا لن تسمح بإبادتهم ووجه الدعوة الى طوارق مالى والنيجر للعودة لى ليبيا .

وحرصا من الدول المعنية على تطويق الخلافات بينها بشأن مسألة الطوارق وعدم تأزيم العلاقات بينها ، وبعد اجراء العديد من المشاورات والاتصالات إنعقدت فى ٨ سبتمبر ١٩٩٠ فى مدينة « جانت » الواقعة بجنوب شرق الجزائر فى قلب منطقة الطوارق قمة رباعية ضمت الرؤساء الشاذلى بن جديد ومعمر القذافى وموسى تراورى ، وعلى سيبو ، وقد أصدر الرؤساء الأربعة بيانا اكدوا فيه على :

١ ـ الالتزام بميثاق منظمة الوحدة الافريقية الذى ينص على عدم المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار وعدم التدخل فى شئون الغير الداخلية ، واحترام السيادة الوطنية والوحدة الترابية على اساس سياسة حسن الجوار بين جميع الدول .

٢ ـ قناعتهم التامة بأن إستقرار وامن اية دولة من دولهم يمثلان عاملين جوهريين لاستقرار وأمن عموم هذا الجزء من القارة الأفريقية .

٣ ـ إيمانهم التام بأن تطلعات شعوبهم فى الحياة الكريمة تقوم على أساس سياساتهم الوطنية التنموية المتوازنة لجهة أخذ مصالح جميع فئات المجتمع بعين الاعتبار ، وتستند هذه التطلعات أيضا على عامل التعبئة والتضامن على الصعيد الاقليمى وعلى مبدأ التعاون فى المجال الدولى .

وكانت ثمة قرارات خاصة بالطوارق ، إذ إتفق الرؤساء الاربعة حول القضايا التى تمس الطوارق فى بلدانهم ممثلة بالمسائل الاتية :

١ ـ تطوير مناطق حدودهم المشتركة وتوطين سكان هذه المناطق فى مواقع محددة فى إطار سياسة تهدف الى دمجهم واندماجهم فى المجتمعات التى يعيشون على هامشها .

٢ ـ محاربة كافة الوان الهجرة السرية عبر الحدود المشتركة بتعزيز التعاون بين أجهزة الدول الأربع المعنية بهذه القضية وبالتشديد على المراقبة الحدودية وتبادل المعلومات بين الدوائر الادارية فى مختلف البلدان .

٣ ـ التشاور الدائم بين هذه الدول على مستوى وزراء الخارجية لمتابعة عملية تطبيق ما تم الاتفاق عليه ، ولمعالجة ما يمكن ان يستجد بهذا الخصوص ورفع تقارير دورية الى السلطات العليا فى الدول المعنية بصورة مباشرة بالمشكلة .

وبالرغم من أن الطوارق لايمثلون تهديدا مباشرا للجزائر نظرا لقلة عددهم بالنسبة إلى إجمالى سكان الجزائر ، بالاضافة إلى أن الثقل الاكبر للطوارق يقع داخل مالى والنيجر ، إلا ان الحكومة الجزائرية تهتم بشكل واضح بتطورات مشكلة الطوارق حفاظا على استقرار حدودها الجنوبية فالجزائر تعد أكبر دولة يمثل الطوارق امتدادا سكانيا لجنوبها ، وعقب تصاعد حوادث العنف بين حركة تحرير الطوارق والنظام الحاكم فى مالى ، تم فى ٦ يناير ١٩٩١ توقيع إتفاق سلام بين وفد حكومة مالى برئاسة المقدم سينالى كوليبالى قائد اركان القوات المسلحة المالية ، وإياد على الأمين العام « للحركة الشعبية لتحرير الطوارق » وذلك فى ولاية تمافريست بجنوب الجزائر ، وباشراف الحكومة الجزائرية ممثلة بوزير داخليتها محمد صالح محمدى ، وقد نص الاتفاق على العديد من البنود من أهمها مايلى :

١ ـ نزع السلاح عن عموم منطقة ادرر الواقعة شمال شرق البلاد على مشارف حدود مالى ـ الجزائر ـ النيجر ، والتى يقطنها الطوارق ودارت فوقها عدة معارك حامية بين حركة تحرير الطوارق وقوات حكومة مالى .

٢ ـ إيقاف عملية نشر القوات الحكومية فى الاقاليم الطوارقية ، وتقليص حركة وحدات الجيش فى المناطق المتنازع عليها .

٣ ـ يكون باب الخيار مفتوحا امام اعضاء قوات حركة تحرير الطوارق بين الانخراط فى الحياة المدنية أو الانضمام الى صفوف الجيش الحكومى .

٤ ـ تناط مهام إدارة شؤون الاقاليم الطوارقية بالشخصيات الطوارقية التى سيتم انتخابها لهذا الغرض .

وهكذا يمكن القول بأن مشكلة الطوارق لاتمثل تهديدا للحدود الجنوبية للوطن العربى بقدر ما تمثل تطلعات هذه المجموعة من القبائل ومحاولتها الحفاظ على هويتها الثقافية ونظامها الاجتماعى ، إلا ان العديد من المراقبين يرون أن مشكلة الطوارق بوضعها الراهن ، تعد من المشاكل الكامنة القابلة للانفجار والتى يمكن ان تتطور فيما بعد لتفتح مشاكل جديدة على الحدود ، خاصة وأن تطور هذه المشكلة يرتبط غالبا بالظروف السياسية الاقليمية المحيطة بها وبطبيعة واتجاه العلاقات السائدة بين الدول المعنية واختلاف سياساتها والدوافع الكامنة وراءها ، وعلى ذلك فان التوصل الى صيغة مشتركة ستكفل لقبائل الطوارق نوعا من مرونة الحركة بما يتيح لها حرية التنقل والتواصل فى مناطقها المعروفة ، وبما يحافظ فى الوقت نفسه على الحدود القائمة ويكفل توافر الأمن لها ، مع تقديم بعض المساعدات الانمائية التى تساعد الطوارق على الاستقرار وتشجعهم على الانخراط التدريجى نحو الاندماج فى مجتمعاتهم الوطنية ، ان التوصل الى مثل هذه الصيغة سوف يمثل نقلة حضارية ووظيفية تسهم فى حل المشكلة القائمة وتفادى نزاعات مستقبلية ربما نحن فى أشد الحاجة الى تفادى الوقوع



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ابريل ١٩٩٢

فيها .

الحدود الموريتانية السنغالية :

اندلعت الاضطرابات بين موريتانيا والسنغال في ١٩ ابريل ١٩٨٩ ، إثر وقوع إشتباك بين رعاة من قبيلة « البولار » الموريتانيين مع مزارعين سنغاليين من « السوتنكي » وذلك في جزيرة « أندو ندى خورى » التي تقع في منتصف نهر السنغال وتظهر مرتبطة بالضفة اليمنى للنهر « الضفة الموريتانية » اثناء إنخفاض المياه ويعتبرها الموريتانيون جزيرة موريتانية على اساس انه قد جرى العمل منذ الاستقلال عام ١٩٦٠ على ان حدودها مع السنغال تجرى في منتصف النهر وأن السنغال قد اقرت ذلك بموجب اتفاقية استثمار نهر السنغال وإتفاقيات اخرى ، مما يوجب مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة من المستعمر .

اما السنغال فتتمسك بالمرسوم الفرنسي لعام ١٩٣٣ ، عندما كانت الدولتان مستعمرتين فرنسيتين ، والذى يحدد الحدود السنغالية الموريتانية بالضفة اليمنى لنهر السنغال وليس في منتصف النهر .(٩)

وقد تطور هذا الحادث الحدودى من خلال رد الفعل السنغالى العنيف ، الذى اخذ شكل هجوم شامل على الموريتانيين في داكار وعدد من المدن السنغالية وشمل ذلك نهب متاجرهم وأملاكهم والاعتداء عليهم ، وكرد فعل لاحداث السنغال شهدت بعض المدن الموريتانية حوادث مماثلة ضد السنغاليين وأخذت الاحداث شكل الترحيل المتبادل المنظم وغير المنظم لرعايا الدولتين .

وقد لوحظ على عمليات الترحيل مايلى :

اولا : إن عمليات الترحيل المتبادل لم تشمل المواطنين الموريتانيين والسنغاليين المقيمين في الدولتين فقط ، بل شملت السنغاليين ذوى الاصول الموريتانية حيث إضطر حوالى ٢٠٠ الفا منهم للفرار واللجوء إلى موريتانيا ، وكذلك لجأ حوالى ١٢٠ الفا من الموريتانيين ذوى الاصول السنغالية الى السنغال .

ثانيا : إن عمليات العنف والترحيل والطرد السنغالية للموريتانيين إقتصرت على الموريتانيين المنتمين الى (البيضان) وهم العرب والبربر ذوى البشرة الفاتحة (والحطين) وهم الزنوج المعربين بعد تحررهم من مالكيهم ، ولم تشمل الاعتداءات والترحيلات الموريتانيين الزنوج المقيمين في السنغال والمنتمين الى الاصول العرقية المشابهة لتلك المعروفة في البلاد (التكارير ـ سرافولى ـ وولف ـ سوتينكا) .

ويمكن القول أن هناك العديد من الأسباب العرقية والسياسية والاقتصادية التى دفعت الى تصعيد حادث حدودى عادى إلى اضطرابات حدودية واسعة النطاق ، ويمكن اجمال هذه الأسباب فيما يلى (١٠)

١ ـ بالنسبة للأسباب العرقية فقد لعبت السياسة الاستعمارية الفرنسية دورا أساسيا في التأكيد على الفرقة بين العرب والافارقة وذلك بتضخيم أثار تجارة الرقيق التى مارسها العرب في افريقيا ، وبمحاولة تحجيم الثقافة العربية الاسلامية المنتشرة في شمال موريتانيا حتى لاتصل إلى العرقيات الافريقية الاخرى التى تعيش في جنوب الصحراء الكبرى ، وقد جاءت سياسة التعريب وفكرة القومية العربية المنتشرة بين الشباب الموريتانى ، لكى تسهم في احياء الخلفية التاريخية في أذهان الزنوج واشعارهم بالقلق على وجودهم .

٢ ـ اما الاسباب الاقتصادية ، فقد نقلت الأزمة من تراشق بين عرقيات مختلفة الى حرب في سبيل البقاء ، خاصة بعد موجة الجفاف التى اصابت المنطقة التى ادت بالاضافة الى مشاريع استصلاح اراضى نهر السنغال إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان باتجاه ضفاف النهر الأمر الذى نتج عنه المزيد من الاحتكاكات ، ومن الناحية الاخرى واجهت السنغال مشاكل اقتصادية خطيرة من اهمها الدين الخارجي وما يترتب عليه من سياسات واوضاع إجتماعية متردية ، وربما دفعت هذه الأوضاع الاقتصادية المتدهورة الحكومة السنغالية الى الرغبة في ضم اراضى النهر الواقعة على الجانب الموريتانى ، لعل ذلك يسهم في حل هذه الأزمة .

٣ ـ ومن الناحية السياسية ، يمكن القول أن هناك عاملين رئيسيين أثرا في انفجار هذه الأزمة ، هما بروز المعارضة السياسية السنغالية ، وتجاور الأنظمة السياسية (المختلفة من حيث طبيعتها) في الدولتين .

فقد أدت الأزمة الاقتصادية ضمن عوامل اخرى الى إحداث نوع من التآكل في شرعية النظام وضعف سلطة الدولة ، وبدت حكومة الرئيس ضيوف عاجزة عن مواجهة المشاكل المتعاظمة ، مما جعلها تبحث عن كبش فداء ، الأمر الذى دفعها فيما يبدو إلى تصعيد الأزمة لاثبات قدرتها على اتخاذ مواقف قوية والتصدى للقضايا الوطنية ، ومحاولة استعادة تأثيرها على الرأى العام السنغالى والعالمى ، اما تجاور الانظمة المختلفة في الدولتين (السنغال : نظام ليبرالى تعددى ـ موريتانيا : نظام فردى) فقد أدى إلى استيعاب النظام السنغالى للمعارضة السرية الموريتانية المؤسسة من عناصر زنجية .

وعقب وقف الاضطرابات تكثفت الوساطات بين السنغال وموريتانيا وشملت دولا عربية وافريقية واوروبية اضافة الى جهود منظمة الوحدة الافريقية

الا ان المباحثات والوساطات تعثرت بسبب طرح السنغال لموضوع اعادة تخطيط الحدود ، ورغم الوصول الى ارضية للتفاهم على اساس وضع حد للحملات الاعلامية المتبادلة والتزام كل من الطرفين المتنازعين بمعاهدة ١٩٣٣ ، التى ترسم الحدود بينهما وبالملاحق المتصلة بالمعاهدة والتى جرى استخلاصها بعد مفاوضات تالية لها ، والسماح باعادة تنقل المواشى في منطقة الحدود المشتركة ووقف عمليات الترحيل ، رغم التوصل الى هذا التفاهم الا ان النزاع شهد حالة من

بجمود على الصعيد السياسى تمثل فى فشل كافة محاولات الوساطة الافريقية والعربية .

وهكذا فان النزاع الحدودى بين السنغال وموريتانيا يظل أحد المشاكل الكامنة بسبب تداخل وتشابك العوامل المحيطة به ، الأمر الذى قد يؤثر سلبا على العلاقات العربية الافريقية اذا تفجر الموقف مرة اخرى ، مما يستدعى بذل المزيد من الجهد خاصة من جانب جامعة الدول العربية التى تنتمى اليها موريتانيا ، ومنظمة المؤتمر الاسلامى التى تضم الدولتين معا ، من اجل الوصول الى تفاهم مشترك والمساعدة على حل مسببات النزاع .

الحدود السودانية الكينية :

مثلث اليمى ELEMI

تبلغ مساحة هذا المثلث حوالى ٣٤٥٨ كم٢ ،(١١) ويقع الى أقصى الجنوب الشرقى من حدود السودان ، عند التقاء الحدود السودانية الكينية الاثيوبية ، وهو اقليم غنى بالمعادن .

وقد بدأ النزاع السودانى الكينى على مثلث « اليمى » منذ عام ١٩٣٨ ، حينما قررت بريطانيا التى كانت تحكم كلتا الدولتين - فى ذلك الوقت - اعطاء سلطة الحكم الادارى على المثلث موضوع النزاع لكينيا ، وذلك بعد ان كانت بريطانيا قد قررت فى عام ١٩١٤ ان هذا المثلث يقع فى الأراضى السودانية .

وظل الأمر على هذه الحال حتى حصل السودان على استقلاله فى عام ١٩٥٦ ثم تبعته كينيا بعد ذلك بسبع سنوات ، حيث بدأت الدولتان فى رسم خرائطهما الخاصة والتى ظهر فيها مثلث اليمى فى الخريطة الرسمية السودانية ، وأيضا فى الخريطة الكينية ، وقد ظلت الأزمة الناتجة عن هذا الوضع كامنة بين الدولتين ، الا انها تثور بين مرة واخرى ، خاصة فى ظل عدم استقرار الأوضاع فى جنوب السودان واتهام الخرطوم للحكومة الكينية بالمساعدة على ذلك .

وقد بلغ التوتر فى العلاقات الكينية السودانية بشان مثلث اليمى مداه عام ١٩٨٨ فى عهد حكومة الصادق المهدى ، حيث ذكرت المصادر السودانية ان الحكومة الكينية قد قامت بنشر خريطة جديدة لكينيا لم تقتصر على وضع مثلث اليمى بحدودة المعروفة داخل الحدود الكينية ، بل قامت بتوسيع تلك الحدود بما يعادل ٦٢٢٣ كم ،(١٢) الأمر الذى اعتبرته حكومة الخرطوم وضعا لا يمكن السكوت عليه ، وأعلنت انها ستلجأ الى القانون الدولى لاسترداد حقوقها ، وانها تملك الوثائق والمستندات الدالة على ذلك ، وأشارت الى أن الحكومة الكينية لم ترد على مذكرة سودانية فى هذا الشأن ، كما شن الصادق المهدى رئيس الوزراء السودانى آنذاك هجوما عنيفا على الرئيس الكينى دانيال آراب موى يصفه بأنه فاسد ، وبأنه يعمل ضد السودان بالاتفاق مع شركة غربية مهتمة بالثروات المعدنية السودانية .

ومن ناحيتها فان كينيا تعتبر ان هذا المثلث جزء لا يتجزأ من اراضيها وانه سيبقى كذلك وان اثارة هذه الادعاءات السودانية ناتج عن الضغوط التى تتعرض لها حكومة الخرطوم من جراء العمليات التى تقوم بها الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق .

وقد تصعدت هذه الازمة فى مارس ١٩٨٦ الى حد طرد كينيا لاثنين من الدبلوماسيين السودانيين فى نيروبى بعد ان عقد أحدهما مؤتمرا صحفيا اكد فيه مطالبة بلاده بالسيادة على مثلث اليمى ، وقد ردت الحكومة السودانية بطرد اثنين من الدبلوماسيين الكينيين فى الخرطوم .

أعقب ذلك بفترة قصيرة الاطاحة بالحكومة الديمقراطية فى الخرطوم على أثر الانقلاب الذى قادة الفريق عمر البشير ، وبعد انقطاع الدعم عن متمردى الجنوب بعد سقوط نظام منجستو فى أثيوبيا عادت العلاقات الكينية السودانية الى بؤرة الاهتمام لدى حكومة الخرطوم ، وذلك لحرص الأخيرة على منع مصادر الدعم عن حركة جون قرنق والتى لم يتبق أمامها سوى كينيا واوغندا كقواعد للانطلاق والتدريب والدعم اللوجستى والعسكرى ، ونتيجة لحساسية واهمية الموضوع بالنسبة للحكومة السودانية ، فقد ذهبت الخرطوم الى حد التهديد العلنى والمباشر بتقديم الدعم للمعارضة الكينية اذا لم تتوقف نيروبى عن دعمها لحركة جون قرنق .

فى ظل هذه الأجواء ذكرت مصادر المعارضة السودانية ان الفريق عمر البشير قد قدم وعدا للرئيس الكينى دانيال آراب موى ، أثناء الزيادة التى قام بها الأخير الى الخرطوم فى مارس ١٩٩٢ ، بابداء بعض المرونة التى قد تفضى الى منح كينيا مثلث اليمى المتنازع عليه بين البلدين ، مقابل إعلان كينيا وقف الدعم عن الحركة الشعبية لتحرير السودان التى يقودها جون قرنق ، الا انه تجدر الاشارة الى أن هذه الأنباء لم تتأكد فى تصريحات سودانية رسمية ، او من مصادر مستقلة .

وهكذا تبقى مشكلة مثلث اليمى قائمة بين البلدين ومن الواضح ان اثارتها ومحاولة الوصول الى تسوية لها ترتبط بشكل وثيق بتطورات الوضع فى مشكلة الجنوب السودانى وما قد تتمخض عنه من تصعيد أو تسوية .

الحدود الصومالية :

بالرغم من مرور الصومال فى المرحلة الحالية ، بمحنه شاملة ادت الى انهيار كيان الدولة ، وارتداد المجتمع الى المرحلة القبلية من جديد ، وظهور كيانات انفصالية فى الشمال ، فان هذا لا يمنع من تناول مشاكل الحدود الصومالية مع اثيوبيا وكينيا ، باعتبار ان هذه المسألة تتعلق بالاقليم الصومالى نفسه بغض النظر عن السلطة القائمة فيه ، خصوصا وان النزاعات الحدودية تستغرق فترات طويلة من الزمن .



الحدود الصومالية ـ الاثيوبية

بدأت مشكلة الحدود بين الصومال واثيوبيا باجتياح جيوش منليك الثانى امبراطور الحبشة إمارة هرر ـ حاضرة اقليم الاوجادين الصومالى ـ فى نوفمبر ١٨٨٦ ، وتلا ذلك اخضاعه للقبائل الصومالية فى مختلف انحاء الاوجادين الى ان اعلنت اثيوبيا ضم الاوجادين عام ١٨٨٩ بعد ان اشتركت مع القوات البريطانية فى اخماد الثورة المهدية فى السودان ، كما ضمت ما يعرف بالأراضى المحجوزة ومنطقة هود .

وقد استمر الاقليم تحت سيطرة اثيوبيا حتى نهاية القرن التاسع عشر حينما استولت ايطاليا على الاقليم من اثيوبيا ، وظل الاقليم تحت سيطرة ايطاليا ضمن ممتلكاتها فى منطقة القرن الافريقى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث اعيد تقسيم الممتلكات الايطالية ووضعت منطقة الاوجادين تحت الاشراف البريطانى .

وفى عام ١٩٥٥ سلمت بريطانيا الاقليم الى اثيوبيا ومع استقلال الصومال فى عام ١٩٦٠ تبنت الدولة الجديدة سياسة السعى لتحقيق وحدة الأراضى الصومالية ، وطالبت باعادة النظر فى حدود « الأمر الواقع » وباستعادة الأراضى التى يعيش فيها صوماليون فى الاوجادين أنفدى .

وبناء على ذلك لم تعترف الصومال بحدودها الدولية وأوردت فى دستورها الأول لعام ١٩٦٠ فى المادة السادسة « العمل على وحدة كل الأراضى الصومالية باقسامها الخمسة » ، كما أكد دستور ١٩٧٩ على نفس الهدف وان كان قد اضاف ان تحقيقه يتم بالرسائل الشرعية والسلمية ، ويبدو ان هذه الاضافة قد جاءت كنتيجة لاستنزاف الصومال من جراء الحرب .

وقد تحفظ الصومال على قرار مؤتمر القمة الافريقية الاول عام ١٩٦٣ باحترام حدود الدول الاعضاء القائمة لدى حصولها على الاستقلال ، الأمر الذى اعتبره الصومال عدم استجابة لمطالبة فى اقليم الاوجادين ، وخاض حربا مع اثيوبيا عام ١٩٦٤ ، وتدخلت منظمة الوحدة الافريقية وتوصلت الى وقف القتال بين الدولتين ، ورغم ذلك لم تتوقف الحملات الاعلامية بينهما ، وكان انقلاب ١٩٦٩ فى الصومال احد الاسباب التى اشعلت الروح القومية وزيادة الاصرار عن استعادة الأجزاء الصومالية المقتطعة ، الا ان هذه الامال قد تبددت بعد قيام الانقلاب فى اثيوبيا عام ١٩٧٤ واعلان النظام الجديد التمسك بوحدة البلاد الاثيوبية مما زاد من حدة العداء بين الدولتين[١٣] .

وفى عام ١٩٧٧ نجح سكان الاوجادين فى طرد القوات الاثيوبية بدعم مباشر من الجيش الصومالى ، إلا انه لم يمض عام وتمكنت اثيوبيا من هزيمة القوات الصومالية واستعادة الاوجادين بمساعدة ودعم الاتحاد السوفيتى بعد ذلك خفت حدة المطالبة الصومالية بالاقليم ، وأصبح التركيز على الدعوة للاعتراف بحق تقرير المصير والاقتصار على تقديم المساعدة لجبهة تحرير الصومال الغربى ، وقد قدمت عدة مبادرات ومشاريع لتسوية النزاع بين الطرفين ، كما انشأت منظمة الوحدة الافريقية[١٤] لجنة للوساطة انعقدت فى اغسطس ١٩٨٠ فى لاجوس ، وأصدرت توصياتها بضم الاوجادين الى اثيوبيا تمشيا مع وجهة نظر منظمة الوحدة الافريقية بالحفاظ على الحدود الحالية ، وتم تأكيد ذلك فى مؤتمر القمة الافريقى فى نيروبى ١٩٨١ ، وهو ما رفضه الصومال .

ونتيجة للفشل فى حل النزاع سواء فى اطار ثنائى او فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ، استمرت المناوشات والاشتباكات عبر الحدود ، وتصاعدت حدة الاشتباكات فى ابريل ١٩٨٥ الى معارك شاملة بين قوات الجانبين ، تمكنت اثيوبيا خلالها من احتلال قريتين صوماليتين على الحدود ، واستمرت الأوضاع على هذه الوتيرة بين الاشتباكات والمساعى السلمية والتفاوض ، الى ان تم توقيع اتفاق ابريل ١٩٨٨ الذى نص على النقاط التالية[١٥] :

- اعادة العلاقات الدبلوماسية وانسحاب القوات المرابطة على الحدود
- تبادل الاسرى
- وقف النشاطات المخربة المتبادلة بين البلدين ووقف الدعاية المضادة .
- عقد اجتماع وزارى بناء على طلب احد الجانبين لبحث قضية الحدود المتنازع عليها ونقل توصياتهم بعد ذلك الى رئيس البلدين .

وهكذا يلاحظ من بنود الاتفاق ، وماتلاه من تفاعلات بين البلدين ، انه قد تجاهل الموضوع الاساسى للنزاع وهو موضوع حق تقرير المصير لشعب الاوجادين الذى تطالب به الصومال كما لم تعترف الصومال بحدود اثيوبيا الحالية . وهكذا فان هذا الاتفاق والإتجاه الى الطابع التعاونى بشكل عام ، كان استجابة للمتغيرات الداخلية والدولية المحيطة بالنزاع ، فكل من اثيوبيا والصومال كان يعانى من ظروف اقتصادية صعبة اضافة الى تصاعد نشاط الحركات العارضة لكلا النظامين ، فضلا عما كان يعترى قمة النظام الدولى من تحولات لم تكن تسمح بالاهتمام بهذه المنطقة .

وقد ادى سقوط نظامى منجستو فى اثيوبيا وسياد برى فى الصومال الى دخول منطقة القرن الافريقى الى مرحلة جديدة مازالت فى طور التشكل ولما تبرز ملامحها بعد .

الحدود الصومالية الكينية :

مشكلة اقليم « انفدى »

تعود الجذور التاريخية لمشكلة اقليم انفدى الى حرص الادارة البريطانية على انشاء كيان عازل بين الصومال الايطالى ، وبين منطقة المرتفعات التى يقطنها البيض فى

كينيا ، ولذلك حاولت السيطرة على المنطقة التى عرفت باسم « المقاطعة الشمالية لكينيا » بما فيها اقليم انفدى ، وذلك للحد من التوسع الصومالى فى اتجاه الجنوب الغربى ، ولحماية كينيا من غارات الاثيوبيين القادمة من الشمال ، وقد وضعت بريطانيا فى ١٩٠٩ خطا إداريا بين نهر جوبا واقليم انفدى وحظرت على الصوماليين التوغل فيما وراء ذلك الخط الذى عرف باسم خط « الجالا الصوماليين » Somalic-GALLA ، الا ان المحاولات البريطانية للسيطرة على المنطقة لاقت بعض الصعوبات لازدياد المعارضة الصومالية التى اتخذت شكل القيام بغارات خاطفة ومتكررة ضد الادارة البريطانية[١٦] ، وبعد العديد من التطورات تم رسم الحدود الفاصلة بين كينيا والصومال عام ١٩٢٥ بعد تخلى البريطانيين عن الجزء الشرقى من المنطقة التى يسكنها اساسا صوماليون وضمته الى كينيا بعد معاهدة ابرمتها مع ايطاليا[١٧] ، واعتبارا من عام ١٩٣٤ اصبحت انفدى [منطقة خاصة] ، ولم تعد تأشيرة الدخول لكينيا تشمل زيارتها كما لم يعد من حق سكانها ان يزوروا بقية اجزاء كينيا ، وقد ادت هذه السياسة الى اتساع هوة العزلة بين انفدى وبقية اجزاء كينيا .

وما ان حصل الصومال على الاستقلال حتى شكل صوماليو انفدى « الحزب التقدمى لشعب المقاطعة الشمالية » الذى قام بنشاط مكثف من اجل فصل اقليم انفدى والحاقة بالصومال ، ونتيجة لذلك وافق المؤتمر الدستورى الكينى الذى انعقد فى لندن عام ١٩٦٢ على تشكيل لجنة لاجراء استفتاء فى اقليم انفدى لتقرير مصيره ، وقد انتهى الاستفتاء فى ٦٢/١/١٥ وكانت النتيجة تصويت ٨٨ ٪ من شعب الاقليم لصالح الانفصال عن كينيا والانضمام الى الصومال ،[١٨] ومن ثم بدأت الصومال فى اجراء اتصالات مع بريطانيا لتطبيق نتائج الاستفتاء ، ولكن الحكومة البريطانية اقتصرت فى ردها على ابلاغ الحكومة الصومالية بانها سوف تستشيرها بخصوص مستقبل الاقليم قبل منح كينيا الاستقلال النهائى ، الا ان استقلال كينيا اعلن فى ٦٣/١٢/١٣ واطلق على انفدى اسم الاقليم الشمالى الشرقى ، وغدا جزءا من كينيا بصورة رسمية الامر الذى ادى الى تدهور العلاقات بين الصومال وكينيا .

الموقف الكينى من اقليم انفدى :

دعت كينيا اثناء الزيارة التى قام بها جوموكينياتا لمقديشيو عام ١٩٦٢[١٩] ، الى تسوية مشكلة انفدى باقامة دولة اتحادية فيدرالية فى شرق افريقيا لتسوية مشكلة الحدود فى اطارها ، الا ان الصومال لم يوافق على هذا الاقتراح وطالب بانشاء اتحاد فيدرالى يضم الشعب الصومالى كله اولا ، ثم التفاوض بعد ذلك للدخول فى فيدرالية شرق افريقيا المقترحة ، واستندت الصومال الى القول بانه لن يكون بامكان الصوماليين ادخال اى تعديل على الحدود السياسية او الادارية لتلك الفيدرالية لان نسبتهم العددية لن تمكنهم من ضمان موافقة اغلبية المجلس التشريعى الفيدرالى على ذلك وبالتالى سيظل الشعب الصومالى مقسما .

ازاء ذلك الموقف تشددت كينيا واعلنت انها تعتبر « انفدى » جزءا من اراضيها ، وترى ان مشكلتها مشكلة داخلية تخص كينيا وشعب الاقليم فحسب ، وانه ينبغى على الصومال ان تكف عن التدخل فى تسويتها لأن كافة أطرافها كينيون ، فالصوماليون الذين يعيشون فى كينيا هم جزء من الشعب الكينى .

وقد سعت كينيا فى مواجهة المطالب الصومالية[٢٠] الى تعزيز علاقاتها مع اثيوبيا فابرمت معها اتفاقية دفاع مشترك عام ١٩٦٣ ، كان الغرض من ورائها التعاون ضد مطالبة الصومال بانتزاع الاقليم الشمالى الشرقى بين كينيا والصومال الغربى من اثيوبيا .

ومع اندلاع المواجهة الصومالية الاثيوبية الاولى عام ١٩٦٤ اصبح التركيز الصومالى منصبا على الجبهة الاثيوبية فابرمت الصومال مع كينيا اتفاقا فى أروشا فى ١٩٦٧ عكس توجهات المرونة التى ميزت حكومة الرئيس عبد الرشيد شارمركى فى الصومال ، والذى كان قد اعلن ميله الى اللجوء الى المفاوضات كوسيلة لتسوية المشكلة .

وبعد الاطاحة بالرئيس شارمركى فى الصومال لم يتسن التوصل الى تسوية للنزاع ، وعادت الاجواء بين البلدين الى التوتر بعد نشوب الحرب فى الاوجادين ، حيث اتخذت كينيا عدة اجراءات داخلية لتدعيم موقفها فى اقليم انفدى ، فقامت بزيادة القوات العسكرية فيه ، وانشاء بعض القوى لاغراء السكان بالاستقرار وعدم التنقل عبر الحدود .

كما وضعت قيودا على النقل التجارى بين حدود البلدين .

وبالنسبة الى حرب الاوجادين فقد أيدت كينيا الموقف الاثيوبى ، خوفا من ان يؤدى انتصار الصومال الى تهديد الامن فى منطقة الحدود الشمالية ، كما وقعت كينيا فى أوائل ١٩٧٩ معاهدة صداقة وتعاون مشترك مع اثيوبيا لانشاء جبهة مشتركة ضد التوسع الصومالى .

وهكذا يمكن القول كملاحظة عامة ان مشاكل الحدود الجنوبية للوطن العربى والتى ورثت جميعا من عهد الاستعمار ، تثور بين الحين والآخر وتستخدم فى اغلب الاحيان كحجة لتبرير سياسات اخرى ، فى الوقت الذى تبرز فيه الحاجة الى تحويل الحدود الى مناطق اتصال وتعاون وتنمية ، وتواصل ثقافى بين الحضارات والاعراق ، خصوصا وان القارة الافريقية تعد حليفا طبيعيا للعالم العربى وتمثل مجالا خصبا واسعا لانشاء علاقات متينة لصالح لطرفين .

الهوامش :

١ ـ د . حورية مجاهد ، مشكلة الحدود بين الصومال واثيوبيا ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ ، ص ٨ .

٢ ـ انظر : السيد محمد السيد ، منازعات الحدود فى افريقيا العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٣

٣ ـ راجع . ـ د . يسرى الجوهرى ود . ناريمان درويش ، الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ١٩٨٦ ، ص ٤٥ ـ د . محمد محمود الديب ، الجغرافيا السياسية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو ، ١٩٧٦ ، صص ٢٣٦ ـ ٢٥٢ ـ

ـ السيد محمد السيد ، مرجع سابق ، ص ٨

٤ ـ السيد محمد السيد ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

٥ ـ عبد الرحمن عمر الماحى ، تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ ، ص ١٤٣ .

٦ ـ انظر عبد الرحمن عمر الماحى ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ ، ٢٤٨

٧ ـ التقرير الاستراتيجى العربى عن عام ١٩٨٦ ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٨٧ ، ص ١٣٧

٨ ـ إعتمد هذا الجزء بشكل اساس على المراجع التالية :

ـ جريدة الحياه : ٩١/٢/٩ ، ١١ / ٩١/٢ ، ٩١/٢/١٢ ، ٩١/٢/١٣ .

ـ جريدة الاتحاد ٩٢/١/٥ .

ـ جريدة الشرق الأوسط ٩٢/٤/٢٩

ـ مجلة المجلة العدد (٥٨٦) ٩١/٥/١ .

٩ ـ هشام فهيم ، حوار مع وزيرى خارجية البلدين ، جريدة الأهرام ، ٩٢/١٠/١١ .

١٠ ـ لمزيد من التفاصيل راجع :

ـ د . اجلال رأفت ، النزاع السنغالى الموريتانى ، دراسة تحليلية للمسببات المحلية والدولية ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، سلسلة بحوث سياسية (٢٨) ، مايو ١٩٩٠ .

ـ التقرير الاستراتيجى العربى عن عام ١٩٨٩ ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ١٩٩٠ ، صص ١٣٦ ، ١٤٠ .

١١ ـ برقية وكالة اسوشيتدبرس ٨٩/٣/٤

١٢ ـ المرجع السابق .

١٣ ـ التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٩ ، مرجع سابق ، صص ١٢٨ ، ١٢٩ .

١٤ ـ لمزيد من التفاصيل راجع : د . حورية مجاهد ، مرجع سابق ، صص ٤٢ ـ ٤٧ .

١٥ ـ التقرير الاستراتيجى العرب ١٩٨٩ ، مرجع سابق ، صص ١٢٩

١٦ ـ السيد محمد السيد ، مرجع سابق ، ص ١٧٧

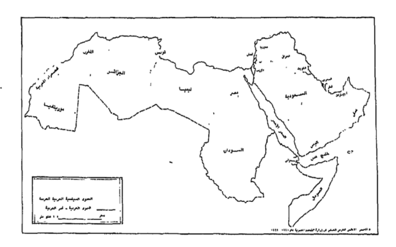
١٧ ـ هشام فهيم ، مشكلة اللاجئين فى افريقيا واثرها على علاقات اثيوبيا بكل من الصومال والسودان ، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٩٩ .

١٨ ـ انفذى مشكلة على الحدود تزرعها بريطانيا بين كينيا والصومال وزارة الاستعلامات ، مقديشيو ، ١٩٦٢ ، صص ٨ ، ١٠ .

١٩ ـ السيدمحمد السيد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ .

٢٠ ـ هشام فهيم ، مشكلة اللاجئين فى افريقيا ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .

(٦) حول التسوية السلمية لمنازعات الحدود



د. أحمد الرشيدى

استاذ القانون الدولى العام المساعد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

بداية ، يمكن القول بأن الراصد لخصائص التطور العام للعلاقات الدولية فيما يتعلق بمنازعات الحدود ، يستطيع ان يلاحظ ـ دون عناء ـ أن الدول المتنازعه قد لجأت الى أساليب شتى من أجل حل هذه المنازعات . وقد تفاوتت هذه الأساليب ما بين اللجوء الى الحرب أو استخدام القوة المسلحة ، الى مختلف وسائل التسوية السلمية للمنازعات ، بدءا من المفاوضات المباشرة ، ومرورا بالاشكال المختلفة لتدخل الطرف الثالث ، وانتهاء بالتحكيم والقضاء الدوليين . وعادة ما تلعب اهمية النزاع وعمق الروابط القائمة بين أطرافه ، فضلا عن الاهمية الاقتصادية أو الاستراتيجية للمناطق المتنازع عليها أو التى يفصل بينها خط الحدود ، دورا مهما فى اختيار وسيلة معينة من وسائل التسوية السلمية للمنازعات دون غيرها ، وذلك مع الاخذ بعين الاعتبار حقيقة ان اللجوء الى الحرب أو استخدام القوة المسلحة ـ فى هذا الخصوص ـ قد أضحى أمرا محظورا بموجب أحكام القانون الدولى المعاصر .

وحيث أن الوسائل المختلفة للتسوية السلمية للمنازعات تنقسم بصفة عامة الى مجموعتين : الوسائل السياسية والدبلوماسية من جانب ، والوسائل القانونية من جانب اخر ، لذا فقد يكون من المفيد أن يعرض عليل هنا لبيان حدود الدور الذى تضطلع به كل واحدة من هذه الوسائل ، مع الاشارة الى الوضع الخاص بمنازعات الحدود التى نشبت بين بعض الدول العربية وجيرانها من غير العرب .

اولا . التسوية السلمية لمنازعات الحدود من خلال اللجوء الى الوسائل السياسية :

كما هو معلوم ، تشمل الوسائل السياسية (والدبلوماسية) التى يلجأ اليها عادة لتسوية المنازعات الدولية عامة ـ ومنها المنازعات المتعلقة بالحدود ـ المفاوضات ، المساعى الحميدة ، الوساطة ، التوفيق أو المصالحة ، اللجوء الى المنظمات الدولية ذات الصلة .

١ ـ التسوية السلمية لمنازعات الحدود من خلال المفاوضات :

مما لا شك فيه ، أن المفاوضات المباشرة التى يجريها أطراف النزاع فيما بينهم ودون تدخل من جانب أى طرف ثالث ، تعتبر ـ ولو من الناحية النظرية ـ من أفضل الوسائل السلمية لتسوية المنازعات فيما بين الدول . ومرد ذلك فى حقيقة الأمر الى كون ان أطراف النزاع الدولى غالبا ما يكونون هم وحدهم الأقدر على فهم ظروف هذا النزاع وملابساته .

على أنه على الرغم من هذه الحقيقة المؤكدة ، فان الملاحظ أن المفاوضات قد لا تفلح وحدها فى التقريب بين



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ابريل ١٩٩٣

وجهات نظر الدول المتنازعة ، وهو أمر يعزى الى سببين رئيسيين بحسب رأينا . فأولا ، هناك السبب المتمثل فى أن أطراف النزاع قد لا يتيسر لهم التوصل الى حل وسط مقبول من جانبهم جميعا كنتيجة لاصرار احدهم مثلا على رفض تقديم أية تنازلات قد يكون من شأنها المساعدة فى التوصل الى حل للنزاع القائم . ولعل حالة النزاع العراقى ـ الايرانى بشأن الحدود المشتركة بين البلدين ، مثال مهم يمكن ان يشار اليه فى هذا الخصوص . فالمعروف أن المفاوضات التى جرت بين الحكومتين العراقية والايرانية بعد انتهاء الحرب بينهما فى منتصف عام ١٩٨٨ ، لم تسفر عن أى تقدم باتجاه حل النزاع بشكل نهائى مما أفسح المجال لتدخل الامم المتحدة لمحاولة الوساطة (قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨) . وأما السبب الثانى الذى قد يعوق من قدرة المفاوضات كوسيلة سلمية لتسوية منازعات الحدود ، فيتمثل فى حقيقة أن حل هذا النوع من المنازعات على وجه الخصوص ، قد يقتضى البحث فى بعض الجوانب القانونية والفنية الدقيقة التى قد يتعذر على أطراف النزاع أنفسهم الفصل فيها من خلال المفاوضات . ويمكن ، فى هذا المقام ، أن نشير الى النزاع بين مصر واسرائيل بشأن طابا وبعض مواقع علامات الحدود الأخرى . فالثابت ، أن تعذر التوصل الى اتفاق من خلال المفاوضات المباشرة بين الدولتين ـ لعدم اتفاقهما بشأن ما هو التفسير الصحيح لمعاهدة ١٩٠٦ المنشئة لخط الحدود المشترك ـ هو الذى كان وراء اصرار مصر على ضرورة اللجوء الى التحكيم الدولى للفصل فى هذا النزاع . كما انه ليس بخاف ، فى هذا الشأن أيضا ، أن الاختلاف البين فى وجهات النظر بين الصومال من جانب وكل من اثيوبيا وكينيا من جانب اخر فيما يتعلق بمشروعية السند القانونى الذى تمت بمقتضاه عملية تعيين الحدود المشتركة ، هو الذى ظل الى اليوم ـ وفيما عدا بعض الاستثناءات القليلة ـ يحول دون التفاوض المباشر بين الجانبين .

ومع ذلك ، فان المفاوضات المباشرة عادة ما تضطلع بدور ايجابى كبير فى التمهيد لاتفاق الدول المتنازعه ـ سواء بالنسبة لمنازعات الحدود أو غيرها ـ على اختيار وسيلة أخرى قد تكون أكثر ملاءمة . ولعل المفاوضات الطويلة والشاقة التى جرت بين مصر واسرائيل منذ الانسحاب الاسرائيلى من سيناء فى ٢٥ ابريل ١٩٨٢ وحتى الاتفاق على توقيع مشارطة التحكيم بينهما فى ١١ سبتمبر ١٩٨٦ ، وهى المشارطة التى اتفقت الدولتان بمقتضاها على عرض النزاع بشأن طابا على محكمة تحكيم دولية يتم تشكيلها لهذا الغرض ، تعتبر ـ أى مثل هذه المفاوضات ـ ذات دلالة كبيرة فى هذا الخصوص .

٢ ـ التسوية السلمية لمنازعات الحدود عن طريق تدخل طرف ثالث :

كمبدأ عام ، يمكن القول بأن عجز الأطراف المتنازعة عن التوصل ـ من خلال المفاوضات المباشرة ـ الى اتفاق ينهى ما بينها من نزاع ، هو الذى يوفر الظرف الموضوعى الذى يسوغ لطرف دولى واحد أو أكثر المبادرة الى التدخل من أجل المساعدة فى ايجاد تسوية سلمية لهذا النزاع . وعلى الرغم من حقيقة أن تدخل هذا الطرف الدولى الثالث قد يأخذ ـ فى العمل ـ صورا عديدة ، الا ان الملاحظ فى هذا الشأن هو أن « المساعى الحميدة » و « الوساطة » هما اللتان تعتبران من أكثر صور تدخل الطرف الثالث شيوعا فيما يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية على وجه العموم .

فما هو دور كل من هاتين الوسيلتين فيما يتعلق بالتسوية السلمية لمنازعات الحدود ؟

أ ـ فيما يتعلق بالمساعى الحميدة ، والتى يشير مفهومها الى مبادرة أحد الأطراف الدولية الى محاولة جمع طرفى أو أطراف النزاع على مائدة المفاوضات المباشرة ودون قصد التدخل من جانبه ـ أى هذا الطرف الدولى الثالث ـ فى سير هذه المفاوضات ، فالملاحظ أن العمل الدولى قد درج كثيرا وخاصة خلال القرن الماضى على اللجوء اليها لتسوية منازعات الحدود . ومن التطبيقات الحديثة فى هذا الخصوص : المساعى الحميدة التى قام بها الأمين العام للأمم المتحدة فى أواخر الخمسينيات بهدف تسوية نزاع الحدود بين كمبوديا وتايلاند ، وكذلك مساعيه الحميدة بشأن تسوية نزاع الحدود بين اندونيسيا وماليزيا فى اقليم بورينو الشمالى .

والواقع ، أنه ازاء ندرة التطبيقات التى لجأ فيها العمل الدولى الى المساعى الحميدة لتسوية المنازعات المتعلقة بالحدود ، يمكننا ان نخلص الى القول بأن هذه الوسيلة انما قد تكون فاعلة أساسا فى مرحلة التمهيد لاتفاق الأطراف المتنازعة على اختيار أسلوب الحل الذى يرتضونه ، كما أن نجاحها يعتمد ـ شأن غيرها من صور تدخل الطرف الثالث فى مجال تسوية المنازعات ـ على قبول الأطراف المتنازعة من ناحية ، وعلى قوة الطرف الثالث المتدخل وادراك أطراف النزاع لذلك من ناحية ثانية .

ب ـ أما فيما يتعلق بالوساطة ، فالملاحظ أولا أن مفهومها يشير الى قيام جهة أو طرف دولى معين بمحاولة التوفيق بين أطراف النزاع ليس فقط من خلال العمل على جمعهم على مائدة المفاوضات ـ كما هو الحال بالنسبة للمساعى الحميدة ـ وانما أيضا المشاركة فى تقديم المقترحات التى قد يكون من شأنها المساهمة فى التوصل الى حل وسط مقبول من جانب هذه الأطراف المتنازعة جميعا . كما يلاحظ ، من جهة ثانية وبصفة عامة ، ان الوساطة بهذا المعنى المشار اليه قد تفضل فى أحوال كثيرة المفاوضات وذلك بالنظر الى حقيقة أن الاقتراحات التى يقدمها الوسيط عادة ما تلعب الضغوط والاغراءات التى يقدمها ـ أى هذا الوسيط ـ دورا مهما فى حث أطراف النزاع على القبول بها .



ومن تطبيقات العمل الدولى فيما يتعلق بدور الوساطة كوسيلة سلمية لتسوية منازعات الحدود : محاولات الوساطة المتعددة التى قامت بها بعض الدول الافريقية ـ فرادى او بصورة جماعية ـ لتسوية النزاع الصومالى ـ الاثيوبى الكينى بشأن الحدود المشتركة منذ استقلال الدول الصومالية عام ١٩٦٠ . ومنها ، كذلك ، وساطة الرئيس الجابونى عمر بونجو ، وكذا الرئيس بوانيه رئيس ساحل العاج ، والرئيس التونسى زين العابدين بن على ، لمحاولة تسوية النزاع على الحدود بين ليبيا وتشاد فى أواخر الثمانينيات . وأما المثال النموذجى الذى يمكن الاشارة اليه فى شأن دور الوساطة كوسيلة سلمية لتسوية منازعات الحدود ، فيتمثل فى حالة الوساطة الأمريكية فى النزاع المصرى الاسرائيلى بشأن طابا وبعض المواقع الاخرى لعلامات الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب . وكما هو معلوم ، فقد برزت هذه الوساطة بالنسبة لمختلف مراحل النزاع منذ نشوبه فى أعقاب الانسحاب الاسرائيلى من سيناء فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢ ، وحتى اتمام تنفيذ حكم محكمة التحكيم الدولى الصادر فى شأنه ورفع العلم المصرى فوق طابا فى ١٥ مارس ١٩٨٩

٣ ـ المنظمات الدولية والتسوية السلمية لمنازعات الحدود :

تكشف الخبرة التاريخية فيما يتعلق بموضوع التسوية السلمية لمنازعات الحدود عن حقيقة أن المنظمات الدولية العامة قد اضطلعت بدور مهم فى هذا الشأن . ويكفى أن نشير فى معرض التدليل على مصداقية هذا الاستنتاج الى أن اكثر المنازعات الدولية اثارة للخلاف والجدل خلال فترة ما بين الحربين العالميتين قد تعلقت فى الأساس بموضوعات خاصة بالحدود والتسويات الاقليمية ، وكان لعصبة الأمم دور بارز سواء فى تسويتها أو فى اقتراح الأسلوب الملائم لهذه التسوية . ولعل حالة النزاع الذى ثار بشأن الحدود العراقية التركية ـ أو ما عرف فى ذلك الوقت بقضية الموصل ـ خير مثال يمكن ان يشار اليه فى هذا الشأن ، حيث كان لمجلس العصبة اسهام كبير فى اقتراح خطة التسوية التى انهت هذا النزاع .

كما كان للأمم المتحدة ، ايضا اسهاما الذى لا ينكر فى محاولات ايجاد تسوية سلمية للعديد من منازعات الحدود التى عرضت عليها أو تدخلت فيها ، أو على الأقل فى العمل من أجل الحيلولة دون تفاقم مثل هذه المنازعات . ومن أمثلة هذه المنازعات : النزاع بشأن الحدود الصومالية قبل استقلال الصومال وبعده ، النزاع حول الصحراء الغربية ، النزاع العراقى ـ الايرانى بشأن شط العرب ، النزاع بين الهند وباكستان بشأن كشمير ، ..

ولا تعتبر المنظمات الدولية الاقليمية استثناء فى هذا الشأن . فالثابت ، أن العديد من منازعات الحدود التى ثارت ضمن نطاق اختصاص بعض هذه المنظمات كانت محل اهتمام غير عادى من جانبها . ومن التطبيقات التى تستحق الاشارة فى هذا الخصوص : جهود منظمة الوحدة الافريقية من أجل ايجاد تسوية سلمية لنزاع الحدود بين الصومال وكل من اثيوبيا وكينيا ، وكذا جهودها لاحتواء النزاع الموريتانى ـ السنغالى الذى نشب فى أوائل أبريل ١٩٨٩ .

فالمعروف ، انه فيما يتعلق بهذا النزاع الأخير فقد شكلت المنظمة الافريقية لجنة سداسية ـ قام الرئيس المصرى حسنى مبارك بصفته رئيسا للمنظمة فى ذلك الوقت باختيار اعضائها ـ من وزراء خارجية كل من : مصر ، زيمبابوى ، نيجيريا ، النيجر ، توجو ، وتونس . كما شكلت المنظمة ، ايضا ، لجنة مماثلة ـ ضمت فى عضويتها كلا من : الجزائر ، الكاميرون ، الجابون ، موزمبيق ، نيجيريا ، السنغال ـ انيطت بها مهمة ايجاد تسوية سلمية للنزاع حول الحدود بين ليبيا وتشاد .

وواقع الأمر ، انه فى ضوء الخبرة التاريخية التى اشرنا الى بعض تطبيقاتها ، يمكن القول بصفة عامة ان الدور الذى تضطلع به المنظمات الدولية العامة العالمية منها والاقليمية فى مجال التسوية السلمية لمنازعات الحدود ، يعتبر ـ فى التحليل الاخير ـ دورا محدودا ولا يكاد يتعدى مرحلة التهدئة أو الاشراف على عمليات الانسحاب المتبادل للقوات المتحاربةالى ما وراء خط الحدود . ويصدق ذلك ـ على سبيل المثال ـ بالنسبة لحالة النزاع بين الصومال وكل من اثيوبيا وكينيا ، اذ على الرغم من كل جهود المساعى الحميدة والوساطة التى بذلتها منظمة الوحدة الافريقية بهدف ايجاد تسوية لهذا النزاع ، الا انها لم توفق فى نهاية المطاف فى انجاز هذا الهدف . وفى العديد من الاحيان ، كثيرا ما توفر المنظمة الدولية الاطار العام الذى ينجح من خلاله الاطراف المتنازعون فى الوصول الى تسوية ما بينهم من خلافات . ويمكن ارجاع هذا الدور المحدود للمنظمات الدولية فيما يتعلق بالتسوية السلمية لمنازعات الحدود الى عدة اسباب : فاولا ، هناك السبب المتمثل فى حقيقة ان منازعات الحدود تعتبر من حيث الاصل منازعات قانونية ، وهى لذلك كثيرا ما لا تجدى معها الوسائل السياسية لتسوية المنازعات ويفضل عرضها على الأجهزة الدولية القانونية والقضائية المتخصصة ان اردنا للتسوية التى يتم التوصل اليها ان تكون نهائية ودائمة . وثانيا ، هناك السبب الذى يتمثل فى وجود العديد من القيود القانونية والاجرائية التى قد يكون من شأنها الحد من قدرة المنظمة الدولية على التدخل لتسوية النزاع بمبادرة من جانبها وحدها . فالقاعدة بالنسبة لتدخل المنظمات الدولية كطرف ثالث من أجل تسوية المنازعات التى تثور بين اعضائها هى قبول الأطراف المتنازعة لهذا



التدخل . ومن ناحية ثالثة ، هناك السبب المتعلق بالمناخ السياسى العام أو المحيط ، والذى قد يحول دون قبول احد الاطراف المتنازعة عرض النزاع على احدى المنظمات الدولية المعنية وتفضيل اللجوء الى منظمة دولية اخرى ربما لا تكون هى الأكثر قدرة على تسويته . فمما لا شك فيه ، أنه بالنظر الى أن منظمة الوحدة الأفريقية قد اعلنت منذ البداية انحيازها لمبدأ المحافظة على قدسية الحدود السياسية الموروثة منذ عهد الاستعمار ، فان دولة كالصومال لم تكن متحمسة لعرض نزاعها مع جيرانها على هذه المنظمة الدولية الاقليمية بقدر تحمسها لعرضها على منظمة الأمم المتحدة .

ثانيا ، التسوية القانونية لمنازعات الحدود :

تتحقق التسوية القانونية للمنازعات الدولية عموما من خلال اللجوء الى احدى وسيلتين وهما : التحكم الدولى من ناحية ، والقضاء الدولى الدائم من ناحية ثانية . وطبقا لما يكشف عنه العمل الدولى ، فان هاتين الوسيلتين تعتبران وبحق من اكثر الوسائل السلمية التى تؤثر الدول عموما اللجوء اليها لتسوية ما قد يثور بينها من منازعات بشان الحدود .

ونعرض فيما يلى ، وفى ايجاز ، لدور كل من هاتين الوسيلتين فيما يتصل بهذا الموضوع .

١ ـ التحكم الدولى والتسوية السلمية لمنازعات الحدود :

يشير اصطلاح التحكيم، كوسيلة سلمية لتسوية المنازعات الدولية ، الى ذلك الأجراء الذى يمكن عن طريقه التوصل الى تسوية سلمية للنزاع محل الاعتبار بحكم ملزم تصدره هيئة خاصة يقوم اطراف النزاع انفسهم باختيار اعضائها ووضع قواعد اجراءاتها وتحديد القانون الذى تتولى تطبيقه فى شأن هذا النزاع .

وليس من قبيل المبالغة القول ، فى هذا المقام ، بان التحكيم الدولى بهذا المعنى المشار اليه قد ارتبط من حيث نشأته وتطوره فى العصر الحديث بمنازعاتها الحدود . وليس أدل على ذلك من حقيقة ان واقعة تحكيم الألباما الشهيرة عام ١٨٧٢ بين الولايات المتحدة وبريطانيا ، هى التى ينظر اليها باعتبارها بداية العصر الذهبى للتحكيم الدولى فى التاريخ الحديث .

وعلى الرغم من ان انشاء المحكمة الدائمة للعدل الدولى فى عام ١٩٢٠ قد مثل بداية مرحلة جديدة ومهمة بالنسبة لتطور نظام التحكيم الدولى كوسيلة سلمية لتسوية المنازعات ، وذلك بالنظر الى حقيقة ان المحكمة المذكورة قد وفدت ـ ولأول مرة على المستوى العالمى ـ نظاما دائما للتسوية القضائية للمنازعات الدولية ، الا ان الشىء الذى لاشك فيه هو ان انشاء مثل هذه المحكمة تماما دور التحكيم فى العلاقات الدولية المعاصرة . عما درج عليه العمل الدولى ـ سواء خلال فـ

بين الحربين او خلال الفترة التالية على انتهاء الحرب العالمية الثانية ـ من النص فى العديد من المعاهدات الثنائية والجماعية عى اللجوء الى التحكيم لتسوية المنازعات ، يلاحظ ان دولا عديدة قد قررت بالفعل تسوية منازعات بواسطة هذه الوسيلة مؤثرة اياها على التسوية القضائية . ولعل من ابرز التطبيقات التى تكشف عنها الخبرة العربية خاصة فى هذا الشان :

حالة التحكيم فى النزاع بشأن السيادة على واحة البوريمى بين المملكة العربية السعودية ومسيختى ابو ظبى ومسقط ، وهو التحكيم الذى لم يسر اطرافه فى اجراءاته الى نهايتها . وحالة التحكيم بين مصر واسرائيل بشأن طابا وبعض علامات الحدود الأخرى على الحد السياسى المشترك ، وهوالتحكيم الذى صدر الحكم فيه فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ .

ويفسر لجوء الدول الى التحكيم لتسوية منازعاتها ذات الصلة بالحدود ، على الرغم من وجود اجهزة قضائية دولية دائمة كمحكمة العدل الدولية ، بارجاعه الى عدة اسباب : فهناك ، من ناحية اولى ، طبيعة التحكيم ذاته ، والدور الذى تلعبه ارادة اطراف النزاع بالنسبة لمختلف مراحل عملية التحكيم . فالمعروف ، ان هذه الارادة تتجلى فى مختلف مظاهرها ، فالأطراف المتنازعون هم الذين يختارون المحكمين وهم الذى يحددون شكل المحكمة والقانون الذى ستتولى تطبيقه على النزاع الذى سيعرض عليها ، وكذلك الاجراءات التى تتبع امامها ، ومكان ورمان انعقادها .. ، وذلك على خلاف الحال بالنسبة للقضاء حيث ينتهى دور الخصوم ـ كمبدأ ـ عند الموافقة على عرض النزاع على المحكمة القائمة اصلا قبل نشوئة والتى يكون لها بموجب نظامها الاساسى قانونها وقواعد اجراءاتها . ومن ناحية ثانية ، يلاحظ أن اللجوء الى التحكيم يكون ميسورا الى حد كبير بالمقارنة باللجوء الى القضاء الذى يتطلب شروطا معنية للتقاضى امامه . وعادة ما يكون اللجوء الى التحكيم اكثر يسرا اذا ارتضى اطراف النزاع عرضه على محكم واحد ، حيث لا تثور هنا المشكلة الخاصة بتشكيل هيئة التحكيم والتى تعتبر وبحق احدى المشكلات الرئيسية التى تواجهها الدول فى هذا الشان .

ومن ناحية ثالثة ، فان بعض الدول قد تؤثر اللجوء الى التحكيم وليس القضاء لتسوية ما قد يثور بينها من منازعات لا لسبب الا انها تريد ان تستبعد قواعد القانون الدولى القائم وتريد تطبيق قواعد اخرى خاصة غير قواعد العدل والانصاف التى يجوز للقضاء الدولى تطبيقها بناء على طلب الاطراف . وهناك اخيرا وليس بآخر ـ السبب المتمثل فى سرعة اجراءات التحكيم بالمقارنة ببطء اجراءات التقاضى امام المحاكم الدولية الدائمة كمحكمة العدل الدولية .



المصدر : السياسة الدولية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ت ابريل ١٩٩٣

٢ ـ التسوية القضائية لمنازعات الحدود :

يشير اصطلاع التسوية القضائية للمنازعات الدولية الى ذلك الاجراء الذى يتم بموجبه الفصل فى النزاع الدولى بواسطة جهاز دولى دائم مختص بادارة العدالة الدولية ، وذلك بموافقة اطراف هذا النزاع ومن خلال تطبيق القانون واتباع نظام معين للاجراءات .

وباستقراء خبرة القضاء الدولى الدائم ـ سواء فى ذلك المحكمة الدائمة للعدل الدولى او محكمة العدل الدولية الحالية ـ يمكن القول بأنه على الرغم من المزايا العديدة التى تتحقق من خلال اللجوء الى نظام التحكيم الدولى والتى اشرنا الى اهمها ، الا ان الملاحظ ـ عملا ـ هو ان الدول لم تركن الى هذا النظام دائما لتسوية منازعاتها عموما ومنها المنازعات المتعلقة بالحدود . فهناك حالات كثيرة لم تتردد الدول فيها فى اللجوء الى القضاء بدلا من التحكيم . ومن امثلة هذه الحالات : حالة النزاع بشأن الحدود العراقية ـ التركية (قضية الموصل) ، وهو النزاع الذى طلب مجلس عصبة الأمم ـ وكما تقدم ـ فتوى بشأنه من المحكمة الدائمة للعدل الدولى عام ١٩٢٥ . وهناك ، كذلك ، حالة النزاع حول الصحراء الغربية والذى افتت محكمة العدل الدولية فيه عام ١٩٧٥ ، وكذلك حالة النزاع بشأن تعيين الجرف القارى بين ليبيا ومالطة ، وكذلك النزاع حول نفس الموضوع بين ليبيا وتونس عام ١٩٨٢ . كما ان هناك حالة النزاع بين قطر والبحرين بشأن تعيين حدود المياه الاقليمية بينها والمعروض حاليا امام محكمة العدل الدولية . ومن الأمثلة الاخرى ايضا ، حالة النزاع الليبى ـ التشادى ، والذى ترددت الأنباء اكثر من مرة حول اتفاق الدولتين على عرضه على المحكمة الدولية للفصل فيه . ولكن يبدو أن التطورات السياسية فى العلاقات بينهما ـ وخاصة بعد وصول الرئيس التشادى الحالى الى الحكم ـ قد اسهمت فى انفراج الأزمة ، وحالت من ثم دون الاستمرار فى خطوات عرض النزاع على القضاء الدولى .

وأيا ما كان الأمر ، فان مسألة تفضيل اللجوء الى القضاء الدولى لتسوية منازعات الحدود على اللجوء الى التحكيم أو العكس ، انما تظل فى التحليل الأخير مسألة ملاءمة تقدرها الاطراف المتنازعة ذاتها ، حيث يصعب القطع فى التحليل الاخير بتميز اى من هاتين الوسيلتين على الأخرى بشكل مطلق . اما : الشىء الذى يمكن التوكيد عليه هنا ، وبقدر كبير من الثقة ، فهو ان كلا من التحكيم والقضاء (الدوليين) يفضل الوسائل الأخرى غير القانونية لتسوية المنازعات الدولية عموما ولتسوية منازعات الحدود بوجه خاص . ومرد ذلك الى الآتى :

فاولا ، ان كلا من هاتين الوسيلتين ـ التحكيم والقضاء ـ تفصل فى النزاع المعروض عن طريق اصدار حكم ملزم بات ونهائى وثانيا أن كل منهما تتحقق من خلالها مزايا التسوية القانونية للمنازعات الدولية سواء من حيث كونها هى التى تناسب وضع الدول الصغرى فالمجتمع الدولى فى مواجهة الدول الكبرى . أو من حيث كونها هى التى يمكن وخاصة اذ ماتوفرت لها ظروفها الموضوعية المناسبة أى تفصل فى النزاع بشكل نهائى ، أو حتى بالنظر الى انها حق ـ اى التسوية القانونية ـ التى تكون ذات تاثير اقوى فى اقناع الراى العام فى الدول المعنية بجدواها وبعدالتها ، وذلك على خلاف الحال بالنسبة للتسويات السياسية التى عادة ما ترتبط فى اذهان افراد الشعب بفكرة التنازلات والحلول الوسط المفروضة . وثالثا ، ان هاتين الوسيلتين تعتبران ملائمتين اكثر من غيرهما من وسائل التسوية السلمية للمنازعات لتسوية منازعات الحدود ، على اعتبار ان الفصل فى هذه المنازعات ذات الطبيعة الخاصة غالبا ما يثير البحث فى العديد من الحجج والادلة القانونية التى قد لا تستطيع الوسائل السياسية التعامل معها بشكل صحيح □ .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٣

الجزائر تنفى وجود حشود على الحدود المغربية

□ الربباط – ا.ش.ا:

نفى مسئول بسفارة الجزائر بالرباط ما رددته إحدى الصحف العربية الصادرة فى لندن مؤخرا من أن هناك حشودا جزائرية على الحدود مع المغرب.

ووصف المسئول الدبلوماسى الجزائرى هذه الانباء بانها عارية من الصحة تماما وأن لا توجد أية حشود عسكرية مع حدود المملكة المغربية الشقيقة.. مؤكدا أن مثل هذه الانباء تساعد على توتر العلاقات بين البلدين.

وقال الدبلوماسى الجزائرى إن اللجنة التحضيرية لاجتماع اللجنة العليا المشتركة بين المغرب والجزائر سوف تعقد اجتماعا فى الاسبوع القادم بالعاصمة المغربية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٣

العراق يغلق حدوده مع الأردن بزعم استبدال عملات قديمة بأخرى

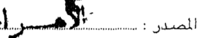
عمان - ر - قرر العراق للمرة الاولى منذ حرب الخليج اغلاق حدوده مع الأردن ابتداء من امس ولمدة خمسة ايام امام السيارات والمسافرين ، الأمر الذى أدى الى احتجاز المئات على الجانبين فى الصحراء .

وقال مسئول حكومى اردنى لوكالة «رويتر» ان السلطات العراقية ابلغت الأردن بان الاغلاق يستهدف اتاحة الفرصة لاستبدال عملات عراقية من فئة ٢٥ دينارا ، كانت قد طبعت قبل حرب الخليج ، بعملات من فئات اخرى .

ولم يستبعد المراقبون ان يكون وراء قرار الأغلاق اضطرابات امنية داخل العراق ، وتحاول السلطات العراقية القبض على المشتركين فيها .

وذكر مسافرون ان حرس الحدود الأردنى يوقف العربات على بعد ٧٠ كم من حدود العراق .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٣

.. نظرة على الخليج !

خطفت منطقة الخليج العربى أنظار المراقبين هذا الاسبوع، خصوصا أولئك الذين يتابعون عن كثب مجمل التفاعلات التى تشهدها المنطقة منذ كارثة الغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ وما تبعها من متغيرات عميقة سواء فى طبيعة تحالفات القوى أو مايتعلق بالرؤى المتباينة لمفهوم الأمن وكيفية توفيره وضمان استقراره لكل قطر على حدة، وللدول الخليجية الست بشكل عام.

مرسى عطا الله

وقد جاءت جولة الرئيس مبارك فى منطقة الخليج التى بدأها يوم الأحد الماضى بزيارة سلطنة عمان ثم تواصلت محطات التوقف لتشمل حتى الآن كلا من الكويت والبحرين والامارات، وينتظر أن تكون السعودية هى المحطة الأخيرة.. جاءت بمثابة اشارة لها مغزاها عن تواصل الاهتمام الاستراتيجى المصرى بهذه المنطقة الحيوية من العالم العربى والتى يمثل أمنها القومى جزءا لا يتجزأ من استراتيجية الأمن القومى المصرى بمفهومه الشامل.

والحقيقة ان النظرة الموضوعية لمثل هذه الجولة ينبغى أن تتعدى حدود التفاصيل والجزئيات التى تمثل جوهر القضايا التى طرحت على موائد المحادثات فى مختلف العواصم الخليجية، وان ينظر اليها فى اطار الرؤية الاستراتيجية المصرية الثابتة لمفهوم وفلسفة الأمن القومى العربى.

ان مصر كانت ومازالت وستظل تعتقد بضرورة الحفاظ على الهوية الكاملة لمنطقة الخليج ليس فقط من ناحية التركيب السكانى أو الوضع الديموجرافى ككل وانما أيضا من ناحية الهوية العربية الخالصة لأية ترتيبات أمنية ينبغى أن يكون فى مقدمة أهدافها منع أى وجود غير عربى فى هذه المنطقة.

بوضوح شديد أريد أن أقول ان مصر كانت ومازالت وستظل حريصة على اداء دورها - سواء بالمشاركة أو التنبيه - لادراك مخاطر الاستمرار فى تجاهل أهمية التوصل إلى صياغة عملية ومقبولة لترتيبات أمنية عربية لمنطقة الخليج - من خلال صيغة أعلان دمشق أو غيرها - بما يتفق وما فرضته علينا حقائق وأحداث التسعينات وأبرزها زلزال ٢ أغسطس ١٩٩٠ اقليميا أو زلزال انهيار النظام العالمى الذى كان سائدا منذ الحرب العالمية الثانية نتيجة تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتى ودول ما كان يسمى بالكتلة الشرقية.

إن الخليج العربى لم تعد أهميته الاستراتيجية الحالية مرتبطة بالاحتياطيات البترولية التى تمثل شريان الحياة لاوروبا الغربية واليابان، ولا لكونه بحيرة مؤهلة لايواء وحماية الأسطول الأمريكى حيث لم يعد هناك أى خطر سوفيتى، ولكن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج تحكمها معطيات جديدة.

لقد أصبحت ايران - بعد تحطم الآلة العسكرية العراقية - تحلم بدور يتفق وطموحات ورغبات الهيمنة التى تعشش فى رءوس الفرس منذ قرون طويلة.

وبتشجيع من حكام طهران ودعمهم حدثت تطورات ذ حولت بدولتين اسلاميتين مجاورتين لايران وهما افغانستان وباكستان لكى تكونا - سواء بعلم السلطة فيهما أو عدم علمهما - مراكز لنشر أفكار التطرف وتصدير عمليات ورموز الارهاب إلى العالم العربى - عبر بوابة الخليج - وتحت عباءة الدين.

وفى ظل هذه النوايا والتلميحات الايرانية نشأت مخاوف وحساسيات لدى بعض أهل الخليج كلما جاء ذكر أمن





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٣

الخليج نتيجة الاحساس بان ايران تقف بشدة ضد صيغة اعلان دمشق وانها تسعى لاعادة احياء التصور الايرانى الذى تم طرحه خلال سنوات حكم الشاه، والذى كان يرتكز إلى فكرة بناء نظام أمنى للمنطقة على غرار نموذج حلف الأطلنطى بحيث تلعب ايران فى هذا النظام نفس الدور الذى تلعبه أمريكا مع اوروبا الغربية.

وأخطر من هذا كله ان حكام طهران لم يخفوا هذه الأطماع والنوايا فى التوسع والهيمنة، وانما دأبوا فى الآونة الأخيرة على اعادة فتح ملفات مزاعمهم القديمة ومحاولة اسماع الكل بان لهم حقوقا تاريخية فى الخليج من نوع تلك الحقوق التى مازال صدام العراق يرددها بشأن الكويت!

لقد تحول الهمس فى ايران الى صيحات مسموعة تتحدث عن منطقة الخليج باعتبارها جزءا من الاراضى الايرانية.. ثم لماذا نذهب بعيدا ونجهد أنفسنا فيما اذا كانت هذه صيحات جادة أم للاستهلاك المحلى؟.. اليست جميع الدساتير الايرانية منذ عهد الشاه وحتى اليوم تنص على أن البحرين تمثل المقاطعة الرابعة عشرة من الدولة الايرانية؟

وإذن فان التورط الايرانى فى عمليات الارهاب والتطرف داخل مصر ليس سوى حلقة فى مخطط كبير يستهدف اشغال مصر والهاءها بعيدا عن الكعكة الخليجية التى يريدون التهامها.

وينسى حكام طهران أن مصر - مهما كانت المخاطر والتضحيات - لايمكن ان تسمح باى تهديد لدول الخليج لانه يمثل تهديدا صريحا ومباشرا لأمن مصر القومى.

ويتجاهل حكام طهران أن أمن البحر الأحمر الذى تملك مصر أطول سواحله مرتبط ارتباطا وثيقا بامن منطقة الخليج، وان حدود الحركة لترتيبات الأمن القومى المصرى وصلت الى باب المندب ابان حرب اكتوبر عام ١٩٧٣.

ثم أليس بامكاننا - كعرب - أن نعيد من جديد فتح ملف منطقة عربستان التى هى بكل الوثائق التاريخية والجغرافية جزء من الوطن العربى ليس فقط من حيث الأصل العنصرى أو اللغة السائدة وانما أيضا بما يحتمل فى نفوس أهل عربستان من مشاعر وآمال عربية خالصة.

اليست عربستان العربية جزءا سليبا حصلت عليه ايران بتواطؤ بريطانى مكشوف مع نظام الشاه فى أعقاب الحرب العالمية الثانية!

ومازالت فى الذهن خواطر كثيرة وافكار متعددة!

ومازال هناك أمل فى أن يدرك الجميع أن مصر القوية القادرة المستقرة أمنيا واقتصاديا هى التى يمكن ان تبدد كل هذه المخاوف والأوهام!

.. وهكذا أتصور أن جولة الرئيس مبارك ليست بعيدة عن هذه الحقائق والمعطيات الجديدة. أغلب الظن أنها كذلك!

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٢٠ فبراير ١٩٩٢

منازعات الحدود بين السياسة والقانون

الدكتور أنور ماجد عشقي

هناك مقولة يتفق عليها فقهاء السياسة والقانون تقول: «حيث توجد الحدود توجد المنازعات». ولا نغالي اذا وضعنا قضايا الحدود في مقدمة اسباب التوتر الدولي، فقد دل واقع الحياة الدولية على ان منازعات الحدود اذا لم تسو بالطرق السلمية فانها سوف تؤثر على العلاقات الدولية، وخاصة بين الدول المتجاورة وقد تُفضي الى مواجهات مسلحة.

ان معظم الحروب المحلية والاقليمية كانت بسبب الخلافات الحدودية. فالحربان العالميتان دارتا حول سيطرة المانيا على مقاطعتي الالزاس واللورين الفرنسيتين، كما ان الصراع بين الهند وباكستان دار حول قضية كشمير، والنزاع على «جزر الكوريل» جعل الخلاف بين روسيا واليابان خلافا مزمنا.

لقد توصل القانون الدولي الى صياغة مبادئ وقواعد يطبقها القضاء الدولي في منازعات الحدود، وتشمل المرافعات والاحكام المتعلقة بالمنازعات، ومع هذا فان هناك مسائل فنية دقيقة تطرحها منازعات الحدود من شانها عرقلة الحلول.

ان سجل محكمة العدل الدولية في لاهاي مليء بالمنازعات الحدودية سواء كانت ارضا او جزيرة او جزءا من جرف قاري، ومع هذا فان المحكمة لا تنظر الا في القليل من هذه القضايا، لأن نظام المحكمة الدولية يتطلب ان تتفق الدول المتنازعة على رفع القضية اليها قبل ان تبدأ النظر فيها.

ان منظمة الوحدة الافريقية قد نجحت الى حد ما في تطويق خطر المنازعات بسبب الحدود عندما قررت عام 1964م «انه بالرغم من سلبيات الحدود التي ورثتها الدول الافريقية المستقلة فانه لا مناص من ابقاء الحدود على ما هي عليه، حرصا على وحدة القارة واستقرار الاوضاع فيها».

اما الجامعة العربية فقد اقتصرت في فعاليتها على الدور التوفيقي بين الدول المتنازعة، والقيام بسياسة تنقية الاجواء دون فعاليات عسكرية او ادارية او تنظيمية، لأن الجامعة محكومة بالارادات العربية، وقد اكتفى نظام تسوية المنازعات بالجامعة تخويل مجلسها القيام بالوساطة بين الدول، كما لم يتضمن ميثاق الجامعة نصا بانشاء جهاز قضائي لتسوية المنازعات العربية، بل نص في مادته الخاصة على مبدأ التحكيم والتوسط، وهو التحكيم الاختياري الذي يقوم به المجلس بناء على طلب من اطراف النزاع. تعتبر معاهدات الحدود من وجهة النظر القانونية نوعا من المعاهدات العينية (Dispositive Treaties) وهي بالتالي ترتب حقوقا على الاقليم محل المعاهدة، لأن المعاهدة العينية تدمغ الاقليم بوضع دائم لا يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على شخصية الدولة التي تمارس السيادة على الاقليم، كما ان المعاهدة تعتبر تامة

وفورية التنفيذ، فالدولة الجديدة لا ترث المعاهدة بل النطاق الاقليمي لسيادتها، وهذا ما يقوله الدكتور محمد طلعت غنيمي في كتابه «قانون السلام».ان القانون الدولي يؤكد انه عندما تقوم دولتان بتعيين الحدود بينهما فانهما تهدفان الى تحقيق الاستقرار، لأن تسوية الحدود ستكون نهائية وتقوم على اساس ثابت ومؤكد، وهذا لا يتاتى اذا كان من الجائز الطعن في الحدود كلما اكتشفت ثغرة في معاهدة او خريطة، او كلما تبين لمنطقة من مناطق الحدود اهمية اقتصادية او سياسية او استراتيجية لم تكن معروفة من قبل، وقد قضت محكمة العدل الدولية في قضية المعبد الكمبودي «ان تعديلات الحدود لا يمكن قانونا المطالبة بها على اساس ان المنطقة قد أضحت لها اهمية لم تكن معروفة او مدركة وقت انشاء الحدود».

وتثور المنازعات الحدودية لأسباب عديدة، منها ما يتعلق بأسباب تتصل بتحديد الحدود، كعدم وجود تحديد دقيق لمسار خط الحدود عندما لا تكون الحدود قد حددت او خططت بموجب معاهدة او قرار قضائي او تحكيمي او اداري، او دفعت أحدى الدول ببطلان او عدم صحة معاهدة الحدود او الطعن في قرار التحكيم. كما يثور النزاع حول اختلاف التفسير او تطبيق معاهدات الحدود. كما ان هناك اسبابا تتصل بتخطيط الحدود وإعداد الخرائط، كأن تنفرد احدى الدول بتخطيط الحدود، او ان تتجاوز لجنة التخطيط لصلاحياتها الصريحة او الضمنية، او لغياب نص صريح او ضمني، وهناك ايضا اسباب تتعلق بالطعن في صحة الحدود بناء على حق تقرير المصير.

اما النزاع حول تفسير او تطبيق المعاهدات فينشأ بسبب افتقار المعاهدة للدقة في الصياغة، او من استخدام تعريفات غامضة، او اكتشاف تناقضات في نصوص المعاهدة.

ان القانون الدولي يفتقر الى قواعد ملزمة لتفسير المعاهدات، لكن الفقه والقضاء الدوليين استنبطا من القوانين الوضعية مجموعة القواعد التي يجوز الاهتداء بها في عملية التفسير، وتنحصر طرق التفسير في ثلاث طرق:

الطريقة النصية.

الطريقة الشخصية.

الطريقة الوظيفية.

ان الجانب الاكبر في المرافعات الدولية يأتي من سلوك الاطراف اللاحق على معاهدات الحدود، والسلوك اللاحق هو كل ما يصدر من اطراف النزاع من تصريحات او بيانات او خرائط، وما يجري تبادله بين الاطراف من مراسلات، كما ان اعمال السيادة التي تباشرها الدول الاطراف في المناطق محل النزاع تعتبر من السلوك اللاحق على المعاهدة.

ان الاشكالات المطروحة في مسائل الحدود تتأتى من عدم التفرقة بين المصطلحات، فكثيرا ما يلتبس الامر على اطراف



النزاع فلا يفرقون بين نزاع الحدود والنزاع الاقليمي.

فنزاع الحدود (Boundary Dispute) يعني الخلاف الناشئ حول المسار الصحيح لخط الحدود، اما النزاع الاقليمي (Terretorial Dispute) فانه الخلاف الناشئ بسبب ادعاءات السيادة المتعارضة على اقليم ما، وقد يشكل امتدادا جغرافيا لأحد اطراف النزاع، لكن هذه التفرقة تكون اشد وضوحا اذا كان الاقليم محل النزاع لا يجاور اقليم الدولتين المتنازعتين كالتنازع حول الجزر، لكن التفرقة تدق احيانا أخرى اذا كان النزاع حول منطقة على الحدود.

ان الخلاف بين العرب واسرائيل ليس خلافا على الحدود بل هو خلاف على الوجود، لكن مسيرة السلام التي صممت في واشنطن بذكاء استهدفت في معناها العميق تحويل النزاع من خلاف على الوجود الى خلاف على الحدود، لأن الخلاف على الحدود معناه تأكيد الاعتراف بالوجود.

اما مشاكل الحدود بين الدول العربية فان لها خصائص تميزها عن غيرها من الدول ومن هذه الخصائص، ان المنازعات الحدودية قد ترجع الى طبيعة الدولة الحديثة وسبل قيامها، لكن الولاء في الدول العربية غالبا ما يكون مرتبطا بالقبيلة اكثر مما هو مرتبط بالارض، وقد لعبت البداوة وترحالها المستمر، وانقسام القبائل على ذاتها دورا شديد التعقيد في تحديد ولاءاتها عند رسم الحدود، لأن الحدود ما هي الا تقسيم للسيادة والولاء، وهو ما يحدث شرخا وتصدعا للقبيلة، وحيث ان الحدود هي في الغالب حدود وهمية ورمزية فيصعب ضبط تنقلات البدو، وبالتالي تقسيم ارض القبيلة.

من خصائص الحدود العربية ما يتعلق بطبيعة الارض فمعظم الاراضي العربية اراض صحراوية ويصعب بالتالي تحريك الحدود وتثبيتها والتعرف عليها من بين الكثبان الرملية المتحركة، وهي صعوبة موضوعية تفتح المجال للحجج والذرائع التي يلجأ اليها احد الطرفين لإبقاء الحدود ملفا مفتوحا لاثارة المنازعات قد توظف لمكاسب رخيصة.

ومن الخصائص ايضا ان تفتت العالم العربي قد أوجد دولا مختلفة في الحجم، وجدت بسبب ظروف سياسية واقتصادية ومصالح دولية فهي تحرص على وجودها في الاسرة الدولية، كما ان الدول العربية تعتبر دولا حديثة النشأة، فالبعض يعاني من عقدة الدولة بسبب حجمها الصغير، وتخشى ان يؤدي التمادي والتغاضي عن مشاكل الحدود الى اعادة النظر في وجودها بدلا من حدودها وهي ما زالت بعد شابة يافعة.

اما الخصائص الاقتصادية فان بعض الاراضي العربية تختزن في جوفها ثروات نفطية كبرى. فالشركات الاجنبية تشعر بالقلق على مصالحها بسبب المنازعات الحدودية فتصبح الشركات اكثر الحاحا على السلطات المحلية في تثبيت الحدود، لأن ذلك ادعى للمحافظة على امتيازاتها في التنقيب، كما تعمد هذه الشركات احيانا الى الضغط على حكوماتها لتشجيع دول المنطقة على البت في مسالة الحدود والتعجيل فيها.

ان التراجع الذي اصاب الاسس العامة للانتماء العربي والاسلامي قد اورث في الامن القومي وهناً وضعفاً اديا الى فتح الباب واسعا امام قضايا الحدود ومشاكلها المستعصية، فانحسار روح الانتماء العربي والاسلامي افقد الثقافة السياسية العربية كثيرا من ادبياتها، كما افقد بعض صناع القرار القدر الكبير من التسامح مع بعضهم، فازداد الشعور بالمصلحة الخاصة على حساب المصلحة العليا المشتركة، وهو تراجع اصبح واضحا في الساحة العربية.

ان قضايا الحدود هي قضايا طبيعية معروفة لدى كافة الدول وعلى كافة المستويات لكن اختيار التوقيت لاثارة القضايا الحدودية هو الذي يتجاوز حدود المعقول والمألوف، مما جعل الحدود ميزانا لمقياس الحرارة السياسية بين الدول تبرد عندما تصفو العلاقات السياسية، وتسخن عندما تجفو هذه العلاقات.

ان اثارة المسائل الحدودية ما هو الا تعبير من الجار عن عدم رضاه عن جاره. فالحدود تظل نائمة في ظل العلاقات الودية فتبقى الخرائط ملفوفة يعلوها الغبار وتهمل المعاهدات في زوايا الادراج والخزانات، وعندما تسيس العلاقات بين الدول، تستيقظ الحدود وتتقدم الجيوش ويسقط القتلى وتجرى الاتصالات الدولية وتتناقل وكالات الانباء الاحداث وتتابعها ويسهر السفراء والقناصل وما ان تهدأ الامور حتى يتنفس الجميع الصعداء، فالسياسة هي العامل الخفي لاثارة مشاكل الحدود وهي التي تبحث في الاسباب الحقيقية لاثارتها. ان الاسباب الحقيقية في اثارة النزاعات الحدودية بين العرب هي ان التعامل مع الحدود يجري وقتيا، فلا تعالج علاجا جذريا، لهذا تجد النزاعات العربية تثار بين فترة واخرى، فقضية حلايب بين مصر والسودان قد اثيرت عام 1958 بسبب الدوائر الانتخابية وبعد 34 عاما ثارت ثانية بسبب اتفاقية التنقيب عن البترول والمعادن واليوم تثور باسباب اخرى غير معلنة. ان من ابرز الاسباب حول اثارة المنازعات الحدودية بين العرب هو ان معظم الحدود العربية غير موروثة، فالكل يرى أنه احق بحدود اوسع، لهذا يجب السيطرة على مصادر المنازعات عند اثارتها، ويتطلب ذلك الادراك الكامل للأحوال والقواعد القانونية والاجراءات الكفيلة والاصول العامة لتسوية المنازعات تسوية دقيقة وحازمة، وهذا يتطلب في البداية حصر النزاع وتهدئته وتحجيمه واجراء تسويات مؤقتة مع السير قدما نحو تجذير المشكلة وحلها حلا نهائيا، عبر الاليات السلمية والحلول الدبلوماسية في جو من الادبيات السياسية بالمفاوضات الدقيقة والهادئة واعتماد الوساطة والمساعي الحميدة، كما يتطلب ذلك التحرك ووضع الحلول من خلال القواعد القانونية لحسمها عن طريق الاتفاق والمعاهدة النهائية او بالتحكيم بنوعية الاجباري والاختياري او القضاء الدولي. ان الطرق السلمية في المفاوضات تسير عبر الحلول الدبلوماسية المشتملة على المفاوضات والوساطات والمساعي الحميدة، اما الطرق اللاسلمية فهي الاساليب التي توظف فيها القوة باشكالها كالضغط السياسي والعقوبات الاقتصادية واستخدام القوة العسكرية، وقد حرم القانون الدولي اللجوء الى استخدام القوة كوسيلة لحل المنازعات.

ويبقى القول ان ادارة المنازعات تعتبر من القدرات السياسية التي تتميز بها بعض الدول وذلك بتوظيف ما لديها من نفوذ ومهارات سياسية للتأثير على مسار النزاع سعيا للوصول الى الاهداف التي يرغبها كل طرف باقل التضحيات.



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٣

حدودكم يا عرب !!

قنابل موقوتة فى طريق الوحدة

« المشكلة الحقيقية التى ستواجهها الولايات المتحدة الامريكية بعد حرب تحرير الكويت هى حرب اخرى على هامشها لتصحيح الحدود التى رسمتها اتفاقية سايكس بيكو ومقررات مؤتمر فرساى » .
تلك العبارة التى قالها زيجينو بريجنيسكى « مستشار الرئيس الامريكى الاسبق لشئون الامن القومى » إنطلق منها الزميل مجدى شندى فى كتابه الجديد حدودكم يا عرب الصادر خلال الايام الماضية عن الدار المصرية للنشر والتوزيع ويعالج الصراع على الحدود بين البلدان العربية وبعضها من ناحية وبينها وبين دول الجوار الجغرافى من ناحية اخرى وقبيل الدخول فى محتوى الكتاب هناك عدة نقاط جديرة بالملاحظة .



الاولى : ان الكاتب اعتمد لهجة متميزة لفكرة التوحد العربى رغم الظروف التى تعيشها البلدان العربية من تفكك وتشرذم ، مما اوقعته فى فخ الخطابية خاصة مقدمة الكتاب وفصلة الاول ، ففى المقدمة يميل الى « التنظير » الذى قد يكون محمودا من بعض الاحيان ، لكنه ليس كذلك فى كل حال ، فمنذ السطر الاول يلقى فى وجه القارىء بعبارة تقول نحن فى زمن اصبحت الكتابة الجادة

فيه نوعا من الانتحار !! » وهو يشرح بعد ذلك حساسية الانظمة العربية تجاه ما يكتب ، وانحدار اهتمامات القراء متناسيا وجود فئة تقبل بنهم على ما هو جاد ، وتلقى الى سلة المهملات بالغث !

وتقوده هذه الحالة الى تأنيب القارىء الذى ربما كان غارقا فى دوامة مشاكلة الحياتية اليومية وليس فى حاجة الى تأنيب الضمير حتى لو كان هذا التأنيب جماعيا ، فهو يرى مشاكل الحدود ليست الا نوعا من التسليم بما فعله المستعمر والرضاء به ، بل والعض عليه بالنواجذ. ثم يضيف قائلا : نحن اذ نفعل ذلك فإننا نطرح ارادتنا جانبا وكأننا فى حالة مستمرة من التنويم المغناطيسى ثم ينعى فى الفصل الأول ماضيا كان فيه نوع من الترابط والوحدة حيث ظل بامكان الدمشقى ان يرتحل الى مكة او القاهرة او بغداد دون حاجة لتأشيرات دخول حتى نهاية القرن الماضى الى ان تدخل القلم الاستعمارى الاحمر ليصنع سلسلة من الكيانات المتفاوته من حيث الحجم والامكانات واضفى الصفة القانونية عليها ووصل الامر فى الوقت الحالى الى حد اصبحت فيه الدعوات الى الوحدة

تعنى فى ذهن حكام الدول العربية خسارة قطرية وحرمانا من المدخرات ومصدر تخوف من ابتلاع الكبير للصغير والفقير للغنى !

الملاحظة الثانية هى أفراد الكاتب لمساحات كبيرة فى بعض المشاكل على حساب مشكلات لخرى فربما لجأ الى تكثيف الضوء على المشاكل المثارة حاليا او التى من المتوقع ان تثار فى المستقبل القريب بينما اهمل مشكلات اخرى كان لها حظ من الاهمية مثل واحة جغبوب بين مصر وليبيا والجرف القارى بين ليبيا وتونس حيث لم تزد المساحة المخصصة لكلتا المشكلتين عن بضعة اسطر .

اما الملاحظة الثالثة والتي تختص بالناحية الشكلية الا انها مهمة منها كثرة الاخطاء المطبعية الموجودة بالكتاب وعرض الملاحق كجزء من النسيج بنفس البنط الذى اعتمده فى الفصول السابقة ، بينما جرت العادة على عرض الوثائق والملاحق ببنط اصغر حيث كان يمكن ان تحتل ثلاثين صفحة فقط من المساحة الحالية « ستون صفحة » التى تزيد عن ربع صفحات الكتاب .

فيما عدا ذلك فان الكتاب يعد جديرا بالقراءة وان كان يبعث الحزن فى النفس على الوضع العربى الحالى ففى الفصل الاول يشير الى تصريحات صدرت عن مستشار بريطانى لاحدى الحكومات الخليجية « لم يذكر اسمه صراحة « يؤكد فيها ان بريطانيا ستظل حريصة على الحدود التى رسمتها ولو كلفها ذلك خوض حرب بعد حرب !! ويقول بالنص « ان الخليج مختلف تماما عن بقية المناطق « الناطقة » بالعربية فبعيدا عن

وهم وجود امة عربية الذى يتمسك به البعض « على الرغم من ان الوقائع اثبتت عدم واقعيته وافتقاره الى مضمون صلب » هناك امم تشكلت من منطقة الخليج وليس مجرد شعوب او دول ، بل اصبح العرب اقلية فى كل واحدة من هذه الامم الخليجية ، فيما تحتم المصالح عليها الاستماتة فى الاستقلال والتمايز !! ثم يعرض للاسباب التى ادت لتعقيد مشاكل الحدود .



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٦ / ١٩٩٢

تضليل

عجيب أمر دول الخليج العربى ، فهذا وزير من احداها يدعو ايران كمن يخطب ودها أن تعمل على تحسين علاقتها بجيرانها من دول الخليج .. رغم أن وزير خارجية ايران كان قد أعلن منذ أيام ان موضوع الجزر المختلف عليها أمر غير قابل للحوار .. والاعجب من هذا أن نفس هذا الوزير الخليجى وفى نفس التصريح يقول تعليقا على مشروع المصالحة العربية إن بلاده لاترفض ذلك وقوفا فى وجه المصالح العربية العليا ولكن بسبب وقوف بعض الدول العربية إلى جانب العراق اثناء وبعد الغزو العراقى للكويت .. أى ان الوزير العربى على استعداد لتحسين العلاقة مع ايران رغم اعتدائها الذى مازال واقعا على بعض جزر الخليج العربية ولكنه مازال رافضا للمصالحة مع الدول العربية أو بعضها بسبب عدوان انتهى وإن كانت اثاره مازالت باقية ..

والادهى من ذلك ان يتحدث هذا الوزير عن اعلان دمشق موضحا ان الحديث عن العلاقات الودية شىء والترتيبات الامنية شىء اخر !! .

فاذا ما أضفنا إلى ذلك تصريحات اخرى لعدد من المسئولين الخليجيين يؤكدون فيها ان الاتفاقيات الامنية مع بعض الدول الغربية اجدى وأفيد .. فيؤكد لنا أى نوع من العلاقات الودية تلك التى يتكلمون عنها .. رغم ان تكلفة هذه الاتفاقيات تحسب بالمليارات ..

وقد يكون السبب وراء ذلك اعتقادهم ان الدول العربية الاخرى غير الخليجية حريصة على اعلان دمشق باعتباره صفقة مالية كما زعمت احدى وكالات الانباء العالمية .. وان صح ذلك فهو الخطأ بعينه فمصر وسوريا حينما أرسلتا جنودهما لتحرير الكويت لم تشترطا ثمنا للدفاع عن دولة عربية .. انه موقف نابع من الاحساس بمسئولية تجاه الامن القومى العربى ليس إلا ..

عربى أصيل



المصدر : ......[illegible]......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ......٥ يناير ١٩٩٤......

الخليج العربي

عام من المعضلات بين نذر الشر وآفاق الخير

محمد الرميحي *

■ كانوا مجموعة من شباب الخليج جمعتهم قاهرة الخمسينات من أجل الدراسة، ثم تنازعتهم الأفكار السياسية المختلفة. تشكّل وعيهم من خلال الأزمات والقضايا والأحلام التي عاشتها الأمة في تلك الفترة. تشربوا أفكار عبدالناصر وشاهدوا تكونات حزب البعث، وبزوغ فكرة القومية، وعاشوا رياح التقلبات الساخنة كي يعودوا الى بلادهم ويتحملوا مسؤولياتهم بعد ذلك، ومنهم من لا يزال يتحمل المسؤولية حتى الآن مثل غازي القصيبي (مع حفظ الألقاب)، الذي روى لنا قصة شباب هذا الجيل في روايته التي تقف على حافة السيرة الذاتية وحافة رصد الواقع المعاش تحت عنوان «شقة الحرية». لقد أيقظ الدبلوماسي العتيد روح الفنان المختبئة في أعماقه خلف مراسم البروتوكولات والأجواء الرسمية ليقدم شهادة حيّة وواقعية عن إحدى فترات الخصوبة في الحياة السياسية والفكرية العربية.

ولا يأتي ذكر رواية غازي القصيبي لمجرد أنها حدث ثقافي مهم فقط، وإنما لأن الجو الذي تجسده لا يزال موجوداً بشكل أو بآخر، فريح الأفكار والقضايا الساخنة لا تزال تهبّ على منطقة الخليج، ولا يزال الخليج يتفاعل معها سلباً وإيجاباً كما فعل خليجيو الخمسينات في «شقة» القصيبي، ولا تزال الرؤية بقدر ما هي مشوبة بالأمل مثقلة بالهموم. ولعل قراءة أحداث عام مضى تمكّن المراقب من استشفاف ما يمكن أن يحدث في المستقبل. فهذا العام أحاط الخليج والدول المطلة عليه بمجموعة من المتغيرات، بعضها له صلة مباشرة بما يحدث وبعضها يعتبر تمهيداً أو إرهاصاً لما تحمله آفاق الشهور المقبلة.

وفي السنوات القليلة الماضية منذ بداية عقد التسعينات تسارعت الأحداث وهي تلهث، مطوقة ذاك الإطار، ومقرّبة اللهب الى آبار النفط.

في السنة الماضية شهدنا مجموعة من التحوّلات العربية والإقليمية كانت ارهاصاتها في الأفق وبدأت بذرها تظهر، وأطل بعضها برأسه كواقع لا يقاوم. ولو استعرضنا بعض هذه المتغيرات، وحاولنا رصدها في نقاط متتابعة، لأعطتنا دلالات واضحة عن سنوات الاضطراب والحيرة السياسية التي تجد المنطقة نفسها فيها.

النفط... التنمية

يتفق الأعداء والأصدقاء أن علينا أن نبحث وسط زحام براميل النفط لنعرف ما يجري في الخليج. ففي الخليج لا يؤمن المراقبون بالقول القديم «فتش عن المرأة»، لكنهم يفتشون دوماً عن النفط. من هنا نتذكر الآن انقلاب محمد مصدق في إيران وما جرى فيه وحوله، وقتها خرج الشاه محمد رضا بهلوي فاراً من بلده ثم أعيد اليها، وبعدما أحبطت حركة مصدق سنة ١٩٥٣، أعطيت احتكارات النفط الايراني الى اتحاد شركات غربية بامتياز لمدة خمس وعشرين سنة انتهت - ويا للمصادفة - سنة ١٩٧٨، وكانت سنة الثورة في إيران. لا أريد أن أقع في فخ تفسير التاريخ بأنه مؤامرة تحيكها أياد لا نعرفها في الخفاء، لكن المصادفة التاريخية تفرض على الأقل ظهور علامات التعجب!

ويبقى النفط، أو بالأحرى مداخيله من جهة وأسعاره من جهة أخرى، أحد المؤشرات المهمة لارتفاع درجة الحرارة السياسية في هذا الاقليم أو انخفاضها. فها هي أسعار النفط آخذة في التراجع الى مستويات متدنية، ولقد وضعت الدول حساباتها وميزانياتها على حد معيّن من الانتاج، وعلى مستوى محدد من الأسعار، وإن كانت الدول المختلفة داخل «أوبك» وخارجها تستطيع أن تقرر مستويات إنتاجها فإنها لا تستطيع بالضرورة أن تقرر معدلات الأسعار، بل على العكس كلما زاد الانتاج وأصبح هناك فائض منه هبطت الأسعار أكثر وأصبح المردود أقل، في الوقت الذي تعودت الشعوب على نمط تنمية - معتمد على النفط - وعالي الطلب على الخدمات من جهة وعلى البناء التحتي للمجتمع من جهة أخرى، وقلة الدخل المالي من النفط تشكل أعباء كبيرة على الميزانية العامة، وتمنع السياسات المتبعة لفترة طويلة أية ضرائب مباشرة مما يضع متخذي القرار في موقف حرج.

والسؤال الذي تم طرحه بشدة هذا العام هل تستطيع «أوبك»، ودول الخليج تمثل جزءاً كبيراً منها، أن تنقذ نفسها بنفسها؟ لقد ارتفعت أسعار النفط قليلاً في أعقاب انعقاد مؤتمر قمة دول مجلس التعاون وإعلانه عزمه على الأخذ بجدية في عملية تقنين الانتاج. وتحاول «أوبك» منذ شهور عدة أن تخفض مستوى انتاجها من ٢٤,٣ مليون برميل يومياً الى ٢٤ مليوناً فقط، وهي لا تزال عاجزة عن ذلك حتى الآن. فالحرب الخفية مستعرة بين أعضائها، وعلى رغم جلوس الأعضاء مبتسمين حول المائدة المستديرة وتحت عدسات المصورين إلا أن إيران تجاوزت حصتها، ونيجيريا



تهدّد، والكويت عاجزة وحدها عن التمسك بما تركه الآخرون، والعراق يستعد للعودة مزمجراً ومتوعداً بانه سيخفض النفط الى اسعار الماء، وكل هذه التهديدات تتحول الى مؤشرات متذبذبة في البورصات العالمية. وبعدما كانت اجتماعات «اوبك» تثير رعب العالم الصناعي المتحكم بالطاقة أصبحت القاعدة انهم لا يجتمعون فقط إلا لتجسيد الخلافات في ما بينهم. وتحول النفط - بفعل تلك الخلافات - من سلعة استراتيجية مهمة الى سلعة تجارية عادية تجري المساومة حولها مع كل افتتاح للأسواق المالية.

وليس هذا هو التحدي الوحيد الذي يواجه «اوبك»، ففي هذا العام أيضاً لا تزال أصداء ضريبة الكربون، التي تعدّ المجموعة الاوروبية العدة لفرضها، تثير فزع اهل الخليج. فتحت اسم حماية البيئة تنوي هذه الدول امتصاص الجزء الاكبر من أسعار البترول، وإعادته الى خزائنها مرة اخرى، وما لم تنتبه الدول المنتجة الى هذا الفخ وتوقفه بالاجراءات الضرورية فستذبح ببطء وتسلب منها كل ثرواتها الطبيعية من أجل رفاهية الانسان الاوروبي الذي يريد ان يدمر بيئات الآخرين وينجو ببيئته.

وحتى الآن - وخصوصاً في الخليج - لم تستطع برامج الاعلام والتعليم معاً ان تشكل وعياً تنموياً حقيقياً ليعرف المواطن خلالها المشكلات التي يمكن أن تواجهه أو تواجه ابناءه في المستقبل، بل على العكس تشكّل وعي بان ما هو موجود يمكن ان يكون دائماً، في الوقت الذي قد يشكل مرحلة لاعتماده على مادة خام احادية وليس على صناعة متكاملة للانتاج. وقلة الوعي هذه قللت مما كانت تنادي به النخبة في الخليج من التوجس من المستقبل وإعداد «ثروة بشرية» مدربة قادرة على مواجهة الصعاب وخلق الثروة. لقد ذهبت تلك الاصوات أدراج الرياح تحت الشعار غير المعلن «أصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب».

لذلك كله فان محصلة هذا الوضع ستكون صراعاً سياسياً اشد ما فيه فتكاً ان طائفة كبيرة من الناس ستندرج حتماً في تيار «الوعي المغيب» وسترفع شعارات نرى مثالاً لها اليوم في مصر وفي الجزائر، وهي ليست شعارات ايجابية تبتغي التفكير والعمل لانقاذ المسار مع ما تبقى من ثروة، وإنما شعارات تتغطى باغطية دينية تدعي انها تبحث عن سبيل الخلاص ولا تملك في الوقت نفسه برنامجاً حقيقياً لتنمية حقيقية.

اليمن والوحدة المريرة

متغيرات أخرى عديدة يشهدها الخليج وتؤثر فيه لعلّ اهمها ما يحدث في اليمن. فما يحدث هناك ظاهرة غير صحية في حدها الأدنى. وعندما كتبت عن ذلك في بداية شهر (اغسطس) هنا على صفحات «الحياة» هب من يردّ من الاخوة بان نذر الخطر التي اشرت اليها - وقتها - من صنع الخيال، وان عليّ أن اترك شان اليمن لاهل اليمن. وليت هذا الأمر يكون حقيقياً، فما هي إلا اشهر معدودة حتى تبيّن أن ما يحدث في اليمن هو صراع جديّ، وبصرف النظر عن الطرف المحقّ او المخطئ، إلا ان اليمن مقبل على صراع داخلي نتيجة جملة أسباب ارتكبت في الماضي على الجانبين الداخلي والخارجي. وما يحدث في اليمن، وما قد يتطور اليه، قضية تهمّ الخليج واهله، لان اليمن في النهاية قاعدة جزيرة العرب، ويشترك مع أكثر من دولة خليجية، في الحدود والتداخل البشري، وربما اطول حدود برية بين اية دولة خليجية واخرى عربية، فإن تطور هذا الصراع الكلامي والمناوشات في اليمن الى اشد من ذلك ستكون له انعكاسات سلبية على دول الخليج، التي لا تحتاج - في هذا الوقت على الأقل - لاضافة عبء جديد على اعبائها السياسية والاقتصادية والعسكرية والبشرية.

اما موضوع «غزة اريحا» فهو أيضاً متغير على اهل الخليج ان يقولوا فيه رأياً آجلاً أم عاجلاً، وهو راي مركّب لان «السلام» لا يمكن رفضه، خصوصاً انه يرضي اصحاب الشان «الفلسطينيين» او على الأقل الطائفة صاحبة القرار السياسي منهم، وقضيتهم التي كانت تحرك «رمزياً» البيان العسكري الاول، او بالاحرى البيان الانقلابي الاول في أكثر من عاصمة عربية إبان العقود الاربعة الماضية، إلا ان الاجابات السياسية ليست سهلة، فماذا عن سورية وهي حليف اعتمد عليه اثناء حرب تحرير الكويت كما ان لها ثقلها السياسي في المنطقة؟

كما ان القيادة الفلسطينية نفسها، من كثرة ما ناورت في العقود الثلاثة الاخيرة، غير مامونة الجانب سياسياً في الوقت الذي لا مجال فيه للتفكير في عودة الصراع «الساخن» مع اسرائيل، فلا القدرات ولا الموارد ولا الايديولوجيات كما هي، كذلك الوضع العالمي، لا تسمح بتجدد ذلك الصراع. وهنا المشكل الذي يواجه متخذي القرار اليوم، مشكل يلقي بظله على المنطقة وتتعدد فيه الاجابات وتختلف الإجتهادات جزئياً.

اذا اضفنا الى ذلك ما يحدث في مصر، وهو موضوع مطروح على الأجندة الخليجية منذ فترة لكنه تصاعد في الفترة الاخيرة، فلا مصر - حتى الآن - معترفة بخطورة ما يحدث في داخلها من إرهاب من اجل وضع استراتيجية مشتركة حوله - وربما لا توجد مثل تلك الاستراتيجية - كما ان نذر الارهاب نفسه قد تمتد الى أماكن أخرى نتيجة لطيش بعض القيادات او تهوّر بعض المجموعات، او الإحباط الشديد لدى البعض الآخر. ويضع أهل الراي أيديهم على قلوبهم كلما سمعوا عن حادثة كبيرة في مصر تستهدف المصريين أو ضيوفهم من السياح الاجانب، وغداً ستطول هذه الأمور السياحة العربية ايضاً، هذا إن وجدت من نفسها الجرأة على زيارة «ام الدنيا».

عام البيت الكويتي

البيت الكويتي مثقل بالهموم، اذ انتهت الامم المتحدة اخيراً من ترسيم حدود الكويت مع العراق، واعترف معظم دول العالم بهذا الترسيم، لكن النظام العراقي لا يزال يرفض هذا الامر، بل يقوم كل فترة من الزمن بتظاهرات دعائية تخترق الحدود وترقص رقصاتها العصبية على الأرض الساخنة التي لم تخل بعد من الالغام قبل ان تعود الى داخل حدودها. إنها لعبة مثيرة للقلق يجيدها النظام العراقي وتتحول الى همّ وغمّ في البيت الكويتي الذي اصبح يخشى مستصغر الشرر. كما ان قضية الاسرى والرهائن لا تزال تتفاقم والماساة الانسانية مستمرة، وليست الخشية من ان ينسى النظام العالمي هذه الماساة، وهو يتعامل مع العراق ليرتب اعادته الى الحظيرة الدولية، لكن الخشية الحقيقية هي من تلك الرسائل المتبادلة والزيارات واللقاءات «وليست المحادثات» التي يقوم بها بعض الاطراف الخليجية مع النظام العراقي الذي لم يقدم حتى الآن ما يثبت به حسن نواياه.

ان ديبلوماسية الرسائل بين بعض الأنظمة والنظام العراقي ديبلوماسية يعتقد منفذوها انها عبارة عن خطوط اتصال تتيح لهم الضغط على بعض «أهل بيتهم» في الخليج لخلافات ثانوية، ان قيست بالقضايا الرئيسية، هذه الخطوط والاشارات والرسائل تعتقد هذه الاطراف انه يمكن تقويتها في المستقبل. ومع الأسف،

فان ديبلوماسية الرسائل هذه تاتي بمردود عكسي، اذ هي اولاً تقدم إشارات خاطئة للأصدقاء وتضعف من وحدة الصف، كما أنها لا تمتلك سوى محدودية ضيقة للضغط إذا لم تات على عكس ما توقع منفذوها.

كيف يمكن ان يكون هذا عاماً سعيداً للبيت الكويتي ورايات الأسرى الصفراء لا تزال مرفوعة في الافق وبقايا هموم الغزو رابضة في الاعماق.

والصورة ليست قاتمة تماماً، فهناك بعض الآمال يظهر خصوصاً في الداخل على الساحة الخليجية، ولعل اهم المتغيرات في العام الماضي ما تم إعلانه في المملكة العربية السعودية من مباشرة مجلس الشورى لاعماله وتنظيم المناطق... وهو «ماسسة» ما كان قائماً عرفاً، وبذلك يقدم خادم الحرمين الشريفين نموذجاً اخر من إنجازات حكمه السائرة في ركاب طموحات الشعب السعودي.

أمام هذه المتغيرات التي ذكرنا بعضها فان العام المنصرم عام مليء بالمفاجات والتحديات، ولان التاريخ لا يبدأ من نقطة وينتهي عند اخرى فإن تلك المتغيرات سيزداد بعضها بروزاً وتاثيراً في الاحداث، وسيضمحل البعض الآخر ويتلاشى - كما هي طبيعة الأشياء - ولكن ما سيبرز ويؤثر في راينا هو متغيرات مهمة لا يجوز تجاوزها او صرف النظر عنها، بل يجب متابعتها ورصد تاثيراتها في الاقليم وفي الجوار. فالسنة الجديدة هي سنة مواجهة الذات، وهي أصعب مواجهة يمكن لإنسان او شعب أن يقوم بها.

نعود الى فؤاد بطل رواية القصيبي عندما ودّع القاهرة، يقول: ينظر فؤاد من شباك الطائرة الى القاهرة التي بدات تختفي وراء الافق، وتنهمر دموع صغيرة وكثيرة من عينيه.

- فؤاد لماذا تبكي... ينهره قاسم بعنف.

بصمت يُخرج فؤاد من جيبه الورقة التي تحتوي على أسماء القوميين العرب في أميركا ويحرقها ويضع البقايا في منفضة السجائر...

هكذا تنتهي تلك الرواية المشوقة، وهي نهاية لحقبة من الزمن. يبدو اننا من جديد في مطلع عام ١٩٩٤ ننهي حقبة أخرى مضطربة... إلا أن الزمن... لا يتوقف.

---

* رئيس تحرير مجلة «العربي» الكويتية.



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٤

التحـــولات السياســـية فى الخليـــج

من اللافت للانتباه ان لاتاخذ الاوضاع السياسية فى دول الخليج العربى من اهتمام صحافة المراكز الثقافية العربية والمثقفين العرب الا مايثير اهتمام الصحافة العالمية ومراكز صنع القرار فى الدول الغربية ، وقد ظلت هذه « الخاصية » ملازمة للصحافة العربية حتى ازمة وحرب الخليج الثانية ، والتى كشفت عن فراغ فى وعى المثقف العربى لحقيقة مايجرى فى الساحة الخليجية . فراغ عبرت عنه الاستقطابات السياسية ابان ازمة الخليج ، وجعلت المعارضة الخليجية فى عزلة تامة عن ايصال صوتها للمراكز الثقافية العربية والتى تجاهلتها تماما وتعاطت مع الأزمة باختزالها على هذا النحو : العراق « القومى » يحارب الامبريالية العالمية !!

هذا الاختزال المشوه لواقع الأحداث وطابع « الخطاب القومى » الذى تصدر حملة غزو الكويت والذى تحول فيما بعد الى خطاب « قطرى » مغرق فى تعصبه القطرى ، كان من اهم اسباب توسيع هوة الثقافة المازومة فى الخطاب القومى ، وتحقيق النصر لعمليات الاختراق المدروسة فى حركة التحرر العربية وفى صفوفها الديموقراطية التقدمية بالذات .

احمد الشملان

لقد ظل المثقفون العرب ـ ولازالوا ـ ينظرون الى الخليج العربى ودوله كمخزون نفطى تتحكم فيه الدول الامبريالية ـ وهذا صحيح الى حد ما ـ لكنهم لم ينظروا ابدا الى الخليج كشعوب لها تاريخ يميز الواحد منها عن الآخر ويعطيها خصائص معينة فى تطورها السياسى ، وهو ماغاب عن اهتمام المثقفين العرب ، وجعلهم يبتعدون عن تفهم الصراع الاجتماعى والسياسى فى الخليج .

ولأن ازمة وحرب الخليج جرت فى ظروف التحولات العالمية الناتجة من اختفاء أهم قطب حليف لشعوب العالم الثالث ، فقد كان انتهاء هذه الحرب ـ هل كانت حربا حقا ؟ ـ يعنى احداث تغييرات أساسية فى المنطقة لها نتائجها وعواقبها على عموم الساحة العربية ومنطقة الشرق الاوسط ، وهو ماحدث فعلا .

اذ لم يعد هناك وجود لا لتضامن عربى رسمى ، ولا لتضامن عربى شعبى ممثلا فى حركات التحرر العربية . بل أن ما يسمى بالخطاب « الشرق اوسطى » أخذ يزحف ويطغى على كل أشكال الخطابات الأخرى ، وهو الأمر أن الذى ينسجم تماما مع الثقافة التى تكونت على انقاض حرب الخليج ، كما ينسجم والاستثمار الهائل لنتائج هذه الحرب لصالح الامبريالية الامريكية تحديداً .

فكما هو معروف كان الجدل الدائر فى الغرب حول الجدوى من حماية انظمة ملكية وتقليدية فى الخليج تتنكر لمبادىء الديمقراطية وحقوق الانسان ، وكان الوعد الذى قطعته امريكا على نفسها على لسان الجمهوريين أثناء وبعد حرب الخليج ومن ثم الديمقراطيين هو انها ملتزمة بالدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان فى الخليج والجزيرة العربية .

ولقد كانت الحركة الديمقراطية الوطنية نشطة فى الخليج فى تلك الفترة وحاولت الاستفادة من الظروف الدولية المستجدة لتدعيم مطالبها الاصلاحية والمتمثلة فى الالتزام بالعمل بالدساتير الخليجية ، واشاعة الديمقراطية فى الحياة السياسية ، وهناك من عول على الضجيج الامريكى بالدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان الا ان المصالح الامريكية وضمان حمايتها هى اكبر من الاخلاق والمبادىء التى روجت لها امريكا لخداع الشعوب فحسب لا للالتزام بها ، فقبلت امريكا بالاشكال المموهة التى تدعى وجود مشاركة شعبية ممثلة فى « الشورى » ، كما تفهمها الأنظمة السياسية فى الخليج ، وغضت النظر عما يجرى من انتهاكات لحقوق الانسان تتمثل فى مصادرة الديمقراطية وابعاد المواطنين أو منعهم من السفر ، كما غضت النظر عن استمرار نظام بغداد فى ارهابه للشعب العراقى وساهمت مع هذا النظام ـ موضوعيا ـ فى تجويع واذلال الشعب العراقى بفرضه الحصار الدولى عليه ، فيما استمر حصار القوى الديمقراطية ومصادرة حقوقها فى الخليج ، ومنعت المعارضة العراقية من دخول بلدان الخليج قاطبة بسبب « قوانين الحرب » التى فرضتها دول الخليج ضد كافة المواطنين العراقيين والفلسطينيين والاردنيين واليمنيين والسودانيين .

وبقدر ماكانت حركة المعارضة الديمقراطية الخليجية محدودة ومحصورة فى نطاق داخلى ضيق وعاجزة عن الحصول على الدعم من فصائل حركة التحرر الوطنى الديمقراطى العربية ، بقدر ما وجدت من مثقفى مراكز المتروبول الثقافى العربى تجاهلا واستخفافا بل وشطب لها من تاريخ شعوبها عندما نظرت الى الخليج كآبار نفط فقط يملكها أثرياء متبطرون ! !

وعندما نبسط الخريطة السياسية الخليجية سنكتشف وجود قوى سياسية وطنية وديمقراطية مؤثرة فى الحياة السياسية وبعضها فرض وجوده بحكم صحة تحليله السياسى ، والبعض الآخر مستبعد ومستثنى وتجرى محاولات لاستيعابة واحتوائه بتقديم بعض التنازلات الشكلية التى لاتغير من ميكانيزم الدولة الثيوقراطية ، فيما تشتد عزلة التيار الديمقراطى عن باقى الحركة الديمقراطية العربية . وهذه العزلة ـ النسبية ـ كفيلة بتحقيق التقدم للقوى اليمينية التى تحتفظ الانظمة السياسية الخليجية بها كاحتياطى خطير ساعة المواجهة الفعلية مع القوى الديمقراطية الحقيقية

اذ ان هناك اضرارا اقتصادية وسياسية متوقعة ستلحق بالانظمة السياسية فى الخليج بناء على الاستراتيجية الاقتصادية الامريكية لربط منطقة الشرق الاوسط من خلال مشروع السوق الشرق الأوسطية بالتكتلات

الاقتصادية العالمية التى تصدرت امريكا قيادتها . ومنذ انتهاء حرب الخليج وامريكا تضغط على الخليج لتقديم المزيد من التنازلات الاقتصادية تحت وطأة التهديد بالتخلى عن الأنظمة السياسية فيه لعدم التزامها بالديمقراطية وحقوق الانسان ، ووتيرة هذا الضغط الابتزاز تتصاعد وتنخفض وفقا للتقدم او التراجع الذى تحققه السياسة الامريكية فى عموم المنطقة العربية خاصة فيما يتعلق بازمة الشرق الاوسط . وهو الامر الذى أوجد قلقا فى الاوساط السياسية المتنفذة فى الخليج ، وجعلها تحاول تجبير المعارضة الوطنية للسياسة الأمريكية لصالحها بالعزف على وتر عدم مصداقية « الديمقراطية » الامريكية وعدم مصداقية دفاعها عن « حقوق الانسان » وعن « الديمقراطية » التى ترتبط لدى امريكا بمصالحها .

الا ان تلك المحاولات تصطدم بالواقع اليومى الذى لم تقدم فيه الاوساط المتنفذة مايوحى بصدق نواياها الوطنية فى معارضة السياسة الامريكية ، وتركها السياسة الامنية القديمة التى لازالت تتبعها على منوالها مما أدى الى عدم ثقة المواطنين فى هذه المعارضة التى ترفض التنازل للمطالب الشعبية بالكف عن ابعاد المواطنين او منعهم من العودة او احتجاز جوازات سفرهم ، ولو قدمت هذه الاوساط المتنفذة ما يحقق او يؤدى الى تلبية هذه المطالب الشعبية لاستطاعت ان تحقق توازنا سياسيا فى بلدها يحميها من التهديدات الامريكية

إن طابع التحولات العالمية واتجاهها لربط الأسواق العالمية بالمصالح الاحتكارية للشركات عابرة القارات قد يجعل من وجود أسواق صغيرة ومحدودة عقبة فى طريق تدفق رؤوس الأموال وحرية التجارة الدولية ، وهو الاتجاه الذى يتطلب حدودا من الديمقراطية ، الا ان الديمقراطية التى تنادى بها الاحتكارات العالمية تختلف جذريا عن الديمقراطية التى تنادى بها الشعوب فى بلدانها والتى تتعارض مع « ديمقراطية » الاحتكارات التى تعتمد على الراسمالية الطفيلية فى البلدان التابعة للمتروبول الاقتصادى العالمى ، ولا يمكن حسم المسألة الديمقراطية فى الخليج تلبية لتلك المصالح ، وانما يمكن حسم هذه المسألة تلبية للمطالب الشعبية فقط حيث التناقض بين القوى الوطنية الديمقراطية فى الخليج وأنظمتها السياسية أصبح تناقضا ثانويا بناء على صعود التناقض ضد الزحف الامبريالى - الصهيونى الى الواجهة وفى مقدمة كل التناقضات .





ركود سياسي في منطقة الخليج ينعكس على اجتماعات الدول الست

□ الرياض - من سليمان نمر:

■ عُين الأمين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي للشؤون السياسية السفير عوض بدر الشنفري مديراً لمكتب شؤون المجلس في وزارة الخارجية العمانية، وذلك بعد توقفه أخيراً عن ممارسة مهماته في الأمانة العامة للمجلس في الرياض.

يُذكر ان الشنفري الذي كان سفيراً لسلطنة عمان في واشنطن عُين أميناً مساعداً لمجلس التعاون للشؤون السياسية في حزيران (يونيو) العام الماضي لفترة موقتة تنتهي في آذار (مارس) المقبل، وذلك بعد الخلافات التي حدثت بسبب تعيين بديل من الأمين المساعد السابق سيف بن هاشل المسكري الذي انتهت مدته.

واتفق وزراء خارجية الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي على تعيين مرشح البحرين السفير عبدالعزيز بوعلي كأمين عام مساعد جديد لمجلس التعاون ابتداء من آذار (مارس) المقبل.

وتوقف الأمين العام المساعد الموقت السفير الشنفري عن ممارسة مهمات عمله عقب انتهاء أعمال القمة الخليجية الرابعة عشرة في الرياض أواخر كانون الأول (ديسمبر) الماضي، ويتولى مساعده الدكتور عبدالكريم الحمادي مهمات هذا المنصب الى حين استلام الأمين المساعد الجديد السفير بوعلي مهام منصبه المتوقع في نيسان (ابريل)، حيث سيعقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون اجتماعات دورتهم العادية التي اجل موعدها من آذار الى ٣ نيسان المقبل.

ويُلاحظ المراقبون السياسيون ان نوعاً من الركود يسود أجواء مجلس التعاون الخليجي وأمانته العامة في أعقاب انتهاء أعمال قمة الرياض الخليجية أواخر العام الماضي.

وعلى رغم مرور حوالى شهر ونصف شهر على القمة يلاحظ انه لم يعقد أي اجتماع خليجي على مستوى وزراء أو أقل، الأمر الذي يثير الشكوك حول ضعف اداء المجلس. وعلى رغم ان بعض الأوساط الخليجية يعزو ذلك الى وجود نوع من الركود السياسي في المنطقة لكن مراقبين خليجيين يرون ان مجلس التعاون لم يعد قوياً وفاعلاً مثلما كان في السنوات الأولى لانشائه أو مثلما كان خلال شهور أزمة احتلال الكويت.

وتخشى أوساط خليجية مثقفة من ان يكون الركود والضعف السياسي لدور مجلس التعاون هو انعكاس لحال من الضعف السياسي والاقتصادي بسبب الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها المنطقة، حيث تراجعت القدرات الاقتصادية القوية لدول المجلس التي كانت تؤثر على الاقتصاد العالمي، بسبب انخفاض الاحتياطات المالية الخليجية أولاً وتدهور أسعار النفط ثانياً.

وتشير تلك الأوساط الى الحديث الصريح الذي أدلى به الأمين العام المساعد لمجلس التعاون للشؤون الاقتصادية الدكتور عبدالله القويز الى «الحياة» أول من أمس وأقر فيه بأن دول المجلس فقدت مرونتها المالية بعد تراجع الاحتياطات المالية. وأعطى مثلاً على ذلك محدودية قدرة دول المجلس على خفض انتاجها النفطي. وهذا الحديث يشير بصراحة الى بدء ضعف القدرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون، الأمر الذي يخشى ان ينعكس على ثقلها السياسي في المنطقة وفي العالم.

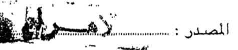
ويرى مفكر خليجي ان العالم يتعامل مع المنطقة الآن كسوق استهلاكية لمنتجاته فقط وليس كما كان في السابق يتعامل معها باعتبارها «كارتل» أو مجموعة اقتصادية لها تأثير على أسواق العالم الاقتصادية.

لكن أوساط الامانة العامة لمجلس التعاون تنفي ان تكون هناك حال جمود يعيشها المجلس، وتشير الى ان النشاط السياسي في دول المنطقة يخف عادة في شهر رمضان كل سنة.

وتؤكد هذه الأوساط ان نشاطاً سياسياً سيشهده مجلس التعاون مع انتهاء اجازة عيد الفطر في منتصف آذار (مارس)، حيث سيعقد العديد من الاجتماعات الوزارية وغير الوزارية، ومن أهمها اجتماع وزراء الخارجية الذي تأجل الى ٣ نيسان (ابريل) بسبب انعقاد اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب في ٢١ آذار (مارس)، وكذلك الاجتماع المشترك لوزراء خارجية دول مجلس التعاون مع نظرائهم في دول الاتحاد الأوروبي المقرر ان يعقد في الرياض يومي ١٤ و١٥ نيسان المقبل.

ولا شك ان الاجتماع الوزاري الخليجي - الأوروبي سيعكس لجهة عدد الحاضرين من الوزراء الأوروبيين، ولجهة جدول أعماله ونتائجه حجم القدرة السياسية والاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٤

وعلى الساحة الخليجية.. تدافعت قضايا مثيرة!!

ذاكرة التاريخ

بقلم : **زكريا نيل**

كان الاسبوع الماضى من الايام الساخنة، فى حركة التفاعلات الخليجية.. وكانت هذه التفاعلات، فى منظورها العام، تتمحور حول عدة قضايا، الا ان القضية التى كانت تبدو شائكة .. كانت قضية الأمن القومى الخليجى، وبصفة خاصة ماأعلن عن محاولة اختراق مجلس التعاون الخليجى، بهدف شق وحدة دوله الست الأعضاء فى المجلس..

وكان مجلس وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجى ، الذى افتتح اعمال دورته الخمسين.. السبت الماضى بالرياض، يمثل المسرح الذى تفجرت على ساحته هذه القضية الحادة.. وكان من اخطر ماطرحه رئيس الدورة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية، فى افتتاحها وبصورة مفاجئة، ان هناك محاولات لشق مجلس التعاون الخليجى، وحدد «النظام العراقى بالذات» بانه وراء هذه المحاولات، وكشف فى وضوح مايبذله النظام العراقى من جهود، فى اطار حملة اتصالات واسعة، يجريها على امتداد الساحة العربية، والشروع فى تطبيع العلاقات، دون التقيد بالتنفيذ الكامل للقرارات الدولية الخاصة بالأزمة الخليجية، والتى تقوم على أسس معروفة.. وفيما يبدو من طرح الامير سعود الفيصل، انه كان شديد التاثر بما تحت يد مجلس التعاون من وقائع، حيث اشار الي ان انعقاد هذه الدورة ياتى فى ظروف مهما أحسن الظن بها، فانه لايمكن القول بانها ظروف مطمئنة.. وفسر ذلك، بان نظام العراق البعثى، مازال يشكل تهديدا لامن واستقرار الدول الخليجية، ويتربص بها لشق مجلس التعاون.. الذى كان الصخرة الصلبة التي تصدت لاطماعه، وردت عدوانه!

أذن مهمة انعقاد مجلس وزراء الخارجية الخليجية، لم تكن مهمة تقليدية لمتابعة تنفيذ ماصدر من قرارات، من جانب قادة الدول الخليجية فى قمة الرياض فى الثانى والعشرين من ديسمبر الماضى، بل كانت مهمتها الاولى هى اجهاض كل المحاولات التى بذلها النظام العراقى على امتداد الساحة العربية طمعا في تطبيع علاقاته دون انه يذعن للتنفيذ الفعلى الكامل، لكل ماصدر عن مجلس الامن من قرارات دولية!!

ان الخوض فى أى تفاصيل عما ذكر من وقائع بشان هذه القضية.. سيضر بالتاكيد أكثر مما يفيد!

بل انه ربما يحقق هدفا من أهداف بث الوقيعة بين دول مجلس التعاون الخليجى.. وهذا مايجب ان نربأ بانفسنا عن الوقوع فيه، وعالمنا العربى، كما تعلم جميعا، فيه اكثر مما يكفيه من مشاكل وخلافات!

المفاجأة الكويتية!!

تماما.. مثل مايحدث فى مصر، عندما نورط انفسنا فى احاديث عن تغيرات او تعديلات وزارية مرتقبة، ومقابلة ذلك بالنفى او الاستهجان او التعتيم.. حدث ايضا فى الكويت، وعلى مدى اكثر من شهرين، تنشر اخبار عن تشكيل وزارى جديد.. بل والتطوع بذكر أسماء مرشحة للمناصب الوزارية !! صحيح أن رموز الدولة لم ينفوا ذلك بصفة قاطعة، بل منهم من صرح بانه أمر سابق لأوانه!!

لكنه حصل.. نعم حصل فجاة عندما أعلن عن بيان سياسى، سيذيعه الرجل الثانى فى الدولة سعد العبدالله السالم الصباح ولى العهد ورئيس الوزراء، وجاء البيان ليعالج قضايا اهتزت قيمها، واختلفت معاييرها،

وحدد البيان: سياسة خطط التحرك بالمرحلة المقبلة من المسيرة الكويتية بعد معركة التحرير.. وكما اخترقت مصر الطريق الصعب لانقاذها من شبح الافلاس الذى أطل برأسه من خلال البلايين الأربعين التى تكبلها بالديون وخدمتها الباهظة، لم تتردد فى اختيار المركب الصعب بالشد على البطون، الى ان تتم اخر مرحلة من برنامج الاصلاح الاقتصادى المنقذ..

الكويت كذلك اختارت نفس الطريق، مكرهة فى ذلك تحت ضغط الازمة الاقتصادية لابطل..

ولا أدرى كيف تكون لدى الشعب الكويتى القدرة على خوض هذه التجربة القاسية المرهقة؟ كيف يتحمل ضغط النفقات، بعد ان اصبح عدد السيارات فى الكويت بعد معركة التحرير - اكثر من عدد الشعب الكويتى نفسه؟ لكنها ارادة التحدى التى تختبر صلابة الشعوب.. وليس اشد صلابة ممن واجهوا محنة الغزو لوطنهم، بكل ماكان فيها وبكل ماخلفته من اثار تنوء بحملها الجبال!!

● ان الخطاب السياسى الكويتى لمس جميع الأخطاء التى تفشت فى المجتمع الكويتى.. وجسد مواقع الخطر فى الممارسة الديمقراطية الدستورية.. وأكد ان الديمقراطية خيار لارجعة فيه، وأن المشاركة الشعبية التزام لابديل عنه.. ولكنه رفض الفوضى، والتسيب، والتصرفات غير المسئولة، وقرر الوقوف فى وجه الممارسات التى استغلت مناخ الحرية، واشاعت التوتر والمشاحنات والمواجهات العقيمة والتكتلات التى توشك ان تكون احزابا!

● والخطاب الكويتي يحمى حرية الصحافة ويجل رسالتهاس ويحرص على استقلالها .. ولكنه قال: حرية الصحافة ليست فوضى، بل التزام بالصدق والموضوعية والصالح الوطنى، نحرص على حريتها، لا أن تجعل من نفسها ساحة لاقتتال الفئات والتكتلات المتنازعة، وخوضها لمعارك لاتخدم مصالح الوطن او قضاياه. صفحاتها تنضح بالتعصب للراى والارهاب الفكرى والسباب والتسفيه، ولم تقتصر فى ذلك على مجتمعنا، بل تمارس ذلك بالاساءة لقادة وشعوب وانظمة دول شقيقة وصديقة، والحاق الضرر بمصالحنا الوطنية وعلاقتنا الخارجية،

● وأعلن الخطاب ان الكويت كبلد صغير، يقف اليوم على مفترق الطرق أمام خيارات مصيرية، وفى مواجهة اوضاع عالمية جديدة، والعالم - كما يقول ولى عهد الكويت صار كالبركان الكبير، ولاندرى متى واين ينفجر ؟؟ وفى مواكبة التغييرات والتحولات العالمية، ومواجهة التحديات والاخطار يطل أمننا الوطنى بشقيه الداخلى والخارجى على رأس اولوياتنا..

ان الكويت. بل كل الدول الخليجية، ترى أن النظام العراقي، مازال هو الخطر الذى يهددها!

أهم القضايا التى حددها البيان السياسى للعرب ست قضايا!

- حماية أمن الوطن واستقلاله وسيادته.
- تعزيز الأمن الداخلى وضمان سلام المواطنين واستقرارهم.
- ازالة اثار العدوان، ومواصلة العمل الدءوب لتامين اطلاق سراح الأسرى من الأخوة والابناء الكويتيين والمحتجزين.
- انعاش الاقتصاد الوطني - وفى هذا ستتم مشاركة القطاع الخاص فى ملكية العديد من مؤسسات الدولة الاقتصادية والانتاجية.
- معالجة مشكلة التركيبة السكانية، وأوضاع المقيمين بالبلاد بصورة غير قانونية.
- الارتقاء بمستوى الخدمات العامة.

أما التغيير الوزارى فى البيان العام، فلم يكن وضعه فى الصدارة، ولكنه جاء فى ا لسياق وكانه اخر شئ كان يجرى التفكير فيه.. لكن القاسم المشترك الذى كان فى كل جزء من البيان، هو أمن الكويت وخطر التهديد العراقى!!

رب مصادفة خير من ميعاد

ولعله كان من قبيل المصادفة، ان يواكب انعقاد الدورة الخمسين لمجلس وزراء خارجية الدول الخليجية، وصدور البيان السياسى لحكومة الكويت، انعقاد مؤتمر دولى آخر، هو المؤتمر العالمى، عن آثار العدوان العراقى على الكويت واستمر انعقاده خمسة أيام متواصلة، وقد ضم حشدا هائلا من كبار المفكرين والباحثين من العرب والاوروبيين والاسيويين والافريقيين، وبمشاركة ثمانى جامعات عربية، وثمانى مؤسسات كويتية ثقافية وبيئية واجتماعية.. ويتضمن برنامج هذا المؤتمر العالمى، ثلاث ندوات. احداها للآثار السياسية والاقتصادية، والثانية للآثار النفسية والاجتماعية، والثالثة للآثار البيئية والصحية وطرق معالجتها!!

وفى حين بلغت ابحاث الآثار السياسية والاقتصادية ٣٧ بحثا، والآثار النفسية والاجتماعية ٣٦ بحثا، كانت الندوة البيئية، هى اغزر الندوات بحوثا، اذ وصلت إلى ٤٢ بحثا، غير ما وصل متاخرا ولم يمكن ادراجه.. وكانت النقطة التى التقت عندها معظم اراء الباحثين، هى ان الحرب الخليجية، على الرغم من أنها قد انتهت، إلا أنه مازال لهذه الكارثة، العديد من الآثار السلبية المرتبطة بها، والمتداخلة فيها، والمتاثرة ببعضها البعض.

ولقد كان من أغزر البحوث معلومات، هو البحث الذى تقدم به المفكر الكويتي المعروف «سليمان ماجد الشاهين» وكيل وزارة الخارجية الكويتية، خاصة عندما طرح موضوع المازق الامنى الذى كان اكثر تحديا فى الازمة الخليجية ومن رأيه ان المازق الامنى فى الازمة الخليجية، كان تحديا للخليج ككل، وليس لدولة الكويت وحدها، حيث أن دول مجلس التعاون، لم تكن في وضع يؤهلها لمواجهة جيش عراقي، قاتل ثمانى سنوات ضد ايران وقبلها تسع سنوات أو اكثر ضد شعبه الكردى فى الشمال، وكانت تسبقه دعاية واسعة، وعبارات مدوية ساهم اعلاميا كثيرا، فى ترسيخها فضلا عن استحالة تطبيق اتفاقية الدفاع العربى المشترك، لان غيرها من الاتفاقيات العربية، لم تنفذ، كما أن غياب الارادة العربية، وانعدام القيادة العربية المؤثرة، كلها وغيرها، عوامل حالت دون امكانية تنفيذ الحل العربى كاسلوب لانقاذ الكويت، على الرغم من ان «الموقف السياسى» لاغلب دول الجامعة العربية، كان الادانة للغزو العراقى والمطالبة بسحب قواته منها، ولكن تلك الادانات دون دعم عسكرى، لايمكن ان تفى بشئ ازاء قرار الغزو والتصفية للدولة وللشعب الكويتى!

ومن رأى الاستاذ «الشاهين» ان ذلك الموقف يقودنا الى التفكير، فى ضرورة تهيئة الاسس الموضوعية والواقعية لتامين سلام واستقرار أمنى ثابت وصامد على المدى الطويل.. وذلك لن يتاتى إلاباشتراك جميع الدول المطلة على الخليج العربى، أو مشتركة مباشرة فى المنطقة الجغرافية بما فيها العراق وايران، فى ضمان الأمن والاستقرار فى المنطقة..

لكنه تدارك متسائلا: اى عراق؟ واى ايران؟ فالعراق بعدوانه وماخلفه من آثار دموية ونفسية ومادية غير مؤهل لذلك ولزمن طويل فى قبوله كدولة متحضرة ضمن الاسرة الدولية فضلا عن المجتمع الخليجي واذا لم يؤتمن على جاره مثل بلدنا الكويت وهى صغيرة فكيف يؤتمن على امن الخليج باكمله؟

ومع هذا وذاك مما جرى على الساحة الخليجية.. كانت القضية الاكثر اثارة، هى قضية مصير دولة الوحدة اليمنية.. ولقد اتجه راعياها فى كل من صنعاء وعدن الى سبع عواصم عربية لاكثر من مرة، «واه لو كان يطاع لقصير أمر» اذن لانحلت العقدة، وذهبت الغمة، ولكنهما اغلقا الملف فى مسقط، كما اغلقاه فى ابوظبى والدوحة، ولن تنجح اى محاولة تسوية، مادامت ارادة القرار موزعة وتائهة فى سراديب الحكومات الخفية، ولاحول ولاقوة إلا بالله العلى العظيم!!

المعارك العربية ـ العربية

عبده مباشر

هل نبدأ من تاريخ بدء المواجهات العسكرية العربية مع اسرائيل؟.. ام نبدأ منذ الخمسينات؟.. ام من قبل أو بعد ذلك؟

وأيا كان التاريخ الذى سنبدأ منه لمعرفة عدد المعارك العربية ـ العربية والحروب الأهلية العربية، فان السجل ناء وينوء به ضمير ووجدان ابناء العالم العربى.. وعلى امتداد هذه العقود لم يتوقف نزيف الدم العربى ابدا.. اى اننا لانستطيع ان نرصد عاما مر بدون اراقة دماء عربية بايد عربية.

وبنظرة شاملة على قارات ودول العالم سنتبين ان العالم العربى يحتل بجدارة واقتدار اول مرتبة فى هذا المجال.. وليس فى مقدور شعب او شعوب او ابناء قومية واحدة منافسة العرب، ربما كانت هناك حروب أكثر دموية بين ابناء دين واحد أو اللغة الواحدة أو القومية الواحدة عبر التاريخ، ولكن منذ انتهت الحرب العالمية الثانية بكل ماشهدته من دماء وخراب ودمار وانحسرت موجة مثل هذه الحروب ولكن ظلت هناك بؤر حريصة على ألا تبلغ مرحلة النضج التى وصلتها دول العالم المتقدم وعدد كبير من دول العالم المتخلف ومن هذه البؤر المنطقة العربية.

ومن السهولة بمكان القاء اللوم على الاستعمار والصهيونية والامبريالية والمؤامرات الأجنبية وسياسة فرق تسد، وحرص الدول المتقدمة على مصالحها فى المنطقة بما فى ذلك البترول. ولكن ومع تسليمنا بوجود المخططات الاجنبية وبتوافر عنصر المؤامرة أو المؤامرات، فان ابناء المنطقة كانوا يمتلكون ومازالوا يمتلكون هامشا لاباس به للمناورة وصناعة السياسة والقرار وبما يجنبهم كل هذا النزيف. والحقيقة ان اندفاع العالم المتقدم للتامر على دول المنطقة واكبه، ان لم يكن سبقه، توافر ارادة عربية لولوج هذا الباب.

وعندما نتطلع الى السجل الدامى للمعارك العربية ـ العربية أو الحروب الاهلية العربية فاننا نتيقن ان عنصر الارادة العربية كان عاملاً فعالا وقويا. وهذا العنصر قد يتوافر او توفر لاسباب كثيرة منها سيادة المنطق القبلى أو المراهقة السياسية أو المراهقة الثورية فى مرحلة من المراحل او عدم النضج او الجنوح العاطفى أو الطموح الشديد او تسلط فكر أو عقيدة أو.. أو...

ولسنا فى حاجة الى تاكيد شمولية النزيف الدموى للمنطقة العربية ككل.. فالمشرق العربى لايختلف كثيرا عن المغرب العربى.. والشمال يتساوى مع الجنوب.. فالمعارك العربية ـ العربية والحروب الاهلية طالت الجميع تقريبا فاليمن السعيد أو اليمنان السعيدان والكويت والعراق والسعودية وكل دول الخليج وسوريا ولبنان والاردن، كانت مسارح لمثل هذه الحروب بل ان الحرب الاهلية اللبنانية استمرت وحدها مايقرب من ١٥ عاما أما الحرب الأهلية العراقية سواء مع الأكراد او مع الشيعة فمازالت مستمرة بصورة أو باخرى.. هذا فى المشرق والشمال والمغرب والجزائر وليبيا وتونس وموريتانيا ومصر والسودان والصومال، دارت على اراضيها الكثير من المواجهات الدامية. واذا كانت الحرب الأهلية قد خربت لبنان والعراق فى المشرق فان الحرب الاهلية نالت من كل من السودان والصومال.

وتمضى العقود، عقد وراء عقد والدماء لاتتوقف عن النزيف. ولم يستفد احد من الدروس المستفادة من المعارك والحروب الأهلية التى سبقت. اى ان احدا لم يتعلم والاسوا أن احدا لم يكن اساسا مستعدا لأن يتعلم وعلى امتداد هذه الحروب لم ينزف العالم العربى الدماء فقط، بل نزف ثرواته مما اثر على مسيرة التنمية فى المنطقة ككل. كانت جولات الصراع العربى الاسرائيلى تستنزف ثروات مصر أساسا حتى افرغت شرايينها من الدماء، وتولت المعارك العربية ـ العربية والحروب الأهلية هذا الدور بالنسبة لباقى الدول العربية.

ومع نزيف الدم تتراكم الثارات وتزداد المشاعر التهابا وتتسمم الجروح.. اما النزيف الاقتصادى فادى فى معظم الدول الى مزيد من الشروخ الاجتماعية وزيادة حجم الاحباط والمعاناة.

والمثير للكثير من الدهشة وعلامات الاستفهام ان العالم العربى خسر من الدماء والثروات فى مواجهاته مع بعضه البعض، أكثر مما خسره خلال مواجهاته سواء مع اسرائيل أساسا أو مع ايران.. ويمكن للراصدين والمراقبين أن يتبينوا بسهولة شراسة القتال عندما يكون عربيا ـ عربيا أو بين ابناء وطن واحد، وتبلغ الشراسة حدها وتنتحر الانسانية خلال معارك الأهل أو الجيران..

وان المرء ليتساءل: اى مجد هذا الذى كان المتقاتلون يبحثون عنه؟ أو مازالوا يبحثون عنه؟

أى مجد كسبه الفلسطينى من قتال الفلسطينى؟.. أو الذى كسبه اللبنانى من قتال اللبنانى؟.. أو السورى من قتال السورى؟.. او السودانى من قتال السودانى؟.. أو العراقى من قتال العراقى؟.. او الصومالى من قتال الصومالى؟.. او اليمنى من قتال اليمنى؟!!

واى تاريخ أراده الزعماء ملوكا كانوا ام رؤساء من القتال باليمن؟.. أم من القتال الجزائرى ـ الجزائرى؟.. أو الجزائرى ـ المغربى؟.. أو الليبى ـ التونسى؟.. أو المصرى ـ الليبى؟..

وهل هناك مجد او تاريخ اذا لم تكن هناك أهداف أو قيم يتطلع اليها ويقاتل من اجلها المقاتلون؟..

ولست أدرى ماذا يمكن ان نسمى كل من ماتوا فى هذه الساحة؟.. هل هم شهداء؟..

إن الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام أوضح ان كل من مات عن دينه أو أرضه أو ماله أو عرضه فهو شهيد.

فهل كان المتقاتلون يدافعون عن دين أو أرض أو عرض أو مال؟.. ومع كل هذا البلاء والابتلاء فان الأمل فى ان تبرأ دول هذه المنطقة من كل ادرانها واوجاعها كبير ولكن متى؟

هذا السؤال لايمكن أن يجيب عنه الكمبيوتر.. لأن المعطيات لاتشير الى أية نتائج ايجابية خلال المستقبل المنظور.. والى أن تحين الاوقات التى يمكن ان يجد فيها المراقبون اجابة عن هذا السؤال، فاننا ندرك أن المناخ الحالى.. والمناخ الذى ساد طوال العقود الماضية لم يكن صحيا او نقيا، وندرك ان الايديولوجيات التى طرحت بالساحة إما قد سقطت وإما فى حاجة الى اعادة نظر، ولكن المؤكد ان الفكرين الشيوعى والبعثى قد انطوت صفحتهما ومن المؤكد ايضا ان الفكر القومى قد اصيب اصابة فادحة فى حرب الخليج، وانه يعيش حالة انحسار حادة، ومن المؤكد ايضا ان النظم التى تحكمها جماعات السلامية والجماعات التى ترفع راية الاسلام السياسى لم تثبت أهليتها لهذه المسئولية فانها تعيش فترة او مرحلة المحاق.

ونستطيع أن نرصد ملحوظتين:

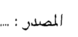
الأولى: أن عدد المواجهات العربية ـ الاسرائيلية يبلغ ربع او خمس عدد المواجهات العربية ـ العربية..

الثانية: ان النزيف البشرى والاقتصادى سجل ارقامه القياسية فى ظل شعارات الوحدة العربية..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة



التاريخ : ٥ـ٢ـ يونيو ١٩٩٤

الحروب العربية - العربية والثمن الباهظ (١ من ٣)

متى يتبنى العرب معادلة السلام والتنمية؟

عرفان نظام الدين *

■ على رغم تجارب العرب المريرة، ودروس الآخرين عبر التاريخ، يستمر النزيف العربي، نزيف الدم والمال والثروات والامكانات البشرية والمادية والفكرية، بسبب الممارسات الخاطئة والاحتكام الدائم للسلاح في حل الخلافات والمشاكل بدلاً من العودة للعقل والمنطق والحكمة والتحلي بالصبر واعتماد لغة الحوار اساساً للعمل المشترك.

فماذا استفاد العرب من مسيرة السلام مع اسرائيل اذا كان البعض قد فتح جبهات هنا وهناك في حروب عربية - عربية شرسة لا قواعد لها ولا أصول، وسياسات مجنونة تقوم على مبدأ «الارض المخروقة». فإذا كان لا بد من حرب فإن الأولى بهذه الأمة ان تكون حرب الجهاد في سبيل تحرير الأراضي المحتلة ودحر الأعداء الذين يستهترون بالقيم والكرامة العربية ويدوسون باقدامهم كل ما يمت للقوانين والشرعية الدولية بصلة.

هذه الحرب التحريرية في سبيل القدس الشريف، وارض فلسطين الطاهرة هي الحرب الوحيدة المبررة، لأنها حرب الحق ضد الباطل والعدل ضد الظلم، ومع هذا فإن كل من يملك مقومات الحكمة ويتحلى بالواقعية والمنطق وصل الى اقتناع بان الحرب لن تحل شيئاً ولن تحرر ارضاً بسبب الظروف الدولية والمتغيرات الراهنة والضعف العربي والتشرذم الرهيب، ولهذا قرر الجميع، من دون استثناء إلا بعض الفئات والأطراف، خوض تجربة السلام والمضي فيها حتى النهاية لعلها تنهي المحن المستمرة منذ اكثر من نصف قرن وتوقف استنزاف الطاقات والموارد.

ففي سبيل فلسطين، وباسمها في احيان كثيرة، عانى العرب الامرين بسبب توقف عقارب ساعة التنمية والاستقرار والعيش في حالة حرب مستمرة منذ عام ١٩٤٨ خصصت كل الطاقات لحالة الحرب التي لم يخضها العرب على رغم ما يقال عن حروب وقعت خلال هذه الحقبة من الزمن، كما التهمت الجيوش وصفقات الأسلحة معظم الموارد العربية واحتلت أكثر من ٧٠ في المئة من الموازنات السنوية ليس في دول المواجهة فحسب، بل في معظم الدول العربية التي لحقت بركب التسلح لاسباب متعددة كما دفعت نصيبها من ثمن الصراع وخطط الصمود ومواجهة الصلف الاسرائيلي.

والمال المهدور قد يعوض لو حقق العرب نصراً او استعادوا ارضاً، ولكن الذي لايعوض هو الثروة البشرية التي هدرت، حيث شردت أجيال بكاملها بسبب الخجز لدعم المجهود الحربي والمشاركة في بناء القوات المسلحة، او لعدم توافر فرص العمل الكافية مما أدى الى هجرة الملايين من أصحاب الخبرة والمال والأيدي العاملة الماهرة الى خارج أوطانها، وتعريض الملايين ومعظمهم من الشباب لمحنة البطالة وذلها وما ينجم عنها من نقمة وفقر وحال اضطراب تزعزع الكيانات الوطنية من الاعماق. ولا اعتقد ان اي عقل رياضي مبدع في العالم، او اي حاسب الي متطور يستطيع ان يعطينا إحصاءات وحسابات دقيقة عن القيمة الحقيقية للأضرار التي لحقت بالامة العربية بسبب زرع الكيان الصهيوني في قلبها، حتى لو توافرت أرقام رسمية عن الخسائر المباشرة والثمن الباهظ من جراء الحروب والتسلح، لأن الخسائر غير المباشرة او المتعلقة بالصراع مع العدو الصهيوني لا تقدر بثمن ليس نتيجة للدمار وتوقف عجلة التنمية والبناء وعدم تاوفر الأموال اللازمة للمشاريع المنتجة فحسب، بل بسبب الآثار المعنوية والسياسية ايضاً والتي تمثلت في واد التجارب الديموقراطية والانجرار الى إقامة أنظمة متشددة ووضع قوانين صارمة حدت من المبادرة الفردية واثارت المخاوف الدائمة بقيام حالة عدم استقرار وخوف من المستقبل؟

ومع كل هذا فإن أي عربي مؤمن في أعماقه بعدالة قضية أمته وحقوقها المشروعة ومتحمس للثار من الظلم الصهيوني المزروع بالغدر والتواطؤ الدولي المفجع مع الصهيونية العالمية، يمكن ان يغفر ويسامح ويتحمل الامرين في سبيل هذه القضية، لأنه مطالب بالجهاد ولا يتوانى عن بذل الغالي والرخيص من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمها القدس الشريف، وإنقاذ المقدسات لو تاكدت جدية القرار وشفي من سلسلة خيبات الأمل التي اصيب بها نتيجة للوعود الكاذبة والتعهدات التي لم ينفذ منها اي بند والشعارات التي بقيت حبراً على ورق.

ولو استثنينا قضية فلسطين والحروب وحالات اللاحرب واللاسلم، ثم حالة انتظار السلام التي طالت،



المصدر : الحياة عربية

التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والثمن الباهظ الذي دفعه العرب ويقدر بمئات البلايين من الدولارات فإنه يمكن القول ان السبب الرئيسي للأوضاع المتردية العربية وحالات الافلاس في بعض الدول العربية والديون المتراكمة على معظمها لدى مراكز الربا الصهيونية، يكمن في الحروب العربية - العربية التي عشنا مآسيها المتكررة من بلد الى بلد بعد ان حصدت الأرواح واكلت الاخضر واليابس ودمرت الحاضر والمستقبل.

فعلى الصعيد العام ادت هذه الحروب الى شق العالم العربي وإشاعة اجواء من الفرقة والتشرذم وبالتالي عرقلة العمل العربي المشترك وتجميد كافة انواع التعاون والتضامن والتكافل والتنسيق من اجل خير المواطن العربي المغلوب على امره. أما على الصعيد المحلي فقد اشعلت هذه الحروب نيران فتن لا نهاية لها ودمرت البنى التحتية وشردت مئات الألوف واسهمت في إعادة البلاد عشرات السنين الى الوراء بدلاً من العمل على اللحاق بركب التطور العالمي ومواكبة المتغيرات والالتفات للبناء بدلاً من الهدم والتدمير، في الوقت الذي تستفيد فيه الدول الاخرى من الامن والاستقرار لاقامة بنيان اقتصادي متين وتوسيع مدى التعاون والتنسيق مع دول الجوار والتكامل وصولاً الى كيان موحد يتماشى مع صيغة العصر ومتطلبات المرحلة التي ترفض وجود الكيانات الصغيرة ولا تقبل في عضوية ناديها سوى الاقوياء والمنتمين الى الكيانات الواسعة.

اما الخسائر والاضرار المباشرة فهي لا تعد ولا تحصى، خصوصاً بالنسبة للثروة البشرية التي ضربت في الصميم وسلبت مصدر قوتها ومحور قوة دفعها. ومن دون الدخول في التفاصيل واستعراض الارقام الدقيقة، ومعظمها غير متوافر، تكفي نظرة سريعة لمعرفة حجم الجريمة التي ارتكبها العرب بحق بعضهم بعضاً بدءاً بالثورات المزعومة والانقلابات والخلافات الداخلية والاقليمية، مروراً الى الحروب الاهلية في لبنان والصومال والسودان وحربي اليمن الاولى والثانية وحروب الحدود ومشاكلها وقضية الصحراء المغربية، وصولاً الى الكارثة الكبرى التي لحقت بالعرب نتيجة للغزو العراقي للكويت في الثاني من آب (اغسطس) ١٩٩٠ وما خلفه من شروخ وآثار ودمار واستنزاف ثروات وتدمير لاقتصاد العراق والكويت، وكلفة باهظة وصلت الى اكثر من ١٥٠ بليون دولار تكبدتها دول الخليج على حساب نموها ورفاهية شعوبها.

ولو تحدث المرء بلغة الارقام لوجد ان كلفة هذه الحروب في مجملها تبلغ اكثر من تريليون دولار يضاف اليها خسائر طويلة الامد بسبب توقف مسيرة النمو وتعطيل سير الحياة لسنوات طويلة وصلت في لبنان الى اكثر من ١٥ سنة، دون ان ننسى كلفة الحرب العراقية - الايرانية التي استنزفت طاقات العراق وكلفت دول الخليج عشرات البلايين من الدولارات.

وهنا نعود الى السؤال الأول المطروح الآن بإلحاح، لمناسبة الحديث عن السلام العربي - الاسرائيلي ومشاريع السوق الشرق أوسطية وغيرها، وهو: الى متى ستستمر الحروب العربية - العربية، ويضطر العرب لدفع مثل هذا الثمن الباهظ لقرارات فردية يتخذها اشخاص وافراد لاسباب شخصية او حزبية أو مزاجية.

ان مسؤولية كل عربي، من القمة الى القاعدة، ولا سيما رجال الفكر والاعلام ان يطرحوا هذا السؤال بصوت عال وبدء حوار هادف لمناقشة هذا الموضوع وصولاً الى موقف ضاغط موحد يدعو لتحكيم العقل وتشكيل لجنة حكماء تستطيع معالجة الخلافات قبل استفحالها وتحريم أية حرب عربية - عربية، مهما كان المبرر، ووضع آلية تنفيذ فاعلة تتحرك فوراً لوقف الحرب في حال اندلاعها فجاة ومنع امتدادها.

فقد ثبت بان اللجوء الى الامم المتحدة لا يفيد ولا يمنع حرباً ولا يطفئ ناراً، وتجربة الصومال واليمن اخيراً كافية لتعطي عبرة لمن يعتبر، ولهذا فإنه لا بد من البدء باتخاذ خطوات عملية على الصعيد العربي بعد تنقية الاجواء ووضع اسس العمل العربي المشترك، او نظام عربي جديد للمستقبل.

كفانا قتالاً ودماء ونكبات ودموع وصرخات ثكالى وأيتام وارامل واطفال وشيوخ، وكفانا حروب الجاهلية واستعادة آلام حروب البسوس وحرب داحس والغبراء. وآن الاوان للالتفات الى البناء والتكامل والتكافل والتنسيق ولم الشمل والتعاون على البر والتقوى ونبذ العنف والارهاب والاحتكام للسلاح. فمتى يحتكم العرب للعقل والمنطق والحكمة ويتبنون معادلة السلام والتنمية بدلاً من الحرب وسياسات الأرض المحروقة؟

---

* كاتب وصحافي عربي.



تسوية الصراعات والمنازعات العربية

لابد من انشاء محكمة قضائية لحل الخلافات سلمياً

عبدالمنعم المشاط*

■ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى انهيار الاتحاد السوفياتي انتقلت الصراعات من دول الشمال الى دول الجنوب. بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠ لم تقع في الشمال سوى حرب واحدة هي الحرب الروسية - المجرية عام ١٩٥٦ وراح ضحيتها حوالي ١٠ آلاف ضحية، بينما وقعت حوالي ٤٥ حرباً في دول الجنوب. و ي ما يتعلق بالحروب الاهلية لم يشهد الشمال سوى الحرب الاهلية اليونانية التي وقعت بين ١٩٤٤ - ١٩٤٩ وراح ضحيتها حوالي ١٦٠ الف قتيل، بينما شهد العالم حوالي ٦٩ حرباً اهلية، راح ضحيتها حوالي ٦,٥ مليون قتيل.

وتشير دراسة للدكتور سعدالدين ابراهيم الى ان ضحايا الصراعات الدولية والداخلية في الشرق الاوسط في ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٩١ بلغت ٢,٢٣٠,٠٠٠ اي حوالي ٣٤ في المئة من اجمالي ضحايا الحروب في العالم. وبلغت تكاليف الحروب في الشرق الاوسط في الفترة نفسها اكثر من تريليون ونصف تريليون دولار ، وزاد عدد الاشخاص المشردين على ١٣ مليون فرد. واذا اضفنا الى تلك الحروب ضحايا وتكلفة الحرب الصومالية وجنوب السودان والحرب في اليمن لاتضح لنا مدى ما تسببه الصراعات في المنطقة من خسائر مضاعفة على المستويين المادي والانساني.

اما في الوطن العربي فإن دول المنطقة تواجه مشكلتين رئيسيتين تؤثران على عدد من الصراعات والمنازعات العربية وهما:

اولاً: مشكلة الاقليات سواء لغوية او دينية او مذهبية او عرقية، التي تبلغ معا حوالي ٧٠ مليونا موزعة على كل الاقطار العربية. ويمثل العدد حوالي ٣٠ في المئة من اجمالي السكان العرب البالغ عددهم ٢٣٠ مليون نسمة، ويشكل هؤلاء مصدر ضغط شديد على مختلف النظم السياسية ما يخلق ظروفا مواتية لتفجير صراعات ونزاعات كبرى قد تصل الى حروب اهلية او دولية او اهلية ودولية في آن واحد. لنتذكر الحرب اللبنانية التي استمرت ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٠ والحرب في السودان المستمرة منذ عام ١٩٥٦ حتى اليوم، والنزاعات داخل العراق والتوترات في المغرب العربي والصومال والحرب الأخيرة في اليمن.

ثانياً: قضية التحديث التي تعني التحول من مجتمعات تقليدية قبلية وعشائرية الى مجتمعات عصرية، وبناء المؤسسات السياسية الى وجود قواعد واضحة للخلافة السياسية SUCCESSION OF POWER وفتح اكبر عدد ممكن من قنوات المشاركة السياسية. ويرى اصحاب التخصص ان عملية التحديث تساهم في تحقيق اندماج الاقليات ومن ثم تخفيف التوتر والصراعات، بيد أن ما حدث في الوطن العربي يختلف تماما عن كل ذلك، فقد ارتبطت عمليات التحديث بازدياد حدة الصراعات نتيجة انغلاق النظم العربية وتكريس جهودها على التحديث المادي من دون تحديث القيم والاتجاهات.

لا شك ان الفجوة المتزايدة بين التحديث المادي من ناحية والتخلف القيمي من ناحية اخرى تؤدي الى ازدياد حدة التوتر وتصاعده الى صراعات حادة.

قبل استمرار التحليل علينا ان نحدد المقصود بالصراعات والنزاعات وما هو موقف الفكر والنظم العربية من حل تلك الصراعات. فالصراع يعني عداء متبادلاً بين الافراد والجماعات والشعوب والدول، ويتراوح التعبير عن الصراع بين الجانب المعنوي والرمزي كالاستنكار والشجب والانتقاد الى حد استخدام العنف بما في ذلك الادوات العسكرية بين الاطراف المتصارعة. والواقع انه لا يوجد اتفاق حول دور الصراع في حياة البشر إذ يوجد اتجاه يرى اهمية الصراع في تحفيز الافراد والجماعات وتاسيس تنافس حميد بينهم. ويستند هذا الاتجاه الى افتراض مؤداه ان هناك سقوفاً للصراعات لا تتعداها، وان عوامل وآليات التوازن الاجتماعي تقيد احتمالات تصعيدها الى استخدام القوة.

وللتاكيد على هذا الاتجاه رأى فريق من علماء النفس وعلى راسهم سيغموند فرويد ان الصراع لا يعدو ان يكون ظاهرة طبيعية تتصل بالغرائز الفردية، فالمرء يميل الى الدفاع الذاتي احيانا، او الى التدمير الذاتي والانخراط في اعمال القتل احيانا اخرى. ورأى علماء اقتصاد واجتماع آخرون ان الصراع قد يكون مطلوبا لتحقيق التوازن بين الموارد والبشر، وان الحروب والقتال لا تعدو ان تكون وسائل طبيعية للحد من الزيادة السكانية وتخفيف الضغوط على الموارد ويقع (مالتس) على رأس هؤلاء.

ويرى علماء السياسة ان الصراعات هي تعبير عن عدم التوافق بين المصالح المختلفة للجماعات المتنافسة، من ثم يصير من الصعب ان نسحب نتائج واستخلاصات علماء النفس والمتشائمين من علماء الاجتماع والاقتصاد على الصراعات الجماعية والدولية. فالصراعات الفردية التي تقع ضمن اهتمامات علماء النفس قد تاخذ اتجاهاً احادياً جامداً: إما صراع او صداقة، وإما افراط في الود او مغالاة في الكراهية. فالميل للأذى او الرضوخ او العدوانية

يخلق نمطا واحدا من العلاقات الفردية يصعب احتواؤه الا بالتحول الى السلوك النقيض. بينما الامر غير ذلك في التفاعلات بين الدول والجماعات إذ يوجد كل من الصراع والتعاون في آن واحد وإن طغى احدهما على الاخر.

من ثم يختلط الصراع والتعاون في تفاعلات الدول، كما تتباين ايضا مستويات التفاعلات الصراعية والتعاونية في العلاقات بين الدول.

ارتبط التحول في دراسات العلوم السياسية والاقتصادية الى التحليل السلوكي والتحليل الكمي بالاهتمام بتاصيل الدراسات حول الصراع والمنازعات خصوصاً في الولايات المتحدة اذ انشئت اقسام علمية ومراكز ابحاث كبرى وظيفتها تحليل الصراعات ومحاولة البحث في آليات حلها، ولم يقتصر الامر على العلاقات بين الدول لكنه امتد الى الصراعات والنزاعات الداخلية فيما صار يطلق عليه حل الصراعات Conflict Resolution وتسوية النزاعات Disputes Settlement.

من هنا قد يكون مفيداً ان نفرق بين الصراع والنزاع، فالنزاع خلاف ذو صبغة قانونية محددة وحول مسالة يجوز الالمام بها ويمكن حله بالالتجاء الى الادوات القانونية والقضائية، بينما الصراع هو اعمق من ذلك واكثر تعقيداً بل إن هناك نوعاً من الصراعات الذي يطلق عليه الصراع الاجتماعي المتوالد يصعب تحديد مضمونه واطرافه ووسائل وسبل حله. ويصنف الصراع العربي - الاسرائيلي ضمن هذا النوع بينما النزاع القطري - البحريني على جزر فشت الدبل يمكن حسمه في محكمة العدل الدولية او باللجوء الى التحكيم. فصراعات الاقليات والصراعات على الاراضي والصراعات الديموغرافية كلها صراعات معقدة، اما منازعات الحدود فهي من النوع الذي يمكن حله باستخدام اليات تقليدية.

اشارت مواثيق المنظمات الدولية ومنها ميثاق الامم المتحدة في مادته ٣٣ الى اليات حل الصراعات والمنازعات كالمفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء الى الوكالات والتنظيمات الإقليمية. واشارت المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية الى تحريم الالتجاء الى القوة لفض المنازعات ودعت الى الوساطة والتحكيم. مع ذلك لم تلجأ الدول ومنها الدول العربية الى الوسائل السلمية لفض المنازعات وحل الصراعات وهو ما ادى الى تفاقم حدة الصراعات المختلفة خصوصاً الصراعات الداخلية والاهلية التي تصاعدت في اعقاب انتهاء الحرب الباردة. ففي ظل الحرب الباردة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٩٠ غلبت الحروب الدولية على ما عداها. بينما طغت الحروب الاهلية في ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٣ ويقدر البعض اجمالي الحروب الاهلية في تلك الفترة ما لا يقل عن ٣٣ حربا. وتنتشر تلك الحروب اولا في الدول الفقيرة، وثانيا في الدول التي تنتشر فيها الاقليات اللغوية والعرقية والدينية.

في الوطن العربي تنتشر الصراعات والمنازعات العربية والداخلية بصورة تثير القلق، وهذه ليست ظاهرة جديدة وإن كانت حدتها الراهنة تثير العديد من التساؤلات حول دور اللغة والتاريخ المشترك والدين في حل النزاعات والصراعات. ولعله من المثير فعلا ان ندرك ان الثقافة العربية والتاريخ العربي تضمنا آليات متطورة لحل المنازعات، إذ انتشرت الوساطة في الريف والمدن حين كان يقوم وجهاء القوم بالتوسط بين الفرقاء. وانتشرت الآلية ذاتها في البادية والصحراء حيث كان يقوم شيوخ القبائل بالتوسط بين القبائل المتصارعة والوصول الى تسوية المنازعات. ومع التحول الى الدولة الحديثة اختفت الى حد كبير تلك الآليات وقل دورها نظرا الى نشوء الدولة الوطنية وتمسكها بالسيادة والاستقلال القومي والتاكيد على الفقرة السابعة من المادة الثانية التي تحرم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، في وقت انتشرت فيه اليات فض المنازعات في الدول المتقدمة بتطور مؤسسات المجتمع المدني والسلطات القضائية فيها.

الى ذلك ان الوطن العربي استمر اسيرا للصراع العربي - الاسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم، ونظرا للخبرة العربية غير المشجعة في ادارة الصراع العربي - الاسرائيلي سادت الادوات العسكرية على ما عداها من الادوات من اجل حل المنازعات والصراعات الاقليمية والداخلية. وانعكس ذلك على الجامعات ومراكز البحوث العربية، إذ لا توجد مادة واحدة في اي قسم علمي في أية جامعة عربية تتعلق بدراسة الصراعات او كيفية حلها او ادارتها، كما لا يوجد مركز بحثي واحد يتخصص في ادارة الصراعات او النزاعات. ربما توجد في الدول العربية اشباح مراكز لدراسة الازمات او ادارتها، لكن ليس هناك مركز واحد متخصص في تحليل وادارة وحل الصراع.

يتم ذلك في الوطن العربي الذي تستغرقه الصراعات بينما تنتشر مثل تلك المراكز في الدول المتقدمة القديمة فيها والحديثة. يكفي ان نذكر «بنك معلومات عازار» حول الصراع والسلام في جامعة مريلاند، ومشاريع دراسة الحروب للعالم الاميركي ديفيد سنجر، ومراكز دراسة الصراعات في جامعة هامبورغ في المانيا وجامعة لايدن في هولندا، وجامعة كنت في بريطانيا، ودراسات التنبؤ بالازمات للعالمة الاميركية دينا زينس في جامعة إلينوي.

لم تقتصر اهتمامات هذه المراكز واشباهها على دراسة الازمات او الحروب فقط لكنها امتدت الى دراسة حل الصراعات وتسوية المنازعات بصورة تسعى الى الكشف عن الآليات التي من شانها الحد من الصراع وفتح آفاق اوسع للتعاون بين الشعوب وداخل الدولة الواحدة. وتمتد اهتماماتها كذلك الى ضحايا الصراعات وحقوق الانسان وحماية البيئة والتحول نحو الليبرالية.

وعلى رغم هذا الاهتمام الانساني العام بمسائل حل الصراع والتسوية السلمية للمنازعات، فان العمل السياسي العربي لم يشتمل على اي اتجاه نحو توظيف الوسائل السلمية في حل المنازعات الخارجية والداخلية. ففي الاطار العربي لم يتم حتى الان انشاء محكمة عدل عربية، على رغم اقرار مشروع انشائها ولم تتحمس مختلف الاقطار العربية لها واسقط موضوعها من جدول اعمال مجلس الجامعة في نيسان (ابريل) الماضي. كما ان المجالس الاقليمية العربية كمجلس التعاون لدول الخليج العربية او مجلس التعاون العربي او الاتحاد المغاربي لم تهتم بالآليات القضائية لحل المنازعات. حتى ان محكمة العدل الاسلامية التي وافق على انشائها مؤتمر القمة الاسلامي الخامس في الكويت عام ١٩٨٧ لم يتم انشاؤها بعد ولم يصدق على نظامها الاساسي اكثر من ثماني دول اسلامية ليس من بينها دولة عربية واحدة. وفي النظم الداخلية لم يتم الاعلاء من عمليات حل المنازعات. اذ لا يكاد يعترف بالدور التفاوضي للمنظمات غير الحكومية او الجمعيات الخيرية في عمليات تسوية المنازعات الداخلية، وربما يعود ذلك في جزء منه ليس فقط الى عملية التحديث والتخلي عن الاتجاهات الاولية نحو حل المنازعات وانما ايضا الى غلبة الطابع



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : .... الوسط

التاريخ : .... ٢٦ يونيو ١٩٩٤

العسكري على معظم نظم الحكم بما يعنيه ذلك من اولوية لما يسمى بالانضباط بما يتطلبه من استخدام ادوات عسكرية وقلة توظيف الادوات السلمية.

على رغم كل ذلك، استخدمت وسائل سلمية في تسوية بعض المنازعات والازمات العربية خصوصاً عمليات الوساطة سواء بطريق دول او قيادات او بواسطة مؤتمرات القمة العربية. ولعبت مؤسسة القمة دورا اساسيا في التوسط بين الفلسطينيين والاردنيين عام ١٩٧٠، وتوسطت مصر بين السعودية وقطر، وتوسطت مصر والسعودية بين الكويت والعراق وإن باءت تلك الوساطة بالفشل. وتوسطت السعودية في حل الصراع اللبناني وافلحت في التوصل الى «اتفاق الطائف» الذي انتهت بموجبه الحرب الاهلية اللبنانية. على رغم الوساطة المصرية والسعودية والعمانية والاردنية والاماراتية في الصراع اليمني الداخلي الا ان الحرب اشتعلت وكلفت اليمنيين ما لا يقل عن عشرة بلايين من الدولارات خسائر مباشرة ومثلها لاعادة التعمير وآلاف المصابين من القتلى والجرحى.

لا يمكن ان ننسى ان العجز عن حل الصراع في الصومال حلا سلميا ادى الى حرب اهلية مدمرة ساهمت في غياب الدولة عن الوجود، كما ان العجز عن تسوية الصراع الداخلي في السودان اصاب الدولة بشلل في علاقاتها الدولية سواء الاقليمية او العالمية، بل وتسبب في ركود الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية في الداخل.

إن تكلفة الصراعات في الوطن العربي والشرق الاوسط التي دفعت الى سباق غير مسبوق للتسلح وتسببت في ان تصل نسبة الانفاق العسكري في الشرق الاوسط اكثر من ٣٥ في المئة من نسبة الانفاق في العالم على شراء الاسلحة. وصار الشرق الاوسط اسيرا لحلقة مفرغة من الصراع والصراع المضاد بصورة دفعت الى توليد صراعات لم تكن اصيلة في المنطقة. وصار الصراع هو قانون العلاقات اليومي، الذي يحكم التفاعلات بين الحاكم والمحكوم، ونمت في ظل تلك الظروف اتجاهات وقيم صراعية ولم يعد من الممكن تصور وجود تفاعلات تعاونية، ووجدت آليات ذهنية من شانها ان تعيد تفسير التحركات والمبادرات التعاونية بما يتسق مع القيم والاتجاهات الصراعية.

من ثم تم تفسير كل مبادرات التسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي تفسيرات سلبية، وتم النظر الى اي اتفاق على انه مؤامرة، كما تم رفض معظم خطوات التسوية انطلاقا من اعتبارين.

الاول، انه نظرا لعدم توافر خبرة او حتى دراسات حول حل الصراعات، لم يعد العرب يقبلون بالتسوية المرحلية، على رغم ان فكرة الحل الشامل والدائم والعادل هي فكرة مثالية وغير عملية. وان منطق التسوية السلمية للصراعات يقضي بقبول التسوية الجزئية والمرحلية وهذا ما لم يتعود عليه العقل العربي في الوقت الذي تدرب عليه واستوعبه الاسرائيليون.

الثاني، ان حل الصراع وتسوية النزاع لابد ان يؤثر على المراكز المتعددة لمختلف الاطراف. كما قد يؤثر على المكاسب المستقرة سواء كانت مادية او معنوية وربما يعيد ترتيب المكانة المكتسبة. من ثم يخشى العرب من حل الصراع على ما درجوا عليه من توزيع اقليمي للقوى. ونظرا لتعلق العقل العربي بما هو مطلق وعدم مرونته لقبول ما هو نسبي، اي قبول مصالح الاخرين في اطار المصالح الجماعية، فإن العرب لا يقبلون بالتسوية المرحلية خشية ان تؤثر على مكاسبهم التي استقرت.

بيد ان الاحتمالات المتزايدة للتسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي والدخول في علاقات وتفاعلات تعاونية او ايجابية بين العرب من ناحية واسرائيل من ناحية اخرى من شانها ان تدفع الاقطار العربية بالضرورة الى البحث عن آليات سلمية لتسوية النزاعات العربية - العربية، وإن كان يمكن ان تؤدي في الوقت نفسه الى اتجاه مضاد لزيادة عمليات العنف واستخدام القوة في الداخل نظرا لحاجة بعض النظم العربية الى تحقيق اجماع داخلي والتفاف حول نظام الحكم.

واذا كان الاتجاه نحو مزيد من التعاون الاقليمي يعد شرطا مسبقا لنجاح اية تسوية بين العرب واسرائيل، الا ان العقل العربي لم يلبث ان تحول الى التفكير في صور الصراعات المستقبلية وليس في اشكال التعاون المحتملة. فالبعض يتحدث عن الصراع على المياه او الممرات المائية او على المصالح الاقتصادية او على الموارد التي ما تزال مختبئة في باطن الارض او في اعماق البحار. فالمواطن العربي لم يعرف حتى الان ماذا تعني حال السلام وماذا يترتب على التعاون والوئام فهو في صراع دائم إن لم يكن مع الاعداء فيكون مع المؤسسات الداخلية، وإن لم يكن معها يكون مع الجماعات الاخرى التي يعيش بينها او مع غيره من الافراد.

والوطن العربي، وهو ينتقل من حال الصراع الى حال التعاون او السلام، يعايش بيئة جديدة لم يذق طعمها في تاريخه الحديث، وهي حال - لكي تفلح - تتطلب عمليتين متكاملتين: الاولى التنمية، والثانية الانفتاح السياسي.

ومن المفيد الاشارة الى ان الناتج المحلي الاجمالي العربي لا يصل الى نصف تريليون دولار، كما ان اجمالي الصادرات السلعية لا تزيد على ١٢٠ بليون دولار. بينما تزيد الديون الخارجية على ١٥٠ بليون دولار فكيف اذن يتحقق تعاون في المنطقة في ظل هذا التردي الواضح. اذ يبلغ مثلا الناتج القومي لدول الجوار الثلاث اسرائيل وتركيا وايران اكثر من نصف الناتج القومي الاجمالي للوطن العربي المكون من ٢١ دولة، من ثم تصير التنمية شرطا مسبقا للانتقال الى حال التعاون واحتواء الصراع. بيد ان التنمية وحدها لا تكفي بل يقتضي الامر التحول الى درجة اعلى من الليبرالية السياسية حتى يشعر المواطن بدرجة اعلى من الامان في علاقته بالنظام السياسي. فالتنمية والليبرالية شرطان لتحقيق التوازن الاجتماعي Social equilibrium الذي يعني توافر الحدود الدنيا للعدالة بين المواطنين. والتراث العربي لا يبخل علينا بامثلة مهمة في هذا الشان يجب على النخب السياسية اليوم ان تمعن النظر فيها: فقد ذكر ابن خلدون ان طاهر بن الحسين كتب لابنه عبدالله بن طاهر الذي ولاه المامون الرقة ومصر يقول: «واعلم ان الاموال اذا اكتنزت وادخرت في الخزائن لا تنمو، واذا كانت في صلاح الرعية واعطاء حقوقهم وكف الاذى عنهم نمت وتزكت وصلحت بها العامة وترتبت بها الولاية وطاب بها الزمان واعتقد فيها العز والمنفعة، وكان الجميع لما شملهم من عدلك واحسانك اساس طاعتك». ثم حذره بشدة قائلا: «واياك ان تقول انا مسلط افعل ما اشاء فان ذلك سريع الى نقص الراي وقلة اليقين بالله».



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٦ يوليو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كما ان حل الصراع وتسوية المنازعات يتطلب درجة عالية من الثقة المتبادلة بين مختلف الاطراف، وهي تنمو فقط من خلال المشاريع المشتركة التي تخلق مصالح يصعب الاضرار بها باللجوء مرة اخرى الى الصراع، اذ يشعر اللبنانيون اليوم ان مصالحهم الوطنية تتحقق فقط من خلال الوئام والتعاون وهو الشعور الذي ما يزال غائبا في السودان والصومال وبالقطع في اليمن حيث تم تدمير المصالح الوطنية. كما ان السلام والتعاون بين العرب ودول الجوار يزداد بازدياد حجم التفاعلات التي تبني الثقة بين الطرفين وتحد من الصور الجامدة STEREOTYPE في ذهن كل طرف عن الطرف الآخر.

لا شك ان مرحلة التحول التي يمر بها الوطن العربي تقتضي في هذا الشان ضرورة الاعلاء من عمليات حل الصراع والتسوية السلمية للمنازعات بدءًا من المقررات المدرسية والجامعية الى مراكز البحوث ومؤسسات النفع العام والمنظمات الاهلية. ونحن بذلك لا نبتدع جديدا لكننا نعود الى الثقافة والعمل العربي الذي ساد قبل التحول الى نظام الدولة الحديثة حينما قام الوجهاء والصفوة من الرجال والنساء بعملية حل الصراعات سواء بالوساطة او بالتحيكم او غيرها من الوسائل السلمية. وربما نتمكن من تقنين ذلك مستقبلا في شكل مؤسسي قضائي. وهكذا فان الانتقال في المنطقة الى حال السلم يتطلب بادئ ذي بدء ترسيخ اسس وقواعد وآليات حل الصراعات العربية حتى لا نصل الى مرحلة الانتحار الذاتي التي مرت بها اليمن في الامس.

---

* وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.



الحروب العربية ـ العربية والثمن الباهظ (٢ من ٣)

الانفجار السكاني ومتاعب المنطقة وضرورات تنفيذ خطة التنمية

عرفان نظام الدين *

■ كما ذكرت في المقال السابق فإن الحروب العربية – العربية اكلت الأخضر واليابس بعد ان مارس الفاعلون والمحرضون والمتواطئون جرائم الأرض المحروقة في كل مكان وصلت اليه أياديهم الآثمة من وطننا العربي الكبير.

والمؤسف ان هذه الحروب العربية – العربية المتواصلة لم تترك مجالاً للمواطن والوطن للتنفس ولو لفترة قصيرة للالتفات للبناء والتنمية ووضع مداميك الاستقرار والسلام والامان والاطمئنان بدلاً من التلهي داخل متاهات الحروب والاكتواء بنيرانها الحارقة، كما انه بين كل حرب وحرب لم تلح اية بارقة في افق المنطقة لبناء المستقبل او التفكير بمثل هذا الأمر المحظور والمحرم علينا بعد ان تواطا الشرق والغرب مع الصهاينة لاستنزاف ثروات العرب وضرب امكاناتهم ومنعهم من توحيد جهودهم وطاقاتهم واوطانهم حتى يسهل اكلها ومواصلة مسلسل النهب المتمادي والمتواصل.

ومسيرة الحروب العربية – العربية التي تقابلها مسيرة الحروب العربية – الاسرائيلية التي استغرقت نصف قرن انهكت كل دول المنطقة وخلفت تركة ثقيلة لا يعرف احد كيف سيتم الخروج من اعبائها وهمومها وقضاياها المتفجرة. وتزامن هذا الاستنزاف اليومي للعرب مع صراعات على السلطة وعمليات تخريب متعمد للاقتصاد الوطني ونسخ انظمة خارجية واستيراد مبادئها الغريبة التي لا يمكن ان ينجح احد في زرع بذرة واحدة من بذورها في الارض العربية. واستنزفت التجارب العقيمة ما تبقى من طاقات وقدرات وحولت الدولة الى تاجر ومزارع وبائع متجول، وخباز، وحتى بائع احذية في بعض الاحيان. كما هربت الرساميل الوطنية واشاعت اجواء الفساد وسرقات الاموال العامة ونفرت الاستثمارات الخارجية مما ادى الى تجميد مشاريع التنمية وارتفاع الاسعار بشكل جنوني، في الوقت الذي انهارت فيه العملات الوطنية الى ان اصبحت في بعض الدول عملة ورقية لا قيمة لها، كما هربت الأيدي العاملة الماهرة والعقول المبدعة، حتى تكسرت النصال على النصال ولم يعد المواطن المنكوب والمغلوب على امره يعرف من اين ستاتيه الضربات او كيف يستطيع ان يصدها او يتحمل الامها وعذاباتها ويصبر على همومها وانعكاساتها على حياته وحياة عائلته ومصير لقمة عيشه ومستقبل اطفاله.

وعند الحديث عن فرص العمل ومشاكل البطالة التي لا تذكر الاحصاءات الرسمية شيئاً عنها ولكنها تعد بملايين الاشخاص لا بد من وعي اخطار المرحلة ومخاطر الواقع المرير، فهناك انفجار سكاني هائل يعاني منه معظم الدول العربية ولا يمكن ان يتناسب مع نسبة التطور والنمو او ان يتماشى مع مستوى الخدمات المعروضة والمتاحة. فعدد سكان العالم العربي يتزايد باستمرار بل انه سيتضاعف عام ٢٠٢٥، كما ان اكثر من ٦٠ في المئة من سكان العالم العربي هم من الشبان في

سن العمل او من الاطفال الذين سيدخلون سوق العمل خلال سنوات وينتظرون فرصاً وامكانات ومشاريع جاهزة. ومع ان الانفجار السكاني يعتبر مشكلة عالمية، اذ ان عدد سكان العالم سوف يتضاعف في منتصف النصف الثاني من القرن المقبل ليصبح (٥,٧ بليون نسمة) ٨٥ في المئة منهم من سكان الدول النامية، فإن ما يهمنا كعرب ان نحذر من القنبلة السكانية القادمة الينا والتي لا يعرف احد مقدار الضرر الذي سينجم عن انفجارها في وجوهنا جميعاً، وان لا نكتفي بالكلام بل لا بد من العمل المضني والتخطيط السليم لاحتواء الخطر او انقاذ ما يمكن انقاذه قبل ان يفوت الاوان. وهذا يستدعي حشد القوى والطاقات وتجنيد العلماء والخبراء ورجال الفكر في البحث عن حلول جذرية ووضع خطط تنمية متحركة تتلافى اخطاء الماضي وتتلاءم مع متطلبات الحاضر، وتلبي استحقاقات المستقبل. وقد استغربت عدم اهتمام الاعلام العربي، ولا حتى اصحاب الشأن في العالم العربي، بخطة التنمية التي اصدرها اخيراً الدكتور بطرس غالي الامين العام للأمم المتحدة بعنوان «التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي» والتي تعتبر مكملة للورقة الاولى التي اصدرها قبل اقل من عام بعنوان «خطة للسلام».

فهذه الخطة، التي حصلت على نسخة منها، تعتبر في رأيي بداية لعمل جاد في سبيل الخروج من اتون الحرب الى عقلانية التنمية الصحيحة، ويجب ان تدرس هي وغيرها من الدراسات والابحاث الاجنبية والعربية والدولية في سبيل معالجة الواقع العربي المرير والانطلاق نحو المستقبل واللحاق بركب النظام العالمي الجديد المتغير. لانه من غير هذه الخطط سنظل ندور في الحلقة المفرغة من حرب الى حرب ومن دمار الى دمار.

واهم ما في هذه الخطة الجديدة انها تؤسس لعالم السلام على اساس ان التنمية هي الرادع للحروب والمانع لنشوبها، كما انها تعتبر اهم عامل من عوامل العلاج الوقائي واستباق الاحداث قبل وقوعها.

والدكتور غالي اكد هذه الاهمية في مقدمة الخطة المتكاملة عندما قال ان التنمية هي حق اساسي من حقوق الانسان، وهي صمام الامان للسلام. ويضيف ان التنمية كقضية مشتركة تواجه خطر التراجع عن مكان الصدارة الذي تمثله في قائمة اهتماماتنا. فالتنافس على النفوذ اثناء الحرب الباردة حفز على الاهتمام بالتنمية، وان لم يكن ذلك دائماً بدافع الايثار. ولكن البلدان التي كانت تسعى الى تحقيق التنمية استطاعت الاستفادة من ذلك الاهتمام. اما اليوم فقد انتهى التنافس على تحقيق التنمية في اشد الدول فقراً، واصبح كثيرون من المانحين يضيقون بهذه المهمة، بينما الم اليأس بكثير من الفقراء.

ومن خلال هذا العرض يبدو ان التنمية تواجه ازمة حقيقية في دول العالم الثالث خاصة، والدول العربية من ضمنها، ويؤكد الامين العام ذلك بقوله: ان الدول الاشد فقراً تزداد تخلفاً، والدول التي تمر بمرحلة الانتقال من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد الحر تواجه صعوبات هائلة. كما ان الدول التي حققت الازدهار نجد نجاحها مقروناً بمجموعة جديدة من المشاكل الاجتماعية والبيئية والثقافية والاقتصادية، مما جعل كثيراً منها تردد حتى في مواصلة سياساته.

وفي معرض التاكيد على اهمية ايجاد العلاج السريع والناجع للمعضلة القائمة يتم التركيز على النقاط التالية:

● توافر تفهم فكري اوسع، والتزام اخلاقي اعمق، وتدابير اكثر فعالية في مجال تحديد السياسات حتى لا يتقوض التقدم الكبير الذي احرز في نصف قرن.

● احياء رؤية التنمية وتشجيع المنافسة المكثفة لكافة جوانبها.

● تبديد المخاوف من ان الامم المتحدة تركز على حفظ السلام اكثر من تركيزها على قضايا التنمية مع التاكيد على انه بدون التنمية، لن تكون هناك احتمالات لاقرار سلام دائم.

● عدم وجود بديل للأمم المتحدة في مجال التنمية، ان عن طريق تحقيق السلام او في العمل من اجل التنمية مع التاكيد على ضرورة الإستعجال لانه مع مرور كل يوم من التاخير يزداد العمل كلفة وصعوبة، وما دامت هناك حرب، فلن تنعم اي دولة بالسلام. وما دامت هناك حاجة، فلا يمكن لاي شعب ان يحقق تنمية دائمة. في اطار هذا التصور جاء تقرير الامين العام، وهو ما يرسم خطاً مستقيماً للعمل العربي في مجال التنمية ويحدد معالم الطريق في سبيل الانتقال من مرحلة الحرب وجمود حالات اللاحرب واللاسلم، الى مرحلة السلام الكامل والاستقرار والامن والامان للفقير والغني والقوي والضعيف. ولا بد ان يعطى هذا الموضوع مكانه المناسب في العالم العربي ويتم وضعه في صدارة الاولويات، ويبحث على كافة المستويات من القاعدة الى القمة، ويا حبذا لو تمكن العرب من ازالة خلافاتهم ودعوا الى قمة اقتصادية تبحث افاق المستقبل وتعمل من اجل عمل عربي اقتصادي موحد يقوم على التكامل والتكافل والتنسيق وصولاً الى تحقيق الاكتفاء الذاتي، والانتقال من مرحلة المجتمعات الاستهلاكية الى المجتمعات المنتجة الفاعلة.

ولكن الفشل السياسي ما زال يلاحقنا، مثله مثل الفشل العسكري، ونخشى ان تترك الانتكاسات والانعكاسات اثراً مدمراً على العمل الاقتصادي فتكرس اوضاع التدهور والانهيار وتترك المنطقة العربية في حال اضطراب وتوتر، وهو ما تحلم به اسرائيل، وترحب به الدول الكبرى التي تعتبر الاسواق العربية مركزاً لمصالحها ومصرفاً استهلاكياً لمنتجاتها.

ونعود الى نقطة البداية لنجدد القول ان الخطر داهم، ولا بد من نظام عربي جديد، اقتصادي وسياسي، يتجاوز عقد الماضي ويعمل لمستقبل افضل يقوم على مداميك السلام والتنمية.

فإلى مقال ثالث واخير لتحليل خطة التنمية الجديدة التي قدمها الامين العام للأمم المتحدة.

---

* كاتب وصحافي عربي.

توظيف النزاعات العربية في خدمة "السلام"

جميل مطر *

■ ما زلنا خارج - وان كنا على ابواب - نظام شرق اوسطي. ما زال المنظرون يمارسون التنظير حول هذا النظام، حول شكله، وحجم تفاعلاته، واسلوب إدارته وتوجيهه، ونمط او انماط سياساته وتحالفاته وامكاناته. لكن عاد الممارسون للسياسة وعدد من المفكرين العرب - حتى هؤلاء الذين تحدثوا ويتحدثون عن نظام شرق اوسطي حتما قائم أو قادم - يرفضون التفكير والاستعداد لمرحلة عمل اقليمي جماعي بل ويرفضون الدعوة إلى مجرد التامل. إذ انه على رغم المحاولات المستمرة في التنظير وعلى رغم احاديث المبشرين نلاحظ الآن انشغالا شديدا في كل قطر عربي بمستقبل العلاقات الثنائية، سواء العلاقات مع قطر عربي آخر متاخم، او العلاقات مع إسرائيل، بينما ينشغل الاسرائيليون بمستقبل علاقاتهم مع كل العرب. منتهى آمالهم التعاون الاقليمي، والطريق إلى تحقيق هذا الأمل يبدأ - منطقيا وواقعيا - مع الدول المتاخمة، لكنه لا يتوقف عندها.

لاحظنا مثلا ان عددا متزايدا من السياسيين والمفكرين العرب اصبح يتردد في استخدام مفهوم نظام الشرق الأوسط بينما يصر السياسيون الإسرائيليون على استخدامه. الممتنعون من الجانب العربي يرفضون استخدامه لانه - حسب الفهم الإسرائيلي وهو الوحيد المطروح - لا يعبر تماما ولا بالدقة عن تصورهم لمستقبل المنطقة. يتصور اغلبهم ان الوضع المستقبلي سيكون بين بين. اي وضع تستمر فيه مؤسسات النظام العربي وان مشلولة الفعالية، ويستمر التعلق بهوية عربية وإن تقلصت مكانتها بين هويات اخرى، وفي الوقت نفسه تقوم علاقات ثنائية متطورة مع إسرائيل، مع بعض العلاقات الاقليمية المتناثرة الأطراف. وهي العلاقات التي يتصورون ان تلعب فيها إسرائيل دورا مركزيا بفضل اتساع اتصالاتها وصلاتها الدولية، وبفضل مكانتها في عواصم الغرب.

المبشرون من الجانب الإسرائيلي - ونفر لا يزال قليلا من الجانب العربي - يطرحون صيغة محددة لهذا النظام تتناسب مع تصورهم لمستقبل المنطقة. يتصور هؤلاء ان السلام «الحقيقي» في المنطقة لا يمكن ان يتحقق ثم يدوم إلا إذا تداخلت وتشابكت أنواع معينة من العلاقات الاقتصادية وغير الاقتصادية بين جميع دول المنطقة. ويتصورون أن العلاقات الثنائية بين اسرائيل وكل دولة عربية على حدة تظل الأساس لأي تداخل وتشابك اقليمي. ويتصورون أهمية وجود طرف تكون مهمته التوجيه الاقليمي ويحظى باحترام بقية الأطراف، وتتوفر له شروط اهمها الموقع والتفوق النسبي في القوة العسكرية والسياسية والنفوذ الدولي والاقليمي والحياد الايجابي ازاء مختلف الأطراف والتيارات العربية. وهي شروط يزعم المنظرون والسياسيون الإسرائيليون - والنفر القليل من العرب - أنها لا تتوفر مجتمعة الا في إسرائيل.

وهنا تبرز مفارقتان لهما مغزى كبير. فمن ناحية يقدم التصور الإسرائيلي لمستقبل المنطقة دليلا جديدا على إمكان تحقيق تكامل اقتصادي بين دول المنطقة. ويقدم في الوقت نفسه دليلا آخر على أن الفشل في تحقيق اي تكامل اقتصادي بين الدول العربية خلال نصف قرن كان بسبب الفراغ في القيادة الاقليمية وغياب دور التوجيه. يقال - من باب السخرية أحيانا - ان شمعون بيريز، وهو رائد التنظير الجديد لمستقبل المنطقة اثبت انه اشد ثقة بالامكانات العربية وقدرتها على التكامل وتحقيق نهضة بالمنطقة من كثير من السياسيين العرب. ويقال - ايضا من باب جلد الذات - ان هذا الرجل ربما كان يحقق، من دون أن يدري، حلم التكامليين وبعض القوميين العرب في الوحدة الاقتصادية العربية. فقد استند في مشروعه على مستقبل الشرق الاوسط الى هذه الثروة الهائلة من الفكر التكاملي العربي والمشروعات والخطط الاقتصادية التي وضعت على مدى خمسين عاما، واستوعب جيدا مختلف العقبات التي منعت تنفيذ كل هذه الخطط والمشروعات. أدرك أسباب فشل العرب في تحقيق التكامل، وادرك ما هو اكثر اهمية، وهو ان شعوب العرب فقدت الامل في أن يتحقق هذا التكامل في المستقبل إذا استمر الوضع العربي على حاله، اي إذا استمر النمط الفوضوي السائد سواء في نشوب الخلافات العربية - العربية أو في تصاعدها او في تسوياتها، وإذا استمرت الدول العربية على رفضها الاعتماد على إرادة توجيه عربية أياً كان شكلها وتشكيلها ولأي قيادة عربية مشتركة كانت ام منفردة. تعرف إسرائيل ان ساحة القيادة في المنطقة خالية، وتعرف - عن تجربة نصف قرن - ان الدول العربية لم تقبل في يوم من الأيام ان تنشأ وتنهض بينها دولة عربية، او اكثر من دولة، توفر لها عنصر أو أكثر من عناصر القوة يؤهلها للقيادة. حوربت قوى الثورة في مرحلة كانت الثورات فيها عنصر قوة، وحوربت قوى العقائد في كل مرة احتاجت الامة لما يوحدها، وحوربت قوى الثروة عندما غيّرت توازن الضعف في المنطقة.

من ناحية اخرى، يبدو أن الاسرائيليين وقد تأكدوا عبر زمن طويل من اهمية حال العلاقات العربية - العربية بالنسبة الى امن اسرائيل، يكتشفون الآن ان هذه العلاقات تظل على الدرجة نفسها من الاهمية بالنسبة الى مستقبل التعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط. كانت الخلافات والنزاعات العربية - العربية أداة وهدفا للسياسة الاسرائيلية خلال مراحل الصراع العربي - الاسرائيلي. وكان احتمال حدوث وفاق عربي خطرا ماثلا على الامن الاسرائيلي. وفي كل الاحوال استقر في الذهن السياسي الاسرائيلي الاقتناع بان النزاعات العربية - العربية هي المتغير الرئيسي شبه الثابت في هذه المنطقة، وانه لا يجوز في ظل صراع أو سلام اقليمي اغفال هذا المتغير او التقليل من شانه، ففي ظل الصراع لم يكن جائزا ان يدع الاسرائيليون فرصة تمر من دون ان يتسببوا في اشعال نزاع عربي - عربي، او في تصعيد نزاع قائم. اذ كان المهم بالنسبة الى اسرائيل أن لا يتوحد العرب على موقف او خطة ضد إسرائيل.

واعتقد أنه في ظل مسيرة السلام، بل وفي ظل السلام الشامل اذا تحقق، لن تغفل اسرائيل هذا المتغير ولن تقلل من شانه، مع فارق بسيط جدا. قد تفضل اسرائيل الآن، وفي المستقبل، أن يتوحد العرب على موقف الصلح واقامة السلام مع إسرائيل ولكن تتمنى - وستعمل على - أن ينقسم العرب ويختلفوا ويتنازعوا أو حتى يتقاتلوا على اسرائيل، او بسببها. الفارق بسيط ولكن مهم. إذ انه لن يكون في مصلحة اسرائيل ولا يدخل في تصورها لمستقبل المنطقة، أن يختلف العرب أو يتنازعوا وهم يتسابقون او يتنافسون على اظهار العداء لاسرائيل

كما كانوا يفعلون في مرحلة احتدام الصراع العربي - الاسرائيلي. بينما سيكون في مصلحتها ولصالح تصورها لمستقبل المنطقة، ان يختلف العرب ويتنازعوا ويتقاتلوا في التسابق على مد خيوط التعاون مع اسرائيل. وإذا لم يفعلوا هذا من انفسهم، فالاغلب ان تقوم إسرائيل بدفعهم إلى فعل ذلك.

اقول هذا وفي ذهني أمران. اذ يلفت النظر ويثير الاهتمام حرص إسرائيل الشديد على تضمين اعلانات المبادىء والاتفاقات التي تعقدها مع كل دولة ياتي دورها في طابور الصلح بنود مفصلة إلى اقصى حدود التفصيل تتعلق بربط المصالح الاقتصادية والتجارية بين الدولتين، وحسب علمي لا توجد بين دولتين عربيتين اتفاقية ثنائية تتضمن مثل هذا التفصيل ولا هذه الدقة في ربط المصالح، وان وجدت فلا اعتقد انها وضعت لغرض، او بنية التنفيذ. وبمعنى آخر، سيشهد مستقبل المنطقة نوعين من الاتفاقات، اتفاقات ثنائية تربط بين القطر العربي المتصالح وإسرائيل ولها الأولوية لاسباب وشروط متعددة، واتفاقات ثنائية او جماعية بين الأطراف العربية لم تنفذ او غير قابلة لتنفيذ، وبالتالي ليست مؤهلة لان تسبق او تتقدم على الاتفاقات المعقودة بين إسرائيل والأطراف العربية.

الأمر الثاني، الذي يلفت النظر ويثير الاهتمام، هو تعمد إسرائيل ليس فقط أن تكون اتفاقاتها التي تعقدها مع الدول العربية المتصالحة اتفاقات منفردة، ولكن ايضا أن يتسبب كل اتفاق في شرخ جديد في العلاقات العربية - العربية، فابتداء باتفاقية كامب ديفيد ، وعلى رغم كل ما يقال الآن عن موقف الأطراف العربية الأخرى منها، وانها كانت احدى الفرص التي اضاعها بقية العرب، كانت خطة إسرائيل أن لا تقدم من خلال هذه الاتفاقية لأي طرف عربي غير مصري ما يحفزه علي الانضمام إليها، يؤكد هذا الاقتناع ما ينشر او يذاع هذه الايام عن ان إسرائيل لم تكن منقطعة الصلة باطراف عربية اخرى. كانت تعرف مطالبهم، وكانت تناقشهم فيها، وكان يمكن - لو ارادت - أن تقدم لأكثر هذه الأطراف ما يشجعها على الانضمام. وكانت تعرف القيود والمواقع ولم تفعل شيئا من جانبها للتخفيف منها او التعويض عنها. بل اننا لو عدنا إلى تاريخ اسبق، لوجدنا الدليل الاقوى على نية إسرائيل المستمرة في اثارة النزاعات العربية. ففي عام ١٩٦٤ طرح الرئيس بورقيبة مشروعه الشهير ولم تستجب اسرائيل بتقديم مبادرة من جانب، بل تركت العرب ينقسمون ويتصارعون عليه، لذلك فإن القول السائد الآن بان العرب فقدوا الكثير عندما رفضوا ركوب قطار كامب ديفيد قول مردود عليه بان اسرائيل نفسها - وليس فقط الظروف والقيود - لم تشأ ان يركب القطار احد غير مصر، ولم تشأ في اي وقت ان يركب القطار طرفان عربيان في وقت واحد، او من محطة واحدة.

لذلك تاكدت وانا اتابع عن قرب الزوبعة التي اثارتها قضية الإشراف على الأماكن المقدسة في القدس، من ان إسرائيل لن تتخلى عن اسلوب الاعتماد على النزاعات العربية - العربية. كان الأسلوب نافعا لصيانة امنها في ظل الصراع، وما زال نافعا، في ظل السلام، لصيانة هدف الحصول على حق توجيه ادارة تفاعلات المستقبل في الشرق الاوسط. فالمشكلة الجديدة حول القدس كفيلة بان تثير نزاعات طويلة الامد بين اكثر من طرفين عربيين سواء كانا من المتصالحين مع اسرائيل أو من غير المتصالحين. وهي كفيلة بان تشق الصفوف الفلسطينية، سواء داخل فلسطين أو خارج فلسطين. وهي كفيلة بان تخلق مواجهة بين قوى دينية كاثوليكية وارثوذكسية واسلامية، وداخل كل قوة من هذه القوى.

تاكدت ثم توقعت. توقعت أن تسفر المفاوضات المقبلة بين سورية واسرائيل، وبين لبنان واسرائيل، او بين سورية ولبنان معا واسرائيل، عن اتفاق او اثنين يتضمنان بنودا او شروطا تعمق النزاعات العربية القائمة او تضيف اليها نزاعا جديدا في هذه الحالة - اي اذا تحقق التوقع وكما حدث في كل الاتفاقات التي عُقدت حتى الآن - فإن اي خصومة تنشأ بين طرفين عربيين او بين اطراف عربية بسبب بند او شرط في هذه الاتفاقات، لن يكون امام المتخاصمين الا طريق واحد لتسوية هذه الخصومة او تاكيد حقوقهم، وهو طريق اسرائيل، فهي الطرف الأقوى الذي يملك حق شرح البنود، وهي القاسم المشترك الاعظم في كل هذه الاتفاقات، وهي الطرف الاقليمي الوحيد غير المنخرط كطرف اصيل في شبكة النزاعات العربية - العربية.

---

* كاتب وخبير سياسي مصري.



المصدر : الحياة

التاريخ : ٨ اغسطس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحروب العربية العربية والثمن الباهظ (٣ من ٣)

قراءة متعمقة في خطة الأمم المتحدة للتنمية

عرفان نظام الدين *

■ في ختام هذه الحلقات حول الحروب العربية - العربية ونتائجها المدمرة على الحاضر والمستقبل، وانعكاسات حالة الحرب على حياة المواطن العربي وخطط التنمية ودفعه الى الوراء بعد تدمير البنى التحتية فيما العالم كله يتجه الى الامام بسرعة الصاروخ، وتقييده بعزلة قاتلة واقليمية ضيقة وصراعات قبلية تحث على التقوقع والتشرذم والتفتيت في الوقت الذي تبني دول العالم المتقدم مداميك التكامل والتوحيد والتعاون والتنسيق في شتى المجالات... نقول ان العصر المقبل هو عصر التكتلات والكيانات القوية الموحدة لا عصر الاقليمية الضيقة والعزلة الوطنية والقبلية. ومن لا يلحق بالركب سيجد نفسه بعد حين بلا هوية ولا قرار بل مجرد مستهلك في سوق مسيطرة ينفذ اغراض الآخرين ويلبي مصالحهم ولا يحصل إلا على الفتات من موائد الكبار... واللئام!

وهذا التحول لا يمكن ان يتم بنجاح إلا بإحلال السلام والتوصل الى صيغة سلمية بين العرب يتفق على اسسها لينطلق الركب بعيداً عن مآسي الحروب وانعكاساتها المدمرة التي اكتوى بها العرب منذ مطلع القرن الحالي حتى يومنا هذا.

وما دمنا في حديث التنمية لا بد من العودة الى الخطط المتاحة والمعروضة على المجتمع الدولي قبل ان يتمكن العرب من وضع خططهم واستراتيجيتهم الخاصة بهم وإلحاقها بآلية تنفيذ لا مجال فيها لاختراق أو تراجع. والخطة المتكاملة الوحيدة التي يمكن البنيان عليها هي التي عرضها الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة أخيراً تحت عنوان «خطة للتنمية» التي تعتبر مكملة للخطة المعلنة قبل عام بعنوان «خطة للسلام» على اعتبار ان التنمية لا يمكن ان تبصر النور إلا في أجواء السلام والاستقرار. واكرر هنا ما ردده الأمين العام بانه ما دامت هناك حرب فلن تنعم اية دولة بالسلام وبالتالي فلن يتمكن اي شعب من جني حصاد تنمية دائمة.

ولكن ما هي الأسس التي تقوم عليها هذه الخطة:

● بناء أسس السلام ليكون ثابتاً وفق اجراءات وضوابط كثيرة من بينها اعتماد النهج الوقائي وإقامة مؤسسات اجتماعية وسياسية وقضائية راسخة تعطي دفعة قوية للتنمية وصولاً الى انهاء ذيول الحرب وآثارها على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية والاجتماعية والنفسية وتامين إعادة اندماج للمحاربين في الحياة المدنية وتامين عمل منتج لهم وإعداد دورات تدريبية مهنية تؤهلهم للمساهمة في إعادة بناء ما دمرته الحروب.

● تخفيض الانفاق العسكري ورفع مخصصات المشاريع المنتجة واصلاح الاوضاع الاقتصادية وتحسين قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة لتستوعب متغيرات السلام.

● ان النمو الاقتصادي هو محرك التنمية ككل، ومن دونه لا يمكن ان تحدث زيادة متواصلة في استهلاك الأسر المعيشية والاستهلاك الحكومي وفي تكوين راس المال الخاص أو العام. وزيادة معدل النمو الاقتصادي شرط لتوسيع قاعدة الموارد وهي بالتالي شرط للتحول الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي. كما ينبغي لهذا النمو ان يعمل على توفير العمالة الكاملة وتخفيف حدة الفقر، وأن يهدف الى تحسين نماذج توزيع الدخل عن طريق زيادة تساوي الفرص. كما انه من الضروري تحسين قطاعات الصحة والتعليم والاسكان.

● لكي يحدث النمو المتواصل، هناك شرطان ضروريان: وجود بيئة وطنية داعمة ومناخ دولي موات. وبكل أسف فإن الشرط الاول ما زال غائباً في ديارنا على رغم الرغبة الشعبية العارمة بانهاء الخلافات ووقف الحروب العربية - العربية والصراعات الاخرى وتذوق حياة السلام والاستقرار والاطمئنان. اما المناخ الدولي فهو يبدو مواتياً، حسب المواقف المعلنة لجميع الدول ولا سيما الدول الكبرى. ولكن هذا المناخ لا يمكن أن يصل الى مرحلة الدعم إلا بعد وثوقه بتوافر الشرط الاول، فالأحداث والتجارب علمتنا انه ما لم تتوافر الارادة الوطنية وتتحقق الرغبة العربية بالتضامن ونبذ الخلافات وتوحيد الجهود فإنه لا يمكن للارادة الدولية ان تكون اكثر عطفاً وتفهماً واهتماماً بأهل المنطقة وأصحاب القرار فيها.

● ضرورة استناد التجارب الاقتصادية الوطنية الناجحة الى سياسات واقعية، والحاجة الى الاستفادة من كفاءة الأسواق يجب ان يحدّ منها التسليم بضرورة تدخل الحكومات حيثما لا يمكن للاسواق ان توفر جميع الحلول.

وهناك الآن بدايات جيدة في العالم العربي لانتهاج مثل هذه السياسة الواقعية والعقلانية بعد التجارب المريرة التي عاشها معظم الدول بسبب القيود والمداخلات والعوائق التي يسببها تدخل الدولة المباشر في سياسة السوق، وفي كل شاردة وواردة ما أدى الى افلاس القطاع العام وفشل التجربة فشلاً ذريعاً ما انعكس على معيشة المواطن العادي ومستوى الخدمات المقدمة له وبالتالي وعلى كافة القطاعات. والاتجاه السائد الآن هو منح مزيد من الحرية مع الضمانات الحكومية اللازمة حتى لا يتكرر الخطأ، وإعطاء القطاع الخاص مجالاً أكبر في الاستثمار وفتح مجالات العمل امام المبادرة الفردية مع تامين الاطار اللازم للمشاريع الاجتماعية الكبرى مثل الضمان الاجتماعي والضمان الصحي والخدمات الاساسية حتى تؤمن استمرارية العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر ومساعدة اصحاب الدخول الضئيلة. ولهذا لا بد من تبادل الادوار بين





الانفاق العام والخاص ولا يمكن لاي واحد منهما ان يحل محل الآخر فالعلاقة بينهما يجب ان تكون ذات طابع تكاملي لا تنافسي. وقد دفع العرب ثمناً باهظاً لتحكم أحدهما بالاوضاع ولا سيما في فترات تحكم القطاع العام مما أدى الى سلسلة من الانهيارات الاقتصادية التي نلمس نتائجها حالياً.

● بالاضافة الى اعتماد سياسة السوق فإن سبيل الاصلاح وصولاً الى خطة التنمية يجب ان يمرّ عبر التفاعل مع المحيط الذي تعيش فيه الدول ثم مع المتغيرات العالمية. فالتمييز بين السياسات العامة الاقتصادية الوطنية والدولية يتضاءل باستمرار، ولم يعد بامكان اي دولة ان تعزل نفسها عن المشاكل التي تحدث في العالم. فجميع الدول (خاصة بعد توقيع اتفاقية الجات، واتفاقيات التكامل الاخرى) تحولت الى جزء من نظام اقتصادي دولي، وصار من الضروري توسيع التجارة الدولية وزيادة الانفتاح في حركة الاموال والافراد والافكار حول العالم وايجاد بيئة وطنية تجذب الاستثمارات الخارجية.

● على رأس قائمة الاولويات لإزالة العراقيل عن طريق التنمية، تاتي التدابير الضرورية لخفض العبء المعوق للديون الدولية وسياسات الحد من الاتجاه نحو الحمائية وضمان مشاركة الدول النامية في منافع النظام الجديد للمنظمة العالمية للتجارة.

وازمة الديون تزيد من حدة نقص الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية مما يزيد الوضع صعوبة. ولمشكلة الديون جوانب كثيرة إلا أن آثارها المباشرة مدمرة، ولا يمكن توقع نجاح أية خطة للتنمية إذا لم يتم توفير حلول جذرية يشارك فيها الجميع ولا سيما الجهات الدائنة.

● ان التنمية ليست شعارات وقرارات متسرعة بل هي قرار استراتيجي ينسجم مع توجهات الارادة السياسية للدولة، وهي لا تتخذ من فراغ بل يجب ان تاخذ في الاعتبار الخيارات الانمائية السابقة ومختلف العوامل الداخلية والخارجية وتوفير دعم الهيكل الاساسي، كما ان التنمية لا تبنى على أسس مجردة بل يجب ان تحدث ضمن مضمون محدد للمجتمع واستجابة لظروف مجتمع بعينه لانها تؤثر على جميع جوانبه، والظروف الاجتماعية القائمة هي نقطة البداية لجهود التنمية، فهي تحدد الى درجة كبيرة أولوياتها واتجاهها. في كثير من انحاء العالم النامي، يعد الفقر والمرض والافتقار الى التعليم والى اسباب العيش المستدامة بمثابة الأولويات الانمائية الاكثر ضرورة والاشد الحاحاً. والانسان هو الثروة الحقيقية ولهذا فإن الاستثمار فيه هو السبيل الامثل للتنمية لأنه يبني للمستقبل تعليماً وصحة وخبرة ويوقف هجرة الأدمغة. وهذا يسير بخط موازٍ مع ازالة السلبيات السائدة مثل: التمييز والتعصب وعدم التسامح والاضطهاد، كما ان نتائجها مالوفة أيضاً وهي: السخط الاجتماعي والانفصالية والنزاعات القومية والصراعات المؤدية الى الحروب الدامية والمدمرة.

● ان التحدي الهائل للتنمية لا يمكن ان يضطلع به البشر الذين تتركز كل اهتماماتهم على مجرد الحصول على لقمة العيش او الشفاء من الامراض المستعصية. كما انه لا يمكن للسكان الاميين وغير المتعلمين ان يراودهم الأمل في القدرة على المنافسة في اقتصاد عالمي يزداد تعقيداً وتطوراً. كذلك فإن المجتمع الذي يشهد التمييز ضد المراة او يحرمها من تساوي الفرص لا يستطيع تحقيق امكاناته البشرية كاملة.

● ان للمشاركة الشعبية على جميع مستويات المجتمع اهمية حيوية في المساعدة على خلق الظروف الملائمة لتحقيق التنمية الاجتماعية. فاذا ما اريد للبشر ان يستغلوا كل طاقاتهم وامكانياتهم فلا بد لهم ان يشاركوا بفاعلية في صياغة اهدافهم. وان تسمع اصواتهم في هيئات اتخاذ القرار بينما يسعون الى اتباع اكثر ما يناسبهم من الاساليب من اجل تحقيق التنمية.

● ان ثمة ترابطاً وثيقاً بين ابعاد التنمية الخمسة التي يبرزها تقرير الامين العام وهي: السلام والاقتصاد والبيئة والمجتمع والديموقراطية.

ولن أمضي طويلاً في قراءة تقرير الامين العام للامم المتحدة «خطة للتنمية» لأن هذا يحتاج الى دراسات وابحاث اكاديمية بحتة، ولكن الاشارة اليه واستعراض بعض نقاطه جاءا كخاتمة ضرورية لسلسلة المقالات حول السلام والتنمية والثمن الباهظ الذي دفعه العرب بسبب الحروب العربية - العربية اضافة الى الحروب مع اسرائيل. وأشير في هذا الصدد ان القاهرة ستشهد في ايلول (سبتمبر) المقبل مؤتمر الامم المتحدة الدولي المعني بالاسكان والتنمية «لتدارس تاثير العوامل الديموغرافية على التنمية وللتحدي المتعلق بإيجاد تنمية يكون البشر محورها الحقيقي».

كما ان كوبنهاغن ستشهد في عام ١٩٥٥ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيبحث قضايا ومشاكل العالم الاساسية مثل البطالة والتوعية والتاكيد على التلازم بين خطة التنمية الاقتصادية وخطة التنمية الاجتماعية من خلال دعم الهياكل المؤسسية الوطنية والدولية المعنية بالقضايا الاجتماعية.

هذه الجهود الدولية المميزة، والتي جاء تقرير الامين العام كتمهيد جديّ لها يجب ان تدفعنا نحن العرب نحو التفكير العملي والواقعي في وسيلة تعميم السلام وجني ثماره تنمية وتقدماً ومحبة وتعاوناً. فكفانا مشاكل وكفانا ماسي الحروب العربية - العربية وما تخلفه من دمار ومجاعات وانهيارات اجتماعية وتدمير للحاضر والمستقبل، فقد جاء وقت لم يعد هناك حتى ما ندفعه ثمناً لمثل هذه الحروب.

---

* كاتب وصحافي عربي.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٢ اغسطس ١٩٩٤

عيون وآذان

هذه الخلافات الحدودية العربية متى تنتهي؟ من المسؤول عنها؟ ما العذر فيها؟

فوجئنا قبل يومين بسلطنة عمان تحتج على توثيق المملكة العربية السعودية اتفاق حدود مع الامارات العربية المتحدة ابرم قبل ٢٠ سنة كاملة.

ولو كان الاحتجاج العماني حالة عارضة أو نادرة لما استدعى تعليقاً، غير أن الخلافات الحدودية هي القاعدة في التعامل بين الدول العربية من المحيط الى الخليج.

المغرب والجزائر لا يزالان على خلاف حول الصحراء الغربية. وهما لم يختلفا عليها عندما كانت مستعمرة اسبانية، ولكن عندما تركها الاستعمار وقع الخلاف، واتخذ منحى مأساوياً بمعارك «تحرير» تلك المنطقة، وما أوقعت من قتل ودمار، مع العلم انه لم تقع معارك من أي نوع لتحرير الصحراء الغربية عندما كانت مستعمرة فعلاً.

واليوم تقف الجزائر على شفير حرب أهلية، ويدعو العرب والمسلمون كلهم أن يتغلب الشعب الجزائري على محنته. ومع ذلك يستمر الخلاف على الصحراء الغربية، وتبقى مشكلة دامية، مع أن لدى الجزائر من المشاكل ما يغنيها عن أي مشكلة أخرى.

وتونس لا تعاني من مشكلة حدود مع الجزائر، إلا أن الوضع هناك يشكل خطراً على تونس اكبر من اي خلاف حدودي.

وكانت ليبيا اختلفت على الحدود مع تونس، إلا أن خلافها مع تشاد طغى على كل خلاف اخر، وكلفت المجابهة ليبيا رجالاً ومالاً، من دون سبب منطقي أو قومي، ثم سمعنا بعد ذلك أن ليبيا اعترفت بالحدود الدولية مع تشاد... يعني ان الخلاف المدمر الطويل كان عبثاً كله.

ونصل الى مصر التي يفترض ان تستعمل وزنها العربي لحل مشاكل الآخرين، غير أننا نجد أنها على خلاف مع السودان على منطقة حلايب الحدودية. وأكرر ما لا يحتاج الى الترديد مرة واحدة، فحلايب أرض عربية، ولا يهمنا أن تكون مصرية أو سودانية، طالما أنها ليست أثيوبية مثلاً.

وكان يفترض أن تكون مصر والسودان اقرب البلاد العربية واحدة الى الاخرى، ولا حاجة الى الدخول في التاريخ أو الجغرافيا، وانما أسأل ماذا ينفع خلافهما اذا قررت اثيوبيا يوماً أن تستغل بعض منابع النيل، وتبني السدود عليها، فيما النيل شريان حياة مصر والسودان.

وإذا انتقلنا الى المشرق العربي وجدنا أن ثمة خلافاً حتى عندما لا تكون هناك حدود بالمعنى التقليدي، فالخلاف الأخير بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، وأساسه القدس، غريب جداً من فريقين يعرفان جيداً أنهما يفاوضان عدواً شرساً ذكياً، بل يعرفان ان الخلاف يفيده وحده، وهو قال صراحة أنه ينتظر أفضل عرض (من المنظمة أو الاردن) ليقبل به.

ولبنان تركه الاستعمار بحدود معروفة، وانتهى باسرائيل تحتل جزءاً من جنوبه، وبحدوده مع سورية سائبة حتى لم تعد حدوداً.

طبعاً الكارثة الحدودية الحقيقية كانت بين العراق والكويت، وزعم العراق أن الكويت اعتدت على حدوده وسرقت نفطه، وذكّرنا هذا بقصة الحمل الذي عكر الماء على الأسد، وهو يشرب من النهر بعده، وكان ما كان ما يعرفه الجميع، ثم رسمت الأمم المتحدة الحدود، ووجدنا ان العراق هو الذي كان يقيم داخل أراضي الكويت.

العراق اليوم لا يزال يرفض الاعتراف بالحدود وبالكويت نفسها، والكابوس الذي استفاق العرب عليه في الثاني من اب (اغسطس) ١٩٩٠ لم تكتمل فصوله بعد.

ثم ننظر الى الجزيرة العربية ونجد ان ثمة خلافات حدودية بين بلدانها كافة. ولا يكفي لتبريرها أن نقول ان هذه الخلافات جزء من إرث الاستعمار الثقيل، فهي كذلك فعلاً، إلا أن سنوات طويلة مضت على رحيل الاستعمار، وكان يفترض في الاخوة الاشقاء أن يحلّوا خلافاتهم حبياً لا أن يحملوها الى محكمة العدل الدولية أو الأمم المتحدة.

قطر على خلاف مشهور مع البحرين، وقبل ذلك مع السعودية. واليمن مع السعودية وعمان، وهذه مع الامارات العربية المتحدة والسعودية.

المواطن العربي لا يفهم هذه الخلافات، فهو يكفيه أن تكون الصحراء الغربية عربية، وأن تكون حلايب مصرية أو سودانية، وأن تكون الجزيرة كلها عربية. وهو يدرك أن هذه الخلافات تزيد العرب ضعفاً على ضعف، ولا تفيد سوى اعدائهم. غير أن مشكلة العرب كانت دائماً أن لهم عدواً من نفسهم قبل أي عدو آخر.

جهاد الخازن



منطقة الخليج ككل ، لا الكويت وحدها ، تحتاج إلى تدبيرات سياسية وعسكرية واقتصادية ومشروعات طويلة المدى لتكفل لنفسها السلامة ، على مرور الأيام والسنين ، وتغير الموازين ، واختلاف الطامعين من خارج المنطقة ، صحيح أن التدخل الدولى المتمثل فى امريكا وانجلترا وغيرهما من الدول المتحالفة معهما يحمى دول المنطقة من اعتداءات الطامعين ، العراقيين والايرانيين الآن ، وفيما بعد يمكن أن يظهر طامعون آخرون ، قريبون منا أو بعيدون عنا . وإذا كانت امريكا وبريطانيا ومن معهما قد قامتا حتي الآن بتحرير الكويت وايقاف العراق الصدامي عند حده ، إلا أن الثمن الذى دفعته دول الخليج فى المرة الاولى ، وما ستدفعه عن قريب فى المرة الثانية ، ثمن باهظ جدا ، لانه يسدد فاتورة تكاليف شحن المعدات والأفراد ، وتحرك الطائرات والسفن من أقاصي الأراضى إلى منطقة الخليج ، بحرا وجوا وبرا .

وليس من المعقول أن تظل دول الخليج اسيرة اى من الطرفين . الدول الطامعة كالعراق وايران من جهة ، والدول الحامية ذات المصالح الخاصة من ناحية أخرى . ولابد من أن يكون هناك طرف ثالث ، يتصدى للعدوان من ناحية ، ويستغنى عن حماية أمريكا وبريطانيا والمتحالفين معهما من ناحية أخرى والبديل الثالث هو البديل العربى . والبديل ليس عسكريا فقط . فالخليج العربى ، بل العالم العربى ككل ، محتاج إلى أوضاع جديدة ، يمكن فى ظلها أن يعمل هذا البديل الثالث الذى نتحدث عنه . فهذا البديل الثالث لا يمكن أن يقوم بالدور الذى يفترض أن تقوم به ، إلا من أرضية مشتركة توفر الأمن والسلام والطمأنينة والقوة فيما بين الأطراف العربية التى يمكن أن تشارك فى اقامة هذا البديل الثالث .

فهو يحتاج إلى وحدة الفكر ووحدة السياسة ، والتكامل الاقتصادى ، وتنسيق المصالح ، بحيث تكون الدول المشتركة فيها أقرب ما تكون إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، رغم أن الشعوب هنا عربية كلها ، ذات ثقافة واحدة ولغة واحدة وعقيدة واحدة . اما فى أمريكا فهم خليط من كل دول العالم ، بيض وسود وصفر وحمر وسمر الألوان ، وعقائدهم مختلفة اختلاف الأرض والسماء ، وليست لهم حتى الآن ثقافة قومية عميقة الجذور ، مثلما يتوافر ذلك لامتنا العربية .

وإذا اجتمع وزراء دول إعلان دمشق اول امس ، وأكدوا فى بيانهم الختامي تاييدهم الكامل لاستقلال دولة الكويت ووقوفهم الحازم إلى جانبها ، وتضامنهم التام فى الحفاظ على أمنها وسلامتها وسيادتها ، فإن ذلك كله ، عمل طيب يعبر عن نية طيبة . وكلنا فى الحقيقة والواقع لا نريد مجرد النيات الطيبة ، ولا الكلمات الانشائية المعسولة ، بل نريد عملا مبنيا على أسس سياسية واستراتيجية واقتصادية وفكرية حقيقية ، تصلح لتكون سدا منيعا أمام تطلعات الطامعين من اى جهة جاءوا .

محمود عبدالمنعم مراد



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر [illegible] والمعلومات التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٤

الخليج العربي والبحث المشروع عن الأمن والاستقرار

حمودة بن سلامة *

■ قد يكون مجازفة ويعد سذاجة ان قلنا اننا نتوقع جازمين - ولاننا نامل ذلك - انهاء جميع الآثار الناجمة عن ازمة وحرب الخليج بما احدثتهما وتركتهما من دمار ومعاناة والام وبما مثلتهما من تهديد لامن المنطقة والامن العربي عموماً واستنزاف لقدرات وطاقات وثروات كان من الاجدى ان تنفق لما فيه المنفعة والازدهار.

وقد يكون سابقا لاوانه ان نتحدث عن التطبيع في المنطقة وعديد المعطيات تدل ان الجروح لم تضمد بعد فالمحنة التي حلت بالكويت من جزاء احتلال اراضيها والاعتداء على امنها وسيادتها لم تزل عالقة راسخة في ذاكرة شعبه الجماعية، وحال الانشغال المشروع بشؤون امنها وطمانينة مواطنيها تجعل دول الخليج الاخرى توظف للذود عن سيادتها وحرمة اراضيها طاقات وامكانات كبيرة وربما على حساب أولوياتها التنموية. والمعاناة من مخلفات حربين اثنتين متتاليتين ومن ويلات حظر طالت مدته لم تزل ترهق الشعب العراقي الصبور، وحال الذهول ثم التصدع اصابت الراي العام العربي ومنظماته الشعبية ونخبه حول الموقف مما حدث لم تزل قائمة ومتسببة في الجمود والتجميد.

وقد يكون الحديث عن المصالحة معاكساً للرياح الراهنة التي تهب في الزمان والمكان اللذين شهدا اخيرا احتدادا جديدا للاوضاع والمواقف مما عقد الازمة المزمنة خصوصاً أزمة الثقة والصدقية بين انظمة دول الخليج العربية والنظام العراقي كما هدد (ولو باقل حدة من قبل) بالعودة الى منطق الحرب والقوة.

لكن، ولان لغة المنطق والاعتدال والتريث هي بصدد ابعاد شبح الخطر والمواجهة من جديد في المنطقة، فليس من السابق لاوانه او من قبيل المجازفة والسذاجة ان نامل طياً لصفحة ماض رديئة وفتحاً لصفحة غد مضيئة، ويكون ذلك بالاقدام بتان وثبات على تطبيع الاوضاع وتهدئة الخواطر وازالة العقبات تمهيدا لمصالحة في المصارحة التسامح وبروح العصر او على الاقل بلغة المصالح المشتركة.

ان منطقة الخليج العربي محط اهتمام وأنظار اقوياء وأثرياء العالم لاعتبارات استراتيجية امنية ومصلحية كبرى لا تخفى عن احد، لكن وعلى رغم ان اللعبة وخلفياتها كونية اساساً فإن هذا الامر على أهميته وثقله لا يقلل كثيرا في رايي من المسؤولية العربية في مواجهة الوضع، ذلك اننا لم نتمكن الى حد الآن من تحديد اسس الوقاية والمعالجة الاستراتيجية التي تعتمد في الدرجة الاولى على ضرورة تطوير وتعضير ادوات وآليات العمل المشترك، قومياً واقليمياً، وهي التي تنتظر مثلاً ومنذ سنوات تعديل ميثاق جامعة الدول العربية التي اصبحت عاجزة عن القيام باي دور - ولم تقم باي دور - يذكر ومنذ سنوات على رغم تعدد الملفات والقضايا الراجعة لها بالنظر.

في اعقاب حرب الخليج صدر في شهر نيسان (ابريل) ١٩٩١ تقرير قيم عن لجنة الشؤون العربية والخارجية والامن القومي لمجلس الشورى المصري حول موضوع «الامن القومي العربي - التجربة والرؤية المستقبلية» تحدث في القسم المتعلق بازمة النظام العربي في مواجهة غزو الكويت كالآتي: «... كان العدوان العراقي على الكويت اكبر تحد تعرض له النظام العربي والامن القومي، من دولة عضو في هذا النظام... (وهذا التحدي) جاء مختلفا تماما عن جميع ما سبق ان تعرض له النظام العربي والامن القومي العربي من تحديات وأخطار... وبالتالي فإن هذه الأزمة كشفت عن وجود اختلالات هيكلية رئيسية في بنيان النظام العربي وأسس حماية الأمن القومي... ولعل علاج هذه الاختلالات الهيكلية التي كشفت عنها الأزمة يمثل القاعدة الصلبة للنظام الجديد للأمن القومي العربي وترتيباته في اطار مبادئ الأمن الجماعي الدولي التي يقررها ميثاق الأمم المتحدة...».

لذلك فضرورة التقارب والتجانس أصبحت ملحة بين مواثيق الامم المتحدة من ناحية والمواثيق الاقليمية والقومية من ناحية اخرى ويكون ذلك بتعديل وتطوير الهياكل والآليات والأدوات القانونية والنظامية حتى يقترب مثلاً ميثاق الجامعة الغربية من المواثيق الدولية ولا يبقى كما هو الآن مبتعدا عنها بسبب غموض بعض مواده وفصوله او لطابعها العام الذي لا يسمح بالحسم او التدخل الناجع في حالات المنازعات مثلاً لأخذ القرار الملزم وفرض تطبيقه بما يكسب الهيكل المشترك الصلاحية والصدقية اللازمتين لحمل المتنازعين من الدول والانظمة الاعضاء على الاحتكام اليه بكل ثقة، ويبقى هذا العمل بطبيعة الحال متوقفا اساسا على الارادة السياسية للدول اذ ان المنظمات والمواثيق والهياكل المشتركة ما هي الا مراة تعكس ما عليه الانظمة والدول لا العكس. كما ان ضرورة الارتباط والانسجام اصبحت ملحة بين المنظمة القومية وميثاقها ومجالسها من ناحية، والمنظمات الاقليمية ومواثيقها وهياكلها من ناحية اخرى، وفي هذا المجال يبقى مجلس التعاون لدول الخليج العربية التجمع الاقليمي العربي الوحيد الذي سهر وعمل منذ تاسيسه على ان يكون الأكثر تعبيرا للمفهوم الشامل للأمن القومي العربي والذي نسعى اليه اليوم.

في بيان الاعلان عن قيام هذا المجلس الذي تلاه في الرياض يوم ١٩٨١/٢/٤ وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل ورد ان إحداث المجلس جاء: «تمشيا مع الاهداف القومية للأمة العربية وفي نطاق ميثاق جامعة الدول العربية الذي حث على التعاون الاقليمي الهادف الى تقوية الأمة العربية وما يؤكد تدعيم انتماء هذه الدول لجامعة الدول العربية وتعزيز دورها في تحقيق اهداف ومبادئ ميثاقها وبما يخدم القضايا العربية والاسلامية».

وفي حديث لصحيفة «اليوم» السعودية أكد السيد عبدالله بشارة الأمين العام للمجلس ان: «المجلس صمام أمن سياسي للعمق القومي العربي تشكل المنطقة جزءا لا يتجزأ منه». وجاء ميثاق المجلس الذي تم

توقيعه يوم ١٩٨١/٥/٢٦ واتت كذلك الاتفاقيات والنظم الموحدة والمتماثلة المنبثقة عنه وفي جلّ المجالات الاستراتيجية والتنموية والحياتية لا فقط تعبيراً عن تماثل التكوين السياسي والاجتماعي والسكاني لدول الخليج العربية الست وعن اهتماماتها المشروعة بامنها واستقرارها ومصالح مواطنيها، بل وايضاً كاقرب ما يكون نظريا الى اقامة تنظيم سياسي اقتصادي دفاعي متكامل وفي اطار لا يتعارض مع مقتضيات العمل العربي المشترك بل هو تعزيز له في مفهومه الصحيح والمصيري وهو يساعد على انجاز ما لم تتوصل الجامعة الى تحقيقه.

وكلمة حق تملي علينا التذكير والتنويه، خصوصاً في الظروف الراهنة، بالنفس العروبي الاصيل الذي ميز ميلاد هذا المجلس ورافق مسيرته، الذي يفند ما كان يخشاه او يتوقعه البعض من خطر تكريس الانعزالية من قبل بعض دول الخليج بقيام هذا المجلس، ويبدد مخاوف او شكوك البعض الآخر ممن يتحفظون من حيث المبدأ على مثل هذه المنظمات الاقليمية خشية منهم على «القومية من الاقليمية والقطرية». وكان الزمن توقف بهم في محطة الاوهام والاحلام التي لم تتحقق وكانهم لا يعلمون ان الخلافات والتصدعات والأزمات التي نالت وتنال من وحدة الصف وتلاحم الامة لم تات نتيجة احداث التجمعات بل جلها موجود من قبلها وقيام التجمعات لم يزد في حجمها بل بالامكان القول ان بعضها حاول ويحاول التخفيف من حدة هذه المشاكل، كما ان مبررات ودوافع إحداث هذه التجمعات ليست موجهة لتعميق الخلاف والتصدع بل ان إحداثها وخصوصاً استمرارها دليلان على تواجد الحاجة والارضية الدنيا لها.

ان العمل الخليجي المشترك ليس في معزل عن العمل العربي المشترك وأمن الخليج العربي مرتبط بالأمن القومي العربي مشرقاً ومغرباً ولا استقرار وتنمية للوطن العربي ما دامت دول الخليج العربية مهددة او تشعر بالتهديد، وإذ يطغى الطابع الدولي على تطور الاحداث بالمنطقة (لا فقط بالخليج بل وأساسا في الشرق الاوسط) فذلك يدخل في سجل المتغيرات الزائلة. اما الثوابت الراسخة فهي على رغم رداءة الأزمنة وعمق الأزمات، فارضة نفسها لا محالة والمحك سوف يتجلى في حركية السلام، سلام نريده شاملا وعادلا ونهائيا في الشرق الاوسط الذي يحتل فيه الوطن العربي المكانة الرئيسية.

وكما يشرع ايجاد حلول جذرية لتبديد الخلافات وتطبيع العلاقات بين العرب وجيرانهم فمن باب اولى وأحرى ان نحاول التطبيع داخل البيت العربي اولا. وفي هذا المجال اشير الى ثلاث قضايا:

١ - ان ولّى المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي «صديق العرب».

٢ - ان خرجت (أو دخلت) القضية (الفلسطينية) الى غزة وأريحا (اولاً) واصبح الحوار مباشراً بين الفلسطينيين والاسرائيليين من أجل السلام..

٣ - ان اصبح بالتالي التفاوض مباشرا بين العرب واسرائيل فتحول الصراع مع العدو (الصهيوني) الى حوار...

اشير الى هذه الثلاث، لا لانني مرتاح للسرعة المذهلة التي سقط بها المعسكر الشرقي ولا لما احدثه ذلك من انخرام في التوازن الدولي بين عمالقة العالم (وعلى حساب العرب احيانا)، ولا لانني سلمت في القضية او سلمت هكذا بان القضية الفلسطينية العادلة - والتي تحتل مكانة جوهرية ومحورية في نضالات اجيال واجيال من العرب - استقرت بعد في سكة الحل العادل والشامل الذي يحمل على الاطمئنان، ولا لانني واثق من ان يقلع عدو الامس البعيد والقريب عن عقلية وسلوك الهيمنة بسرعة ونزاهة تبدد الشكوك والمخاوف المشروعة حتى لدى دعاة السلام مع اننا نبقى دعاة وبناة سلام في هذا المجال وغيره.

بل أحمده لهذه الثلاث لأن هذا الثالوث (القضية والعدو والصديق) بقي منذ عقود والى زمن قريب درع العرب وحجتهم للظهور والشعور بالقوة (على رغم الهزائم المتتالية) وخصوصاً لتبرير تجاهلهم وتاخرهم في مواجهة القضايا المركزية الأخرى والملفات الجوهرية والمصيرية المتعلقة بتنمية وامن واستقرار شعوبهم التي بقيت مع الأسف طريحة ومطروحة تتعقد وتتشعب من جيل الى جيل.

وإذ نتاسف لانعدام التصور الاستراتيجي وخصوصاً على مستوى العمل العربي المشترك فهذا لا يعني اننا نقلل او لا نعترف بالدعم الكبير الذي حظيت به الثورة الفلسطينية المباركة قوميا وقطريا كما لا يتعين علينا غض الطرف عن المجهودات والانجازات والمكاسب التنموية التي حققتها عديد الأقطار العربية تمشيا مع طموحات مواطنيها المشروعة ومع متطلبات العصر ومقتضيات التطور.

أربع ملفات جوهرية وقضايا مصيرية وملحة تفرض نفسها اليوم أكثر من اي وقت مضى:

١ - الديموقراطية وحقوق الانسان وأوضاع الحريات داخل البلاد العربية بما يكفل كرامة المواطن وسلامته وحرمته الجسدية والروحية اولاً في وطنه وعلى أرضه وبما يعزز السلوك الوطني والحضاري على المستوى الفردي ومن ذلك تجنب العنف ونبذ التطرف وبما يعزز ايضاً الجبهة الداخلية على المستوى الجماعي.

والقضية في هذا الاطار هي قضية بل ازمة حكم تشق حالياً العالم العربي - على غرار ما يعيشه العالم من تحولات وتغيرات - وتحتاج الى عملية تطوير لأدوات واليات الحكم ومؤسسات الدولة وطبيعة العلاقة بين السلطة والشعب في اتجاه توسيع وتقنين قاعدة المشاركة والمسؤولية.

لكن وكاننا بضرورة التحديث هذه تواجه جبهة رفض ما زالت قوية، خصوصاً على مستوى الممارسة، على رغم تجارب واصلاحات جريئة ورائدة إقدمت عليها هنا وهناك دول عربية تمشيا مع روح العصر ومقتضيات التطور والتغيير وتبقى هذه التجارب في حاجة الى المتابعة والتقييم والتعديل ان اقتضى الامر ذلك.

٢ - وكما تعاني الانظمة من ازمة حكم تحتاج التطوير فإن الهياكل العربية المشتركة تعاني هي الأخرى من هذا التاخر في مواكبة مقتضيات العصر وقد طال انتظار تعديل ميثاق جامعة الدول العربية (بما اصبح يهدد استمراريتها)، كما يحتاج العمل المشترك الجاد الى ادوات وهياكل جديدة مثل محكمة عدل عربية وبرلمان عربي. وقد تضمن تقرير لجنة الشؤون العربية لمجلس الشورى المصري الذي أشرنا اليه جملة من الملاحظات والاقتراحات العملية في هذا الصدد. ان طبيعة المرحلة المقبلة التي بدات تتميز بتغيرات وتحولات عميقة في منطقة الشرق الاوسط خصوصاً على مستوى العلاقات والمفاوضات بين العرب واسرائيل ولو هي - مع الأسف - ثنائية في بدايتها، تملي الاسراع باعطاء اكثر نجاعة

لهياكل العمل المشترك وأدوات تدخله.

٣ - منازعات الحدود بين الدول العربية (ازمة الخليج انطلقت من خلافات حدودية بين العراق والكويت) بما في ذلك بين دول متعددة ومزمنة، والمنازعات البحرية والبرية منها تعد في مقدمة أسباب التوتر بين الدول العربية وتؤدي غالبا الى نشوب مواجهات عسكرية. هذا الملف في حاجة الى الاسراع بوضع تلك الآليات والأدوات الجديدة والملائمة لمواجهتها وتجنب تعقيداتها ومخلفاتها.

٤ - مشكلة نقص المياه هي محور المواجهات المقبلة في المنطقة، ولأن هذا الملف له صبغة حياتية واستراتيجية فإن اسرائيل وضعته في صدارة اهتماماتها وأدرجته في جدول مفاوضاتها واتفاقياتها المبرمة التي قد تبرم مع الأطراف العربية. وقد تعرض رئيس الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عبداللطيف الحمد الى هذا الموضوع بالذات خلال تدخله في ندوة الدار البيضاء الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا معتبرا ان مشكلة المياه تمثل احدى التحديات الكبيرة الثلاثة (الى جانب النمو السكاني واعادة الاستقرار السياسي) التي يتعين رفعها ومواجهتها في السنين المقبلة ويرى انها في قلب ومحور الصراع بين العرب واسرائيل.

أربعة محاور مصيرية تبقى مطروحة وفي معالجتها الموضوعية يكمن الحل الاستراتيجي والجذري لمخلفات ازمة الخليج المزمنة ولاعادة الطمانينة للنفوس والثقة بين جميع الاطراف، وهنا يتنزل الدور المستقبلي الجديد للتجمعات العربية ومنها مجلس التعاون لدول الخليج العربية المطالب لا فقط بتعزيز التعاون بين اعضائه بل وايضاً بتنميته من ناحية أخرى بين اعضائه واشقائه مشرقاً ومغرباً كذلك مع جيرانهم والمجتمع الدولي. وفي هذا المجال يتعين التاكيد ان العمل المشترك - نصاً وتطبيقاً - وبالمفهوم الصحيح للأطروحات القومية والجماعية، لا يتعارض بل هو يفرض التقيد بالقطرية اي باحترام سيادة كل دولة وحرمتها واستقلالها وحدودها وثرواتها وخصوصياتها بما لا يترك المجال لسلوك الهيمنة وجاذبية التهميش ومحاولات ابتلاع القوي للضعيف والكبير للصغير والغني للفقير، التي تقف غالباً حاجزاً نفسياً صلباً يفسر ويشرع تحفظ ونفور الانظمة والنخب وحتى الجماهير ازاء كل خطاب وممارسة - مهما حسنت النية واتسعت رقعة المصالح والمكاسب المنتظرة - يشتم منهما النيل من سيادة الدولة وحرمة ترابها وخصوصيات شعبها.

كما يتعين وفي الاطار المستقبلي نفسه الهادف الى احلال الطمانينة والثقة والتوازن في منطقة الشرق الأوسط، ويكون ذلك بعد المصالحة والتطبيع، الانصهار في عملية لنزع السلاح والقضاء على وسائل الدمار والخراب شريطة ان تضم هذه العملية وتلزم - باشراف المنتظم الأممي وبمساعدة فعاليات المجتمع الدولي - جميع الاطراف المعنية بالأمر خصوصاً منها اسرائيل.

وختاماً لا بد ان اتعرض الى موقفين اثنين بقيا عالقين في المذكرة وفيهما احسن دليل على ان هذا الوطن العربي بمشرقه ومغربه وخليجه، على رغم الهموم وبعض الجنون، يبقى يعج بالخير والكفاءات والضمائر الحية.

الأول تمثل في اول رد فعل خام للرأي العام العربي عندما نزلت صاعقة احتلال العراق للكويت في صيف ١٩٩٠ الذي مع رفضه وقلقه عموما ازاء ما حدث ردد تساؤلا ملحا ومستنكراً: «اذا احتل العراق (البلد العربي الكبير بشرياً وعسكرياً) اليوم الكويت (البلد العربي الصغير بشرياً وعسكرياً) وذلك باسباب خلافات قائمة بينهما، فهذه سابقة خطيرة وهذا يعني ان جارنا (وقد يكون بلداً عربياً كبيراً او قوياً بشرياً وعسكرياً) قد يحاول احتلالنا غدا بسبب الخلافات والمنازعات القائمة بيننا».

والموقف الثاني الذي يبقى راسخاً فهو الذي تحلت به العائلات السياسية والفكرية الكويتية بمختلف اتجاهاتها وانتماءاتها التي رفضت كالرجل الواحد «التعاون» مع من احتل بلادهم ولم نسمع ولو باسم شخصية كويتية واحدة قبلت المشاركة في «حكومة» الاحتلال. والنخبة العربية قدرت هذا الموقف الوطني السليم وقدرناه خصوصاً وان الكويتيين عرفوا بمناصرتهم للعراق خلال الحرب مع ايران.

وإذ أردت التذكير ببعض المعطيات والمواقف المتعلقة باوضاعنا الراهنة الدقيقة، فذلك نابع من ايمان قوي بمصير ومصالح عليا مشتركة، ولاننا ايضاً في حاجة الى قراءة تحليلية نقدية بناءة، لا للاثارة بل للاثراء، بل لاحداث وتطورات هي في صلب واقعنا وعائدة لنا بالنظر وهي تجمع - ولو بالمحن والخلافات بين افرادها - عائلة حضارية واحدة تنتمي لها بكامل الحقوق والواجبات دول وشعوب محكوم عليهم بالتعايش والتعاون.

اليس هذا بقدر كل من العراق العريق والكويت الشقيق؟...

* وزير تونسي سابق وأمين عام اتحاد الأطباء العرب سابقاً.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٤

قمة البحرين الخليجية تبحث توقيع اتفاق أمنى وحل مشاكل الحدود

علمت جريدة «الشعب» أن على رأس أعمال القمة الخليجية المقبلة التى ستعقد فى البحرين يوم ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ موضوع الحدود بين دول المنطقة، وسيكون عبارة عن مشروع قرار ستتقدم به دولة البحرين إلى القمة ويطالب بتثبيت الحدود بين الخليج بوضوح منعا لحدوث اية خلافات مستقبلية قد تتحول إلى مواجهات لتصعيد المواقف بين هذه الدول مما يؤثر على مختلف الترتيبات الامنية والدفاعية التى تجرى حاليا فى المنطقة.

ويقول المحللون إنه فى ظل غياب حالة الاستقطاب التى اتسمت بها العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفيتى، فإن التوازن الإقليمى المستند إلى حالة التوازن الدولى لم يعد قائماً مما يقتضى معه طرح رؤية جديدة لمفهوم الامن فى المنطقة وهذه الرؤية تنطلق من حقيقة أن بعض القوى الإقليمية فى المنطقة تولدت لها طموحات للهيمنة بعد أن شعرت بوجود فراغ نتيجة غياب القوى الكبرى التى كانت تحفظ توازن المنطقة.

وبالنظر للتغيرات التى حدثت على صعيد توازن القوى فى العالم وظهور الولايات المتحدة كقوة دولية وحيدة مهيمنة فى العالم فإن من الطبيعى إن يصبح أمن الخليج مرتبطا بالمصالح الامريكية مباشرة وهى مصالح تتجاوز المصالح الوطنية إلى إيجاد صيغ وترتيبات أمنية إقليمية مستقرة تضمن المصالح الامريكية والمصالح الدولية فى المنطقة.

من هنا لم يكن غريبا أن تتحمل امريكا العبء الاساسى فى الترتيبات الامنية والدفاعية التي تتم فى المنطقة، على أن هذه الترتيبات التى اتخذت خلال زمن قياسى قصير اصطدمت بإرث سياسى، ولا يزال للدور الامريكى نظرة فيها كثير من الشك والتردد.. فالمنطقة لا تزال تحت تاثير فكرة التناقض بين المصالح الوطنية لدولها ومصالح أمريكا.. وساعد فى ذلك وجود خلافات حضارية ودينية ايضا تقدم على انها أسباب ومبررات تمنع من إيجاد صيغ للتعامل الامنى والدفاعى الكامل مع أمريكا.. كما ساعد فى ذلك ايضاً وجود خلافات بين أمريكا وإيران من الناحية العقائدية، وقامت إيران بإظهار هذا الخلاف بين الغرب والإسلام، ويقال فى هذا:

إن التهديد لامن المنطقة لا يزال قائماً والحاجة إلى وضع ترتيبات أمنية ثابتة وقوية لا تزال مطلوبة.. ومن هنا يمكن فهم توجه دول الخليج العربية، وهى دول لا تملك طموحات إقليمية خاصة بقدر ما تملك رغبة فى إيجاد نظام أمنى مستقر يحفظ مصالحها وإنجازاتها التى حققتها لشعوبها.. ومن هنا يمكن أن نفسر الاتفاقات الامنية والدفاعية التى وقعتها بعض دول الخليج مع امريكا والتى انتهت بوجود عسكرى دائم فى المنطقة.

الحدود.. قنابل متفجرة

ومن الطبيعى الا يكون الوجود الامريكى العسكرى بديلا وحيداً للنظام الامنى المطلوب.. فهذا النظام له جملة من العناصر المتكاملة.. فهناك حاجة مثلاً إلى تقوية القدرات الذاتية والدفاعية لدول المنطقة وتزويدها بمستويات عالية من التقنية العسكرية والتدريبية.. وهناك حاجة إلى مراجعة لاوضاع البيت الخليجى من حيث التصدى لبعض الثغرات التى يمكن أن تهز أمن المنطقة من الداخل وعلى رأس هذه الثغرات الخلافات الحدودية التى تبرز من حين لأخر وتتصاعد فى حرب إعلامية وعسكرية وتثير الشك والريبة فى إمكان تعاون دول المنطقة على توفير نظام أمن جماعى واستقرار متكامل تحتاج إليه المنطقة، وهذه الخلافات الحدودية لا تؤثر فقط على استقرار العلاقات الداخلية بين دول المجلس ولكن ايضا تؤثر على خطط واستراتيجيات التكامل الدفاعى فيما بينها إذ لا يمكن تصور قيام تكامل دفاعى وعسكرى فى ظل وجود خلافات تنذر بخطر المواجهة بين دول المنطقة نفسها، وإذا كانت دول المنطقة نفسها، وإذا كانت دول الخليج قد اعتادت فيما مضى أن تؤجل خلافاتها الحدودية وتتركها للزمن يحلها، فقد أظهرت التطورات أن الخلافات الحدودية هى قنابل موقوتة قد تنفجر فى اية لحظة. ولذلك فإن هذه الخلافات قد أصبحت من المهام العاجلة التى تجب معالجتها بحيث أصبحت شرطا لازما لأى ترتيب أمنى ومستقر فى المنطقة، كما أنها تعتبر شرطا اساسيا لجعل التعاون الامنى مع اى قوى خارجية تعاونا مقبولاً لانه لا يمكن تصور قيام تعاون بين دول المنطقة وقوى خارجية فى الوقت الذى تتسم فيه العلاقات الداخلية لدول الخليج بالضعف.

ومن المفيد أن يكون حل النزاع الحدودى بين دول الخليج هو حل نابع منهما وعن طريق المفاوضات المباشرة وليس عن طريق الهيئات والمحاكم الدولية، على اعتبار أن دول المنطقة كلها تتمتع بروابط تاريخية ودينية واجتماعية واقتصادية وثقافية مشتركة واحدة من الصعب تجاوزها. وهناك دعوة للشيخ عبد العزيز بن باز الرئيس العام لرابطة العالم الإسلامى والمفتى العام فى السعودية إلى تشكيل لجنة من علماء الشرع الإسلامى لحل نزاعات الحقوق والحدود بين الدول الإسلامية... وقد ذكر أنه لا يجوز للمسلم التحاكم إلى القوانين الوضعية أو الاعراف القبلية المخالفة للشرع.

ونأتى إلى الجانب الأخر وهو مراقبة امريكا والقوى الغربية الاخرى التى تريد أن تعرف مدى جدية المجلس فى تطوير استراتيجيته الدفاعية، خاصة بعد أن اثبتت أزمة أكتوبر سنة ٩٤ على الحدود الكويتية -العراقية أن رد الفعل



العسكرى الجماعى لدول المجلس لم يكن بالشكل المنتظر، ووصلت القوات الامريكية من كاليفورنيا إلى صحراء الكويت دون وصول قوات من درع الجزيرة بسبب تحفظ إحدى دول المجلس على تحريكها نحو الكويت ،

حيث لا يزال القرار فى مجلس التعاون خاضعا لمبدأ الإجماع الذى تستطيع من خلاله دولة واحدة أن تشل حركة دوله الخمس الاخرى وما تنتظره منها شعوبها من مواقف.

ولولا وصول قوات بحرينية وإماراتية ودعم سياسى وعملى سعودى واضح للكويت لما أمكن الحديث عن أى تضامن خليجى مع الكويت حتى من داخل مجلس التعاون ذاته.. إيران من جانبها تراقب الوضع. والمعروف أن هناك «فيتو» إيرانيا قائم منذ البداية يظهر أحيانا ضد قيام مجلس التعاون من حيث المبدأ.

وسيكون انفراط عقد مجلس التعاون -إذا حدث فى هذه الظروف- أكبر هدية يمكن أن تقدمها أية دولة خليجية إلى إيران بعد تعرض العراق للتدمير ووضع أعباء باهظة على الاقتصاد الخليجى من جراء الحرب وتمزيق الجبهة العربية المشتركة المحاذية لإيران بصورة شبه نهائية.

ويقال إن العراق ومن ورائه روسيا هذه المرة يراقب موقف دول مجلس التعاون مجتمعة بعد أن اختبرها عسكريا فى أكتوبر وموقف تلك الدول من المبادرة الدبلوماسية للاعتراف بسيادة الكويت وحدودها.

وليس سرا أيضا أن روسيا بدأت تتحرك بشكل مستقل والبعض يقول بشكل معارض للدول الغربية وعلى الأخص أمريكا وبريطانيا، وربما استطاعت أن تجر إلى جانبها بدرجة أو باخرى فرنسا التى ترغب فى أكثر من صفقة مع الإمارات وصفقة التنسيق الامنى مع السعودية وعلاقاتها المتميزة مع قطر دفاعيا وسياسيا.

وكذلك الصين المتحفظة غالبا على التحركات الغربية فى الخليج والمحتفظة بعلاقاتها الوطيدة مع إيران التى تمثل راس الجسر البرى الآسيوى لامتداد الصين القارى عبر باكستان إلى حوض الخليج.. هذا فى الشرق. أما فى الغرب فتظهر إسرائيل وما حققته من اختراقات عربية وشرق أوسطية.. وهى تراقب الوضع الخليجى واستحقاقاته النفطية عن كثب.. وهى لن ترضى منذ الآن باقل من دور الشريك الرئيسى فيه.. مع الحليفة الامريكية بالمعنى الاستراتيجى والاقتصادى، وقد بدأ الحديث عن استغلال إسرائيل للخلافات العربية والخلافات الخليجية، ووضعها فى موقف الحكم.. بجانب التلويح لها بصفقات النفط والغاز واكتمال السلام وإلغاء المقاطعة العربية بقرار جماعى.

ومنذ أسابيع شعر أمين عام المجلس الشيخ فاهم القاسمى من واقع أجهزة الامانة العامة بمشاعر الناس فى الخليج وبانه لابد من طمانة الرأى العام الخليجى بالقول: «إن القمة المقبلة فى البحرين ستحمل أخبارا سارة»، فى محاولة منه لتبديد أجواء التشاؤم المحيطة بمسيرة المجلس.

ولكن الكثيرين فى الخليج وإن كانوا يتمنون أن تكون توقعات الأمين العام فى محلها، إلا أنهم لا يشاركونه تفاؤله خاصة بعد أن ظهرت مؤخرا مجموعة من المؤشرات المعاكسة الجارية حاليا وراء الكواليس، ولم يطلع عليها الرأى العام الخليجى بعد.

وباعتبار مجلس التعاون الرمز الوحيد المتبقى من مظاهر العمل العربى المشترك فى إقليمه، فإننا نرى ضرورة تسليط الضوء على هذه المؤشرات المقلقة حسب الصورة الواضحة.

ففى غمرة الاستعدادات للقمة فوجئت الامانة العامة ودول المجلس بمذكرة قطرية شديدة اللهجة تتحدث عن خمسة حوادث مرة واحدة، وتقول إنها وقعت على الحدود القطرية من الجانب السعودى، منها ثلاثة حوادث سنة ١٩٩٣، وحادثان سنة ١٩٩٤، وأخر حادث منها كما ورد فى المذكرة القطرية أدى إلى جرح مواطن قطرى كان يصطاد بقاربه فى المنطقة البحرية الحدودية بين البلدين.

والمذكرة القطرية توصف بانها تميزت بالانفعال، ووصفت الحوادث بانها لا تمت بصلة إلى حسن الجوار، وأن قطر لن تقبل بها إذا مرت دون تحقيق ودون كشف أسبابها والمسؤولين عنها.

والذى زاد من خطورة المذكرة القطرية المفاجئة أن وكيل وزارة الداخلية القطرية العميد جاسم الكاوارى قد انسحب من الاجتماع الرسمى المشترك لوكلاء وزارة الداخلية بدول المجلس تعبيرا عن الاحتجاج القطرى المحير.

من جانب آخر جاء تحفظ قطرى على صعيد الأمم المتحدة هذه المرة حيال توثيق اتفاقيات الحدود التى توصلت إليها المملكة العربية السعودية مع دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما ذهبت قطر لعقد اتفاقات مع طهران لمد أنبوب مياه من إيران إلى قطر ثم تبعت ذلك بالاتفاق على قيام طهران بتدريبات قوات الأمن القطرية، وعندما حذر «وارين كريستوفر» وزير الخارجية الأمريكى وزير الخارجية القطرى من التمادى فى العلاقة مع إيران والعراق.. ذهبت قطر إلى كوبا كنوع من الرد على هذا التحذير الأمريكى!!

الخلافات الحدودية والاتفاقيات الامنية والاقتصادية تتصدر مناقشات قادة دول مجلس التعاون الخليجي

المنامة ـ احمد الجندى :

تصدرت قضايا تصفية الخلافات حول المشاكل الحدودية والتوقيع على الاتفاقيات الامنية والاقتصادية مباحثات قادة دول مجلس التعاون الخليجي فى اجتماعات قمتهم التي بدأت فى السادسة مساء امس فى البحرين .

وقد اكد قادة دول المجلس على اهمية تجاوز الخلافات ودفع مسيرة التعاون فى مختلف المجالات .

واكد خادم الحرمين الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية على مواصلة البناء وتدارس انعكاسات الظروف الصعبة التي تواجهها الامة العربية . ودعا الى استمرار مسيرة التعاون الخليجى وان تسفر القمة عن تحقيق تقدم ودعم ليس لابناء الخليج فقط وانما يشمل الامتين العربية والاسلامية .

واشار الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات الى اهمية التنسيق والتعاون بين دول المنطقة . وان المؤتمر يأتي انعقاده فى ظروف عربية ودولية غاية فى الدقة مما يضاعف مسئوليات المجلس وقادته .

واكد ان اختلاف الاراء بين الاشقاء امر واقعى وظاهرة صحية تستهدف الوصول الى حلول جذرية للقضايا المصيرية بارادة موحدة تعزز القدرة على حماية ودفع مسيرة التعاون للامام .

واكد السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ان لقاءات القمة الخليجية اصبحت سمة اساسية يتمسك بها المجتمع الخليجى . واعرب عن امله فى الا تكون اللقاءات بديلا عن الاهداف النبيلة وتطلعات شعوب المنطقة لتذليل كل الصعاب والمعوقات التى تحول دون تحقيق الاهداف .

ودعا الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى امير قطر مضاعفة الجهود لتعزيز التضامن وتحقيق الامن والاستقرار وقد بدأت المشاورات الثنائية بين قادة ودول الخليج فور وصولهم للبحرين امس لمناقشة القضايا المطروحة على القمة . واكد الشيخ فاهم بن سلطان القاسمى امين عام مجلس التعاون الخليجى بان التعاون الاقتصادى يمثل ابرز القضايا على جدول القمة وانه سيتم بحث السماح لمواطنى دول المجلس بتملك اسهم الشركات المساهمة فى هذه الدول وتحديد موعد لتطبيق التعرفية الجمركية الموحدة فى دول المجلس .

وقد بدأ قادة المجلس اجتماعاتهم المغلقة عقب الجلسة الافتتاحية حيث استمعوا الى تقرير لامانة المجلس حول خطوات التعاون بين الدول الاعضاء منذ القمة الرابعة عشرة .



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٤

الاعتراف العراقي والاحتواء المزدوج

الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي

الرياض : من انور ماجد عشقي

الموقع الجغرافي هو الذي يصنع تاريخ الامة، فقد يكون مصدرا للنعم، وقد يكون سببا للمتاعب وقد يجمع بينهما.

والخليج العربي على مر العصور يعتبر نقطة من نقط الاحتكاك الساخن الذي تتلاقى عنده القوى السياسية ذات المصالح الحيوية التي تخفي تطلعاتها نحو السيطرة عليه.

فالخليج العربي الى جانب البترول الذي ينعم به، يتمتع بموقع استراتيجي مهم ويزدان بخصائص جيو - بوليتيكية تجعله بؤرة من بؤر الصراع في العالم.

والخليج الذي يشكل بحيرة شبه مغلقة يمتد شمالا الى الفاو وجنوبا الى مضيق هرمز فيتميز بالخلو من العقبات الملاحية ويمتاز بكثرة الجزر التي تتناثر على سطحه فتتحكم في ممراته البحرية، وتتعدد في هذا الخليج الخلجان فتكون منعطفات توفر الحماية للقطع البحرية والغواصات النووية فتوفر لها الساتر الذي تاوي اليه والامن الذي تبحث عنه.

والخليج العربي يشكل نقطة التقاء لطرق المواصلات العالمية بين القارات، وخاصة الافريقية، والآسيوية، والاوروبية، كما يسيطر على اهم المضايق الدولية التي تتحكم في نقل الطاقة البترولية عن طريق هرمز، الذي يرتبط بخليج عدن وبحر العرب.

ان اكتشاف البترول جعل من الخليج مصدرا مهما للطاقة، فقد اصبح يتحكم في ادارة عجلة الحضارة وخاصة في اوروبا واليابان، وما افاق العالم على هذه الاهمية، الا من خلال ازمة الطاقة التي عمت ارجاء الارض بعد حرب اكتوبر (تشرين الاول) عام 1973.

لقد ظن الكثير بان اهمية الخليج الاستراتيجية سوف تتضاءل اثر انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث لم يعد هناك ما يهدد المنطقة بالاحتلال، كما لم تعد هناك حاجة الى ربط القواعد الحيوية الممتدة من جنوب شرقي اسيا، الى قواعد الاطلسي في اوروبا، والتي تشكل طوقا خلف الاتحاد السوفياتي سابقا.

لكن رجال الفكر الاستراتيجي كانوا على علم بأن الاهمية الاستراتيجية للمنطقة تظل قائمة حتى في النظام العالمي الجديد، وان التراجع السوفياتي هو امر مؤقت فرضته المرحلة، وموسكو لا تزال تحتفظ بقدرة نووية قادرة على تدمير الولايات المتحدة الاميركية ودول اوروبا الغربية، كما انها لا تزال محتفظة بثقلها الاستراتيجي والسياسي.

ان الطبيعة الجغرافية والديموغرافية في المنطقة تميل بالميزان الاستراتيجي لصالح ايران، ففي الوقت الذي يكون فيه الجانب العربي مكشوفا بسبب الصحراء، يكون الجانب الايراني منيعا بسبب الجبال الممتدة على الشواطئ الايرانية، فتوفر لها المناعة الطبيعية ضد الغزو، كما تكون جبال زاجروس نقطة انطلاق ومراقبة نحو الشواطئ العربية.

وكما يعاني الجانب العربي من ندرة السكان فإنه يعاني ايضا من ضغط الهجرات المتنوعة، التي اصبحت تشكل خللا في التوازن الديموغرافي على دول الخليج حتى غدت خطرا قوميا، وسياسيا، واجتماعيا، واقتصاديا، وعسكريا يجب وضعه في الحساب، بينما نجد الجانب الايراني يتمتع بكثافة سكانية جيدة ومناعة محدودة ضد الغزو.

قصة الصراع

لقد دفعت هذه المعادلة حكومة الرئيس نيكسون السابقة الى اعطاء ايران في عصر الشاه، دور الشرطي الذي يهيمن على المنطقة لتغطية الفراغ الذي احدثه الانسحاب البريطاني عام 1971 من الخليج وشرق السويس، مما ولد الشعور لدى ايران بان لها الحق في حماية الخليج والهيمنة عليه.

عندما جاءت حكومة كارتر استدركت المتغيرات التي حدثت على الجانب الايراني واعتبرت الولايات المتحدة اي محاولة خارجية للسيطرة على الخليج اعتداء مباشرا على المصالح الحيوية الاميركية. وستتولى واشنطن مواجهة الاعتداء بكافة الوسائل، وبناء على مبدأ كارتر انشئت الولايات المتحدة قوات الانتشار السريع.

ترددت دول المنطقة في التفاعل الجدي مع مبدأ كارتر، مما دفع بواشنطن الى التوجه نحو اسرائيل، فضاعفت من اهميتها الاستراتيجية واصبح لاسرائيل حق المبادرة العاجلة في التعامل مع اي تهديد يقع على المنطقة، وهذا ما ادى بالولايات المتحدة الى غض النظر عن التنامي النووي في اسرائيل، وتحولت اميركا من مبدأ التوازن العسكري بين العرب واسرائيل الى التفوق النوعي عليهم.

إذا كان الشعور بالخلل الامني في ايام الشاه الاخيرة دفع الولايات المتحدة الى مبدأ كارتر، فإن التهديد الايراني للمنطقة قد وثق الروابط الاستراتيجية بين الولايات المتحدة واسرائيل.

لقد ضاعف من هذه الروابط خطاب الرئيس السوفياتي السابق بريجينيف الذي عبر بسذاجة امام البرلمان الهندي عام 1979 حينما قال: يجب ان لا تقوم قواعد عسكرية او اسلحة نووية في الخليج والجزر المتاخمة له، كما قال بعدم استخدام القوة، وعدم التدخل في شؤون الدول التي تقع على شواطئ الخليج، واحترام سياسة عدم الانحياز التي اختارتها تلك الدول وعدم جر المنطقة الى تكتلات عسكرية تشارك فيها دول نووية واحترام سيادة وموارد هذه الدول.

لقد غادر كارتر الديمقراطي البيت الابيض مخلفا وراءه الكثير من المبادئ والقليل من الافعال، وجاء الجمهوريان ريجان ومن بعده بوش بكثير من الافعال وقليل من المبادئ.

لقد تمت تسوية مسالة الرهائن مع ايران ثم اشتعلت الحرب بين بغداد وطهران وظلت ثمانية اعوام،



ومـا ان اطفئت نارها والتقطت دول المنطقة انفاسها حتى قام النظام الحاكم في بغداد باحتلال الكويت.

استطاع الجمهوريون الذين اعتمدوا سياسة التوازن وتاييد احد الطرفين طرد العراق من الكويت واستبقوا على قوته وصانوا وحدته بحيث لا يكون ضعيفا امام ايران.

لم تتمكن حكومة كلينتون الجمهورية من طرح استراتيجي جديد، ولم تتجاوز حدود السير على خطى الاسلاف، وهذا ما دعى الجمهوريين الى الطعن في القدرات السياسية لادارة الرئيس كلينتون الخارجية.

فالجمهوريون يتهمون كلينتون بالسذاجة السياسية واجادة الحديث عن التكتيك السياسي وعدم الحديث عن التحليل الاستراتيجي.

والمحللون السياسيون يؤيدون وجهة النظر الجمهورية، فخطابات الرئيس كلينتون ووزير خارجيته عن الشرق الاوسط لا تتعدى الافكار السياسية ولا تتضمن طروحات جديدة تنم عن عمق في الفهم السياسي.

نظرية الاحتواء المزدوج

لقد دفعت تلك الانتقادات بمدير قسم الشرق الاوسط بمجلس الامن القومي (مارتن انديك) الى طرح نظريته التي اطلق عليها «الاحتواء المزدوج» ونالت تاييدا من الكثير، واصبح اليوم مستشارا للأمن القومي.

في مارس (آذار) 1993 عقدت ندوة في قاعة الكونجرس الاميركي حول السياسة الاميركية لمنطقة الشرق الاوسط تراسها جورج ماكجفرن رئيس مجلس سياسة الشرق الاوسط، فأتاح الفرصة امام مارتن انديك لاضفاء شيء من التفصيل على نظريته «الاحتواء المزدوج».

وفي الوقت الذي اعتبر فيه فقهاء السياسة ان هذه النظرية، نظرية استراتيجية تتبعها الادارة الاميركية تجاه العراق وايران، نجد ان المحلل الاستراتيجي جريجوري جوس يرد على هذه النظرية بمقال تحت عنوان «عدم منطقية الاحتواء المزدوج» ونشر في مارس 1994 في مجلة الشؤون الخارجية (Foreign Affairs).

لكن الاعتراف العراقي بالكويت وحدودها الدولية جاء تعزيزا لنظرية مارتن انديك.

ان نظرية «الاحتواء المزدوج» لا تقوم على تجاهل نظرية توازن القوى في المنطقة بل تنطلق منها، فالعراق وايران ينتهجان سياسة معادية للولايات المتحدة الاميركية، لانها سياسة قامت في الماضي على تاييد احد الطرفين لضرب الآخر.

فالولايات المتحدة ساندت حكومة الشاه ضد العراق، وبعد الثورة ساندت العراق ضد القيادة الايرانية مما حمل العراق على المبالغة في تفسير هذه المساعدات، فانقلب على الخليج يهدد امنه واستقراره.

وهذا ما حمل انديك على ايجاد نظرية «الاحتواء المزدوج»، لانه تبين له ان سياسة التاييد لأحد الطرفين كانت سياسة مدمرة، ومع هذا فإنه يرى انه من الضروري الاستبقاء على التوازن بما يتفق ومصالح الولايات المتحدة الاميركية ودول المنطقة، حتى يتم الانتقال الى «الاحتواء المزدوج».

لقد بين انديك الاسباب التي ادت الى هذه الاستراتيجية، فأجملها في ان غياب الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى ادى الى ازالة الهموم الاستراتيجية في المعادلة الاميركية تجاه المنطقة، مما تسبب في قلب الموازين لصالح الولايات المتحدة الاميركية.

لقد اتاحت الحرب العراقية الفرصة امام ايجاد التوازن الاقليمي للقوى بين العراق وايران، حتى اصبح ممكنا تحقيق هذا التوازن بقدرات عسكرية بسيطة.

ان غياب الاتحاد السوفياتي عن الساحة، ولعبة التوازن، اعطيا الفرصة لدول المنطقة الدخول في ترتيبات امنية مع الولايات المتحدة لم تكن مقبولة من قبل.

ان هذه المعطيات ساعدت على توسيع الاطار الاستراتيجي بحيث امتد التوازن فعم الشرق الاوسط باكمله، واصبح اعتماد الولايات المتحدة على الدول الصديقة الكبرى في المنطقة ممكنا. وهذا ما اتاح الفرصة الى التحرك نحو اقرار السلام بين اسرائيل وجيرانها العرب، بصورة تدعم سياسة الاحتواء المزدوج في المنطقة.

فمارتن انديك يرى ان السلام في الشرق الاوسط يعمل على تقوية اصدقاء الولايات المتحدة الاميركية في العالم العربي. لان ترسيخ هذه السياسة يساعد على عزل ايران والعراق.

كما يرى انه اصبح بالامكان توجيه ضربة استراتيجية لايران اذا ما عبثت بالامن في المنطقة وحاولت نشر نفوذها في الداخل، كما ان السلام قد سلب الكثير من قدرة صدام حسين على استغلال القضية الفلسطينية في تحقيق طموحاته.

الاعتراف بالكويت وآثاره

جاء الاعتراف العراقي بالكويت مريحا لكافة الاطراف، ومربكا للمجتمع الدولي، فقد قسم المجتمع الدولي الى قسمين، قسم يرى انه من الضروري مكافاة العراق على قراره بالاعتراف بالتخفيف عليه من الحظر الدولي ويتزعم هذا القسم روسيا وفرنسا.

فالدولتان تربطهما علاقات تجارية قوية ببغداد قبل حرب الخليج الاخيرة، وترغبان في ازالة العقوبات باسرع ما يمكن.

اما الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا، فتتزعمان الاتجاه الرامي الى عدم رفع العقوبات عن العراق ما لم يلب شروط مجلس الامن كاملة.

وتتمسك الولايات المتحدة وبريطانيا بالفقرة 21 من القرار رقم 787 الذي ينص على اعادة النظر في العقوبات على ضوء السياسات والممارسات العراقية بما في ذلك كافة قرارات المنظمة الدولية.

وهذا ما اكدته الناطقة الصحافية باسم البيت الابيض (دي دي مايرز) التي قالت: ان على العراق ان يتقيد بعناصر اخرى من قرارات الامم المتحدة، بما في ذلك اطلاق سراح السجناء السياسيين، واعادة الممتلكات المنهوبة الى الكويت والتخلص من برنامجه التسليحي.

لقد كان التحدي الذي ابداه الرئيس العراقي للكويت ومجلس الامن في اكتوبر 1994 قد اكد على عدم امكانية الثقة في القيادة السياسية العراقية.

اما القرار رقم 687 الصادر من الامم المتحدة فإنه ينص على ضرورة الحصول على ضمانات بان نوايا العراق سلمية. وهو ما يتمسك به الطرفان الروسي والفرنسي.

لقد جاء الاعتراف بالحدود مع الكويت وسيادتها على اراضيها قبل اربعة ايام من مراجعة مجلس الامن الدولي للعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، وقبل انعقاد اجتماع وزراء الدفاع الخليجي في الرياض بيومين.

فالاعتراف جاء عندما بدأت المقاطعة تؤتي ثمارها وتطعن خاصرة الحكومة العراقية، فالتضخم النقدي دهور الدينار العراقي حتى اصبح الدولار الاميركي يقابله ثمانمائة دينار عراقي بعد ان كان الدينار يساوي ثلاثة دولارات وثلث الدولار، مما افقد الدينار قوته الشرائية واثر على حياة المواطن العراقي ومعيشته.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢-٢ ديسمبر ١٩٩٤

، وهذا ما سبب التذمر في اوساط الجيش والحرس الجمهوري فدعا الكثير منهم للهروب من الخدمة والانضمام الى الاكراد.

ما كان الاعتراف العراقي بدافع حسن النية او الاستجابة للقرارات الدولية، بل جاء من خلال مبادرة روسية بدأت تفكر في استعادة دورها كدولة عظمى.

ان روسيا ترغب في العودة الى الساحة الدولية عبر البوابة العراقية واحدى عينيها على ديونها المستحقة على العراق والتي تقدر بسبعة بلايين من الدولارات، والعين الاخرى على صفقات استثمارية ومعاملات تفضيلية تتهيأ من خلال التسوية القادمة.

لم تات المبادرة من روسيا نفسها فقد كانت تصريحات كوزيريف قبل المبادرة مناهضة للعراق ومتطابقة مع الطرح الاميركي لتسوية الوضع في المنطقة، لكن الحديث بين كلينتون ويلتسين في اكتوبر 1994 هو الذي اعطى الفرصة لروسيا في القيام بهذه المبادرة.

كانت واشنطن تعلم انه يصعب على اية دولة اوروبية القيام بمثل هذا الدور مع القيادة العراقية، كما احست بانها تحركت بقوة الى الشرق الاوسط اكثر مما يجب، فاصبحت في ورطة خصوصا وقد تاكدت ان تحريك العراق لقطاعاته العسكرية كان لا يزيد عن مظاهرة سياسية لتحريك الموقف السياسي.

لم تتحرك المبادرة الروسية منطلقة من التشجيع الاميركي فقط لكنها كانت انسجاما مع الضوء الاخضر الذي تلقته من بغداد، اثر المحادثات التي اجراها (ايجور ايفانوم) المبعوث الشخصي للرئيس يلتسين.

لقد رسمت موسكو اهدافها قبل التحرك، فجعلت هدفها الحصول على ورقة الاعتراف العراقي بالكويت، واطلاق الاسرى الكويتيين وهو ما صرح به كوزيريف قبل ان يغادر بغداد وبان موسكو لم ترغب في العودة الى سياساتها السابقة، لهذا اصر كوزيريف على القيام بجولة خليجية يوضح وجهة نظر الحكومة الروسية ويقدم التطمينات ويكسب المواقف.

فاذا كانت الدبلوماسية الروسية قد وظفت ورقة الخليج الى اقصى حد لتظهر بمظهر المسالم فتتخذ لها موطئا في [illegible]طقة، فإن الولايات المتحدة قد [illegible]تربت من تنفيذ استراتيجيتها الجديدة الا وهي «الاحتواء المزدوج» عن طريق كسب ايران وارضاخ العراق.

٢٠٤٠٢٠٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العربي

التاريخ : ٢٦ ديسمبر ١٩٩٤

بعد القمة: «رياح الحدود» مازالت تهب على الخليج!

تحليل إخباري: حسين معلوم

النتيجة التي يمكن التوصل اليها، في اطار التعقد الشديد لمشكلات ترسيم الحدود في المنطقة العربية، أن هناك في كل نزاع حدودي داخل المنطقة بعدا واضحا يتضمن صراعا حول الموارد الاقتصادية. وقد تم ذلك وتصاعد مؤخرا لعدد من الأسباب يحكمها في بعضها ازدياد درجة الندرة (مثل المياه)، ويحكمها في بعضها الآخر ظروف ازدياد المورد «مثل النفط».

ويبدو أن المثال الأوضح على تفاقم مشكلات ترسيم الحدود، هي منطقة «شبه الجزيرة العربية»، او بالأحرى البلدان التي تشكل في مجموعها «مجلس التعاون الخليجي».. ولعل المفارقة هنا، تكمن في هذا السؤال: ترى، هل تغطي «السوق الذاتية» لهذا المجلس، المقدر لها حد زمني هو سنة ١٩٩٩، على قضية النزاعات الحدودية بين بلدانه، كقضية خلافية ضمن قضايا أخرى كثيرة؟!

المقاربة الأولية لهذا التساؤل، تتجه بصورة مباشرة الى اجتماع وزراء الداخلية الخليجيين في الرياض في اواخر نوفمبر الماضي، وهو الاجتماع الذي كان مفروضا ان يتم خلاله التوقيع على «مشروع الاتفاقية الأمنية الموحدة» المطروح على «المجلس» منذ أكثر من عشر سنوات.

وإذا كانت أربعة من بلدان «المجلس» قد قامت بالتوقيع على الاتفاقية.. فإن الكويت التي حضرت الاجتماع، رفضت التوقيع بعدما اثارت تحفظات على بند كيفية تبادل «المجرمين» خاصة وانها اعتبرت ان القوانين الجزائية في بعض البلدان الخليجية متشددة.. وعلى بند كيفية مراقبة الحدود المشتركة بين بلدان المجلس، رافضة الموافقة على حق دوريات حرس الحدود في الدخول الى أراضي بلدان أخرى لملاحقة «المجرمين».

أما قطر، فلم توقع هي الاخرى لانها قاطعت الاجتماع أصلا، احتجاجا على حوادث مسلحة اتهمت السعودية بافتعالها عند الحدود البحرية بين البلدين. وكانت الدوحة قد ابلغت اجتماعا لوكلاء وزراء الداخلية الخليجيين عقد في الرياض قبل نحو اسبوعين من اجتماع وزراء الداخلية، بحصول خمس حوادث خلال العامين الجاري والماضي، أطلق خلالها حرس السواحل السعودي النار على زوارق مدنية قطرية في منطقة «خور العديد» فأصابوا بعض أفراد طاقمها واحتجزوا عددا منهم.

وهكذا.. أثارت قطر أكثر القضايا التي يعاني منها «مجلس التعاون الخليجي»، وهي قضية «النزاعات الحدودية بين بلدانه»، خاصة وأن قطر لاتدخل فقط في نزاع حدودي مع السعودية - المتنفذة داخل «المجلس» - ولكنها تدخل أيضا في نزاع حدودي مع البحرين، حول «قشت الديبل» وهنا يبدو أن البحرانيين يخشون أن تؤدي الخطوة القطرية الأخيرة بنقل ملف الخلاف إلى «محكمة العدل الدولية».

والواقع أن الصورة العامة لـ «ملف النزاعات الحدودية» بين البلدان الخليجية، تشير الى أن بلدانه الستة تشكل فيما بينها شبكة من النزاعات حول مسألة الحدود وهي:

أولا: الخلاف «السعودي - القطري» حول منطقة «الخفوس»، التي تقع بالقرب من الطريق المؤدي الى قاعدة بحرية صغيرة شيدتها السعودية مؤخرا في «خور العديد» وهو خليج صغير يقع جنوب قطر، كان يتبع دولة الامارات، قبل أن تتنازل عنه للسعودية» (بناء على اتفاقية ١٩٧٤).. وترجع أهمية الخفوس بالنسبة لقطر لكونه يربطها بدولة الامارات أكبر شريك تجاري لها في المنطقة.

وثانيا: الخلاف «السعودي - البحريني» الذي يتركز حول منطقة بحرية ضحلة تسمى «فيشت أبو سعفة» تقع بها جزيرتان هما «لبينة الكبرى» و«لبينة الصغرى».. وهو الخلاف الذي ماكان ليهدأ لولا الاتفاق الذي حصلت بمقتضاه البحرين على نصف العائد الصافي من النفط المستخرج من أبو سعفة، وكذلك على جزيرة «لبينة الصغرى»، بينما حصلت السعودية على جزيرة «لبينة الكبرى» دون أن يكون لأي منهما مياه اقليمية.

وثالثا: الخلاف «السعودي - العماني» الذي يتركز على حدودهما المشتركة في صحراء «الربع الخالي». وهو الخلاف الذي دخلت فيه اليمن كطرف يعلن انه لايوجد بين عمان والسعودية في هذا الجزء أية حدود، إذ تطلق اليمن على هذه المنطقة اسم «الصحراء اليمنية الكبرى».

رابعا: الخلاف بين «السعودية» من جهة، وبين «أبوظبي - سلطنة عمان» من جهة أخرى، حول منطقة «البوريمي» التي تنبع أهميتها من وجود احتياطيات هائلة من النفط فيها، ووفرة المياه بها، فضلا عن وقوعها في مفترق الطرق التي تصل ساحل الامارات بعمان.

خامسا: الخلاف «السعودي - الكويتي» حول جزيرتي «أم المراديم» و«كابرو»، التي تطالب الكويت بضمهما الى سيادتها، بينما تطالب السعودية بممارسة السيادة المشتركة مع الكويت عليهما.

في هذا السياق يرى البعض ان هذه النزاعات الحدودية المتشابكة بين بلدان «مجلس التعاون الخليجي» تضيف دليلا مهما على محدودية دور «المجلس» في تسوية القضايا محل الخلاف بين أعضائه الستة.. يكفي ان نشير مثلا الى ان المجلس كان قد عجز عن مجرد تشكيل لجنة تمثله للوساطة في الخلاف «السعودي - القطري» حول «الخفوس» او طرح اية مبادرات لتسويته.. هذا بالرغم من ان اتفاق تشكيل «المجلس» ينص على ضرورة وجود مايسمى بـ «لجنة فض المنازعات» التي لم نسمع انها قد تشكلت طوال الأربعة عشر عاما الماضية وهي «عمر المجلس».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ ديسمبر ١٩٩٤

العلاقات الخليجية - الإيرانية: جوار وحوار أم حدود وحشود

محمد الرميحي *

■ العلاقات العربية - الايرانية في منطقة الخليج دائماً مضطربة، ولاسباب متعددة، ولا يحتاج المراقب للكثير من الشواهد للتدليل على مظاهر هذا الاضطراب. كما انه ليس في مصلحة الايرانيين ولا العرب على الضفة الغربية من الخليج ان يتجاهلوا مدى التدهور الذي وصلت اليه هذه العلاقة خصوصاً أن هذه ليست نهاية الامور. كما انه ليس من مصلحة اي من الاطراف تضخيم هذا الاضطراب والبعد به عن أسبابه الموضوعية والصيد من خلاله في مستنقعات المياه العكرة وهي كثيرة في المنطقة.

هناك مشكلة قائمة. وهي ليست عابرة ولا وليدة الساعة، لكنها نتاج الميراث التاريخي وجغرافيا تضاريس الارض من حولنا. وهي مشكلة تضعف احياناً وتشتد في احايين اخرى لكنها باقية دوماً تهدد الاستقرار الهش الذي يحيط بالمنطقة والمطلوب نفض الغبار عنها وإخضاعها للتحليل العلمي حتى يتحقق لشعوبنا الاستقرار والأمن الذي نرتجيه.

لم تبق إلا سنوات ست ويرحل القرن العشرون ويحتم الامر على العقلاء من الطرفين ان ينظروا في الاسباب الكامنة وراء هذه العلاقة المضطربة ويدرسوها لعلهم يصلون بذلك - واعتقد انهم سيفعلون - الى حلول ناجعة لها، تحقيقاً للمصالح العليا، ودرءاً لمزيد من الاستنزاف. ومنذ فترة وبيانات القمة الخليجية تفسح مكاناً فيها لايران وعلى وجه التحديد بدءاً بالقمة الثالثة عشرة في الرياض ١٩٩٢، عندما قامت ايران قبلها بقليل بتصعيد خطوات تقليص السيادة الاماراتية على الجزر الثلاث في الخليج ابو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، وبعد عشرين سنة تقريباً من احتلالها الفعلي لها. قضية الجزر هي في رايي جبل الثلج في العلاقات الايرانية - العربية المضطربة في الخليج، وهناك قضايا أخرى ما زالت معلقة.

العلاقة المضطربة بين ايران والدول العربية في الخليج - إن أردت الواقع - ليست وليدة موقف من النظام الحالي تجاه هذه الدول ولكنها وليدة الموقف الحضاري/ الثقافي/ الجغرافي، بصرف النظر عن هوية النظام في طهران وحتى لا نضرب بعيداً في بطن التاريخ فإننا يمكن ان نرصد بعض المظاهر المرضية في هذه العلاقة منذ ستينات هذا القرن بعدما وقفت ايران كدولة على «رجلها» متخلية القلق الداخلي، ولم تكن طموحات الشاه محمد رضا بهلوي بعيدة عن تحريك أمواج هذا الاضطراب، فقد كانت سياسته الخارجية محاولة لنشر نفوذ إيران ليس على الخليج فقط ولكن على بحر العرب والمحيط الهندي، وعلى الجوار الايراني في الشرق. وكانت سياسة الولايات المتحدة في ذلك الوقت خصوصاً بعد هزيمتها في فيتنام هي سياسة أعتماد الوكلاء الاقليميين، وكان افضل ممثل لهذه السياسة في الخليج هو شاه ايران بطموحاته الكبيرة التي نعرفها. وبين ١٩٦٩ مولد اعلان مبدأ ريتشارد نيكسون الذي اطلق تلك المبادرة وبين سقوط الشاه في ١٩٧٩، كانت ايران محط الرضا الاكبر للولايات المتحدة، اذ تدفقت عليها المساعدات العسكرية والفنية والتي دفع الشعب الايراني ثمنها، بعد ذلك غالياً. ولقد كانت سياسة الشاه في الخليج تعتمد على عنصرين اساسيين هما استخدام الميزة الجغرافية والديموقراطية الايجابية التي تتمتع بها ايران والثاني المساندة الاميركية الواسعة لتحقق حلم «شرطي الخليج».

ولم تكن هذه السياسة محط قبول أو رضا من جانب دول الخليج العربي، وإن غض الطرف عنها في وقت او انتقدت اعلامياً وعلنياً في وقت آخر.

وعندما شارف الوجود البريطاني على الرحيل في نهاية الستينات حاولت دول الخليج أن تجد لها مخرجاً معقولاً لضمان استتباب الأمن الاقليمي فكانت محاولات دول المنطقة الخروج بصيغة جماعية اقليمية ولكن تلك المحاولات فشلت لسبب واحد هو الصراع الايراني - العراقي وقتها، اذ فشل اجتماع مسقط عام ١٩٦٩ الذي شاركت فيه كل الدول المطلة على الخليج بما فيها ايران والعراق لأن الدولتين الاخريين كل منهما وضعت «فيتو» رافضاً اشتراك الطرف الآخر في الترتيبات الأمنية. وما يحسب ايجابياً للشاه في تلك الفترة هو قناعته بإيجاد مخرج معقول حافظ لماء الوجه لإسقاط مطالبة إيران التاريخية بالبحرين، وقد تم ذلك في سنة ١٩٦٩ بعد اجراء استفتاء شعبي هناك، إلا أن الشاه من ناحية أخرى وضع يده على الجزر الثلاث التابعة لدولة الامارات عشية انسحاب القوات البريطانية من الخليج سنة ١٩٧١، المشكلة التي تفاقمت بعد ذلك وما زالت ذيولها عالقة حتى اليوم.

حكومة الثورة الايرانية التي ولجت في دوامة داخلية ومن ثم خارجية في حربها الطويلة مع العراق، ورثت جزئياً طموحات الشاه، ولكنها غلفتها هذه المرة بايديولوجية اسلامية. لقد ظن البعض في الخليج أن ثورة بهذا العمق وهذا الشمول ستنظر الى القضايا المعلقة مع الجيران العرب المسلمين بمنظور غير هذا (التعالي الآري) الذي كانت إدارة الشاه محمد رضا تنظر من خلاله الى جيرانها العرب، ولكن من منظور الاخوة الاسلامية خصوصاً انها رفعت ذاك الشعار. ولقد تدخلت بعض دول الخليج ايجابياً لمنع تصاعد الخلاف الايراني - العراقي عندما ظهر على السطح، ثم كان هناك جهد دؤوب عندما نشبت الحرب بين الاثنين لايقافها، والتقليل من خسائرها. وكان ذلك إما عبر الاتصال المباشر بالأطراف المتصارعة او من خلال منظمات دولية مثل منظمة المؤتمر الاسلامي او منظمة دول عدم الانحياز، إلا ان تلك الجهود كما هو معروف باءت بالفشل.

لقد تبنت السياسة الخارجية لإيران الثورة تجاه الخليج منذ بدايتها مفهوم «تصدير الثورة» الى درجة ان بعض المتشددين الايرانيين قاموا بتنظيم «الميليشيات السرية» من اجل هذا الهدف، وتدخل البعد الاسلامي في

٢٠١٠٣٠٤

سياسة ايران الخارجية كي يصل الى بلدان عربية بعيدة نسبياً عن الخليج تحت شعارات ايديولوجية فوصل الى السودان ومصر والجزائر ولبنان، كل بطريقة مختلفة. وفي الخليج الذي يتقاطع مع ايران في بعض الخصوصيات، تذبذبت السياسة الخارجية لدولة الثورة الايرانية، وذلك نتيجة مباشرة لاختلاف القوى المتصارعة في الداخل الايراني، فهناك تيار عملي يدعو الى حسن الجوار واخر يدعو الى نشر مبادئ الثورة باي وسيلة، ويتقاطع هذان التياران كلما ظهرت ازمة ما في الخليج، سواء اكانت كبيرة أم صغيرة.

دول الخليج العربية تدعو الى علاقة مع ايران ترتكز في جوهرها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم تصدير الافكار او تشجيع الارهاب واتباع سياسة التعايش وحسن الجوار، وهي مبادئ تاخذ اساسياتها من العلاقات المتحضرة التي يجب ان تقوم بين الدول وقد كررت هذه المبادئ في اكثر من اعلان واكثر من وثيقة خليجية، في الوقت نفسه يراهن الطرف المتشدد في ايران على تفجير التناقضات الداخلية في دول الخليج العربي، والاستفادة من التناقضات الثانوية ما امكن ذلك كما يراهن على بعض القطاعات الفئوية التي يعتقد هذا البعد المتشدد - خطا - انه يمكن تحريكها عن بعد باستثارة الخلاف الطائفي او الطبقي.

ولقد ثبت بدرجة عالية من الصحة - ان هذا الاستثمار الطائفي هو موجود فقط في مخيلة البعض وليس له اتصال فعلي بالواقع، وحتى اثبتت السنوات الماضية ضعف هذا العنصر، بسبب شعور ابناء الخليج انهم مواطنون يشدهم الى وطنهم ولاء اكبر واقوى من اي ولاء آخر.

كما كانت للشاه خطوته الايجابية في اسقاط مطالب ايران بالبحرين، كان للنظام الثوري موقفه الايجابي والذي نكن له التقدير - إبان الاحتلال العراقي للكويت، فقد أعلنت طهران منذ البداية عدم جواز احتلال ارض الغير بالقوة - على رغم كل الاغراءات السياسية التي قدمتها بغداد لطهران وقتها. بل لم تساير طهران البعض الآخر في تصعيد معارضتها للقوات الدولية. هذا المظهر الايجابي في السياسة الخارجية الايرانية نجح لاول مرة في عقد اجتماع جماعي في نيويورك في خريف ١٩٩٠ لوزراء خارجية الدول الخليجية الست مع ايران وهو اجراء كانت تسعى له السياسة الخارجية الايرانية إلا ان تلك الخطوة الايجابية لم تتطور حيث صعدت ايران بعد فترة وجيزة خطواتها السيادية على الجزر العربية في الخليج. وكما هو الوضع بالنسبة للشاه اصبح الوضع لايران الثورة. فقد حاولت دول الخليج ان تتكيف مع الدعوة الايديولوجية باتجاه تقوية التوجه الاسلامي ولكن بطرقها الخاصة، فقد كانت الرسالة الواضحة من تجربة الشاه ان الوقوف امام هذا التيار السياسي ليس مأمون العواقب. إلا ان المد بعد الارتفاع والاندفاع الذي وصل اليه اخذ في التدرج نحو الهبوط، وقد ساعدت عوامل ذاتية وموضوعية عديدة لبدء انحساره اهمها ان التجربة الايرانية ذاتها في الداخل لم تحقق للجماهير الايرانية ما كانت ترفعه من شعارات الحرية والتعددية وكذلك فإن التجارب العربية المماثلة في السودان تراوحت مكانها، الا ان الاهم في هذا الانحسار هو شعور تلك القوى التي قبلت بالنموذج الايراني، بالعجز ومحاولتها تعويض ذلك عن طريق الارهاب، الامر الذي جعل الجميع في الطرف الآخر راغبين وقادرين على نقد تلك التوجهات، كما ان سلبيات الدعوة السياسية الايرانية من جهة اخرى بتعاونها الوثيق مع اليمن والسودان، من مشروعات الغذاء الى مشروعات النقل والمواصلات، الى فتح مكاتب للهلال الاحمر الايراني وفروع لوزارة «جهاد البناء» لفت الانظار - بعد لبنان - على محاولة التطويق. تطويق لدول الخليج ثم المحاولات المستمرة من جانب ايران الى التعامل مع دول الخليج فرادى ما امكن في محاولة لتصنفيها في درجات مختلفة كل ذلك بجانب تصعيد الاحتلال للجزر، جعل من الهم الايراني في الخليج هماً مقيماً.

وإذا اضفنا الى كل ذلك موقف ايران من السلام العربي - الاسرائيلي فإننا امام سياسة خارجية ايرانية تبحث عن دور نشط، مثلها مثل سياسة الشاه، مع الفارق - هذه المرة بايديولوجية واضحة، ولس دون أذرع ممتدة.

في ايران ايضاً هناك نقاش لا يخفى على احد. فالقومية الايرانية التي بدات تستيقظ لا تنظر الى حكم رجال الدين الاسلامي هناك نظرة ايجابية بسبب علاقتهم باللغة والثقافة العربية، وربما بسبب انشغالهم الكبير بالشأن العربي، هذا الفكر القومي الايراني ينظر الى الفتح العربي لفارس القديمة على انه «غزو»، كما انه لا ينظر بعين الرضا الى تلك الاموال الايرانية الطائلة التي ترصد «لدعم الحركات التي تتبع الخط الايراني» واساساً في البلاد العربية، فبرامج التنمية الايرانية أولى بها من وجهة نظرهم.

هذا القلق والتشابك في العلاقات الايرانية - الخليجية يحتاج الى مراجعة والى وقفة والى استنباط الدروس الحقيقية من الحوادث التاريخية الاخيرة، واذا كان التاريخ حمال اوجه كما يقال فإن أردت ان تستخلص من بعض وقائعه ان هناك استحالة في الحوار والتعايش بين العرب وايران فلن تستعصي عليك الحجة، وان اردت ان تقرا بعض وقائعه ايجابياً بامكانية الحوار فهناك شواهد حديثة على ذلك، وللعرب في الخليج تجربة مهمة في التسامح والوصول الى حلول عقلانية - نسوها - ولكنها تدرس في كتب العلاقات الدولية - ففي سنة ١٩٣٢ صدر قرار تحكيمي فريد من نوعه لم تكن له سابقة ولا لاحقة، هو التحكيم في قضية جبل (عارو) الذي يقع على خط الحدود بين المملكة العربية السعودية واليمن، فبعد احتلال قوات اليمن لهذا الجبل، وفشل المفاوضات لتسوية السيادة الاقليمية عليه، بعث امام اليمن وقتها برقية الى الملك عبدالعزيز بن سعود يطلب فيها تسوية الامر عن طريق التحكيم على ان يكون الملك عبدالعزيز الحكم الوحيد وقال الامام انه سيقبل قراره باعتباره نهائياً، وقد قبل الملك عبدالعزيز ذلك واتخذ قراراً ضد نفسه.

تلك واقعة نسيها البعض ولم تتكرر بعد ذلك. فهل يمكن تكرارها في قضية الجزر العربية، لقد اتخذ، كما اسلفنا، الشاه قرارا شجاعاً سنة ١٩٦٩ كما اتخذت حكومة ايران قراراً شجاعاً سنة ١٩٩٠، وحفاظاً على علاقة صحيحة بين شعوب هذه المنطقة التي بليت بالصراع والتي اصبح امنها جزءاً من امن العالم، هل تستجيب جمهورية ايران الاسلامية، وهي تحتفل بعيد ثورتها الخامس عشر لدعوة قمة التعاون الخامسة عشرة ايضاً في البحرين والتي عقدت في الاسبوع الماضي باحالة الخلاف على الجزر في الخليج الى محكمة العدل الدولية؟!

اعتقد انها دعوة عاقلة ومنطقية وعلى ايران ان تقبلها مدركة انها لكي تكسب ثقة العالم عليها اولاً ان تكسب ثقة جيرانها. انه امل السنين الست الاواخر من القرن وامل شعوب المنطقة التي هدها استنزاف طاقاتها واحساسها المستمر بعدم الاستقرار.

لقد آن الاوان لان نتعلم نحن العرب في الخليج والجار الايراني المسلم على الضفة الاخرى ان الصراع وان بدا للبعض انه يحقق هدفاً تكتيكياً لبعض الساسة فإن نتائجه مدمرة على الجميع، دعونا ننظر حولنا ونفكر في الامر!

---

* رئيس تحرير مجلة «العربي» الكويتية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الوسط

التاريخ: ٤ يناير ١٩٩٥

القمة الخليجية

القمة الخليجية: احتواء الخلافات والتحذير من التطرف

المنامة – حسين عبدالغني

قال اعلامي خليجي كان مضطراً للسفر مباشرة عقب انتهاء اعمال القمة الخليجية الخامسة عشرة: «ان انتظار البيان الختامي لا يحدث فرقاً كبيراً لأن بيانات القمم الخليجية منذ عام ١٩٨١ متشابهة في مضامينها وربما حتى في عباراتها والفاظها». وعلى رغم ان هذا الانطباع قد يكون فيه بعض الصحة، وأرجعه مسؤول خليجي الى «ثبات مواقف دول المجلس»، فان الواقع الذي يعرفه كثير من المراقبين المختصين في شؤون مجلس التعاون الخليجي هو ان «جديد» القمة الخليجية لا يظهر في بيانها أساساً وانما في «مؤشرات مادية» أخرى يبرزها مثلا نمط الاتصالات الثنائية بين القادة الستة، وكذلك ترتيب أولويات القضايا المثارة داخلها والتي عادة ما تأخذ التكهنات في شأنها مسارا مناقضاً تماماً لما يحدث في أروقة القمة التي يصعب الوصول الاعلامي الحقيقي اليها.

فما هو جديد القمة الـ ١٥ للمجلس؟

هناك مستجدات ابرزتها قمة المنامة تتمثل في الآتي:

– التوفيق بين أولويات مختلفة:

كان لافتاً «إقرار» التصريحات الصحافية التي أدلى بها معظم قادة دول المجلس لدى وصولهم الى المنامة لحضور القمة... وكذلك البيان الافتتاحي للشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البحرين ورئيس القمة بوجود خلافات واضحة بين دول المجلس وبالحاجة الى مواجهتها وتذليلها.

توازن المصالح

هذه الواقعية الخليجية الجديدة وعلى هذا المستوى السياسي كانت وراء بروز نهج واضح في القمة عكسته طروحات الوفود كما عكسته أيضاً عناصر البيان الختامي وقرارات القمة، وهو التوفيق بين الأولويات السياسية المختلفة لدول المجلس وأهدافها المتباينة التي تتوخاها من القمة، الأمر الذي سمح بنوع من التوازن بين مصالح الدول الأعضاء وخروج كل منها بشعور انها حققت هدفها أو أهدافها الأساسية من القمة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر فسلطنة عمان التي باتت تعطي اهتماماً متقدماً لمواجهة التطرف الديني في الخليج نجحت في ان تحصل من القمة على اهتمام واضح بهذه القضية التي تقدمت في شأنها بورقة محددة سواء على مستوى محادثات القادة أو على مستوى البيان الختامي الذي تضمن للمرة الأولى في تاريخ قمم مجلس التعاون فقرات واضحة عن مواجهة ونبذ التطرف والغلو والتعصب الديني والسياسي.

وحصلت قطر التي تدعو الى استجابة خليجية أكبر للخطوة العراقية بالاعتراف بحدود وسيادة الكويت على لهجة أقل حدة من لهجات البيانات الخليجية تجاه بغداد منذ حرب الخليج الثانية، واستخدمت عبارة «الجمهورية العراقية» بدلاً من «النظام العراقي». كما حصلت مطالبها باضافة فقرات جوهرية على الاتفاقية الأمنية الجماعية على موافقة القادة.

وتلقت الامارات مساندة قوية لأولوياتها السياسية الحالية المتصلة بنزاعها مع ايران على الجزر الثلاث في الخليج، ليس في صورة تأييد تام لحقوقها وسيادتها على هذه الجزر فقط بل لتطوير مساعيها الرامية الى استعادة هذه الحقوق والسيّادة بما في ذلك كما قال مصدر خليجي



لـ «الوسط»، امكانيه اللجوء الى الأمم المتحدة أو طلب تدخل الأمين العام للمنظمة الدولية في النزاع.

وفازت المملكة العربية السعودية بتاييد هدفها الرامي لتوفير آلية سياسية لحل الخلافات الخليجية بين دول المجلس من دون تدخل خارجي وكذلك من دون تاثيرات وسائل الاعلام، اذ بني البيان الختامي وقرارات القمة أساسا على مقترحات ذات ثلاثة توجهات سياسية واقتصادية وعسكرية وردت في تقرير قدمه الملك فهد للقمة.

– تحسين الأجواء المتوترة بين بعض الدول:

ليس جديدا ان القمة الخليجية انعقدت في ظل احتقان الأجواء بين بعض دول المجلس لأسباب حدودية أو سياسية، وليس سرا القول ان اليوم الأول للقمة والجلسة الافتتاحية لها عكست هذا الاحتقان بصورة لاحظها المراقبون. ولكن كان واضحا منذ اليوم الثاني الذي شهد لقاءات ثنائية بين جميع القادة في مقار اقامتهم حدوث انفراج ملحوظ وبروز تحسن ملموس في المناخ السياسي للقمة ظهر جلياً في حفل العشاء الرسمي الذي اقامه أمير البحرين للقادة وأعضاء الوفود.

تبديد الغيوم

وقال مصدر خليجي لـ «الوسط» انه من الخطأ تماما القول ان الخلافات الحدودية بين قطر والبحرين أو قطر والسعودية تم حلها في القمة أو حتى تضييق الهوة بخصوصها، ولكن القمة نجحت في تبديد جزء مهم من السحب والغيوم التي لبدت العلاقات بين بعض دول المجلس قبل القمة وأدت الى انسحاب قطر من بعض اجتماعاتها، واصبح تناول الخلافات الآن في جو معتدل ومنفتح – وهو أمر لا غنى عنه لتقدم أي محادثات أو مفاوضات – متاحا للدول الخليجية. ولاحظ المصدر في هذا الصدد كيف قبلت هذه الدول المقترح السعودي بضرورة حل النزاعات الثنائية العالقة بين دول المجلس (خلال عام واحد) في اطار المجلس نفسه على رغم ان بعض هذه النزاعات، كالنزاع البحريني – القطري، معروض بالفعل على محكمة العدل الدولية، وكانت هناك توقعات بقرب حسمه في اطار هذا المسار الدولي.

ولكن استمرار هذا المناخ السياسي المحسّن الذي اضفته القمة على العلاقات الخليجية سيتوقف على المدى الذي يستطيع فيه المجلس الوزاري واجهزة المجلس الأخرى ايجاد «آلية عملية» لحل النزاعات بصورة تتضمن عناصر الحياد والنزاهة من ناحية وتتمتع بسلطة الحسم والفصل في النزاعات من ناحية أخرى.

– انتقال التركيز الى قضايا الأمن الذاتي:

نموذج آخر على حدوث مستجدات في القمة لا يعكسها بيانها بالضرورة بالوضوح نفسه، وهو الالتفات الى قضايا الأمن الذاتي أو الاستقرار الداخلي. مصدر خليجي قال لـ «الوسط» ان هذا طبيعي، فاذا كانت حرب الكويت خطفت أفكار ومجهودات وثروات دول المجلس لمواجهة الأخطار الخارجية فانه يصبح منطقياً بعد أربع سنوات من تحرير الكويت واعتراف العراق الأخير بحدودها وسيادتها ان تتحول دول المجلس الى مناقشة قضايا الأمن الذاتي والاستقرار خصوصاً ان هناك ظواهر مقلقة بدات تنمو خلال السنوات الأخيرة وتبين ان الاخطار المحتملة على الاستقرار الآتية من الداخل هي على القدر نفسه من أهمية الأخطار الآتية عبر الحدود.

الاتفاقية الأمنية

واشار المسؤول الخليجي الذي فضل عدم ذكر اسمه الى ظاهرة التطرف الديني التي برزت بعض مؤشراتها في معظم دول المجلس، بوصفها ظاهرة جماعية وليست ظاهرة فردية تختص بها دولة خليجية فقط... مضيفاً انه لم يكن غريباً ان تشدد دولة مثل عمان على ضرورة اعطاء هذه القضية أولوية متقدمة في أعمال القمة ولم يكن غريباً ان ينتهز القادة الخليجيون أول فرصة يجتمعون فيها لتسجيل قلقهم من هذه الظاهرة والدعوة الى مواجهتها وتخصيص فقرة كاملة في البيان تحت عنوان ظاهرة «التطرف والعنف». وهناك مظهر آخر من مظاهر الانتقال النسبي في هذه القمة للتركيز على تحديات الداخل هو ان القمة انجزت التصديق على الاتفاقية الأمنية الخليجية الجماعية التي ظلت لمدة ١٢ سنة كاملة موضع أخذ ورد وخلاف بين دول المجلس وهو تصديق لم يكتف بتوقيع ٤ دول عليها قبل القمة في اجتماع وزراء الداخلية ولكن أيضاً حرص على ضمان انضمام الدولتين الأخريين اللتين لم توقعا (قطر والكويت) اليها في أسرع وقت. وفي هذا الصدد أخذت في الاعتبار ملاحظات واضافات طلبت قطر ادخالها على نص الاتفاقية، من بينها كما قالت مصادر خليجية نص يطالب «بضرورة توفير معلومات من جميع دول المجلس عن المواطنين مزدوجي الجنسية خصوصاً ان في قطر عدداً لا بأس به من المواطنين الذين يحملون اضافة الى الهوية القطرية جوازات سفر لدول مجاورة». ولهذا لم يكن مفاجأة ان يعلن الأمين العام لمجلس التعاون الشيخ فاهم القاسمي بعد القمة ان «قطر ستنضم الى الاتفاقية الأمنية خلال اسبوع أو عشرة أيام»، وحسب مصادر خليجية فإن الاتفاقية الأمنية تتضمن نصوصاً عدة تقوي من قدرة اجهزة الأمن في دول المجلس على ملاحقة المجموعات والعناصر المتطرفة والمثيرة لعدم الاستقرار بما في ذلك تبادل المعلومات وحقوق التعقب داخل الحدود في الدول الخليجية الاعضاء في الاتفاقية.

الاقتصاد والبطالة

المصادر الخليجية نفسها اعتبرت التركيز الواضح في البيان على الجانب الاقتصادي مؤشراً آخر الى الاتجاه نفسه الخاص بالاهتمام بالأمن الذاتي ومكافحة العناصر الداخلية ولفتت النظر في هذا الاتجاه الى ان أول قرار للقادة في المجال

الاقتصادي تضمنه البيان الختامي كان تكليف اللجان الوزارية المعنية بدرس موضوع البطالة «النظر في الامكانيات المتاحة لاستيعاب الزيادة المستمرة في عدد طالبي العمل من مواطني دول المجلس في جميع القطاعات الانتاجية والخدمية».

والمعروف أن أحداثا بعضها وقع أخيرا في بعض دول المجلس اظهرت وجود ارتباط بين التوجه نحو المعارضة أو حتى التطرف والصعوبات التي تواجهها بعض الفئات أو الطوائف في الحصول على عمل. ولا يخرج هذا التوجه عن عنصر آخر لا يقل حساسية ودقة، وهو اضطرار دول المجلس، تحت تأثير انخفاض عائدات النفط وارتفاع العجز في الموازنات، الى اجراء خفض كبير في الانفاق الحكومي الذي هو المحرك الأساسي للاقتصاد في الدول الخليجية. وستتبع ذلك عملية تقشف وعصر للنفقات قد تؤثر على ما اعتاد عليه المواطن الخليجي من خدمات مجانية ومستويات معيشية مرتفعة.

- الاقتراب من خلق آلية للتنفيذ:

متغير رابع لم ينضج تماماً ولكنه بدأ في القمة الخليجية الخامسة عشرة، وتمثل في ادراك قادة دول المجلس انه آن الأوان لوقف الايقاع البطيء للمجلس. وعبّر هذا الادراك عن نفسه كما قال مسؤول خليجي حضر القمة في تركيز المحادثات الخاصة بالتكامل والتنسيق بين الدول الأعضاء على ايجاد «آلية» للتنفيذ وعلى تحديد «مواعيد حاسمة» لانجاز الملفات والمهام وعلى اصدار «توجيهات محددة» وغير عامة للجان الوزارية بدل الاتجاه السابق الذي كان يركز على تفاصيل الاتفاقيات.

وارجع المسؤول ذلك الى عدم الرضا العام حتى من الرسميين في دول المجلس عن بطء مسيرة المجلس، من ناحية، والى حقيقة ان الاتفاقات موجودة والأهداف معروفة والمواضيع قتلت بحثاً وان المطلوب هو التنفيذ والتنفيذ السريع المبرمج.

وقال المسؤول الخليجي لـ «الوسط» ان دول المجلس التي أدركت ان التغيرات العالمية السريعة وعقد اتفاقية الـ «غات» والمتغيرات الكاسحة التي تحملها عملية سلام الشرق الأوسط على الاقتصاد الاقليمي لدول المنطقة تقتضي الاسراع بانجاز ما تأخر المجلس في تحقيقه أكثر من عقد كامل، وهو تحويل نفسه الى مجموعة اقتصادية اقليمية ذات اتحاد جمركي فعال تنساب فيها بحرية تامة جميع عناصر الانتاج وتستطيع التفاوض مع المجموعات الاقتصادية الأخرى بندية تضمن تحقيق مصالحها.

وحتى على المستوى السياسي الشائك وضعت القمة الأساس لوجود «آلية سياسية» وربما قانونية لحل النزاعات الحدودية بين بعض دول المجلس وحددت تاريخاً قاطعاً لا يزيد على سنة لكي تنجز هذه الآلية، وهذا الحل الذي اذا تم سيخلص المجلس من معظم المعوقات التي كبلت حركته وقللت من فاعلية اجهزته في تحقيق تكامل أمني واقتصادي تتوافر له ظروف وامكانات نادرة غير متاحة حتى لأنجح التجمعات الاقليمية الفاعلة في عالم اليوم. ■

المصدر : الأهـــــــرام
التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير دفاع الامارات:

خلافات الحدود الخليجية سيجرى حلها العام الحالى

دبى - ق.ن.أ: قال الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولى عهد دبى ووزير الدفاع بدولة الامارات ان خلافات الحدود بين دول مجلس التعاون الخليجى سيتم حلها خلال العام الحالى. ووصف قمة لاسكندرية بأنها خطوة مهمة لتعزيز العمل العربى المشترك.

وقال - فى تصريحات ملخصة أمس فى دبى ان قادة دول المجلس حريصون على انهاء ومعالجة مشكلات الحدود فى أسرع وقت ممكن.

وأكد تأييده لحل سلمى للخلاف بين الامارات وايران بشأن الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. ودعا محمد بن راشد الى مصالحة عربية - عربية من اجل المصلحة المشتركة كما دعا الكويت الى بناء جسور من المحبة مع الشعب العراقى من اجل انهاء المشكلات القائمة بين البلدين وفى مقدمتها مشكلة الاسرى الكويتيين واعرب عن أمله فى ان تنتهى معاناة الشعب العراقى مؤكدا أن وضعه الحالى غير مرض عربيا.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٥

سياسة خارجية

عودة الروح العربية

لنا ان نتفاءل بمستقبل العمل العربى المشترك ونحن نتابع الجهود التى تكللت بالنجاح لاحتواء التوتر على الحدود السعودية - اليمنية، واجتماعات لجنة القدس فى افران بالمغرب التى تناقش المواقف تجاه الوضعية الحالية للقدس دينيا وسياسيا وسط اتفاق على تجنب الخلافات العربية حول الولاية على هذه المدينة، مع دعم اللجنة حتى تحقق عملها. هذا فضلا عما يجرى من اتصالات لتحقيق المصالحة العربية بمبادرة من عدة اطراف عربية والدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام للجامعة العربية. ويضاف إلى ذلك عودة العلاقات الأردنية - المصرية إلى سابق عهدها بعد سحابة قصيرة خيمت عليها لفترة قليلة من الزمن. وكل ذلك جاء متسارعا بعد قمة الإسكندرية التى جمعت بين دول التوازن والقرار فى المنطقة وهى مصر والسعودية وسوريا.

وإذا كان من سمات جديدة فى مختلف هذه التطورات فهى وجود رغبة صادقة لدى الدول العربية لتجنب اية خلافات ورفض الاستمرار فى خط الاستقطاب السياسى الذى خيم على المنطقة بعد ازمة الخليج الثانية. كما أن هناك إجماعا على الاحتكام إلى العقل والمنطق والالتزامات القانونية، وهو اسلوب تعزز تدريجيا منذ حرب الخليج بوصفه قاعدة لحل الأزمات، كما اصبح التشاور السريع بين القيادات العربية طريقا لوأد الأزمات وعدم السماح لها بان تتحول إلى المواجهة المسلحة.

وتعيدنا هذه التحركات الجديدة إلى اهمية مبادئ التضامن والمصير المشترك والوعى بخطورة التحديات التى تحيط بالدول العربية عامة، وهى ليست شعارات بلا مضمون كما يحلو للبعض ان يتصور، بل هى اساسيات الحفاظ على المصالح الذاتية لكل دولة عربية قبل الحديث عن التوحد او الائتلاف.

ولاشك ان بروز هذا الوجه الجديد سيغضب إسرائيل ومن يؤازرونها فى سياساتها التوسعية، وهو ليس بعيدا عن حملة الغضب العصبية التى تسود إسرائيل ضد مصر والتى قوبلت باستهجان شديد من المنطقة العربية كلها. والدور المحورى الذى تقوم به مصر الآن للم الشمل العربى وتنسيق التحركات فى كل القضايا المصيرية ماهو الا إدراك لتكامل الامن القومى العربى ورفض اية مخططات إسرائيلية للالتفاف حول هذا الأمن. ولن تسفر حملة إسرائيل الهوجاء - وهى تستشعر البدايات الجادة لإحياء التضامن والعمل العربى المشترك - إلا عن المزيد من الخسائر السياسية التى ستمنى بها هى وحدها وليس أى طرف آخر فى المنطقة.

إننا امام روح عربية جديدة نامل لها ان تتعزز فى الفترة القادمة لانها الضمان الأساسى للدول العربية، وهى تخطو نحو العصر الجديد للمنطقة من اية هزات او مزالق تفرزها تحديات هذا العصر.

د .عبدالعاطى محمد







كراســـة

الصراعات المسلحة العربية ـ العربية

■ تأليف : محمد عبد السلام ■ الناشر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية سلسلة «كراسات استراتيجية»

ظلت الصراعات المسلحة بين ـ وداخل ـ الدول العربية واحدة من مصادر التهديد الرئيسية لأمن واستقرار الدول العربية طوال الخمسين عاما الماضية، غير ان عام ١٩٩٠ قد حمل معه تطورات استثنائية، ادت الى حدوث تجولات هامة في مسار ظاهرة الصراعات المسلحة العربية ـ العربية، إذ تمخض الغزو العراقى لدولة الكويت عن تفاعل عسكرى عربى ـ عربى على مستوى لم يكن متصورا من قبل ذلك، ولم تكد الحرب الاهلية فى لبنان تتوقف، حتى انفجرت حرب اهلية اخرى فى الصومال فى ديسمبر ١٩٩٠، لتشهد المرحلة التالية سلسلة من الصراعات المسلحة، سواء داخل الدول العربية أو فيما بينها، على نحو أدخل المنطقة العربية الى مرحلة جديدة من الشك فى قدرة الاطار العربى مع التعامل مع هذه الصراعات.

فى هذا السياق تبدو أهمية هذه الدراسة التى تضع إطارا عاما لمشكلة الصراعات المسلحة العربية ـ العربية فيما يتعلق بخصائصها الاساسية، مبيناً بعض المحددات والتوجهات الخاصة بالسلوك العسكرى العربى العنيف فى إدارة الصراعات المسلحة فيما بين الدول العربية وفى إدارة المواجهات العنيفة مع القوى والجماعات أو الاقليات الاخرى داخل الدولة.

وواقع الامر أن ظاهرة الصراعات المسلحة العربية ـ العربية ـ تتعلق أساسا بخبرة الممارسات العربية وتعقيدات المرحلة الحالية، اكثر منها بالأطروحات النظرية والمشروعات العملية، الساعية الى إحتواء هذه الصراعات، أو الحيلولة دون تطور النزاعات العربية الى صراعات مسلحة، ويزداد الامر تعقيدا إذا إنتقلنا لمشكلة الصراعات المسلحة داخل الدول العربية. فالحديث عن الديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الانسان والمشاكل العرقية والطائفية والدينية والشرعية السياسية.. الى آخره من القضايا التى تمثل وقودا للصراعات المسلحة داخل الدول العربية، كما ان مجرد محاولة الحديث عن هذه الامور قد تثير الكثير من الخلافات والحساسيات بين الدول العربية.

ويدعم هذا المناخ، بروز توجه عام لتجاوز الاطار العربى، باعتباره اطارا غير فاعل أو يفرض قيودا على حرية حركة الاطراف المتصارعة، فى مقابل اللجوء الى الاطار الدولى أو الاطر الاقليمية الاخرى، وهنا تبدو أهمية التحركات المصرية بالتعاون مع القوى العربية الفاعلة ـ والتى كان آخرها قمة الاسكندرية بين مبارك وفهد والأسد ـ من اجل التوحيد العلمى للاطار العربى الذى اوشكت المتغيرات المتلاحقة أن تدق المسمار الاخير فى نعشه.□

عبد الله صالح

من حرب التدمير التي وقعت إلى مواجهة التكدير التي لم تقع

المرونة سلاح الأقوياء

فؤاد مطر

رب ضارة نافعة.

والنفع هنا هو من التوتر الذي نشأ فجأة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية بسبب مشكلة حدودية.

ولقد شعر المواطن العربي بشيء من الخشية عندما بدأت تتواتر الانباء عن اجراءات ترافق تلك المشكلة. وسبب هذه الخشية هو الخوف من ان تغيب المرونة عن اهل القرار ويحل محلها التصلب وعند ذلك تصبح الكلمة للذراع وليست للعقل.

وشعر المواطن العربي بشيء من الخشية ايضا وايضا لان الذاكرة التي ارهقتها الايام الصعبة الناشئة عن الغزو العراقي للكويت وما استتبع واوجب من اجراءات وقرارات نشطت فجأة بعدما تواترت الانباء عن التحشيد على الحدود. وشعر المواطن العربي بشيء من الخشية ايضا، وايضا لان اخواننا في اليمن قد يحبذون الاسلوب الذي اعتمده الحكم العراقي. بمعنى ان الحكم العراقي اعتبر انه ما دام انتصر على ايران في حرب امتدت ثماني سنوات فإنه يستطيع ان ينهي مشكلة قائمة مع جارته الكويت بمواجهة لا تستغرق بضع ساعات. واعتماد الاسلوب نفسه من جانب اليمن على اساس ان الحكم اليمني انتصر في مواجهة الشمال ضد الجنوب وان هذا الانتصار او حالة الزهو التي شعر بها تمكنه من ان يعالج بذراعه مشكلة هنا او مشكلة هناك.

ولكن الله سلم. وعندما تنتصر المرونة وتتمكن من تبريد مشاعر كانت على اهبة الاشتعال فهذا معناه ان المرونة هي باهمية القوة، بل انها تصبح اهم من القوة عندما يتسبب اعتمادها في نزع فتيل المواجهة لانها بذلك تبقي على القوة الى مناسبة اخرى مشروعة. وهذه المناسبة ليست على الاطلاق ازمة سياسية او خلافا على حدود. ولقد اثبتت المشكلة الحدودية بين السعودية واليمن اهمية المسعى الحميد عندما يكون مخلصا وبعيدا عن المناورات. ومن المؤكد ان الرئيسين حافظ الاسد وحسني مبارك تحركا على اساس انهما معنيان مباشرة بالمشكلة، اذ ليس معقولا ان يكون الرئيسان خارجين قبل ايام من قمة استراتيجية جمعتهما بالملك فهد بن عبد العزيز، ونعني بها قمة الاسكندرية، ولا يشعر الواحد منهما ان المشكلة الحدودية بين السعودية واليمن هي مشكلته ايضا. هذا اذا كان الاثنان لم يهبا لبذل المسعى الحميد نتيجة شعورهما بأن هذا التحريك للمشكلة بالتفاصيل التي تمت هي رد على تلك القمة.

والى ذلك ان الذي جعل المسعى الحميد يحقق نتيجة طيبة، ليس فقط العلاقة المتميزة بين الرئيس علي عبد الله صالح وكل من الرئيسين حافظ الاسد وحسني مبارك والعلاقة الاكثر تميزا بين الرئيسين المصري والسوري وخادم الحرمين الشريفين، وانما خبرة الرئيسين المكتسبة من مشاكل كثيرة التعقيد واجهاها وما زالا يواجهانها.

فالرئيس الاسد لديه الجيش القوي الذي اعطاه الكثير من الاهتمام. وهو لو كان في كل مرة تحاول اسرائيل استفزازه لم يمارس المرونة التي يمارسها لكان ربما لم يتوصل الى الوضع الذي هو عليه، حيث انه على رغم الاندفاع من جانب كثيرين في اتجاه الصلح مع اسرائيل ما زال هو الاقوى برفضه الانضمام الى المندفعين، بل انه في الوضع الذي يمكنه من تقويض خطة السلام المعروضة من خلال عمل عسكري يقوم به. ولا بد ان اهل القرار الدولي يدركون تماما ان مثل هذه الخطوة ليست بالامر المستعصي وان مواجهة عسكرية من جانب سورية مع اسرائيل ليست بالضرورة لمصلحة اسرائيل، فضلا عن انها ستبعثر كل ما تم تحقيقه حتى الآن، بل ربما تحرك الرأي العام العربي في اتجاه رفض الواقع الذي تريد اسرائيل فرضه بدعم الولايات المتحدة التي هي في جميع مؤسسات القرار السياسي والعسكري فيها صقور الى جانب اسرائيل وصقور على من هم ضدها، عربا كانوا ام مسلمين.

والرئيس الاسد، الى ذلك، يمارس المرونة الى ابعد الحدود مع الادارة الاميركية نفسها حتى وهي منحازة بالكامل الى اسرائيل، وهو في مرونته هذه يضع تلك الادارة في موضع المخطئ وليس هو. وعندما يمارس القائد (وهو هنا الرئيس الاسد) المرونة فإنه يصون بذلك حقه حتى وان كان لا يجني على الفور مكاسب من هذه المرونة، فضلا عن انه بهذه المرونة وجد طريقا لايصال صوت القرار السوري الى



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٣ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الآلة الاعلامية الدولية التي من الصعب اختراقها بصرف النظر عما اذا كانت هذه الآلة من صحف ومحطات وتلفزيون واذاعات تتعاطف مع الموقف السوري او انها تنظر اليه بحذر.

وبالنسبة الى الرئيس حسني مبارك نلاحظ كيف انه آثر اعتماد المرونة عندما وضعه احد اجنحة الحكم السوداني في موضع صعب بتحويل مشكلة حدودية هي مشكلة حلايب الى ما هو اخطر من ذلك بكثير. وفي كل مرة كانت بعض وسائل الاعلام السودانية، بالتعليقات التي تنشرها او التصريحات التي تنسبها الى مسؤولين سودانيين، تحرض - اذا جاز التعبير - الرئيس مبارك على ان يتصرف كقائد اكبر دولة عربية واكبر جيش عربي مجهز باحدث الاسلحة الاميركية والفرنسية وبقايا اسلحة وطائرات ومقاتلات سوفياتية، اي يرد على الاستفزاز بعمل عسكري، مثل ذلك العمل الذي اقدم عليه الحكم العراقي ازاء الكويت. لكن الرئيس مبارك كان يتجاوز الاستفزاز ويدلي بتصريحات داخل مصر وخارجها يؤكد فيها على انه لا يمكن ان يحارب السودان، وان الشعبين في مصر والسودان هما شعب واحد ولا يجوز أن يقاتل الشعب الواحد نفسه. وعندما كانت حدة الاستفزاز السوداني تتصاعد كانت مرونة الرئيس مبارك تتصاعد بدورها والى درجة ان الرئيس المصري هو الذي انتصر في النهاية وبمرونته على الدعوات السودانية المستمرة لكي يخرج عن هذه المرونة ويامر بعض القوات بالتوغل داخل السودان وحسم امر حلايب عسكرياً، ويامر ايضا الطائرات الحربية بحماية هذه القوات والتجول في السماء السودانية. وهو لو فعل ذلك لكانت المواجهة العسكرية ستحدث لانه من الصعب السيطرة على الموقف عندما تكون هنالك قوات تواجه قوات. ولو انه فعل ما نشير اليه (كما فعل الرئيس انور السادات في الماضي مع ليبيا) لكانت مصر ستخسر كثيراً، وقد تجد نفسها تسير نحو حالة استنزاف ربما تطول وتاخذ من هالة مصر ودورها السياسي. ولعل الرئيس مبارك ادرك ابعاد هذا الامر فآثر الابتعاد عن هذه المصيدة بنفسه وكان حكيما بقراره هذا.

ومرونة الرئيس مبارك لم تقتصر على المشكلة الحدودية مع السودان (اي مشكلة حلايب) وانما شملت خلافا بالخطورة نفسها مع الادارة الاميركية بسبب رفض الرئيس مبارك رغبات من بعض مراكز القوى في هذه الادارة باعادة النظر في اسلوب تعامله مع الحكم الليبي. ومثلما انه تجاوز «الدعوات» السودانية المتواصلة لكي يقوم بعمل عسكري، وابقى على مشكلة حلايب على ما هي عليه، فإنه تجاوز «الدعوات» الاميركية المتواصلة لكي يفك الارتباط مع العقيد معمر القذافي وابقى على المشكلة على ما هي عليه مع الادارة الاميركية. وفي الحالتين واجه المشكلتين بالمرونة التي اعتمدها بما يشبه تهدئة مشاعر ثائرة. وبعد ان تهدأ المشاعر يصبح الحديث ممكنا بل ربما يصبح ايجاد الحل ليس بذلك الامر المستعصي. ولعله من حسن حظ المشكلة الحدودية السعودية - اليمنية ان من سعى لدى الرئيس علي عبد الله صالح من اجل وقف هذا التكدير للأجواء وللعلاقات هما رئيسان عربيان لديهما الكثير مما يمكن قوله في جدوى المرونة وانه سمع من الرئيس فرنسوا ميتران الكثير مما يمكن ان يقال في شان المرونة وكيف انها في معظم الاحيان مجدية.

ومن حسن حظ المشكلة عموما ان الملك فهد بن عبد العزيز يعتبر المرونة كلمة لها مكانها ومكانتها في قاموس السياسة السعودية، ومن اجل ذلك فإن مواجهة خشينا حدوثها لم تقع واقتصر الامر على بعض التكدير الذي لكثرة ما اعتادت عليه النفس العربية في الماضي بات يمكن تحمله.

وعلى قاعدة المرونة ياخذ كل صاحب حق حقه.. وان طال زمن الاخذ او رافق ذلك بعض «التنازلات الاخوية» التي ادخلها كمصطلح على قاموس المصطلحات بين الدول الامير سلطان بن عبد العزيز. ولا يزال في ذاكرة كل عربي مخلص حزن عميق لان المرونة غابت يوم الثاني من اغسطس 1990، ثم تلاشت لبضعة اشهر فكانت حرب التدمير التي اكلت الاخضر واليابس. ولو وجدت بالشكل الذي وجدت فيه قبل ايام بعد تازم المشكلة الحدودية بين السعودية واليمن لكانت الامة بخير. بل لكانت بالفعل خير امة اخرجت للناس.

المصدر : الحصاد العربي
التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مبادرة سورية فوق هدير الدبابات

حرب الجزيرة العربية هدأت لم تهدأ؟

■ العاصفة التي كادت تهب مجددا على الخليج وشبه الجزيرة العربية اثر الحشود المتبادلة بين السعودية واليمن، وأمكن تطويقها بفعل وساطات عربية ابرزها الوساطة السورية ، تفيد على نحو لا يدع مجالا للشك بأن ازمات وصراعات المنطقة الحيوية، نفطيا وماليا واستراتيجيا، الكامنة منذ سنوات طويلة، قابلة للانفجار في اي لحظة، حتى ليبدو ان تقليص هذه الاحتمالات وتهدئتها، او احتواء مخاطرها، عملية لن تكون سهلة اذا ما اعتقدت بعض دول المنطقة ان الحل العسكري لقضايا الخلاف، او النزاع، هو الطريق الوحيدة المتبقي امامها، غافلة عن تضامن عربي طالما انقذ العرب من مشاكلهم.

فمثل هذه الخلافات المستفحلة في الخليج امكن حصرها لسنوات طويلة بسبب وجود ما كان يوصف بـ «الخطر الخارجي» سواء القادم من ايران، من وجهة نظر بعض الانظمة العربية. او من اسرائيل التي كانت تشارك الطامحين في الهيمنة على الثروة النفطية والموقع الاستراتيجي خططهم وحساباتهم، او من قبل الولايات المتحدة التي طالما ابدت تصميما لا يتزحزح للسيطرة على منابع النفط وممراته، مستعينة بحلفاء اقليميين كما كان الحال ايام الشاه محمد رضا بهلوي.. اضافة الى دول عربية كبرى عقدت العزم على ان تكون لها اليد العليا في شؤون الامارات والمشيخات الاصغر والاضعف، كما هو الحال مع العراق الذي جرّب، في عملية مدمرة، ان يكون له مثل هذا الدور عندما قرر غزو الكويت تحت شعار «اعادة الحق الى نصابه واستعادة الكويت الى الوطن الأم! لتكون المحافظة الـ ١٩».

هذا الواقع الذي تبدل تبدلا رئيسيا منذ انتهاء «عاصفة الصحراء» والحاق هزيمة بقوة العراق وطموحاته، وتبدل مرة اخرى بتوقيع اتفاقيتي تسوية مع اسرائيل ابرمتهما منظمة التحرير الفلسطينية والاردن، اضافة الى دول عربية في الخليج والمغرب العربي سارعت الى «تطويع علاقاتها مع تل ابيب»، ابرز هذا التبدل على السطح ، «التهديدات الداخلية» في شبه الجزيرة العربية والخليج بعدما ظن كثيرون ان الوجود الاميركي المباشر هناك سيقف حائلا دون حصول اضطرابات من النوع الخطر فوق منابع النفط، وسيمنع توترات محتملة - داخلية - تهدد استقرار المنطقة. وهو ما يشبه الظن ذاته الذي راود آخرين بأن التسوية مع اسرائيل سترفع الضغط عنهم على اساس ان مصدر الخطر والاضطراب في المنطقة الدربية - مشرقا ومغربا - هو طموحات الدولة العبرية، وهو اساس بقي على حاله ولم يحدث عليه اي طارىء.

تبقى ايران! مسؤولون خليجيون يقولون ان هناك قلقاً دائما لأن الجمهورية الاسلامية قد تدخل في مخاطر لفرض هيمنتها على دول المنطقة الذاهبة في اتجاهين: اتجاه تل ابيب واتجاه واشنطن حتى لو كان الاتجاهان واحدا لكن في مسارين مختلفين واندفاعات متفاوتة، وأن مثل هذه «التوجهات» من شأنها ان تلحق ضررا بأمن الجمهورية الاسلامية التي يؤكد قادتها ان «حرية دول الخليج في اختيار السياسات التي تريد، تنتهي عندما يُمس امنها».

ويشير مسؤولون خليجيون الى ان «مشكلة الجزر الثلاث» ابو موسى وطنب الكبرى والصغرى بين دولة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٢٣ يناير ١٩٩٥

الامارات وإيران تعني، من بين اهداف اخرى، ان الجمهورية الاسلامية حاولت تنبيه دول الخليج العربية من ان لديها قدرات مادية وعسكرية «لفرض ما تراه مناسبا لامنها وحقوقها».

تنبيه آخر جاء من الولايات المتحدة واسرائيل اللتين قامتا بحملة تعبئة واسعة حول مخاطر امتلاك طهران لاسلحة نووية في غضون ٥ - ٧ سنوات، وكانهما تريدان ان تبقيا منطقة الخليج في حالة خطر دائم من «القوة الايرانية المتنامية». في حين ان جوهر الحملة قد يكون لاهداف اخرى لها علاقة بالاسلحة النووية الاسرائيلية، ورفض تل ابيب توقيع معاهدة للحد من تطور وانتشار هذه الاسلحة، بحجة ان الجمهورية الاسلامية قد تقوّض الفكرة برمتها اذا لم تحد من سعيها الى امتلاك الاسلحة المدمرة.

من وجهة نظر اميركية - اسرائيلية مشتركة ربما تسبب «تفكير» ايران بتطوير قدراتها النووية، بحرب خليج ثالثة «كي تنعم دول المنطقة بأمن جماعي من دون خوف من قيام دولة بالهجوم عسكريا على دولة اخرى». طهران، تنفي بصورة رسمية وحازمة، وجود نيّة لديها لاستخدام قدراتها النووية - الناشئة - لاغراض عسكرية، من غير ان يعني النفي انتفاء حق ايران باتخاذ ما تراه مناسبا لتعزيز قوتها العسكرية خصوصا ان تطورات عنيفة قابلة للبروز في المنطقة بسبب نزاعات سياسية، او نزاعات حدود، بين دولها.

على الاقل هذا ما يقوله الايرانيون، في الوقت الذي ابدت دول الخليج العربية حرصا لافتا لعدم الانجرار خلف الحملة الاميركية - الاسرائيلية على اسلحة ايران النووية، وهم التزموا الصمت امام هذه الادعاءات في مسعى لتجنب مزيد من الخلافات مع طهران التي اذا ما استحكمت فإن المجابهات السياسية والعسكرية ستحكم المنطقة لفترة طويلة من الزمن. ربما لهذا السبب تتفق دول المنطقة ، (مجلس التعاون الخليجي وايران) على عدم الجنوح لتازيم العلاقات في ما بينها الى حد اللجوء الى القوة العسكرية.

وفجاة، وبينما كان الحديث دائرا حول ايران كانت اجواء التوتر تهيأ على الحدود بين المملكة السعودية واليمن من خلال اتهامات وحشود متبادلة اوشكت على تصعيد عسكري واسع النطاق، استنادا الى حجم القوات التي دفعت الى الحدود بين البلدين.

الذين تابعوا الموقف بين الرياض وصنعاء لم يتطرقوا الى ما يمكن ان تفعله القوة العسكرية لهذا الطرف او ذاك. الوضع من وجهة عسكرية اقتصر على ما نقله دبلوماسيون اجانب ذكروا ان الحشود السعودية التي استمرت لايام عدة تركزت قبالة محافظتي صعدة والمهرة اللتين تقعان على التوالي شمال غرب اليمن وشمال شرقها، وموضحة ان «توترا شديدا يسود هاتين المنطقتين (...) وأن السعوديين يواصلون ارسال قوات واسلحة ثقيلة بينها قاذفات صواريخ وطائرات من طراز (ف - ١٦) الى منطقة الحدود».

دبلوماسي غربي قال ان «الخلاف يتمحور على مواقع عسكرية استحدثتها قوات حرس الحدود السعودية داخل اراضي اليمن التي يحاول جيشها ازالتها ومد سيطرته عليها». ولفت دبلوماسي آخر الى ان السعوديين يستعينون بعناصر قبلية يمنية مسلحة اوكلوا اليها المواقع العسكرية التي اقاموها في شمال صعدة والمهرة، وان التوتر بين الجانبين المستعر منذ الحرب الاهلية اليمنية (من ايار / مايو الى تموز / يوليو العام الماضي)، تفجر قبل بضعة اسابيع واسفر عن سلسلة اشتباكات بين قوات الطرفين عندما رفع رجال قبائل يمنيون مسلحون تمولهم الرياض العلم السعودي على منطقة في محافظة صعدة. لكن مصادر دبلوماسية اخرى نفت الاتهامات اليمنية للسعودية قائلة ان لا اساس لها من الصحة، وان اليمنيين هم الذين يحشدون قوات على الحدود عند نقطة التقاطع مع سلطنة عمان. ورغم عدم ترابط الروايات الدبلوماسية الغربية التي بدأت في تسريب تطورات الازمة بين الرياض وصنعاء، وتناقضها في بعض المرات، فإن ما حدث بين البلدين يثير تساؤلات حول ما اذا كانت منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية مركز جذب لتوترات حدودية في المستقبل القريب؟

تختلف الآراء الدبلوماسية العربية والاجنبية في الاجابة. ففي حين يرى البعض ان ملف «حمّى الحدود» فتح في تلك المنطقة الاستراتيجية ولم يعد هناك من مجال لاغلاقه، يرى آخرون ان فتح هذا الملف الساخن او اغلاقه ليس في يد احد من المتنازعين على الحدود في الخليج، والحوار هو وحده الكفيل بتهدئة المنازعات رغم اقرارهم بأن مفاوضات بين السعودية واليمن مستمرة منذ اكثر من ٢٠ سنة لم تؤد الى تسوية للخلاف الحدودي بينهما.

الآراء ذاتها تختلف ايضاً في تقويم الموقف المعقد الذي يحكم العلاقة بين الرياض وصنعاء، وحول الاسباب السعودية واليمنية التي ادت بالطرفين الى اللجوء لضغط القوة رغم ما فيه من مخاطر، وما قد يسببه من آثار لا تقل عن تلك التي خلفتها «حرب تحرير الكويت» التي هي في الاساس ناجمة عن «خلافات حدودية».

بالنسبة للرياض يذكر سياسيون خليجيون انها تنظر الى صنعاء «كجار صعب من العسير التعايش معه سلميا» بسبب صراعات دامية حول مناطق نجران وجيزان وعسير الخاضعة لسيادة المملكة، وهي اراض يمنية استاجرتها السعودية (بعد حرب مع اليمن انتهت بهزيمة الامام يحيى عام ١٩٣٤) لمدة ٢٠ سنة قابلة للتجديد، الا ان المعاهدة جُددت للمرة الاخيرة عام ١٩٧٤، لكن صنعاء ترفض تجديدها مرة اضافية لأن الاقاليم الثلاثة تحتوي ثروات نفطية «وآن الآوان كي يستخدم اليمنيون عائداتهم النفطية من هذه الاقاليم لسد الديون الخارجية التي تقدر بـ ٩ مليارات دولار وتحقيق تنمية اقتصادية - اجتماعية في البلاد» حسب مسؤولين يمنيين يقولون ان مساحة هذه المناطق تقدر بآلاف الكيلومترات المربعة.

وكانت اليمن استعانت بشركات فرنسية واميركية وبريطانية للتنقيب عن النفط في هذه المناطق، تكتمت الشركات على كمية النفط المكتشف او الذي يمكن



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٢٣ يناير ١٩٩٥

وساطة التهدئة السورية التي جرت بتنسيق مع مصرقد تفتح طريقا ثالثا لحل نزاعات الحدود الاكثر تشابكا وتعقيداً في منطقة الخليج

استخراجه، الا ان الرياض وجّهت رسائل الى شركات النفط طالبة منها وقف عمليات التنقيب في «المناطق الحدودية المتنازع عليها» معتبرة ان مواصلة العمليات النفطية «تصلب يستدعي اتخاذ اجراء ضروري لحماية حرمة حدود المملكة»، اضافة الى شكاوى لمسؤولين يمنيين يقولون ان المملكة تعرض الجنسية السعودية على القبائل اليمنية في شبوة وحضرموت والمهرة تمهيدا لضم هذه المناطق الى اراضي المملكة.

الرياض التي تتمسك بمعاهدة الطائف للعام ١٩٣٤ التي استاجرت بموجبها الاقاليم الثلاثة الغنية بالنفط كانت تقدمت في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٢ بمقترحات الى صنعاء لتسوية النزاع تضمنت:

* تشكيل لجنة لتجديد العلامات القائمة على خط الحدود وفقا لتقارير الحدود المعدة بموجب معاهدة الطائف ١٩٣٤ وتطلب من شركات عالمية المساعدة في ترسيم الحدود.

* ترسيم ما تبقى من الحدود ابتداء من جبل الثار على مسافة ٣٢٠ كيلومترا شمال غرب صنعاء وفقا لمعاهدة الطائف وذلك بأن يقدم كل جانب في وقت واحد تصوره لخط الحدود الذي تتناوله المعاهدة.

* تعيين الحدود وترسيمها في المنطقة البرية (الحدود مع اليمن الجنوبي سابقا التي لم ترسم على الاطلاق) التي لا تتناولها معاهدة الطائف، حتى حدود سلطنة عمان وذلك ايضا بأن يقدم كل جانب في وقت واحد تصوره لخط الحدود في هذه المنطقة.

* تعيين الحدود البحرية في البحر الاحمر.

وحسب ما ذكر مسؤولون يمنيون فإن «صنعاء ابلغت السلطات المختصة استعدادها لتبادل مقترحات لحل النزاع الحدودي» غير ان مساعي الطرفين توقفت في هذا الاتجاه «لأن السعودية باتت تطالب بضم حضرموت» واراض اخرى في عمق اليمن.

الحشود الاخيرة لم تكن هي الاولى بين البلدين، اذ بلغ التوتر العسكري ذروته عندما اطاح عسكريون جمهوريون بحكم الامامة عام ١٩٦٢ مما تسبب بتدخل سعودي من خلال القبائل الموالية للرياض، ونشوب معارك استمرت لـ ٥ اعوام مع قوات مصرية استقدمها الجمهوريون لتثبيت دعائم حكمهم الجديد، غير ان القوات المصرية اضطرت الى الانسحاب بعد عدوان اسرائيلي على مصر عام ١٩٦٧ تاركة اليمن لحكم القبائل التي تتلقى دعما من الرياض.

ويرى دبلوماسيون خليجيون ان وراء التحركات السعودية الجديدة على الحدود مع اليمن اسباب عدة يروجون لها على النحو التالي:

* في حسابات الرياض ان البديل الآخر عن عدم القدرة على التعايش مع صنعاء، التي اعلنت موقفا متشددا من تجديد معاهدة الطائف، برفضها التمديد، هو حسم الوضع عسكرياً، يساعدها في ذلك ٣ اعتبارات:

الأول استباق نمو القدرة العسكرية الايرانية التي ستكون فاعلة في تقرير مصير المنطقة. لأنه في حال حدوث ازمة فإن طهران قد تظهر طموحا للتدخل وتقرر اتجاه تطور الاوضاع في الخليج.

الثاني ان العلاقة مع الولايات المتحدة يشوبها بعض الاهتزاز، وعدم ثقة كافية بالوضع الداخلي في السعودية، ومن مصلحة الرياض ان تقدم على عملية كبيرة، مع دولة كبرى في شبه الجزيرة والخليج، وتحسم نزاع الحدود قبل تردي العلاقات مع واشنطن الى اسوأ حالاتها.

والثالث طموح سعودي لدور القوة العسكرية للمملكة «كقوة استقرار» يتوقف عليها مصير خلافات الحدود مع دول اخرى داخل مجلس التعاون، مثل الخلاف مع قطر الذي شهد توترا واشتباكات حدود قبل حوالى العامين، قالت الدوحة انه اندلع بعد هجوم شنته قوات سعودية على احد مراكزها الحدودية.

تبقى نقطة اخرى لا يتفق كثير من السياسيين الخليجيين بشانها، الا ان بعضا منهم يضعها في الحسبان وهي ان الحكم السعودي مر في الاسابيع الاخيرة بمرحلة اختبار لمعرفة مدى سيطرته على اتجاهات اصولية معارضة بدأت تجاهر بانتقادات للسلطة، وفئات معارضة اخرى ترفع شعارات تنادي بالديمقراطية واصلاحات سياسية في المملكة، تمكن الحكم من «تطويقها» بحملة لم تسفر بعد عن «تطبيع» في العلاقة مع المعارضين الذين ينشطون داخل المملكة وخارجها.

وبدواعي ما يصفه دبلوماسي خليجي «تخفيض حدة التوتر الداخلي»، تحركت قوات سعودية الى حدود اليمن في محاولة لنقل «الصراع» الى خارج الحدود. لكن مثل هذا التفسير يدحضه دبلوماسيون آخرون يقولون ان «الهروب الى خارج الحدود» بافتعال اضطرابات مع اليمن يحمل في طياته مخاطر التسبب «بأزمة عالمية» في نشوب حرب واسعة النطاق على آبار النفط ومشارفه وعلى محاذاة الممرات الحيوية من خلال البحر الاحمر، تحديدا في حال طلبت صنعاء تدخل قوات اجنبية — فرنسية مثلا — وهو على اي حال احتمال ضئيل، من



المصدر : الشراع العربي

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دون استبعاده.

اليمن، من جهته، الذي استطاع اعادة توحيد البلاد بعد قتال شامل بين شماله وجنوبه يحاول ان يظهر بمظهر «النضج الكامل»، «وانه لم يعد قاصرا في مواجهة اي ضغط عسكري ضده كي يتخلى عن اراضيه» كما يقول مسؤول يمني لاحظ ان الخلافات السياسية مع الرياض لا تقل اهمية وخطورة من خلافات الحدود، وهي ازدادت عمقا اثر موقف اليمن من غزو العراق للكويت ورد فعل السعودية بابعاد حوالى مليون يمني عن اراضيها «انتقاماً» من موقف صنعاء المؤيد لبغداد.

وعندما يشعر اليمنيون «بغبن» في علاقاتهم مع الرياض فانهم يميلون الى علاقات سياسية لا تتوافق مع سياسة المملكة، استنادا الى اضافة للمسؤول اليمني الذي يقول انه في مرحلة الاستقطابات السياسية فإن صنعاء تاخذ المكان المغاير الذي تكون فيه الرياض، من اجل ان لا تضطر الى تقديم تنازلات في مشاكل الحدود مع المملكة.

وهذا ما يفسر وقوف ايران والعراق مع الشمال اليمني في حربه ضد الجنوب الذي تلقى دعما معنويا وسياسيا من السعودية التي اصبحت مقرا للزعيم الجنوبي علي سالم البيض الذي اعلن انفصالا من جانب واحد تمكن الرئيس علي عبد الله صالح من احباطه.

وكان الرئيس اليمني وجه اتهامات غير مباشرة للمملكة وحذر من اعادة تكتيل وتنظيم اعضاء فارين من الحزب الاشتراكي الذي يرئسه البيض متمركزين على الحدود مع اليمن.

اسباب كثيرة حركت الجبهة السعودية - اليمنية، حتى ان متابعين يذكرون مخاوف يرددها سعوديون مفادها ان ثروة نفطية يحتاجها اليمن من الاقاليم الثلاثة، اضافة الى التعددية الحزبية وانتهاج سياسة اكثر انفتاحا - داخلية وخارجية - تفترض تقدما يمنيا بخطى اسرع مما تقبل به الرياض التي تتصدى لمعارضة داخلية وصفتها بعمل «فئة ضيقة» من المعارضين السعوديين بالغت في حجمها اطراف اقليمية ودولية تريد ان تلحق سوءاً بسياسة الحكم.

على كل، فإن تهدئة حال التوتر الحدودي بعثت الاطمئنان لدى دول مجلس التعاون الاصغر، والاضعف، من الجارة الكبرى السعودية، على اساس من ريبة بان «الجار الاكبر قد يملي ارادته على الجار الاصغر» كما حدث بين العراق القوي والكويت الاصغر والاضعف، وما كاد يحصل بين السعودية المسلحة تسليحا جيدا واليمن الخارج من حرب افقدته نظامه الدفاعي الذي التهمته «حرب الوحدة» بين الشمال والجنوب.

فدول مجلس التعاون تواجه مشاكل حدود، تشهد بين فترة واخرى تصعيدا غير متوقع. فاضافة الى حوادث حدود بين قطر والسعودية هناك حوادث مماثلة بين قطر والبحرين.

والنزاع بين الدوحة والرياض هو على منطقة حدودية مشتركة بين الدولتين والامارات العربية المتحدة، وهذه المنطقة التي تمتد حتى البحر هي تحت السيطرة السعودية وقطر تتهم المملكة بالسيطرة عليها مانعة بذلك العبور براً بين قطر والامارات.

ويذكر مسؤولون قطريون ان الرياض قطعت طريقا بين الدوحة وابو ظبي تجتاز المنطقة المتنازع عليها، وهكذا باتت التنقلات والمبادلات التجارية البرية بين قطر والامارات تتم عبر الاراضي السعودية بواسطة مركز سلوه الحدودي بين السعودية وقطر.

اما الخلاف بين قطر والبحرين الذي كاد يتحول نزاعا اكثر من مرة فيدور حول جزر حوار على مسافة ٢٠ كيلومترا جنوبي البحرين وعلى اقل من كيلومترين من قطر، اضافة الى جزيرتي فشت الدبل وقطعة جرادة. والاطراف المتنازعة، داخل التجمع الواحد، تحيل خلافاتها الى محكمة العدل الدولية.. او الى القوة المسلحة.

وساطة التهدئة السورية التي جرت بتنسيق مع مصر التي زارها الرئيس علي عبدالله صالح وهو في طريقه الى فرنسا وهولندا والمانيا قد تفتح طريقا ثالثا لحل نزاعات الحدود، الاكثر تشابكا وتعقيدا في منطقة الخليج، والتي اشاد بها الرئيس اليمني في حديث لصحيفة «ليبراسيون» الفرنسية قال فيه ان الفضل يعود في الاساس الى الوساطة السورية.

فبعد وساطة مضنية قام بها نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام ووزير الخارجية فاروق الشرع، بمبادرة من الرئيس حافظ الاسد، اتفق الطرفان، السعودي واليمني، على «اعادة الاوضاع الى ما كانت وعدم اللجوء الى استخدام القوة»، على ان يلتقي الملك فهد والرئيس علي عبد الله صالح على مستوى القمة بعد عودة الرئيس اليمني من جولة اوروبية.

دمشق تعرف ان الوضع العربي الذي يواجه انهيارا لا يمكن ان يخرج من هذه الوضعية، ويصل الى مرحلة التعافي، من دون حد ادنى من التضامن في مواجهة اخطار، ظن بعض العرب انها زالت.

والجهد الذي بذلته دمشق لمنع مزيد من الانهيارات قد يكون هو الطريق الثالث.. والاسلم لحل خلافات عربية كامنة او محتملة، في المرحلة المقبلة. وقد يكون ايضا تتويجا لمرحلة جديدة في العلاقات العربية - العربية ارست اسسها قمة الاسكندرية.■■

يوسف صلاح



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصراوي

التاريخ : ٧ / ٤ / ١٩٩٥



الحلم قبل السيف

خلال انعقاد مؤتمر القمة العربي الشهير في الخرطوم بعد النكسة في عام ١٩٦٧ ،وهو المؤتمر الذي صدرت عنه «لاءات الخرطوم» الشهيرة : «لا صلح لا تفاوض لا اعتراف» .. عرض أحد الزعماء العرب على العاهل السعودي الراحل الملك فيصل بن عبد العزيز رحمه الله ان يسألوا الزعيم الراحل جمال عبد الناصر عما يلزمه لمواجهة ذيول النكسة.

يومها كانت العلاقات بين القاهرة والرياض ملبدة بغيوم كثيرة، معظمها من صنع حرب اليمن ،ونتيجة الشعارات التي كانت مرفوعة في تلك المرحلة ، ومع ذلك فان رد الملك فيصل اذهل الحاضرين .اذ قال : ان زعيما مثل عبد الناصر لا يسأل ..فالسؤال فيه مذلة.. لنجتمع نحن ويقرر كل واحد منا ما يستطيع عليه .. ونقدمه له ..فهذا عبد الناصر وهذه مصر.


وليد أبو ظهر

هذه هي اخلاق الكبار.. الاخلاق السعودية الاصيلة المتواصلة منذ الراحل عبد العزيز الى الملك فهد ، حيث لا شماتة ولا استغلال لعثرة الاخ، حتى لو تجنى هذا الاخ وتجاوز.. فالشدائد تظهر معدن الرجال ، وتفرز «الحقيقي» من «الطارىء»!.

والمواقف المشابهة كثيرة ..وكلها تدل على السمو والترفع ، والسير على هدى المبادىء لا الاهواء ، وليس آخر هذه المواقف وقوف المملكة الصلب الى جانب القضية الفلسطينية ، رغم ما اتخذته بعض الفصائل الفلسطينية من مواقف مغايرة وضارة خلال ازمة الكويت.

وبنفس السمو والتسامي ، تعاملت القيادة السعودية مع الازمة التي افتعلتها بعض الاجنحة اليمنية على حدودها فغني عن القول ان المملكة قوية سياسيا وعسكريا ،وقادرة جيدا على الدفاع عن نفسها ومواجهة الاستفزازات بما يجب من حزم وقوة ، وردع المعتدي بما يثنيه عن التمادي.

ولم يكن احد ليعتب على المملكة اذا واجهت التصعيد بالتصعيد والتهديد بالتهديد ..فهذا حقها المشروع في الدفاع



عن امنها واستقرارها وسيادة اراضيها.. لكن الحكمة السعودية التقليدية عبرت عن نفسها ، لتعبر الازمة على خير.

ولا ننكر ان المملكة وهي «تفسح للصلح مطرحاً» وضعت في حسابها كل الاعتبارات حتى لا تفاجأ بتطور سلبي.. ثم من موقع الاقتدار، فتحت الباب امام المخلصين من زعماء الامة العربية ، من الرئيس حسني مبارك الى الرئيس حافظ الاسد ، لاقناع قادة اليمن بالجنوح الى لغة العقل والحوار، حتى لا يتورطوا في مغامرة ..هم اول الخاسرين فيها.

ولاشك ان الملك فهد يدرك جيدا عوامل القوة لبلاده، ويعرف ان الميزان لصالح المملكة في اكثر التحليلات تشاؤما . ولكنه على عادة القيادة السعودية ، يؤمن ان الكلمة الطيبة اوقع ، وان للصبر والحلم وقته ، وان لغة القوة تأتي لاحقا، اذا لم ينفع لا الصبر ولا الحلم.

وهذا الموقف الذي اداره خادم الحرمين باقتدار لا ينطلق من اساس مبدئي وحسب، بل من تحليل للموقف الاستراتيجي العربي والاسلامي، فالملك فهد يدرك تماماً ان اي صراع عربي - عربي جديد ليس لصالح الامة العربية ولا الامة الاسلامية ، ومن شأنه ان يزيد الامور العربية تعقيداً ، ويجعل هدف المصالحة ابعد منالا ، في الوقت الذي تواجه فيه الامتان العربية والاسلامية كثيرا من التحديات التي يجب تخطيها لاحتلال مكانتها في النظام العالمي الجديد.

ونجحت سياسة ضبط النفس والحلم في تمرير الازمة الطارئة ،وتجاوزت المنطقة ، بل الامة بأسرها ، موقفا كان سيزيد الى اعبائها عبئاً جديدا وثقيلا ..بفضل حنكة القيادة السعودية وبعد نظرها ..وتقديمها للحلم على السيف.

ولم يكن لسياسة الحلم ان تنجح لولا ان كل الاطراف مقتنعة بان المملكة قادرة على امتشاق السيف، وتملك القدرة والجرأة على ذلك. ولنا في التاريخ القريب تجربة، تؤكد ان الملك فهد هو رجل الحسم والحزم، عندما افسح لجهود الوساطة العربية والدولية مجالا كبيرا لاعادة العراق الى جادة الصواب



واقناعه بالانسحاب من الكويت . ولكن عندما لم يستمع النظام العراقي للغة العقل والمصلحة العربية العليا، اتخذت القيادة السعودية القرار الحازم والحاسم بتحرير الكويت بالقوة المسلحة.

واذا كانت الازمة قد تم تجاوزها بالحكمة والحنكة والاحتواء الاخوي، فان الامة العربية تتطلع الى صنعاء ، لمواصلة السير في الطريق الحكيم، فأمتنا لا تتحمل أزمة جديدة، ومن حقها على قيادة صنعاء ان تطالب باجتثاث جذور الازمة من اساسها، لتنعم هذه المنطقة الحيوية من عالمنا العربي بالهدوء والاستقرار الدائم.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٥

مشــاكل الحدود.. دوليــا وعــربيــاً

■ د. فتحى عبد الفتاح ■

لايمكن لأى مراقب عربي أن يخطيء رصد مايمكن تسميته بالمشاكل الحدودية التى عكست نفسها في اتجاهين.

مشاكل الحدود بين الدول العربية مجتمعة والدول غير العربية المجاورة، وتحديداً إيران واسرائيل.

ثم مشاكل الحدود بين الدول العربية نفسها.

وبالنسبة للنمط الأول من المشاكل الحدودية، فقد جاء احتلال ايران للجزر العربية الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) ليطرح مشاكل قديمة متجددة.

فالموقف الايراني الذي يعتمد على استخدام القوة وفرض الأمر الواقع بالتوسع واستخدام سياسة الإلحاق لأراضي الغير ضاربا عرض الحائط بكل الاتفاقيات والاعراف الدولية الخاصة بترسيم الحدود بين الدول المستقلة هو نفس المنطق الذي استخدمته، ومازالت تستخدمه اسرائيل، منطق الحدود المفتوحة والمتغيرة وفقاً للظروف السياسية واعتبارات موازين القوى.

ومنطق الحدود المفتوحة والمتغيرة، هو نفس المنطق الذي طبقته النازية عندما ألحقت بلدانا باكملها مثل تشيكوسلوفاكيا والنمسا قبل الحرب العالمية الثانية، ثم عندما اجتاحت منطقة دانزنج البولندية الامر الذي أدى إلى اشتعال الحرب العالمية.

أما الوجه الأخر للمشكلة الحدودية، فهو مشاكل الحدود العربية ـ العربية، وهي مشاكل ظهرت على السطح مرة أخرى، وتحتاج إلى وقفة موضوعية للتحليل الواعى بحثاً عن الأسس الكفيلة بحل هذه المشاكل وحصار أى تداعيات خطرة لها.

لقد كانت ومازالت مشكلة الحدود بين الدول أحد الهموم الدولية الأساسية، وتداخلت عوامل تاريخية وجغرافية وثقافية بعضها مصطنع ومفروض في تشكيل هذه الحدود.

وقد شهدت أوروبا طوال القرن التاسع عشر، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية تغيرات واسعة في الحدود، كانت تاتى في اعقاب حروب يخرج فيها منتصرا ومهزوما لذلك كان من أهم بنود اتفاقية بوتسدام سنة 1945 هي اعادة ترسيم الحدود الأوروبية على أن تكون تلك حدوداً نهائية، وظل هذا المبدأ معمولاً به في اوروبا طوال الخمسين عاما الماضية والتى أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ولكن القضية التى كان يعتقد أنها استقرت في أوروبا، عادت لتتفجر من جديد مع التفجيرات العرقية والاثنية والدينية التي اعقبت انهيار دول شرق اوروبا وتفتت الاتحاد السوفييتي السابق واختفائه ككيان موحد.

فالاتحاد السوفييتي يتفتت إلى 15 جمهورية مستقلة يعاد رسم حدودها ويجرى الصراع والصدام فيما بينها حول اعادة ترسيم الحدود، والدراما القائمة في يوغوسلافيا القديمة حالياً هى في كل الأحوال هدم لنظرية الحدود المستقرة، بل وعودة إلى البلقنة ذلك التغير التاريخي الذي كان يطلق على الصراعات الحدودية والتفتت القومي.

على أن المشكلة في العالم العربي، وفي دول العالم الثالث عموما لها بعد أخر، فمعظم الدول الوطنية الناشئة في أسيا وافريقيا تشكلت بحدودها الحالية في الفترة بين الحربين العالميتين أو الفترة التي اعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، ودخل في هذا التشكيل عوامل كثيرة اضافة إلى الجغرافيا والتاريخ واللغة والثقافة، وايضا صراعات القوى



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٥ ـ ١ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاستعمارية التي كانت تحتل الغالبية العظمى من هذه البلدان.

لقد كانت هناك حكمة بالغة في اخذ الدول العربية بالمبدأ الذي أرساه ميثاق الأمم المتحدة ثم أكدته منظمة الوحدة الأفريقية، وحركة عدم الانحياز باعتبار الحدود الفاصلة بين الدول هي الحدود التي كانت قائمة عند الاستقلال.

ومعنى هذا هو الأخذ بالأمر الواقع، حتى ولو كانت هناك عوامل لعب عليها الاستعمار أو استغلها في الماضي في تفتيت شعب واحد في أكثر من دولة، أو اجراء مقايضات على الأرض كانت تتم بين القوى الاستعمارية دون أن يوضع في الاعتبار مصالح الشعوب نفسها.

لقد كانت الحكمة الكامنة وراء هذا القرار الذي اخذت به كل المنظمات الدولية والاقليمية بما فيها الجامعة العربية، أن فتح الباب لأية دعاوى قومية أو عرقية أو قبلية لاعادة ترسيم الحدود سيغرق هذه الدول في مشاكل ونزاعات لاحصر لها تستنزف قدراتها وطاقاتها بدرجة أكبر وأخطر.

وقد ظلت هذه المبادىء التى استقرت في الوجدان الدولي والاقليمي تشكل اساسا لأى تدخل في حل نزاعات الحدود التي كانت تفور بين وقت وآخر في دول العالم الثالث وخاصة افريقيا.

كما ظل هذا هو موقف الجامعة العربية بالنسبة لمشكلة الحدود سواء في علاقات الدول العربية بعضها البعض أم في العلاقات مع دول الجوار.

وبالرغم من الأهداف القومية التي حددها ميثاق جامعة الدول العربية لتحقيق اكبر قدر من التعاون والعمل المشترك بين الدول العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، إلا أن قضية استقلال كل بلد عربي ووحدة أراضيه داخل حدوده المستقرة ظل يحكمها المبدأ الأساسي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية وهو الاعتراف بالحدود القائمة كحدود نهائية.

وماينطبق على العلاقات الحدودية بين الدول العربية بعضها البعض ينطبق على علاقاتها الحدودية مع الدول المجاورة.

ان تقييما موضوعيا لما تقدم يضع قضية الحدود الدولية مرة أخرى كأحد القضايا المهمة والقابلة للانفجار فالبديل الوحيد للتمسك بالقيم الثابتة التى تأكدت طوال السنوات الماضية حول الحدود الدولية وتجاوزها هو أن يتحول النظام العالمي الجديد الذي مازال تحت التشكيل إلى فوضى دولية يدفع الجميع ثمنا غاليا لها.

والدول العربية مدعوة قبل غيرها، من واقع الآلام والمآسي التي عانت منها في صراعات الحدود، لاعادة تأكيد وتحقيق هذه المبادىء وخاصة في المشاكل الحدودية العربية ـ العربية.

ولعل المشروع المطروح على مجلس جامعة الدول العربية والخاص بإنشاء محكمة عدل عربية يناط بها التحكيم في المشاكل والمنازعات التى تجرى بين دول عربية وأخرى، يقدم من الناحية العملية آلية فعالة لفض المنازعات العربية، ويقطع الطريق أمام تداعيات قد تكون خطرة في هذه القضايا الحساسة.. وقد أصبحت هناك حاجة ماسة وضرورية لهذه المحكمة.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٢ فبراير 1995

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمير البحرين وولي عهده يدعوان إلى حل خليجي

□ المنامة – «الحياة»:

■ دعا الشيخ عيسى بن سلمان، أمير البحرين، والشيخ حمد بن عيسى، ولي عهده، على هامش حديثين خاصين ليسا للنشر مع رئيس تحرير «الحياة» عشية صدور قرار محكمة العدل الدولية إلى حل الخلاف مع قطر في إطار مجلس التعاون وبالطرق السلمية، أو في أي اطار آخر يتفق عليه الطرفان. وأوضحا أن قطر تقبل التحكيم الدولي كخطوة أخيرة وشرط اتفاق الطرفين مسبقاً على شروط هذا التحكيم. كذلك دعا ولي العهد إلى التفاوض ثنائياً، أو باشتراك أطراف خليجية، خصوصاً أن قمة مجلس التعاون في المنامة في كانون الاول (ديسمبر) الماضي اتفقت من دون اعتراض أي طرف على حل المشاكل بين دول المجلس ضمن الية هيئة حل المنازعات.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٥

هوامش:

الأمة العربية .. الأزمة وفريضة الحل

تمر الامة العربية فى هذه المرحلة بأزمة تاريخية لايستطيع أحد مهما توافر لديه من المعلومات أو سعة الأفق وبعد النظرة أن يتوقع متى وكيف يمكن أن تنفرج خاصة وأن القرارات التى تتخذ فى هذه المنطقة من العالم لاتخضع تماماً للحركة الذاتية المستقلة ولكنها تتأثر بالقرارات والسياسات والضغوط التى تفرضها الحسابات والموازين الدولية التى تنطلق من مصالح القوى العظمى والكبرى فى المنطقة .. فنفق الأزمة طويل ومظلم ولكن الحل أكثر من ضرورة .. إنه فريضة

وفى هذه المرحلة لاتصلح الشعارات البراقة ولا البيانات المطاطة ولا التعبيرات الدبلوماسية المهذبة بل ولاحسن النوايا للتمويه والتغطية والإلهاء عن وجود الأزمة ، كما أنها لاتصلح كمسكن لآلام الأزمة أو علاج للأزمة ذاتها

وتتعدد المظاهر التى تعبر عن الأزمة فى حياة الأمة العربية .. ومنها ماهو خاص بكل دولة أو ببعض الدول .. ومنها ماهو شائع فى كثير من الدول ، كما أن منها ماهو مشترك . ونحن هنا نسجل بعض أهم هذه المظاهر :

□ الاضطرابات الداخلية .. فلاتكاد تخلو دولة من الدول العربية من صورة أو أكثر للاضطراب الداخلى .. وهذه الاضطرابات قد تكون محددة جداً لاتتجاوز حد القلق وقد تصل الى حافة الحرب الأهلية .. وقد تكون أسبابها قبلية أو سياسية أو اقتصادية أو تكون مزيجاً من هذا كله .. وقد تتخذ نمطاً صريحاً وقد تتلفع بالدين وترتدى عباءته .. وإذا كانت ثمة أسباب داخلية لكل حالة من حالات الاضطراب فمن المؤكد أن القوى الخارجية إما أنها تخطط وتدفع بعناصر التنفيذ للداخل أو أنها تدعم وتساند وتشجع .. وقد كان المظنون مثلا أن الاستقرار الاقتصادى فى دول الخليج يمثل صمام أمان ضد أى اضطرابات مهما كان حجمها أو كانت دوافعها غير أن ماحدث فى عمان والبحرين بل وفى السعودية أيضاً يؤكد أنه لم يعد هناك مجتمع عربى واحد بمنأى عن عوامل الاضطراب بدءاً من القبض على أعداد من المناهضين فى السعودية إلى محاولة الانقلاب فى عمان إلى الاضطرابات والأحداث الدامية فى البحرين إلى حوار الرصاص والقنابل والسيارات المتفجرة فى الجزائر إلى الوصول لحافة الحرب الأهلية فى اليمن .. وبعض هذه الاضطرابات تمت السيطرة عليها وبعضها مازال متفجراً ودامياً والبعض يتفاعل تحت الرماد وإما أن تنجح الجهود المخلصة من جانب كل الأطراف داخل كل بلد فى نزع الفتيل أو يعود الالتهاب والتفجر .

□ الخلافات الحدودية التى تتراوح ما بين اطلاق بعض الرصاصات من هذا الجانب أو ذاك بطريق العمد أو الخطأ (السعودية/ قطر) والخلاف على امتلاك أراض أو جزر واللجوء إلى منظمات دولية مثل محكمة العدل الدولية (البحرين/ قطر) أو تحركات وتغيير فى المراكز والحدود (السعودية/ اليمن) وصولاً إلى الغزو الكامل والاستيلاء على وطن (غزو العراق للكويت) وأيضاً تراوحت المواقف والسياسات والقرارات والاجراءات المتخذة ما بين التسوية الودية (السعودية/ قطر) و(السعودية/ اليمن) والاحتكام للشرعية الدولية (البحرين/ قطر) وتكوين حلف عالمى غير مسبوق لمعاقبة الغازى وإنهاء الغزو (عاصفة الصحراء وتحرير الكويت) .. وتراوحت آثار هذه الخلافات بين التسوية الودية التى لاتترك عداوات أو ثارات ممتدة فى المستقبل ومرارة وفقدان ثقة فى الأخ والشقيق وتفضيل الأجنبى فى اتفاقات التعاون العسكرى والتشغيل والتبادل التجارى والتعاون الاقتصادى وهى الآثار الظاهرة فى كثير من السياسات الخارجية الخليجية فى أعقاب حرب تحرير الكويت

□ ضعف البنى الإقليمية وعجز المجالس الاقليمية عن تحقيق المعادلة التى تجعل من مجموع الدول الداخلة فى المنظمة الاقليمية وحدة متكاملة مع الاحتفاظ لكل دولة بمقوماتها الذاتية وخصوصياتها .. وتفاوتت مواقف ونتائج هذه البنى بين الانهيار للاتحاد الذى ضم مصر والأردن والعراق واليمن وعدم الفاعلية كما هو الحال فى الاتحاد المغاربى والنجاح النسبى المحدود لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

□ ضعف المنظمة الاقليمية الكبرى وهى جامعة الدول العربية والمنظمات والمجالس التابعة لها أو المرتبطة بها .. وعجزها عن إحتواء خلافات الدول الأعضاء وعن تكوين رؤى واضحة للمستقبل تأخذ فى حسابها كل



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٥

بقلم

السيد عبد الرءوف

الاعتبارات الداخلية والخارجية الاقليمية والعالمية .

□ ضعف التأثير العربى فى السياسات الدولية سواء ماكان منها متعلقاً بالترتيبات العالمية فى إطار مايسمى بالنظام العالمى الجديد أو بالترتيبات الخاصة بالمنطقة ذاتها والتى يتم إتخاذها أو الاعداد لها تحت لافتة الشرق أوسطية والتى تمثل صيغة بديلة للصيغة العربية والتى تتراوح بين الاكتفاء بضم اسرائيل إلى مجموعة الدول العربية وضم كل من تركيا وإيران وباكستان بل وضم دول البحر المتوسط باعتبارها دول جوار وباعتبار ان فرنسا وإيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية تمثل شمال المتوسط والدول العربية ذات السواحل على هذا البحر بدءاً من سوريا وصولا إلى الجزائر تمثل جنوب هذا البحر الحيوى .

فى ظل هذه الصور التى تجسد أزمة الأمة العربية تبدو الرؤية غائمة وتتخذ قرارات قد تجرى وراء مصالح جزئية وآنية وتحت ضغط اللحظة الراهنة ولاتضع فى حسابها ارتباط مصالح هذه الأمة جغرافياً وتاريخياً .. الآن وفى المستقبل .. وثمة تعبير يتردد دائماً فى حالات الخلاف يقول : «المصارحة قبل المصالحة» .. وإذا كانت المصالحة العربية ضرورة تفرضها ضغوط الحاضر فإنها أكثر من ضرورة فى ظل مخاطر المستقبل .. مخاطر الاحتواء الاقتصادى واستمرار التهديد النووى الاسرائيلى والسياسات العالمية غير العادلة وغير النزيهة وغير المنطقية تجاه هذه المنطقة .. وعلينا أن نقرأ تاريخنا وتاريخ الدول والقارات الأخرى فسوف نجد أن أسباب الالتقاء والتوحد بيننا أكثر وأقوى من أسباب الفرقة . وسوف نجد فى تاريخ الآخرين من أسباب الصراع والخلاف والحروب أكثر من أسباب الوئام والتعاون .. ولكن .. مع تطور أسلحة الدمار الجزئى والشامل وبعد عشرات الملايين من القتلى من كل جانب .. وبعد الدمار الفعلى والمحتمل .. ورغبة فى رفاهية المواطنين وجدت دول أوروبا أن صيغة الوحدة هى الأمان ضد الدمار وضد الفقر وضد الحرب بكل أشكالها .. ومطلوب من العرب أن يسموا فوق معاناة الحاضر حتى يتمكنوا من رؤية المستقبل والتخطيط له . بالمصارحة ، فالمصالحة فالبناء المشترك .. فهل ثمة من يأخذ زمام المبادرة ويكمل ما بدأته مصر فى هذا السبيل ؟ وهل ندخل القرن الحادى والعشرين شراذم متفرقة .. كما نحن الآن أم ندخله أمة متكاتفة قادرة على أن تقول نعم وتدافع عنها وتقول لا وتدافع عنها ؟؟

غذاء القلوب

عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : «مامن مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يشركانه» .. فقال رجل : «يارسول الله أرأيت لو مات قبل ذلك» .. قال النبى : «الله أعلم بما كانوا عاملين» . رواه مسلم .



المصدر : ....الأهـــــــــرام.......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ....١١ مارس ١٩٩٥..........



اتفاقية مكة.. وعام تصفية الخلافات الحدودية!!



بقلم:

زكريا نيل

بتوقيع اتفاق «مكة المكرمة» بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، وتوقيت هذا التوقيع فى ليلة القدر المباركة... وبعد جهد ومثابرة من جانب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وبدعم وتاييد من جانب عدد من قادة العرب الشرفاء يمكن القول بان صفحة جديدة من ملف العلاقات العربية بدأت تبشر بالآمال المرتقبة.. كما ان يد الخير والانفتاح والانجاز ستمتد بعد قليل لتصفية الخلافات الحدودية بين قطر والبحرين، وبين قطر والمملكة العربية السعودية وتسويتها بالوسائل التى ترضى جميع الاطراف قبيل نهاية العام الحالى والذى يمكن ان يطلق عليه عام تصفية الخلافات الحدودية العربية!!

كذلك يمكن القول: انه بهذا التوجه الجاد والايجابى نحو اقتلاع هذه الازمات من جدار البناء العربى يكون عالمنا العربى قد انتقل نقلة صحيحة تجاه بوابة العبور الى التضامن العربى الحقيقى، بعد ان كاد عامل الياس والاحباط يصور للكثيرين ان «حركة التضامن» فقدت مناعتها، بينما هى فى واقع الحقيقة، تقاوم بكل ما تملكه طبيعتها من مقومات ذاتية!

دروس التجارب والمحن!

لقد علمتنا تجارب سابقة - ولو انها قليلة - ان حركة التضامن العربى، هى بوابة الاختراق لكل الاخطار التى تواجه عالمنا العربى، وكانت القلعة الصلبة التي تحطمت على صخورها كل التحديات الشرسة وعندما غابت فى زحمة النكهات الاقليمية بات الوجود العربى مهددا بالاضمحلال!

ولقد علمتنا ايضا دروس المحن التى مرت بنا - وهى محن قاسية - ان الاعاصير العاتية التي كانت كثيرا ما تهدد امتنا - وطنيا او قوميا - كانت تهب علينا للاسف من بؤر النزاعات الحدودية فى ديارنا، ومن خلالها كانوا يتسللون لضربنا، وهم كثيرون - اعداء الاستقرار لحياتنا وطلاب التهميش لدورنا - واعداء النهوض لشعوبنا ودعاة التفتيت لوحدة ارادتنا ، والطامعون فى الهيمنة على مقدراتنا والناهبون لثرواتنا والساعون لخلخلة مصائرنا، والداعون لطمس هويتنا.. قوى غريبة ومتناقضة ومتنافرة، وكلها ترى فينا الفريسة والغنيمة والمنجم الذى لا تنضب معادنه النفيسة!

المرجعية فى مذكرة التفاهم..

اهم مافى هذه المذكرة وهى مكونة من احدى عشرة مادة.. انها حددت من اول خطوة نقطة البداية، حتى لا يكون تركها بمثابة باب مفتوح.. يتسلل منه دعاة التفرقة او المنتفعون بالخلافات العربية وتلك الخطوة تمثل قاعدة الانطلاق ، وصمام الامان لضبط مسار جميع الاعمال التى ستناط باللجان المختصة فى مختلف مراحلها، ومن ثم فان الاتفاق تم بين الجانبين على ان تكون المادة الاولى من مذكرة التفاهم هى «صمام الامان» حيث تضمنت نصوصها فى جلاء ووضوح التاكيد على التمسك بشرعية والزامية «معاهدة الطائف» الموقعة بين الجانبين منذ اكثر من ستة عقود.. فى السادس من صفر عام ١٣٥٣ هجرية الموافق ٢٠ مايو ١٩٣٤ ميلادية بما فى ذلك الملاحق المرفقة بها، وكان من الضرورة بمكان، النص على هذا البند الاول فى مذكرة التفاهم ليظل شعلة ضوء تنير الطريق امام اللجان المنوط بها مهمة انجاز باقي بنود الاتفاق، وبذلك يكون هذا البند الاول بمثابة «المرجعية» لاعمال مختلف اللجان وحمايتها من التاويلات ومن اى منعطفات التوائية او اجتهادات عشوائية.. ودون شك المهمة ثقيلة وكبيرة، وتتطلب مزيدا من الصبر والبصيرة والتحلى بسياسة النفس الطويل ..



لذلك.. لم تحدد مواقيت معينة لهذه اللجان لتنهى فيها اعمالها!

المحاذير وآفة العمل العربي!

ومن اجل ذلك.. عندما سئل الامير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران عما يكون هناك من جداول زمنية لاعمال اللجان التى اتفق على تشكيلها اجاب:

انه لا يوجد جدول زمنى، وقد تركنا الباب مفتوحا حتى تاخذ المحبة والاخوة العقلانية مجراها.. ومن الممكن ان تنتهى خلال ستة اشهر او عام، انه عمل طويل ويقوم به اخوة متحابون.. وفى رده على سؤال .. بدد الامير سلطان ما يكون هناك من وهم حول تاثير تشكيل اللجان الذى قد ينظر اليه على انه «حل لموقف» قائلا: ان المشاكل ليست بسيطة ومادمنا اتفقنا على ان هذه ليست المشكلة، وان الشعب واحد، فان كثرة اللجان تسهل لبعضها بعضا!

والامير سلطان الذى تابع فى الرياض لاكثر من شهر المباحثات التمهيدية التى اسفرت عن اتفاق «مذكرة التفاهم» الى ان تم التوقيع عليها خلال احتفال بقصره بمكة المكرمة ليلة القدر المباركة ومعروف عنه الصراحة فى الراى والوضوح فى الكلمة كان كمن يحذر بعد التوقيع - من آفة العمل العربى المشترك عندما قال:

علينا ان نبدأ من المحبة والإخاء والتعاون المستمر، ويجب ان ندرك ان امامنا طريقا طويلا وامامنا لجانا وخبراء من الجانبين، يجب ان يتصفوا بالحكمة والمحبة والاخاء وليس بالتطاول والنزوع الى الظهور امام دولته بانه «رجل بطل» ،فالبطل الحقيقى هو الرجل المتعقل فى تصرفاته . الايجابى فى اعماله، المحب للدولتين الشقيقتين..

وفى الحقيقة .. ان هذه الكلمات الواضحة من جانب الامير سلطان، مست مكمن الداء فى بعض ممارسات حركة العمل العربى المشترك ، فبعض من يشاركون فى عمل عربى كبير تغلبه آفة حب الظهور، وتقمص شخصية البطل، ليحدث بموقفه هذا رنينا او ضجيجا لدى حكومته ، وليوهمها بانه «الخبير» الذى لا تفوته شاردة ولا واردة إلا وتوقف عندها، واوقف معه «المراكب السائرة» كما يقولون.. وتلك هى احدى «الهنات» المزعجة فى ممارسات البعض داخل اللجان المشتركة، وكم من مصالح قومية انتكست او تجمدت او ضاعت لمجرد ان عقدة النرجسية صادفت هوى من هام بها حبا، من بين شركاء اى عمل كبير، وفى سبيل ممارسة عشقه للظهور بمظهر البطل ، حاد عن الصواب ولم يجد وسيلة لتحقيق ذلك سوى وضع العربة امام الحصان ليتعطل كل شيء وليكون هو حديث كل الناس!!

ارهاصات..

ربما كانت هناك عملية «ارهاص» لفتح باب التسويات الحدودية.. لكننا لم نلتفت اليها، او ربما لم يكترث بعضنا بما تنطوى عليه من مغزى نتيجة لتسرب اليأس من اصلاح الحال الى الكثير من النفوس العربية!

فقد كان تقرير خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز الى قمة البحرين الخليجية فى ديسمبر الماضى من اهم ما عرض على زعماء القمة بوصف جلالته رئيسا لدورة القمة الخليجية السابقة، وكان مبعث الارتياح التام فقرة جاءت فى تقرير الملك فهد على جانب كبير من الاهمية اكد فيها ضرورة السعى لاعطاء روح جديدة للعمل الخليجى المشترك وتعزيز الروابط التاريخية والاخوية انطلاقا من وحدة الآمال والمصير المشترك ودعا الملك فهد الى مضاعفة الجهود لإنهاء المشاكل الثنائية العالقة بين دول المجلس. يقصد جلالته بذلك النزاعات الحدودية ومنها مابين البحرين وقطر وبين قطر والسعودية - على ان يتم ذلك قبل موعد القمة الخليجية السادسة عشرة المقرر انعقادها فى ديسمبر القادم بسلطنة عمان .. ولاشك ان المبادرة التى جاءت فى الشهر الماضى بصورة مفاجئة والتى اعلنها ولى عهد قطر ووزير دفاعها الشيخ حمد بن خليفة الثانى باستعداد دولة قطر لسحب قضية الخلاف الحدودى بينها وبين شقيقتها البحرين من محكمة العدل الدولية وان يقوم خادم الحرمين الشريفين باستئناف وساطة جلالته بين البلدين هذه المبادرة لاقت تجاوبا سريعا لدى العاهل السعودى الذى رحب بها حفاظا على اواصر الاخوة ووشائج القربى بين البلدين الشقيقين كما لاقت ارتياحا وتاييدا من القادة الخليجيين والعرب وجامعة الدول العربية كما رحبت بها الشقيقة البحرين مؤكدة رغبتها فى التوصل الى حل أخوى شامل تمشيا مع قرارات القمة الخليجية.

وقمة الاسكندرية الثلاثية..

قالت فى بيان قادتها - فهد - والاسد - ومبارك - ان قدرة الامة العربية على تعزيز التضامن والعمل العربى المشترك وتقوية دورها ومشاركتها على النطاق الدولى تتطلب مضاعفة جهود الدول العربية المعنية لحل مشاكلها «الثنائية» بالوسائل السلمية - لاحظ كلمة الثنائية - واعربوا عن ثقتهم الراسخة، بان هذه المشاكل مهما بدت شائكة ومعقدة فلن تستعصى على الحل بمجرد ان تصفو النوايا وتسود روح الاخاء!

ماذا تعنى هذه المفاهيم من جانب قمة البحرين وقمة الاسكندرية؟

انها تعنى بالضرورة، وبدافع من تامين المصالح القومية العربية، وتكاتف دولها وشعوبها، ان يجرى من الآن العمل على تصفية كل النزاعات الحدودية مهما كانت شائكة او معقدة، حتى لا تظل فتائل اشتعال تهدد من حين الى آخر الجسد العربى بالعجز والضعف والضياع...

وتعنى ايضا ان الاتفاقيات السابقة يتوجب احاطتها بالاحترام وبدلا من ان تكون وعاء خلافات ومنازعات، تكون اداة تطوير للمصالح المشتركة بعيدا عن المساس بالحقوق المكتسبة التى نظمتها احكامها القانونية.. وان نتعلم من الدول الافريقية التى سبقتنا فى هذا المجال واتفقت فيما بينها على مبدأ التعامل مع الاتفاقيات

الحدودية التى الت اليها بعد الاستقلال، ردحضا للفتن ومنعا للصراعات، ومن ثم اراحت واستراحت وتفرغت لتنمية شعوبها وتطوير مجتمعاتها، اننا نقولها من القلب: غدا تشرق الشمس!!



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ مارس ١٩٩٦

الولايات المتحدة تحبذ حل الخلافات في اطار دول المنطقة

■ جدة - «الحياة» - اعلن روبرت بلليترو مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الأدنى «تاييد الولايات المتحدة للجهود السعودية لمساعدة البحرين وقطر على ايجاد حل للخلاف الحدودي بينهما». واضاف في تصريح صحافي في جدة، عقب لقاء الوزير كريستوفر مع وزراء خارجية دول الخليج، «ان هذه الجهود تتماشى مع قرار قمة مجلس التعاون الخليجي الأخير بضرورة حل الخلافات بين دول المنطقة وهو قرار حكيم». وأكد المسؤول الأميركي في تصريح رداً على سؤال عن موقف بلاده من الخلاف البحريني - القطري، «ان الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي تعمل على اضعاف قدرة الأمن الجماعي في المنطقة».

وقال: «نأمل بأن نرى حلاً سريعاً وسلمياً لهذه الخلافات». ولكنه اشار الى وجود «آليات دولية يجب أن تساعد على حل هذه الخلافات ضمن اطار المنطقة، وهذا شيء جيد ونحبذه».

الاشتباكات في شمال العراق

وقلّل مصدر اميركي مرافق للوزير وارن كريستوفر من حجم الاشتباكات والمعارك العسكرية التي تدور بين القوات الكردية والمعارضة من جهة وبين القوات العراقية من جهة أخرى في مناطق شمال العراق.

وقال المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه لـ «الحياة» ان واشنطن تتابع التحركات والنشاطات العسكرية في منطقة شمال العراق والمعلومات التي نتلقاها تشير الى وجود نشاطات عسكرية واشتباكات ليست كبيرة ومتقطعة. وأشار الى وجود مبالغة اعلامية لدى المعارضة العراقية في تصوير ما يجري.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٥

هذا الزمان



خلافات الشعوب

كانت الخلافات العربية دائما خلافات حكومات.. وكان من السهل جداً ان تنطلق الاذاعات العربية تهاجم بعضها البعض.. وكان من السهل ايضا ان ينتهى كل شىء بلقاء الحكام حيث تتغير نشرات الاخبار ويهدأ الصراخ وتسكن العواصف.

ولم نكن نخشى كثيرا من خلافات الحكومات بل اننا اعتدنا عليها فى احيان كثيرة واصبحت جزءا من حياتنا.. واصبحنا جزءا منها.. وفى السنوات الاخيرة ظهرت فى الافق نوعيات جديدة من الخلافات دخلت دائرة الشعوب.. واصبح من السهل ان تجد حساسيات هنا أو هناك.

وفى تقديرى ان هذه النوعية من الخلافات كانت من نتائج حرب الخليج التى اجتاحت العالم العربى وهزت كثيرا من المقومات الاساسية بين شعوب المنطقة.

ولم تكن اثارها مقصورة على الشعب الكويتى الذى رأى نفسه فى موقف لم يكن يوما يعمل حسابا له.

فلم يخطر على بال فرد واحد من الشعب الكويتى ان تدخل القوات العراقية العاصمة الكويتية وتحتل بلدا عربيا شقيقا.

وانقسم العالم العربى شعوبا وحكومات أمام مأساة حرب الخليج..

هناك من وقف مع العراق.. وهناك من وقف مع الكويت ولاول مرة نجد الشعوب العربية تقف ضد بعضها البعض نتيجة اختلاف مواقف الحكومات. وكان الشعب الكويتى اكثر الشعوب التى تحملت على المستوى النفسى والانسانى اثار حرب الخليج.

ولاشك ان الكويتيين معذورون فى ظروفهم تجاه حرب الخليج.. حيث يحتاج الامر إلى فترة زمنية قد تطول حتى ترجع جسور الثقة إلى اجيال رأت بنفسها مأساة هذه الحرب. ولكن الشعوب العربية تغيرت بعد حرب الخليج ولم يعد الامر مقصورا على الكويتيين فقط.

بدأت سلوكيات عدوانية تظهر احيانا فى تصرفات المواطن العربى تجاه اخيه العربى من بلد شقيق.. وبدأت بعض الحوادث الفردية تجاه العاملين فى بعض الدول تتسم بالعنف احيانا وعدم التقدير فى أحيان اخرى.

واخشى ما اخشاه ان تتحول هذه الظواهر الفردية إلى خلافات معلنة بين الشعوب.. ويكفينا ما رأينا من خلافات الحكام وقد تركت فى نفوسنا آثاراً دامية.

فاروق جويدة

٢٩٥٢٣٢٠



في ختام زيارة «ايجابية ومثمرة» لأبو ظبي

الأمير سلطان: دول مجلس التعاون ستنهي خلافاتها الحدودية في فترة قريبة

□ أبو ظبي – من شفيق الأسدي:

■ أعلن الأمير سلطان بن عبدالعزيز، النائب الثاني لرئيس الوزراء وزير الدفاع والطيران السعودي، ان قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج «يتحركون بشكل ايجابي ومستمر لحل الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون». وأكد ان هذه الخلافات «طبيعية وبسيطة، والكل يأمل في ان تنتهي خلال فترة قريبة».

وأشار الأمير سلطان، خلال مؤتمر صحافي عقده في ختام زيارته لأبو ظبي، الى ان اللجان السعودية – اليمنية ستجتمع خلال اسبوعين «لمتابعة البحث في تنفيذ مذكرة التفاهم التي تم التوصل اليها لحل الخلافات الحدودية بين البلدين». وقال ان اجتماعات اللجان العسكرية التي بدأت قبل اسبوعين «حققت نتائج طيبة».

وكان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات بحث مع الأمير سلطان في التطورات الراهنة عربياً ودولياً وفي مجمل الأوضاع التي تمر بها منطقة الخليج اضافة الى كل «ما يعمق ويرسخ أواصر الصلات الأخوية» بين البلدين، وذلك خلال اجتماع بينهما أمس.

وقال مصدر مسؤول في أبو ظبي ان هذا الاجتماع يأتي في اطار المشاورات والاتصالات الدائمة بين دولة الامارات والمملكة العربية

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩٥

السعودية «في كل ما يعود بالمصلحة والخير على مسيرة مجلس التعاون والامة العربية والاسلامية».

وأنهى الامير سلطان، امس، زيارة رسمية للامارات استغرقت خمسة أيام بدعوة من الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد ابو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، واجتمع خلالها مرتين مع الشيخ زايد، وعقد محادثات رسمية مع الشيخ خليفة بن زايد. وأكدت مصادر ديبلوماسية مطلعة ان محادثات الأمير سلطان في ابو ظبي «كانت ايجابية وبناءة ودارت في جو اخوي». وقالت ان نتائج هذه المحادثات «تؤسس لعلاقات اكثر تطوراً في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين البلدين». وأضافت المصادر ان المحادثات شملت كل ما يتصل بالتطورات في منطقة الخليج، وتطرقت الى التعاون العسكري والتعاون النفطي بين البلدين، وفي اطار منظمة الدول المصدرة للبترول «اوبك».

واقام الشيخ زايد حفلة عشاء مساء السبت تكريماً للأمير سلطان والوفد المرافق له. وأكد الأمير سلطان ان زيارته للامارات «كانت ناجحة ومثمرة، وجاءت في اطار العلاقات المتميزة بين البلدين».

وقال في مؤتمر صحافي، امس، انه سيفتتح غداً الثلثاء في الرياض اجتماعاً لرؤساء الأركان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لوضع قرارات قمة البحرين بانشاء شبكة للانذار الموحد في دول مجلس التعاون موضع التنفيذ. وتوقع ان يتم تنفيذ هذه الشبكة خلال عام ١٩٩٦، معتبراً «ان الامور تسير الآن بشكل طيب».



المصدر : ....الأهـــــــــرام..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....١٠ يونيو ١٩٩٥..........

البداية والنهاية .. قبل انتهاء عام التسويات الحدودية!!

ذاكرة التاريخ

بقلم:

زكـريا نيـل

حققت كل من سلطنة عمان والجمهورية اليمنية انجازا تاريخيا ، بتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود فيما بينهما في الثالث من يونية «حزيران» الحالى وهى القضية التى شغلت البلدين اكثر من عقدين من الزمان ، وبذلك انطوت صفحات ملف حافل بالاحداث ، التى شهدتها المناطق الحدودية المشتركة طوال هذه الفترة .. وبكل الحقيقة يعتبر هذا الانجاز حدثا له دلالته العظيمة التى ترجمتها بعض كلمات لرئيسى الوفدين .. إذ اعلن رئيس الجانب اليمنى «حسن مقبول الاهدل» وهو يشغل منصب محافظ محافظة المهرة .. ان الاتفاق حدث تاريخى .. كما اعلن رئيس الجانب العمانى «مسلم بن على البوسعيدى» وهو يشغل منصب محافظ «ظفار» انه قرار صائب واتفاق شجاع .. وقد لايكون رئيسا الوفدين جاوزا الحقيقة فيما قالاه .. اذا علمنا ان خلفيات النزاع الحدودى هذه ، كادت أن تفجر فى احدى مراحل الأزمة ، مايشبه حالة الحرب بين سلطنة عمان وبين ماكانت تسمى بجمهورية اليمن الجنوبية ، التى أصبحت الآن جزءا من دولة الوحدة اليمنية !!

وقد يكون من قبيل المصادفة ، ان يتواكب موعد هذا الاتفاق ، مع الزيارة التى قام بها الرئيس اليمنى «على عبدالله صالح» الى المملكة العربية السعودية ، وفى توقيت هو الآخر شديد الأهمية بعد أكثر من خمس سنوات بعد غزو الكويت وبعد أكثر من ثلاثة اشهر من توقيع «اتفاق مكة» السعودى اليمنى فى السادس والعشرين من رمضان الموافق نفس التاريخ من فبراير الماضى وهو ما عرف «بمذكرة التفاهم» .. كان المقرر أن تتم هذه الزيارة قبل هذا الموعد بعدة اسابيع، لكن على مايبدو كان وراء تاخيرها هدف معين ، وهو أن يحدث تقدم فى المباحثات الجارية بين وفدى البلدين حول مبادىء «مذكرة التفاهم» وصولا الى وضع حد للخلافات القائمة منذ مضي ٥٠ عاما علي توقيع اتفاقية الطائف «الحديدية» بين السعودية واليمن والتى كثيرا ما احدثت توترا على الحدود المشتركة كاد ان يؤدى الى مواجهة عسكرية بين الجانبين!

وقد يكون التفسير الطبيعى لانجاز هذه الزيارة بعد ارجائها عدة مرات، انها مؤشر الى ان «اتفاق مكة» يسير فى طريقه ، وفقا للجدول الزمنى للمباحثات الجارية بين وفدى البلدين..

■■■

والسؤال..

هل ياترى تصدق نبوءة : أن هذا العام ، سيكون عام التسويات النهائية للمشاكل الحدودية العربية ؟

واضح .. أن الاحتفال بابرام الاتفاق النهائى لترسيم الحدود العمانية اليمنية ، ورفع كل من البلدين علمه الوطنى على قلعته الاثرية فى منطقة «وادى حبروت» احدهما شرق هذا الوادى، حيث توجد القلعة العمانية ، والثانى غربها حيث توجد القلعة اليمنية ، قد أنهى مرحلة طويلة من الخصومة والتوتر ، كتبت فصولها المأساوية دماء عربية مشتركة ، وبعد هذا الحدث التاريخى فى «وادى حبوت» الذى كان مسرحا لتوقيع الاتفاق بين البلدين .. فان الانظار تتطلع الى مابقى من شهور معدودات ، فى العام المضروب لكتابة آخر فصل من فصول النزاعات الحدودية على الخريطة العربية ..لكن دعونا نتساءل ..

لماذا وقفنا طويلا امام ماسمى بالحدث التاريخى فى الاتفاق العمانى اليمنى ؟

اليس الوصول الى اتفاق بين المتنازعين مهما طال الوقت ، هو من طبائع الأشياء ؟ واذن .. لماذا هذا الاتفاق كان حدثا ؟

الواقع .. ان هذا التوصيف يجسد حقيقة خطيرة ظلت ماثلة على أرضيه الصراع الدموى في هذه المنطقة عدة سنوات.. فسلطنة عمان خاضت مرحلة قاسية ومؤلمة ومزعجة ، على طريق محاولاتها للوفاق مع الجيران ، الي ان اكرهت علي القتال للدفاع عن ترابها الوطنى ضد العدوان . كيف؟

بعد الحركة التى قادها السلطان «قابوس بن سعيد» فى ٢٣ يوليو عام ١٩٧٠ فى عمان والتى عرفت بحركة النهضة لانهاء حياة العزلة والرجعية التى ظلت تضغط عشرات السنين على صدر الشعب العمانى .. ولم يكد قابوس

يبدأ مع الشعب العماني كسر طوق هذه العزلة لينطلق نحو البناء والتعمير ، ودعوته لكل ابناء عمان، من هم في دول الاغتراب او في المهاجر بالعودة والتكاتف للخروج بوطنهم من حالة الظلام والعزلة الى حياة الحرية والتنوير والانطلاق الى تعمير بلادهم ، وتعويضها مافات شعبها - كبارا وصغارا - من حقه الطبيعي في توفير الخدمات التعليمية والصحية والتقدم الاجتماعي ، وذلك للحاق بحضارات العصر وبعد ان ظل طويلا وراء جدران العزلة والحرمان!

لكن قابوس « لم يكد يبدأ مع شعبه حركة النهوض والبناء ، حتى قوبل بهجمة شرسة على حدوده من الجنوب ، وكان وراءها للاسف جيرانه ممن كانوا يعرفون في هذا الوقت بحكام جمهورية اليمن الجنوبية .. كانت مواجهة مريرة وقاسية ومكلفة لما هو فوق الطاقة حيث كان الفقر مدقعا ، واغلبية السكان تحت خط الحرمان .. لكن الشعب العماني عقد العزم على السير في طريق النهوض وفي يده «الة البناء» وفي يده الاخرى «الة الدفاع» عن ترابه الوطني .. كانت مواجهة خطيرة ، ومكلفة بما هو فوق الطاقة ، مما لا نريد استرجاع فصولها المخزية والمحزنة.. بعد ان لم يجد الشعب العماني من يستجيب الى دعمه او الوقوف الى جانبه في الدفاع عن حدوده ، سوى شاه ايران الراحل ، وسوى عاهل الأردن الشقيق .. وواجه الشعب العماني مع قائده مختلف التحديات والهجمات المتواصلة قرابة عشر سنوات .. والقصة طويلة جدا وتمثل للاسف صفحة قاتمة السواد ، من كتاب حركة التضامن العربي!

وعلى كل الاحوال ..

انتهي مشوار هذه المحنة القاسية على ارضية الاشواك ، بتوقيع هذا الاتفاق الحدودي التاريخي ، الذي نرجو ان يمثل اول صفحة مضيئة في كتاب التسويات الحدودية المرتقبة .

وقد لايصدق القارىء انه من المفارقات الشديدة الغرابة .. ان الذين قاتلوا شعب عمان ، هم أنفسهم يحتضنهم هذا الشعب في داره ضيوفا عليه معززين مكرمين .. بل اكثر من ذلك انه يحدث لاول مرة في تاريخ عمان ، اصدار مرسوم سلطاني يتيح حق اللجوء السياسي الى الاراضي العمانية ، وكان الهدف هو التخلص من اى حرج مع جيرانه الاشقاء ، علما بان اى لاجىء سياسي ليس من حقه الاشتغال بالشئون السياسية في البلد المضيف حفاظا على حسن العلاقات مع الآخرين !!

■ ■ ■

ترى من ياتي ترتيبه الاول على قائمة الاحتفال بتوقيع مابقي من التسويات الحدودية ، والتي سيكون انجازها بمثابة المفتاح السحري للنهوض بحركة العمل العربي المشترك؟

القائمة مازالت طويلة ..

«اتفاق مكة» بين المملكة العربية السعودية ، والجمهورية اليمنية .. متى يتحول الى مائدة التوقيع في صورته النهائية ؟ ربما ان مذكرة التفاهم ، تتطلب وقتا أطول الى التفاهم البطىء ، حتى ولو تخلى الفريقان المفوضان عن خطاه الوئيدة المبطنة بحكمة في التاني السلامة والحكمة يمانية كما يقولون!

■ واتفاق المدينة المنورة في ديسمبر عام ١٩٩٢ والذى اقره خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز والعاهل القطرى سمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني والذى ارسى اسس التفاوض على تسوية المناطق الحدودية المتنازع عليها ، وبمشاركة وفاقية من الرئيس محمد حسني مبارك .. والسؤال : متى يصدر الضوء الاخضر من «الرياض» ليتم الاتفاق والوفاق ؟

■ والمحاولات الجديدة لاستئناف مساعى العاهل السعودى ، لتسوية النزاع الحدودى بين قطر والبحرين وذلك بعد مبادرة من قطر التي طلبت فيها اعادة القضية الى الحظيرة العربية تسهيلا على الوسطاء وايدتها البحرين ، وبعد كل هذا :

اتصور انه اصبح من الضرورة بمكان ، ان يتحقق الشعار الذى رفعته قمة البحرين الخليجية بان هذا العام هو عام الانتهاء من التسويات الحدودية ، واتصور ان الشهور الباقية من هذا العام كافية لبدء العد التنازلي من الآن لاعلان انهاء كل التسويات قبل حلول العام الجديد .. لماذا؟

فى مفهومي الخاص انه اصبحت هناك ضمانة موثوقة لتحقيق ذلك الامل المرتقب في نفس موعده الذى ضربه بنفسه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز .. كيف؟ كانت مفاجاة قمة البحرين الخليجية التي عقدت في ديسمبر الماضى برياسة سمو الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة أمير البحرين ، ان تقريرا من جانب العاهل السعودى سيقدم في جلسة مغلقة في بداية القمة ، وذلك بوصف ان جلالته هو رئيس دورة القمة الخليجية السابقة ، وعرض «فهد بن عبدالعزيز» التقرير بنفسه ، ما اعتبر تقليدا جديدا اذ ان هذه اول هي مرة يتقدم فيها رئيس قمة خليجية بتقرير عن منجزات الدورة السابقة ، ايجابا أو سلبا .. وكانت مفاجاة لان الملك فهد شرح بافاضة لاخوانه قادة الدول الخليجية ، بان التضامن الخليجي يفرض على الجميع الانتهاء من كل النزاعات الحدودية ، ولما كانت المملكة السعودية احد اطراف هذه الخلافات الحدودية ، فان الملك فهد طرح اقتراحا بان يكون العام الحالى ١٩٩٥ هو عام الانتهاء من التسويات الحدودية ، وتبنت القمة البحرينية ماتضمنه التقرير السعودى من قضايا ومقترحات وصدر ذلك بالاجماع ..

المصدر : الأهــــرام

التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٥

اريد ان اقول ..

اننا نتطلع ان تكون تسوية كل النزاعات الحدودية فيما تبقى من هذا العام ، هى البداية الحقيقية الى تفعيل حركة العمل العربى المشترك.. ولقد علمتنا ايضا دروس المحن التى نزلت بنا ان الاعاصير العاتية التى كانت دائما ماتهدد امننا وتماسكنا وتكتفنا ، كانت تهب للاسف من بؤر النزاعات الحدودية فى ديارنا ، واننا نعيد تاكيد ما وقر فى قلوب الشعوب العربية ، بانه من خلال هذه النزاعات كانوا يتسللون لابتزازنا والهيمنة علينا واستمرار لى اذرعنا لامتصاص ثرواتنا ، وهم كثيرون .. نعم كثيرون. اعداء الاستقرار لحياتنا ، وطلاب التهميش لدورنا واعداء النهوض لشعوبنا ، ودعاة التفتيت لوحدة ارادتنا ، والطامعون فى سد العجز بميزانياتهم ولو من اللحم الحى من مقدراتنا .. هم انفسهم الناهبون لثرواتنا ، الساعون لطمس هويتنا .. قوى غريبة ، ومتناقضة ومتنافرة . ولكنها جميعا ترى فينا الفريسة والغنيمة ،والمنجم الذى لاتنضب كنوزه !!



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٥

رؤية عربية

عبد الرحمن الراشد

حدود اليمن حافز لبقية الإشكالات

حدثان سياسيان عربيان مهمان حدثا في ظرف اسبوع واحد، هما الاتفاق اليمني - العماني والاتفاق اليمني - السعودي من اجل انهاء الخلاف الحدودي بين الدولتين، نزعا فتيلاً خطيراً في المنطقة. فالخلاف على تفسير الحدود قديم في ذاته لكنه اخذ منعطفاً خطيراً بين الاطراف الثلاثة وجاء بعد تأزم الوضع اليمني الداخلي إثر المعارك التي تمت بين صنعاء وعدن.

للمرة الاولى يمكن ان نقول ان الدول الثلاث تجاوزت مرحلة الخلاف وبدات مرحلة جديدة وايجابية فقد رفعت من طريق التعاون العقبة الرئيسية وصار لنا ان نقول ان اكبر ثلاث دول في شبه الجزيرة العربية صفت خلافاتها الصعبة وبقي عليها ان تبحث عن وسيلة تطور علاقاتها الإيجابية في هذه المرحلة الجديدة. بل قد تدفع الدول العربية الاخرى ان تحذو حذو التجربة اليمنية - العمانية - السعودية فتنهي الخلافات الحدودية بينها.

كان للقرار السياسي فيها الدور الأكبر حيث ان اللجان القائمة ستاخذ وقتاً طويلاً لدراسة ومراجعة ومناقشة القضايا المعلقة، اي ربما تحتاج الى سنوات قبل ان تصل الى حل يرضي طرفي الخلاف، الامر الذي كان سيهدد العلاقات الثنائية بين كل طرفين. لكن كان للقرار السياسي ان يباشر في حل اكثر عملية وايجابية وينهي بقرار منه اسباب الخلاف. فرفعت اعلام الدولتين العمانية واليمنية على حدود البلدين ورضي الجانبان السعودي واليمني تجديد اتفاقية العلاقات عشرين عاماً اخرى.

ويمكن ان نقول بدون مبالغة ان معظم الخلافات الحدودية بين الدول العربية تندرج تحت هذا التصنيف. فهي خلافات ولدت مع ولادة الدول نفسها، اي انها ليست حالات انتزاع حدود جديدة او اعتداءات طارئة او اراض تم اكتشافها حديثاً، بل ولدت جميعها مع اليوم الذي استقلت فيه الدول وعاشت مع تاريخ هذه الدول السيئ منه والجيد. ولكنها تثار في كل مرة تفسد العلاقة السياسية فيه فتصبح الدول في حالة توتر ويبرز حديث النزاع الحدودي، ثم تصلح العلاقة فينسى الجميع ان هناك حدوداً ونزاعاً عليها.

والاتفاق اليمني مع كل من السعودية وعمان خفف من حالة التوتر مع الاولى وانهى الخلاف مع الثانية. فتجديد معاهدة الصداقة التي تعرف بمعاهدة الطائف سيعطي الدولتين فرصة عشرين عاماً للحسم الدائم وسيضمن عدم إثارة النزاع. والاتفاق على كل الحدود مع سلطنة عمان هو الآخر اسقط كل احتمالات المشاحنة بين الجارتين.

فالقرار السياسي قادر في لحظة صفائه على ان يجنب الدول المشاكل التي قد تؤدي الى الحروب. وهذه الاتفاقات بين الدول الثلاث جنبت منطقة تكتظ باكثر من خمسة وثلاثين مليون نسمة احتمالات الحرب. لهذا فهي تعتبر من اهم التطورات السياسية في منطقتنا وقد تكون حافزاً لدفع الآخرين على انهاء ملفات الخلافات بينهم.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٥

النزاعات الحدودية هل تفسد علاقات الخليج ؟

نزاعات قطر مع البحرين والسعودية تبقى دون تسوية

الدوحة - رويتر:

بعد مرور ستة أشهر على إعلان دول الخليج العربية إنها ستحاول إنهاء النزاعات بينها فى غضون عام لم يحدث شىء فيما يبدو لتسوية الخلافين الحدوديين بين قطر وكل من البحرين والمملكة العربية السعودية.

وكان زعماء دول مجلس التعاون الخليجى الست قد قرروا فى مؤتمر القمة الذى اختتم فى البحرين فى ٢١ ديسمبر الماضى أن يحاولوا تسوية المشاكل بين الدول الأعضاء وذلك قبل عقد مؤتمر القمة السنوى القادم فى سلطنة عمان.

وقال مسئولون ودبلوماسيون فى الدوحة أنه لم يحدث سوى البدء فى تسوية الحدود السعودية والإمارات العربية المتحدة.

ولكن النزاعين الأكثر تعقيدا بين قطر وكل من البحرين والسعودية اللذين تصاعدا فى الماضى إلى حد وقوع أعمال عنف وأديا إلى بعض الشلل فى أعمال مجلس التعاون فقد بقيا معلقين. ويضم المجلس الكويت أيضا.

وقال دبلوماسيون إن الفشل فى التعامل مع هذه القضايا الشائكة التى فجرت اشتباكات حدودية فى الماضى انعكس على مصداقية المجلس. كما إنه أضعف قدرة المجلس التفاوضية فى محادثات تجارية وسياسية مهمة مع دول أخرى أو تجمعات إقليمية مثل الاتحاد الأوروبى.

وتوصلت السعودية فى العام الجارى إلى تسوية لنزاع حدودى قديم مع الإمارات سمحت لها بالمضى قدما فى تطوير حقل نفط كبير قرب الحدود فى الربع الخالى.

وشكل البلدان أيضا لجنة خاصة لتسوية الحدود البحرية قبالة شريط من الأرض إلى الجنوب من قطر كانت الإمارات قد منحته للسعودية قبل بضع سنوات مما أتاح للسعودية الإطلال على مياه الخليج الجنوبية لأول مرة.

ووقعت الرياض أيضا اتفاقا حدوديا مهما مع بلد غير عضو فى مجلس التعاون هو اليمن بعد سنوات طويلة من التوتر.

ولكن الدبلوماسيين والمسئولين قالوا إنها لم تفعل شيئا يذكر فيما يبدو فى نزاعها مع قطر. وأضافوا أن السعودية لم تقم بتحرك يذكر أيضا لتنفيذ تعهدها بإنهاء النزاع القطرى البحرينى.

وكانت البحرين وقطر قد أشادتا بقرار مجلس التعاون فى ديسمبر ورحبتا فى وقت لاحق بقرار السعودية بالتوسط فى النزاع.

وقالت المصادر إن السعودية بعثت برسالة إلى قطر بعد فترة قصيرة من القمة ولكنها لم ترد بعد على الاستجابة القطرية لرسالتها.

وقال أحد المصادر «لا شىء يحدث فيما يبدو».

ولا يبدو أن قطر تشعر بقلق كبير لأنها أحالت نزاعها مع البحرين على مجموعة من الجزر والشعاب المرجانية إلى محكمة العدل الدولية.

وتقول الدوحة أنها ستترك المسألة للمحكمة إذا فشل مجلس التعاون فى تسويتها وقال الدبلوماسيون أن المحكمة الدولية التى حددت موعدا نهائيا فى فبراير القادم لتلقى المستندات وأنها ستشرع فى نظر القضية حتى لو استمرت البحرين فى رفض التعاون.

وأضاف الدبلوماسيون أن البحرين التى تسيطر على المنطقة المتنازع عليها قد أقامت منشآت على الجزر القريبة من الساحل القطرى بما فى ذلك مجمع سياحى فاخر وذلك دون انتظار قرار محكمة العدل.ولا يزال الخلاف الحدودى مع قطر يعكر العلاقات بين السعودية وجارتها الصغيرة التى تتخذ موقفا مستقلا متناميا داخل مجلس التعاون وخارجه منذ انفجار النزاع فى اشتباك مسلح فى ١٩٩٢.

وكان البلدان قد وضعا إطارا بوساطة مصرية فى ديسمبر ١٩٩٢ لتحقيق تسوية وكان من المفترض التوصل إلى اتفاق حدودى نهائى خلال عام.

ولكن بعد بضعة اتصالات بين الجانبين تجمدت المفاوضات بعد إن اختلف الجانبان حول الالتزامات التى جاءت فى اتفاق ١٩٩٢. وقال الدبلوماسيون أن قطر قالت إن الزعماء السعوديين التزموا فى ذلك الوقت شفهيا بأمور رفض الجانب السعودى البحث فيها لاحقا. ولم يذكروا تفاصيل أخرى.

وقال دبلوماسى غربى «إن هذه أنباء سيئة للمنطقة. إن النزاعات الحدودية تستمر فى إفساد العلاقات فيما بينهم وتقويض استقرار المنطقة».



المصدر : الحياة اللندنية
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥

تحديات واتجاهات في دول الخليج

شفيق ناظم الغبرا *

■ اصبحت وحدة مصير دول الخليج، بحكم تشابه انظمتها واقتصادياتها، تعني بعد كارثة الخليج الثانية ان ما يصيب احدى دول الخليج (ازمة اقتصادية او سياسية، او اضطرابات كبيرة او صغيرة) يجب ان لا ينظر له على اساس انه حدث معزول لا قيمة خليجية له. فالمعضلات في الخليج هي خليجية بمقدار ان الانجازات ومحاولات الاصلاح هي ايضاً خليجية، وذلك بحكم تشابه الانظمة والمعضلات والتوازنات. اذ ان الغزو العراقي للكويت، وما نتج عنه من تداخل مصير النظام الخليجي، وما نتج عنه في الوقت نفسه من استنزاف لقدرات دول الخليج، وتغير موقع النفط، ودور امني جديد للولايات المتحدة الاميركية وللنظام العالمي في أمن الخليج، دفع دول الخليج الى عصر جديد من حيث التحدي السياسي والحضاري المشترك. اذ تجد دول الخليج انها تواجه مرحلة جديدة تفرض قطع خطوات اكثر جدية لتطوير اعلامها، وتطوير اقتصادياتها وإداراتها، ولمعالجة عجز ميزانياتها ومواجهة اعباء جديدة. وهذا يفرض في الوقت نفسه ان تقتصد في الطاقة وبأن تستثمر في الوقت والجهد. ولكن في المقابل تواجه كل دول الخليج مصاعب عديدة في التعامل مع كل هذا الجديد الطارئ. فالاضطرار هذا اتى بعد تغير حقيقي في الوضع الاقتصادي والسياسي والامني والدولي، كما انه جاء بعد سنوات من تعلم العادات الخاطئة في عدم التخطيط في ظل الوفرة.

وما حصل إبان عصر النفط من بناء لعادات خاطئة يعني ان التغير والاصلاح الآن لن يكونا سهلين. فزمن الوفرة في دول الخليج خلق احتياجات فردية وجماعية لن يكون من السهل التخفيف منها، بل خلق اعتماداً على الدول لن يكون من الممكن التقليل من شأنه. فمن اعتاد سنوياً على مغادرة بلده لقضاء الاجازة او على صرف من نمط محدد لن يكون من السهل ان يتراجع عن ذلك. ومن اعتاد على زيادة دائمة على معاشه او على حقوقه المالية لن يجد سهولة في دفع ضريبة، ومشاركة الدولة في اعباء التنمية والميزانية.

ان الاشكالية التي تواجه الدولة الخليجية الآن من نمطين. النمط الأول هو ذلك الناتج عن محاولة تغير عادات قديمة من خلال اصلاحات اقتصادية وادارية وهيكلية وتعليمية وسياسية، اما المشكلة الثانية فهي تلك الناتجة عن بطء هذه الاصلاحات. هكذا تدخل دول الخليج في مرحلة جديدة وخطيرة. فان انتظرت تحسن الوضع الاقتصادي ولم تفعل شيئاً في اطار الاصلاح الهيكلي والسياسي والانتخابي والاجتماعي والانفتاح، فسوف يسبقها الوقت وتتراكم عليها التحديات. وان اسرعت في الاصلاحات وفي الانفتاح والتغير فقد تفرز قوى داخلية شابة شديدة التحدي لبنيانها الحالي وسياساتها الشاملة، كما قد تفرز قوى تقليدية تعارض الجديد تحت كل الظروف مما يمهد الطريق لتوترات داخلية وغضب واحياناً لاحتجاج علني. هذا التحدي هو التحدي الاكبر الذي يفرض على دول الخليج البحث عن ذلك التوازن الحساس بين التغير الهادئ والبطء الجامد.

ومن عناصر التغير الضاغطة من الاسفل للاعلى في دول الخليج ان الجيل الصاعد في حد ذاته له متطلبات عديدة مرتبطة بتعرضه لعالم مختلف عن الجيل السابق. اي ان هناك ازمة اجيال من الضروري ان تنعكس في السياسة وفي انتقال السلطات وفي التعيينات. ان اعداد الطلاب الكبرى في دول الخليج، واعداد الخريجين المتدفقة هي فئة تضغط من اجل التوظيف والمستقبل، بل ان اكثر من ٦٠٪ من ابناء الخليج هم دون العشرين عاماً من العمر. ولا شك ان صعوبة التوظيف وصعوبة الارضاء وتوفير الفرص للجيل الصاعد (كما كان الأمر في السابق)، ستساهم في تسيسه وربما ارتفاع نسبة مشاركته السياسية ومطالبته بحقوق اكثر. بل ان الشريحة الشابة في الخليج قد تكون اكثر اصراراً في المرحلة المقبلة على تحقيق اصلاحات يكون جوهرها المزيد من العدالة واحترام حقوق الفرد وحيادية الدولة. ان الجيل الشاب في دول الخليج يبحث عن الدور وهو جيل درس وتعلم في ظل الرخاء وكان من حظه ان يطل على العالم من زاوية مختلفة.

ويشجع منطق الاصلاح كون الخليج من المناطق القليلة في العالم الثالث الذي حافظ أهل السياسة فيه على نوع من الابتعاد والفصل بين الجيش والسياسة. هذا الفصل واستمراره ضمانة مهمة للتطور السلمي نحو الاصلاح والتنمية. ولكنه يستلزم وعياً خاصاً باهمية تطوير جيوش الخليج على الصعيد المهني والعسكري كي يتعزز دورها غير المسيّس ويناط بها دور اكبر في الدفاع عن دول الخليج. بل من التغيرات غير الملحوظة



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥

التي بدأت في دول الخليج منذ حرب الخليج الثانية ان عملية بناء جيوش محترفة وفعالة واكثر علماً وأكثر اجادة للتعامل مع التكنولوجيا الجديدة تتم بوتيرة سريعة للغاية. وهذا يعني ان بناء جيوش قوامها فئات من الطبقة الوسطى المتعلمة سينتج في بداية العقد المقبل مؤسسة عسكرية محترفة لها ايضاً دور وراي وتصور.

ان دعوات الاصلاح والتطوير الراهنة في دول الخليج مرتبطة اساساً بحاجة الخليج الى حماية نفسه من انماط الطغيان التي خرجت من بلدان عربية وغير عربية ابان العقود الماضية. فلحماية الشرعية الملكية وانظمة الامارة الخليجية، وهي من الانظمة الوراثية القليلة في العالم، من الطغيان العسكري، ام الطغيان الحزبي، او التطرف والارهاب، يصبح الاصلاح طريقاً رئيسياً لا ثالث له. وربما في دراسة التجربة البريطانية بكل تعثراتها التاريخية وافاقها ما يدل على امكانيات الاصلاح. لكن كل اصلاح يستلزم فهماً خاصاً لظروف اللحظة وظروف المنطقة وحاجات السكان، وقد تكون السنوات القليلة المقبلة مفصلية في اقرار هذا التوجه او فشله.

في الخليج تولد اجيال جديدة، وتولد معضلات جديدة، وتتولد مسؤوليات جديدة تستلزم شعباً مشاركاً، ومؤسسات يبنيها انسان اكثر حرية ومسؤولية، وقطاعاً خاصاً اكثر تحرراً من القيود الحكومية والروتين. ان الخليج يبدو في طريقه الى تغيرات قد تستنزف وقته وجهده طوال هذا العقد. وما نراه اليوم من تجربة ديموقراطية في الكويت ومطالب ديموقراطية في البحرين ما هو الا تعبير عن وضع جديد في ظل ظروف جديدة. ان الاصلاحات الادارية السعودية، والتعيينات الجديدة تصب في هذا الاتجاه، ولا يقل هذا الأمر اهمية في دولة قطر التي شهدت تغيراً كبيراً منذ اسابيع، وينطبق الأمر نفسه على جهود عمان والامارات التحديثية. انها مرحلة جديدة لم تتشكل ملامحها بعد، وهي تعكس عمق التحديات الداخلية التي قد تتقاطع في بعض الاحيان مع عمق التحديات الأمنية الخارجية. وفي كل الظروف، فان التعامل الناضج مع مشكلات الداخل قد يكون في آخر الطريق افضل تعامل مع التحديات الأمنية الخارجية بكل تنوعاتها وألوانها.

---

* أستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت.



أمير قطر : نزاعات الحدود بين دول الخليج قنابل «موقوتة» تهدد استقرار المنطقة

مسقط ـ وكالات الأنباء : أكد الشيخ حمد بن خليفة آل ثانى أمير دولة قطر أن الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجى خاصة فيما يتعلق بمشاكل الحدود هى قنابل موقوتة تهدد استقرار وأمن المنطقة بأسرها.

وقال الشيخ خليفة فى حديث لوكالة الأنباء العمانية أمس أن قطر مستعدة لسحب دعواها المتعلقة بنزاعها الحدودى مع البحرين من أمام محكمة العدل الدولية اذا نجحت الوساطة التى تقوم بها المملكة العربية السعودية فى هذا الشأن. وحول النزاع الحدودى بين قطر والسعودية قال الشيخ خليفة ان الحوار والاتصالات جارية للتوصل لترسيم للحدود يرضى الطرفين. وقال امير قطر انه ينبغى على دول الخليج أن تتعلم من التجارب السابقة لمنع تكرار الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠. وأكد الشيخ خليفة أن قطر لن تصدر الغاز إلى إسرائيل قبل إتمام عملية السلام فى الشرق الأوسط موضحا ان هناك افكارا مطروحة للبحث حول مشروع لنقل الغاز القطرى إلى الاردن وإسرائيل. وقال الشيخ حمد بن خليفة ان الوقت قد حان لتنقية الأجواء العربية وتحقيق المصالحة فى هذه المرحلة المصيرية التى تمر بها الأمة العربية، مشيرا إلى ان ذلك لن يتحقق الا من خلال التقارب والمزيد من التعاون والاحساس بالمسئولية القومية.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ اكتوبر ١٩٩٥

محادثات قابوس وحمد تركز على القضايا الحدودية الخليجية

□ مسقط - من حسين عبدالغني:

■ بدأ امس امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني زيارة رسمية لسلطنة عمان تستغرق ثلاثة ايام. وقالت مصادر مطلعة في مسقط ان المحادثات التي سيجريها امير قطر مع مضيفه السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ستتسم بالحيوية والصراحة اذ ستقتصر معظم جلساتها على الزعيمين وستتطرق الى القضايا محل الاهتمام المشترك لكنها ستولي تركيزاً اساسياً للخلافات الحدودية بين دول المجلس بخاصة الخلاف بين قطر والبحرين.

وتهدف عمان «التي تستضيف القمة الخليجية الـ ١٦ في شهر كانون الاول (ديسمبر) المقبل الى أن ينجح لقاء القمة العماني - القطري والاتصالات العمانية المستمرة مع قطر والمملكة العربية السعودية ودول الخليج الاخرى في تهيئة الاجواء للقاء قمة ايجابي يمكن التوصل من خلاله الى قرارات عملية لكثير من الاستحقاقات الخليجية المؤجلة. وحسب هذه المصادر فإن السلطنة تعمل على تجنب ما من شانه تعكير صفو القمة او حدوث تصعيد في المواقف بشأن النزاع الحدودي بين المنامة والدوحة على جزر حوار وفيشت الديبل. واعتبر مراقبون أن تركيز امير قطر في حديث الى وكالة الانباء العمانية اول من امس على احتمال سحب ملف النزاع الحدودي مع البحرين من محكمة العدل الدولية لمصلحة الوساطة السعودية اذا تمكنت هذه الوساطة من التوصل الى شكل يؤشر الى توجه قطري الى التزام المرونة وعدم التصعيد بل واعطاء فرصة للمفاوضات والوساطة لتحقيق تسوية مشرفة ومتوازنة للطرفين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياه

التاريخ : ٣ نوفمبر ١٩٩٥

حمد بن جاسم بن جبر يؤكد لـ«الحياة» الاتجاه الى تمثيل تجاري مع اسرائيل

قطر حسمت معظم تحفظاتها عن الاتفاقية الامنية الخليجية

□ مسقط – من حسين عبدالغني:

■ قال وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني ان حل الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي بما فيها خلافات قطر مع البحرين والمملكة العربية السعودية امر ممكن اذا وجدت النيات الحسنة وقبل الكل بان «يأخذ ويعطي».

واعتبر في حديث الى «الحياة» أن الخلاف مع السعودية «موضوع بسيط يعوّل فيه على حكمة الملك فهد بن عبدالعزيز كقائد لدولة كبرى في المنطقة»، وزاد ان الخلاف مع البحرين على جزر حوار وفيشت الديبل هو «موضوع سيادة سياسية» و«حدود وحقوق يجب ان تعود لاصحابها».

واكد وزير الخارجية القطري في حديثه الى «الحياة» في مسقط التي زارها ضمن الوفد المرافق لامير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الذي سينهي اليوم زيارة رسمية لسلطنة عُمان، ان بلاده لا تريد التصعيد مع البحرين، ولذلك نقلت النزاع الى محكمة العدل الدولية «كاسلوب متحضر لحل الخلافات بين الاخوة» وهي مستعدة لسحب القضية من المحكمة اذا وجدت حلول من خلال الوساطة السعودية.

وانتقد اقامة منشآت في جزر حوار المتنازع عليها، واعطى ما يمكن وصفه باهم اشارة الى احتمال عدول بلاده عن موقفها من عدم التوقيع على الاتفاقية الامنية الخليجية التي وقّعتها أربع دول اعضاء في مجلس التعاون، وتحفظت عنها الكويت وقطر. وأكد الوزير ان معظم تحفظات قطر حسم، وان مجلس الشورى القطري قد يوصي الحكومة بقبول الاتفاقية.

ورفض الانتقادات العربية لمشاركة قطر الرفيعة المستوى في مؤتمر عمّان الاقتصادي أو حماستها في التعامل مع اسرائيل، معتبراً ان اشتراك قطر في العملية «يشكل حافزاً لاسرائيل والشعب الاسرائيلي للدخول في مفاوضات جدية لإنهاء الاحتلال للجولان وجنوب لبنان». وكشف ان قطر تدرس خطوة تمثيل رسمي مع اسرائيل في



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ اكتوبر ١٩٩٥

المجال التجاري. واجري الحوار مع الوزير قبيل مغادرته الى عمان لحضور القمة الاقتصادية. وهنا نص الحديث:

● تركز محادثات امير قطر والسلطان قابوس على تهيئة الاجواء للقمة الخليجية المقبلة في مسقط، بما في ذلك العمل لحل النزاعات الحدودية. فهل هناك اقتراحات محددة في هذا الشأن، وهل تعتقدون ان في الامكان حل مشكلة الحدود بين قطر والبحرين وقطر والسعودية قبيل القمة؟

– نحن سعداء جداً بزيارتنا لسلطنة عُمان الشقيقة، والمشاورات الحالية بين سمو الشيخ حمد وجلالة السلطان قابوس تنصب على كيفية تفعيل مجلس التعاون وكيفية ايجاد الأطر المناسبة لتطوير مسيرة المجلس. ولا شك ان القضايا الحدودية هي من أهم القضايا، وطرحها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد في تقريره الى قمة المنامة، والجميع نشط الآن لحل هذه الخلافات قبل انعقاد قمة مسقط. وهذا الامل يحدونا كمسؤولين ويهم كل شعوب مجلس التعاون.

● ولكن هل هناك امكانية واقعية لانجاز ذلك خلال الفترة القصيرة الباقية قبل قمة مسقط التي ستنعقد في كانون الاول (ديسمبر) المقبل؟

– نامل ذلك، واعتقد انه اذا وجدت النيات الحسنة وقبل الكل بان يأخذ ويعطي، ستكون هناك حلول للقضايا الحدودية العالقة بين دول المجلس.

● كانت قطر انتقدت بناء البحرين منشآت جديدة على الجزر محل النزاع، وانتقدت البحرين تركيز قطر على صيغة محكمة العدل الدولية لحل النزاع، فهل المطروح الآن هو تبريد الاجواء بين البلدين ام الدخول مباشرة في الحل النهائي؟

– قطر لا تريد ان تصعّد الموقف مع البحرين، ولو اردنا ان نصعّد لما نقلنا النزاع الى محكمة العدل الدولية. فالخلاف منقول للمحكمة الدولية كتصرف حضاري قانوني، فهناك اشقاء اختلفوا على موضوع معين، واعتقدنا ان السبيل المهم لحل هذا الموضوع هو محكمة العدل الدولية. ولكن، ان وجدت حلول من قبل الوسيط وهو المملكة العربية السعودية، فقطر ترحب بذلك دائماً ورحّب سمو الشيخ حمد بن خليفة باي حلول تكون مقبولة من الطرفين.

اما بخصوص المنشآت في جزر حوار فهناك اتفاقات عدة بعد ١٩٨٧ بمعرفة الوسيط السعودي تقضي بألا تقام منشآت أو اعمال تدعم موقف دولة على حساب الدولة الأخرى في هذا النزاع، الى ان يبت الموضوع من خلال محكمة العدل الدولية.

● برز نوع من التفاؤل بحل النزاع مع تولي الشيخ حمد مقاليد الحكم في قطر وبروز اتجاه لدى البلدين للتركيز على الاقتصاد والتفرغ للتنمية في الداخل. الا يمكن مع هذه المتغيرات الاستفادة من خبرات حل نزاعات اخرى في المنطقة كصيغة جعل منطقة النزاع منطقة مشتركة او استثمارها في شكل مشترك؟

– لا بالطبع. ففكرة منطقة مشتركة مستبعدة في هذا الوقت. هذه الفكرة تأتي عادة بعد ان يكون كل طرف عرف حقه، وعندما نعرف نحن في قطر حقنا في جزر حوار وفيشت الديبل يمكننا ان نتكلم في قضايا من هذا النوع. ولكن يجب في البداية معرفة حق كل دولة في حدودها، وقطر تامل دائماً بان يكون هناك نوع من التعاون بين دول مجلس التعاون، سواء مناطق مشتركة او مشاريع مشتركة، ولكن يجب اولاً تحديد حدود كل دولة.

● ولكن تمت تجربة هذا الحل في المنطقة، كالمنطقة المشتركة بين السعودية والكويت التي يتم اقتسام عوائد النفط الموجود فيها، فلماذا لا يدرس هذا الخيار؟

– الهدف ليس العوائد. الهدف هو السيادة السياسية، ففي البداية لا بد ان نحدد لمن السيادة. اما قضية العوائد فلا ننظر اليها في شكل اساسي بل في شكل ثانوي. فهناك حقوق يجب ن تعود الى اصحابها.

● هل قطر مستعدة الآن لتعيين شركة لترسيم الحدود مع السعودية، ام انها ما زالت ترى انه يجب ان تجتمع لجان لترسيم الحدود قبل البدء بخطوة الشركة؟

– هناك مناقشات بيننا وبين الاخوة في المملكة العربية السعودية في هذا الوقت ونامل بان يحل هذا الموضوع بالطريقة التي يرغب فيها قائدا البلدين. فقائدا البلدين حريصان على حل الموضوع بطريقة اخوية تعكس العلاقات التاريخية الاخوية بين البلدين، ونحن نسعى ونعتقد انهم ايضاً يسعون الى حل هذا الخلاف بهذه الطريقة.

● كيف سيتم ذلك وكان أعلن عن لقاء بينكم وبين وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في مرحلة ماضية ولم يعقد هذا اللقاء؟

– لم يكن هناك اجتماع مقرر ولم يتم، والاتصالات مستمرة بيني وبين وزير الخارجية السعودي، وكذلك بين سمو امير قطر والملك فهد بخصوص هذا الموضوع. ونحن متفائلون في قطر ونعول باستمرار على حكمة خادم الحرمين



المصـدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ تموز ١٩٩٥

الشريفين كقائد لدولة كبرى في المنطقة، في ان تتمكن من حل هذا الموضوع البسيط.

● اعلن الامين العام لمجلس التعاون في ختام قمة المنامة العام الماضي ان قطر ستنضم الى الدول الاربع الاعضاء في المجلس الموقعة على الاتفاقية الأمنية الخليجية لكن ذلك لم يتم بعد، فهل تنوون الانضمام الى الاتفاقية في مناسبة انعقاد قمة مسقط، ام ان تحفظاتكم عن الاتفاقية ما زالت قائمة؟

غالبية التحفظات حسمت وتم حلها والموضوع معروض الآن على مجلس الشورى القطري وعندما يقر في المجلس ستنظر الحكومة في توقيع الاتفاقية في شكل نهائي.

● وهل تتوقعون ان يوصي المجلس الحكومة بقبول الاتفاقية؟

المشروع يقوم ببحثه المجلس ثم يوصي بالقبول او عدم القبول.

● هل توافقون من يقول ان هناك توجهين داخل مجلس التعاون؟

- ابداً هذا غير صحيح.

● يمثل قطر في قمة عمان وفد رفيع المستوى لكن هناك في المنطقة والعالم العربي من ينتقد موقفكم من هذه الحماسة للمشاركة باعتباره اضعافاً للموقف التفاوضي العربي مع اسرائيل، فإذا بدات اسرائيل بجني عوائد السلام الآن، فلماذا ستعيد الاراضي العربية المحتلة؟

- هذا الانتقاد غير صحيح، فاسرائيل تعلم في شكل واضح اننا لن نتعامل معها في شكل كامل إلا بعد عودة حقوق العرب كاملة سواء على المسار السوري او المسار اللبناني او في ما يتعلق باي قضية تخص الفلسطينيين. ولكن نعتقد ان وجودنا في محادثات السلام وفي تطوير بعض العلاقات هو دعم لمسيرة السلام، ومثال لكيفية التعامل مع اسرائيل، بعد اكتمال عملية التسوية السلمية، كي يكون حافزاً للحكومة الاسرائيلية وللشعب الاسرائيلي للدخول في مفاوضات جدية لانهاء الاحتلال الاسرائيلي لمرتفعات الجولان وجنوب لبنان.

● كان هناك موقف خليجي موحد يرفض بعض المشاريع والمؤسسات المقترحة لقيام تعاون شرق أوسطي كمشروع بنك التنمية الاقليمي، فهل ستلتزم قطر هذا الموقف ام انها ستؤكد عدم معارضتها هذا البنك؟

- قطر قالت كلمتها في هذا الموضوع منذ مؤتمر الدار البيضاء وهي اننا نقبل المشاركة في بنك من هذا النوع ولكن يجب ان تكون هناك جدوى حقيقية منه. طبعاً سبق لمساعد الامين العام لمجلس التعاون التحدث في هذا الموضوع (بعدم القبول) ونحن كنا واضحين منذ البداية في القول اننا سنشارك ولكن بعد اكتمال كل الدراسات الاقتصادية في هذا الصدد.

● إذاً هل نتوقع ان ترفع قطر من جانب واحد المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل من الدرجة الاولى من دون انتظار موقف جماعي للجامعة العربية؟

- نتمنى بالطبع ان يكون هناك قرار جماعي عربي من الجامعة العربية، وقطر ملتزمة (المقاطعة) ولكن سنجري تقويماً بين فترة واخرى لكيفية تقدم مراحل عملية السلام، وكيفية اتخاذنا قراراً في شان المقاطعة.

● وهل تتخذون في هذه الفترة قراراً بايجاد تمثيل رسمي ولو محدود مع اسرائيل كما فعلت عُمان التي ستقيم تمثيلاً تجارياً مع الدولة العبرية؟

- الى الآن لم تتخذ خطوة (من هذا النوع) لكن هذا الخيار يُدرس.

● هل هي خطوة تمثيل تجاري بالتحديد؟

- نعم.

● الا تعتقد ان اعلانكم الموافقة على بيع غاز لاسرائيل سيفجر خلافات بينكم وبين دول عربية مهمة كمصر، ام ان مشروع الغاز قد يتم نقله عبر المصريين؟

- اولاً نحن لا نتنافس مع أحد، واعتقد ان اسرائيل لا تريد شراء الغاز من طرف واحد، من ناحية استراتيجية، بل تريد شراءه من اطراف عدة. ونحن اخبرنا الاسرائيليين واخبرنا المصريين اننا لن ندخل في منافسة مع مصر في هذا المجال. فنحن لنا حصة يمكن ان نبيعها لاسرائيل لكنها لن تكون على حساب مصر او اي دولة اخرى.



المصدر : المسلمون

التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النزاعات الحدودية لن تعوق القمة الخليجية

مسقط – حسين عبدالغني

لا يبدو ممكنا – ولم يبق على انعقاد القمة الخليجية المقبلة في مسقط في الاسبوع الاول من الشهر المقبل سوى شهر واحد – ان يستطيع مجلس التعاون الخليجي حل النزاعات الخليجية العالقة، بين بعض اعضائه قبل انعقاد هذه القمة. وهو المطلب الذي كانت القمة الخليجية الـ ١٥ السابقة التي استضافتها المنامة طرحته على الدول الاعضاء اثر تقرير قدمه الملك فهد بن عبدالعزيز بهذا الخصوص.

وربما لهذا يمكن القول ان الجهود «الواقعية» على مستوى دول المجلس خصوصاً مستوى الدولة المضيفة لتنصرف الآن الى انجاز ما يمكن انجازه من هذه المهمة خلال الفترة المتبقية من ناحية، والى الحصول على ضمانات بان عدم تسوية هذه النزاعات بشكل كامل قبل القمة لن يؤدي الى تعكير صفوها او اضعاف الارادة السياسية في شان تسريع وتيرة التكامل الخليجي التي تتسم مسيرتها بالبطء وما زالت اقل من طموحات زعماء وشعوب دول المجلس.

وتندرج القمة العمانية – القطرية الاخيرة في مسقط في هذا السياق. اذ قالت مصادر مطلعة ان السلطان قابوس الذي يتمتع بخبرة كبيرة في قضايا الحدود نظراً الى تمكنه من حل النزاعات الحدودية مع جميع جيرانه خلال العقدين الاخيرين ربما تكون لديه افكار وتصورات واقعية وعملية عن اسس وسيناريوهات وصيغ يمكن الافادة منها في حل نزاعات قطر الحدودية مع جيرانها خصوصاً نزاعها المعقد مع البحرين. واعتبرت هذه المصادر ان اضافة الى صدقية عُمان في موضوع الحدود فان العلاقة السياسية والشخصية الوثيقة بين السلطان قابوس وامير قطر الجديد تعطي ميزات اضافية للطرح العماني كونها ستستقبل بشكل ايجابي من قبل الجانب القطري. ولاحظت هذه المصادر انه على رغم عدم صدور شيء معلن في هذا الخصوص عقب انتهاء الزيارة الا ان الجانب القطري اظهر مؤشرات على مرونة ورغبة في التوصل الى حلول لهذه النزاعات.كذلك اكدت المصادر ان السلطان قابوس كمضيف للقمة المقبلة وحريص على توفير فرص النجاح لها استطاع التاكد من أن عدم التمكن من حل قضايا الحدود قبل القمة لن يكون له تاثير سلبي على اجوائها ولن يعوق توافر ارادة سياسية كافية لاتخاذ قرارات مهمة في الملفات الخليجية الكثيرة في مجال التكامل الأمني والاقتصادي التي تنتظرها استحقاقات كثيرة. وكانت قمم خليجية عانت من آثار قضايا الحدود مثل قمة الدوحة في عام ١٩٩٠ التي انعكس تفاقم النزاع الحدودي البحريني – القطري على أعمالها وكاد يؤدي الى اخفاقها.

وتقول المصادر ان القمة ستكتفي بطرح القضايا الحدودية في اللقاءات الجانبية بين القادة لاستكمال جهود تسوية هذه النزاعات لكنها ستستثمر النجاح الذي حققته في مجال ضمان مناخ ايجابي للعمل الجماعي من خلال الحيلولة دون طرح هذه النزاعات في جلسات العمل الرسمية للقمة التي لا تزيد عن أربعة اجتماعات في ثلاثة ايام هي مدة القمة كلها.

أكد ان دول مجلس التعاون ستواجه اعمال العنف والارهاب

الشيخ فاهم: قمة مسقط ستساهم في حل الخلافات الحدودية الخليجية

□ ابو ظبي - من شفيق الأسدي:

■ اكد الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي ان القمة الخليجية التي تعتقد الشهر المقبل في مسقط ستقدم اضافة جديدة في مجال حل الخلافات الحدوديية بين دول المجلس.

وقال ان اتصالات مكثفة تمت بين دول المجلس من اجل حل هذه المسائل العالقة، بعد التقرير الذي قدمه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية في قمة البحرين العام الماضي الذي اكد ضرورة حلّ المسائل العالقة بين دول المجلس.

وشدد الامين العام لمجلس التعاون على ان دول مجلس التعاون ستواجه عمليات العنف والارهاب، خصوصاً في ضوء الانفجار الاخير في الرياض، مؤكداً ان قادة دول مجلس التعاون وشعوبه «ستواجه هذه المحاولات التي لن تنال من صمودها وعزمها على المضي بالمنطقة نحو التطور والامن الاقتصادي والاجتماعي».

واشار الى ان قمة مسقط ستبحث في توصيات مؤتمر وزراء الداخلية لدول المجلس التي اكدت ان جرائم العنف والارهاب والتطرف وانتشار المخدرات آخذة في الازدياد وانها بدات تاخذ طابع الجرائم المنظمة.

وقال القاسمي ان وزراء الداخلية اكدوا في اجتماعهم الاخير في المنامة ضرورة «التصدي للظواهر الهدامة الغريبة عن المجتمعات الخليجية» ومحاربة العنف والارهاب من خلال تعزيز التعاون بين مختلف الاجهزة الامنية التابعة للمجلس.

وابلغ الامين العام لمجلس التعاون وكالة انباء الامارات امس ان قمة مسقط ستبحث في توصية لوزراء الدفاع في دول المجلس تتضمن تعزيز قوة درع الجزيرة لكي تصبح قوة رادعة.

وقال ان القمة ستبحث في مدى التزام العراق بتطبيق قرارات مجلس الامن ذات الصلة بعدوانه على الكويت خصوصاً بعد ان تكشف للجنة الدولية المكلفة ازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية وجود مخزون من الأسلحة الجرثومية والبيولوجية لدى بغداد الامر الذي يعتبر بالغ الخطورة ويتطلب مزيداً من الجهود لاخلاء منطقة الخليج من هذه الاسلحة الفتاكة. واضاف القاسمي ان دول المجلس «تؤكد تعاطفها مع الشعب العراقي الشقيق من اجل وضع نهاية للمعاناة التي يعيشها كما تؤكد حرصها على سيادة العراق ووحدة اراضيه وسلامته الاقليمية».

وعن دعوة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات الى رفع المعاناة عن الشعب العراقي قال القاسمي ان «الجميع مع رؤية سموه بأن الشعب العراقي يعاني من اوضاع معيشية صعبة». لكن القاسمي الذي كان يتحدث في ابو ظبي شدد على ان «النظام العراقي يتحمل هذه المسؤولية، ويجب ان يساعد المجتمع الدولي بتنفيذ قرارات مجلس الامن حتى يستطيع المجتمع الدولي ان يرفع العقوبات عنه».

وذكر ان القمة ستبحث في العلاقات بين دول المجلس وايران من منظور مطالبة طهران بالاستجابة لمساعي دول المجلس لبناء علاقات حسن جوار وتعاون وفقاً لمبادئ التعايش السلمي بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ولفت الى «أن قمة مسقط ستؤكد ضرورة استجابة ايران للمساعي السلمية التي تقوم بها الامارات من اجل استعادة سيادتها على جزرها المحتلة الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. وأشار الى ان القمة ستبحث ايضاً في الأوضاع الراهنة على الساحة العربية والجهود المبذولة من أجل دعم العمل العربي المشترك ودعم جامعة الدول العربية حتى تؤدي دورها المطلوب. ونوه في هذا الصدد بدعوة الشيخ زايد لمصالحة وتنقية الاجواء العربية حتى تتمكن الامة العربية من مواجهة التحديات التي تواجهها.

واضاف «ان قمة مسقط ستبحث في تطورات مسيرة السلام في الشرق الاوسط ويتطلع على



تقارير اعدتها لجان متخصصة في شان تقويم عملية السلام ويشمل ذلك المفاوضات المتعددة الاطراف، وكذلك نتائج قمة عمان الاقتصادية. واكد ان تطبيع العلاقات مع اسرائيل لا يزال يخضع للقرارات التي اتخذتها القمم السابقة التي ترى ان عملية التطبيع يجب ان تتماشى مع تطورات العملية السلمية الشاملة، خصوصاً في ما يتعلق بالانسحاب من بقية الاراضي الفلسطينية المحتلة وفي مقدمها القدس الشريف والانسحاب من الجولان وجنوب لبنان.

وشدد الامين العام لمجلس التعاون على ان الحديث عن رفع المقاطعة في الوقت الراهن لا ينسجم مع المواقف الاخيرة التي تتحدى المشاعر العربية والاسلامية وفي مقدمها قرار الكونغرس الاميركي نقل السفارة الاميركية من تل ابيب الى القدس واصرار اسرائيل على موقفها الذي يزعم ان القدس عاصمتها.

وقال ان المطالبة برفع المقاطعة في الوقت الذي تصدر فيه مثل هذه القرارات التي تتحدى المشاعر العربية والاسلامية «هي حديث من يريد الحصول على كل شيءمن دون ان يعطي شيئاً وهذا لا يجوز».

واشار الى ان قرارات المقاطعة «حسب القمم السابقة لدول التعاون هي شان «يخص الجامعة العربية» وان الجامعة «هي التي فرضتها وهي التي تقرر رفعها». واكد ضرورة تصحيح الخلل في العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون ودول الاتحاد الاوروبي. وقال ان قمة مسقط ستطلع على تقرير شامل عن سير المفاوضات مع الجانب الاوروبي بهدف التوصل الى اتفاق لاقامة منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين.

واكد القاسمي ان في مقدم المواضيع التي سيناقشها قادة دول مجلس التعاون في مؤتمرهم موضوع تنقل مواطني دول المجلس بالبطاقة الشخصية بعد ان قطع وزراء الداخلية شوطاً كبيراً في اجتماعهم الماضي في البحرين نحو تنفيذ هذا الأمر وقرروا رفعه الى قمة مسقط لاتخاذ قرار في شانه.



البحرين تشجع إدراجها على جدول الأعمال.. وعمّان تريدها خارج الاجتماعات الرسمية

قضايا الحدود.. الخلاف الوحيد فى قمة مسقط

□ مكتب الخليج ـ محمد السيد:

قبل أسبوع من قمة قادة دول مجلس التعاون الخليجى فإن السؤال الحائر يدور حول قضايا الحدود العالقة بين دول المجلس.

فعلى الرغم من التصريحات المتوالية من كبار المسئولين فى دول المجلس طوال الاسابيع الماضية بأهمية تصفية المشاكل الحدودية التى تهدد بعرقلة مسيرة المجلس وتضامنه فى مواجهة الاخطار الخارجية فإن الاتجاه الجديد يؤكد على تفضيل مناقشة خلافات الحدود خارج الاجتماعات الرسمية للقمة حتى لا تؤثر هذه القضايا على نجاح القمة.

ويتزعم الاتجاه الجديد سلطنة عمان التى استضافت طوال الاسبوعين الماضيين عددا من الوزراء الخليجيين قدموا رسائل من قادة دولهم إلى السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان تتضمن وجهة نظرهم فى عدد من القضايا المثارة ضمانا للتنسيق المطلوب داخل المجلس.

وقد خرج يوسف بن علوى وزير الدولة للشئون الخارجية العمانى بتصريح أكد فيه هذا المعنى مشيرا إلى أن الخلافات الحدودية ليست مدرجة على جدول أعمال القمة.



ومازالت دول خليجية أخرى تؤكد أن أنظمة القمة مطالبة ان لم يكن بحل الخلافات الحدودية بناء على جهود الوساطة المبذولة منذ العام الماضى فعلى الاقل بوضع آلية مناسبة لكيفية حل هذه المشاكل فى إطار البيت الخليجى.

وتتزعم هذا الاتجاه دولة البحرين التى عبرت فى تصريحات رسمية عديدة عن أملها فى أن تسفر قمة مسقط عن نتائج ايجابية لحل النزاعات الحدودية العالقة.

وأبرز وأهم مشكلة حدودية ساخنة بين دول المجلس هى تلك المتعلقة بالخلاف على جزر حواروقشت والديبيل بين دولتى قطر والبحرين، وهى القضية المعروضة حاليا على محكمة العدل الدولية، والتى تسبب توترا فى علاقات البلدين.

وهناك توقعات كبيرة بامكانية نجاح جهود الوساطة الخليجية المبذولة من عدة أطراف حاليا للتوصل إلى حل لهذا الخلاف بدلا من انتظار حكم محكمة العدل الدولية الذى سيكون سابقة خطيرة فى لجوء الاشقاء إلى التحكيم الخارجى.

وتشير مصادر خليجية إلى أن هناك حلا وسطا لادراج القضايا الحدودية على جدول الأعمال.. ويتضمن هذا الحل ألا يتم ادراج هذه القضايا على جدول الأعمال الرسمى، ولكن يترك لقادة دول المجلس حرية اثارة هذا الموضوع أوالاكتفاء بأن تتم مناقشته خلال الاجتماعات واللقاءات الثنائية نظرا لحساسية هذه القضايا وهذا هو الاتجاه الاغلب والمرجح.

وقد انتهت سلطنة عمان من اعداد كل الترتيبات المتعلقة باستضافة الوفود واعداد المركز الاعلامى لخدمة اكثر من 200 صحفى خليجى وعربى واجنبى دعوا لتغطية أعمال القمة التى تستمر لمدة ثلاثة أيام.

وهناك استعدادات أمنية خاصة لتأمين الوفود المشاركة تحسبا لأية مفاجآت.



أوراق أمام قمة مسقط الخليجية

المسائل الحدودية ليست على جدول الأعمال ولكن...

□ مسقط - من سليمان نمر:

■ لم تجر العادة خلال عمر مجلس التعاون البالغ خمسة عشر عاماً ان تبحث الاجتماعات على مستوى القمة او على مستوى الوزراء في مواضيع الخلافات الحدودية. ويعتبر قادة الخليج ان هذه الخلافات هي مسائل ثنائية تبحثها الدول بين بعضها بعيداً عن الاحراجات والمجاملات التي تتميز بها اجتماعات القادة.

ولكن قبل عام قدم العاهل السعودي الملك فهد بن عبدالعزيز تقريراً لقمة البحرين الخليجية تضمن خطة لتفعيل مجلس التعاون تطرق فيه الى وجود مشكلات ثنائية عالقة بين دول مجلس التعاون، وذلك في اشارة الى المشكلات الحدودية الخليجية. والمهم في هذا التقرير ان الملك فهد طالب بمضاعفة الجهود لانهاء هذه المشكلات خلال العام الحالي.

وكانت اهمية تقرير العاهل السعودي ليس لكونه يأتي من الملك فهد شخصياً فقط - بسبب دوره القيادي - بل لأن المملكة لها علاقة بمعظم المسائل الحدودية، ان لم تكن طرفاً فهي وسيط.

وتفاءل اهل الخليج بهذه الدعوة وتوقع المتفائلون ان تأتي قمة مسقط وقد حلّت كل المسائل الحدودية او على الاقل وضعت خطط واتفاقات لحلها. وخلال العام الجاري جرت اتصالات وعقدت لقاءات عدة: وزراء تحركوا ورسائل تبودلت بين القادة انفسهم. ولكن النتيجة الاساسية لكل تلك التحركات كانت تبريد مسائل الخلافات الحدودية انتظاراً لحلها.

وكان الانجاز الاهم في حل المسائل الحدودية الاتفاق السعودي - الكويتي الذي تم قبل اقل من اسبوعين على ترسيم الحدود البحرية بين البلدين والاتفاق على الشركة التي ستتولى المسائل الفنية لترسيم الحدود ورسم الخرائط المتفق عليها ولكن بقيت مسائل حدودية اخرى بحاجة الى حل او اتفاق على سبل الحل وهي:

المسألة الحدودية القطرية - السعودية

مع التغيير الذي حصل في قطر مطلع صيف العام الجاري وبدء سياسة جديدة للتفاهم بين الدوحة والرياض تكثفت الاتصالات والزيارات والرسائل الثنائية بين البلدين، خصوصاً خلال الشهرين الماضيين وكان معظم هذه الاتصالات يدور حول سبل تنفيذ «اتفاق المدينة المنورة» الحدودي بين البلدين عام ١٩٩٢ الذي ينص على ان تجتمع لجنة حدودية فنية مشتركة للاتفاق على تسمية الشركة التي ستتولى ترسيم الحدود التي اتفق عليها بين البلدين. وفي الحقيقة ان هذه اللجنة الفنية لم تجتمع سوى مرة واحدة خلال الاعوام الثلاثة الماضية والسبب في ذلك هو ان سوء فهم حصل على مساحة الارض التي يأمل القطريون بالحصول عليها من السعودية.

يذكر ان اتفاق المدينة المنورة يؤكد حق السعودية في منطقة خور العديد الساحلية التي تسيطر عليها السعودية منذ سنوات ولكن القطريين، كما تقول المعلومات، يأملون بتحريك خط الحدود في الجهة الغربية الجنوبية من منطقة خور العديد. وبسبب ذلك، في ما يبدو، بقي الامر معلقاً الى ان عاد وتحرك عملياً قبل نحو شهرين بعد رسالة ارسلها العاهل السعودي الى امير قطر تتناول وجهة النظر السعودية في شأن سبل حل المسألة. وردت قطر على هذه الرسالة وتبعتها رسالة ثانية من الرياض الى الدوحة. والآن المسألة الحدودية السعودية - القطرية موضع اتصالات على مستوى القمة بين البلدين للتوصل الى تلاق في وجهات النظر حتى تبدأ الخطوات العملية لتنفيذ الاتفاق الحدودي الشهير لعام ١٩٩٢.

المسألة الحدودية الاماراتية - السعودية

لا تطرح المسألة الحدودية بين ابو ظبي والرياض نفسها كخلاف مثار، لكن المعلومات غير المعروفة تقول ان «ثمة اتفاقاً لترسيم الحدود البرية وتحديدها بين البلدين في منطقة شيبة في الربع الخالي، وهي منطقة فيها احتياطات نفطية مهمة، والحدود البحرية الممتدة من رأس الحظرة على الساحل حتى عرض البحر. وتحركت الجهود بين البلدين لوضع اسس لتنفيذ الحل ونجحت زيارة قام بها النائب الثاني وزير الدفاع والطيران السعودي الامير سلطان بن عبدالعزيز الى ابو ظبي العام الجاري في الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة تتولى تنفيذ الحلول. وكما ذكر فان هذه المسألة الحدودية لا تطرح نفسها بشكل اختلاف او خلاف بقدر ما هناك شعور بضرورة الانتهاء من الموضوع حتى لا يكون هناك خلاف مستقبلي.

الخلاف القطري - البحريني

حتى الآن يبدو النزاع القطري البحريني - لاحدودي على جزر حوار وفيشت الديبل اعقد المسائل الحدودية في المنطقة. وليس من المناسب الدخول في تفاصيل هذا النزاع التي اصبحت معروفة للمراقبين، ولكن الاتصالات التي جرت بين الدول المعنية تدل على ان هذا النزاع ما زال يبدو صعباً على الحل. واذا كانت قطر عادت وقبلت الوساطة السعودية لحل هذا الخلاف، فانه يبدو ان هذه الوساطة لم تجد حتى الآن نقطة تلاق بين الدوحة والمنامة من المكن البدء منها لوضع حل يسط للنزاع الحدودي بينهما. فقطر تقول ان لها «الحق الكامل بالسيادة على جزر حوار وفيشت الديبل بموجب الوثائق التاريخية» والبحرين تقول «ان الواقع القائم منذ عهود الاحتلال البريطاني اعطى السيادة للبحرين واذا كان هناك كلام عن وثائق وتاريخ فان للبحرين الحق في السيادة على منطقة الزبارة التي سكنها آل خليفة حكام البحرين الحاليين في القرن الماضي».

وتقول المعلومات ان السعوديين حاولوا مع قطر والبحرين التوصل الى نقاط لقاء، بل ان الرياض طلبت مساعدة عمان والكويت في ذلك ولكن حتى الآن لا يبدو ان هناك حلحلة في هذا الموضوع، والقطريون ما زالوا يلوحون بمسألة «الاستمرار باللجوء الى محكمة العدل الدولية في لاهاي لحل النزاع»، والبحرينيون يرددون بأن محكمة العدل الدولية «تبحث في النزاع باتفاق الطرفين ونحن ما زلنا نرى حل النزاع عن طريق الوساطة السعودية».

هذه المسائل الحدودية كما هو معروف ليست مطروحة ضمن اوراق ملفات قمة مسقط الخليجية والعمانيون لا يريدون ان تطرح حتى لا تؤثر في نجاح القمة. ولكن هناك آمالاً وتوقعات بأن يجري البحث في المسائل الحدودية خلال اللقاءات التي ستعقد على هامش قمة مسقط لأن مثل هذه المسائل لا يستطيع حلها سوى القادة والزعماء انفسهم لأنها مسائل لا زالت لها حساسيات دقيقة في دول الخليج على رغم مسيرة ١٥ سنة من التعاون الخليجي المشترك.



افتتاح قمة مجلس التعاون الخليجي في مسقط

قابوس يدعو الى سياسات معتدلة والامير عبد الله يحذر من «اعتداء آثم»

□ مسقط – من سليمان نمر وحسين عبدالغني:

■ افتتحت القمة الخليجية السادسة عشرة اعمالها مساء أمس في عمان بكلمة للسلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان أكد فيها «ان انتهاج دول الخليج العربية سياسة دولية معتدلة يرسخ الأمن والاستقرار في المنطقة».

وقال السلطان قابوس: «لقد اثبت الواقع ان انتهاج سياسة معتدلة في مضمار العلاقات الدولية يؤتي ثماراً طيبة تتجلى في ترسيخ قواعد الأمن والاستقرار (...)».

وأثنى سلطان عمان على «ما تقوم به دول التعاون من جهد دؤوب ومتواصل وسعي دائم متكامل من أجل إبعاد منطقتنا عن التوترات والصراعات التي تشهدها الساحة الدولية وتجنيبها ما يترتب على ذلك من آثار ضارة تمتد الى كثير من المجالات». وأشار الى ان القمة، التي يغيب عنها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز لظروف صحية، «تنعقد في ظل متغيرات ومستجدات عديدة على الساحة العالمية اهمها ما تحقق من خطوات ايجابية في مسيرة السلام في الشرق الأوسط».

وقال: «ليس بخاف ان دول مجلس التعاون تعاملت مع هذه التطورات بواقعية ساهمت ايجابياً في دعم ما يبذل من جهود في ذلك المضمار».

وأضاف: «اننا نؤكد ان السلام الذي ننشده والذي نعتقد انه سيوفر الاستقرار والازدهار للمنطقة والأمن والطمأنينة لجميع ابنائها، انما هو السلام العادل والشامل الذي يستأصل عوامل العنف ويقضي على اسباب التطرف ويرسخ قيم التسامح والتعايش السلمي والتعامل الحضاري بين الشعوب».

وستبحث القمة التي تختتم غداً الأربعاء في مسائل سياسية مثل العلاقات مع كل من العراق وإيران وتطورات عملية السلام في الشرق الأوسط وأخرى امنية مثل مكافحة الارهاب والتطرف وانتشار المخدرات اضافة الى التعاون في المجال



الاقتصادي. وقد افتتحت القمة وسط اجراءات امنية شديدة.

واجمع قادة دول مجلس التعاون الخليجي الستة لدى وصولهم الى مسقط على وجود متغيرات وتطورات وظروف تمر بها المنطقة الخليجية تتطلب تكثيف الجهود والعمل على تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين دول المجلس الست.

واشار الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي - الذي يمثل خادم الحرمين الشريفين في القمة - الى وجود «ظروف بالغة الحساسية تمر بها منطقتنا العربية في ضوء متغيرات سياسية طرات عليها اخيراً بنية اضعاف مكانة هذه الدول على الصعيد الاقليمي والعربي والاسلامي والدولي».

وفي اشارة الى اهمية الموضوع الامني الذي يبدو انه من المواضيع المستجدة التي ستطرح خلال اجتماعات قمة مسقط قال ولي العهد السعودي في تصريح صحافي وزع لدى وصوله الى مسقط: «ان تجمع الطاقات البشرية والاقتصادية والسياسية العسكرية لدول الخليج العربية هو السبيل الوحيد للتصدي لما يحاك ضدها من اعتداء آثم يستهدف زعزعة امنها وامانها واستقرار شعوبها»، مشيراً الى ان دول الخليج تواجه حالياً «قضية امنية مشتركة» وانها «اصبحت مستهدفة من بعض الاعداء المتربصين بها».

وقال الامير عبدالله: «يسعدني بمناسبة انعقاد الدورة السادسة عشرة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ان اوجه عميق الشكر والامتنان لاخي صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان وحكومة وشعب سلطنة عمان لاستضافة السلطنة الشقيقة هذه الدورة التي تعقد في ظروف بالغة الحساسية تمر بها منطقتنا العربية في ضوء متغيرات سياسية طرات عليها اخيراً بغية اضعاف مكانة هذه الدول على الصعيد الاقليمي والعربي والاسلامي والدولي، ولعل من دواعي تقديري ان انتهز هذه المناسبة لاعبّر عن سعادتي بلقاء اخواني اصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمواصلة دعم مسيرة المجلس بما يحقق لدوله وشعوبه المزيد من الامن والاستقرار والرخاء».

واضاف: «ولا يخفى ان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمثل الاستجابة العملية لمطلب جوهري وضرورة اقليمية املتها ظروف العصر، ولقد بات واضحاً لدول الخليج العربية انها ازاء قضية امنية مشتركة لانها اصبحت مستهدفة من بعض الاعداء المتربصين بها، وترى المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ان لا سبيل الى مواجهة تلك التحديات الا بتجميع الطاقات البشرية والاقتصادية والسياسية والعسكرية لهذه الدول حتى تتالف من مجموعها قوة واحدة ذات وزن وتاثير تستطيع التصدي لما يحاك ضدها من اعتداء آثم يستهدف زعزعة امنها وامانها واستقرار شعوبها».

واعلن امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني «ان الاحداث والتطورات والتغيرات الاقليمية العربية والدولية التي تقع حولنا تفرض نفسها على جدول اعمال مؤتمرنا لتدارسه والخروج بموقف موحد (...)».

وفي اشارة الى رغبته في البحث في المشاكل العالقة بين دول مجلس التعاون وبخاصة المشاكل الحدودية قال الشيخ حمد: «ان الآمال التي تعقدها شعوبنا على مجلس تعاوننا الخليجي باتت تحتم علينا التعامل الصريح مع قضايانا الملحة ومعالجتها بروح الأخوة والارادة الصادقة (...)».

ويذكر ان موضوع الخلافات الحدودية الثنائية بين بعض دول مجلس التعاون ليس مطروحاً على جدول الاعمال، لكن المصادر الخليجية في القمة تتوقع ان يبحث في هذه المواضيع خلال اللقاءات الثنائية بين القادة الخليجيين التي ستعقد على هامش اعمال القمة التي ستستمر ثلاثة ايام.

وقد بدات بالفعل امس - وقبيل افتتاح اعمال القمة - اللقاءات الثنائية بين القادة الخليجيين فور وصولهم الى مسقط وسُجل من هذه اللقاءات لقاء بين امير قطر وامير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الذي عقد في مقر اقامة امير دولة البحرين في قصر البستان. ووصفت مصادر قطرية اللقاء بانه «لقاء مجاملة اولي بين الزعيمين اللذين بين بلديهما نزاع حدودي قديم».

كذلك عقدت لقاءات ثنائية اخرى بين امير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح وكل من اميري قطر والبحرين. وعقد ولي العهد السعودي امس لقاءات مع معظم القادة الخليجيين المشاركين في القمة. وحرص الامير على طمانتهم الى صحة الملك فهد الذي افتقد القادة الخليجيون حضوره.

وكانت مصادر قريبة من القمة وصفت أجواء القمة الـ ١٦ لـ «الحياة» انها اجواء هادئة وعادية ليست مرشحة لاتخاذ قرارات رئيسية في القضايا السياسية الشائكة بخاصة في ظل غياب الملك فهد، لكنها في الوقت نفسه لن تكون قمة طقوس احتفالية بل قمة واقعية تركز على قضايا التكامل الداخلي في المجالات الامنية والاقتصادية.



تحرك سعودي لتسوية قضايا الحدود في الخليج

□ الرياض - من سليمان نمر:

■ ذكرت مصادر ديبلوماسية خليجية مطلعة ان المملكة العربية السعودية نقوم بتحرك ديبلوماسي سياسي واسع بهدف العمل لحل الخلافات الحدودية بين الدول الخليجية قبل انعقاد قمة مسقط فى النصف الثاني من كانون الاول (ديسمبر) المقبل.

واشارت المصادر الى الرسائل التي بعث بها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد لعزيز خلال الايام القليلة الماضية الي قادة الكويت والبحرين وقطر، وسلمها الدكتور عبدالعزيز الخويطر وزير الدولة عضو مجلس الوزراء السعودي، المعروف بانه مبعوث المهمات الخاصة، وله اطلاع واسع على القضايا الحدودية.

وزار الخويطر اول من امس الكويت والدوحة وسلّم رسالتين من الملك فهد لاميري الكويت الشيخ جابر الاحمد وقطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. وكان زار الاسبوع الماضي المنامة حيث سلّم امير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة رسالة مماثلة.

واوضحت المصادر ان التحرك السعودي يتعلق بحل ثلاث قضايا حدودية هي:

١ - قضية الحدود السعودية مع الكويت، وهذه لا توجد فى شانها اية مشكلة، اذ ان البلدين متفقان على ترسيم الحدود بينهما خاصة حدود الجرف القاري البحري، بعد الزيارات والرسائل التي تبودلت بينهما الصيف الماضي.

٢ - قضية الحدود السعودية - القطرية، وتتوقع المصادر ان تسفر الاتصالات الجارية عن عقد اجتماع خلال تشرين الاول (اكتوبر) المقبل للجنة الفنية الحدودية التي ستتولى تعيين الشركة التي ستضع العلامات الحدودية بين البلدين. ومعروف ان السعودية وقطر كانتا اتفقتا على المسائل الحدودية بينهما خلال القمة التي جمعت الملك فهد وامير قطر السابق في حضور الرئيس المصري حسني مبارك في المدينة المنورة في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢.

واوضحت المصادر ان تحسن اجواء العلاقات بين الرياض والدوحة بعد تولي الشيخ حمد بن خليفة مقاليد السلطة في قطر ساهم في توفير المناخات الايجابية لمعاودة بحث الانتهاء من القضايا الحدودية بين البلدين.

وعلمت «الحياة» ان من المتوقع عقد لقاء الشهر المقبل بين وزيري الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل والقطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني يُخصص لبحث المسائل الحدودية بين البلدين.

٣ - قضية الحدود البحرينية - القطرية، واوضحت المصادر ان الملك فهد بن عبدالعزيز بعث برسالتيه الى اميري البحرين وقطر في اطار معاودة بذل مساعيه الحميدة لوضع أسس لحلّ النزاع الحدودي بين البلدين.

يُذكر ان قطر والبحرين تعلقان آمالاً كبيرة على المساعي السعودية لحل الخلاف الحدودي بينهما المتعلق بجزر حوار وفيشت الديبل. ويبدو ان امام الوساطة السعودية مهمة ليست سهلة لإقناع الطرفين بالاتفاق على أسس لحلّ النزاع قبل موعد القمة الخليجية المرتقبة في مسقط.

واكدت المصادر الديبلوماسية الخليجية ان الملك فهد حريص على ان تتوصل مساعي المملكة الى حلّ للقضايا الحدودية العالقة في المنطقة، او الى وضع اسس للحل على الاقل، قبل انعقاد القمة. يذكر ان الملك فهد قدّم تقريراً للقمة الخليجية الاخيرة التي عُقدت في البحرين، تضمن خطة لتعزيز التعاون الخليجي المشترك وللعمل من اجل حلّ القضايا الحدودية قبل انعقاد قمة مسقط.

واعتبرت هذه المصادر ان هذه الاجواء ستحول دون أزمة كبرى داخل القمة كما حدث في بعض القمم السابقة وذلك بسبب تفادي التعامل مع الخلافات الثنائية بين بعض الدول الاعضاء حول الحدود او المواقف.

وعلى رغم ان هذه المصادر لا تتوقع ان تطرح الدولة المضيفة مهمات «غير واقعية» يصعب تحقيقها، فإنها في الوقت نفسه لا تتوقع ان تترك فرصة لتحقيق اتفاق او تعاون بين الدول الاعضاء دون استغلال.

وتدلل هذه المصادر على ذلك التوجه بالترحيب الذي قابلت به عمان اقتراحاً قدمته إحدى دول المجلس لاعطاء اولوية خاصة للبحث في قضية الارهاب على مستوى القادة بعدما كانت اجتماعات وزراء الداخلية ووزراء الاعلام تناولتها واقرت اجراءات وتوصيات جماعية جريئة ربما تحتاج إلى تصديق زعماء دول المجلس وإلى منحها زخماً جديداً يتفق مع خطورة الظاهرة على الاستقرار السياسي والتقليدي الذي عرفته دول المجلس بشكل عام في السنوات الماضية.

ويقول مراقبون إن تأكيد القادة فكرة قبول التعاون مع دول العالم الاخرى في مكافحة الارهاب وتشجيع عمليات تنسيق معلوماتية غير مستبعدة في ضوء التوجه الذي اقرته قمة المنامة السابقة بخصوص التعامل الجماعي مع ظاهرة الغلو والتطرف الديني.

وعلى رغم ان المصادر الخليجية القريبة من القمة لم تبد تفاؤلاً بامكانية حل الخلاف القائم حول مشكلة توحيد التعرفة الجمركية المزمنة، فإنها لم تبد التشاؤم نفسه بالنسبة إلى مشكلة الاتفاق على منصب الامين العام في ظل وجود مرشحين متنافسين من كل من المملكة العربية السعودية وقطر هما السفيران جميل الحجيلان وعبدالرحمن العطية.

إذ اشارت هذه المصادر إلى ثقتها في ان المستوى الرفيع للقرار السياسي الذي يمثله لقاء القادة سواء في الجلسات الرسمية الجماعية او غير الرسمية الثنائية قادر على حسم هذه القضية التي اخفق وزراء الخارجية في دورتين تحضيريتين في حلها.

وقالت هذه المصادر إن احد الاحتمالات المطروحة هو تاجيل البت في قضية الامين العام «الجديد» والتجديد للامين العام الحالي الشيخ فاهم القاسمي.



قابوس يدعو لحل المشاكل الحدودية الخليجية

دعا السلطان قابوس بن سعيد الى حل جذرى للمشاكل الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجى.
قال فى حديث لصحيفة «الحياة» السعودية ان المسائل الحدودية هاجس وشىء غير مريح لنا جميعا.
اضاف انه يؤيد حل النزاع بين الامارات وايران على الجزر عن طريق محكمة العدل الدولية اذا تعذر الحل الثنائى.
اشار الى انه يعارض سياسة الاحتواء المزدوج الامريكية لايران والعراق مؤكدا انه ضد عزل أى دولة لأن الدولة التى تعزل وتحاصر يكون لها رد فعل.
وأبدى السلطان اسفه لوجود نوع من عدم الانسجام بين الدول العربية لكن الجامعة العربية مازالت موجودة وأتمنى ان يكون العرب اكثر تضامنا مما هم عليه الان.

